

أحمد إبراهيم أبو شوك

الثورة السودانية (٢٠١٨-٢٠١٩)

مقاربة توثيقية - تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الثورة السودانية (2018 - 2019)
مقاربة توثيقية - تحليلية لدوافعها
ومراحلها وتحدياتها

========================

أحمد إبراهيم أبو شوك

========================

تقديم

عزمي بشارة

سلسلة «دراسات التحوّل الديمقراطي»

في إطار الرسالة التي يضطلع بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الرامية إلى دعم الجهود البحثية العربية وتعزيزها في قضايا وإشكاليات تهمُّ تطور المجتمعات العربية وبنياتها وتحولاتها ومساراتها نحو الوحدة والاستقلال والديمقراطية، دشّن المركز في كانون الثاني/يناير 2016 مشروع «التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية». يروم هذا المشروع بحث حالات التحول الديمقراطي في البلدان العربية وتحليل إشكالياتها المختلفة النظرية والسوسيولوجية والسياسية، فضلًا عن قضايا الحكم الرشيد، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وقضايا المواطنة والمشاركة السياسية، والتطور الدستوري، والقضايا المتعلقة بأدوار الفاعلين السياسيين، والتنمية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد السياسي، وتأثير العوامل الإقليمية والخارجية.

يستند المشروع في منطلقاته إلى رؤيةٍ تؤكد النظر إلى عمليات الانتقال الديمقراطي بوصفها ممارسة اجتماعية سياسية ثقافية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين، بما يعنيه ذلك من إقامة حوارات ونقاشات وإجراء مساومات وتوافقات. ويشدد على أهمية الربط بين هدف إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، وبين الأهداف التي تروم معالجة مشكلات الأمن والاستقرار والتنمية والتبعية.

تتوخّى سلسلة «دراسات التحوّل الديمقراطي»، التي تصدر عن هذا المشروع، اجتذاب البحوث النظرية والتطبيقية التي تطرح رؤى لفهم مسارات التحول الديمقراطي بمقاربات مقارنة وبالاستفادة من التجربة العربية.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

أبو شوك، أحمد إبراهيم

الثورة السودانية (2018-2019): مقاربة توثيقية - تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها/أحمد إبراهيم أبو شوك؛ تقديم عزمي بشارة.

(سلسلة دراسات التحول الديمقراطي)

يشتمل على ببليوغرافية.

ISBN 978-614-445-387-2

1. الثورة السودانية (2018-2019). 2. السودان - تاريخ - ثورة 2018-2019. 3. السودان - تاريخ - عمر البشير، 1989-2019. 4. السودان - أحوال سياسية - عمر البشير، 1989-2019. 5. السودان - أحوال اجتماعية - عمر البشير، 1989-2019. 6. السودان - الجيش. أ. بشارة، عزمي. ب. العنوان. ج. السلسلة.

320.9624043

العنوان بالإنكليزية

The Sudanese Revolution (2018-2019):

A Documentary and Analytical Approach on its Goals, Stages and Challenges

by Ahmed Ibrahim Abushouk

Introduction by Azmi Bishara

الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر -
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/فبراير 2021

الإهداء

إلى شهداء ثورة ديسمبر 2018 وجرحاها ومفقوديها.
إلى الكنداكات والشباب الذين هتفوا بالحرية والسلام والعدالة.
إلى كل الذين يعملون بجدّ ليحققوا غدًا مشرقًا في سودان ما بعد الثورة.

تقديم: تحديات بحجم السودان وثورته[1] ...... عزمي بشارة

يصنع التطلع إلى الحرية والكرامة الإنسانية الثورات الحديثة، والتعبيرُ عن هذا التطلع بالثورة على النظام السلطوي بعد انسداد أفق الإصلاح قلما يفلح من دون تسييس الغضب الشعبي على الحرمان وظروف العيش بعد أن تَفَجَّرَ بصورة انتفاضة شعبية. والعلاقة بين الأمرين قابلة للشرح بسهولة، فلا كرامة إنسانية في ظروف الحرمان، ولا عدالة اجتماعية في ظل الاستبداد.

افتتحت الثورة السودانية الموجة الثانية من الثورات العربية؛ إذ تبعتها ثورة الجزائر، والحراك الثوري في لبنان، ورافقها، مستمرًا مِن قبلها إلى ما بعدها، الحراك الثوري ضد نظام المحاصصة الطائفية والفساد في العراق. وتميّزت هذه الموجة بسلميّتها وانضباطها الفائقَين رغم تعرضها، لا سيّما في العراق والسودان، لقمعٍ شديد، ما زال متواصلًا في العراق بصورة اغتيالٍ للنشطاء وإطلاق للنار على اعتصاماتهم. وحتى ضمن هذا التميّز للموجة الثانية عمومًا، امتازت ثورة شعب السودان بدرجة عالية من التنظيم، وذلك بوجود قيادة مسيَّسة ومجربة باشرت التحدث باسمها منذ بداية شهرها الثاني.

قبل ذلك، حاول السودانيون في نهاية كانون الثاني/يناير 2011، مبكرًا الانضمام إلى موجة الثورات الأولى في مظاهراتٍ واسعة اجتاحت السودان، لكنها وُوجِهت بقمعٍ شديد من نظام عمر حسن البشير. أما هذه المرة فقد تحولت من انتفاضة اجتماعية-اقتصادية إلى ثورة سياسية واسعة وشاملة. ونجحت هذه الأخيرة في دفع القوات المسلحة إلى إطاحة الرئيس السوداني، عمر حسن البشير، كما أفلحت في فرض مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية. وهي صيرورة لم تتضح مآلاتها بعد، في رأيي، على الرغم من انطلاقها بإنجاز توقيع الوثيقة الدستورية في 17 آب/أغسطس 2019. كانت إطاحة البشير وفرض المرحلة الانتقالية مهمتين مختلفتين، وإن تداخلتا وبدتا متصلتين.

والوثيقة الدستورية التي افتتحت مرحلة الانتقال، على أهميتها، لا تضمن في حد ذاتها الانتقال إلى الديمقراطية. فمقومات نجاح المرحلة الانتقالية وعناصره مختلفة عن مقومات فرض هذه الوثيقة على المجلس العسكري الانتقالي بوساطة دولية. لقد تمَّ تنفيذ مهمتين: إطاحة الرئيس البشير وفرض مرحلة انتقالية؛ أما إنجاحها فهو المهمة الثالثة، والصراع عليه ما زال دائرًا. ويفيد التذكير أنه هنا تحديدًا، أي في سياق السعي لإنجاز المهمة الثالثة هذه، تعثرت الثورة الديمقراطية في مصر جارة السودان المهمة.

عرفت الأقطار العربية ثوراتٍ مجيدةً، مثل ثورة السودان التي أطاحت رئيس النظام، بعضها لم ينجز المهمة الأولى فضلًا عن الوصول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي أصلًا، كما في حالة الثورة السورية التي تحولت بفعل تصلّب النظام ورفضه الإصلاح وأساليبه الوحشية في مواجهة الحراك الشعبي المدني، وفقدان المعارضة للتجربة وانزلاق الحركات المسلحة إلى التطرف الديني، إلى حرب أهلية بتدخلات أجنبية لا حصر لها، ووقعت الحركات المسلحة في محظورات عديدة لأسباب لا مجال للخوض فيها هنا. وفي مصر أدى العجز عن المساومة والتوافق على النظام الديمقراطي، على الرغم من الخلافات بين القوى السياسية من جهة، وطموح الجيش وعدم التزامه بالانتقال الديمقراطي من جهةٍ أخرى، إلى إفشال عملية الانتقال. وانتهى الأمر إلى استبدادٍ أفظع من سابقه. في تونس نجحت التجربة (حتى الآن)، وحصل تداول سلمي للسلطة مرتين كما ترسخت ممارسة الحريات المدنية والحقوق السياسية، وأثبتت القوى السياسية والمجتمعية الرئيسة قدرةً على المساومة وتقديم التنازلات في سبيل إنجاح النظام الديمقراطي، ولم يكن لدى الجيش الذي التزم أهداف الثورة طموحٌ سياسي، كما تبين أن «عدم تمتع» الدولة بأهمية جيوستراتيجية أسهم في تجنيبها التدخل الخارجي السلبي خلال الثورة وبعدها.

قد لا يحتاج السودان إلى هذه الدروس؛ فلديه تجربته الخاصة والفريدة عربيًّا لناحية مروره بتجارب ديمقراطية برلمانية حقيقية متكررة لم تحقق تداولًا سلميًا للسلطة، بل تبعتها انقلابات عسكرية. ويمكن اعتبار النظام الحزبي الراسخ في السودان، وعهد أجيال من السودانيين بالحرية السياسية شواهد على هذه التجارب. ولكن - مع ذلك - لا بأس أن يستفيد السودانيون من تجارب الثورات العربية، فهي مفيدة، وتحتوي راهنيتها على عناصر لم تكن قائمة في التجارب السودانية.

غالبًا ما ينقسم النشطاء وبعض المثقفين الذين انخرطوا في عملية التغيير في البلدان العربية منذ كانون الأول/ديسمبر 2010 في تونس حتى كتابة هذه السطور، إلى من يشددون على خصوصيةٍ خالصة لبلدهم، وذلك ليس فقط على مستوى الهوية، وإنما أيضًا على مستوى البنية الاجتماعية والطائفية والإثنية والقبليّة وطبيعة النظام الاستبدادي، وخصوصية الدولة لناحية رسوخها وشرعيتها وغير ذلك، في مقابل من يُغلِّبون المشتركات بين الدول العربية المختلفة لناحية طبيعة نظام الاستبداد وتشابه دور الأجهزة الأمنية وتهميش دور الحزب الحاكم (في حالة وجوده)، والميل إلى توريث السلطة في حالات الاستبداد المديد، والتفاعل بين فساد الجهاز البيروقراطي ورجال الأعمال الجدد من الطبقة الرأسمالية الصاعدة في غالبية هذه الدول، في ظل نظام من المحسوبية والزبونية. والحقيقة أن المشتركات كثيرة والخصوصيات أكثر، كما أن ثمّة مشتركات بين مجموعة من الدول العربية تميِّزها من مجموعات غيرها. خذ مثلًا المشتركات بين الأنظمة الجمهورية التي حكم فيها نظام الحزب الواحد والتي تميزها من الأنظمة الملكية؛ والفوارق بين الأنظمة الملكية التي توفر هامشًا من الحرية وأخرى لا تقل سلطوية وبطشًا من أنظمة الاستبداد في الجمهوريات. لكن حتى أكثر المشددين على الخصوصية لا يستطيعون إنكار التأثير والتأثُّر بالجوار العربي. فثورة تونس، هذا البلد الصغير الذي لم يحظَ بأهمية جيوستراتيجية كبيرة ولا بثروات نفطية ولم يحمل نظامه خطابًا قوميًا عربيًا، أثَّرت في الحراك الشعبي في مصر، وكلاهما أثَّرا في ليبيا واليمن، وربما أثرت ليبيا بدرجة أكبر في سورية. وتأثر السودان بثورتَي مصر وتونس مبكرًا، إذ خرجت الجموع فيه مطالبة بالحرية في الثلاثين من كانون الثاني/يناير وتعرضت للقمع وإطلاق النار. لم نَشهَد ما يشبه ذلك في المنطقة العربية على أثر التحولات الديمقراطية في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية وفي أفريقيا جنوب الصحراء أو أوروبا الشرقية وشرق آسيا، ولا حتى حين حصلت تحولات شبيهة في دولة مسلمة كبيرة مثل إندونيسيا.

ثمّة تفاعل ثقافي سياسي حضاري إعلامي من العبث إنكاره على مستوى الشعوب، وقد عززته ثورة الاتصالات. وثمّة تأثير للعلاقات بين الأنظمة العربيّة، تقاربًا وتباعدًا، في حراك الشعوب لا جدوى من إنكاره في السودان وفي غيره. إنّ تجاهل هذا السياق هو حذفٌ لجزءٍ من الواقع وخطأ منهجي يُلحق ضررًا بعملية فهم ظاهرة الثورات مثله كمثل أي موقف أيديولوجي مسبق. وهو يَتَّخِذ حاليًا أهمية خاصة في السودان، خصوصًا في ضوء علاقاته بمنطقة الخليج وعلاقاته المتشابكة بمصر. وقد يكتسب هذا العامل أهمية في سياق المرحلة الانتقالية في السودان.

فقد عَرَفَ العالم العربي منذ عام 2013 موجة من ردود الفعل الرسمية على الثورات باعتبارها مصدرًا للفوضى وعدم الاستقرار، وضد الانتقال الديمقراطي بوصفه مسارًا يقود إلى حكم الحركات الإسلامية. وقد اصطلح على تسمية هذه الموجة الرسمية غالبًا «الثورة المضادة»، والمقصود طبعًا السياسات والممارسات المضادة للثورة، وليس ثورة مضادة فعلًا. فالأنظمة التي تدخَّلت بالمال والنفوذ وشراء الإعلام لنشر الشائعات وتكثيف الاحتجاجات في المرحلة الانتقالية الحرجة في مصر لم تكن ثورية، ولا حتى بمعنى الثورة المضادة، بل وقفت ضد الثورات العربيّة حفاظًا على النظام القائم وساندت الارتداد عن الانتقال الديمقراطي ودعمت الانقلاب العسكري عليه. وليس هذا العامل الإقليمي المضاد للثورات (لكي لا أقول الثورة المضادة) ببعيد عمّا يجري في السودان، فثمة تدخل مباشر عبر علاقات خاصة ببعض القيادات العسكرية نشأت مع توريط السودان في حرب اليمن وربما قبل ذلك، منذ نشوء المجلس العسكري الانتقالي في 11 نيسان/أبريل 2019، مرورًا بوقف المفاوضات مع «قوى إعلان الحرية والتغيير» في أيار/مايو من العام نفسه، وإعادته بعد فض اعتصام الثوار بالقوة في 3 حزيران/يونيو 2019.

لقد استقرأ علم السياسة المقارن تعميمات من التجارب العالمية. وثمّة ما تمكن الاستفادة منه في التجارب العربية المحيطة، ويمكننا أن نقدم أيضًا مساهمات نظرية مستخلصة من الثورات العربية وتجارب الانتقال القصيرة، ومنها ما يلي: 1. لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي إذا كان الجيش معارضًا فاعلًا و/أو إذا كان يحتفظ بطموح سياسي للحكم. وفي مرحلة الثورة ما قبل الانتقال، أثبتت التجربة أنه إذا لم تُحيّد قيادات الجيش أو ينضم جزء منها إلى مطالب الثوار فإن الاعتصامات والمظاهرات لا تُسقط النظام. وفي حالة تَحرُّك الجيش لقمع المظاهرات السلميّة المدنية، فثمّة خياران: إما أن تنتهي الثورة بذلك، وإما أن تتحول أوساط منها إلى العمل المسلح. وحينئذ تغادر أرض الثورات إلى أرضٍ أخرى تُدار بموجب قواعد أخرى غير قواعد الثورات المدنية السلمية، وهو ما حدث في سورية مثلًا. 2. لا يمكن إنجاح مثل هذا الانتقال بغياب ثقافة سياسيّة لدى النخب المؤثّرة الرئيسة، على الأقل في حدود القدرة على المساومة والاتفاق على إجراءات ديمقراطية والالتزام بالإجراءات المتفق عليها. ومن شأن رفع الخلاف بين القوى السياسية فوق مهمة إنجاح الانتقال الديمقراطي أن يودي بالتجربة. ويقود التنافسُ على السلطة (من يحكم؟) إذا قُدِّم على التوافق على طبيعة السلطة (كيف يحكم؟) إلى تبرير أي تحالف، سواء أكان مع الضباط الطموحين أم مع قوى النظام السابق، أو حتى قوى خارجية. 3. لا تحكم بلاد في مرحلة انتقال

بأغلبية انتخابية ضئيلة، ولا سيما قبل ضمان ولاء جهاز الدولة للديمقراطية، وقبل نشوء ثقافة ديمقراطية تسلّم بداهة بحكم بالأغلبية. ومن هنا لا بد من البحث عن توافقات اجتماعية سياسية واسعة للحكم على أساس دستور ديمقراطي. 4. هذا إضافة للشرط المسبق الرئيس الدائم، الذي كاد يكون كونيًّا، وهو عدم إمكانية تحقيق الانتقال الديمقراطي من دون وجود إجماع على شرعية الدولة من طرف القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة، ويشمل ذلك أيضًا ضرورة حلّ الشروخ التي يمكن أن تشق أمة الدولة (أي الأمة القائمة على المواطنة في الدولة) عموديًا. هذا الإجماع ضروري، سواء أكانت الديمقراطية تقوم على المواطنة وحدها أم على المواطنة والتوافقية معًا، بمعنى تمثيل المواطنين والجماعات أيضًا (جاءت هذه الصياغة لأن كاتب هذا التقديم لا يرى أنّ نظامًا يقوم على محاصصة ممثلي الجماعات فقط، من دون المواطنة باعتبارها صلة مباشرة حقوقية بين الفرد والدولة، هو شكل من أشكال الديمقراطية).

وقد أثبتت التجربة العربية أنه ليس بالضرورة أن تبدأ الديمقراطية بإصلاحٍ من أعلى يتبعه شرخٌ في النظام الحاكم؛ فالثورة يمكنها أن تُحدث الشرخ المطلوب شرط أن تتبعها إصلاحات ديمقراطية، وتوافق بين النخب السياسية المؤثرة، بما في ذلك جزء من النخب التي كانت حاكمة، ما دامت تمثل قطاعات اجتماعية واسعة، ولم ترتكب جرائم أو تأمر بارتكابها، وتلتزم بالديمقراطية. ويمكن فرض هذه الشروط على هذه النخب لأنها لم تقم بإصلاح بمبادرتها، بل الثورة فرضت التغيير من أدنى. ولكن الثورة ليست البداية المثلى للانتقال الديمقراطي، فغالبًا ما تؤدي إلى دكتاتوريات أو أنظمة شمولية، ولا سيما حين يقودها أو يستولي عليها تيار أيديولوجي منظم يخطط للإمساك بالحكم. وهذا ليس حال أي ثورة من الثورات العربية التي أسميتها في مواضع أخرى «ثورات إصلاحية».

يتميّز السودان بتنوعٍ إثني وديني يتقاطع في كثير من الحالات مع الأقاليم والجهات. وعلى الرغم من ذلك يصعب طبع غالبية أقاليمه بطابع هوياتي موحد، لأن أقاليمه متنوعة أيضًا كما ثبت في جنوب السودان بعد الانفصال. وكان الفشل في إدارة هذا التنوع من أسباب تعثّر الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية؛ بمعنى أن لا الديمقراطيات ولا الدكتاتوريات نجحت في إدارة التنوع القائم في السودان، عبر الجمع بين المواطنة المتساوية القائمة على الانتماء إلى دولة السودان، واحترام التنوع وتمثيله في المركز وليس على مستوى الأقاليم فحسب، ما دام من غير الممكن تحقيق المواطنة المتساوية من دون ذلك.

وعلى مستوى النُّظم السياسية، تميّز السودان بثلاث محاولات متكررة لإقامة أنظمة ديمقراطية برلمانية دامت سنواتٍ معدودات وانتهى كل منها بانقلاب عسكري. لقد أطاحت «ثورة أكتوبر 1964» نظام إبراهيم عبود الذي أنشأ نظامًا عسكريًا منذ عام 1958، وأطاح انقلابُ جعفر محمد نميري وضباطٍ شباب آخرين عام 1969 هذه التجربة وأقام نظامًا عسكريًّا، كما أفشل محاولة انقلاب يسارية وقمعها بعد أن جاء مدعومًا من اليسار والقوميين، وتكرّس بعد ذلك توجهه الاستبدادي، وحين نضبت مصادر شرعيته لجأ إلى ما اعتبره هو حكم الشريعة. وأطاحته انتفاضة شعبية عام 1985 توّجت أيضًا بتدخل الجيش الذي تخلى عن السلطة ودعا إلى انتخابات عامة في سابقة من نوعها عربيًا. ونشأ في عام 1986 نظامٌ برلماني تعددي عانى قضايا الاستقطاب السياسي والصراعات المسلحة نفسها (ولا سيما مع جنوب السودان) حتى أطاحه انقلاب 1989 بقيادة البشير، أو ما سُمّيَ لاحقًا بنظام الإنقاذ، الذي أصبح أكثر الأنظمة العسكرية السودانية ديمومة؛ إذ استمر في الحكم ثلاثة عقود حاول خلالها تغيير طبيعة السودان بفرض أيديولوجيا دينية ونمط تدين واحد عليه دون جدوى، فقد فشلت محاولته الشمولية وتحوّل إلى نظام حكم سلطوي رثّ يقف على رأسه فردٌ مثل زملائه في المنطقة العربية، ولم يتبقّ من الأيديولوجيا الشمولية ما يكفي حتى للخطاب الإعلامي، ولا سيما بعد أن دخل في صراع مع تيارات إسلامية مختلفة، منها تيارات إصلاحية.

جاءت جميع هذه الانقلابات مدعومةً من قوى سياسية وأحيانًا بمبادرة من هذه القوى؛ وما لبثت أن أدركت القوى السياسية أنّ الجيش لم يقم بالانقلاب لكي تحكم (هي) بل ليحكم (هو)، فضبّاطه ليسوا طموحين فحسب، بل يعتقدون أنهم أصحاب المؤسسة الأكبر والأكثر حداثة وانضباطًا في الدولة، والأكثر أهلية لحكم مجتمع يعتبرونه متخلفًا وغير قادر على حكم ذاته؛ كل هذا على الرغم من شعبوية خطاب الضباط السياسي، وحتى رومانسيتهم أحيانًا في التعامل مع «الشعب» (المجرد وليس العيني). وغالبًا ما تجتمع الشعبوية التي تمدح «الجماهير» و«البسطاء» وتذمّ السياسيين والنخب والمثقفين، مع المقاربة الوصائية في العلاقة مع الشعب بوصفه متخلفًا وغير منظم من جهة أخرى في خطاب الضباط الطامحين إلى الحكم وثقافتهم. وسرعان ما تتورط الأحزاب التي دعمت الانقلاب في صراع مع الضباط، حين تدرك أنهم قاموا به لكي يتفردوا بالحكم بعد أن يتمّ إقصاؤها. وبعد أن يُحسم هذا الصراع بسرعة وسهولة غالبًا، يدخل الضباط في صراع في ما بينهم على القيادة.

لقد دعم اليسار والقوميّون انقلاب نميري، ودعم الإسلاميون بقيادة حسن الترابي انقلاب البشير وكانوا بدايةً عقله المدبّر. في جميع هذه الحالات اجتمع طموح ضباط الجيش السياسي مع عدم قبول أحزاب سياسيّة بالعملية الديمقراطية حاكمًا لعلاقاتها مع الأحزاب الأخرى، سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة. وكانت القضايا التي نعرفها في السودان في خلفية هذه الخلافات بين الأحزاب، سواء أكانت قضايا متعلقة بالعدالة الاجتماعية أم إدارة التنوع في السودان والعلاقة مع الأقاليم، لا سيما تلك التي ولّد صراعها مع المركز حركاتٍ مسلّحة. تمكن إدارة الخلافات كلها في إطار النظام الديمقراطي إلا الخلاف على الديمقراطية ذاتها وعدم الالتزام بإجراءاتها.

مثل الثورات العربية الأخرى، انطلقت الثورة في السودان لأسباب مباشرة لا تقود في العادة إلى ثورة، ولكنها تؤدي إلى ثورة في ظروف معينة يجتمع فيها الضروري مع الجائز contingent؛ ما يجعل التنبؤ بالثورات الشعبية مستحيلًا. في السودان كان المحرك رفع أسعار السلع الأساسية، ولا سيّما الخبز الذي تضاعف سعره عدة مرات بعد خفض الصرف الحكومي على دعم السلع الأساسية للتغلب على العجز في الميزانية. وعَرف عام 2018، منذ بدايته، احتجاجاتٍ كثيرةً بسبب الأزمة الاقتصادية التي أسهمت فيها العقوبات المفروضة على السودان، والحصار، وسوء الإدارة، وعزلة النظام خارج السودان وداخله، وفقدانه الجنوب وثروته النفطية، وصولًا إلى استعداده إلى تأجير جنوده للمشاركة في الحرب في اليمن. لكن انتفاضة ديسمبر 2018 هي التي تحولت إلى ثورة؛ إذ وجدت من يقودها إلى ذلك بصورة جبهة قوى إعلان الحرية والتغيير التي أصدرت بيانها الأول في 1 كانون الثاني/يناير 2019. والجبهة ائتلاف من قوى سياسية متعددة تشترك في مناهضتها لنظام الإنقاذ ومطالبتها بالديمقراطية. انطلقت الثورة من مدينة الدمازين في ولاية النيل الأزرق، ولكنها لم تصل إلى الاعتصام المُسمّى بـ «اعتصام القيادة العامّة» في 6 نيسان/أبريل 2019، بسبب عفويتها، بل لأنها كانت ثورة منظمة حافظ التنظيم على استدامتها مثلما حافظ على سلميتها.

ومن حقنا أن «نشتبه» في أن اختيار القيادة العامّة موقعًا للاعتصام تضمَّن رهانًا على دور الجيش ليعين الثورة على التخلص من البشير، أو رهانًا على تحييده على الأقل. ويفترض أنّ الأحزاب السياسية السودانية كانت تدرك أن الجيش في السودان صعب التحييد، وإقناعه بالانقلاب على البشير أصعب من تحييده. على كل حال، لم يكن من الممكن أن يسقط النظام في السودان، ما دام الجيش ملتفًّا حول رئيسه.

في البداية، حاولت قيادة الجيش والقوى الأمنية، المتمثلة باللجنة الأمنية العليا، إقناع البشير بالاستقالة ضمن تسوية، ثم تحركت إلى استلام السلطة واعتقال الرئيس يومي 11 و12 نيسان/أبريل 2019 وتأليف المجلس العسكري الانتقالي. واستمرّ الاعتصام الشعبي والضغوط الشعبية لتحقيق مطالب الثورة المتمثلة بالنظام الديمقراطي، والتي اتّخذت صيغة المطالبة بإقالة القيادات العسكرية الموالية للنظام السابق من المجلس، والبدء في تحقيق عملية الانتقال بنقل السلطة إلى المدنيين. هنا، وقع أمرٌ مهم يحتاج إلى التوقف عنده، فالتخلُّص من الضباط الذين انقلبوا على البشير أدى إلى وصول ضباط آخرين تبيّن (في رأيي على الأقل) أنهم مدعومون من أنظمة عربيّة معادية للثورات عمومًا، ولكنها وقفت مؤقتًا إلى جانب الثورة السودانية لأنها مناهضة للتيار الإسلامي. هؤلاء الضباط الذين وصلوا إلى قيادة المجلس العسكري على ظهر الاحتجاج الشعبي ضد وجود زملاء لهم في المجلس، وتجذّروا فيه بالتدريج، ومن ضمنهم رئيس المجلس العسكري ونائبه، كانوا أيضًا موالين للنظام السابق مثل الذين انقلبوا عليهم، ولكنهم لم يتميزوا بولاء أيديولوجي، وما لبثوا أن أوقفوا المفاوضات مع قوى إعلان الحرية والتغيير وصعَّدوا من حدة الخطاب والممارسة في العلاقة بها، وصولًا إلى المجزرة التي نُفِّذت ضد المعتصمين والتي اتُّبعت فيها أساليب القتل التي عرفها السودان في دارفور. حاولت هذه القوى عمليًّا قصر الثورة على التخلص من نظام الإنقاذ، ولكن من دون الوصول إلى النظام الديمقراطي. والقوى الإقليمية التي تدعمها تفضل أصلًا حكم العسكر. وما كان نظام الإنقاذ في عقده الأخير، بعد تهميش التيار الإسلامي المنظم، إلا حكم الفرد المستند إلى العسكر أساسًا، وإن استمر في تبني الخطاب الإسلامي. وما لبثت هذه القوى العسكرية ذاتها أن خضعت لضغوط خارجية، أميركية وأوروبية مرّت عبر القوى الخليجية الداعمة لهؤلاء الضباط وأخرى أفريقية تمثلت برفض الاتحاد الأفريقي النظامَ العسكري وقبلت بالوساطة ومواصلة الحوار. حصل هذا بعد المجزرة التي لم يرتكب مثلها نظام البشير القمعي في حق المتظاهرين عليه في هذه الثورة. وبعد شدٍّ وجذب تمّ الاتفاق على الوثيقة الدستورية، المذكورة سابقًا، من دون محاسبة من ارتكبوا المجزرة ولا من أمروا بارتكابها حتى يومنا هذا.

لا شك في أن الوثيقة الدستورية، التي دفع المئات من أبناء السودان وبناته حياتهم ثمنًا لها، إنجازٌ كبير إذا احتُرمت. إنها أولًا إنجاز على مستوى الاستقرار بعد الثورة ومنع الانزلاق إلى حرب أهلية؛ وثانيًا على مستوى الانتقال الديمقراطي؛ وثالثًا على مستوى العلاقة بالحركات المسلّحة

والاتفاق على ضرورة تحقيق السلم. وكلها مهمات بدأت الحكومة المدنية محاولات تطبيقها في ظل حكم العسكر وتفرده بالقرار السياسي.

لكن التفاوض على الوثيقة الدستورية والصراع الدموي الذي سبق التوصل إليها أشارا إلى أمرٍ خطير قد يكون مصيريًّا بالنسبة إلى مستقبل الديمقراطية في السودان؛ وهو صراع القيادات العسكرية الجديدة المستميت للاحتفاظ بالسلطة. لقد اتفقت القوى المدنية والعسكرية، كلٌّ لأسبابه، على تأجيل الانتخابات فترة طويلة. تعلم القوى العسكرية أن أعباء إدارة السودان بعد هذا الإرث الثقيل من الاستبداد والحصار وفي ظروف اقتصاد متخلف قد تُفشل أي حكومة تتسلم هذه الإدارة بعد ثورة، أي في مرحلة يرتفع فيها سقف توقعات الشعب في ظروف اقتصادية صعبة. فلا يعقل أن لا تتمكن الحكومة من ضمان دعم القمح وتوفير الخبز بأسعار مخفضة, وهو الذي كان ارتفاع أسعاره القادحَ الأول للانتفاضة التي تحولت إلى ثورة. ولذلك، يسهل على العسكر خلالها ترويج مغالطات حول فشل «المدنيين» عمومًا في إدارة البلاد، وأن العسكر هم الوحيدون القادرون على إدارة البلاد. أمّا الأحزاب، أي القوى المدنية، فأرادت من التأجيل الطويل كسب مدة كافية لتقوية الأحزاب التي لم تكن قانونية، ولم تحظَ بفرصة للتنظيم في ظل النظام السابق، وأن يكون ثمّة وقت لـ «تطهير الدولة» من أنصار الحزب السابق «المؤتمر الوطني» والقوى الإسلامية الأخرى، وإلا فإنها سوف تفوز في الانتخابات إذا أتيحت لها المشاركة.

لا يبدأ الانتقال الديمقراطي بالانتخابات بالضرورة. وقد تصبح الانتخابات أقصر الطرق لإفشال الانتقال إذا عبّرت عن شروخ اجتماعية وسياسية عميقة لم تُحلّ بالتوافق قبلها، كما حصل في ليبيا. فالتوافق على تسوية الشروخ الكبرى وعلى بناء مؤسسات الدولة يجب أن يسبق الانتخابات. ولكن تأجيلها مدةً طويلة للأسباب المذكورة سابقًا هو ما يثير مخاوف الديمقراطيين، فاعتبارات الجيش تَدُلّ على أنه لم يتنازل عن طموحه السياسي لحكم البلاد، وسلوكه في هذه المرحلة دليل على ذلك، وما التواصل المباشر مع إسرائيل من دون التشاور مع الحكومة المدنية إلّا أحد الأمثلة. ولا شك في أن إسرائيل تفضّل نظامَ حكم عسكريًا يحافظ على العلاقة معها بحيث لا تبقى رهينة الرأي العام والانتخابات. وهو أيضًا موقف دولة الإمارات التي دفعت الضباط إلى هذه العلاقة مع إسرائيل بربط غير طبيعي ولا أساس له بين التطبيع مع إسرائيل ورفع الحصار عن السودان، وهو رفع مستحق لا بد من أن تنجح المعركة الدبلوماسية فيه من دون تطبيع. وهذا من امتحانات السيادة السودانية في المرحلة الديمقراطية في كل ما يتعلق بسياستها الخارجية.

ثمّة من يدير السياسة حاليًا في السودان ويترك أعباء إدارة قضايا الاقتصاد والمجتمع للحكومة التي يفضِّل أن تكون من «التكنوقراط»، وليس هذا بجديد، فهو أمر قائم في الأنظمة الاستبدادية التي تفضل تحميل حكومة من غير السياسيين المسؤولية عن تحديات قضايا السكان المعيشية اليومية، بحيث يبقى الحكام الحقيقيون بمنأى من الفشل وتبعاته ولو إلى حين. الجديد هو أجواء الحرية والتعددية السياسية. وهذه لا يمكن ضمانها من دون مأسسة النظام الديمقراطي، بما في ذلك تحييد الجيش عن السياسة.

لا شك في أن الأحزاب السياسية في السودان تحتاج إلى مهلة لبناء ذاتها والتواصل مع قواعدها الاجتماعية، وهذا لا يتطلب إقصاء قوى سياسية رئيسة قد لا تُشكِّل أغلبية ومن المؤكد أنه لا يُحتمَل أن تحكم السودان، لكن إقصاءها من منطلق مقاربة الاجتثاث يدمّر الديمقراطية. فمن الضروري الوصول إلى توافقات مع قوى سياسية حتى لو شاركت في الحكم سابقًا، إذا كانت تمثل قطاعاتٍ واسعة من السكان شرط أن تلتزم بالنظام الديمقراطي. هذه القوى ليست القوى الوحيدة التي دعمت انقلابًا ضد الديمقراطية في السودان في الماضي، فجزء من قوى الثورة دعم في الماضي انقلاباتٍ على تجارب ديمقراطية.

إن أخطر ما قام به نظام الإنقاذ على مستوى المجتمع، ما عدا إعلان الجهاد على أجزاء من شعبه ذاته وأقاليم سودانية، هو محاولة فرض نمط حياة يتناقض ليس فقط مع الديمقراطية وحقوق المواطن وإنما مع تقاليد الشعب السوداني وأنماط تديّنه الشعبي المتسامح. فلا شك في أنّ من ضمن التوافق الديمقراطي المطلوب في بلدٍ مثل السودان هو اتفاق القوى السياسية جميعها، سواء أكانت تصنف نفسها علمانية أم إسلامية، على أنه لا مكان لقوانين مثل المادة 152 من القانون الجنائي لعام 1991 وما تلاه من أنظمة في الولايات المختلفة أفضت إلى ملاحقة النساء والتحكم فيهنّ في الفضاء العام، وقبل ذلك التحكم في نمط حياة الناس حتى في مجالهم الخاصّ. لا ديمقراطية في عصرنا من دون حريات مدنية وسياسية، فضلًا عن عدم إمكانية تطبيقها في بلدٍ مثل السودان ليس غنيًّا بتعدديته الدينية فحسب بل أيضًا بتديُّنِه المتسامح، فالسودان ليس بلدًا يحتاج إلى أن تفرض فيه التسامح، بل يحتاج إلى النظام المستبد إلى أن يفرض فيه عدم التسامح. وقد أكد دور النساء السودانيات المركزي في الثورة طابع هذا البلد.

إن الضمان لإلزام الجيش باحترام الإجراءات الديمقراطية المتفق عليها في الوثيقة الدستورية هو وحدة القوى السياسية السودانية الرئيسة في دعم الديمقراطية ورفض التدخل الأجنبي الذي يراهن على الجيش بوصفه المؤسسة الأكثر تنظيمًا والأكثر قدرة على ضبط الاستقرار في السودان. فبإمكان الجيش والقوى الأمنية في السودان ضبط الأمن والاستقرار حتى وهو خارج الحكم إذا كان ملتزمًا بالدستور الديمقراطي.

الانتقال من حالة اتفاقيات السلام إلى ترسيخ وحدة السودان وتحقيق الإجماع على الدولة، واستعداد القوى السياسية للتفاوض والمساومة من دون إقصاء وصولًا إلى الاتفاق على النظام الديمقراطي والالتزام بإجراءاته، وأخيرًا تحييد الجيش عن السياسة ولو كان الثمن القبول بحفاظه على بعض الامتيازات إلى أن يتم تحويله إلى جيش مهني خاضع لنظام ديمقراطي ... هذه هي شروط الانتقال إلى النظام الديمقراطي في السودان. أمّا ترسيخ الديمقراطية فيبدأ بعد نجاح الانتقال إليها. فإنجاح الانتقال هو المهمة الكبرى التي تواجه القوى التي شاركت في الثورة والتي لم تشارك فيها. فقد تنجح الثورة في إسقاط نظام، أما الديمقراطية فلا تُبنى بالقوى الثورية وحدها. إنه تحدٍّ مختلف عن تحدي الثورة.

مقدمة

شكلت ثورة ديسمبر 2018 حلقةً جديدة من حلقات الثورات والانتفاضات التي حدثت في السودان، بدءًا بثورة 1924، مرورًا بثورة أكتوبر 1964، وانتهاءً بانتفاضة مارس-أبريل 1985. لكن، يدفعنا الاختلاف في استخدام مصطلحَي ثورة وانتفاضة إلى التساؤل التالي: هل استخدم الأكاديميون والباحثون السودانيون هذين المصطلحين بوعي مفاهيمي لوصف الحالات المعنية؟ وهل وردت هذه المصطلحات في دراساتهم عفوَ الخاطر، من دون أن يكون لها عمقٌ مفاهيمي أو دلالةٌ مصطلحية؟ يبدو أن الافتراض الأخير هو الأقرب إلى الصواب؛ والدليل على ذلك أنّ خالد حسين الكِدّ رفض إطلاق مصطلح «ثورة» على أحداث 1924، متعلّلًا بأن استخدام المصطلح مرتبط «بفرط إعجاب» السودانيين بجمعية اللواء الأبيض[2]، الأمر الذي دفع بعض «العلماء» إلى إغماض أعينهم عندما استخدموا مصطلح ثورة لوصف هذه الأحداث، من دون النظر في طبيعة العلاقة الجامعة بين مدلول المصطلح الواصف الحالة والحقائق التي شكَّلها الفعل الاحتجاجي على أرض الواقع. لذلك، وصف خالد الكِدّ إطلاق مصطلح «ثورة» على أحداث 1924 بالوهم «الرومانسي» الذي يعكس حالة اليأس التي كانت تكتنف واقع المتعلمين (الأفندية) السودانيين آنذاك، الذين «وجدوا في تلك الأحداث ما يتشبثون به لإعطاء قوميتهم الجنينية جذورًا أعمق مما تملكه»، ثم ينسبون شرف تنظيمها إلى جمعية اللواء الأبيض التي لم تكن المدبِّر الرئيس والوحيد وراء ردات الفعل العفوية التي حدثت ضد بعض «ممارسات الإدارة البريطانية» في السودان[3]. بل أبعد من ذلك، يرى الكِدّ أن الأفندية استخدموا المصطلح لإشباع غرورهم الذاتي بأنهم «أصحاب حركة قومية ناضجة ذات تقاليد ثورية»، وأنّ الباحثين الذين درسوا الحالة من بعدهم، استخدموا المصطلح «الأسطوري» على علّاته من دون أن يفحصوا حقيقة العلاقة الجامعة بينه وبين الحالة الموصوفة. واستنادًا إلى ذلك وصف الكِدّ أحداث 1924 بأنها مجرد تمرد، أو احتجاج عفوي في أوساط الجنود

السودانيين وطلاب المدرسة الحربية وأعضاء جمعية اللواء الأبيض وبعض المناصرين لهم في عدد من المدن السودانية؛ لأسباب ارتبطت بمطالبهم الفئوية، وموقف بعضهم الآخر الرافض جلاء العسكريين والموظفين المصريين من السودان، بعد أحداث مقتل السير لي ستاك، حاكم السودان العام (1916-1924)، في القاهرة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1924[4]. ويؤكد ذلك محمد عمر بشير الذي عزا فشل احتجاجات عام 1924 إلى فقدانها السند الجماهيري، والموقف السلبي الذي اتّخذه «رجال الدين وزعماء الطوائف» ضد الجمعية، بمنع أتباعهم من الانضمام إليها. وبذلك شُلَّت أنشطة الجمعية، وحُجّمت لاحقًا الحركة الاحتجاجية في عام 1924، «مما مكَّن الإدارة البريطانية من سحقها دون كبير عناء»[5]. وفي الاتجاه نفسه، يرى بعض الباحثين أنّ ثورة أكتوبر 1964 كانت فَلْتةً من فلتات الدهر، لم يسبقها إعداد مُحْكَم، أو رؤية استراتيجية لإسقاط الحكم العسكري الأول في السودان (1958-1964). فغياب الإعداد أو الرؤية الاستراتيجية، دفع حسن عابدين إلى وصف أحداث 21 تشرين الأول/أكتوبر 1964 بأنها «لم تكن ثورة، وإنما انتفاضة؛ لأن الصحيح أن تُحدث الثورة تغييرًا في نظام الحكم، وفي حركة المجتمع والدولة والثقافة والاقتصاد، وتغييرًا في كل شيء، وهذا لم يحدث في أكتوبر»[6]. واضح من هذا الاستنتاج أنّ عابدين نظر إلى أحداث تشرين الأول/أكتوبر من البُعد الثاني لمخرجات التغيير، من دون اعتبارٍ للبُعد الأول المتجسِّد في استجابة الجماهير لإسقاط النظام الحاكم، التي دفعت حيدر إبراهيم علي إلى وصف ثورة أكتوبر بأنها «حركة شعبية قومية، بمعنى مشاركة جميع السودانيين في انتصارها، ولكنّ هناك اختلافًا في درجة المبادرة والتضحيات بين فئات المجتمع السوداني المختلفة. فقد لحقت القوى التقليدية بالثورة، وكانت مترددة في البداية»[7]. لكن إذا نظرنا بإمعانٍ إلى ثورة أكتوبر من واقع مراحلها، فسنصل إلى نتيجة مفادها أنَّها كانت ثورةً شعبية عفوية، وجدت استجابةً واسعة في أوساط قطاعات المجتمع السوداني؛ إلّا أنها افتقرت إلى التخطيط المسبق والوعاء السياسي الجامع لتطلّعات الثوار، والمدرك لفاعلية آليات تحقيقها على أرض الواقع. أما من ناحية التغيير الذي أحدثته في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فنجده تغييرًا محدودًا؛ لكنها في الوقت نفسه استطاعت أن تنقل السلطة السياسية من نظام حكم دكتاتوري، إلى نظام حكم برلماني، جاء عبر انتخابات ديمقراطية.

يدفعنا هذا التباين في استخدام المصطلحات التي تصف الحركات الاحتجاجية الرامية إلى تغيير الأنظمة السياسية، إلى البحث عن إطار نظري لمفهوم الثورة ومراحلها المختلفة، مستأنسين في ذلك بالأدبيات التي كُتبت عن الثورة اصطلاحًا ومفهومًا في ضوء التجارب العالمية التي حدثت

في أزمان مختلفة، آخذين في الحسبان تعدّد التعريفات، تبعًا لمنطلقات الباحثين الفكرية وزوايا نظرهم المعرفية للمصطلح. ولذلك ينبغي أن يُنظر إليها وفق الحالة التي يعالجها كل باحث على حدة؛ لأن لكل ثورة خصائصها المتجذرة في واقع بيئتها المحلية. لكن الافتراض بعدم وجود مصطلح جامع مانع لمفهوم الثورة، لا يمنعنا من وضع إطار نظري للمصطلح يساعدنا في فهم ثورة ديسمبر 2018، قياسًا بالحركات والاحتجاجات الشبيهة لها التي حدثت في السودان، وكذلك الأخرى السابقة لها التي شكّلت ما يُعرف مجازًا بـ «الربيع العربي» في العقد الثاني من الألفية الثالثة.

تأسيسًا على هذه الافتراضات، يمكن تقسيم الباحثين والفاعلين السياسيين الذين درسوا مفهوم الثورة ومسوغات اندلاعها على المستوى العالمي، أربعَ مجموعات رئيسة[8]. تشمل المجموعة الأولى الباحثين والفاعلين السياسيين الماركسيين، أمثال كارل ماركس (1818-1883) وفلاديمير لينين (1870-1924) وماو تسي تونغ (1893-1976)، الذين شرحوا مفهوم الثورة من منظورٍ اجتماعي، يستند إلى الصراع الطبقي وتجلّياته في الصراع القائم دومًا بين وسائل الإنتاج والقوى المنتجة وعوائد العملية الإنتاجية وكيفية توزيعها بين أصحاب رؤوس الأموال والموظفين والطبقة العاملة؛ وبذلك خلصوا إلى نتيجة مؤدَّاها أنّ الثورة نتاج طبيعي للصراع الطبقي بين مكونات المنظومة الإنتاجية، الذي يُحدث تغييرًا مفاجئًا وجذريًا في بنى المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويكون ذلك التغيير مصحوبًا بعُنفٍ، يمهّد الطريق للانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد. ويصب في إطار أطروحة الصراع الطبقي الكثير من الأدبيات ذات المنحى الماركسي، نذكر منها، دراسة بارينغتون مور (Barrington Moore) الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، التي تنسب حدوث الثورات إلى الصراع الطبقي داخل مكونات المجتمع، حيث استنبط مؤلفها هذا الافتراض من تفسيره الأدوار السياسية التي قامت بها طبقات الفلاحين في صراعها مع الطبقات الأرستقراطية العقارية، ونتج من ذلك تحوّل قطاعات واسعة من المجتمعات الزراعية الأوروبية إلى مجتمعات صناعية. وينظر مور إلى هذا التحول السياسي في ضوء ثلاثة أنماط من الحكم: الديمقراطية والفاشية والشيوعية. ويرى أنّ الثورة التي يقودها تحالف طبقات الفلاحين مع الطبقات البرجوازية ضد الطبقات الأرستقراطية العقارية، تفضي دائمًا إلى تحول ديمقراطي، كما فعلت الثورة الفرنسية. بينما يلحظ أن الثورة التي تقودها الطبقات البرجوازية الوسطى في تحالف مع الطبقات الأرستقراطية العقارية وتهميش طبقات الفلاحين، يكون نتاجها قيام أنظمة حكم فاشية. أما الثورات التي تفرز أنظمة حكم شيوعية، فينسب مور قيادتها إلى طبقات

الفلاحين، مع مشاركة نسبية للطبقات البرجوازية الوسطى ضد الطبقة الأرستقراطية العقارية، كما حدث في روسيا والصين[9].

تمثل المجموعة الثانية دراسات بعض منظري المدرسة الوظيفية، أمثال كرين برنتون (1898-1968) وصامويل هنتنغتون (1927-2008)، الذي استمد استنتاجاته المعرفية من أحداث الثورات الكبرى التي درسوها، مثل الثورة الإنكليزية (1640-1660) والثورة الأميركية (1775-1783) والثورة الفرنسية (1789-1799) والثورة الروسية (1917). ولذلك يُعرِّف هنتنغتون الثورة في كتابه عن النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، بأنها «تغيير مفاجئ وجذري في القيم والتقاليد السائدة في المجتمع والمؤسسات السياسية والتركيبة الاجتماعية والقيادة الحكومية وأنشطتها وسياساتها»، ويفترض أن يصاحب مثل هذا التغيير «عنف محلي»[10].

وتجسِّد المجموعة الثالثة أعمال المدرسة السلوكية التي تفسّر الثورة في بعض جوانبها بأنها «اضطرابات في النظام الاجتماعي بسبب الانهيار المفاجئ للعادات الاجتماعية في ظل ظروف يصعب فيها إعادة بنائها نسبةً إلى بروز معالم النظام الاجتماعي الجديد. بمعنى آخر، تنشأ الثورات من خلال بعض التدخلات أو الاضطرابات في عملية إعادة التأقلم العادية للتقاليد الاجتماعية»، ويصاحب فشل عملية التأقلم وبداية التحول عُنْف بين الذين يدعون إلى الحفاظ على القيم الاجتماعية البالية، والذين يسعون لتغييرها بقيم جديدة تواكب تطلّعات الثوار[11]. ويظهر هذا البُعد السلوكي بصورة جليّة في أطروحة عالم الاجتماع السياسي تيد روبرت غِير (Ted Robert Gurr)، في كتابه لماذا يتمرّد البشر، الذي يرى أن الحرمان النسبي الناتج من عدم التكافؤ بين توقعات القيم وقدراتها، يولّد شعورًا بالإحباط والكبت، ويفضي بدوره إلى حدوث تمرد أو ثورة أو فعل سياسي عنيف. ويقصد تيد غِير بتوقعات القيم المادية (السلع والحاجات المادية) والمعنوية (الحريات والمشاركة السياسية والوظيفة العامة) التي يرغب الشخص في الحصول عليها، أو يشعر بأنه يستحقها قياسًا بغيره. أما قدرات القيم، فتعني السلع والفرص التي يمتلكها الشخص فعليًا، أو يعتقد أنه قادر على امتلاكها، أو تمتلكها الدولة ويشعر الشخص بأنه صاحب نصيب مشروع فيها. ويرى تيد غِير أن شدّة الغضب الناتج من الحرمان النسبي والمسوغ للفعل السياسي العنيف، ترتبط بخمسة متغيرات نفسية-ثقافية: أولها، أنّ اتساع الهوّة بين التوقعات والقدرات، يُفضي إلى تعاظم السخط؛ وثانيها، أنّ كثرة الاهتمام التي يوليها الفرد أو الجماعة لهذا الاتساع، تضاعف السخط؛ وثالثها، أنّ قلّة درجة إشباع الحاجات المتأثرة باتّساع الهوّة بين التوقعات والقدرات، تزيد الاستياء والسخط؛

ورابعها، إذا كانت هناك حلول موضوعية مطروحة استجابةً لبعض التوقعات، فإنها تؤجّل عملية انفجار السخط، لكن إذا كانت الحلول المطروحة غير مقنعة والبدائل ليست ذات جدوى، فيتصاعد الاستياء ويحدث الانفجار؛ وخامسها، أنّ حرمان الفرد أو الجماعة من التعبير عن غضبهم المشروع، يخلق بيئةً صالحة لانفجار العنف أو الثورة[12]. وصنَّف تيد غِير الحرمان النسبي المحفّز لانفجار العنف السياسي ثلاثة أنماط، تشمل الحرمان المتناقص (Detrimental Deprivation) والحرمان الطموحي (Aspirational Deprivation) والحرمان المتدرج (Progressive Deprivation). وتتمثل العلاقة بين هذه الأنماط الثلاثة في عدم التكافؤ العكسي بين التوقعات والقدرات، حيث تكون التوقعات أحيانًا ثابتةً نسبيًا والقدرات في حالة تناقص مستمر، أو تكون القدرات ثابتة نسبيًا والتوقعات في حالة زيادة طردية. وبهذه الكيفية يتولَّد الحرمان النسبي الذي يخلق حالة من السخط والإحباط العام؛ لكن عملية انفجار العنف السياسي نفسها في شكل احتجاجات عامة، أو مؤامرات تستهدف القضاء على النظام السياسي الحاكم، أو حروب أهلية، جميعها يرتبط من طرفٍ بمدى عمق السخط والإحباط العام المشترك بين الأفراد والجماعات، ومن طرفٍ آخر بأنماط السيطرة القسرية وأدوات القمع التي يمتلكها النظام السياسي الحاكم وقدرة المعارضين المادية والمعنوية على تجاوز السيطرة القسرية وأدواتها القمعية. وعند هذا المنعطف تطول فترة السخط السياسي وانفجار العنف وتقصر، تلازمًا مع توازن القوى بين الطرفين المتصارعين (النظام السياسي الحاكم والمعارضة). لكن اتساع الشقة بين التوقعات والقدرات وتصاعد السخط الجماهيري، يُعجّلان بانفجار العنف السياسي في أي من أنماطه الثلاثة[13]. ولذلك يقول الحبيب استاتي زين الدين: «كلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، تقلّصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية»، وأضحت «قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة»[14]. وعلى الرغم من استخدامه مدخل الحرمان النسبي في تفسير الفعل الاحتجاجي المعاصر في المغرب ودور الفاعلين فيه، فإنه يرى أنّ الاعتماد الكلّي عليه يحجب الباحثين عن فهم أنساق الحركات الاحتجاجية ومضامينها، لذلك يوصي بتوطين مدخل الحرمان النسبي في إطار السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية الناظمة أشكال الحركات الاحتجاجية مظهرًا وجوهرًا، مع مراعاة الظروف الموضوعية المحيطة بكل حركة احتجاجية على حدة[15]. وتدفعنا عملية التوطين إلى القول إن مدخل الحرمان النسبي يُعتبَر من أهم المداخل التي تبنّاها هذا الكتاب لفهم تمرد السودانيين على النظام الحاكم؛ لأن الحرمان النسبي في شقه الأعلى كان، ولا يزال، يرتبط بقضية التنمية الاقتصادية غير المتكافئة بين ولايات

السودان، التي شكلت أحد بواعث حركات الكفاح المسلحة في الأطراف (دارفور، وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق)، ويضاف إليها عجز الحكومة عن تلبية توقعات المواطنين أو ممارستها الزبائنية غير العادلة في توزيع الخدمات والحاجات، التي شكلت سخطًا عامًّا في أوساط قطاعات واسعة من المجتمع، دفعتهم إلى الثورة والتمرد على السلطة الحاكمة.

تمثِّل المجموعة الرابعة، النظريات التي تبنّت مدخل العمل التنظيمي في تفسير الحركات الاحتجاجية ودور أدوات التعبئة الجماهيرية، وذلك بخلاف المدخل غير العقلاني لتفسير الحركات الاحتجاجية، الذي أشار إليه ماكس فيبر في حديثه عن القيادة الكاريزمية، وكذلك إميل دوركهايم في نقاشه دور الضمير الجمعي غير العقلاني في إحداث الحركات الاحتجاجية. ونذكر في هذا المضمار نظرية تعبئة الموارد (Resource Mobilization)، ونظرية التأطير (Framing). ونلحظ أن نظرية تعبئة الموارد ركّزت على دور العمل التنظيمي للحركات الاحتجاجية الذي تتصدّر قيادته مجموعة منظمة من الناشطين الحركيين، لربط رسالة حركاتهم بأهدافها المرحلية والاستراتيجية، وبالأدوات التي تساعدهم في حشد الجماهير لكسب الرأي العام إلى جانبها. لكن يؤخذ على هذه النظرية أنها تركز على دور الفاعلين الرئيسيين في حركة التغيير، من دون النظر في دور البنى الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بعملية التغيير نفسها. لكن هذا الانتقاد لا يقلل من أهمية النظرية في مناقشة دور الفاعلين الرئيسيين في الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، مع اصطحاب النظريات التفسيرية الأخرى ذات الصلة بالتركيبة البنيوية للحركات الاجتماعية نفسها وعلاقتها الجدلية مع الدولة والمجتمع. أما نظرية التأطير، فنجدها ترتبط بالجوانب العاطفية التي تحفز تفعيل الحراك الثوري وتوسيع دائرته الجماهيرية، ولذلك نلحظ، على سبيل المثال، أن أهازيج الثورة السودانية وشعاراتها وهتافاتها أفلحت في تعرية عورات النظام وحفز المشاركة الجماهيرية في التمرد عليه ومواجهة آلياته العسكرية القمعية[16].

نستنتج من هذا العرض النظري، أن الثورات يجب أن تفضي إلى نوع من التغيير في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأي مجتمع تحدث فيه، ويجب أن يرافق عملية التغيير نفسها عنف سياسي ناتج من الصراع بين سدنة السلطة الحاكمة الذين يسعون للحفاظ على مواقعهم وامتيازاتهم والفاعلين الثوريين الذين يرفعون شعار التغيير. لكن، ربط منظرو الفكر الماركسي الفعل الثوري بالطبقة العمالية (البروليتاريا)، بينما أرجع دوركهايم «ظاهرة الفوران الجمعي» إلى الطبقات الدنيا في المجتمع التي تعيش حياةً مزرية من الفقر وضمور الحريات العامّة[17]. ونظر

روجر بيترسن إلى الثورة من زاوية السند الشعبي الذي يتمثل في شكل احتجاجات واسعة بين فئات المجتمع المختلفة، ثم يفضي بدوره إلى كسر حاجز الخوف وتحدي النظام الحاكم، بهدف إحداث تغيير سياسي واجتماعي واقتصادي[18]. وربط إريك هوبزباوم انفجار الثورة بتراكم الضغط السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يبعث حالة من الغضب والسخط غير محتملة، تقود إلى احتجاجات شعبية لتغيير بنية النظام الحاكم[19]. وإلى جانب هذه المشتركات حدد منظرو الثورات جملة من الخصائص الجامعة بينها ومراحل تطورها، بمعنى أن للثورات القدرة على إحداث انقلابٍ سريع في القيم والعادات السائدة في المجتمع؛ لكن هذا لا ينفي أن بعضها يمر بمراحل متعددة وطويلة في سبيل تحقيق أهدافه المنشودة. ودلل المنظرون على ذلك بالثورة الإنكليزية التي أنجزت فعلها الثوري في عشرين عامًا، والثورة الفرنسية في عشرة أعوام، والثورة الروسية في عام واحد. ودفع هذا التباين في مسارات التغيير بعض منظري الثورات إلى تقسيمها نمطين رئيسين: يمثل أوّلهما الثورات التي لا تحدث تغييرات سياسية واجتماعية مباشرة، لكنها تمهّد الطريق لإحداث تحول تدرّجي في بنى المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويجسد ثانيهما الثورات الشعبية التي تُحدِث تغييرًا جذريًا شاملًا في بنى المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما فعلت الثورة الفرنسية التي أنهت حكم لويس السادس عشر وأنشأت نظامًا جمهوريًا، ثم طبَّقت شعار الثورة القائم على الحرية والإخاء والمساواة، وأقرّت عملية الفصل بين السلطات الثلاث لإقامة دولة القانون والمؤسسات؛ أو كما هي الحال في ثورات التحرير، مثل الثورة الأميركية، والثورة الجزائرية (1954-1962) اللتين أنهتا الإرث الاستعماري، حيث أسست الأولى نظامَ حكم ديمقراطيًا مستدامًا، بينما أسست الثانية نظام حكم وطنيًا يفتقر إلى القيم الديمقراطية. ويعني ذلك أنّ الاحتجاجات الشعبية إذا لم تُطح النظام القديم وتأتي بنظام جديد، لا يمكن أن تُوصف بأنها ثورة. لكن، يرى كرين برنتون أنّ عملية التغيير نفسها يمكن أن تمر عبر أربع مراحل رئيسة: تتمثل المرحلة الأولى منها في تآكل ثقة الشعب بالنظام الحاكم، نتيجة لتراكم ظلمه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفشله في معالجة مشكلات الناس الحياتية، ثم انفضاض بعض مناصريه من حوله وانضمامهم إلى المعارضة التي تدعو إلى التغيير. وتبدأ المرحلة الثانية بتحرك المعارضين في شكل لجان وخليات عمل ثوري لتحريض الجماهير على الثورة، ثم تنفجر الاحتجاجات ضد النظام الذي يلجأ إلى استخدام القوة ضد المحتجين، وبذلك يتصاعد غضب الجماهير ضد النظام ويعجز النظام عن حماية نفسه. وتتشكل المرحلة الثالثة بتولي المعتدلين من الثوار سدة الحكم؛ لكن يكون هؤلاء المعتدلون دائمًا في نظر

الثوار المتشددين جبناء، لا يستطيعون إنجاز التغيير الجذري بالصرامة الكافية التي تنشدها الثورة. وتتمثل المرحلة الرابعة في تولّي المتشددين الذين يُقصون المعتدلين من سدة الحكم ويشرعون في تنفيذ برنامجهم الثوري للتغيير بالقوة المطلوبة، وبذلك تحدث قطيعة حقيقية مع إرث النظام القديم، وتكتمل حلقاتها بتغيير بنى المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية[20]. لكن هذه المراحل المستخلصة من تجارب الثورات الكبرى، لا تكون بالضرورة نموذجًا لتنميط الثورات الأخرى، لأن لكل ثورة خصوصيتها المرتبطة بواقعها الزماني والمكاني والظروف الموضوعية التي أحاطت بعملية تشكُّلها؛ لكنها تعطينا في الوقت نفسه إطارًا نظريًا يساعد في ضبط المصطلحات وفهم أنماط الثورات ومراحل تطورها ومناقشة أدوارها بطريقة علمية مرتبة.

يقودنا هذا العرض النظري إلى أنّ أي حركة احتجاجية توصف بأنها ثورة يجب أن تُحدِث تغييرًا في بنى المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا يحدث هذا التغيير بالضرورة بين عشية وضحاها، بل ربما يمتد عبر مراحل متعددة، تفضي غاياتها إلى إحداث قطيعة بين إرث النظام القديم ومؤسسات النظام الجديد التي تنشد الإصلاح والتغيير. بيد أنّ الاكتفاء بمعيار التغيير وحده دفع هنتنغتون وآخرين إلى وصف بعض الانقلابات العسكرية بأنها ثورات؛ لأنها استطاعت أن تحدث تغييرًا في بنية المجتمع السياسية، وشاهدهم في ذلك انقلاب مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938)، مؤسس الجمهورية التركية. لكن كارل ديتش رفض تصنيف الانقلابات العسكرية بأنها ثورات؛ لأنها لم تستوف شرط المشاركة الشعبية الواسعة[21]، بينما وصفها برنتون بأنها إحلال نخبوي، أي استبدال نخبة حاكمة بأخرى، ولذلك لا يجوز أن نطلق عليها مصطلح «ثورة»[22].

حاول عزمي بشارة أن يجمع بين الشرطين المشار إليهما آنفًا عندما عرَّف الثورة بأنها «تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها، وتستبدلها بشرعيةٍ جديدة»[23]. وهذا التعريف بحسب بشارة «يميز الثورة عن الانقلاب العسكري [...] لأن الأخير لا يعكس تحركًا شعبيًا بالضرورة [...] كما أنه يميّز الثورة عن الانتفاضة الاحتجاجية الشعبية أو التمردات على أنواعها في حالة عدم طرحها مسألة تغيير نظام الحكم»[24]. وإذا نظرنا إلى الحالة السودانية في سياق هذا التنظير، فسنلحظ أنّ ثورة 1985 توافرت لها شروط السند الجماهيري والدعوة إلى إسقاط النظام، لكن المؤسسة العسكرية تدخلت في اللحظة الحاسمة

وأصبحت شريكًا في التغيير. وتكرر المشهد نفسه في ثورة ديسمبر 2018، وإن اختلفت أدوار هذه المؤسسة في بعض جوانبها. ولذلك وصف بعض الباحثين تدخل المؤسسة العسكرية بأنه «انقلاب عسكري»، قطع مسار الثورة؛ ليفرض بعض الإصلاحات الوقائية التي تحافظ على جذور النظام القديم من دون إحداث تغيير جذري في بنيته الأساسية. واعتبر آخرون تدخّلها انحيازًا إلى الثورة وليس انقلابًا عليها، ودليلهم على ذلك أنّ العسكريين التزموا إلى حدٍّ بعيد بتنفيذ مطالب الثورة وشعاراتها. إذًا، يجب أن يقاس الاختلاف بين الموقفين في ضوء التغييرات التي حدثت في بنية النظام القديم. إذا أفضى التغيير إلى قيام نظام حكم ديمقراطي-برلماني، فيجب أن ننظر إلى تدخل الجيش باعتباره جزءًا من إفرازات الثورة التي خلقت نوعًا من التحالف بين القوى الثورية الفاعلة والمؤسسة العسكرية التي أزاحت النظام القديم، وأسست فترة انتقالية، لإحداث تحول ديمقراطي مستدام. ومن هذه الزاوية يمكن القول إن احتجاجات آذار/مارس - نيسان/أبريل 1985 واحتجاجات كانون الأول/ديسمبر 2018 - نيسان/أبريل 2019 استوفت الشروط المطلوبة؛ لنطلق على كلٍ منهما مصطلح «ثورة» في تاريخ السودان المعاصر. ومن جانب آخر نلحظ أنّ لثورة ديسمبر 2018 أواصرَ جامعةً مع ثورات الربيع العربي التي حدثت تحديدًا في تونس ومصر. وتتمثل هذه الأواصر في الطبيعة السلمية للقوى الثورية في هذه الثورات، والمشاركة الفاعلة والواسعة لعنصر الشباب من الجنسين، والدور المؤثر لمنصّات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية في نشر الوعي الثوري، إضافة إلى تجاوز حاجز الخوف من الأجهزة الأمنية، وتحشيد الرأي العام ضد أنظمة الحكم الفاسدة في هذه البلدان.

1. مشكلة الكتاب

يحاول الكتاب أن يقدم مقاربة توثيقية - تحليلية لثورة ديسمبر 2018 التي عمّت معظم أرجاء السودان، وأسهمت في إسقاط رأس النظام السياسي الحاكم وبعض رموزه في 11 نيسان/أبريل 2019، بعد أن أعلنت اللجنة الأمنية العليا انحيازها إلى الثورة، كما يعالج قضية المفاوضات التي بدأت بين قيادة الثوار (قوى إعلان الحرية والتغيير) والعسكريين، وأفضت إلى إنجاز الوثيقة الدستورية التي حددت الهياكل والاختصاصات والمهمات للحكومة الانتقالية الحالية. وينظر الكتاب، من طرف آخر، إلى التحديات التي تواجه الفترة الانتقالية الحالية وفرص نجاحها أو فشلها، مقارنة

بالتجارب الانتقالية السابقة لها. وتشمل حدود الكتاب الزمنية الفترة 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 - نهاية عام 2019، باستثناء الفصل الأول الذي يعالج الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الثورة في كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي حيّز هذا الإطار الزمني، يطرح الكتاب الأسئلة الآتية:

1 - ما الدوافع التي قادت إلى تراكم السخط السوداني العام ضد النظام الحاكم والأسباب المباشرة التي أفضت إلى اندلاع ثورة ديسمبر 2018؟

2 - ما طبيعة الأدوار التي قام بها الفاعلون الثوريون في حركة الاحتجاجات السودانية؟

3 - ما المراحل التي مرت بها الثورة إلى أن سقط رأس النظام القديم في 11 نيسان/أبريل 2019؟

4 - لماذا انحازت اللجنة الأمنية العليا إلى الثورة بعد أربعة شهور (كانون الأول/ديسمبر 2018- نيسان/أبريل 2019) من الصراع المستمر بين الطرفين؟ هل من واقع قناعتها بالثورة وأهدافها، أم من واقع سعيها للحفاظ على مواقع أعضائها وامتيازاتهم في المنظومة السياسية الجديدة، أم لحماية أعضائها من المحاسبات المتوقعة في الفترة الانتقالية؟

5 - كيف جرى التوصل إلى الاتفاق السياسي وإجازة الوثيقة الدستورية التي حدّدت هياكل الحكومة الانتقالية واختصاصاتها ومهماتها؟ وما طبيعة التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية الحالية في ضوء تجارب الانتقال الديمقراطي السابقة لها؟

2. أهداف الكتاب وأهميته

تبرز أهداف هذا الكتاب وأهميته في أنه أول محاولة أكاديمية لتقديم مقاربة تحليلية عن ثورة ديسمبر 2018 ودوافعها وأسبابها المباشرة ومراحل تطورها أفقيًا في فضاء السودان الجغرافي، ورأسيًا في أوساط قطاعات المجتمع المتعددة. كما يناقش المبادرات السياسية والمفاوضات التي أعقبت سقوط رأس النظام في 11 نيسان/أبريل 2019، ويحلل أحداث فض الاعتصام أمام القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية. ويعرض للاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية ويحلّلهما، ويبيِن كيف شكلا الأساس الدستوري لقيام الحكومة الانتقالية، وطبيعة

التحديات التي تواجه هذه الحكومة وآفاق التغيير المتوقعة. إلى جانب ذلك، يتضمن الكتاب ملاحق مهمة لمعظم المبادرات والإعلانات والبيانات والاتفاقات السياسية والقوانين والتقارير التي صدرت في الفترة كانون الأول/ديسمبر 2018 - كانون الأول/ديسمبر 2019. وتمثّل هذه الملاحق التوثيقية مصدرًا مهمًا للكتاب، كما تقدم مدوّنة مصدرية للباحثين لدراسة أحداث هذه الثورة وتداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المشهدين السوداني والإقليمي معًا.

3. منهج البحث

يستند الكتاب إلى منهج وصفي تحليلي، يقوم على أربعة مداخل منهجية وتفسيرية يتكامل بعضها مع بعض؛ أحدها المدخل التاريخي الذي يستقرئ ويصف الدوافع (المقدمات) والأسباب المباشرة التي أفضت إلى اندلاع الثورة؛ وثانيها المدخل السلوكي الذي يستند إلى فرضية الحرمان النسبي ودوره في تصاعد حدّة الاستياء والإحباط والسخط العام التي دفعت المحتجين إلى تجاوز حاجز الخوف ومواجهة الأجهزة الأمنية وكتائب الظل في سبيل تحقيق مطلبهم الرئيس المتمثل في إسقاط النظام الحاكم (تحت شعار «تسقط بس»)؛ وثالثها مدخل تعبئة الموارد الذي يناقش دور الفاعل الثوري (تجمّع المهنيين السودانيين) الذي أسهم في نقل الاحتجاجات من حالة انفجارها العفوي إلى حالة تنظيمها الممنهج؛ ورابعها مدخل المؤسسة التاريخية[25] الذي يساعد في دراسة الفترة الانتقالية ومقارنتها بالفترات الانتقالية السابقة لها، وفهم طبيعة التحديات التي تواجهها، من دون الدخول في مناقشة أحداث هذه الفترة بعد عام 2019.

إلى جانب هذا المنهج التكاملي-المركب، تأتي مشكلة معالجة المدونة المصدرية للكتاب التي تعتمد على الكتابات الأسفيرية بأنماطها المنوعة والتسجيلات الصوتية والصور والخرائط والرسومات التوضيحية. ولذلك تميزت مصادر هذه الثورة في إطار تاريخ زمنها الراهن من مصادر الثورات السابقة لها؛ لأنها تعتمد في الأساس على المعلومات الرقمية المبثوثة على الشبكة العنكبوتية «الإنترنت» ومنصّات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية. وهنا يطرح السؤال الإجرائي، كيف تكون عملية تصنيف المعلومات الرقمية المرتبطة بمشكلة الكتاب؟ وكيف يكون تصنيفها بحسب فصول الكتاب ثم تحليلها وتأويلها وإعادة تركيبها في منظومة سردية-تاريخية تغطي الجوانب المبحوثة كلها؟ وللإجابة عن هذا السؤال، صنف بعضُها بأنه معلومات أولية؛ لأنها

نُشرت في شكل بيانات ومنشورات وصور وشرائط فيديو ووقائع اجتماعات في مواقع إلكترونية كانت جزءًا من أدوات الحراك الثوري، مثل شبكة تجمع المهنيين السودانيين؛ وكذلك البيانات الرسمية، والحوارات التلفزيونية والخطابات العامَّة المسجلة على موقع يوتيوب (Youtube)؛ ثم تأتي بعدها في الأهمية التقارير الصادرة عن مراكز البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية؛ وكذلك المعلومات الخبرية التي نقلتها بعض الفضائيات التلفزيونية والصحف ومنصات التواصل الاجتماعي، والمقالات الصحافية المنشورة على مواقع بعض الصحف الإلكترونية والورقية ومنصات التواصل الاجتماعي. وفي تناول الجانب الإخباري عن أحداث الثورة، اعتمد المؤلف على بعض الصحف العربية والصحافة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي؛ لأن الصحف السودانية لم تستطع نقل أخبار الثورة في فترة ما قبل سقوط النظام. وبعد ذلك خضعت الاقتباسات والأخبار المنقولة كلها لتحقيقٍ وتمحيصٍ دقيقين في ضوء الأخبار التي كانت متداولة بكثافة آنذاك، وفي إطار السياقات التاريخية التي تشكلت فيها ومتابعة المؤلف اللصيقة للأحداث. وعلى الرغم من هذه المعالجات المنهجية، فإن توثيق تاريخ الثورة في زمنها الراهن، يبقى محفوفًا ببعض المزالق؛ لِقِصَر المسافة بين تاريخ وقوع الأحداث وتاريخ معالجتها، والسيولة في المعلومات الإلكترونية وتعدّد مصادرها، وغياب بعض المعلومات السرية التي لم تنشر بعد، وكذلك التداخل المنهجي بين تاريخ الزمن الراهن والعلوم السياسية. لكنّ هذه النقائص لا تقلل من أهمية توثيق الأحداث وتحليلها في زمنها الراهن، إذا تمَّت عملية التوثيق والتحليل بمهنية عالية ومنهجية واضحة.

4. الدراسات السابقة

لا توجد دراسات أكاديمية سابقة عن ثورة ديسمبر 2018؛ لأنها لا تزال في مراحلها الأولى، لكن يتوافر نزر قليل من التقارير الصادرة عن بعض المراكز البحثية، وكمّ هائل من المقالات الصحافية واليوميات التي يصعب تصنيفها في دائرة الدراسات السابقة؛ نذكر منها يوميات أحمد عثمان عمر توقيعات في دفتر الثورة السودانية التي تغطي الفترة 27 آب/أغسطس 2018 - 5 آب/أغسطس 2019، أي بعد يوم من تاريخ توقيع الوثيقة الدستورية[26] بالأحرف الأولى. وجاءت هذه التوقيعات في شكل مقالات عن أحداث الثورة، تجاوز المؤلف فيها السرد الوصفي إلى التحليل السياسي الذي يفترض «أنّ الشارع وجماهيره المنظمة الثائرة، أقوى من النظام بمجمله وكل قواه

العسكرية والأمنية، وهو قادر على هزيمتها، وممتلك لزمام المبادرة، ومتقدم على قوى الحرية والتغيير، المنقسمة على ذاتها بين تيارين، والتي لا يصح لها أن تعتبر هذا الشارع عاجزًا أمام قوى الثورة المضادة، وتسحب عجزها [...] عليه لأنه أقوى منها بكل تأكيد»[27]. شكلت هذه الفرضية الخيط الناظم لتحليلات المؤلف، التي تتحرك بين تكتيكات الثورة واستراتيجيتها القائمة على فرضية أن الشارع أقوى من أنصار النظام القديم، كما دفعته هذه التحليلات إلى قول إن تحالف نداء السودان[28] مع باقي قوى إعلان الحرية والتغيير الثورية أفقد الثورة حماستها، وحَرَف مسارها عن خط التغيير الجذري إلى مربع «الهبوط الناعم»، حيث بدأ التفاوض مع العسكريين الذين قطعوا المسار الثوري الجماهيري بانقلابهم «الانتهازي»، ونقلوا أجندة التغيير الثورية إلى دائرة الإصلاح الوقائي الذي منحهم شراكة ندّية في المجلس السيادي، حسبما أقرَّ ذلك الاتفاق السياسي وأكَّدته الوثيقة الدستورية. ويفنِّد المؤلف الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية تفنيدًا سياسيًا وقانونيًا محكَمًا، كما يدعو إلى تجاوزهما تحقيقًا لشرط انتصار الثورة الكامل. لذلك جاءت العبارة الخاتمة في معظم توقيعاته بهذا المعنى وإن تعددت صياغاتها: «وقوموا إلى ثورتكم، واحتفلوا بنصركم، وحافظوا عليه بوحدتكم، وواصلوا نضالكم لتحقيق نصركم الشامل، وهو أقرب مما يتصور العدو». وبناءً على هذه الإضاءات، نُجمل القول بأنّ توقيعات عمر مفيدة من ناحية تتبعها أحداث الثورة المهمة في الفترة المشار إليها، كما كان لوجهة نظر مؤلفها الثورية الصريحة وتحليلاته السياسية انعكاساتها على موقف الحزب الشيوعي السوداني من ناحية رفض الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية، ومن ناحية تأثيرها في نشاط قوى إعلان الحرية والتغيير الميداني أيضًا، بحكم أن المؤلف كان من أوائل الذين دعوا إلى الخروج عن التحالفات الحزبية التقليدية إلى تشكيل لجان المقاومة القاعدية، لحماية مكتسبات الثورة والحفاظ على جذوتها متّقدةً ضدّ أي تحديات تواجهها.

خصص مركز الدراسات السودانية العدد 58 من مجلة كتابات سودانية للثورة، التي وصفها حيدر إبراهيم علي (مدير المركز) بأنها «ملحمة العصر وبذرة التغيير»، وزاوجت معظم المقالات والترجمات والأشعار والحوارات والرسومات التشكيلية التي نُشرت بين دفتي العدد، بين توصيف الثورة والدعوة إلى التغيير في شكل قراءات تأملية عن آفاق التغيير، والتحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية. ومن طرف ثالث وثّقت المجلة بعض تجارب الثورات والانتفاضات السابقة التي عكست طرفًا من الحياة السياسية في السودان، كما أبانت قاسم النضال المشترك بين «ثورة ديسمبر» والثورات السابقة، المتمثل في السلمية وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت السودان. ومحتويات

ذلك العدد في مجملها مفيدة لهذا الكتاب؛ لأنها تجمع بين وجهات نظر تحليلية متعددة عن أسباب الثورة ومراحل نضالها ضد نظام الإنقاذ، وكذلك تأملات الباحثين في مستقبل الفترة الانتقالية (2019-2022) وتحدياتها وآفاقها[29]. كما خصصت مجلة بدايات البيروتية ملفًا عن «السودان: عظمة الثورة السلمية وحدودها» في عددها المزدوج 23/24 لسنة 2019 (ص 4-112). لا تقدم المقالات الواردة في هذا الملف قراءة متكاملة عن تاريخ الثورة السودانية ومراحلها، لكنها تحتوي على بعض المعلومات المفيدة لهذا الكتاب، التي تتناول موضوعات ذات صلة، مثل «قوى الاحتجاج وقوى الرِّدة» لمجدي الجزولي؛ و«هذا هو تجمع المهنيين السودانيين» لعزة مصطفى؛ و«من يوميات ثورة الحرية والتغيير» لأريج تيسير زروق.

أما كتاب عطا الحسن البطحاني إشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي[30]، فيأتي تعزيزًا لاهتماماته السابقة بقضايا الانتقال السياسي والديمقراطي في السودان التي تطرَّق إليها بالتفصيل في كتابه أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟[31] حيث وضع إطارًا مفاهيميًا لمعالجة مسوغاتها والقوى الفاعلة في تشكيل مراحلها ومقارنتها بنظائرها من التجارب الانتقالية في العالم، ثم تقويم معدلات نجاحها وإخفاقاتها في ضوء الأهداف التي كانت تنشد تحقيقها. كما أنها قد جبَّت ما جاء في كتاب أزمة الحكم، إضافة إلى أنها تتبنّى مداخل تحليليةً جديدة، ومقارنات جيدة بين الفترات الانتقالية السابقة والفترة الانتقالية الحالية (2019-2022). وبذلك تُعدُّ دراسة البطحاني ذات صلة بموضوع هذا الكتاب، بمعنى أنها مفيدة في الاستئناس ببعض النتائج التي توصّلت إليها من ناحية المداخل التحليلية لدراسة الفترات الانتقالية في السودان وقياس معدلات نجاحاتها وإخفاقاتها ومناقشة التحديات التي تواجهها الفترة الانتقالية الحالية والسيناريوهات المتوقعة في طريقها المحفوف بالمخاطر.

والتقارير التي أصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة) ومركز الجزيرة للدراسات (الدوحة) ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت)، كانت مفيدةً من ناحية رصدها الأولي وتحليلها أحداث الثورة السودانية والفاعلين الرئيسيين في مراحل نضالها المختلفة، والسيناريوهات التي كانت متوقعة قبل سقوط النظام[32]. كما وثَّق بعضها مراحل التفاوض ودور الوسطاء الإقليميين والدوليين، وأثرهم في المشهد السياسي السوداني. وتناول بعضها الآخر اتفاق المرحلة الانتقالية والفرص المتاحة لنجاحه والعقبات التي تعترض سبيل تنفيذه[33]. وعلى

الرغم من التنوع في الموضوعات، فإن هذه التقارير لا تقدم صورةً كاملةً عن الثورة ونتائجها، لكنها ترصد بعض الأحداث في سياقاتها التاريخية، رصدًا مفيدًا، واستأنستُ بها في مواضع متفرقة من الكتاب.

5. هيكل الكتاب

يتكوّن الكتاب من مقدمة وسبعة فصول وخاتمة وملاحق. ونلحظ أن طبيعة الموضوع جعلت الكتاب يجمع بين التسلسل التاريخي في معظم فصوله، والعرض الموضوعي كما في الفصلين الرابع والخامس، وذلك حسبما اقتضته متطلّبات السرد والنقاش والتحليل.

يُقدم الفصل الأول مقاربة تحليلية عن حكومة الإنقاذ (1989-2019) ومرتكزاتها الفكرية والسياسية والأسباب غير المباشرة التي أدّت إلى اندلاع الثورة-الشعبية السودانية في كانون الأول/ ديسمبر 2018، ودور «الفاعل الثوري» وآليات نضاله السلمية ضد نظام الإنقاذ الحاكم آنذاك.

ويعرض الفصل الثاني أحداث الثورة السودانية منذ اندلاع شرارتها الأولى في مدينة الدمازين في ولاية النيل الأزرق، من 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 حتى نهاية الشهر نفسه الذي شكل خطًا فاصلًا بين الاحتجاجات العفوية للثورة وإعلان قوى الحرية والتغيير في 1 كانون الثاني/ يناير 2019.

ويناقش الفصل الثالث أحداث الثورة وخطاب السلطة منذ صدور إعلان الحرية والتغيير في 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 6 نيسان/أبريل 2019، بداية الاعتصام الذي أفضى إلى سقوط نظام عمر حسن البشير في 11 نيسان/أبريل 2019.

ويقدم الفصل الرابع مقاربة تحليلية عن تحول موكب «السودان الوطن الواحد» في 6 نيسان/أبريل 2019 إلى اعتصام ثوري أمام مقر القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة، بهدف إزاحة الرئيس البشير من سدة الحكم من دون شرطٍ أو قيد. وهنا يجيب الفصل عن جملة من الأسئلة المحورية: كيف تحوّل الموكب إلى اعتصام؟ وما الأجندة السياسية الجديدة التي طرحها المعتصمون؟ وما التحديات التي واجهت المعتصمين في الميدان؟ وما القيم السياسية والاجتماعية التي أرساها أدب الاعتصام على أرض الواقع؟ وما مظاهر الحياة اليومية والأنشطة المصاحبة لها

داخل أرض الاعتصام؟ وما المسوغات التي دفعت المجلس العسكري الحاكم آنذاك إلى فض الاعتصام بالقوة، قبل يومين من عيد الفطر، أي في 3 حزيران/يونيو 2019؟

ويتناول الفصل الخامس المبادرات التي قدَّمتها شخصيات وكيانات سياسية ومهنية قبل إسقاط نظام حكومة الإنقاذ، ثم يحلل خلفياتها السياسية والمهنية والمشتركات التي تجمع بينها من حيث المحتوى والغايات السياسية، والتحديات التي واجهت إمكان صوغها في مبادرة واحدة، والصعوبات التي اكتنفت عملية تطبيقها على أرض الواقع. ويتناول الفصل أيضًا مسيرة المفاوضات بعد إسقاط النظام والتعقيدات التي مرّت بها إلى تاريخ فض الاعتصام.

ويناقش الفصل السادس مسيرة المفاوضات بعد أحداث فض الاعتصام ودور ممثل الاتحاد الأفريقي في تقريب وجهات النظر بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، وإقناعهم بالعودة إلى طاولة المفاوضات التي أفضت إلى توقيع الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية، ثم تأسيس هياكل السلطة الانتقالية واختصاصاتها.

ويتطرق الفصل السابع بالشرح والتحليل إلى أجهزة الحكومة الانتقالية واختصاصاتها وسلطاتها، وفقًا لنصوص الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، وكيف تمَّت إجراءات تشكيلها بحسب المصفوفة الزمنية المرفقة مع الوثيقة الدستورية التي وافق الطرفان عليها، وطبيعة التحديات التي تواجهها.

وتركز خاتمة الكتاب على الفترة الانتقالية الحالية (2019-2022) ومقارنتها بالفترتين السابقتين لها (1964-1965 و1985-1986)، وأوجه الشبه والاختلاف بينها، وكيف يمكن الإفادة من أخطائهما وتوظيفها في تجاوز تحديات الفترة الانتقالية الماثلة؟ وما طبيعة التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية؟ وكيف يمكن تجاوزها لتحقيق وضع أفضل في سبيل التحول الديمقراطي المستدام؟ لكن الخاتمة لا تتطرق إلى أداء الحكومة الانتقالية بعد تشكيل مؤسساتها الدستورية (مجلس السيادة ومجلس الوزراء)؛ أي ينتهي الكتاب زمنيًا مع نهاية عام 2019.

6. شكر وعرفان

لكل فكرة ثمرة، ولكل جميل عرفان، فالشكر أجزله إلى عزمي بشارة (مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) الذي عرضتُ عليه فكرة تأليف هذا الكتاب، فثمَّن الفكرة وشجَّع على التواصل مع عبد الفتاح ماضي، منسق «مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية» الذي دشَّنه المركز العربي في كانون الثاني/يناير 2016؛ بهدف تقديم أبحاث أكاديمية جيدة الصنعة عن حالات التحول الديمقراطي في البلدان العربية وتحليل مشكلاتها المختلفة نظريًا وسوسيولوجيًا وآفاق التغيير المتوقعة. فأوْلى ماضي مشروع الكتاب اهتمامًا كبيرًا، وتابع مراحل إعداده عن كثب إلى أن صدر في صورته الماثلة، فله جزيل الشكر وفائق العرفان. كما يطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى ياسين محمد ياسين (مونتري - كاليفورنيا) وعبد السلام سيد أحمد (الدوحة) وأبو الحسن مصطفى سيد أحمد (الدوحة) ويوسف بني ياسين (جامعة قطر، الدوحة) ومحمد إبراهيم أبو شوك (الدوحة)، الذين تكرموا بقراءة مسوّدات الكتاب قراءة فاحصة في مراحل مختلفة، وقدّموا جملة من التعليقات والتصويبات المفيدة. كما لا يفوتني أن أسدي الشكر والتقدير إلى المحكّمين الثلاثة الذين قرأوا مسوَّدته بعناية فائقة، وقدّموا تقارير تقويميةً مفيدة، أسهمت في تثقيف بعض جوانب المتن وحواشيه منهجًا وموضوعًا، كما ساعدت في إخراجه بالصورة الماثلة بين يدي القارئ الكريم.

أحمد إبراهيم أبو شوك

الدوحة، 5 تموز/يوليو 2020

الفصل الأول
الإنقاذ والثورة والفاعلون الثوريون

يُقصد بـ «الإنقاذ» الحكومة الانقلابية التي حكمت السودان قرابة ثلاثة عقود (1989-2019)، وأطلقت على نفسها «ثورة الإنقاذ الوطني». وتُعدُّ حكومة الإنقاذ الحكومةَ العسكرية الثالثة بعد حكومتَي الفريق إبراهيم عبود (1958-1964) والعقيد جعفر محمد نميري (1969-1985)؛ إذ استولت على السلطة بعد إزاحة الحكومة البرلمانية المنتخبة ديمقراطيًا (1986-1989)، التي سبقتها فترتا حكم برلماني منفصلتان، أولاهما في الفترة 1953-1958، وثانيتهما في الفترة 1965-1969.

يعرض هذا الفصل السمات العامَّة لنظام الإنقاذ ومرتكزاته الأيديولوجية والسياسية. ويبحث الدوافع التي ألَّبت الوعي الجمعي ضده، نتيجة ممارساته السياسية وفشله الأدائي المتكرر، وخطابه النخبوي الاستعلائي تجاه مشكلات الجماهير ومطالبهم المشروعة. ويناقش كيف أسهم ذلك الواقع في اندلاع الثورة الشعبية السودانية في كانون الأول/ديسمبر 2018، وشكَّل دور «الفاعلين الثوريين» وآليات نضالهم السلمية ضد أجهزة النظام القمعية. كما يحلّل دور القوى الثورية المؤثرة في دفع مسار الثورة إلى الأمام، ونقلها من دائرة الانفجار العفوي إلى الفعل الثوري المؤطَّر الذي صاغ الثوار من خلاله شعاراتِهم وخططَهم الثورية، من دون أن يكون لهم قائدٌ بارزٌ وصاحبُ كاريزما سياسية، أو برنامج أيديولوجي موحَّد بخلاف إسقاط حكومة الحزب الواحد لمصلحة حكومة الوطن العريض الذي يأملون أن تسود في ربوعه الديمقراطية والحرية والسلام والعدالة.

أولًا: «ثورة الإنقاذ الوطني»: المشروع والدولة

لم تكن ثورة الإنقاذ الوطني ثورةً شعبية بحسب المعايير التي أشرنا إليها في مقدمة الكتاب، بل كانت انقلابًا عسكريًا، خطط له ونفّذه حزب الجبهة الإسلامية القومية[34] (المؤتمر الوطني لاحقًا) في 30 حزيران/يونيو 1989 ضد نظام حكم ديمقراطي (1986-1989) كان جزءًا منه؛ مبرِّرًا ذلك العمل المخالف لنصوص الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 1985، بتفاقم الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي حاصرت النظام البرلماني الحاكم، وهدّدت المستقبل السياسي للجبهة الإسلامية القومية نفسها، إضافة إلى أنها أثّرت سلبيًا في حياة الناس ومعاشهم. لكن، يجب ألّا تؤخذ هذه المبررات على ظواهرها، بل تُوضع في سياقها السياسي-التاريخي الذي استند إلى حدثين مفصليين:

الحدث الأول، الاتفاق الذي وقَّعه الميرغني-قرنق في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1988 في العاصمة الإثيوبية، لعقد مؤتمر دستوري قومي لمناقشة قضية جنوب السودان، بغية الوصول إلى سلام مستدام في السودان. كما اشترط الطرفان اتخاذ بعض الإجراءات التمهيدية قبل عقد المؤتمر، نذكر منها: «تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين [أيلول] سبتمبر 1983، وأن لا تصدر أي قوانين تحتوي على مثل تلك المواد، وذلك إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري والفصل نهائيًا في مسألة القوانين»؛ و«إلغاء كافة الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى التي تؤثر على السيادة الوطنية» و«رفع حالة الطوارئ» و«وقف إطلاق النار»[35]. لكن تنازعت هذا الاتفاق ثلاثة مواقف حزبية أزَّمت المشهد السياسي ومهّدت الطريق إلى الانقلاب العسكري: أولها، موقف الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي كان يرى في إنجاز اتفاق الميرغني-قرنق كسبًا سياسيًا له على حساب حزب الأمة القومي والجبهة الإسلامية القومية؛ وثانيها، موقف حزب الأمة القومي الذي كان يسعى لإعادة تدوير الاتفاق عبر الجمعية التأسيسية، ثم تفويض

دولة رئيس الوزراء (الصادق المهدي) ليُشرف على تنفيذه على أرض الواقع، وبذلك يستطيع أن يخلق معادلةً سياسية للكسب الذي حققه الحزب الاتحادي الديمقراطي صاحب المبادرة؛ وثالثها، موقف الجبهة الإسلامية القومية الرافض شرط تجميد مواد الحدود في قوانين أيلول/سبتمبر 1983، تحسّبًا إلى أنه سيُضعف برنامجها السياسي الذي ينادي بالحفاظ على تشريعات أيلول/سبتمبر «الإسلامية» وتطويرها. ونتج من هذه المواقف الحزبيَّة المتعارضة انهيار حكومة الوفاق الوطني (آذار/مارس 1988 - كانون الأول/ديسمبر 1988) برئاسة الصادق المهدي، وائتلاف أحزاب الأمة القومي والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية. وبعد ذلك الانهيار، شكَّل المهدي حكومة ائتلافية رابعة مع الجبهة الإسلامية القومية (كانون الأول/ديسمبر 1988 - شباط/فبراير 1989)، من دون مشاركة الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي آثر الخروج إلى مقاعد المعارضة.

أما الحدث المفصلي الثاني، فيتجسَّد في الانتصارات العسكرية التي حققتها الحركة الشعبية في جنوب السودان، الأمر الذي دفع الفريق أول عبد الماجد حامد خليل (وزير الدفاع آنذاك) إلى تقديم تقرير شامل إلى مجلس الوزراء عن الوضع «المزري» لفصائل القوات المسلَّحة المقاتلة في الجنوب، وخلص إلى اقتراح غايته «إيجاد حل سلمي للحرب الأهلية في الجنوب، لما يعلمه من عدم مقدرة القوات المسلَّحة على مواجهة موقف الحرب». لكن حسن الترابي (وزير الخارجية آنذاك) سَفَّهَ هذا التقرير، وردّ على الفريق أول خليل قائلًا: «يا وزير الدفاع أنت شوف شغلك، واتكلم عن موضوع قواتك والحرب، وأترك موضوع السلام ده لينا، نحن في الخارجيَّة، وللسياسيين، فإذا تكلمت أنت عن السلام أحنا في الخارجيَّة نتكلّم عن شنو؟»[36]. فردّ وزير الدفاع على ذلك بتقديم استقالته في 17 شباط/فبراير 1989 إلى رئيس الوزراء، متعلّلًا بالأسباب الآتية: «عدم توازن السياسة الخارجية أدى إلى ضعف استقطاب العون الخارجي والاقتصادي والعسكري، ما أدّى إلى إضعاف القوات المسلَّحة وقدرتها الدفاعية؛ تأثير عدم تفاعل الحكومة مع مبادرة السلام (الميرغني-قرنق) أثر على سمعة السودان الخارجية؛ هيمنة الجبهة الإسلاميَّة على صناعة القرار الحكومي، وتوجيهه الوجهة التي تريد، ضد حركة الحكومة داخليًا وخارجيًا لمحدودية هذه المواقف المتشددة؛ تضييق دائرة المشاركة في الحكم وصناعة القرار، مما خلق استقطابًا حادًا، خاصة بعد خروج الاتحادي الديمقراطي»[37]. وفعلًا خرج حزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة الائتلافية عندما شعر أن رئيس الوزراء يحاول احتواء مبادرة السلام وتحويلها إلى رصيده السياسي. وبعد ثلاثة أيام (أي في 20 شباط/فبراير 1989) على استقالة وزير الدفاع، قدَّم الفريق أول فتحي أحمد علي (القائد

العام لقوات الشعب المسلَّحة) مذكرة باسم القوات المسلَّحة إلى رئيس وأعضاء مجلس رأس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلَّحة ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الدفاع الوطني، سرد فيها متطلّبات القوات المسلَّحة لإدارة أعمال القتال في جنوب السودان، وتطرَّق فيها أيضًا إلى مهدّدات الأمن القومي الأكثر خطورة في الساحة السياسية، التي حددها في «التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي» و«الانهيار الاقتصادي والتضخم والغلاء» و«نمو الميليشيات المسلَّحة والاختلال الأمني» و«إفرازات الحرب في الجنوب» و«تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد» و«إفرازات الصراع المسلّح الدائر بدارفور». وخُتمت المذكرة بعبارة تهديديَّة، أكَّد فيها العسكريون ولاءهم «لله وللأرض والشعب»، وطلبوا من حكومة الصادق المهدي اتخاذ القرارات اللازمة استجابةً لمطالبهم الموضوعية والمشروعة في ظرف أسبوع من تاريخ صدور المذكرة[38].

اعتبرت الحكومة هذه المذكرة تهديدًا خارجًا عن الأعراف المرعية في العمل السيادي، ودعوة مبطنة إلى الانقلاب العسكري على الحكومة الدستورية المنتخبة. كما عزا المهدي (رئيس الوزراء آنذاك) ظهور هذه المذكرة في ذلك الظرف السياسي والعسكري إلى ثلاثة تيارات رئيسة في القوات المسلَّحة: أولها، تيار عبد الماجد حامد خليل (وزير الدفاع المستقيل) الذي كان يرمي إلى إبعاد الجبهة الإسلامية القومية من الائتلاف الحاكم آنذاك؛ وثانيها، تيار القيادة العامَّة الذي كان يسعى للتنصل من مسؤولية هزائم الجيش السوداني في الجنوب بإرجاعها إلى قلّة المعدات والمعينات العسكريّة؛ وثالثها، تيار الانقلابيين الذين كانوا يعزون تردي الوضع العسكري في جنوب السودان إلى سوء أداء الحكومة السياسي والإداري؛ لتبرير نيّاتهم الخفية للاستيلاء على السلطة[39]. وفي ظل هذه التوترات السياسية والعسكرية، تصاعدت أيضًا وتيرة الاحتجاجات النقابية والشعبية بسبب ضعف الأجور وندرة السلع الضرورية وارتفاع أسعارها، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء (الصادق المهدي) إلى حل الحكومة، وقبول تكليف مجلس السيادة بتشكيل حكومة جديدة. وفي 25 آذار/مارس 1989 شكَّل المهدي نفسه حكومة «الجبهة الوطنية المتحدة» من أحزاب الأمة القومي والاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني والاتحادات والنقابات المهنية[40]، فخرجت الجبهة الإسلامية القومية من التشكيلة الجديدة إلى المعارضة. وبخروجها عادت حكومة «الجبهة الوطنية المتحدة» مرة أخرى إلى إحياء اتفاق الميرغني-قرنق والإعداد للمؤتمر الدستوري. وفي ظل هذه التطورات السياسية، شعر قادة الجبهة الإسلامية القومية بضخامة التحدي السياسي الذي يواجههم، وأن مخرجات المؤتمر الدستوري ستكون ضدّ تطلّعاتهم السياسية، وربما

لن تكون الانتخابات البرلمانية المُجدوَل عقدها في نيسان/أبريل 1990 لمصلحتهم. لذلك فعَّلوا أجندتهم القديمة بالاستيلاء على السلطة بالقوة[41] وقطع الطريق أمام أي مهدّدات متوقعة لتحجيم نشاطهم السياسي أو تقليص شعبيتهم في الشارع السوداني.

وفي هذا المناخ الضبابي حدث انقلاب 30 حزيران/يونيو 1989 الذي وصفه المحبوب عبد السلام بأنه بداية «عهد جديد» في تاريخ الحركة الإسلامية؛ لأن الذين نفّذوه على أرض الواقع كانوا «بضع مئات من الضباط الملتزمين [...]، والمئات الأخرى من عضوية الحركة الإسلامية الملتزمة، أدّوا أدوارهم العسكرية والمدنية في عملية استلام السلطة، وانسحبوا إلى الظل، يواصلون عملهم في تأمين الثورة [...]، فيما تفرّغت قلة قليلة [منهم] لإحكام صورة التمويه المطلوبة لإخفاء هويّة الثورة الإسلامية، كتابةً ونشرًا في الصحافة العربية والعالمية»[42]. وبعد ذلك بدأ الانقلابيون عهدهم الجديد بتطبيق أيديولوجية الجبهة الإسلامية القومية (المشروع الحضاري) على «أرض الواقع، بتبنّي قوانين الشريعة الإسلامية وتأصيل المناهج الدراسية وتحريم الربا في المعاملات المالية وتوجيه وسائل الإعلام وجهة إسلامية وضبط مظهر الشارع العام [وفق الآداب الإسلامية] [...] لكن الصراع مع الأحزاب الكبيرة، واحتكار السلطة في يد المؤيدين [للنظام الانقلابي] وتشريد وملاحقة المعارضين، ومحاباة أتباع الإنقاذ في التوظيف والترقي ونيل عطاءات الدولة وتسهيلاتها المالية، جعل اتجاه الأسلمة شعارًا أجوف، لا يسنده حكم عادل، ولا سلوك أخلاقي قويم»[43]. والسبب في ذلك أنّ أيديولوجيا الجبهة الإسلامية القومية التي وصفها الترابي بـ «المشروع الحضاري» لم تكن برنامجًا فكريًا وواقعيًا متكاملًا لإدارة الدولة والمجتمع، بل كانت مجرد شعارات وأطروحات سياسية فضفاضة، «ذابت مع صراعات المصالح وإغراءات السلطة»، ونتيجة لذلك تحوّلت السلطة من أداةٍ وظيفية لتنفيذ «المشروع الحضاري» إلى غايةٍ اصطرع أصحاب المشروع فيها[44]. فانسلخ عرَّاب المشروع الحضاري، الترابي، وبعض أنصاره من الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وكوَّنوا حزبًا سياسيًا باسم المؤتمر الشعبي في عام 2000، ثم شرعوا في كشف عورات النظام الحاكم وسلوكه المناقض، من وجهة نظرهم، لثوابت «المشروع الحضاري». وأبرزت الانتقادات المتبادلة بين الطرفين حقيقة «ضعف البناء الأيديولوجي»[45] للنظام، وإزاحة الحركة الإسلامية عن دائرة اتخاذ القرار، وملء الفراغ التنظيمي بالأجهزة الأمنية والقوى القبلية والرأسمالية الإسلامية. وبناءً على هذا الإفراغ التنظيمي المقصود، أضحت هذه المنظومة الثلاثية (الأمن والقبيلة والسوق) مسؤولةً عن تسيير الدولة والمجتمع من دون مرجعية فكرية أو استراتيجية سياسية واعية بالحاجات

المجتمعية؛ لكنها مقيّدة في المقام الأول بتقديرات الأجهزة الأمنية ومصالحها المتقاطعة مع الأجندة القبلية وحاجات السوق المحلية[46]. ولذلك وصف خالد التيجاني النور فشل المشروع الحضاري «بالسقوط الأخلاقي»، المرتبط عضويًا بالقيادة السياسية، ونهجها في إدارة المشروع والدولة والمجتمع[47].

أما على مستوى بناء الحكومة الهيكلي، فحلَّ الإنقاذيون مجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء والجمعية التأسيسية المنتخبة، ووضعوا السلطات والصلاحيات كلها في يد مجلس قيادة «الثورة» الذي وصفه المرسوم الدستوري الأول بأنه «سلطة دستورية وتنفيذية عليا»، تكون مسؤولة عن إصدار المراسيم الدستورية والقوانين وتعديلها وإدارة الشؤون الأمنية والعسكرية وتعيين مجلس الوزراء وحكّام الولايات والمحافظين والإشراف على أدائهم الوظيفي. وبعد تعطيل العمل بالدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 1985، جرى تشكيل مجلس قيادة الثورة من خمسة عشر عضوًا[48]، برئاسة العميد عمر حسن أحمد البشير الذي شغل إلى جانب مهماته الرئاسية منصب وزير الدفاع ومنصب القائد العام لقوات الشعب المسلَّحة[49]. ثم أصدر مجلس قيادة «الثورة» مرسومًا دستوريًا ثانيًا في 30 حزيران/يونيو 1989، أُعلنت بموجبه حالة الطوارئ في كل أنحاء السودان وحل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات غير الدينية كلها، وإلغاء «تراخيص كل المؤسسات والإصدارات الصحفية والإعلامية غير الحكومية، وذلك حتى يصدر ترخيص من جهة مختصة»، ومنع كل أشكال المعارضة للنظام. وبموجب هذا المرسوم الدستوري «يعاقب كل من يرتكب أي مخالفة أو مقاومة لأحكام هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد عن عشر سنوات، كما يجوز معاقبته بالغرامة أيضًا، فإذا كانت المخالفة أو المقاومة بالتآمر أو الاشتراك الجنائي مع آخر، فتجوز معاقبته بالإعدام، فإذا كانت المخالفة أو المقاومة باستعمال القوة والسلاح أو التجهيزات العسكريَّة فيعاقب بالإعدام وتصادر أمواله»[50]. وبعد وضع هذا الإطار الدستوري-الوقائي لحكومة الإنقاذ، أُعلن تشكيل مجلس الوزراء المدني برئاسة العميد عمر البشير وعضوية شخصيات غير معروفة بولائها الصارخ للحركة الإسلاميَّة، وذلك للتمويه والادّعاء بقومية الحكومة[51]. وكجزء من سيناريو التمويه، اعتُقل بعض رموز الجبهة الإسلامية القومية، وفي مقدمهم الشيخ الترابي الذي رفد العميد البشير بنص البيان الأول للثورة، وأقرّ بذلك لاحقًا في مقولته الشهيرة: «سلّمته بيان الثورة ليذهب هو إلى القصر رئيسًا، وسأذهب أنا إلى كوبر حبيسًا»[52].

إلى جانب هذا البناء الهيكلي للحكومة المركزية، اعتمد نظام الإنقاذ في سنواته الأولى على النظام الرئاسي للحكم والإدارة الفدرالية للولايات، مع الالتزام بخيار الشريعة الإسلامية (القوانين ذات الصبغة الإسلامية)، كما ابتدع نظام المؤتمرات الشورية الشعبية وفق نمط أشبه بالديمقراطية المباشرة التي روَّج لها الكتاب الأخضر في ليبيا[53]؛ إلّا أن هذا النظام لم يحظ بقبول شعبي واسع، ولم يغيّر الخريطة السياسية لمصلحة النظام الحاكم، ونتيجة لذلك تحوّل المؤتمر الوطني العام الذي كان يمثل قمة المؤتمرات الشعبية التصاعدية إلى حزب سياسي في عام 1997. وبعد تأسيس الحزب، انخرطت عضوية الحركة الإسلامية والموالين لها في مؤسساته، بحكم أنه التنظيم السياسي الوحيد المسموح له بالعمل في السودان آنذاك[54]. وتعضيدًا لقبضة المؤتمر الوطني، ابتدع الترابي لاحقًا نظام التوالي السياسي (1998) الذي يُقصد به تأسيس كيانٍ جامع للتنظيمات السياسية المتقاربة فكرًا ومنهجًا، والذي شُرِّع له في دستور السودان لسنة 1998. ويبدو أنّ الترابي قصد بذلك تجميع الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإسلامية تحت مظلة المؤتمر الوطني الحاكم. وفي ظل نظام التوالي السياسي أُجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية، لإضفاء نوعٍ من الشرعية على مؤسسات النظام الحاكم في ظل هامش الحريات العامة الذي كان متاحًا؛ إلّا أن الطيب زين العابدين شكك في صدقية هذه التجربة؛ لأنها، بحسب رأيه، نشأت في حضن نظام حكم شمولي وقبضة أمنية «طاغية على كل النشاطات الجماهيرية»، إضافة إلى أن خوض الانتخابات العامّة اقتصر على «الحزب الحاكم، وأفراد وجماعات لا يتمتعون بثقل سياسي»، ونتيجة لذلك لم يكن نظام التوالي السياسي نظامًا تعدديًا ديمقراطيًا، بل كان يسعى لتمكين قبضة الحزب الحاكم[55].

وبعد اتفاقية السلام الشامل مع جنوب السودان (اتفاقية نيفاشا، عام 2005)، نصَّ الدستور الانتقالي لسنة 2005 على هامش من الحريات السياسية، كما أقرَّ التعددية الحزبية والمنافسة عبر صناديق الاقتراع. وفي ظل هذا الانفتاح السياسي النسبي، أُجريت انتخابات عام 2010 الرئاسية والتشريعية الاتحادية والولائية، التي فاز فيها حزب المؤتمر الوطني بأغلبية تفوق 90 في المئة في شمال السودان، بينما حصدت الحركة الشعبية لتحرير السودان نسبة مماثلة في دوائر الجنوب الانتخابية[56]. وعلى الرغم من الطعون التي أثيرت عن نزاهة العملية الانتخابية وحيادها، فإنها وجدت قبولًا نسبيًا في بعض الدوائر الإقليمية والدولية، كما مهدت الطريق لإجراء استفتاء جنوب السودان وتقرير مصيره بين خياري الوحدة والانفصال، فكانت النتيجة المتوقعة استقلال جنوب السودان في عام 2011. وبعد أربع سنوات من هذا الاستقلال، أُجريت الانتخابات الرئاسية

والتشريعية الاتحادية والولائية لعام 2015، وكان الفوز فيها حليف المؤتمر الوطني في ظل مقاطعة الأحزاب السياسية الكبرى، وبذلك استطاع الرئيس البشير أن يمدّد فترة حكمه ولاية ثالثة جديدة (2015-2020)، على الرغم من تعارضها مع نصوص الدستور الانتقالي لسنة 2005 والنظام الأساس للمؤتمر الوطني؛ إذ تنص المادة 58 من الدستور الانتقالي على أن: «يكون أجل ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات، تبدأ من توليه لمنصبه، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فحسب». ويعني ذلك أن الرئيس البشير لا يجوز له أن يترشح لولاية ثالثة، علمًا أن ولايته الأولى بدأت في عام 2010، وأعيد انتخابه لولاية ثانية 2015. وفي حوارٍ مع صحيفة الشرق القطرية، علَّق كمال عمر (القيادي في المؤتمر الشعبي) على فوز الرئيس البشير بنسبة 95 في المئة من جملة أصوات الناخبين في انتخابات عام 2015، قائلًا: «ليست المشكلة في نسبة النجاح التي حصل عليها الرئيس [البشير]؛ ولكن المشكلة أنّ البلد الآن يحترق بعد أن انفصل ثلثه عنه، والنسبة التي حصل عليها الرئيس أتصور أنها لا تمثل الحقيقة، وواضح جدًا أنها مطبوخة، وخاصة أنّ الشعب السوداني [قد] عزف عن التصويت في هذه الانتخابات تمامًا، ونسبة المصوتين الحقيقيين لم تبلغ الـ 25 في المئة؛ ولذلك أقول إن هذه النسبة مخجلة في بلد يحتاج نظامه لقراءة المشهد السياسي بشكل أفضل»[57]. وبغض النظر عن صحة رأي عمر وموقفه السياسي المعارض لحزب المؤتمر الوطني، أكّدت انتخابات 2015 استمرارية الحزب الحاكم ورئيسه البشير في سدة الحكم خمس سنوات قادمة، على الرغم مما أثير من شكوك حول نزاهة الانتخابات نفسها.

بعد المفاصلة التي وقعت بين الرئيس البشير وصاحب المشروع الحضاري، الشيخ الترابي، في عام 1999[58]، أصبح صوت الرئيس هو الأعلى في إدارة الدولة والحزب مع مجموعة صغيرة من بطانته النافذة؛ وبموجب ذلك تحول حزب المؤتمر الوطني إلى حزب الرجل الواحد، الذي يعدِّل الدستور من أجله ليكون مرشح الحزب الدائم لرئاسة الجمهورية، من دون مراعاة للأصوات الرافضة ترشيحه داخل الحزب، ومن دون اعتبار لصوت الشارع الذي كان ينادي بسقوط النظام «تسقط بس».

ثانيًا: دوافع الثورة وتراكم السخط الشعبي العام

يأتي في مقدمة دوافع تراكم السخط الشعبي العام ضد نظام الإنقاذ (1989-2019) الرؤية السياسية (المشروع الحضاري) التي استندت الحكومة إليها في إدارة مؤسسات الدولة. وثانيها سياسة «تمكين» كوادر الجبهة الإسلامية القومية المناصرة للنظام في وظائف الدولة المفتاحية، من دون اعتبار معايير الكفاءة المرعية في شغل الوظائف العامّة، بل كانت خصمًا على حق المتقدمين في شغل تلك الوظائف، أو أولئك الذين أُحيلوا منها إلى الصالح العام[59]؛ بدعوى عدم التزامهم تجاه تنفيذ المشروع الحضاري. وثالثها المنهج السياسي الذي تبنّاه النظام الحاكم في إدارة موارد الدولة الاقتصادية وعلاقاتها الخارجية. أسهمت هذه الدوافع كلها ومثيلاتها في خلق بيئة صالحة لتصاعد الشعور بالحرمان النسبي في أوساط قطاعات واسعة في المجتمع السوداني، كما ضاعفت أيضًا معدّلات سخطها تجاه النظام ورموزه، ودفعتها إلى التمرد والثورة ضده، كما سنرى في الفقرات الآتية.

1- المشروع الحضاري الإسلامي ورؤية الآخر له

كما أسلفنا، استمد المشروع الحضاري الإسلامي مرجعيته من دستور الجبهة الإسلامية القومية الذي استند إلى «سيادة الإسلام عقيدة وشريعة، عقيدة تجعل السياسة عبادة لله، تحررها من الصراع والطغيان، وشريعة تكون منهاجًا لتربية الفرد وتنظيم المجتمع وتأسيس الدولة»[60]. ثم تبلور هذا التصور المثالي في منظومة ثلاثية: أول فروعها التأصيل الذي يعني إدارة مناشط الدولة وشؤون الناس الحياتية «وفق اجتهاد جماعي، يستمد من الإسلام المعالجة العلميَّة لمستجدات الواقع»[61]؛ وثانيها التمكين الذي يقصد به وضع منتسبي الحركة الإسلامية في الوظائف المفتاحية

في أجهزة الدولة؛ لإنفاذ المشروع الحضاري الذي ينادي بالإصلاح «الديني والتغيير الاجتماعي الشامل الكامل الذي يتجاوز التبعيض»[62]؛ وثالثها، الجهاد الذي يجب أن يوظف ضد الذين يريدون أن يفرضوا أجندتهم العلمانية على الأغلبية المسلمة في السودان. لكن هذا المشروع الحضاري في عمومياته النظرية وتطبيقاته الواقعية واجه نقدًا فكريًا داخل المنظومة الإسلامية نفسها، حيث وصفه محمد أبو القاسم حاج حمد بأنّه «متناقض مع 'عالمية الخطاب' الإسلامي، بحكم ما يحدثه من عزلة عالمية تحت توهم وادعاء 'الخصوصية'؛ و... متناقض مع حاكمية الكتاب الإسلامية بما يدّعيه من حاكمية إلهية يجسّدها في تنظيمه، كسلطة كهنوتية جديدة؛ ومتناقض مع 'شرعة التخفيف والرحمة' بما يلقي على المجتمع السوداني من 'إصر وأغلال'؛ ومتناقض مع النزوع 'اللاطبقي' في أساسيات التشريع الإسلامي بما يشيّده من 'طبقة جديدة' باسم المصارف وشركات المضاربة والاستثمار 'الإسلامية'؛ ومتناقض مع خطاب التعددية الإسلامي 'للناس كافة' بفرض سيطرته الآحادية على الآخر. ثم بعد ذلك هو نظام متناقض مع السقف الراهن للعصر، فلا هو بالمستوعب لمناهجه المعرفية، ولا هو بالمتفاعل مع أنساقه الحضارية»[63].

على المستوى السياسي، بدأت معارضة النظام ومشروعه الحضاري منذ الشهور الأولى على إعلان الانقلاب، حيث عارضته الأحزاب السياسية باختلاف توجّهاتها الفكرية، متعللةً بأنه مناهضٌ للتعددية الحزبية والنظام الديمقراطي، وأيديولوجيًا يدعو إلى أسلمة الدولة والمجتمع، من دون اعتبار لتعدد الأعراق والثقافات والأديان في السودان. وبدأت المعارضة السياسية بمسوَّدة ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي التي وقَّعتها القيادات السياسية والنقابية والعسكرية التي كانت معتقلة في سجن كوبر، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1989، داعية إلى العمل المشترك لإسقاط نظام المشروع الحضاري واستعادة الديمقراطيَّة السليبة، ثم تكوين حكومة انتقاليّة ثلاثية القاعدة من الأحزاب والنقابات والاتحادات والقيادة الشرعية لقوات الشعب المسلَّحة قبل انقلاب حزيران/يونيو 1989[64]. وبعد عام من الانقلاب العسكري، انتقل المقر الرئيس للتجمع الوطني الديمقراطي إلى أسمرا في إريتريا، حيث بدأ المعارضة السياسية والعسكرية ضد النظام، وبلغت ذروتها في مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا في عام 1995[65]. لكن بعد أن شرعت الحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضات السلام الثنائية مع النظام الحاكم في الخرطوم، ضعف تدريجًا دور التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأثر بصراعات الزعامة الداخلية وسباق الأدوار الحزبية الذي يتناقض مع مبادئ ميثاق التجمع وأهدافه التأسيسية. وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 اختفى التجمع

الوطني الديمقراطي من الساحة السياسية، وظهرت بدائل سياسية أخرى سنتطرق إليها لاحقًا. أما قضية الحرب في جنوب السودان، فتعامل النظام الحاكم معها بمنطق مزدوج، يقوم على إعلان الجهاد ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان من طرفٍ، وعلى التفاوض معها وفق أجندة النظام السياسية من طرف ثانٍ. ولذلك استبعد منصور خالد نجاح التفاوض بين الطرفين آنذاك، لأن الطرف الأول من وجهة نظره كان «يصرّ على دولة المشروع الحضاري [...] والآخر يدعو إلى الفصل بين الدين والسياسة، لا سيما في بلد تتعدد فيه الأديان وتتنوّع»[66].

إلى جانب المعارضة الداخلية، ظهرت المعارضة الخارجية ضد النظام ومشروعه الحضاري المعادي للتعددية والديمقراطية، الرامي إلى خلق كيانٍ إسلامي أممي تحت مظلة المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الذي أسسه الترابي في نيسان/أبريل 1990[67]، وفوق هذا وذاك معادة النظام الصريحة للغرب، كما عكستها بعض ممارساته السياسية وشعاراته التحريضية آنذاك (أميركا وروسيا قد دنا عذابها)[68]، ونتج من ذلك، أن قاطع بعض الدول الغربية وحلفاؤه في الإقليم السودان سياسيًا وحاصروه اقتصاديًا، كما وضعته الولايات المتحدة الأميركية في قائمة الدول الراعية للإرهاب. وبهذه الكيفية شكَّل المشروع الحضاري وتداعياته السياسية أُسَّ الصراع الفكري والسياسي بين حكومة الإنقاذ ومعارضيها في الداخل والخارج. وعكست عمق هذا الصراع وأبعاده التاريخية بصورة جليّة الوثيقة الدستورية لسنة 2019، التي نصَّت - كما سنشرح لاحقًا - على ضرورة «تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989، وبناء دولة جديدة، تقوم على أسس ديمقراطية برلمانية وتعددية حزبية وإدارة لامركزية، ترتكز «فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الانتماء الجهوي، أو غيرها من الأسباب»، كما تلتزم الدولة المنشودة باحترام الكرامة الإنسانية والتنوع وتؤسس على العدالة والمساواة وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية»[69].

2- سياسة التمكين السياسي وإسقاطاتها

يقصد بالتمكين في أدبيات الإدارة العامة تعزيز كفاءة الموظفين المهنية وفاعليتهم الأدائية؛ لأنه يمنحهم سلطةً تفويضية موقتة أو ثابتة، لأداء دورٍ وظيفي معين، أو إبداء رأي يساهم في اتخاذ

قرارات صائبة بشأن المشكلات المعروضة في دوائر اختصاصاتهم ومهماتهم الوظيفية. بيْدَ أنّ التمكين الذي مارسته حكومة الإنقاذ الوطني في السودان يقصد به توظيف المنتسبين إلى الجبهة الإسلامية القومية في أجهزة الدولة المختلفة والمؤسسات التابعة لها من دون مراعاة لمعايير الكفاءة المهنية والخبرة العملية المرعية في شغل وظائف الخدمة العامَّة، أو إحلالهم محل بعض أصحاب الكفاءات المهنية والخبرات العملية الذين أُحيلوا إلى الصالح العام، بدعوى أنهم معارضون سياسيًا، أو لا يؤمنون برؤية «المشروع الحضاري» وسياسة نظام الإنقاذ في إدارة الدولة والمجتمع[70]. ونتج من ذلك ميلاد «دولة الحزب الواحد» التي تحوّلت تدريجًا إلى «دولة الرجل الواحد»[71]، والتي اختزلت على المدى الطويل أمن الوطن ومصالحه العامَّة في أمن الرئيس وبطانته الخاصة. ولضمان استمرارية هذا الوضع المختل إداريًا، أضحى الرئيس مستبدًا بسلطانه، ومحوّطًا نفسه بمؤسسات الفساد السياسي والاقتصادي والإعلامي التي كانت تزيّن له سوءات أعماله، كما تعاظم استبداد الأجهزة الأمنية والقوات النظامية التي كانت تدافع عن الرئيس ونظامه السياسي، وبرزت في الآفاق أيضًا ظاهرة الفساد المؤسس والمحمي بأجهزة الدولة. وفي ظل هذا الوضع السياسي، غابت الأدوار الوظيفية للسلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، واختفت الفواصل التي كان يفترض أن تكون قائمةً بينها لإقرار مبدأ العدالة والتشاركية في صنع السياسات والقرارات السيادية. ونتيجة لذلك، تغوّل الرجل الواحد وزبانيته على مهمات السلطتين المكمّلتين لأداء الحكومة الوظيفي في أي دولة تحتكم إلى القانون والمؤسسية، وتنشد الأداء الوظيفي المنضبط. واحتكرت مؤسسة الرئاسة القرار السيادي؛ لأنها استندت إلى حزب المؤتمر الوطني الذي كان يضم بين ظهرانيه جملة من السياسيين الذين درجوا على بذل جهدهم في صنع القرارات التي لا تخدم الشأن العام، وتبريرها بشتى السبل والوسائل بأنها خلاف ذلك، لإقناع الرأي العام وضمان مساندته إليها. ومن الطرف الآخر كانت الأجهزة الأمنية تقف بالمرصاد لفرض مثل هذه القرارات أو المبادرات بالقوة، ولا تقبل معارضتها. ومن الشواهد الدالّة على ذلك التي استفزّت الرأي العام في خواتيم عهد الرئيس المخلوع عمر البشير، وشكلت دافعًا من دوافع ثورة ديسمبر 2018، الدعوة إلى تعديل المادة 57 من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005، بهدف إعطاء الرئيس شرعية دستورية لا يستحقها لترشيح نفسه لولاية ثالثة بحساب الموالين للنظام الحاكم آنذاك، وولاية سابعة بحساب الزمن الذي قضاه في سدة الحكم. وعلّق زين العابدين على هذا الوضع المتناقض، قائلًا: لقد تولى الرئيس البشير «رئاسة المجلس العسكري لقيادة الثورة منذ قيامها في 1989 إلى أن حُل ذلك

المجلس في سنة 1993، وقام المجلس التشريعي المعيّن في 1992 (ترأسه محمد الأمين خليفة) بتنصيب البشير رئيسًا للجمهورية دون انتخابات حتى عام 1996، حيث جرت أول انتخابات تشريعية ورئاسية فاز فيها البشير ضد السبَّاح كيجاب [...] وتوالت الانتخابات الرئاسية دون تنافس يُذكر في عام 2000، و2010، و2015، واستفاد البشير من اتفاقية نيفاشا التي أعطته شرعية دون انتخابات في الفترة الانتقالية من 2005 إلى 2010». ويمضي الطيب قائلًا: «وإذا استمر رئيسًا للبلاد، كما هو متوقع، حتى أبريل 2020، يكون البشير قد أكمل في رئاسة الدولة السودانية 30 عامًا بالتمام والكمال بلا شرعية سياسية معتمدة شعبيًا». إذًا تعديل الدستور يعني السماح للرئيس البشير بأن يبقى في سدة الرئاسة سبع ولايات متتابعة بحساب الزمن، أي خمسة وثلاثين عامًا[72].

يعرض هذا الاقتباس من مقالة زين العابدين تصوّرًا حقيقيًا وموضوعيًا لدور الرئيس المخلوع عمر البشير في دولة الرجل الواحد التي لا يهمها مصلحة الشأن العام، ولا تقف أمام رغباتها الذاتية نصوص الدساتير والقوانين التي وضعها سدنة النظام أنفسهم، كما كانت الحال في السودان وغيره من الدول العربية والأفريقية. لذلك كانت سياسة التمكين التي أفضت إلى دولة الحزب الواحد، ثم دولة الرجل الواحد، دافعًا من الدوافع الرئيسة التي أسهمت في اندلاع ثورة ديسمبر 2018؛ لأنها أشعرت قطاعًا واسعًا من المواطنين بحجم الحرمان النسبي والمغالاة في هضم حقوقهم المشروعة في شغل الوظائف العامَّة، كما استفزت رأيهم العام؛ لأنها احتكرت أجهزة الدولة لجهة سياسية بعينها، وظّفتها لخدمة مصالحها القطاعية على حساب المصلحة القومية العامَّة. ومن طرف آخر دفعت بعض الأفراد داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم نفسه إلى معارضة نموذج دولة الرجل الواحد باستحياء، فكان مصير أولئك المعارضين الفصل من الحزب أو التهميش الممنهج داخل أروقته[73]. إذًا، كانت سياسة التمكين واحدة من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في تدهور أداء الدولة والمؤسسات العامَّة، كما وسّعت دائرة الحرمان النسبي في أوساط القطاعات المهنية والشبابية؛ لأنها حرمتها من حق المنافسة الحرة في وظائف القطاع العام، وزادت من سخطها تجاه النظام الحاكم؛ وهو السخط الذي دفعهم إلى إشعال الثورة التي اختصرت سقف مطالبها في كلمتين لا ثالثة لهما «تسقط بس».

3- أداء دولة الحزب الواحد

اتسم أداء أجهزة دولة الحزب الواحد في معظم جوانبه بالفساد والمحسوبية وإسقاطاتهما السالبة على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وعزا إبراهيم البدوي عبد الساتر أزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد حكومة الإنقاذ والحكومات السابقة لها إلى ثلاثة أسباب رئيسة: أولها فشل الدولة السودانية في إدارة التنوع الثقافي والاجتماعي والديني، فكانت النتيجة تحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد حرب ونزاعات داخلية. وثانيها فشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في إدارة التنمية والتحول الاقتصادي؛ لأنها لم تقدم أي مشروع اقتصادي نهضوي من حيث المفهوم والممارسة. وثالثها فشل النخب السياسية في استدامة النظام الديمقراطي الذي يُعد بمنزلة الحاضنة المؤسسية لضمان شمولية المشاركة في السياسات الاقتصاديَّة، وتوفير آليات الضبط والتوازن في تنفيذ المشروعات الاقتصاديَّة وإدارة الموارد الريعية (النفط والذهب)[74]. وأضاف مجدي الجزولي سببًا رابعًا يتمثل في النموذج النيوليبرالي (neo-liberalism) الذي تبنّته الحكومة في الخصخصة غير المدروسة لبعض المؤسسات الحكومية الناجحة، وفي التحرر الاقتصادي الذي نظّم بعض الأنشطة الاقتصادية بحسب مصالح بعض الشركات ورجال الأعمال الموالين للحكومة، وعزّز ثقافة الاستهلاك والمنافسة لشريحة صغيرة في المجتمع على حساب السواد الأعظم من الناس[75]. وفي الاتجاه ذاته، يرى عطا الحسن البطحاني أنّ سوء إدارة الاقتصاد القائمة على الفساد والمحسوبية في عهد دولة الحزب الواحد (1989-2019) أفضى إلى تقسيم المواطنين السودانيين طبقتين: إحداهما طبقة الضحايا الذين روّضتهم السلطة الحاكمة ليكونوا مصدرًا لجباياتها الضريبية المتعددة، ثم أبعدتهم عن دائرة المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري؛ والطبقة الأخرى سدَنة النظام الحاكم آنذاك الذين ولغوا في جرائم السلطة السياسية وتراكمت ثرواتهم، من دون أن تُسهم بطريقة فاعلة في تطوير الاقتصاد القومي لأنها بقيت تدور في فلك التداول النقدي والمعاملات المصرفية والودائع والمضاربات والعقارات التي «تمتص الطاقة الإنتاجية للمواطن والعامل والمزارع، ولا تنتج سلعةً [...] ولا تقدم خدمةً مفيدةً»، بل تضاعف فاتورة السلع الكمالية المستوردة[76]. ولذلك «شاعت المعايير المادية بلغة النقود على حساب المعايير الأخلاقية بلغة القيم والمبادئ»[77] التي تقدم العام على الخاص، وفق معايير قانونية ناظمة لاختصاصات دواوين الحكومة والمؤسسات الخاصة، ومقيّدة علاقاتها الرأسية والأفقية بعضها مع بعض. وبفعل تراكم الممارسات السياسية والإدارية والاقتصادية المتخبطة في ظل دولة الحزب الواحد، ارتفعت معدّلات التضخم ارتفاعًا غير مسبوق في الشهور الأخيرة من عهد حكومة الإنقاذ، وانخفضت قيمة العملة المحلية، وتضاعفت أسعار

السلع الضرورية على ندرتها، وعجز النظام المصرفي عن توفير العملة المحلية لأصحاب الحسابات المصرفية من عملائه. وعلى المستوى الإقليمي، أضحت موازنات الدولة قائمة على العطايا والهبات من بعض دول النفط المانحة، التي كانت تدفع فواتير سدادِها على حساب سيادة السودان وتحديد مسارات علاقاته الخارجية. وعلى المستوى الدولي، بلغت مديونية السودان لدى الدول والصناديق المانحة نحو 54 مليار دولار أميركي[78]. وزادت هذه الإخفاقات كلها السخط والإحباط العام، ودفعت قطاعات واسعة من المواطنين إلى الاحتجاج ضد النظام الحاكم في الولايات، وانتقلت عدوى تلك الاحتجاجات الشعبية من الولايات إلى المركز، بزخم أوسع، كان سقفها الأعلى تغيير النظام الذي ارتفعت في نهاية عهده معدّلات الحرمان النسبي، نسبة إلى اتساع مساحة الفقر وزيادة عدد العاطلين من العمل، وانخفاض دخول الناس في مقابل السلع الضرورية، وتفشّي ظاهرة الفساد الحكومي، وتردّي أوضاع الاقتصاد والخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة)[79]. وارتبطت هذه الإخفاقات في بعض جوانبها بضعف القيم الأخلاقية لصُنَّاع القرار السياسي وفشل السياسات التي تبنّتها الحكومة في إدارة الاقتصاد والشأن العام، وتمخّض ذلك عن اتساع دائرة الحرمان النسبي في أوساط قطاعات المجتمع المختلفة التي تنامى سخطها ضد النظام الحاكم.

ثالثًا: تراكم الغبن التاريخي والفاعلون الثوريون

يتناول هذا المبحث الغُبن أو السخط التاريخي الذي بدأت تظهر معالمه منذ الأيام الأولى لاستيلاء «حكومة الإنقاذ الوطني» على السلطة بانقلاب عسكري وإقصاء الحكومة البرلمانية المنتخبة ديمقراطيًا من سدة الحكم. وتدريجًا تحول هذا الغبن السياسي إلى حرمان نسبي متراكم، عبَّر عن نفسه في شكل محاولات انقلابية عسكرية فاشلة، وانتفاضات شعبية متقطعة زمنيًا ومتباعدة مكانيًا، ومعارضة سياسية في المدن، وكفاح مسلح في الأطراف، وأخيرًا انفجر السخط العام المتراكم في ثورة ديسمبر 2018. إذًا، يدفعنا تراكم الحرمان النسبي الذي أفرزه عدم التوازن بين توقعات الناس ومطالبهم الحياتية وقدرة الحكومة وفاعليتها في الإيفاء بواجباتها تجاه المواطنين، إلى طرح سؤال جوهري: مَن الفاعلون الرئيسيون الذين ثاروا ضد نظام الإنقاذ؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال المهم، نعرض مسوغات الغبن التاريخي التي شكلت منصة التأسيس التي انطلق منها أولئك الفاعلون الثوريون.

1- تراكم الغبن التاريخي

شكلت مرحلة تراكم الغبن الناتج من الحرمان النسبي جزءًا تأسيسيًا في ذاكرة العقل الجمعي لثورة ديسمبر 2018؛ لأن معارضة نظام الإنقاذ بدأت مبكرةً، وشملت حيثياتها عددًا من الأحداث التي وُظفت باستمرار في دفع معظم قطاعات المجتمع للوقوف ضد النظام. ونذكر منها المحاولة الانقلابية العسكرية التي قام بها عدد من ضبَّاط قوات الشعب المسلحة في نيسان/أبريل 1990؛ لكنها فشلت لأسباب عدة، لا يسمح المجال بذكرها[80]، وقُبض على مدبّريها وأُعدم ثمانية وعشرون ضابطًا منهم في الساعات الأولى من صباح 28 رمضان 1410، الموافق 23 نيسان/

أبريل 1990. ولخّص أمين مكي مدني حيثيات المحاكمات والإعدامات بطريقة تعكس مدى الغبن والسخط اللذَين خلّفتهما تلك المحاكمات العسكرية في نفوس الشعب السوداني وأسر الضباط الذين أُعدموا بصفة خاصة:

«في إحدى أمسيات شهر أبريل 1990، وفي عشية عيد الفطر المبارك، قام النظام باعتقال عدد من الضباط العاملين وبعض المتقاعدين من القوات المسلَّحة، ووجهت إليهم تهمة التآمر للقيام بانقلاب عسكري للإطاحة بالنظام. اعتقل بعضهم من منازلهم، وبعضهم كان رهن الاعتقال التحفظي، وتمَّ نقلهم جميعًا إلى السجن العسكري بمدينة أمدرمان. تكتم النظام على المعتقلين ومكان احتجازهم، وطبيعة التهم الموجهة إليهم، وأُخضعوا لتحقيق عاجل قام به ضباط في القوات المسلَّحة، وقدموا إلى محاكمة عسكرية ميدانية، لم تتح لهم فيها فرصة الدفاع عن أنفسهم، أو توكيل محامين للقيام بذلك، وتسربت أنباء عن تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب لانتزاع اعترافاتهم. ويُروى أنّ المحاكمة التي ترأسها ضابط يدعى [محمد الطيب] 'الخنجر' لم تستمر سوى فترة لم تتجاوز ساعة واحدة. فوجئ الجمهور بنبأ عبر أجهزة الإعلام خلص في جملة واحدة إلى أنّ الضباط المعنيين قد اتهموا بتدبير محاولة لقلب نظام الحكم، وقُدموا لمحاكمة عسكرية أدانتهم، وحكمت على ثمانية وعشرين منهم بالإعدام، وأن السلطة المؤيدة، رئيس مجلس قيادة الثورة، قد صدّق على الأحكام، وأن الحكم قد نفذ بحقهم رميًا بالرصاص وتمَّ دفن الجثث. أُعلنت التهم والمحاكمة والأحكام وتأييدها وتنفيذها... هكذا في خبر واحد. وقع الخبر كالصاعقة على جميع أبناء الشعب السوداني، ناهيك عن أسر وزوجات وأبناء أولئك الضباط. وظل النظام حتى اليوم يرفض أن يوضح لذوي الضحايا حتى أماكن دفن جثثهم، ويستمر في قمع مواكب أسر الشهداء حين خروجهم في كل ذكرى سنوية في مواكب تطالب بمعرفة أماكن قبور ذويهم. ويستمر النظام في تعريض تلك الأسر لبطش قوات الأمن كل عام، وتفريقهم بالقوة وتقديمهم للمحاكمة أمام محاكم النظام العام، وتعريضهم لعقوبات الجلد والغرامة»[81].

يلي هذا الحادث في الأهمية من حيث الترتيب الزمني كشوفات تسريح موظفي الخدمة العامَّة والقوات النظامية للصالح العام، حيث بلغ عددهم أكثر من 73 ألفًا في السنوات الأربع الأُوَل من عمر نظام الإنقاذ، وذلك بحجة معارضتهم النظام، أو عدم ولائهم إلى المشروع الحضاري؛ كما تعرّض عدد كبير من المعارضين والناشطين السياسيين للتعذيب الممنهج والسجن، بسبب انتمائهم إلى أحزاب سياسية ذات توجهات فكرية وسياسية معارضة للنظام الحاكم[82]. ولا شك في أن هذه

الممارسات القائمة على الإقصاء من الوظيفة العامة ومصادرة حق الحرية بسبب الانتماء السياسي المخالف للنظام الحاكم، تجيب عن سؤال تيد روبرت غِير: «لماذا يتمرد البشر؟». يتمرّد البشر عندما تُسلب حقوقهم المشروعة في العيش الكريم والحرية والمساواة والعدالة. وتولّد عملية السلب هذه، كما أشرنا من قبل، شعورًا بالحرمان النسبي وسخطًا عامًّا، يقود في خاتمة المطاف إلى انفجار العنف السياسي، سواء أكان في شكل احتجاجات شعبية أم محاولات عسكرية لقلب نظام الحكم أم ثورات تنشد التغيير الجذري.

تشغل أزمة دارفور أيضًا، ذاكرة العقل الثوري الباطن، حيث بدأت بصراع محلي في المراعي وموارد المياه والحدود القبلية، ثم تحوّلت إلى صراع مسلح بين بعض القبائل داخل دارفور نفسها[83]، ونتج من ذلك تدخّل الحكومة المركزية لمساندة بعضها ضد بعض؛ ما دفع حركتي تحرير السودان (مني أركو مناوي وعبد الواحد النور) والعدل والمساواة وأنصارهما إلى اتهام الحكومة بالانحياز السياسي غير المبرر، وبدأ تمرد الحركتين المشار إليهما ضد الحكومة في عام 2002. فاتّسعت الشقة بين الأطراف المتنازعة، وتصاعدت حدّة الصراع المسلح بين «الحركات المتمردة» والحكومة المركزية والميليشيات القبلية المساندة لها. وكانت حصيلة تلك المواجهات العسكرية بين الطرفين «انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت ولايات دارفور الثلاث [آنذاك]، شارك فيها كل أطراف النزاع بدرجات متفاوتة، أدّت إلى معاناة إنسانية لأهل دارفور، تمثّلت في النزوح واللجوء إلى تشاد» وبلادٍ أخرى[84]. وقدّر بعض التقارير الدولية اللاحقة عدد الضحايا بثلاثمئة ألف شخص، الأمر الذي دفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى التدخل وإصدار سلسلة من القرارات المتعلقة بمشكلة دارفور، وبذلك دُوّلت المشكلة على المستوى الرسمي والرأي العام العالمي. ومن أهم القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، القرار رقم 1593 لسنة 2005 الذي أحال قضية دارفور إلى المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس أوكامبو، في لاهاي[85]، والذي وجّه بدوره الدائرة التمهيدية في المحكمة إلى إصدار كشف من واحد وخمسين شخصًا سودانيًا للتحقيق معهم في قضايا «الإبادة الجماعية» والجرائم ضد الإنسانية في دارفور، كما طلب استدعاء أربعة أشخاص للمثول أمام المحكمة الجنائية في لاهاي، من ضمنهم الرئيس المخلوع عمر البشير[86]. ومن دون الدخول في تفصيلات أزمة دارفور وتداعياتها السياسية والقضائية، فإن جذورها ترجع إلى التنمية الاقتصادية غير المتوازنة بين ولايات السودان المختلفة التي ولَّدت نوعًا من السخط في أوساط أبناء دارفور وبناتها تجاه الأنظمة الحاكمة في الخرطوم، خصوصًا عندما يقارنون أوضاعهم المعيشية بالولاية

النيلية الأخرى التي حظيت بنوعٍ من التنمية الاقتصادية والتطور العمراني. ويضاف إلى ذلك الصراعات المحلية الناتجة من آثار الجفاف والتصحر، إضافة إلى مناصرة الحكومة وتجنيدها بعض القبائل ضد بعضها الآخر. ولذلك بقيت مشكلة دارفور عنصرًا مهمًا في شحذ الذاكرة السودانية ضد حكومة الإنقاذ وممارساتها المصنَّفة في دائرة الأعمال السياسية التي مزّقت نسيج دارفور السياسي والاجتماعي. كما بقيت مذكرة التوقيف المرفوعة ضد الرئيس المخلوع عمر البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية، بتهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في دارفور، شاهدًا على تلك الممارسات الحكومية، وشبحًا يطارده وبطانته. فالواقع المأساوي في دارفور دفع حركات الكفاح المسلَّحة إلى مساندة ثورة في كانون الأول/ديسمبر 2018؛ تحجّجًا بأنها ستقضي على نظام الإنقاذ وتفتح صفحة جديدة لحل أزمة دارفور حلًّا جذريًا.

إلى جانب الأحداث المادية، تركت القوانين المقيّدة الحريات العامَّة أثرها السيّئ في ذاكرة الشعب السوداني، لأنها شكلت حرمانًا نسبيًا من نوع آخر. ومن أكثرها عرضةً للنقد والتجريح العام المادة 152 من القانون الجنائي لسنة 1991، وقانون النظام العام الولائي الذي أصدرت ولاية الخرطوم نسخته الأولى في عام 1996، ثم تبعها باقي الولايات. ونصّت المادة الجنائية المذكورة، مقرونةً مع قانون النظام العام، على تشكيل محاكم خاصة وفرق شرطية تابعة لها، لضبط النظام العام بالرقابة على سلوك النساء والفتيات في الشوارع والأمكنة العامَّة، إذا كان زيهنّ موافقًا للشرع أم مخالفًا له، وذلك وفق تقديرات أفراد شرطة النظام العام وأمزجتهم الشخصية. وهكذا منح القانون أفراد شرطة النظام العام سلطات تقديرية واسعة، الأمر الذي جعل بعضهم يتحرّش بالنساء، ويبتزهنّ بحجة أنهنّ يرتدين أزياء فاضحة. ومن أشهر القضايا التي أثارت الرأي العام وبقيت عالقة في ذاكرة العقل الجمعي السوداني، قضية اعتقال الصحافية لبنى أحمد الحسين في عام 2009، بتهمة أنها كانت ترتدي زيًّا فاضحًا، وعلى الرغم من أنّها ظهرت في المحكمة ترتدي سروالًا واسعًا فضفاضًا وقميصًا طويلًا، وتضع خمارًا على رأسها وكتفيها، فإن المحكمة الخاصة حاكمتها تحت المادة 152، بالجلد 40 جلدةً، لكنّ قاضي الاستئناف عدَّل الحكم إلى 500 جنيه سوداني غرامة أو السجن مدّة شهر واحد، لكنها رفضت دفع الغرامة، الأمر الذي أوقع النظام الحاكم في مأزقٍ كبير آنذاك، بعد أن ندّدت المنظمات الحقوقية والصحافة العالمية بالمحاكمة، فاضطر اتحاد الصحفيين السودانيين، المساند للنظام الحاكم، إلى أن يدفع الغرامة للمحكمة، من دون استشارة المتهمة التي أُطلِق سراحها لاحقًا، فهاجرت إلى فرنسا، حيث تقيم الآن[87]. وفي السياق ذاته، بقيت منصّات

التواصل الاجتماعي تتداول مقاطع أفلام لنساء يُجلَدن بقسوة في أقسام الشرطة، وهنّ يصرخن، بينما يضحك المنفّذون ضحكًا هستيريًا، ويمطرون الضحايا بالتعليقات الساخرة[88]. وفي ضوء هذه المشاهدة المستفزة الرأي العام نشأت مبادرة «لا لقهر النساء» التي بقيت تنتقد قانون النظام العام والقوانين المساندة له باستمرار عبر المنصّات العامّة والمحافل الدولية، بحجة أنها صُمِّمت لقهر المرأة السودانية وإذلالها والحطّ من كرامتها بأساليب مختلفة، من بينها: الجلد والسجن بسبب مسائل تتعلق بالزي، ما يُعدّ انتهاكًا لحقوقهن الفردية، وتدخّلًا في أمورهنّ الخاصة بحرية الملبس[89]. وبذلك شكلت هذه الانتقادات نوعًا من السخط العام والمعارضة الواسعة لقانون النظام العام والقوانين المساندة له في أوساط النساء والمنظمات الحقوقية، ثم أضحت جزءًا من الدوافع التي أفضت إلى اندلاع الثورة في عام 2018.

من الأحداث التي بقيت حاضرة في ذاكرة الثورة أيضًا، أحداث انتفاضة سبتمبر 2013، التي بدأت في مدينة ود مدني في ولاية الجزيرة في 20 أيلول/سبتمبر 2013، احتجاجًا على زيادة أسعار الوقود ورفع الدعم عن بعض السلع الضرورية، وانتقلت الاحتجاجات من ود مدني إلى الخرطوم وإلى بعض مدن الولائية، واستمرت أيامًا عدة، على الرغم من العنف المفرط الذي استخدمته الأجهزة الأمنية وقوات النظام الخاصة ضد المتظاهرين السلميين. وراح ضحية المواجهات بين الأجهزة الأمنية والمتظاهرين نحو 85 شخصًا، بحسب تقارير حكومة الإنقاذ، و200 شخص بحسب إحصاءات بعض منظمات المجتمع المدني، ويضاف إلى ذلك قوائم المعتقلين والجرحى والمصابين إصابات خطرة. وبلغ الاستفزاز ذروته عندما أطلقت الأجهزة الأمنية الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع على موكب تشييع الشهيد هزاع عز الدين (19 عامًا) في الخرطوم بحري في 25 أيلول/سبتمبر 2013، وراح ضحية ذلك ثلاثة شهداء؛ كما أطلقت النار أيضًا على موكب تشييع الشهيد علم هارون (20 عامًا) في الثورة الحارة 60، وأوقعت ثلاثة جرحى، ثم حاصرت منزل أسرة الشهيد في أثناء مراسيم العزاء[90]. شحذت هذه الممارسات كلها المخالفة للأعراف المرعية في المجتمع، ذاكرة الشعب السوداني ضد نظام الإنقاذ، وشكّلت طرفًا من دوافع السخط العام المتراكم الذي أفضى إلى انفجار الثورة في كانون الأول/ديسمبر 2018.

2- الفاعلون الثوريون

يُلقي هذا المبحث الضوء على الفاعلين الرئيسين الذين شكلوا دعائم العمل الثوري ونظموا موارده وأنشطته التي أفضت إلى إسقاط رأس النظام في 11 نيسان/أبريل 2019، ثم واصلوا بعد ذلك مفاوضاتهم مع المكوّن العسكري للفترة الانتقاليّة، إلى أن وُقّعت الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، في 17 آب/أغسطس 2019. وكان هؤلاء الفاعلون الثوريون يمثلون قطاعات متعددة من المجتمع السوداني وذات مشارب سياسية مختلفة. ولذلك لا تنطبق عليهم وصفة الماركسية بأنهم من طبقة البروليتاريا، ولا وصفة النظرية الليبرالية بأنهم من النخبة التي استطاعت أن تنقل الثورة من حيّزها الصفوي الضيق إلى فضائها الجماهيري الواسع. لكن، كان القاسم المشترك الذي جمع بين هذه القطاعات المتباينة اجتماعيًا وسياسيًا، يتجسَّد في الحرمان النسبي المتراكم، الذي ضاعف سخطها العام، ثم دفعها إلى التمرّد ضد النظام الحاكم.

أ- القطاعات الشبابية

شكلت القطاعات الشبابية من الجنسين (ذكورًا وإناثًا) العمود الفقري لثورة ديسمبر 2018، من دون أن يكون معظم أفرادها منتمين إلى أحزاب سياسية. وتُعزى مشاركة الشباب الفاعلة إلى تصاعد معدّلات العطالة في أوساطهم، وشعورهم بمحاباة الحزب الحاكم لأعضائه في شغل الوظائف العامة، وضعف أجور الوظائف العامة إن وُجدت، وفوق هذا وذاك إحساسهم بكبت الحريات العامة وانتقائية المشاركة السياسيَّة. ولّدت هذه الدوافع ومثيلاتها كلها، شعورًا بالغبن والإحباط والسخط العام تجاه النظام الحاكم، وعزّز ذلك السخط والإحباط، تنامي وعيهم بواقعهم المزري في السودان، مقارنة بواقع رصفائهم في دول الرفاهية والعالم المتقدم الذي أطلّوا عليه من نوافذ منصّات التواصل الاجتماعي التي جمعت بينهم. وبموجب ذلك أضحت أدوار بعض القطاعات الشبابية أشبه بأدوار المثقفين العضويين، كما يسميهم أنطونيو غرامشي، الذين يؤمنون بأن إصلاح الشأن العام هو المدخل السليم لإصلاح الشأن الخاص. وبرز هذا التصوّر وتلك الأدوار في أعمال بعضهم الطوعية عبر المنظمات الخيرية والحركات السياسية ذات الرسائل المجتمعية-الإصلاحية التي ظهرت في الثلث الأخير من عمر حكومة الإنقاذ. ونذكر على سبيل المثال حركة «قِرِفْنَا» السياسية، التي تعكس ديباجة تأسيسها في أيلول/سبتمبر 2009 هذه الروح العضوية المتجاوزة الانقسامات الأيديولوجية والحزبية التي أرهقت المشهد السياسي السوداني، وتقول الديباجة: «نحن

مجموعة من أبناء وبنات هذا الوطن، نرفض الأوضاع المعيشية المأساوية وغير الإنسانية في ظل نظام المؤتمر الوطني، وحالة الجمود في الحياة السودانية، ونرفض اليأس والاستسلام للأوضاع الحالية، منتقلين من حالة رد الفعل إلى المبادرة بالفعل الواعي الذي يؤسس لواقع أفضل، مع الأخذ بالاعتبار تنوّع المشارب الفكرية والنظرية والسياسيَّة لكل أعضاء قِرفنا. يجمعنا التوحد حول قضايا محددة، والتوافق بعقد اجتماعي وأجندة وطنية. نعمل من أجل تجاوز الأيديولوجيات، وما أحوج الواقع السياسي للبلاد للتوافق الديمقراطي حول القضايا العامَّة، وتوحيد الجهود حولها. تمَّ التأكيد أيضًا على ضرورة العمل السلمي، كطريق للوصول لأهداف الحركة»[91].

إلى جانب حركة قِرِفْنَا ذات الطابع السياسي، هناك مبادرات خيرية وطوعية، مثل مبادرة «نفير» لإغاثة المتضررين من السيول والأمطار، ومبادرة «تعليم بلا حدود» التي تهدف إلى تطوير التعليم والبيئة التعليمية في شتى أنحاء السودان، ومبادرة «الحرية أولًا» التي رفعت شعار «الحرية حق أصيل وليست منحة»، ومبادرة «شارع الحوادث» لإعانة المرضى المحتاجين إلى الدعم المادي أو التبرع بالدم، ومبادرة «أنتِ جميلة» التي تهدف إلى توعية الفتيات بالمخاطر الصحية للكريمات ومبيضات البشرة وحبوب التسمين. واعتمدت أغلبية هذه المبادرات على العون الذاتي الذي يصلها من بعض الأفراد والمؤسسات الخاصة داخل السودان وخارجه. ووافقت حكومة السودان من جانبها على تسجيل بعض هذه المبادرات الطوعية ومنحتها رخصًا رسميةً، ولاحقت بعضها الآخر بوساطة أجهزتها الأمنية؛ لأنها اعتبرتها واجهات لأحزاب سياسية معارضة[92]. ويؤكد ذلك قول كمال بولاد لصحيفة التغيير الإلكترونية أن كريمته وزملاءها الذين يعملون في مبادرة شارع الحوادث، كانوا «يعانون الأمرّين»؛ لأن السلطات الحكوميَّة كانت غير راضية عن أنشطتهم الطوعية التي تكشف عورات قصورها المهني؛ لكنه يرى أنّ الشباب العاملين في هذه المبادرات «اكتسبوا خبرات في مواجهة السلطة نفسها من خلال عملهم»، وهذا من وجهة نظره يبشِّر آنذاك بأنّ طاقات هؤلاء الشباب وقدراتهم التنظيمية «يمكن أن تتفجر بشكل إيجابي، يعين على النهوض من عثرة الوضع القائم في السودان آنذاك «عبر برنامج سياسي جاد من أجل مستقبل أفضل» للبلاد والعباد[93]. ومن زاوية أخرى، نلحظ أن أعضاء هذه المبادرات الطوعية أفلحوا في استخدام منصّات التواصل الاجتماعي بكفاية عالية، مكَّنتهم من اختزال المسافات الفاصلة بين مواقعهم الجغرافية، ومن إسقاط الحواجز الاجتماعية والسياسية، وكذلك الاطلاع على تجارب

المجتمعات الأخرى الناجحة في ضروب الحياة المختلفة، والاقتداء بنماذجها في تغيير أنظمة الحكم الفاسدة وإحداث التحول الديمقراطي المنشود. وهنا يظهر البُعد المرتبط بنظرية «تعبئة الموارد».

في هذا الجانب نلحظ أنّ الحالة السودانية أشبه بالحالة المصرية؛ لأن الشرائح المؤثرة في أوساط القطاعات الشبابية لم تأت من الشرائح التي كانت، ولا تزال، تعيش حياة مأساوية من العطالة المدقعة، وتآكل الكرامة وضيق ذات اليد والواقع المعيشي المتردي، بل جاءت من الطبقتين العليا والوسطى في المجتمع اللتين مكّنتهما وسائط التواصل الاجتماعي من الوقوف على أحوال رصفائهم المتردّية في السودان، والإلمام بواقع أقرانهم المزدهر في المجتمعات المتحضرة التي تحترم حقوق الإنسان وترعاها. إذًا، كان عنصر الحرمان النسبي في أوساط هذه الطبقات مرتبطًا بجانب التوقعات المعنوية (الحريات العامة والمشاركة السياسيَّة)، أكثر من تأثره بجانب التوقعات المادية المرتبط بضرورات الحياة. وهنا حدث الالتقاء بين الطرفين، حيث بدأت تظهر عناصر الفاعل الثوري التلقائي في احتجاجات أيلول/سبتمبر 2013 السلمية ضد زيادة أسعار المواد النفطية آنذاك؛ إلّا أن الأجهزة الأمنية الرسمية وغيرها، وصفت أولئك المحتجين السلميين من الشباب بـ«المخربين والمرتزقة»، وقمعتهم بعنفٍ مفرط راح ضحيته أكثر من مئتي شاب وشابة[94]. لكن ذلك القمع لم يقتل روح الثورة في عقول القطاعات الشبابية التي لا تؤمن بالأيديولوجيات المتخاصمة، بل تبحث عن المشتركات التي يمكن أن تمكّنها من تغيير النظام الحاكم في السودان ودعم أجندة التحول الديمقراطي لمصلحة الحريات العامَّة ودولة القانون والمؤسسات. وفي تلك الأثناء لم تجد دعوات الشباب للتغيير صدى واسعًا في أوساط المواطنين في بادئ أمرها، ولم تكتسب زخمًا أو تؤخذ بجدية، إلّا بعد اندلاع الثورة في كانون الأول/ديسمبر 2018 التي جسَّدت تصميم أولئك الشباب ذكورًا وإناثًا في تحقيق هدفهم السياسي الأسمى، المتمثل في إسقاط النظام من دون شرطٍ أو قيد[95]. وبعد اندلاع الثورة التلقائي، وجد الشباب ضالّتهم في تجمع المهنيين السودانيين الذي أطّر مطالبهم السياسية ونقل احتجاجات الشارع التلقائية إلى فعل ثوري منظم، حيث أشرف على توزيع جداول الاحتجاجات اليومية ضد النظام، وتنظيم شعارات التحركات الاحتجاجية ومواقيت انطلاقها، وإعلام المنظمات الحقوقية العالمية بالعنف الذي كانت تمارسه الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين. وذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي التي كانت أداة فاعلة في تحشيد الرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي لمصلحة الثورة والثوار، بقدر ما أنها شكلت تحديًا حقيقيًا للأجهزة الأمنية وسدنة النظام الحاكم آنذاك.

ب- أساتذة جامعة الخرطوم

شكلت مجموعة كبيرة من أساتذة جامعة الخرطوم البُعد الثاني لنظرية تعبئة الموارد، عندما أعلنت مساندتها الثورة، مؤسِّسةً بذلك نواةَ العمل السياسي المنظم ضد نظام الإنقاذ. رفعت هذه المجموعة مذكرة إلى الرئيس عمر البشير، في 30 كانون الأول/ديسمبر 2018، مؤكدة في ديباجتها أنّ البلاد تشهد «انهيارًا اقتصاديًا حادًّا ومتسارعًا، أنهك الشعب السوداني، وزاد من معاناته أضعافًا مضاعفة خلال السنوات الأخيرة. ظل الشعب يعاني لثلاثة عقود متتالية بسبب السياسات الخاطئة غير الرشيدة، والتي مكَّنت لشريحة محدودة من ثروات البلاد وسلطتها على حساب الشعب السوداني، المكتوي بنيران هذه السياسات ومآلاتها. نتج عن هذه السياسات تفشي الفوضى، والفساد المالي، والرشاوى، والمحسوبية، مما أدى إلى فقدان العُمْلَة الوطنيَّة قيمتها، وزادت معدلات الفقر والبطالة، وانتشرت الجرائم الأخلاقية بمعدلات غير مسبوقة في هذا المجتمع المسالم». وبناءً على ذلك، طالبت المذكرة بالتنحي «غير المشروط لرئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير، وحلّ حكومته، وتسليم السلطة لحكومة انتقالية متفق عليها من الأطياف كافة؛ لتساعد في إخراج البلاد من هذه الأزمة، وتمهد الطريق لإقامة انتخابات حرة نزيهة لاختيار من هو قادر على إدارة دفة البلاد»[96].

هكذا حددت مذكرة أساتذة جامعة الخرطوم سقفًا سياسيًا عاليًا للاحتجاجات التي اندلعت في النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر 2018، وأُسس على هذا المطلب لاحقًا معظم المبادرات والإعلانات السياسية التي صدرت في أثناء الحراك الثوري. وعضَّد أساتذة الجامعة مطلبهم السياسي بمبادرة ثانية صدرت في الأول من كانون الثاني/يناير 2019، أطلقوا عليها «مقترح لآليات الانتقال السلمي»، حددوا فيها هياكل الحكومة الانتقاليّة المقترحة وكيفية اختيار أعضائها والآليات المطلوبة لانتقال السلطة السياسية من حكومة شمولية إلى حكومة كفاءات انتقاليّة، تتجسَّد مهمتها في تهيئة المناخ السياسي العام والمسائل الإجرائية لإحداث تحول ديمقراطي مستدام في السودان[97]. وانطلقت هذه المجموعة من أساتذة جامعة الخرطوم من إرث الجامعة العريق في محاربة الأنظمة الدكتاتورية وتجسير الطريق للانتقال الديمقراطي، كما فعل أساتذتها في ثورة أكتوبر 1964، وفي ثورة مارس-أبريل 1985، من خلال أجهزتهم النقابية. لكنهم في هذه المرة

تحركوا خارج عباءة الأجهزة النقابية التي لم يكن لها وجود شرعي في ظل سياسة النظام المعادية للتنظيمات المهنية والعمالية المناهضة لتطلّعاتها السياسية، واعتبر الأساتذة الموقعون المبادرة أن فيها «وفاءً للدور المناط بالجامعة منذ ميلاد الحركة الوطنية الحديثة، مؤكدين أن هذا الجهد يأتي مكملًا ومعضدًا لكل الجهود التي قدمها السودانيون في منابرهم ومؤسساتهم؛ لاستشراف مستقبل أفضل للأجيال القادمة». كما أكدوا «أنَّ خبرات المجتمع الجامعي ممثلة في أساتذة الجامعة والجامعات الأخرى ستظل معينًا لهذا الشعب في سعيه للحياة الكريمة»[98]. ووقع هذه المبادرة 531 عضوَ هيئة تدريس، برتبٍ أكاديمية مختلفة وتخصصات متعددة.

ج- تجمع المهنيين السودانيين

بدأت احتجاجات كانون الأول/ديسمبر 2018، كما أشرنا، عفوية في المدن الطرفيّة، ثم انتقلت إلى الخرطوم، وأخذت شكلًا تنظيميًا لمواقيت انطلاقها ومسارات حركتها وتحديد أهدافها وغاياتها تحت إشراف تنسيقية قوى إعلان الحرية والتغيير التي يمثل تجمع المهنيين السودانيين أحد مكوناتها الناشطة والفاعلة في الميدان. تقول ديباجة تأسيس التجمع إنه «جسم تحالفي مهني مستقل، تكوّن في أكتوبر في عام 2016، بكتابة أول ميثاق للمهنيين بين ثلاثة مكونات، وهي لجنة أطباء السودان المركزية[99] وشبكة الصحفيين السودانيين[100] والتحالف الديمقراطي للمحامين»[101]. وفي 29 تموز/يوليو 2018، صدر ميثاق تجمع المهنيين السودانيين، محدّدًا رسالة التجمع وأهدافه الرامية إلى خدمة المكونات التابعة له، واتّسعت دائرة عضويته المهنية، لتشمل لجنة المعلمين والتحالف الديمقراطي للمحامين ورابطة الأطباء البياطرة الديمقراطيين وتجمع أساتذة الجامعات ونقابة أطباء السودان الشرعية ولجنة مبادرة استعادة نقابة المهندسين ولجنة الصيادلة المركزية وتجمع المهندسين السودانيين وتجمع التشكيليين السودانيين[102]. وشملت أهداف التجمع ومهماته الأساسية:

- «استعادة حرية واستقلالية وديمقراطية العمل النقابي على أساس الفئات المهنية.

- استرداد الحقوق النقابية والمهنية للعاملين التي كفلتها المواثيق والعهود الدولية، إضافة إلى الحقوق المكتسبة والتصدي للظلم والاستغلال الوظيفي؛

- تقوية التجمعات المهنية في مجال عملها لفضح نقابات المنشأة واتحادات السلطة الانتهازية وإسقاطها في المعارك الانتخابية؛

- التفاعل والتضامن مع القضايا العامَّة التي تهم جموع الشعب السوداني؛

- التنسيق والتشبيك مع المكونات التي تتلاقى مع تجمع المهنيين السودانيين في القضايا العامَّة أو الخاصة على أن تلتزم الأجسام المكونة للتجمع بقرار تجمع المهنيين»[103].

لم يعلن التجمع عن لجنته التنفيذية عند اندلاع ثورة ديسمبر 2018؛ لأسباب أمنية خالصة، ولذلك اكتُفي بتحديد ناطقين رسميين باسمه، نذكر منهم: محمد ناجي الأصم (عضو لجنة الأطباء المركزية) ومحمد يوسف أحمد المصطفى (الخرطوم) ومحمد الأسباط (فرنسا) وسارة عبد الجليل (بريطانيا) وصلاح شعيب (الولايات المتحدة الأميركية) وحاجة فضل كرنديس (بريطانيا) ونهى الزين محمد (الولايات المتحدة الأميركية) والمنتصر أحمد محمود (ألمانيا) وخالد عمر كروم (بريطانيا) وإسماعيل التاج (بريطانيا) والرشيد سعيد يعقوب (فرنسا)[104]. وقام التجمع بدورٍ بارز في تنظيم المظاهرات داخل السودان وتنوير الرأي العام الداخلي والخارجي بسير العمل الميداني، والصعوبات التي تعتريه وكيفية تجاوزها، كما أفلح في توظيف الكثير من وسائط التواصل الاجتماعي، بما فيها موقعه الإلكتروني على فيسبوك[105]، وعلى الإنترنت باللغتين العربية والإنكليزية[106]. ولذلك يقول الشفيع خضر سعيد إنّ تجمع المهنيين السودانيين التقط «نبض اللحظة التاريخية، واستجاب لها، فتصدّى لقيادة الحراك، متّخذًا به منحى تصاعديًا، ووفق موجهات قيادية حكيمة، أكسبته ثقة الآلاف التي تهدر في الشوارع. وأنا شخصيًا، أجزم بأن أكثر من 99 في المئة من هذه الآلاف المنتفضة في الشوارع لا يعرفون من هم «تجمع المهنيين السودانيين»، ولا تهمهم أسماء الشخوص، ومع ذلك يستجيبون لنداءاته ما دامت تتطابق مع ما يجيش في دواخلهم ومشاعرهم وتطلعاتهم»[107]. ويرى خضر سعيد أيضًا أنّ تجمع المهنيين السودانيين ابتكار جديد لا تمكن مقارنته بجبهة الهيئات التي قادت الحراك الثوري في ثورة أكتوبر 1964، أو التجمع النقابي الديمقراطي الذي قاد ثورة مارس-أبريل 1985. ولعلّنا نتفق مع الشفيع في تفرّد الدور الذي قامت به القيادة الجماعية لتجمع المهنيين السودانيين التي كانت «مجهولةً اسمًا» للسواد الأعظم من الناس، معروفةً «فعلًا ثوريًا» في الشارع العام؛ فالاتفاق مع الشفيع لا يمنعنا من اعتبار رأي الباحث عبد الله علي إبراهيم بأنّ الدور الثوري الذي قامت به جبهة الهيئات ومن بعدها التجمع النقابي

الديمقراطي، بقي حاضرًا ومحرّكًا في ذاكرة العقل الجمعي لبعض قيادات تجمع المهنيين السودانيين[108]. ووجود النموذج التاريخي الذي يمثل جزءًا من الإلهام الثوري، ليس بالضرورة أن ينتج نموذجًا مطابقًا في الرؤية والرسالة والأهداف وآليات التنفيذ على أرض الواقع؛ لأن كل نموذج محكوم بسياقات الواقع الذي نشأ فيه والظروف الموضوعية التي تحكم استحقاقات ذلك الواقع بأجناسه المختلفة وتطلّعاته الطموحة. ولذلك عزا مجدي الجزولي نجاح تجمع المهنيين في قيادة الحراك الثوري إلى الميزة المزدوجة التي تمتع بها، «فكان من جانب مظلة نقابية طموحة، ومن جانب آخر قوة سياسية» فاعلة. وهنا تظهر القواسم المشتركة بين تجمع المهنيين و«الجبهة الوطنية المتحدة» التي قادت ثورة أكتوبر ضد الفريق إبراهيم عبود وأسقطت نظامه، والتجمع النقابي الديمقراطي الذي كان يمثل رأس الرمح في ثورة مارس-أبريل 1985 التي أنهت حكم المشير نميري[109]. أما بالنسبة إلى تجمع المهنيين السودانيين، فلا توجد جهة حزبية بعينها تدّعي أنها كانت المحرك الوحيد لتجمع المهنيين السودانيين، لكن القاسم المشترك بين أعضائه الفاعلين هو السخط العام المتراكم تجاه النظام الحاكم آنذاك، وروابط التفكير الليبرالي-العلماني الرافض الأطروحات الإسلامية في إدارة الدولة والمجتمع.

د- قوى إعلان الحرية والتغيير

قوى إعلان الحرية والتغيير تجمع سياسي جديد، اقتضته ظروف العمل الثوري بعد اندلاع ثورة ديسمبر 2018؛ لكن مكوّناته هي مكوّنات قديمة؛ لأنها نشأت في إطار العمل السياسي المعارض والمستمر آنذاك ضد حكومة الإنقاذ. ويأتي في مقدمة هذه المكوّنات القديمة تحالف قوى الإجماع الوطني الذي أُسس بناءً على توصيات مؤتمر جوبا الذي عقد في الفترة 26-30 أيلول/ سبتمبر 2009، بهدف مناقشة القضايا المختلف فيها بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، مثل قانون الاستفتاء على حق تقرير مصير جنوب السودان، ونتيجة التعداد السكاني لعام 2009، وتعديل قوانين التحول الديمقراطي وقانون المشورة الشعبية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وبادرت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الدعوة إلى المؤتمر الذي حضره 28 ممثلًا للأحزاب السياسية والحركات المسلَّحة، ونذكر منها حزب الأمة القومي والحزب الشيوعي السوداني وحزب المؤتمر الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر السوداني

وحزب الأمة الإصلاح والتجديد والحزب الوطني الاتحادي وحزب البعث السوداني. ووقّع إعلان جوبا والتجمع الوطني في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، في اجتماع كبير، في قاعة الصداقة في الخرطوم، حضره عدد من القوى السياسية وممثلو البعثات الدبلوماسية. وشملت قائمة موقّعي الإعلان: رياك مشار (نائب رئيس حكومة الجنوب) والصادق المهدي (زعيم حزب الأمة القومي) وحسن الترابي (الأمين العام للمؤتمر الشعبي) ومحمد إبراهيم نقد (سكرتير الحزب الشيوعي) ومبارك الفاضل المهدي (رئيس حزب الأمة الإصلاح والتجديد) وفاروق أبو عيسى (رئيس الهيئة العامَّة لقوى الإجماع الوطني)، كما اعتمدت السكرتارية توقيع علي محمود حسنين (نائب رئيس الاتحادي الديمقراطي «الأصل»)، قبل سفره خارج السودان، وتوقيع مني أركو مناوي (رئيس حركة تحرير السودان)، وآخرين بلغ عددهم 28 من قادة القوى السياسية والمدنية[110].

وبشأن انتخابات عام 2010 الرئاسية، اقترح أعضاء قوى الإجماع الوطني أن يقدم كلّ حزب من الأحزاب المتحالفة مرشحًا لرئاسة الجمهورية، وبموجب هذه الترشيحات تجري عملية تشتيت الأصوات، ويتعذّر على مرشح المؤتمر الوطني أن يحصل على الأغلبية المقيدة (50 في المئة +1)؛ وفي الوقت نفسه، تحدد آلية التشتيت أوزان الأحزاب السياسية المتنافسة، وفي الجولة الثانية للانتخابات يمكن أن تصطف أحزاب التحالف خلف المرشح المنافس لمرشح المؤتمر الوطني، وبذلك يكون حظها أوفر في الفوز[111]. لكن بعض المواقف السياسية تغيرت، وفاز البشير في الجولة الأولى. وبقيت توصيات إعلان جوبا تراوح محلّها إلى أن جاءت انتخابات عام 2015 التي فاز فيها الرئيس البشير على المستوى الرئاسي، وحصل مرشحو المؤتمر الوطني الحاكم على أغلبية مطلقة في الدوائر الاتحادية والولائية في ظل مقاطعة واسعة من الأحزاب السياسية. بعد فوز الرئيس البشير في الانتخابات الرئاسية لعام 2015، استجاب بعض أحزاب التحالف الوطني إلى دعوة الحوار الوطني التي بادر إليها حزب المؤتمر الوطني ونظمها، ونذكر منها حزب المؤتمر الشعبي وحزب الأمة الإصلاح والتجديد وحزب الأمة القومي وحزب المؤتمر السوداني وحزب البعث[112]. وبقي باقي أحزاب التجمع الوطني في المعارضة إلى أن اندلعت ثورة ديسمبر 2018.

يأتي بعد قوى الإجماع الوطني من حيث الترتيب الزمني، الجبهة الثورية السودانية التي تكوّنت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، من الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور وجيش تحرير السودان جناح مني أركو مناوي وحركة العدل والمساواة. وانضم إلى الجبهة الثورية لاحقًا نصر الدين الهادي المهدي والتوم هجو

والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة التي كانت تضم سبع عشرة حركة صغيرة من شرق السودان. ونصَّت ديباجة النظام الأساس للجبهة الثورية لعام 2012، على أن الجبهة تهدف إلى «تحرير الشعب السوداني من الظلم والاضطهاد والكراهية»، كما تتبنّى «هوية حقيقية تُعبِّر عن جميع مكونات الشعب السوداني»، وتسعى لـ «صون كرامة الإنسان السوداني ومحاربة الفساد»، وتأسيس «معايير عادلة لاقتسام الثروة والسلطة»، ووقف «انتهاكات حقوق الإنسان المتمثلة في الإبادة الجماعية والتطهير العرقي»، وتوقيف «الجناة وسوقِهم لمؤسسات العدالة الوطنية والدولية»[113]. واختارت الجبهة في اجتماعها التأسيسي مالك عقار رئيسًا للمجلس القيادي، وعبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي وجبريل إبراهيم نوّابًا له، وعبد العزيز الحلو (رئيس الحركة الشعبية قطاع الشمال - جنوب كردفان)، رئيسًا لقيادة أركان القوات المشتركة للجبهة الثورية[114]. وبعد مرحلة التأسيس في كاودا جنوب كردفان، عقدت الجبهة الثوريَّة عددًا من الاجتماعات واللقاءات، بهدف تنفيذ برنامجها السياسي والعسكري على أرض الواقع. وكان أهمها الاجتماع الذي عقدته في العاصمة اليوغندية كمبالا مع قوى الإجماع الوطني وبعض منظمات النساء والشباب والمجتمع المدني في 5 كانون الثاني/يناير 2013، وتمخض عنه «ميثاق الفجر الجديد» الذي قدَّم «رؤية سياسية جامعة للانتقال من الشمولية نحو الديمقراطيَّة والسلام العادل، ودولة المواطنة المتساوية»، وأكَّد ضرورة «إسقاط نظام المؤتمر الوطني وإقامة فترة انتقالية مدّتها أربع سنوات، تنتهي بإقامة انتخابات حرة ونزيهة، وينعقد خلالها مؤتمر دستوري»؛ لتحقيق إجماع وطني في «كيفية حكم السودان، بمشاركة فاعلة من شعوب وأقاليم وأحزاب السودان، وقواه الحيَّة ومجتمعه المدني»[115]. وصف أحمد حسين آدم (أمين العلاقات الخارجية في حركة العدل والمساواة والقيادي في الجبهة الثورية) الميثاق بأنه يمثل «اختراقًا تاريخيًا واستراتيجيًا في إطار العمل المعارض لصناعة البديل لنظام الخرطوم»، ويشكل نقلة سياسية من حيث شموله «لكل القوى المعارضة لنظام البشير، حيث إنها جمعت بين المعارضة المسلَّحة والمعارضة المدنية في الداخل والخارج»[116]. وفي المقابل نعت نافع علي نافع (مساعد الرئيس السوداني آنذاك)، الموقعين من المعارضة السياسية والعسكرية ميثاق الفجر الجديد لإسقاط النظام بـ «الخونة»، وأعلن أنّ عام 2013 سيكون لحسم الحركات المسلَّحة والمعارضة[117]. وفي سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للميثاق، خاضت الجبهة الثورية سلسلة من المواجهات العسكرية ضد النظام الحاكم في الخرطوم، كما سعت في الوقت نفسه للتفاوض مع الحكومة عبر منصّات مختلفة؛ لكن مجهوداتها العسكرية والتفاوضية كلها لم تأت

بالثمار المرجوّة. وفي مرحلة الشد والجذب بين الطرفين، شهدت الجبهة الثورية انقسامات سياسية أفضت إلى تفكيك وحدتها القيادية، لكن فصائلها الأساسية بقيت قائمة في دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان، تارة تصارع حكومة الإنقاذ عسكريًا، وتارة تفاوضها، إلى أن اندلعت ثورة ديسمبر 2018، وأعلنت فصائل الجبهة الثورية المختلفة مساندتها الثورة[118].

مثّل تحالف نداء السودان المكوّن الثالث لقوى إعلان الحرية والتغيير الذي أسسته مجموعات من الأحزاب السياسية والكيانات المدنية والعسكرية في 3 كانون الأول/ديسمبر 2014 في أديس أبابا. وشملت عضوية النداء حزب الأمة القومي وقوى الإجماع الوطني والجبهة الثوريَّة ومبادرة المجتمع المدني السوداني. وجاءت ديباجة ميثاق نداء السودان على النحو الآتي[119]: «إدراكًا منا بأن بلادنا تنزلق نحو الهاوية بسبب سياسات النظام بعد انقلاب [حزيران]/يونيو 1989، مزّق البلاد وأشعل الحروب. وفرض هوية أحادية ونشر الكراهية والفتن وازدراء الآخر. وعرَّض قوميات للإبادة الجماعية. ودفع بالملايين لمعسكرات النزوح واللجوء. وتسبب في انفصال جنوب السودان، وقوّض الاقتصاد بتحطيم المشاريع الإنتاجية والثروة القومية، ونشر الفساد، ودمَّر الصحة والتعليم والبيئة ومؤسسات الدولة، وضيَّق سُبل معاش الناس، فدفعهم إلى الهجرة والعطالة، كما قام بسنّ وترسيخ القوانين المهينة والمحطة لكرامة وحقوق نساء ورجال السودان، وغيّب مؤسسات الديمقراطيَّة والرقابة، وأخرس الإعلام والتعبير الحر بكل أشكاله، ووضع بلادنا تحت الوصاية بـ 62 قرارًا دوليًا وباتهام قيادتها أمام المحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من سياسات نراها تدفع بالبلاد نحو مزيد من التمزق والانزلاق نحو الخراب الشامل»[120].

للخروج من الوضع المأزوم المشار إليه سابقًا، كان مخطط أعضاء نداء السودان يتمثل في «العمل من أجل تفكيك دولة النظام لصالح دولة الوطن والمواطنة المتساوية، عبر النضال الجماهيري اليومي وصولًا للانتفاضة الشعبيَّة»، والسعي لتأمين «حقوق الشعب السوداني في التحرر من الشمولية والعنف والإفقار»، وذلك بغية تأسيس «ديمقراطية راسخة، وسلام عادل وتنمية متوازنة»[121]. وبعد توقيع الميثاق، عقد أعضاء نداء السودان سلسلةً من الاجتماعات خارج السودان؛ لتفعيل خطة تفكيك دولة الحزب الواحد لمصلحة دولة الوطن والمواطنة المتساوية، إلّا أنّ رؤية التفكيك تباينت بين مسارين: أحدهما مسار الحوار مع النظام و«الهبوط الناعم» الذي تبنّاه حزب الأمة القومي؛ وثانيهما مسار «التغيير الشامل» والمواجهة السياسية والعسكرية الذي روَّج له الحزب الشيوعي السوداني وبعض مكونات قوى الإجماع الوطني والجبهة الثورية. وبرز مسار

الهبوط الناعم بصورة جلية في الإعلان الدستوري لاجتماع باريس (13-17 آذار/مارس 2018) الذي نصَّ على أنّ «نداء السودان ملتزم بتحقيق مطالب الشعب السوداني المشروعة بالوسائل الخالية من العنف، انتفاضة شعبية على سُنّة 1964 و1985، أو حوار باستحقاقاته على سُنّة كوديسا جنوب أفريقيا 1992»[122]. كما أكَّدَ أن «القوى السياسية الحاملة للسلاح [من] أعضاء نداء السودان ملتزمة بأهداف النداء السلميَّة المدنية البعيدة عن العمل العسكري». إلّا أن بعض القوى السياسية والمسلَّحة اعتبرت أن في إعلان باريس الدستوري تراجعًا واضحًا عن ميثاق الفجر الجديد الذي نادى بتغيير النظام بالقوة وإعادة هيكلته من دون إجراء أي مفاوضات معه. وعلى الرغم من هذا التحول نحو السلمية، فإنّ نيابة أمن الدولة في الخرطوم «وجهت بتقييد عشر دعاوى جنائية ضد المهدي، تصل عقوبة بعضها إلى الإعدام، متهمةً المهدي وآخرين بالتعامل والتنسيق مع حركات مسلحة متمردة لإسقاط النظام بالقوة»[123]. ونتيجةً لهذا الموقف الحكومي، بقي الصادق المهدي مقيمًا خارج السودان (بريطانيا)، ولم يعد إلى الخرطوم بعد اجتماع باريس إلّا في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018. أما على صعيد القوى المعارضة، فبقي السجال قائمًا بين أنصار التغيير الجذري والمواجهة العسكرية، وأنصار الهبوط الناعم، إلى أن اندلعت ثورة ديسمبر 2018، وبقي هذا التباين في الرؤى قائمًا حتى بعد سقوط النظام وكيفية التعامل مع الوضع السياسي الراهن في السودان.

بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع ثورة ديسمبر 2018، ظهرت ضرورة تأسيس تنسيقية لتجمع الأحزاب المعارضة للنظام وتوجيه أنشطتها لخدمة مطالب الثورة وشعارها الرئيس الذي ينادي بإسقاط النظام. وأكَّدَ ذلك عمر يوسف الدقير (رئيس حزب المؤتمر السوداني) الذي أعلن أنّ القوى المعارضة تسعى لإنشاء كيان تنسيقي، تحت عنوان «رحيل النظام»، وتوقع أن يصدر الإعلان قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر، وسيكون توقيعه مفتوحًا للقوى التي تؤمن بإسقاط النظام. وتابع الدقير قائلًا: «لا رجعة عن مطلب رحيل نظام الرئيس البشير الذي لا يملك خيارات في معالجة الأزمة التي تواجه البلاد». وعضّد ما ذهب إليه الدقير، محمد مختار الخطيب (سكرتير الحزب الشيوعي السوداني)، بقوله: «إن قوى المعارضة المختلفة تحالفت وتواثقت في اجتماع عُقِد الأربعاء الماضي [26 كانون الأول/ديسمبر 2018] على تشكيل لجنة تنسيقية تعمل على إدارة العمل المشترك ومواصلة الحراك الشعبي، مشيرًا إلى أن الاجتماع ضم تحالف قوى الإجماع ونداء السودان وتجمع المهنيين السودانيين والحزب الجمهوري والتجمع الاتحادي المعارض»[124]. ثم أكَّد ضرورة مواصلة الاحتجاجات الشعبية والتنسيق مع التحالفات والقوى المنظمة لحركة الجماهير في الأقاليم

والمدن خارج العاصمة. وشدّد على ضرورة سلمية المظاهرات واليقظة من الاختراق الأمني؛ لتشويه الانتفاضة بتدمير الممتلكات العامَّة والخاصة وتخريبها، ونادى بضرورة التصدي للمخربين. وأعلن عبد العزيز الحلو عن انضمامه إلى قوى المعارضة التي دعت إلى مواصلة الاحتجاجات ضد الحكومة، وأكَّد أنّ «إسقاط نظام عمر البشير يسمح بالحفاظ على وحدة السودان». وفي الاتجاه ذاته جاءت مباركة الحركة الشعبيَّة قطاع الشمال (ياسر عرمان ومالك عقار)، التي نادت بتأسيس مركز موحد للانتفاضة، يتّفق فيه على خطوات العمل الثوري بشكل جماعي[125]. وأخيرًا أسهمت هذه الاستجابات كلها في ميلاد إعلان قوى الحرية والتغيير الذي سنتحدث عنه وعن دوره في قيادة العمل التنظيمي والتعبوي ضد حكومة الإنقاذ في الفصل الثاني.

هـ- أحزاب وكيانات سياسية أخرى

شارك بعض الأحزاب السياسية والأفراد في الاحتجاجات ضد النظام السياسي الحاكم آنذاك من دون أن يوقّع إعلان الحرية والتغيير، ونذكر هنا حزب دولة القانون والتنمية الذي يتزعمه محمد علي الجزولي[126]، والحركة الطلابية لحزب المؤتمر الشعبي التي وجَّهت طلابها وجماهيرها «في كافة مدن السودان المختلفة بالنزول إلى الشوارع والالتحام مع جموع الشعب السوداني والمواصلة والاستمرار في المظاهرات حتى إسقاط هذا النظام الجائر»[127]، وبذلك اتّخذت الحركة الطلابية موقفًا مخالفًا لموقف قيادتها السياسيَّة في الحزب التي آثرت البقاء في مؤسسة الحكومة ومساندة النظام. وانضمت إلى مواكب الاحتجاجات لاحقًا أحزاب الجبهة الوطنية للتغيير التي انسحبت من حكومة البشير وأعلنت مناصرتها للثورة، ونذكر منها حزب الأمة الإصلاح والتجديد وحزب حركة الإصلاح الآن، وكذلك أصحاب مبادرة الـ 52 (مبادرة السلام والإصلاح) وقلة من أعضاء المؤتمر الوطني الذين خرجوا عن طوع الحزب وجماعة الإخوان المسلمين. وكانت هذه الكيانات كلها ومثيلاتها من التوجّهات الإسلامية نفسها التي ترى ضرورة تنحي رئيس الجمهورية وقيام حكومة انتقاليّة، تمهّد الطريق لإحداث تحول ديمقراطي في السودان.

لكن، لم تحظ هذه الأحزاب والكيانات بترحيب قوى إعلان الحرية والتغيير التي قدحت مشاركتها في النظام الحاكم آنذاك، وشككت في مبادراتها السياسية المطروحة آنذاك، تعلّلًا بأنها تميل إلى الإصلاح الوقائي الذي يحفظ للنظام ماء وجهه بدلًا من التغيير الجذري الذي يستهدف

التشريعات والقوانين التي استنّها النظام وإعادة هيكلة مؤسساته المدنية والعسكرية. لكن يبدو أن السبب الرئيس الآخر، غير المعلن، وراء رفض قوى إعلان الحرية والتغيير لهذه الكيانات والأحزاب السياسية المشار إليها يرتبط بتوجهات الأخيرة الإسلامية التي تتعارض فكريًا مع بعض الأحزاب المؤثرة في قوى إعلان الحرية والتغيير. وإلى جانب موقف هذه الأحزاب السياسية، برزت مساندة بعض رجالات الطرق الصوفية وأئمة المساجد للثورة، أمثال الشيخ أزرق طيبة (رئيس السجادة القادرية العركية) والشيخ مهران ماهر عثمان (خطيب وإمام مسجد السلام بالطائف - الخرطوم) والشيخ آدم إبراهيم الشين (خطيب وإمام مسجد الرحمة بالحاج يوسف - الخرطوم) والشيخ آدم أحمد يوسف (إمام وخطيب مسجد الهجرة بود نوباوي في أمدرمان) والشيخ بدر الدين الخليفة بركات (إمام وخطيب مسجد العيلفون العتيق)؛ إذ لا جدال في أنّ مواقف هؤلاء المشايخ وغيرهم أكَّدت تآكل حواضن النظام الدينية وأدوات هيمنته التي كان يعتمد عليها في تحريك مشاعر المسلمين ضد خصومه السياسيين.

و- السودانيون في دول المهجر والاغتراب

اختزلت شبكة الإنترنت المسافات بين السودانيين في الخارج والقوى الثورية الفاعلة في السودان، وأصبح مكون الخارج مؤثرًا في دفع عجلة الثورة إلى الأمام وتأييدها معنويًا وماديًا، إضافة إلى الترويج لها على المستويين الإقليمي والدولي. وتمثلت إسهامات سودانيي الخارج في دعم الثورة المادي عبر تحويلاتهم المالية إلى تجمع المهنيين السودانيين، والوقفات والاحتجاجات أمام سفارات السودان والمنظمات الدولية الراعية حقوق الإنسان، واستخدام المواقع الإلكترونية ومنصّات التواصل الاجتماعي في نشر البيانات والمقالات والمداخلات القصيرة والصور والأفلام التي تكشف سوءات النظام وفساده آنذاك، وتدعم الثورة في السودان، وتشحذ همم المحتجين نحو بلوغ غاياتهم المتمثلة في إسقاط النظام. ومن أهم المواقع الإلكترونية التي كان لها دور رائد في هذا المضمار صحيفة سودانايل الإلكترونية[128] وصاحب امتيازها طارق الجزولي؛ وصحيفة الراكوبة الإلكترونية[129]، وصحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية[130] ومديرها بكري أبو بكر. وفي فترة الحراك الثوري، برزت أقلام صحافية كثيرة وكُتَّاب رأي، شحذوا همم الثوار من خلال المقالات والنداءات التي كانوا ينشرونها عبر الصحف الإلكترونية المشار إليها سابقًا، وعبر منصات

التواصل الاجتماعية الأخرى. كما شارك بعض منهم في الكثير من اللقاءات والحوارات التي نظمها بعض الفضائيات العربية والإنكليزية. وإلى ذلك، برز دور بعض الشعراء الناشطين، أمثال الطبيبة مروة بابكر طالبة الدكتوراه في جامعة كونكتيكت (Connecticut) في الولايات المتحدة الأميركية، والناشطين المهنيين أمثال مروة جبريل إبراهيم التي ابتكرت شعار «تسقط بس»، بهتافها الشهير في إحدى الوقفات الاحتجاجية في لندن[131]. إذًا، أفسحت التكنولوجيا الحديثة المجال لانتقال السودانيين في الخارج من دائرة الفعل السلبي إلى دائرة المشاركة الفاعلة في حراك الثورة ومراحل تطورها.

خلاصة

واضح من هذا العرض والتحليل أن الدوافع المشار إليها سابقًا شكّلت البيئة الحاضنة والمساعدة لاندلاع الثورة السودانية في كانون الأول/ديسمبر 2018، وأبانت عجز النظام عن مواصلة إحكام قبضته على الشارع العام بالطريقة التي اعتادها، كما أبرزت تصاعد السخط الجماهيري العام ضدّ النظام بصورة غير مسبوقة. وأكدت أن الحرمان النسبي بشقّيه المادي والمعنوي شكل القاسم المشترك بين القوى الثورية. وتؤكد ذلك ديباجة البيان الذي ألقاه الفريق أول عوض بن عوف[132] (رئيس المجلس الانتقالي الأول المستقيل)، عندما عزا دوافع الثورة إلى «سوء إدارة الدولة وفساد النظام الحاكم، وغياب العدل في المعاملات وانسداد الأفق أمام كل الشعب، خاصة الشباب، فزاد الفقير فقرًا، وزاد الغني غنى، وانعدم حتى الأمل في تساوي الفرص لأبناء الشعب الواحد وقطاعاته المختلفة»[133]. وبذلك وحّد الحرمان النسبي بضروبه المتعددة الاحتجاجات الشعبية، ودفعها إلى الانتقال من حالة الانفجار التلقائي إلى حالة الفعل الثوري المؤطّر، تحت قيادة تجمع المهنيين السودانيين، من دون أن يكون للتجمع قيادة كاريزمية موحَّدة، يلتف الثائرون حولها، لكنهم التفوا حول البرنامج الثوري لإعلان قوى الحرية والتغيير الذي جرى تأطيره في هتاف الشارع العام «تسقط بس».

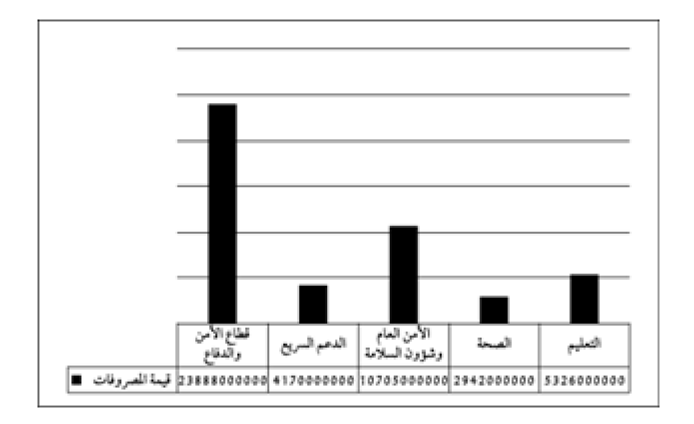
الفصل الثاني
يوميات الثورة لحظة الاندلاع وتداعياتها

يناقش الفصل أحداث الثورة السودانية منذ اندلاع شرارتها الأولى في مدينة الدمازين، ولاية النيل الأزرق في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، مرورًا بإعلان قوى الحرية والتغيير، الصادر في 1 كانون الثاني/يناير 2019، والذي رسم خطًا فاصلًا بين اللحظة العفوية للاحتجاجات والعمل الثوري المنظم ضد حكومة الإنقاذ. ويوضح كيف شكّلت لحظة الانفجار العفوية نواة المد الثوري التراكمي الذي انتشر أفقيًا في معظم مدن السودان وأريافه، ورأسيًا في أوساط الطلاب والقطاعات المهنية والعمالية؛ وكيف استطاع تجمع المهنيين السودانيين تحشيد المتظاهرين وتنظيم حركتهم عبر منصّات التواصل الاجتماعي التي أثبتت أن سلمية الثورة وأداتها المساعِدة أكثر نجاعة من آليات أجهزة الأمن وكتائب الظل القمعية. وفي ظل التراكم الثوري الذي أحدثته المظاهرات اليومية، يتطرق الفصل إلى ردة فعل أجهزة النظام وتصرفاتها تجاه المتظاهرين السلميين وضغوط الرأي العام العالمي عليه.

أولًا: الأسباب المباشرة لاندلاع الثورة

بلغت مشكلات النظام الحاكم ذروتها اقتصاديًا وسياسيًا في عام 2018، عندما أجازت الحكومة الموازنة السنوية التي عكست حجم الأزمة الاقتصادية واختلال أولويات الصرف الحكومي. وظهر ذلك الاختلال في تصاعد مصروفات الأجهزة الأمنية في مقابل مصروفات مؤسسات الخدمة الاجتماعيَّة (الصحة والتعليم)، ودعم معاش الشرائح الضعيفة في المجتمع؛ إذ خصصت الموازنة 23 مليارًا و888 مليون جنيه لقطاع الأمن والدفاع، و4 مليارات و170 مليون جنيه لقوات الدعم السريع، و10 مليارات و705 ملايين جنيه لبند أمني مستحدث، أُطلق عليه بند النظام العام وشؤون السلامة. وفي المقابل، خصصت الموازنة مليارين و942 مليونَ جنيه لقطاع الصحة، و5 مليارات و326 مليون جنيه لقطاع التعليم. كما حصلت الحكومة الاتحادية (أو المركز) على 72 في المئة من مصروفات الموازنة العامَّة، في مقابل 28 في المئة لمصروفات الولايات[134].

الشكل (2-1)
نماذج من مصروفات موازنة عام 2018 بالجنيه السوداني



المصدر: محمد عبد الرحمن عريف، «ميزانية السودان 2018 من يعطي الخبز يعطي الشرعية»، القدس العربي، 12/1/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/3g2anPh

أعلنت الحكومة أنّ العجز المتوقع في الميزانية ربما يصل إلى 28 مليار جنيه. إلّا أنّ محمد عبد الرحمن عريف شكك في هذا الرقم المعلن، مؤكدًا أن العجز الحقيقي في الموازنة 83 مليار جنيه من إجمالي الميزانية البالغ 210 مليارات؛ لأن الحكومة، من وجهة نظره، «عمدت إلى تغطية بقية قيمة العجز البالغة 55 مليارًا بالاستدانة من النظام المصرفي والديون الخارجية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الكتلة المالية المتداولة بدون تغطية وزيادة التضخم الاقتصادي بشكل كارثي». ويمضي عريف قائلًا إن واقع الميرانية يكشف عن اختلال هيكلي في الاقتصاد السوداني «الذي يعاني من أمراض الفساد المستشري وسوء الإدارة واختلال توزيع الأولويات»، ونتيجةً لذلك لم تستفد الحكومة من رفع الولايات المتحدة الأميركية للعقوبات الاقتصاديَّة في منتصف عام 2017[135]. وترتب على هذه الميزانية خفض جديد لقيمة العملة السودانية في مقابل الدولار الأميركي الذي ارتفع سعره الرسمي من 6.9 جنيهات إلى 18 جنيهًا، أي بنسبة ارتفاع 260 في المئة، ثم واصل الارتفاع بوتيرة غير مسبوقة، حيث بلغ السعر الرسمي للدولار الواحد 47.5 جنيهًا بحلول كانون الأول/ديسمبر 2018، وفي السوق السوداء، تجاوز 70 جنيهًا، وصحب ذلك ارتفاع في معدلات التضخم، بلغت نسبته 68.94 في المئة[136]. واستجابةً لتحديات الموازنة، رفعت الحكومة الدعم عن القمح؛ السلعة الاستراتيجية لقوت المواطن السوداني، وبموجب ذلك ارتفع سعر كيس (شوال) القمح زنة 50 كيلوغرامًا من 156 جنيهًا إلى 450، وتضاعف سعر رغيف الخبز الواحد إلى جنيه واحد، مع انخفاض في وزنه، وشحّت كمية دقيق القمح المعروضة في الأسواق وتوقف بعض المخابز عن العمل[137]. ونتيجةً لانخفاض المعروض من الخبز في الأسواق وارتفاع أسعاره، انفجرت سلسلة من الاحتجاجات العفوية في بعض المدن السودانية في بداية عام 2018؛ إلّا أن الأجهزة الأمنية تصدّت لها بعنفٍ مفرط، واعتقلت عددًا من الناشطين السياسيين، لإسكات صوت الشارع السوداني ومصادرة حق المواطن في الاحتجاج السلمي، لكن بقي الغلاء سيد الموقف في الأسواق السودانية[138].

لمواجهة هذا الواقع، لجأ المصرف المركزي إلى تجفيف السيولة وتحديد سقف السحب النقدي من المصارف والصرّاف الآلي، بهدف التحكم في سعر الصرف في مقابل الدولار

الأميركي. إلا أن هذه الخطوة أحدثت أزمة حادّة في تداول النقد، دفعت معظم عملاء المصارف إلى سحب مبالغَ كبيرة من أموالهم المودعة فيها، ومن جانب آخر ظهرت صفوف العملاء أمام المصارف والصراف الآلي لسحب المبالغ النقدية المحدودة التي يحتاجون إليها لتغطية مصروفاتهم اليومية المتصاعدة.

وترتب على ضعف المخزون من النقد الأجنبي في المصرف المركزي، شحٌّ في المواد النفطية؛ وظهرت مرة أخرى صفوف السيارات أمام محطات الوقود، وتأثرت بذلك حركة المواصلات الداخلية والخارجية والزراعة المروية بالمضخات، وارتفعت أسعار السلع الضرورية في مواقع الإنتاج والأسواق، وزادت مصروفات السواد الأعظم من أهل السودان، بطريقة لا تناسب مصادر دخلهم، وعطفًا على ذلك تصاعد السخط العام ضد النظام. وفي حديث له أمام المجلس الوطني، برر الفريق أول بكري حسن صالح (رئيس الوزراء الأسبق) أزمة الوقود بطريقة غير مقنعة، حيث نسبها إلى عدم قدرة الحكومة على توفير 102 مليون دولار، لصيانة مصفاة الجيلي لتكرير النفط[139].

في ظل هذا الوضع الاقتصادي، أجاز مجلس شورى حزب المؤتمر الوطني الحاكم تعديل النظام الأساس للحزب؛ ليسمح بترشيح الرئيس عمر البشير للانتخابات الرئاسية في عام 2020. لكن هذه الخطوة يجب أن تعقبها خطوة إجرائية أخرى تتمثل في تعديل المادة 57 من دستور جمهورية السودان لسنة 2005 التي تنص على أن «يكون أجل ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات، تبدأ من يوم توليه لمنصبه، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فحسب»، وإذا ترشح البشير لانتخابات عام 2020 فسيكون قد تجاوز هذا القيد الزمني، وذلك من دون حساب فترات حكمه منذ وصوله إلى السلطة في حزيران/يونيو 1989، كما ذكرنا سابقًا. فالدعوة إلى تعديل الدستور أثارت لغطًا سياسيًا كثيفًا داخل أروقة الحزب الحاكم وفي صفوف المعارضة؛ لأن السواد الأعظم من الناخبين كان رافضًا فكرة إعادة ترشيح البشير لولاية جديدة. إذًا، جعلت هذه الأسباب السياسية والاقتصادية مجتمعة المناخ العام مُهيّأً للثورة ضد النظام الحاكم. لكن الأسئلة المحورية التي تحتاج إلى إجابات موضوعية، هي: كيف اندلعت الثورة؟ ومن أين بدأت الثورة لتعم بعد ذلك معظم أرجاء السودان؟ ومَن الفاعلون الرئيسون قبل تكوين تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير؟ وكيف كانت مبررات الحكومة واستجابتها لتحديات الثورة والثوار؟

ثانيًا: اندلاع الثورة من الأطراف إلى المركز

اندلعت موجة الاحتجاجات الأولى في مدينة الدمازين، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، بسبب ارتفاع أسعار الخبز وعدم توافر النقود في المصارف والصراف الآلي، وشحّ المواد النفطية؛ إذ خرج طلاب مدارس حي القسم في جنوب الدمازين، وحي السكة حديد وحي الربيع في غرب الدمازين، ثم انضم إليهم عدد من المواطنين في منطقة سوق الدمازين الكبير؛ إلّا أن الأجهزة الأمنية والشرطية تصدّت لهم، مستخدمةً الهراوات وقنابل الغاز المسيلة للدموع لتفريقهم، كما اعتقلت عددًا منهم بمساعدة الطلاب المتعاونين مع الأجهزة الأمنية. وبعد ذلك استدعى جهاز الأمن والمخابرات مديري ووكلاء المدارس الأساسية والثانوية في الدمازين، وأمرهم بمنع الطلاب من الخروج في أي مظاهرات. وبعد ثلاثة أيام من تاريخ المظاهرات الأولى، خرج طلاب مدارس الأحياء الشمالية للمدينة (حي الربيع وحي النهضة وحي السكة حديد وحي القسم)، ووصلت مواكب مظاهراتهم إلى سوق المدينة، وقطعت الطريق المؤدية إلى العاصمة الخرطوم، واستمرت إلى المساء، حيث انضم إليها جموع من النساء والفتيات. وتصدّت الأجهزة الأمنية والشرطية بعنف ضد المتظاهرين، واعتقلت خمسة وثلاثين طالبًا، تمت محاكمتهم في اليوم الثاني، ثم أُطلق سراحهم. وفي صبيحة يوم 17 كانون الأول/ديسمبر، اندلعت المظاهرات في قرية العزازة جنوب شرق الرصيرص، وأعلن أطباء مستشفى الحوادث في الدمازين إضرابًا عن العمل، نسبة إلى تدني بيئة العمل الصحية وعدم صرف حوافزهم شهورًا عدة. ونتيجةً لذلك قامت الأجهزة الأمنية باعتقال ثلاثة من الأطباء: صادق أحمد المعز (نائب اختصاصي عظام)، ودكتور قصي (نائب اختصاصي الأطفال)، ومحمد السر (طبيب عمومي)، الأمر الذي دفع باقي الأطباء إلى الاعتصام أمام مباني جهاز الأمن والمخابرات إلى أن أُطلق سراح زملائهم[140].

قبل أن تهدأ ثائرة المتظاهرين في الدمازين، اندلعت المظاهرات في مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، فكان تأثيرها أقوى في الشارع السوداني من ناحية عدد المشاركين فيها ورمزية المكان الذي اندلعت فيه. فعطبرة، بحسب تاريخها السياسي، مدينة عمالية ثائرة ومعقل للحزب الشيوعي السوداني المعارض لحكومة الإنقاذ، إضافة إلى أنها «الأصل في تقليد احتلال الشارع بهدف التغيير السياسي منذ الأربعينيات»[141]، كما يرى عبد الله علي إبراهيم. بدأت المظاهرات بخروج طلاب المدرسة الصناعية، وانضم إليهم عدد غفير من الرجال والنساء، وهم يهتفون: «شرقت ... شرقت ... عطبرة مرقت»، و«الشعب يريد إسقاط النظام». وبذلك أعطت شعارات المتظاهرين الحركة الاحتجاجية بُعدًا سياسيًا، بمعنى أنها لم تكن قاصرة على قضايا المعاش والمطالبة بخفض أسعار الخبز[142]. وفي إطار هذا البعد السياسي، أحرق المتظاهرون مقر حزب المؤتمر الوطني في المدينة، وكان في إحراقه رمزية لمعارضتهم النظام الحاكم. وقال شهود عيان إن الشرطة لم تستطع احتواء المظاهرات، بل اكتفت بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي من دون احتكاك مباشر مع المتظاهرين، بل إن بعض منصات التواصل الاجتماعي أظهر جنودًا من القوات المسلَّحة يحيّون المتظاهرين. وكردة فعل مباشر لحكومة ولاية نهر النيل، أصدرت وزارة التعليم قرارًا بتعليق الدراسة في مدارس مدينة عطبرة كلها حتى إشعار آخر، كما أعلنت السلطات حالة طوارئ في المدينة بين الساعتين السادسة مساءً والسادسة صباحًا[143].

ومن عطبرة انتقلت عدوى المظاهرات إلى بربر ودنقلا في الشمال، وبورتسودان والقضارف في الشرق، والنهود والأبيض والفاشر في الغرب، وكوستي وسنار في الجنوب، وبعض المواقع المتفرقة في العاصمة القوميَّة الخرطوم. وبلغ عدد القتلى ثمانية أشخاص، وأصيب العشرات بجراح في أثناء المواجهة مع قوات الأمن. وعلَّق بعض الصحف على تداعيات المشهد الاحتجاجي: «ويُتوقع تصاعد وتيرة الاحتجاجات في الخرطوم ليلًا في الأحياء، وغدًا (الجمعة) بعد خروج المصلين من المساجد، في الوقت الذي انتشرت قوات شرطة كبيرة في أنحاء المدينة، ولوحظ انتشار أفراد بثياب مدنية على عربات (نصف نقل) يجوبون الطرقات، وبأيديهم أسلحة خفيفة، إضافة إلى تشديد الإجراءات الأمنية بقوات كبيرة، وبشكل لافت في الكثير من المناطق الاستراتيجية»[144]. أما ردّ حزب المؤتمر الوطني فتمثل في قول إبراهيم الصديق (رئيس قطاع الإعلام في المؤتمر الوطني) لوكالة السودان للأنباء (سونا): «من حق أي مواطن التعبير عن رأيه سلميًا، ولكن ما

جرى في عطبرة لا يتسق مع مفهوم السلمية»، وأضاف: «إن ما شهدته مدينة عطبرة محاولة من فئة محدودة» لـ «إشعال الفتنة بتدبير من حزب عقائدي عجوز، هدفه الأساسي أن يعيش الوطن في حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي»؛ ويقصد بالحزب العقائدي العجوز الحزب الشيوعي السوداني الذي تعدّ عطبرة أحد معاقله الرئيسية[145].

يبدو أن توقعات الصحف السيارة كانت صائبة، لأن الثوار واصلوا نضالهم واحتجاجاتهم في عطبرة والقضارف وبورتسودان والخرطوم وكوستي والأبيض، ثم انضمت إلى قائمة المدن المنتفضة، مدينة ربك في ولاية النيل الأبيض، حيث أحرق المتظاهرون مقر حكومة الولاية وديوان الزكاة ومقر الحزب الحاكم، ويقول أحد شهود عيان إنَّ الشرطة فشلت في تفريق المتظاهرين «بالغاز قبل أن تنسحب وتترك الشوارع والميادين للمحتجين، فيما تدخّل الجيش»، ومنع القوات الأمنية من استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين[146].

إلى جانب المظاهرات اليومية التي بقيت أكثر جسارةً واتساعًا في معظم مدن السودان وأريافه، شهدت العاصمة القومية الخرطوم تحوّلًا نوعيًا، حيث أصدرت لجنة أطباء السودان المركزية بيانًا عن الإضراب المفتوح والامتناع عن علاج الحالات الباردة، في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2018[147].

قبل يوم من إعلان إضراب الأطباء، عقد حزب الأمة القومي مؤتمرًا صحافيًا، جاء في كلمة رئيسه، الصادق المهدي: إنَّ الاحتجاجات السلميَّة مشروعة «بموجب دستور البلاد [...] ومبرّرة بدوافع انهيار الخدمات وأسباب المعيشة. ولكن النظام يتصدّى لبعضها بالعنف، مما أدى لسقوط 22 شهيدًا حتى الآن، واعتقال عشرات المواطنين، نحن نؤيد التعبير السلمي على رفض ظلم وفشل النظام. ونُدين القمع المسلح، ونشيد بالقوى النظامية التي امتنعت عن البطش بالمواطنين، ونناشد كل القوى النظامية ألّا تبطش بأهلها من جياع ومظلومين، بطشًا سوف يستدعي حتمًا تحقيقًا وطنيًا ودوليًا». ثم طرح رئيس حزب الأمة القومي «مشروع نظام جديد» وبديلًا من نظام الإنقاذ، يتمّ تحديده عبر «مشاركة واسعة للقوى السياسية والفكرية والمدنية والنقابية والأكاديمية على أعلى مستوياتها»؛ ويكون هدفه تحقيق «سلام عادل شامل وتحول ديمقراطي كامل». وبذلك يرى المهدي أن طرح هذا البديل سيضع النظام الحاكم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن «يستجيب للمطلب الشعبي ويوافق على انتقال سلمي للسلطة، أو أن يرفضه، ما يفتح الباب لمواجهة» خاسرة بينه وبين

الشعب[148]. بهذه الكيفية ترك المهدي الباب مواربًا للحوار مع النظام، وذلك بخلاف قوى الإجماع الوطني التي أجمعت الرأي على ضرورة تنحّي قيادة النظام من دون شرط أو قيد، وتسليم دفة الحكم إلى حكومة كفاءات وطنية تختارها قوى المعارضة.

في الوقت الذي عُقد المؤتمر الصحافي في دار حزب الأمة القومي، داهمت الأجهزة الأمنية اجتماعًا لقوى الإجماع الوطني في دار حزب البعث العربي الاشتراكي في أمدرمان، واعتقلت فاروق أبو عيسى (رئيس الهيئة العامَّة لقوى الإجماع الوطني)، ووجدي صالح عبده وساطع محمد الحاج وطارق عبد المجيد وأماني إدريس وعبد المنعم محمد الأمين ومنيرة سيد وهيثم تاج السر وربيع بكري وعبد الله الهادي وحنان محمد وطارق كانديك وأبو القاسم بابكر وفيصل الرشيد. وقبل مداهمة الاجتماع، قرر المجتمعون بالإجماع تحديد يوم الأربعاء الموافق 26 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ لتنفيذ الإضراب السياسي والعصيان المدني، «بوصفهما خطوة تتوّج نضالات جماهير الشعب السوداني في طريق تحرره من الدكتاتورية العسكرية التي جثمت على صدر الوطن 30 عامًا»[149]. وفي ظل تلك الظروف السياسية الحرجة، دعا تجمع المهنيين السودانيين إلى مظاهرات حاشدة يوم الثلاثاء، الموافق 25 كانون الأول/ديسمبر 2018، تكون نقطة تجمعها في ميدان أبوجنزير في وسط الخرطوم، بهدف الوصول إلى القصر الرئاسي، وتسليم مذكرة «باسم جميع أبناء الشعب السوداني»، تطالب الرئيس البشير وحكومته بالتنحّي الفوري، وإفساح المجال لحكومة انتقاليّة ذات كفاءات وبمهمات محددة، وتوافقية بين أطياف المجتمع السوداني كلها. كما أكَّدَت المذكرة إصرار المهنيين على طرق كل «الخيارات الشعبيَّة السلميَّة، بما فيها الإضراب والعصيان المدني، حتى إسقاط النظام»[150].

لمواجهة هذه التحديات، نشرت الأجهزة الأمنية والشرطية والعسكرية قواتها على سيارات مكافحة الشغب وعربات نصف نقل وسيارات مسلحة برشاشات «دوشكا»، موزّعة في منطقة السوق العربي والسوق الإفرنجي، ومحطات النقل العام في الخرطوم. كما أغلقت الشوارع كلها المؤدية إلى القصر الرئاسي. لكن أفلح المتظاهرون في الوصول إلى وسط المدينة وشارع القصر على وجه الخصوص، ومنطقة السوق العربي والسوق الإفرنجي، ونظّموا مظاهرات هادرة، ندّدت بحكومة الرئيس عمر البشير وطالبت بسقوطها. وعلى الرغم من سلمية المظاهرات، فإن القوات الأمنية تصدّت لها بعنف، مستخدمةً العصي والهراوات والغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية والسيارات ذات الدفع الرباعي لتفريق المتظاهرين.

تزامنًا مع تلك المظاهرات، خاطب الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، قائد قوات الدعم السريع، قواته القادمة من الحدود السودانية - الليبية وادي هور شمال دارفور، والمعسكرة في منطقة طيبة الحسناب جنوب الخرطوم، محمّلًا مسؤولين حكوميين «بدوافع التخريب»، مسؤولية الأزمة المالية، ووعد بالكشف عنهم ومحاسبتهم. وتوعّد من وصفهم بالمندسين والمتمردين والمهربين والمخربين، وزعم أن قوات الدعم السريع ستكون لهم بالمرصاد، كما حذّر الأحزاب السياسيَّة ودعاها إلى مراجعة حساباتها مع أهمية إيجاد حل حقيقي وجذري للأزمة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه طالب حميدتي الحكومة بتوفير الخدمات للمواطنين والإيفاء بواجباتها تجاههم وتوفير سبل كسب العيش الكريم لهم، كما شدد على أهمية الرقابة على الأسواق وأسعار العملات الأجنبية و«التصدي لجشع التجار». وألمح حميدتي إلى أن مجموعات، لم يُسمّها، «تنعم بجميع امتيازات» الدولة على حساب المواطن البسيط. كما طلب من قواته «الانضباط والالتزام بالزي الذي يميّزها»، ملمّحًا إلى أن هناك قوات أخرى، ترتدي زي قوات الدعم السريع، لتُحمّلها مسؤولية ممارستها الخاطئة ضد المواطنين. وفي ذلك الخطاب طرح حميدتي إشارات مربكة للطرفين، الحكومة والمعارضة، من دون أن يحدّد موقفًا واضحًا ضد المتظاهرين السلميين[151]. وبانتقاده الصريح لممارسات بعض العاملين في الدولة والتجار الجشعين، استطاع حميدتي أن يكسب تعاطف بعض الجهات المعارضة التي فسّرت موقفه المرحلي المربك بنوع من التمرد على النظام الحاكم، أو على أقل تقدير عدم التعاون معه؛ لكن ممارسات قواته العسكرية اللاحقة ضد المتظاهرين السلميين أثبتت خطل هذا الافتراض.

كردة فعل على العنف الذي مارسته القوات الأمنية والعسكريَّة ضد المتظاهرين، أصدرت شبكة الصحفيين السودانيين إعلانًا، جاء فيه: «انطلاقًا من مبادئ المهنة ورسالتها، والالتزام الأخلاقي تجاه الشعب السوداني، ورفضًا للهجوم الوحشي على حراس بلاط صاحبة الجلالة وقداسة رسالتها، عنفًا وتكميمًا ومصادرة، ووفاء لأرواح الشهداء التي تسامت، ودماء الجرحى التي تفجّرت بانتفاضة 19 ديسمبر المجيدة، واستلهامًا لكل إرث الصحافة السودانية، تؤكد شبكة الصحفيين السودانيين انحيازها الكامل وتأييدها المطلق لمطالب الجماهير المشروعة في الحرية والكرامة والتحول الديمقراطي. وتعلن الشبكة الدخول في إضراب احتجاجي لثلاثة أيام، اعتبارًا من صباح يوم غد الخميس 27 ديسمبر 2018»[152]. وبهذه الكيفية، انحاز قطاع واسع من الصحافيين إلى الثورة؛ لكن هذا الانحياز لا يعني أنّ الصحف الصادرة في الخرطوم اتّخذت الموقف نفسه؛ لأن

معظمها كان مواليًا للنظام، والصحف المستقلة أو الحزبية المتعاطفة مع الثورة كانت تخضع موادها المعدة للنشر إلى رقابةٍ قبلية صارمة من الأجهزة الأمنية، أو تصادر بعد النشر إذا كانت تحمل بعض المواد التي تتعارض مع المزاج السياسي العام للأجهزة الأمنية. والدليل على ذلك أن صحيفة التيار المستقلة التي يرأس تحريرها الصحافي عثمان ميرغني المعارض للنظام، تعرّضت لسلسلة من المصادرات، أو المنع من الصدور.

ثالثًا: السمات العامة لمظاهرات «ثورة ديسمبر»

مازت مظاهرات ثورة ديسمبر نفسها من الثورات أو الانتفاضات السابقة لها (أكتوبر 1954 وأبريل 1985) بالسمات الآتية:

1 - الامتداد الأفقي الواسع؛ إذ شملت الثورة معظم المدن الرئيسة في الولايات السودانية، ولم تكن حكرًا على المركز، بل اندلعت في الأطراف، ثم انتقلت إلى الخرطوم، وبقيت الأطراف تشكل امتدادًا طبيعيًا لما يجري في المركز؛ أي انتفاضات ملتزمة بالجداول التنظيمية الصادرة من تجمع المهنيين السودانيين، متحدّيةً بذلك حالة الطوارئ التي أُعلنت في خمس ولايات (الخرطوم وشمال كردفان والقضارف ونهر النيل والنيل الأبيض).

2 - كان معظم المتظاهرين (شبابًا وشابات/كنداكات) من الذين وُلدوا في عهد حكومة الإنقاذ، وبقوا في صغرهم يردّدون شعاراتها السياسية «هي لله، لا للسلطة، ولا للجاه»، والاقتصاديَّة «نأكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع»، والخارجيَّة «لن نذل، ولن نُهان، ولن نُطيع الأمريكان». لكنهم عندما بلغوا رشدهم أدركوا زيف هذه الشعارات؛ لأنهم علموا أن السلطة أضحت مطيّة للثروة والجاه، ومن أجل البقاء في كنفها يُعدّل الدستور، وفي سبيل التمسك بكراسي حكمها تتبدل المواقف الأخلاقية، فالذين وُصِفوا في الأمس بالتآمر على السلطة الحاكمة نفسها، عادوا إلى حظيرتها مرة أخرى، وأجازوا لأنفسهم وصف المتظاهرين ضد السلطة بأنهم خونة وعملاء للموساد الإسرائيلي[153]، من دون أنْ يُحكِّموا الضمير الأخلاقي الحي الذي يحاسب صاحبه قبل أن يحاسب الآخرين. ولذلك تبخّرت في عيون أنصار الأمس من الشباب الشعارات المضللة؛ لأن السلطة الحاكمة عجزت عن أن تقدّم ما يناسب توقعاتهم المشروعة، بل أشعرتهم بالحرمان النسبي المتصاعد الذي دفعهم إلى الخروج عليها في الشارع العام، وفي ذاكرتهم الجمعية أن الثورة هي

المنفذ الوحيد للبحث عن الحرية والسلام والعدالة، وعن ضرورات الحياة الكريمة، من دون أن يخططوا لتلك الأهداف بطريقة منظمة ومدروسة؛ لأن الإحباط أضحى سيّد الموقف في فضاءات الحياة السودانية كلها، وأغلق النوافذ أمام تطلّعات الشباب وطموحاتهم المستقبلية.

3 - اتّسمت الثورة منذ انطلاقتها الأولى بالسلميَّة، ولذلك كان أحد شعاراتها «سلمية ... سلمية ... ضد الحرامية»، وهنا إشارة صريحة إلى المسؤولين في الدولة ورموز حزب المؤتمر الوطني الحاكم. وأكَّدَ المتظاهرون هذه السلمية في مذكرة التنحي التي تُقرأ إحدى فقراتها هكذا: «كما نؤكد مواصلتنا في جميع الخيارات الشعبيَّة السلميَّة، بما فيها الإضراب والعصيان المدني، حتى إسقاط النظام». وشهدت السلطات الرسمية بسلمية المظاهرات، لكن اتّهمت جهات مندسّة داخل المظاهرات بالتخريب وإحراق الممتلكات العامَّة. ولاحظنا أن معظم الممتلكات التي تعرّضت للتخريب والحرق كانت دور حزب المؤتمر الوطني، ما يدل على سخط المتظاهرين ضد الحزب الحاكم. واتّهم المؤتمر الوطني الحزب الشيوعي السوداني بإحراق مقارّه الرئيسة في بعض الولايات، وردّ صديق يوسف (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي) على هذا الاتهام، قائلًا: «المؤتمر الوطني اتّهمنا بأننا حرقنا دوره، وهدّدنا بحرق دورنا، ونحن لا نحرق، ولا ندمر ممتلكات الشعب، النظام سيزول، وسنرد كل هذه الممتلكات للشعب». ونسب تدمير المنشآت إلى المؤتمر الوطني وجهاز الأمن والمخابرات لتبرير ممارسة العنف ضد المتظاهرين السلميين[154].

4 - كانت مشاركة النساء والفتيات في الصفوف الأولى في مظاهرات العاصمة والولايات بارزةً، ولم تأتِ من فراغ، كما ترى أميرة أحمد (الأستاذة في الجامعة الأميركية في القاهرة)، بل شكلت انعكاسًا لماضي الحركة النسائية السودانية التليد الذي أقرَّ حق المرأة في المشاركة السياسيَّة منذ زمنٍ باكر، فالنساء السودانيات تظاهرن في الشوارع منذ أربعينيات القرن العشرين، مطالبات بحقهن في التعليم والعمل والأجر المتساوي والمشاركة السياسية. لكن المرأة السودانية في هذه الثورة شغلت فضاءً أوسع مقارنة بمشاركتها في الثورات السابقة، ولم تكن مشاركتها قاصرة على العاصمة القومية، بل امتدت إلى معظم المدن الرئيسة في الولايات السودانية[155].

5 - كان صوت المتظاهرين السودانيين في دول المهجر الغربي واضحًا ومسموعًا في المشهد السياسي السوداني وخارجه، وفاعلًا في دفع مسيرة الثورة ماديًا ومعنويًا، وعرض مظالمها وانتهاك حقوقها أمام الرأي العام العالمي وبعض جهات اتخاذ القرار في الغرب.

6 - أسهمت وسائل الاتصال الإلكتروني بصورة جلية في تحريك الشارع السوداني ونقل مشاهد التعاطي الأمني العنيف مع المتظاهرين العُزَّل إلى منظمات حقوق الإنسان الدولية ووسائط الإعلام العالمية؛ الأمر الذي دفع السلطات الأمنية إلى حجب منصات التواصل الاجتماعي في فترة باكرة من عمر الثورة، إلى أن سقط رأس النظام في 11 نيسان/أبريل 2019.

7 - أضحى بعض المساجد التي كانت منصّات فاعلة في تأييد حكومة الإنقاذ، موطنًا من مواطن المعارضة الجريئة وساحات التظاهر ضد النظام الحاكم ورموزه. كما أضحت المظاهرات تحمل شعارات باسم يوم الجمعة، مثل «جمعة الغضب» و«جمعة الشهداء» و«جمعة التنحي»، ومن جانب آخر فقد بعض المساجد المساندة للثورة حرمته عند القوات الأمنية والشرطة، فأضحى عرضةً لإطلاق الغاز المسيل الدموع والذخيرة الحية، ومسرحًا لاعتقالات المتظاهرين المناهضين للنظام. ومن زاوية أخرى، أضحى المواطنون أكثر مناهضة لأئمة المساجد الذين يؤيدون النظام من خلال خطبهم الأسبوعية، والدليل في ذلك الاعتراض المباشر داخل المساجد على الخطب التي كانت تؤيد النظام، بل إلى إنزال بعض أئمتها من المنابر، ومنعهم من أداء الصلاة.

8 - برزت ظاهرة انتشار رجال الأمن الملثمين في العاصمة القومية، الذين يستعملون سيارات ذات دفع رباعي لا تحمل أي لوحات تُبيّن هويتها أو الجهة التي تنتمي إليها، إلى جانب قوات الأمن والشرطة والدعم السريع. واستخدمت هذه القوات الذخيرة الحية والقنابل المسيلة للدموع والسياط والهراوات لتفريق المتظاهرين، وتعاملت معهم بروح انتقامية، تفتقر إلى المهنية والحس الأمني.

رابعًا: موقف الحكومة من المتظاهرين

يرى حسام عيتاني أنّ الحكومة السودانية وأجهزتها الأمنية لم تخرج من دائرة الأنظمة العربية المستبدة في معالجتها مشكلات المواطنين الحقيقية؛ لأنها لجأت إلى تفسير الاحتجاجات الشعبية المشروعة من زاوية «نظرية المؤامرة» التي تُمكّنها من وصف المحتجين بأنهم خونة ومتآمرون. ثم لجأت إلى تخويف المواطنين بفزاعة أنّ الاستجابة لمطالبهم «ستؤدي إلى تكرار ما حصل في سورية أو ليبيا من دمار وقتل وتهجير»، علمًا أن «ما جرى في سورية وليبيا لم يكن بسبب المطالب المشروعة بالعدالة والكرامة والمشاركة، بل بسبب الرفض القاطع للإصلاح، مما جعل الثورات تنزلق من سوية الاعتراض السياسي إلى حال الحروب الأهلية والطائفية والقبلية»[156]. ولذلك لم تقدم الحكومة السودانية أيّ حلول موضوعية للمشكلات السياسية والاقتصادية التي طرحها المتظاهرون، بل لجأت إلى التكتيكات الأمنية التي عقَّدت المشهد السياسي. والدليل على ذلك، أنّ الفريق أول صلاح عبد الله قوش (مدير جهاز الأمن والمخابرات) عزا الأعمال التخريبية «المفتعلة» التي حدثت في أثناء الاحتجاجات السلمية إلى «تورّط خلية تتبع لحركة تحرير السودان التي يقودها المتمرد عبد الواحد محمد نور، جرى تجنيدها بوساطة جهاز المخابرات الإسرائيلي 'الموساد' للقيام بأعمال 'التخريب' التي وقعت في عدد من المدن»، ثم زعم أنّ الخلية المشار إليها شكلت لها غرفًا للتخريب «في دنقلا وعطبرة شمال السودان وود مدني وسط السودان والحاج يوسف والكلاكلات أحد أحياء العاصمة الخرطوم»[157]. وردد الزعم نفسه، وزير الإعلام جمعة بشارة أرور في أول مؤتمر صحافي له، في 26 كانون الأول/ديسمبر 2018، قائلًا: «إنّ 19 شخصًا، بينهم شخصان من القوات النظامية، لقوا مصرعهم في الاحتجاجات، وإن الوفيات حدثت أثناء أعمال التخريب، وإن أعداد المصابين أثناء الاحتجاجات بلغت 187 من القوات النظامية و219 من المواطنين، أغلبهم تماثلوا للشفاء». واتهم جهات خارجية وداخلية باستغلال المظاهرات

السلمية لتحقيق أهداف سياسية، ويبدو أنه يشير إلى منظمة العفو الدولية التي أعلنت أنّ حالات القتل بلغت 37 حالة في الأيام الخمسة الأولى للمظاهرات، برصاص القوات المسلَّحة. كما أفادت الأجهزة الإعلامية بأن الحكومة دوَّنت بلاغات جنائية ضد عبد الواحد محمد نور بتهمة أن القوات الأمنية قبضت على 107 عناصر تابعين لقواته، كما ضبطت 42 خليَّة خارجية تقوم بالتقاط الصور والفيديوهات المفبركة وصنع الشائعات؛ لخلق نوعٍ من الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد[158]. وعلى النسق ذاته، قال مأمون حسن (وزير الدولة في وزارة الإعلام): إنّ القوات الأمنية ضبطت «مجموعة من عشرة أفراد يتبعون لحركة عبد الواحد نور، ووُجدت بحوزتهم 14 بندقيّة كلاشينكوف، وألف طلقة، وجهاز كومبيوتر بداخله مستندات تشير إلى أنّهم يخطّطون لقتل المتظاهرين من داخل التظاهرات»[159]. وفي اجتماع مع قادة الأجهزة الأمنية، قال الرئيس البشير: «نحن نعترف بأن لدينا مشكلة في الاقتصاد، والناس تعمل ليلًا ونهارًا على حلّها، ولن تحل بالتخريب والتدمير والسرقة والنهب، ولن تُحلّ بتدمير الممتلكات العامَّة والخاصة»، مشيرًا إلى إحراق بعض المباني الحكومية ومقار حزب المؤتمر الوطني [...] كما استخدم فزاعة الفوضى والتخريب في مقابل الأمن والاستقرار، قائلًا: «لا نريد لبلادنا أن تنزلق [في حروب أهلية] كما حدث في بلدان أخرى، ولن نسمح بأن يكون شعبنا لاجئين ونازحين، ولو حدث ذلك إلى أين سنذهب، انظروا للمنطقة حولنا»[160].

لجأت الأجهزة الأمنية، كخطوة احترازية، إلى سياسة حجب المعلومات عن المواطنين، وبث الأخبار والمعلومات التي تساهم في استبقاء النظام وشيطنة المعارضين. وبناءً على ذلك، حجبت الحكومة منصات التواصل الاجتماعي على الإنترنت (فيسبوك وتويتر وإنستغرام وواتساب) ابتداءً من 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، من دون أي إعلان سابق من وزارة الاتصالات، بينما أنكر صلاح عبد الله قوش، في لقاء مع الصحافة، تعطيل منصات التواصل الاجتماعي بأوامر منه، وقال إن «قناعاتنا مع عدم الحجب، والتفاعل معها، ورؤيتنا أن نكون في قلبها، ونهزم الأكاذيب، ونقتحم محل الشر، لنحوّله إلى خير». ومن جانب آخر، نفى الفريق الفاتح عروة (المدير التنفيذي للشركة السودانية للهاتف السيار «زين»)، مسؤولية الشركة عن حجب منصات التواصل الاجتماعي بسبب المظاهرات، وأكَّد أن «قرار الحجب حكومي، اتخذته السلطات لأسباب تخصّها»، وطبّقته على شركات الاتصالات الأربع العاملة في البلاد، وإن شركته نفّذته قبل باقي الشركات، على الرغم من أنها المتضرر الأكبر من إيقاف الخدمة التي أفقدتها 15 في المئة من حركة الإنترنت

اليومية. ويقال إنّ يحيى عبد الله (مدير هيئة الاتصال السابق) أُقيل من منصبه لأنه عارض فكرة قطع خدمة الإنترنت، وصدَر قرار جمهوري بتعيين مصطفى عبد الحفيظ وداعة الله مديرًا عامًا للهيئة العامَّة للاتصالات، ويقال إنه هو من أمر بقطع خدمات الإنترنت في كل السودان؛ إلّا أن المهندسين والفنيين أقنعوه بحجب منصات التواصل الاجتماعي، لأن قطع الإنترنت سيتسبب في إحداث أضرار بالغة في البلاد[161].

إلى جانب حجب منصات التواصل الاجتماعي، لجأت الأجهزة الأمنية أيضًا إلى إعادة فرض الرقابة القَبْلية على الصحف الورقية قبل صدورها، وأمرت المطابع بعدم طبع أي صحيفة قبل أن يطّلع عليها الرقيب الأمني، على الرغم من أن الصحافيين وقّعوا ميثاق الشرف الصحفي الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مُلزمًا الدولة برعاية «حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وفقًا لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي»[162]، وبموجب ذلك أعلن جهاز الأمن والمخابرات رفع الرقابة عن الصحف. لكن بعد اندلاع المظاهرات تغيّر الموقف، وأضحت كل الصحف خاضعة للرقابة القبْلية، ونجم عن ذلك احتجاب صحيفة الجريدة المستقلة، بعد أن أمر الرقيب الأمني بحذف الصفحات التي تُغطي الاحتجاجات، كما اضطرت صحيفة التيار المستقلة إلى الاحتجاب أيضًا؛ لأن الرقيب الأمني طلب من هيئة تحريرها حذف خبر منسوب إلى رئيس جهاز الأمن والمخابرات، يُقرّ فيه بحق المواطنين في التعبير السلمي[163]. أما باقي الصحف اليومية، فاضطرت إلى نقل الأحداث التي تساند رؤية جهاز الأمن والمخابرات، حتى لو كانت مفبركة. والدليل على ذلك أن عناوينها الرئيسة كانت تعج بالأخبار المضلّلة للرأي العام، مثل: «الحكومة تعمل على معالجة الأزمة وترفض التخريب»، و«تورّط الموساد في أعمال التخريب»، و«أزمة السيولة تنتهي في أبريل»، و«قبضنا على شبكة تجسس إسرائيلية». وعلى النسق ذاته، تمَّ تنميط القنوات التلفزيونية الحكوميَّة والخاصة[164]. ولذلك انتقد بعض منصات التواصل الاجتماعي الصحف الورقية التي تصدر في الخرطوم والقنوات السودانية الفضائية، واعتبرتها «تعرض خارج الزفة»، وطالبت بمقاطعتها والاعتماد على المعلومات الواردة في شبكات التواصل الاجتماعي[165].

لم تكتف الأجهزة الأمنية بحجب المعلومات الصحيحة عن المواطنين، بل لجأت إلى فض الاجتماعات السلميَّة كلها بالقوة واعتقال الناشطين السياسيين والصحافيين. وكما أشرنا سابقًا، داهمت الأجهزة الأمنية دار حزب البعث العربي الاشتراكي في 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، واعتقلت أربعة عشر عضوًا من قوى الإجماع الوطني. وبعد يومين من ذلك التاريخ، داهمت أيضًا

دار حزب البعث العربي الاشتراكي الأصل، واعتقلت مجموعة من قيادات تحالف قوى الإجماع الوطني، وأبرزهم صديق يوسف (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني) ومحمد ضياء الدين (المتحدث الرسمي باسم حزب البعث) ورحمة عتيق والتيجاني مصطفى وحمد موسى وفتحي صديق وبابكر محجوب وأحمد حضرة وكمال السني ومجدي عكاشة وجمال إدريس؛ كما اعتُقل محمد سيد أحمد سر الختم (الجاكومي) (الاتحادي الديمقراطي الأصل) ومحمد حمد سعيد (الأمين العام للحزب الوطني الاتحادي)، عقب اجتماع لبعض أعضاء نداء السودان في منزل الأول[166]. وكانت السلطات الأمنية تعتقد أن اعتقال السياسيين الناشطين سيُقلّل من حدة المظاهرات ويساعدها في احتواء المشهد الأمني المنفلت.

من جانب آخر، حاولت رئاسة الجمهورية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم حشد المؤيدين في الساحات العامَّة؛ ليثبتوا للمعارضين أنّ الحكومة تتمتع بسندٍ شعبي واسع في العاصمة القومية والولايات. وكان أول تلك اللقاءات المبرمجة لهذا الغرض في ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة، في 25 كانون الأول/ديسمبر 2018، حيث افتتح الرئيس البشير عددًا من المنشآت الخدمية، وخاطب جموع مستقبليه، قائلًا: «هذا الاستقبال وهذا الحماس فيه رد واضح أنّ الناس مع التنمية والتعمير [...] الناس ضد التخريب». ثم تابع: «الناس التي تُخرّب المنشآت والمؤسسات هم خونة [...] هم عملاء [...] هم مرتزقة»، ووعد بتخريب «حياتهم وقطع أيديهم». وخلال هذه الزيارة مرّ الرئيس البشير بإحدى قرى ولاية الجزيرة، وخاطب مستقبليه، قائلًا: «الغرب يعادي الشعب السوداني لتمسّكه بعقيدته [...] لأننا أعزَّة وكرام، رفضنا كل المشروعات، رفضنا الركوع لأي دولة، وقلنا لا للاستعمار ولا للاستكبار، لذلك يحاربوننا، لأننا متمسكون بديننا وعزّتنا، وكرامتنا لن نبيعها بقمح أو دولار أو يورو [...] لا نطلب إلّا من الله، ولا نركع إلّا لله»[167]. وواضح من هذه المخاطبات الجماهيرية أن الرئيس حاول أن يهرب إلى الأمام، من دون أن يقدم حلولًا موضوعية لمشكلات السودان السياسية والاقتصادية، بل مال إلى الخطب العاطفية، لشحذ حماسة مؤيديه، ولوصف الآخرين الذين يطالبون بحقوقهم السياسية والاقتصادية المشروعة بأنهم خونة وعملاء ومندسون، هدفهم التخريب والتدمير في وجه سفينة الإنقاذ المنطلقة نحو البناء والتعمير.

خلاصة

أثبتت ثورة ديسمبر 2018 أن الظلم أو الفساد أو الاستبداد لا ينتج وحده ثورةً؛ لكن الوعي بهذه المظالم السياسية والإحساس بالحرمان النسبي والسخط العام ضد النظام الحاكم هي عوامل تصنع الثورات وتوجّه مسارها تجاه تطلّعات الثائرين. ويتنامى مثل هذا الوعي عندما يعجز أهل السلطة الحاكمة عن تقديم أي طروحات موضوعية لحل المشكلات الآنية المتعلقة بضرورات الحياة الإنسانية الكريمة، أو عندما يستخف صُنَّاع القرار السياسي بعقول الجماهير المطالبة بحقوقها، ويقدمون إليها وعودًا فطرية لا تحمل بين طياتها سوى المراوغة السياسية واستدرار العواطف الدينية، أو حينما يزعم دعاة السلطة ونصحاء السلطان في العلن أن الثائرين «خونة» و«مرتزقة» و«عملاء موساد إسرائيلي» وشرذمة من المندسين لتخريب مقدّرات البلاد ومؤسسات العباد، أو عندما يستغفل الحاكمون عقول المحكومين، ويحثّونهم على أكل صفق الشجر، في وقت يبيحون لأنفسهم أكل المال العام. هكذا يتسنّمون المنابر العامَّة مستغفلين الناس، ومن دون أن يسألوا أنفسهم: مَنْ هم المتظاهرون؟ ومن أين أتوا؟ وبماذا يطالبون؟ وكيف تكون الاستجابة لمطالبهم المشروعة؟ لا غرو في أن أحداث التاريخ تكرر نفسها بأنماط مختلفة؛ والدليل على ذلك أنّ الثورة الفرنسية عندما انفجرت في عام 1789، ارتبط انفجارها في المقام الأول باستحقار الحاكمين (الملك لويس السادس عشر والملكة ماري أنطوانيت) مطالب المحكومين المشروعة؛ لكن نموّ الوعي السياسي بين المحكومين دفعهم إلى المطالبة بحقوقهم جهرًا، ونتيجةً لذلك انتقل الثوار من مربعهم المطلبي القائم على ضرورات الحياة الإنسانية إلى المربع الذهبي الذي جسّده شعار الثورة الثلاثي الخالد «الحرية، الإخاء، المساواة». لكن يبدو أن أهل السلطان وبطانتهم في السودان لا ينتبهون إلى عِبَر التاريخ، بل اكتفوا بالظن المجانب للصواب عندما عزوا الاحتجاجات التي انتظمت في مدن السودان المختلفة إلى الأزمات الآنية (ارتفاع أسعار الخبز، شح المواد النفطية، مشكلة التداول النقدي) التي يعاني شرورها الشعب السوداني، من دون أن يحللوا الظروف الموضوعية التي أفضت إلى الحركات الاحتجاجية، وينظروا في عمق المشكلة المتجذّر في تراكمات الفشل السياسي والاقتصادي المتكررة، وانسداد أفق الانفراج في نظر المتظاهرين. والسبب في ذلك أنّ الحاكمين مالوا إلى البلطجة السياسية أكثر من البحث عن حلول موضوعية كان من الممكن أن تقي البلاد والعباد شر المظاهرات الشعبية وصدّها واستخدام العنف المفرط في مواجهتها.

الفصل الثالث

الثورة وخطاب السلطة (1 كانون الثاني/يناير - 6 نيسان/أبريل 2019)

يناقش هذا الفصل أحداث الثورة وتداعياتها منذ صدور إعلان قوى الحرية والتغيير في 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 6 نيسان/أبريل 2019، حيث بدأ الاعتصام الذي أفضى إلى سقوط نظام الرئيس البشير في 11 نيسان/أبريل 2019. كما يُلقي الضوء على دور قوى إعلان الحرية والتغيير في تطوير أدوات عملها الثورية (تعبئة مواردها الذاتية)، وتنظيمها بصفة سلمية في مواجهة أجهزة النظام القمعية. ويناقش أيضًا ردات أفعال أجهزة النظام وأعوانه الذين رفعوا شعار «تقعد بس» في مواجهة شعار الثورة القائم على كلمتَي «تسقط بس»، وبذلك أضحت المعادلة صفرية. لكن السؤال الذي طرح نفسه هو: كيف استطاع المتظاهرون تجاوز هذه المعادلة الصفرية ووصلوا إلى مقر القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة، حيث أعلنوا اعتصامهم الذي رهن استمراريته بسقوط النظام؟

أولًا: إعلان قوى الحرية والتغيير الهدف والرسالة

أشرنا في الفصل الأول إلى الأحزاب السياسية والتجمعات المهنية التي اقترحت قيام كيان تنسيقي لتنظيم أنشطتها الداعمة الثورة. وبناءً على ذلك الاقتراح جرى صوغ إعلان الحرية والتغيير الذي وقَّعت نصّه التأسيسي أربع قوى رئيسة: تجمع المهنيين السودانيين (وقَّع عنه محمد ناجي الأصم)، ونداء السودان (وقَّع عنه حامد علي نور)، وتحالف قوى الإجماع الوطني (وقَّع عنه عبد الرحيم عبد الله محمد)، والاتحادي الديمقراطي المعارض (وقَّع عنه عز العرب حمد النيل)[168]. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2019، صدر إعلان الحرية والتغيير، بديباجة نصّها: «نحن شعب السودان في المدن والقرى، شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا ووسطًا، بكافة قوانا الشعبية والسياسية والاجتماعية والنقابية والمدنية وأصحاب المطالب، نؤكد عبر هذا الإعلان إننا لن نتوقف عن استخدام كافة أساليب النضال السلمي حتى يتم الخلاص من نظام الإنقاذ الشمولي». وشملت أهداف الإعلان الثلاثة النقاط الرئيسية الآتية:

1 - التنحي الفوري للبشير ونظامه من حكم البلاد من دون قيدٍ أو شرط.

2 - تشكيل حكومة انتقالية قومية من كفاءات وطنية، بتوافق جميع أطياف الشعب السوداني، تحكم أربع سنوات، وتضطلع بالمهمات التالية:

أ - وقف الحرب، بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها، بما في ذلك إعادة النازحين واللاجئين طوعًا إلى مواطنهم الأصلية، وتعويض المتضررين تعويضًا عادلًا وناجزًا، ومعالجة مشكلة الأراضي، مع المحافظة على الحواكير التاريخية.

ب - وقف التدهور الاقتصادي وتحسين حياة المواطنين في المجالات المعيشية كلها.

ج - عمل ترتيبات أمنية نهائية مكملة لاتفاق سلام عادل وشامل.

د - الإشراف على تدابير الفترة الانتقالية، وعملية الانتقال من نظام شمولي يتحكم فيه حزب واحد إلى نظام تعددي، يختار فيه الشعب ممثليه، مع إعادة هيكلة الخدمة المدنية والعسكرية (النظامية) بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها، وعدالة توزيع الفرص فيها من دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة.

هـ - إعادة بناء المنظومة الحقوقية والعدلية وتطويرها، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون.

و - العمل على تمكين المرأة السودانية ومحاربة أشكال التمييز والاضطهاد كلها التي تتعرّض لها.

ز - تحسين علاقات السودان الخارجية، وبناؤها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة، والبعد عن المحاور، مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة مع أشقائنا في دولة جنوب السودان.

ح - التزام الدولة بدورها في الدعم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال سياسات دعم الصحة والتعليم والإسكان، مع ضمان حماية البيئة ومستقبل الأجيال.

ط - إقامة مؤتمر دستوري شامل لحسم القضايا القومية كلها، وتكوين اللجنة القومية للدستور.

3 - وقف الانتهاكات كلها ضد الحق في الحياة فورًا، وإلغاء القوانين كلها المقيّدة الحريات وتقديم الجناة في حق الشعب السوداني إلى محاكمة عادلة وفقًا للمواثيق والقوانين الوطنية والدولية[169].

بعد تحديد الأهداف المذكورة، خُتِمَ الإعلان بفقرة عامة، تتكوّن من ثلاث قضايا مهمة: أولاها، ستبقى بنود الإعلان بعد توقيعه من الجهات المعنية، «مفتوحة للإضافة، خاصة في ما يتعلق بمهام الحكومة الانتقالية، وذلك لاستيعاب جميع هموم وطموحات الشعب السوداني، والذي سيتم فيه أيضًا المزيد من التفصيل باستصحاب كافة المواثيق والاتفاقات الموقعة سابقًا من قبل الكتل والأحزاب السياسية المعارضة». وثانيها، أكَّد موقعو الإعلان أنهم سيبقون «بالشوارع متمسكين

بكافة أشكال النضال السلمي إلى أن تتحقق» مطالبهم. وثالثها، دعوة «القوات النظامية للانحياز إلى جانب الشعب ومصلحة الوطن والمواطن، وعدم التعرض للمواطنين العُزَّل بالقتل والتنكيل لحماية البشير ونظامه، الذي سقط فعليًا أمام إرادة الجماهير الباسلة»[170]. وبعد التوقيع الأوّلي للإعلان، شملت قائمة الموقعين الكاملة الأحزاب والكيانات السياسية والمهنية والمدنية الآتية: تجمع المهنيين السودانيين وتحالف قوى الإجماع الوطني وقوى نداء السودان والتجمع الاتحادي المعارض والحزب الجمهوري والحزب الليبرالي وتيار الوسط للتغيير ومبادرة لا لقهر النساء وحركة قِرِفْنَا والتغيير الآن وتجمع القوى المدنية ولجان المقاومة السودانية ومؤتمر خريجي جامعة الخرطوم وكونفدرالية منظمات المجتمع المدني وتحالف مزارعي الجزيرة والمناقل ومنبر المغردين السودانيين والكيان النوبي الجامع ومجلس الصحوة الثوري والمجموعات النسوية المدنية والسياسية (منسم) والجبهة الوطنية العريضة وحزب بناء السودان وتجمّع أسر شهداء رمضان[171]. وبهذه الكيفية شكل إعلان قوى الحرية والتغيير الوثيقة المرجعية التي استندت إليها مطالب الثائرين ضد النظام، وكذلك المفاوضات التي جرت لاحقًا بين ممثلي قوى إعلان الحرية والتغيير والمكون العسكري قبل إجازة الوثيقة الدستورية في 17 آب/أغسطس 2019 وتشكيل الحكومة الانتقالية بمجلسيها السيادي والتنفيذي.

في اليوم نفسه الذي صدر فيه إعلان الحرية والتغيير وجّه اثنان وعشرون حزبًا حليفًا للحكومة مذكرة عاجلة إلى الرئيس عمر البشير، مطالبة إياه بالتنحي وحلّ الحكومة والمجلس الوطني وتشكيل مجلس سيادة وحكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية ومجلس وطني توافقي من مئة عضو، يمثلون ألوان الطيف السياسي كلها. وأشارت المذكرة إلى «أنّ النظام لا يتوفر لديه الآليات الاقتصادية المتعارف عليها لوقف هذا التدهور. إلى جانب ذلك فإن النظام بتركيبته الحالية، وعزلته السياسية والاقتصادية والإقليمية والدولية ليس في مقدوره تجاوز هذه الأزمة التي لا سبيل لتجاوزها إلا بقيام نظام جديد في البلاد، يستعيد ثقة الشعب السوداني، ويستعيد العلاقات الدولية بشكل متوازن تبنى على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل؛ حتى يتسنّى له رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، للتأهل لإعفاء ديونه بواسطة نادي باريس، وانتشال عملته الوطنية من الانهيار واستعادة توازنه الاقتصادي»[172]. واقترحت المذكرة برنامجًا للحكومة الانتقالية، يكون هدفه الأساس تحقيق السلام والإشراف على الانتخابات العامَّة، مع تشكيل حكومة انتقالية يقودها «رئيس وزراء متفق عليه، تجتمع فيه الكفاءة والخبرة والقَبول الوطني». كما أوصت المذكرة بحلّ

الحكومات الولائية ومجالسها التشريعية وإعداد قانون الانتخابات وتشكيل مفوضية الانتخابات واللجنة القومية للدستور. وإضافة إلى ذلك، حذّرت المذكرة من رفض الانتقال إلى «نظام سياسي جديد»، وأبانت أن عواقب الرفض ستكون وخيمة، «تُودي بالأمن الاجتماعي، وتزيد معاناة المواطنين، وتورد البلاد موارد الهلاك»[173].

في المؤتمر الصحافي الذي نظّمته الأحزاب المنسلخة من تحالف المؤتمر الوطني، قال مبارك الفاضل المهدي (رئيس حزب الأمة الإصلاح والتجديد): إنهم قبلوا مبادرة الحوار الوطني للوصول إلى حلول سلمية وانتقال حقيقي من حكومة الحزب الواحد إلى دولة الوطن، لكنهم اكتشفوا عدم جدّية حزب المؤتمر الوطني في التغيير، ولذلك «وصلوا إلى قناعة أنّ الحكومة ليست لديها قدرة على تجاوز الأزمة الاقتصادية، لأنها أزمة سياسية، وحلولها سياسية، قبل انتفاضة الشعب [...] الشعب قال كلمته في الشارع بصورة واضحة. إنه يطلب تغييرًا ونظامًا جديدًا». وأفاد غازي صلاح الدين بأن «المكتب السياسي لحركة [الإصلاح الآن] قرر سحب ممثلي الحركة من المجالس التشريعية كافة، تضامنًا مع الجماهير، واستجابة لنبض الشارع». وفي النسق ذاته أفادت إشراقة سيد محمود: «لا إصلاح دون تغيير النظام، وتجاربنا تقول إذا لم يحدث تغيير جذري وجراحة عميقة بتغيير النظام، فلن يحدث استقرار في البلاد، ويذهب حزب المؤتمر الوطني أولًا، ثم نتحدث عن إصلاح، نحن مع الشارع وسنقود هذه الثورة»[174].

إلّا أن قوى إعلان الحرية والتغيير رفضت الاعتراف بمذكرة الجبهة الوطنية للتغيير، واعتبرت أعضاءها جزءًا من سدنة النظام، يودّون القفز من سطح السفينة الغارقة. بينما قلّل إبراهيم الصديق من شأن الأحزاب الموقعة المذكرة، ووصفها بأنها «أحزاب لا وزن لها [...] وهي حرة في خياراتها السياسية، وإن أرادت اختبار قدرتها، عليها دخول الممارسة السياسية من خلال الانتخابات»[175]. لكن، شنّ الرئيس البشير حملةً عنيفةً على أصحاب المذكرة، ووصفهم بالانتهازية؛ لأنهم، بحسب وجهة نظره، يأتون إلى الحكومة عندما تكون الأوضاع «مستقرة»، ويخرجون عليها في أوقات الشدة (وقت الحارة)، ثم يبشّرون بسقوطها. لكن الشيء الأجدر بالذكر ليس انتقاد البشير وسدنة النظام للمذكرة، بل إنّ المذكرة وتداعياتها زادت المشهد السياسي تعقيدًا، وقلّلت من خيارات الحكومة في المناورة السياسية، وجعلت كفة التغيير راجحةً[176]. وانضم موقعو مذكرة الجبهة الوطنية للتغيير والقطاعات الحزبية المساندة لهم إلى صف المظاهرات من دون أن يحظوا بقبول

قوى إعلان الحرية والتغيير التي كانت تتولّى زمام قيادة المظاهرات والاحتجاجات اليومية بأشكالها المتعددة.

ثانيًا: الثورة وقوى إعلان الحرية والتغيير

بعد إصدار إعلان الحرية والتغيير، شهدت الثورة نقلة نوعية من حيث التنظيم وتحديد الأهداف وطبيعة النضال ضد النظام الحاكم. وأفلح تجمع المهنيين السودانيين في تنظيم جدول المظاهرات والمواكب اليومية في العاصمة والولايات، كما استطاع أن يستنهض مشاركة قطاعات واسعة من الجماهير، ويدفعها إلى تحدي حالة الطوارئ المعلنة في بعض الولايات، كما ربط المشهد المحلي للحركات الاحتجاجية بوسائط الإعلام العالمية. وفي أول عمل منظم تحت مظلة قوى إعلان الحرية والتغيير، دعا تجمع المهنيين السودانيين إلى سلسلة من المظاهرات والمواكب، أوّلها خروج المظاهرات في ولايات السودان كلّها في 4 كانون الثاني/يناير 2019 تحت شعار «جمعة الحرية والتغيير»، وثانيها الخروج في مسيرة صوب القصر الجمهوري في يوم الأحد، الموافق 6 كانون الثاني/يناير 2019، لتسليم مذكرة تطالب بتنحّي الحكومة؛ وثالثها الخروج في مسيرة نحو المجلس الوطني (البرلمان) يوم الأربعاء، الموافق 9 كانون الثاني/يناير 2019؛ لتسليم المذكرة نفسها. وبالفعل خرجت المظاهرات بحسب الجدول المعلن، رافعةً لافتات تحمل شعار الثورة الثلاثي «الحرية والسلام والعدالة»، ومرددةً هتافات وأهازيج غنائية تنادي برحيل النظام الفوري «تسقط بس» من دون قيد أو شرط، ومؤكدة أن السكوت ضد الظلم لا يُجدي فتيلًا[177]. ومن جانب آخر نلحظ أن مظاهرات «جمعة الغضب» التي انتظمت في الكثير من مساجد الخرطوم والولايات، أكدت أن المساجد أضحت تشكل بؤرة من البؤر المعارضة للنظام، والمؤيدة للثورة وشعاراتها التي تنادي بالتغيير.

بعد مظاهرات «جمعة التحرير»، كثَّف تجمع المهنيين نشاطه لإنجاح موكب يوم الأحد (6 كانون الثاني/يناير 2019) إلى القصر الجمهوري، لتسليم مذكرة تنحي النظام. وحدد التجمع الساعة الواحدة ظهرًا لانطلاق الموكب من مواقع متفرقة في الخرطوم، تشمل السوق العربي وشارع السيد

عبد الرحمن وحي بري وسوق أبو حمامة، مستفيدًا في ذلك من تجربة الموكبين السابقين اللذين تجمّعا في مكان واحد، ما سهّل على الأجهزة الأمنية الحيلولة دون تنظيمهما. وفي الوقت نفسه، أعلن التجمع عن تسيير مواكب موازية في كل من ود مدني في الوسط، وعطبرة في الشمال، وبورتسودان في الشرق. وفي ظل الحركة الدؤوب لإنجاح موكب الأحد، استبقت الأجهزة الأمنية والشرطة هذا الموعد باعتقال عدد كبير من الناشطين السياسيين، من بينهم محمد ناجي الأصم (الناطق الرسمي باسم تجمع المهنيين السودانيين) وفيصل محمد صالح (الصحافي الحائز جائزة بيتر ماكلر Peter Mackler Award للصحافة الأخلاقية والشجاعة)[178]. وقبل بداية الموكب في العاصمة والمدن الولائية المشار إليها، كثّفت الشرطة وجودها الأمني في الأمكنة الاستراتيجية والشوارع الرئيسة، ثم بدأت بإطلاق الغاز المسيل للدموع في أمكنة تمركز المتظاهرين، وحدثت بعد ذلك عمليات كرّ وفرّ في وسط الخرطوم والشوارع المؤدية إلى القصر الرئاسي. وكانت هتافات المتظاهرين رجالًا ونساءً في وسط العاصمة: «حرية سلام وعدالة والثورة خيار الشعب» و«سلمية ... سلمية ... سلمية ضدّ الحرامية»، قبل إطلاق الغاز المسيل للدموع عليهم. كما منعت القوات الأمنية أساتذة ومحاضرين في جامعة الخرطوم من الخروج من محيط الجامعة والانضمام إلى الاحتجاجات، وألقت القبض على عددٍ منهم بطريقة وحشية ومهينة، ونذكر من أولئك الذين اعتقلوا من أمام الحرم الجامعي: منتصر الطيب (الأمراض المتوطنة) ومحمد الأمين (كلية العلوم) ومحمد يوسف أحمد المصطفى (كلية الاقتصاد) وسيوري (كلية الهندسة) ومحمد عبد الله (العلوم الرياضية) وفيصل محمد يونس (كلية الآداب) وممدوح محمد الحسن (المتحدث باسم مبادرة أساتذة ومحاضري جامعة الخرطوم) ووليد عوض الجيد وعمر الحبر يوسف نور الدائم وأبو بكر سراج الدين خميس ودفع الله سليمان صديق ومحمد يونس[179].

كانت مظاهرات الأربعاء (9 كانون الثاني/يناير 2019) في أمدرمان من أكبر المظاهرات المطالبة بتنحّي الرئيس عمر البشير، حيث شارك فيها آلاف المواطنين الذين شكّل الشباب (ذكورًا وإناثًا) قطاعهم الأكبر من دون منازع[180]. وتواصلت الاحتجاجات والمظاهرات في المدينة وضواحيها ساعات طويلة، «دون أن تفلح ترسانة الأسلحة والحشود الأمنية في تفريقها والقضاء عليها. وسيطر المتظاهرون على أحياء بكاملها وشوارع رئيسة، ومنعوا رجال الأمن والشرطة من الوصول إليها»[181]، ما اضطرهم إلى قذف قنابل الغاز المسيل للدموع من مسافات بعيدة، داخل البيوت والأحياء السكنية والشوارع الجانبية. واستخدمت هذه القوات الأمنية والشرطة قنابل الغاز

المسيل للدموع والذخيرة الحيَّة والضرب بالسياط والهراوات ضد المجموعات كلها التي حاولت الوصول إلى ساحة المجلس الوطني (البرلمان)[182] الذي تحولت ساحاته والطرق المؤدية إليه إلى ترسانة عسكرية متكاملة الهيئة، حيث تصطف مئات العربات المسلَّحة والمدرعة، إضافة إلى سيارة صغيرة من دون لوحات وفيها ملثمون، وأخرى ذات دفع رباعي فيها جنود بزي «قوات الدعم السريع» المثيرة للجدل. وكان أول ردة فعل على هذه الممارسات الأمنية من لجنة أطباء السودان المركزية التي نددت بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي داخل المستشفيات والأحياء السكنية، قائلة إنّ ذلك «يعكس مدى السقوط الأخلاقي الذي وصل إليه النظام، وستكون عواقبه مزيدًا من الإصرار والعمل على إسقاط النظام». وحذّر البيان «من التعرّض لأي مريض أو طبيب داخل مستشفيات الشعب»، وأوضح أنّ «خيارات الأطباء ستظل مفتوحة للمقاومة، دفعًا لهذه الثورة المستمرة والواصلة إلى نهاياتها المنطقية»[183]. وفي تلك الأثناء خرجت مظاهرات مماثلة في ود مدني ونيالا وبورتسودان والقضارف وعطبرة، إلّا أن قوات الأمن تصدت لها بقنابل الغاز المسيل للدموع والضرب بالسياط والهراوات، وفرقت جموع المتظاهرين ومنعتهم من الوصول إلى أماكن تجمعاتهم المعلنة[184]. وكانت هتافات الجماهير في العاصمة والولايات تردّد شعارات متشابهة، مثل: «سلمية سلمية ضد الحرامية»، «مرقنا مرقنا ضد الناس السرقوا عرقنا»، «حرية سلام وعدالة، والثورة خيار الشعب»، و«يا عنصري يا مغرور كل البلد دارفور». وبهذه الشعارات البسيطة والأهازيج الملازمة، استطاعت الجهات المنظمة المظاهرات أن تسلب ذاكرة المتظاهرين من أي فضيلة تُذكر للنظام، وتؤطر مسار حركتهم تجاه هدفها الرئيس، المتمثل في إسقاط النظام. ولذلك وصف علي عثمان محمد طه (النائب الأول الأسبق لرئيس الجمهورية) هتاف «سلمية سلمية ضد الحرامية»، بأن الهدف منه قتل الروح المعنوية في أوساط أنصار النظام الحاكم آنذاك.

بهذه الوتيرة والحماسة، تواصلت المظاهرات النهارية والليلية في معظم أنحاء السودان، تحديًا لسياسة الحكومة القمعية، ومواصلةً لنضال الجماهير من أجل نزع حقوقهم المدنية وإقامة دولة العدالة والقانون. وبقيت تنسيقية قوى الحرية والتغيير وتجمّع المهنيين السودانيين العقل المدبر والمنظم لمعظم المظاهرات التي اندلعت في العاصمة والولايات. وابتدع التجمع طرائق شتى للمظاهرات والمواكب اليومية المنتظمة في الكثير من المدن والأرياف السودانية، مثل المظاهرات الليلية في الأحياء والوقفات الاحتجاجية أمام الجامعات والمرافق الصحية والتعليمية ودواوين الحكومة والبنوك وشركات الاتصال ومؤسسات القطاع الخاص والعام؛ فوق هذا وذاك الاعتصامات

في بعض الميادين العامَّة في الأحياء السكنية[185] والإضرابات المهنية والعمالية[186]، ووضع المتاريس في الشوارع الداخلية للأحياء السكنية الناشطة في العمل الثوري ضد النظام، مثل بري وشمبات والعباسية وود نوباوي. وأطلقوا أسماء جاذبة للمواكب الاحتجاجية الأسبوعية، مثل «موكب التنحي» و«موكب الرحيل» و«موكب المعتقلين» و«موكب الخريج والعاطلين عن العمل» و«موكب السودان الواحد» و«موكب إحياء ذكرى 6 [نيسان] أبريل». كما أسسوا لجانًا للمقاومة في الأحياء، لتنظيم الأنشطة الثورية والإعلان عن جداول المظاهرات عن طريق الوسائل المحلية المتاحة ومنصات التواصل الاجتماعي. ودفع انتشار المظاهرات أفقيًا محمد يوسف أحمد المصطفى (المتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين) إلى القول إن «الخرطوم لم تعد صاحبة الحل والعقد»[187]، بمعنى أن المظاهرات والاحتجاجات أصبحت منتشرة في معظم مدن السودان وأريافه وبواديه، والخرطوم لا تشكل التحدي الوحيد للنظام الحاكم، بل أضحى النظام يواجه تحديات حقيقية في المركز والأطراف. وتأكيدًا لذلك، وصف أحد المراقبين الثورة بأنها مختلفة عن الثورات السابقة، ويتجسّد هذا الاختلاف في انضباط الثوار بمواعيد بداية المظاهرات والمواكب والتزامهم بالسلمية وتصميمهم على مواصلة التظاهر إلى أن يسقط النظام، وجسارتهم في تحدي القوة الأمنية الكثيفة والباطشة للمواطنين العُزَّل الذين كفل الدستور لهم حق التظاهر السلمي والمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة.

إلى جانب المظاهرات اليومية، نظّمت القوى المعارضة الكثير من المؤتمرات الصحافية والندوات التي كانت تنادي بتنحي الرئيس البشير ونظامه عن سدة الحكم. ومن أهم المؤتمرات التي عُقدت، المؤتمر الذي نظّمته قوى إعلان الحرية والتغيير في 13 شباط/فبراير 2019، حيث تلا محمد فاروق (أحد ممثلي قوى إعلان الحرية والتغيير) في مستهله بيانًا على الصحافيين والحضور، أكَّد فيه ضرورة استمرارية الثورة «إلى حين تحقيق أهداف الشعب السوداني في إسقاط هذا النظام وتصفية مؤسساته الشمولية وإيقاف الحرب، عبر سلام عادل يخاطب جذور الأزمة ويقيم دولة السلام والحرية والعدالة الاجتماعية». كما أكد البيان ضرورة ترسيخ وحدة السودانيين حول إعلان الحرية والتغيير و«ميثاق هيكلة الدولة السودانية الذي وقعته أطراف المعارضة كلها في نيسان/ أبريل 2006»، باعتبارهما من المرجعيات «الأساسية لتطوير ترتيبات الفترة الانتقالية». ودعا البيان «كافة القوى السياسية والمدنية والمهنية الراغبة في التغيير» إلى توقيع إعلان الحرية والتغيير؛ لتوسيع قاعدة التوافق السياسي من أجل تحقيق غايات الثورة السودانية. وكرر البيان دعوة

النظام إلى التنحي الفوري لحقن دماء السودانيين والسودانيات؛ كما ناشد القوات النظامية الكف عن حماية نظام الإنقاذ الذي فقد مشروعيته، والانحياز إلى جماهير الشعب السوداني في قضاياها العادلة. وثمَّن البيان «جهود القوى المُحبَّة للحرية والسلام ودعم قطاعات كبيرة من شعوب ومثقفي العالم وطلائعه، للثورة السودانية، وإدانة انتهاكات النظام من قبل المدافعين عن الحقوق والحريات في حملة تضامن دولي مع السودان». وأخيرًا شدّد البيان على أنّ «الثورة لن تعود دون غاياتها، وأن فجر الخلاص قد أوشك [...] طريقنا الآن واحد، ومصيرنا واحد، ونصر شعبنا آتٍ لا محالة»[188]. وتحدّث في المؤتمر الصحافي نفسه محمد يوسف أحمد المصطفى وسارة نقد الله ومحمد مختار الخطيب (سكرتير الحزب الشيوعي السوداني) وميرغني بن عوف (ممثل الاتحادي الديمقراطي المعارض)، وأكد جميعهم ما جاء في البيان، وأن هتاف «تسقط بس [...] لن يتوقف قبل أن يسقط النظام»، ولذلك «لا مجال للمساومة، ولا للتراجع، ولا لأي حلول وسطى لا تلبّي الشعارات التي رفعها الشهداء». وفي تلك الأثناء كان عدد شهداء الثورة قد بلغ ثلاثين شهيدًا، بحسب إحصاءات الحكومة، وواحدًا وخمسين شهيدًا بحسب إحصاءات الأحزاب المعارضة[189].

من القضايا المهمة التي أثارت الرأي العام في تلك الأثناء وأجّجت المظاهرات ضد الحكومة، قضية الأستاذ أحمد الخير عوض الكريم الذي اعتقله جهاز الأمن والمخابرات في مدينة خشم القِرْبة في ولاية كسلا شمال شرق السودان، في 31 كانون الثاني/يناير 2019. وأفادت تقارير الشرطة الأولية، على لسان اللواء محمد حسن ياسين (مدير شرطة ولاية كسلا)، أنّ أحمد الخير توفي في أثناء التحقيق معه في مباني جهاز الأمن، ثم نُقل إلى المستشفى، حيث أكَّد الكشف الطبي الأولي أنه فارق الحياة. وأوضح ياسين أنّ أفراد أسرته «تأكّدوا تمامًا من عدم المساس به من أي أيد خارجية، أو تعرّضه لتعذيب أو ضرب»[190]. إلّا أن أسرة الشهيد أحمد الخير شككت في صحة هذه الإفادة، وأكّدت أنه توفي نتيجة تعذيب جسدي مارسته القوات الأمنية. وقال شقيقه سعد: «إنّ الأسرة تسلَّمت الجثمان وعليه آثار تعذيب وضرب في كل جسده، اليدين، المعدة، الظهر، الكليتين، الدبر، وأن لون الجثمان كان متغيرًا»[191]. وانتشرت حيثيات هذه القضية انتشارًا واسعًا عبر الوسائط الاجتماعية في السودان وخارجه، الأمر الذي أجبر رئاسة جهاز الأمن والمخابرات على تشكيل لجنة للتحرّي في أسباب وفاة أحمد الخير، وكانت نتائج التحري أنه لقي مصرعه نتيجةً لضربه بآلة «صلبة مرنة» داخل معتقلات جهاز الأمن. يؤكد ذلك قول أحد شهود العيان الذين كانوا برفقة أحمد الخير في المعتقل، يدعى عمر: «لقد بدأوا في تعذيبنا جميعًا بطريقة وحشية، كنت مستلقيًا بالقرب

من أحمد، حيث سمعتهم يهددون باغتصابه. رأيت أحدهم يجلب أداة صلبة، وقد منعوني من النظر إليهم. بعد مرور بضع دقائق، لاحظت أن ظهر أحمد ينزف دمًا»[192].

وفي ضوء هذه الإفادات، أضحت قضية الأستاذ عوض الكريم قضية رأي عام؛ إذ أصدر المعلمون بيانًا عامًا، يدعو إلى الإضراب «في كل المدارس، اعتبارًا من الأحد 3 شباط/فبراير 2019 حتى الثلاثاء 5 شباط/فبراير 2019»، ويطالب «بتقديم الجناة لمحاكمة فورية، وفي حالة عدم استجابة الحكومة الفورية لمطالبهم، تدعو لجنة المعلمين إلى «التوقف عن أعمال شهادتي الأساس والثانوي». وخُتِمَ البيان بمناشدة من أمهات الطلاب وآبائهم مفادها: «المعلم يُستباح دمه وعرضه [...] يُعتقل ويُغتصب ويُلقى على قارعة الطريق [...] نظام يفعل ذلك يجب أن نقف في وجهه جميعًا [...] عندما تُستباح حرمة العلم والمعلم، لا خيار سوى المواجهة ورفع الأصوات في وجه المُسْتَبِد [...] إضرابنا هو دعوة لكم؛ لنصون العلم في هذه البلاد، فلا تعليم يعتد به في ظل هذا الوضع الكارثي [...] مقتل مُعلم مقتل أُمة [...] لا تعليم في وضع أليم»[193]. هكذا أججت قضية الأستاذ أحمد الخير المظاهرات ضد حكومة الإنقاذ، وزادت من تشكيك المواطنين في مهنية الأجهزة العدلية والأمنية التابعة للدولة. ومن زاوية أخرى، انسحب أعضاء المؤتمر الشعبي الذي ينتمي إليه أحمد الخير من حكومة ولاية كسلا، وطالبوا رئاسة الحزب في المركز (الخرطوم)، بإصدار قرار بالانسحاب من الحكومة الفدرالية والولايات الأخرى؛ إلّا أنّ علي الحاج محمد (الأمين العام للحزب) اكتفى بالتعليق أن قرار الانسحاب يجب أن يصدر من الهيئة القيادية للحزب، لكن الحزب في الوقت نفسه رهن استمراريته في حكومة الوفاق الوطني بمدى التزام حزب المؤتمر الوطني بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني[194]، كما أكد أنّ الحزب طالب السلطات الرسمية بتشكيل لجنة تحقيق في أسباب اعتقال الأستاذ أحمد الخير[195]. لكن حديث الأمين العام عن التزام الحزب الحاكم بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني يبدو عذرًا غير مقنع؛ لأن الحركة الشبابية في الحزب وصفت الحزب الحاكم نفسه بنكث «كل العهود والوعود [...] التي جاءت في وثيقة الحوار الوطني والمواثيق التي سبقتها، وآخرها 'محاولته' الالتفاف على الدستور؛ لإعادة ترشيح الطاغية، المتسبب الأساسي في أزمات البلد، لدورة رئاسية جديدة، في مخالفة مفضوحة للدستور الذي كتبوه بأيديهم». ويوضح هذا الاقتباس درجة التناقض التي كانت قائمة بين مواقف القيادة السياسية للمؤتمر الشعبي التي آثرت البقاء في صف النظام الحاكم إلى تاريخ سقوط الرئيس البشير في 11 نيسان/أبريل 2019، ومواقف القطاعات الشبابية التي ناصرت الثورة منذ اندلاعها[196].

في ظل هذا المناخ المأزوم سياسيًا، واصلت الثورة مسيرتها وانتشارها في العاصمة والولايات، لم يُثنِها عن سعيها لإسقاط النظام عنف الأجهزة الأمنية النظامية وغيرها، أو الاعتقالات اليومية المتكررة، أو التهديدات الصادرة عن أعوان النظام وزبانيته. وتصاعد النضال الثوري إلى أن بلغ ذروته في 6 نيسان/أبريل 2019، عندما وصل موكب الثوار القادم من أنحاء العاصمة القومية كلها إلى المقر الرئيس لقوات الشعب المسلَّحة (القيادة العامَّة). وقبل أن نتناول المواكب والإنجازات التي حققتها أمام القيادة العامَّة، يجب أن نسأل سؤالًا محوريًا: كيف كانت استجابة رأس الدولة والنظام الحاكم وأعوانه للتحديات التي أفرزتها الثورة؟

الخريطة (3-1)

المدن التي شهدت أبرز المظاهرات الاحتجاجية



المصدر: صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14738، 5/4/2019.

ثالثًا: تحديات الثورة ومبررات النظام الحاكم

في ظل التحديات التي فرضتها المظاهرات اليومية، لم يخرج النظام الحاكم من دائرة الحلول الأمنية والخطابات السياسية القائمة على أسلوب الترهيب والترغيب، إضافة إلى التخويف بفزّاعة الفوضى التي ستُحدِثها «المظاهرات التخريبية» على حساب الأمن والسلام العام. وفي إطار الرؤية الأمنية، درج الرئيس البشير على عقد لقاءات مع أنصاره ومؤيديه ووجهاء المجتمع في العاصمة القومية وخارجها، ليبلغهم رسالة بأن الأمن مستتب، والظروف الاقتصادية العارضة مقدور على معالجتها، ومظاهرات المخربين والمندسين والمرتزقة يمكن القضاء عليها في القريب العاجل، وأن الرهان بينه وبين معارضيه صناديق الاقتراع في انتخابات عام 2020. وفي لقاء تفاكري مع الدعاة والعلماء ومشايخ الطرق الصوفية، نظّمه المجلس الأعلى للدعوة والإرشاد في ولاية الخرطوم، ببيت الضيافة (مقر إقامة الرئيس)، يوم الخميس، الموافق 3 كانون الثاني/يناير 2019، ابتدر البشير كلمته، قائلًا: «جئنا لتوفير الحياة الكريمة، وماضون في معالجة المشكلات الاقتصادية»، ثم أوضح أن الاحتجاجات الأخيرة كانت «مطلبية، ولكن اندسّ فيها أصحاب الغرض والأجندة الذين استهدفوا الممتلكات العامَّة والخاصة». و«إنّ الدوائر الغربية ظلت تكيد للسودان منذ أمد بعيد، وهي سعت لانفصال الجنوب، حتى يفقد السودان البترول الذي كان يشكل المورد الرئيسي للبلاد، فضلًا عن مساعيها لإشعال الحروب والفتن في دارفور، وإعادة إنتاج الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق». وتعكس هذه الاقتباسات من كلمة الرئيس أنّه لم يقدّم حلًا لمشكلات السودان الآنية، بل مال إلى استدرار عطف الحاضرين بقضية الاستهداف الخارجي؛ ليؤيدوا استمراره في السلطة. والدليل على ذلك قول جابر إدريس عويشة (رئيس المجلس الأعلى للدعوة والإرشاد في ولاية الخرطوم): «إنّ هذا اللقاء يجيء لدعم ومناصرة السيد رئيس الجمهورية في

المضي قُدُمًا نحو تعزيز الأمن والسلام والاستقرار، وتحسين معاش الناس، داعيًا كل أهل السودان للاصطفاف من أجل جمع الكلمة ونبذ الفرقة والشتات»[197].

في خطاب آخر له في أثناء التمرين الختامي لمهرجان الرماية العسكري 55، في المعسكر التدريبي شمال شرق عطبرة، بحضور وزير الدفاع ورئيس الأركان المشتركة ونوابه ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي في ولاية نهر النيل ووالي الولاية وأعضاء حكومته، يوم الثلاثاء، الموافق 8 كانون الثاني/يناير 2019، علَّق الرئيس البشير على مذكرة الجبهة الوطنية للتغيير التي طالبت باتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة الوضع القائم، قائلًا: «بكل أسف زرعوا وسطنا بعض العملاء وبعض الخونة، الناس بتشيّد وهم يخربون، وقالوا شنو، قالوا دايرين الجيش يستلم السلطة، ما في مشكلة إذا واحد جاء لابس كاكي، والله ما عندنا مانع، لأنو الجيش ما بتحرك من فراغ، وما بتحرك لدعم العملاء، وإنما يتحرّك لدعم الوطن وحماية مكتسبات الوطن». ثم استدرك قائلًا: «الظاهر نحن قعدنا طوَّلنا، وبقينا سياسيين نحاور بجاي، ونرخي بجاي، أقسم بالله العظيم لو دقت المزيكا كلو فأر يخش جحره إن شاء الله»[198].

في ليلة الثلاثاء نفسه (8 كانون الثاني/يناير 2019)، ظهر علي عثمان محمد طه في حوار مباشر على قناة سودانية 24، أداره الطاهر حسن التوم، وعلَّق على مذكرة الجبهة الوطنية للتغيير، قائلًا: «على أنّ المناداة بتدخل الجيش يعني عجز هذه المجموعات عن الوصول لهدفها، وعدم إيمانها بالديمقراطية، والتناقل السلمي للسلطة [...] الذي يظن أن الجيش سيتدخل هو واهم، الجيش لن يتدخّل أبدًا». إنَّ «هذا النظام تحميه كتائب ومجموعات، هي على استعداد للتضحية [...] هناك كتائب ظل كاملة [...] تدافع عن هذا النظام [...] حتى إذا اقتضى الأمر التضحية بالأرواح». وزعم أنّ «البشير يواجه استهدافًا بتشويه صورته لدوره المتوازن في جهات عديدة مدنية وعسكرية [...] ولأن لديه خبرة كبيرة في الشأن الداخلي والخارجي [...] أقول للناس أن يحافظوا على شخص الرئيس على الأقل حتى موعد الانتخابات القادمة»[199].

بالتزامن مع الموكب الذي نظّمته قوى إعلان الحرية والتغيير إلى المجلس الوطني في 9 كانون الثاني/يناير 2019، لتسليم مذكرة تطالب بتنحّي البشير والحكومة، أعلن بحر إدريس أبو قردة (الوزير السابق في نظام البشير وعضو تنسيقية القوى الوطنية) عن تنظيم مسيرة موازية في الساحة الخضراء وسط الخرطوم، تُعبّر عن «خيارات الشعب السوداني في الحوار الوطني ومعالجة

الأزمة الحالية»[200]. وجاء في كلمة الرئيس البشير أمام «نفرة السلام والتأييد التي نظمتها أحزاب الحوار الوطني»: «من يرغب في تَسَلُّم السلطة ليس أمامه سوى طريق واحد هو انتخابات 2020 [...] وعبر صناديق الاقتراع، وبقرار الشعب السوداني [...] من خلال انتخابات حرة نزيهة»، ثم جدد الرئيس وعوده السابقة بسحق «العملاء والمخربين»، كما اتهم جهات خارجية بالتآمر على السودان ومحاولة تركيعه وإقعاده، بدعم التمرد، وقصف الخرطوم وفرض الحصار الاقتصادي عليها. وخاطب الحركات المسلَّحة قائلًا: «لا يوجد بعد اتفاقية السلام ووثيقة الحوار الوطني، سبب لحمل السلاح والبندقية»، كما أن البلاد «عرضة بشكل دائم للتآمر، من أجل تدميرها وكسرها». وأشار إلى تداعيات المظاهرات، قائلًا: «الناس في دول ثانية فقدوا الأمن، وجاءوا لبلادنا للبحث عنه [...] إنتو بتمشو لفين؟ بتصيروا لاجئين؟». وأكَّدَ حاتم السر علي (وزير النقل والتنمية العمرانية)، خلال كلمته أمام حشد نفرة السلام والتأييد في الساحة الخضراء: «إنَّ التحديات الاقتصادية والمشاكل الآنية الراهنة بفضل الله تعالى وبجهود هذه الحكومة الحثيثة، قد تجاوزناها، أنا أقولها لكم ليس من باب الدعاية، وليس من باب التهويل، وليس من باب التكذيب، إنما باب الحق، ومن باب العلم، هذه التحديات الاقتصادية السياسية كلها في طريقها للحل، أقولها لكم بالواضح، لا صفوف بعد اليوم، لا صفوف للوقود، ولا صفوف للنقود، ولا صفوف للخبز أبدًا [...] أقولها لكم باسم الحكومة، وأنا مسؤول منها، ما في صفوف يا جماعة بعد اليوم إطلاقًا، تاني صف ما في، والله إلّا صف واحد هو صف الصلاة للواحد المعبود»[201].

تؤكد هذه الاقتباسات من خطابات قادة النظام وحواراتهم، أنّه لم يكن للحكومة أي حلول واضحة للمشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجه السودان، بل معظمها كان عبارة عن مبررات وتطمينات تدور في ثلاثة مسارات: أولها، مسار التآمر، بمعنى أن هناك دولًا خارجية تتآمر ضد السودان نتيجة لتوجّهاته الإسلامية وموقفه من التطبيع مع إسرائيل؛ لذلك نلحظ أن الرئيس البشير ذكر في أكثر من مناسبة أن مشكلات السودان الاقتصادية يمكن أن تُحلّ إذا طبَّع السودان علاقاته مع إسرائيل، ونستشهد بقوله: «نصحونا بالتطبيع مع إسرائيل لتنفرج عليكم، ونقول الأرزاق بيد الله وليست بيد أحد»[202]. ولا شك في أن الهدف من مثل هذه الافتراضات هو كسب تأييد للحكومة؛ مع العلم أن هناك بعض الدول الأفريقية والعربية التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ إلّا أنها تعاني اقتصاديًا وسياسيًا، ولم تُفرَج أزماتها السياسية والاقتصادية. ثانيها، مسار التهديد الذي يعكس من طرف قوة الدولة وجبروتها، وبأن لها «كتائب ظل»، يمكن أن تحميها ضدّ أي مهددات داخلية

أو خارجية؛ ومن طرف ثانٍ أن الذين يتظاهرون ضد الحكومة فيهم «مندسون، وعملاء موساد، وشيوعيون»، يريدون أن يخربوا البلاد ويمسخوا هويتها الإسلامية ويحوّلوا أمنها وسلامها إلى فوضى وحروب أهلية[203]. وثالثها، مسار التضليل بأن الحكومة قادرة على حل الأزمة الاقتصادية والسياسية، كما جاء في كلمة الوزير حاتم السر علي الذي أكَّد لجموع المواطنين المحتشدة في الساحة الخضراء بكل استخفافٍ وعدم احترام لعقول الحاضرين، أنّ مشكلات السودان الاقتصادية والسياسية قد حُلَّت أو في طريقها إلى الحل، وهو يعلم أن تصريحاته لا أساس لها من الصحة، لكن ربما تضمن له البقاء في منصبه الوزاري، وكسب ود الرئيس البشير.

في ظل غياب الحلول المقنعة للمتظاهرين وانسداد الأفق السياسي، برزت جملة من الافتراضات عن مستقبل الوضع السياسي في السودان، وأهمها التحذير الذي قدّمه مبارك الفاضل المهدي باحتمال حدوث واحد من السيناريوهات الثلاثة الآتية: أولها، انحياز القوات المسلَّحة إلى جانب المتظاهرين إذا بلغت الأوضاع مرحلة تهدّد أمن البلاد واستقرارها؛ وثانيها، حدوث «انقلاب قصر»، يجعل البشير «كبش فداء» ليستمر حكم الإسلاميين؛ وثالثها، أن يقوم الرئيس نفسه بإحداث انقلاب على الحزب الحاكم، معتمدًا على تأييد القوات المسلَّحة[204]. وقبل أن نُسقط هذه السيناريوهات على المشهد السياسي اللاحق لافتراضات مبارك الفاضل المهدي، يُستحسن أن ننظر في الموقف العالمي والإقليمي تجاه الوضع السياسي في السودان. ثم بعد ذلك ننتقل إلى تحليل الخطوة العملية التي اتّخذها الرئيس بعد خطاب 22 شباط/فبراير 2019، وإلى أي مدى كانت صائبة في احتواء الوضع السياسي المتفجر؟ أم أنها صبّت الزيت على نار المظاهرات المشتعلة وأفضت إلى نهاية حكم الرئيس البشير؟

رابعًا: الموقف العالمي والإقليمي من الاحتجاجات

واجهت سياسة الحكومة القمعية ضد المتظاهرين انتقادات شديدة من بعض الدول الغربية ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية. ويأتي في مقدمة الدول الغربية دول الترويكا (المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة) وكندا التي أصدرت بيانًا صحافيًا في 8 كانون الثاني/يناير 2019، شجبت فيه سلوك الأجهزة الأمنية تجاه المظاهرات الاحتجاجية المستمرة في السودان. وجاء في البيان: «لا تزال دول الترويكا (المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة) وكندا، تشعر بقلق عميق إزاء رد حكومة السودان على الاحتجاجات الأخيرة في السودان واحتجاز عدد من السياسيين والناشطين والمتظاهرين دون تهمة، أو إخضاعهم للمحاكمة. نؤكد أن بلداننا تصرّ على حقّ الشعب السوداني في الاحتجاج السلمي، وفقًا لما يكفله القانون السوداني والدولي لحقوق الإنسان، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتعبير. روّعتنا التقارير التي تفيد بوفيات وإصابات خطيرة لأولئك الذين يمارسون حقهم المشروع في الاحتجاج، وكذلك تقارير عن استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين. نحث حكومة السودان على ضمان إجراء تحقيق كامل وشفاف ومستقل في أقرب وقت ممكن عن هذه الوفيات، وإخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة. علاوة على ذلك، فإن بلداننا تدعو حكومة السودان لإطلاق سراح فوري لجميع الصحفيين وزعماء المعارضة السياسيين وناشطي حقوق الإنسان وغيرهم من المتظاهرين رهن الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة، والسماح لمن يواجهون اتهامات بالتمثيل القانوني. إنّ الإجراءات والقرارات التي ستتخذها حكومة السودان خلال الأسابيع القادمة سيكون لها تأثير في تعامل حكوماتنا، وغيرها من الدول في الأشهر والسنوات القادمة. نحث حكومة السودان على الاستجابة للتحديات الحالية من خلال تنفيذ الإصلاحات السياسية الضرورية، للسماح للشعب السوداني بممارسة حقوقه الدستورية، والتعبير

السلمي عن آرائه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية دون خوف من العقاب أو الاضطهاد»[205].

في السياق ذاته، ندّد نواب البرلمان الأوروبي بالقمع الذي تمارسه الحكومة السودانية ضد المتظاهرين العُزَّل، والاعتقالات التعسفية التي تطال الناشطين السياسيين والصحافيين والمحامين والأطباء والطلاب. وحثّوا الحكومة السودانية على وقف العنف والإجراءات الأمنية التعسّفية ضد المظاهرات السلمية، وطالبوا بالإفراج الفوري ومن دون شرطٍ أو قيد عن صالح محمود عثمان (المحامي السوداني الحائز جائزة سخاروف الأوروبية عام 2007 التي تُمنح للأشخاص أو المنظمات التي تقدم إسهامًا استثنائيًا في الدفاع عن حقوق الإنسان)[206].

كذلك عبَّرت ميشال باشليت (Michelle Bachelet)، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن «قلقها الشديد» إزاء «الاستخدام المفرط» للقوة ضد المتظاهرين، ودعت الحكومة السودانية إلى التعامل الحضاري مع المتظاهرين السلميين، الذي يتّسق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وحثَّت على تشكيل لجان للتقصي في حالات القتل التي حدثت للمواطنين العُزَّل في أثناء سير المظاهرات؛ وأعلنت استعداد مكتبها لإرسال فريق فني لتقديم المشورة إلى السلطات السودانية، والتأكّد من أنها تعمل وفق الإجراءات الدولية في مجال حقوق الإنسان[207].

دعت مجموعة الأزمات الدولية في بروكسل الولايات المتحدة الأميركية وحكومات الدول الغربية للضغط على نظام البشير من أجل وقف العنف الذي تمارسه الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين، وعلى وجه التحديد ميليشيات الدعم السريع. وطلبت من الولايات المتحدة اتخاذ موقفٍ واضح تجاه المظاهرات في السودان، والتأكيد أن «رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب مرتبط بسلوك» الحكومة السودانية تجاه المتظاهرين السلميين. كما طلبت من الحكومة الأميركية إصدار «تحذيرات لمختلف قادة الميليشيات والفصائل»، أنه في حالة ثبوت تورطهم في قمع المتظاهرين ستفرض عليهم عقوبات اقتصادية، وتجمد أرصدتهم المالية في المصارف الخارجية. وفي الوقت نفسه، اقترحت المجموعة على هيئة الأمم المتحدة أن تطلب من المحكمة الجنائية الدولية أن تجمّد أو تؤجل التحقيق في الاتهامات الموجهة ضد الرئيس عمر البشير بشأن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في دارفور مدة عام، وفق المادة 16 من ميثاق المحكمة، شرط أن يتنازل البشير عن الحكم[208]. وإلى جانب مجموعة الأزمات الدولية، أفادت سارة جاكسون

(مساعدة مدير المنظمة غير الحكومية لمنطقة شرق أفريقيا والبحيرات الكبرى والقرن الأفريقي)، بأن «استخدام قوات الأمن للقوة الفتَّاكة من دون تمييز ضد المتظاهرين العُزَّل، قد أفضى إلى قتل 37 شخصًا في الأسبوع الأول للمظاهرات، فيما أقرت السلطات الرسمية بأن عدد القتلى في المظاهرات بلغ 19 شخصًا، والجرحى 406، وأنّ الصادق المهدي (رئيس حزب الأمة القومي) أفاد بأن عدد القتلى بلغ 45 شخصًا، والجرحى 100، والمعتقلين 2000 شخص»[209].

استجابة لهذه النداءات، أعربت الولايات المتحدة الأميركية عن قلقها تجاه تزايد القتلى والجرحى والمعتقلين، وأكَّدت دعمها حق الشعب السوداني في التجمع السلمي للتعبير عن مطالبه بالإصلاح السياسي والاقتصادي. وطلبت من الحكومة السودانية إطلاق سراح جميع الصحافيين والناشطين والمتظاهرين السلميين المحتجزين تعسفيًا، أما الذين يواجهون اتهامات جنائية منهم، فيجب أن تسمح لهم بالتواصل مع ممثليهم القانونيين لتقديم المساعدات القانونية المطلوبة، كما حثَّت واشنطن الحكومة على إجراء تحقيق مستقل وشفاف بشأن أحداث القتل والإصابات التي حدثت في أثناء المظاهرات. وأشارت إلى أنّ إصلاح العلاقات الثنائية مع حكومة السودان يقتضي «حظر استخدام الأجهزة الأمنية للاحتجاز التعسفي، والعنف المفرط» ضد المتظاهرين، وإنهاء مضايقات الصحافيين ومنظمات حقوق الإنسان والأطباء والطلاب والجهات الأخرى الفاعلة في المجتمع المدني[210].

رفعت منظمات دولية وإقليمية وسودانية مذكرة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مطالبة بتشكيل بعثة دولية للتقصي في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في السودان. وعبرت عن قلقها تجاه ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان في السودان. وطالبت المذكرة مجلس حقوق الإنسان الأممي بالتصدي لحملات القمع والعنف التي تمارسها الحكومة السودانية ضد المتظاهرين السلميين، والاستخدام العشوائي لقنابل الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية ضدهم، وهم يمارسون حقهم في التظاهر والتعبير عن مطالبهم المشروعة. ودعت المجلس إلى تحذير الحكومة السودانية من استخدام القوة المميتة والمفرطة ضد المحتجين السلميين، وإطلاق سراح جميع المحتجزين، وضمان اتّباع الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة للمتهمين منهم[211].

في ضوء هذه النماذج المختارة من المواقف الدولية والإقليمية تجاه المظاهرات السودانية، يلحظ القارئ أنّ البيانات والمذكرات التي صدرت أرسلت تحذيرات قوية إلى الحكومة السودانية

للكفّ عن استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين السلميين؛ لذلك لجأت الحكومة إلى الإقرار بأن «المظاهرات حق مشروع يكفله الدستور»، لكنها بررت إجراءاتها الأمنية، بأنها اتُّخذت اضطرارًا في سبيل حماية مرافق الدولة وممتلكات الناس من الحرق والتخريب. ويؤكد ذلك قول وزير الإعلام جمعة بشارة أرور: «إن التظاهر حق مكفول بالدستور»؛ إلّا أن المظاهرات السلمية انحرفت عن مسارها، بفعل «المندسّين»، فتحولت إلى «نشاط تخريبي استهدف المؤسسات والممتلكات العامَّة والخاصة بالحرق والتدمير، ومهاجمة وحرق بعض مقار الشرطة»[212]. وإلى جانب ذلك، استخدمت المذكرات السياسية «العصا والجزرة»؛ لأنها هدّدت الحكومة باستخدام العقوبات الاقتصادية في حالة استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، وبشّرتها برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، إذا حسَّنت طرائق تعاملها مع المتظاهرين السلميين، وأقرَّت بحقهم في التعبير عن مطالبهم المشروعة؛ أو تأجيل أو تجميد إجراءات المحكمة الجنائية الدولية إذا وافق الرئيس البشير أن يتنازل عن الحكم. وفي الوقت نفسه، أعطت هذه البيانات والمذكرات الأممية والإقليمية إشارات تطمينية إلى قوى إعلان الحرية والتغيير بأنّ المنظمات الدولية والإقليمية تقف إلى جانب المتظاهرين وحقهم المشروع في التظاهر السلمي؛ لذلك نلحظ أن المهدي حثَّ تلك المنظمات على تفعيل دورها في حماية المتظاهرين السلميين الذين يطالبون بنقلٍ سلس للسلطة وتحوّل ديمقراطي مستدام.

خامسًا: خطاب 22 شباط/فبراير 2019 وتداعياته السياسية

في أثناء تصاعد وتيرة المظاهرات الشعبية، قام الرئيس البشير بزيارتين خارجيتين: إحداهما إلى دولة قطر[213]، وثانيتهما إلى جمهورية مصر العربية[214]، في إطار البحث عن تأييد مادي ومعنوي لمواجهة الأزمة السياسية والاقتصادية في السودان؛ إلّا أن الدولتين المضيفتين أبدتا تأييدًا حذِرًا لأهداف الزيارة، ولم تقدِّما دعمًا ماليًا لمواجهة الأزمة الاقتصادية. كما زار وفد سعودي السودان، ووصف أسامة فيصل (وزير الدولة في وزارة الخارجية السودانية) زيارة الوفد السعودي بأنها كانت شكلًا «من أشكال التضامن السعودي مع قضايا السودان»[215]. لكن يبدو أن عائدات تلك الزيارات كانت دون المستوى المتوقع، وبعدها عقد البشير اجتماعًا مع مجلس شورى الحركة الإسلامية في 16 شباط/فبراير 2019، لكن من دون أي قرارات مهمة، تساهم في حل مشكلات السودان الاقتصادية والسياسية[216]. ولذلك كان يوم الجمعة، الموافق 22 شباط/فبراير 2019 من أطول الأيام في حياة الرئيس البشير، حيث عقد سلسلة من الاجتماعات المتلاحقة مع اللجنة العليا للحوار الوطني والبعثات الدبلوماسية في الخرطوم ووزراء الحكومة الاتحادية، وختمها باجتماع طويل مع المكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم. وكان الهدف الرئيس من تلك الاجتماعات وضع اللمسات الأخيرة لخطاب البشير المعلن عنه في مساء ذاك اليوم نفسه. وقبل إلقاء الخطاب، ظهرت بعض التسريبات، المنسوبة إلى الفريق أول صلاح عبد الله قوش بأن الرئيس سيعلن عن عدم ترشحه في انتخابات عام 2020، وسيحل الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية، ويعيّن حكومات كفاءات وطنية، كما سيعلن حالة طوارئ في كل أنحاء السودان مدة عام، ويتخلّى عن رئاسة الحزب الحاكم، ويُطلق سراح المعتقلين السياسيين. وسبق هذه التسريبات بيوم واحد، موجة اعتقالات سياسية، شملت ستة وعشرين ناشطًا[217] من قيادات المعارضة وقوى إعلان الحرية والتغيير، وفسّر بعض الدوائر السياسية الاعتقالات بأنها خطوة تجاه انقلاب داخلي، يضمن

استمرارية البشير في السلطة. ونتيجة لذلك أمسى المزاج السياسي العام في حالة توجس وترهّب شديدين؛ لسماع خطاب الرئيس الذي ربما يغير أدوات اللعبة السياسية، أو يُعدّل مسارات المظاهرات الصاخبة التي بقيت مستمرة أكثر من شهرين؟ وبقيت تلك التكهنات السالبة والموجبة متداولة بكثافة في منصات التواصل الاجتماعي، إلى أن ظهر الرئيس البشير في باحة القصر الرئاسي، وأمام حضور نوعي، كان معظمه من حزب المؤتمر الوطني والأحزاب المتحالفة معه. وفي خطابه الذي استغرق عشرين دقيقةً، أعلن الرئيس عمر البشير حالة الطوارئ في كل أنحاء البلاد مدة عام وحلّ الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، ووعد بتشكيل حكومات تسيير أعمال من كفاءات وطنية. ومن زاوية أخرى، دعا البرلمان إلى تأجيل التعديلات الدستورية التي كان الهدف منها السماح له بخوض الانتخابات الرئاسية المخطط انعقادها آنذاك في عام 2020؛ وحثَّ القوى المعارضة على الحوار وفق مخرجات الحوار الوطني، وناشد «حَمَلَة السلاح لتسريع خطى التفاوض من أجل وقف الحرب وتحقيق السلام». وسياسيًا، وعد بأنه «سيقف من منصة قومية (رئاسة الجمهورية) لرعاية هذه العملية»، ويكون على مسافة واحدة من الجميع، موالين ومعارضين، وذلك بكل عدلٍ وشفافية «وسعة صدر لشمول كل الوطن»[218]. وكانت أقوى الانتقادات التي تعرض لها الخطاب الرئاسي من عثمان ميرغني (رئيس تحرير صحيفة التيار المستقلة) الذي وصفه، في تعليق لفضائية سكاي نيوز العربية، بأنه لا يمكن أن يهدّئ الشارع السوداني، بل ربما يفسح المجال لـ «موجة جديدة من الاحتجاجات»؛ لأن «سقف الشارع واضح، فمنذ شهرين انحصرت مطالبه في تنحي الرئيس وإزاحة الحكم بأكمله»، ووصفه أيضًا بأنه «خطوة التنازل الأولى» التي «ترسل إشارة قوية للشارع، أنه من الممكن أن يمارس المزيد من الضغط للحصول على النتائج النهائية التي يتوقعها». وتوقع ميرغني «أن ينزل الناس للشوارع للمطالبة بإزاحة النظام وتنحي الرئيس البشير»، وعندما يتصاعد المد الثوري، سيتدخل الجيش و«يحسم الصراع الشعب»، كما حدث في ثورتي أكتوبر 1964 ومارس-أبريل 1985. وقطع الرأي بأن مساحة مناورة البشير قد أصبحت معدومة؛ فلا يمكن أن يأتي بعد ثلاثين سنة ليلعب في الوقت بدل الضائع ويسجل «الهدف الذهبي»[219]. وفور الفراغ من هذا التعليق، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات ميرغني من داخل مكاتب صحيفة التيار، واقتاده إلى مكان غير معلوم. وعلى مستوى القوى السياسية المعارضة، وصف ياسر عرمان (نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال) الخطاب بأنه «محاولة لشراء الوقت»، ولم «يقدم حلولًا للأزمة السياسية أو

الاقتصادية»[220]. أما سارة نقد الله، فنعتته بأنه «مخيِّبٌ للآمال»، ومنفصم من حيث المحتوى، لأنه «لا يمتّ لواقع الأزمة الراهنة في بلادنا بأي صلة، ولعله يكرّسها، ولا يلبّي أدنى مطالب الشارع السوداني في حدودها الدنيا»[221]. كما اعتبره معتصم أحمد صالح (المتحدث باسم حركة العدل والمساواة السودانية) «من أسوأ خطاباته التي ارتبطت بالخداع والتضليل»؛ لأنه يحاول من خلاله «الالتفاف على استحقاقات الثورة، بالدعوة إلى حوار وطني زائف»، كما أن إعلان حالة الطوارئ سيطلق العنان للميليشيات الأمنية لقتل المتظاهرين والتنكيل بهم «بهدف إخماد ثورتهم المجيدة»[222].

على الرغم من هذه الانتقادات الواضحة والصريحة، فإن الرئيس البشير مضى في خطته المرسومة، فأصدر حزمة من المراسيم الجمهورية التي تقضي بتعيين الفريق أول عوض بن عوف (وزير الدفاع)، نائبًا أول، بدلًا من الفريق أول بكري حسن صالح (عضو مجلس قيادة «ثورة الإنقاذ»)، وإقالة حكومة رئيس الوزراء معتز موسى، وتعيين محمد طاهر إيلا (والي ولاية الجزيرة) رئيسًا للوزراء، مع استبقاء ستة وزراء من حكومة موسى[223]، وإعفاء ولاة الولايات الثمانية عشر المنتخبين، وتعيين ضباط عسكريين بدلًا منهم، في خطوة صريحة لتعزيز قبضة الجيش على مقاليد السلطة. وعلى مستوى المؤسسة العسكرية، أصدر سلسلة من القرارات، تمَّ بموجبها تعيين الفريق مراقب جوي عصام الدين مبارك حبيب الله وزيرًا للدولة بالدفاع، وتعيين الفريق أول كمال عبد المعروف الماحي بشير رئيسًا للأركان المشتركة، والفريق أول هاشم عبد المطلب أحمد بابكر نائبًا لرئيس الأركان المشتركة، وترفيع الفريق عبد الفتاح البرهان إلى رتبة الفريق أول وتعيينه مفتشًا عامًا للقوات المسلَّحة، وتعيين الفريق طيار صلاح عبد الخالق سعيد علي رئيسًا لأركان القوات الجوية، والفريق أول محمد عثمان الحسين رئيسًا لأركان القوات البرية، والفريق بحري عبد الله المطري الفرضي رئيسًا لأركان القوات البحرية، والفريق شمس الدين كباشي إبراهيم رئيسًا لهيئة العمليات المشتركة، والفريق أول مصطفى محمد مصطفى رئيسًا لهيئة الاستخبارات العسكرية[224]. وبعد تشكيل حكومة محمد طاهر إيلا الجديدة، أصدر عمر أحمد محمد (النائب العام) عددًا من القرارات، بتحديد اختصاصات نيابات الطوارئ وسلطاتها، وذلك وفقًا لأحكام حالة الطوارئ التي أصدرها الرئيس البشير، وبموجبها مُنع التجمهر والتظاهر وتحشيد المواكب واعتقال المتظاهرين وتفويض القوات النظامية بدخول أي مبنى وتفتيشه وتفتيش الأشخاص، وتجريم أي فعل يشكك في هيبة الدولة. وبناءً على ذلك، أصدر عبد المجيد إدريس (رئيس القضاء)، قرارًا بتشكيل محاكم طوارئ على مستوى الأحكام الابتدائية والمستأنفة في جميع

الولايات، للنظر في البلاغات المخالفة لأحكام القانون الجنائي وقانون الطوارئ وحماية السلامة العامّة، وأي أوامر صادرة من رئاسة الجمهورية. ويصل الحد الأقصى للعقوبات التي تصدرها هذه المحاكم إلى السجن عشر سنوات مع الغرامة المالية[225].

تجسَّد أول تحدٍ ميداني منظم لهذه المراسيم الرئاسية في بيان الأطباء المشترك، الصادر في 23 شباط/فبراير 2019، الذي بدأ باستهلال مناهضٍ لتوجهات الحكومة: «الآن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة [...] لقد تابعنا جميعًا مستجدات الأحداث وإصرار هذا النظام على البقاء فوق إرادة الشعب الذي حدد خياره بعناية فائقة وهو ذهاب هذا النظام ومتعلقاته من دون شرطٍ أو قيد إلى مزبلة التاريخ غير مأسوف عليه». بناءً على ذلك، جدّد المكتب الإعلامي الموحّد للجنة أطباء السودان المركزية ونقابة أطباء السودان الشرعية ولجنة الاستشاريين والاختصاصيين، التزام أعضائها «بالإضراب» عن معالجة الحالات الباردة والالتزام بتغطية الحوادث. ورافقت ذلك سلسلة من المظاهرات اليومية في الخرطوم والولايات، متحديةً إعلان حالة الطوارئ، ومؤكدةً إصرار المتظاهرين والمحتجين على إسقاط النظام. وبلغ ذلك التحدي ذروته عندما أعلنت تنسيقية قوى إعلان الحرية والتغيير جدولًا زمنيًا في 28 شباط/فبراير 2019[226]، لتنظيم المظاهرات والاحتجاجات النهارية والليلية في العاصمة القومية والولايات على النحو الذي يوضحه الجدول (3-1).

الجدول (3-1)

تنظيم المظاهرات والاحتجاجات النهارية والليلية في العاصمة القومية والولايات

الجمعة 1 آذار/ مارس	- مظاهرات المساجد وميادين الأحياء. - مظاهرات ليلية في الأحياء. - عمل دعائي في أحياء العاصمة والأقاليم. - دعوة المناطق لعمل برامجها المحلية لأنشطة الأسبوع.
السبت 2 آذار/	- مظاهرات ليلية مشتركة بين الأحياء المتجاورة.

مارس	- عمل دعائي في أحياء العاصمة والولايات. - الحشد الجماهيري مساءً في دار الأمة (لإحياء ذكرى الشهداء - تضامن مع المعتقلين - معارض ومخاطبات).
الأحد 3 آذار/ مارس	- مواكب استقلال القضاء في كل المناطق. - مظاهرات ليلية مشتركة بين الأحياء المتجاورة.
الإثنين 4 آذار/ مارس	- اعتصامات الميادين ومواكب الأحياء والمظاهرات.
الثلاثاء 5 آذار/ مارس	- إضراب المهن ليوم واحد. - وقفات المهنيين والمجموعات المطلبية والمؤسسات والشركات الخاصة. - مظاهرات ليلية مشتركة بين الأحياء المتجاورة.
الأربعاء 6 آذار/ مارس	-يوم المبادرات الفردية والجماعية وأساليب المقاومة السلمية. - يوم دعائي مكثف في الأحياء لموكب الخميس 7 آذار/مارس.
الخميس 7 آذار/ مارس	- يوم المرأة السودانية، تحيةً لنضالات السودانيات عبر التاريخ. - مواكب مشتركة في العاصمة. - مواكب الولايات.

المصدر: من إعداد الباحث.

وصفت شبكة الصحفيين السودانيين نهار الخميس، الموافق 28 شباط/فبراير 2019، بأنه أطول نهار في تاريخ الثورة السودانية في العاصمة القومية، حيث خرج المتظاهرون في مواكب صاخبة ومتعددة، تحت عنوان «مواكب التحدي»، أي تحدي حالة الطوارئ المعلنة. وكانت، بحسب

روايات شهود العيان، مواكب تظاهر كبيرة من حيث الحجم والانتشار والجسارة في مواجهة ترسانة أسلحة الأجهزة الأمنية. وكانت نقاطها الساخنة في أحياء بري والصحافة وشمبات وود نوباوي والعباسية وسوق أمدرمان، حيث واجه المتظاهرون الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية والضرب بالهراوات والسياط والاعتقالات العنيفة التي شملت أكثر من 870 متظاهرًا، واستهدفت الفتيات بطريقة مباشرة[227]. وبعد هذه الاعتقالات الواسعة، بدأت محاكم الطوارئ أعمالها، حيث نظرت في 400 بلاغ بتهمة المشاركة في الاحتجاجات في محافظة أمدرمان، و400 بلاغ آخر في محافظة الخرطوم، و70 في محافظة بحري، وبرّأت المحاكم معظم المعتقلين، وأصدرت عشرات الأحكام ضد مجموعة منهم، راوحت أحكامها بين الجلد والغرامات المالية، والسجن فترات تراوح بين أسبوعين وخمس سنوات. والغريب في الأمر أنّ القاضي تاج الدين إدريس، في محكمة طوارئ الامتداد في الخرطوم، أصدر حكمًا بجلد تسع فتيات 20 جلدة، بتهمة أنهن كن يحملن علم السودان ويردّدن النشيد الوطني[228].

استهجن الرأي العام المحاكمات بأصنافها المختلفة، واعتبر جلد الفتيات انتهاكًا لحقوق المرأة والأعراف والتقاليد المرعية في السودان، كما تواصلت المظاهرات والاحتجاجات في العاصمة والولايات بحسب الجدول الزمني الذي نشره تجمع المهنيين السودانيين، والذي بقي يتجدّد تحت شعارات مختلفة كل أسبوع، مثل «مواكب الخبز والكرامة» و«مواكب استقلال القضاء» و«مواكب العدالة وشهداء الجنينة اللاجئون والمفصولون» و«مواكب المرأة السودانية». وتصادفت مواكب نضالات المرأة السودانية مع الاستعدادات للاحتفال بيوم المرأة العالمي (8 آذار/مارس من كل عام)، ولذلك وجدت الدعوة استجابة واسعة من النساء والفتيات اللاتي خرجن في مظاهرات حاشدة في معظم أنحاء ولاية الخرطوم وبعض الولايات الأخرى، وواجهن الترسانة الأمنية بجسارة، واعتقلت الأجهزة الأمنية عددًا كبيرًا منهن إلى جانب الرجال الذين شاركوا في المواكب المتفرقة. وتحت ضغط الرأي العام، أصدر الرئيس البشير قرارًا بإطلاق سراح النساء اللائي اعتقلن في أثناء فترة الاحتجاجات والمظاهرات. ولا توجد إحصاءات رسمية دقيقة عن عددهن في أثناء فترة المظاهرات؛ لكن بعض الجهات المعارضة يقدر عددهن بـ 150 امرأة[229].

إلى جانب المظاهرات اليومية والمواكب ذات الشعارات المبتكرة، برزت فكرة الإضراب العام الذي نفّذته قطاعات واسعة من المهنيين والموظفين والعمال والصحافيين في 5 آذار/مارس 2019؛ إذ تناقل بعض منصات التواصل الاجتماعي صورًا لأشخاص مضربين عن العمل،

يضعون على صدورهم أو صدورهن لافتات مكتوب عليها «مضرب» عن العمل، ويقال إنّ نسبة المضربين عن العمل بلغت أكثر من 80 في المئة من مجموع القوة العاملة في العاصمة القومية. بينما واصل الأطباء في «مجمع عيادات ومستشفيات إبراهيم مالك»، جنوب الخرطوم، إضرابهم المستمر قرابة الشهرين عن معالجة الحالات الباردة، بينما شاركت نسبة تزيد على 90 في المئة من الكوادر الطبية العاملة في المجمع، بمن في ذلك تقنيو معامل وتحليلات طبية. وقال مصدر من الحقل الطبي لصحيفة الشرق الأوسط، إنّ الجديد في الأمر «أنّ أطباء توقفوا عن العمل في عياداتهم الخاصة للمرة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات في البلاد»[230].

في هذه الفترة، أصدر البشير سلسلة من القرارات المربكة، كان أولها قراره بتكليف نائبه أحمد هارون، في 1 آذار/مارس 2019، بتصريف مهمات رئيس الحزب التنظيمية، ليتفرغ الرئيس «لمهماته الوطنية» التي عبَّر عنها في خطاب 22 شباط/فبراير. ولذلك يرى بعض المحللين السياسيين أن تكليف هارون خطوة تجاه «فك الارتباط المشيمي» بين الحزب والدولة الذي بقي متّصلًا زهاء ثلاثة عقود. بيد أن محمد الأسباط (الإعلامي في تجمع المهنيين السودانيين) ينظر إلى التكليف من زاوية أخرى، ويرى فيه «رسالة ترهيب للمحتجين والثوار، لأن هارون صاحب تاريخ طويل في حسم المعارك والاحتجاجات بالعنف»، بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من اتهامات دولية أو وطنية. وواضح من هذا الافتراض أن الأسباط بنى تحليله على مواقف هارون المتشددة ضد المظاهرات في الأبيض، إضافة إلى أنه أحد ثلاثة سودانيين صدرت ضدهم مذكرة توقيفٍ من المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، لاتهامهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور[231]. وبعد ثلاثة أسابيع من هذا التكليف، عُين هارون مساعدًا لرئيس الجمهورية، واعتبر بعض الدوائر السياسية أن هذا التعيين خطوة لتكريس سيطرة البشير على حزب المؤتمر الوطني وإبعاد العناصر المعارضة لتعديل الدستور وترشيحه لولاية ثالثة.

تجسَّد القرار الرئاسي الثاني في إقالة محمد خير الزبير (محافظ بنك السودان المركزي) في 6 آذار/مارس 2019، وتعيين حسين يحيى جنقول بدلًا منه. ويعتبر الزبير ثالث محافظ يتولّى رئاسة البنك المركزي خلال ثلاث سنوات؛ إذ سبقه مساعد محمد أحمد (حزيران/يونيو - أيلول/سبتمبر 2018)، وحازم عبد القادر (2016-2018). وعلَّق محمد صلاح (المدير العام الأسبق لبنك الخرطوم) على التقلبات السريعة في إدارة بنك السودان المركزي، بأن «المشكلة ليست في إقالة وتعيين محافظين للبنك، بقدر ما هي إشكالات في إعداد وتطبيق السياسات النقدية والتغييرات

المتسارعة والمضطردة التي تتعرض لها، والتي تُحدث ربكة كبرى في الواقع الاقتصادي، مستشهدًا في ذلك بمشكلة شُح النقد الأجنبي والسيولة التي هزت الثقة في النظام المصرفي، إضافة إلى البطء الشديد في تعاطي البنك المركزي مع هذه المشكلة والمشاكل الأخرى [...] إنّ المحافظ وحده لن ينجح في حلِ هذه الأزمات الراهنة، باعتباره جزءًا فقط من حلقة حكومية متشابكة»[232].

بعد أسبوع من إقالة محافظ بنك السودان المركزي، فاجأ محمد طاهر إيلا (رئيس مجلس الوزراء الجديد)، الأوساط السياسية، بإعلان حكومته الجديدة، المكونة من 38 وزيرًا ووزير دولة، معظمهم من وزراء الحكومة السابقة وبعض أعضاء الأحزاب المتحالفة مع المؤتمر الوطني، وبكل المقاييس، الحكومة الجديدة ليست حكومة كفاءات كما وعد الرئيس البشير في خطاب الجمعة الشهير، أو حكومة رشيقة تتوافق مع الظروف الاقتصادية. اعتذر اثنان من الوزراء المرشحين للحكومة الجديدة عن أداء القسم، هما بركات موسى الحواتي (ديوان الحكم الاتحادي) والسموأل خلف الله (الثقافة والسياحة والآثار)، فعُين مكانهما صديق محمد عامر وروضة الحاج محمد تباعًا، كما عُيّن أبو هريرة حسين علي وزيرًا لوزارة جديدة باسم «الشباب والرياضة»[233]. وصف عمر يوسف الدقير (رئيس المؤتمر السوداني المعارض) الحكومة الجديدة بأنها «تعكس تجاهل النظام للأزمة الوطنية الشاملة» واستخفافه بمطالب الشعب، كما تفضح «أكذوبة ابتعاد» الرئيس عن حزب المؤتمر الوطني، والدليل على ذلك أن الحزب احتفظ برئاسة الحكومة ومعظم الوزارات، ولم يكن بين الوزراء المعينين كفاءات وطنية، بل «حكومة تدوير نفايات»، كما وصفتها الصحافية مزدلفة دكام[234].

بهذه التطورات السياسية، أضحت خطة الرئيس البشير في نظر المعارضين عبارة عن محاولات لإعادة «إنتاج النظام بنسخة مخادعة»، ولذلك صعَّد المعارضون وتيرة المظاهرات في المدن والأرياف السودانية في تحدٍّ سافرٍ لحالة الطوارئ وسياسة الرئيس المُعلَنة. وفي نهاية آذار/ مارس، بدأت عملية التحشيد لموكب 6 نيسان/أبريل الذي يتزامن مع ذكرى سقوط الرئيس جعفر محمد نميري في 6 نيسان/أبريل 1985. وفي يوم الجمعة السابق للموكب، أمَّ المهدي المصلين في مسجد السيد عبد الرحمن المهدي بود نوباوي، وحثَّهم بقوله: «ومن هذا المنبر أدعو الجميع لتلبية النداء الوطني، وأرجوهم أن يلتزموا بالسلمية، وألّا يستجيبوا لأي استفزازات، فالحلم الصامد أقوى من السلاح. احتشدوا، وارفعوا راياتكم وشعاراتكم سلميًا، اضربوا مثلًا». وبعد هذا النداء، ناشد الرئيس البشير بأن يُطلق «سراح كافة المعتقلين»، ويرفع «حالة الطوارئ»، ويستقيل من «رئاسة

الجمهورية»، ويحل «المؤسسات الدستورية المضروبة»، ويشكل «جمعية تأسيسية» من خمسة وعشرين عضوًا، تختارهم المعارضة؛ لإقامة النظام الجديد المنشود. ودعا أيضًا القوات المسلَّحة إلى أن «تحافظ على قوميتها، وألا تبطش بمواطنين عزل، يطالبون بحقوق يكفلها الدستور». وعلى «الأسرة الدولية» أن تطالب «بعدم البطش بمواطنين يتحركون سلميًا»، لتحقيق السلام والتحول الديمقراطي[235].

كما حظيت الدعوة إلى موكب 6 نيسان/أبريل بتأييد القوى المعارضة السلمية والمسلَّحة التي سبقت قادتها عبر منصات التواصل الاجتماعي المتعددة في توجيه النداءات إلى مناصريها والشعب السوداني عمومًا بأن يشاركوا في مظاهرة «السودان الوطن الواحد» المليونية، المزمع انطلاقها ظهر السبت، الموافق 6 نيسان/أبريل 2019، بهدف المطالبة بإسقاط النظام الإنقاذي. وفي ظل هذا التحشيد، أصدرت تنسيقية قوى إعلان الحرية والتغيير وتجمع المهنيين السودانيين موجّهات موكب السودان الوطن الواحد، الذي ينطلق في الساعة الواحدة ظهرًا «بتوقيت الثورة في العاصمة القومية والولايات. ويبدأ الموكب المركزي من ميدان جاكسون وسط الخرطوم، وموقف شروني جنوب وسط الخرطوم، ومباني الاتحاد الأوروبي شرق-وسط الخرطوم، تحت إشراف لجان الميدان، إلى أن يصل إلى القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة. وفي الولايات تنطلق المواكب عند الواحدة ظهرًا في كوستي وربك والأبيض وزالنجي وسنجة ومدني والمناقل والفاشر وعطبرة والقضارف والجنينة وبورتسودان، ثم تتجمع أمام مقار رئاسات القيادات، أو الحاميات أو الوحدات العسكرية في كل ولاية على حدة؛ لتسليم مذكرة تنحي رئيس الجمهورية إلى القيادات العسكرية كلها في الولايات»[236].

ويُعد العمل التنسيقي لهذه المواكب أضخم عمل نظّمته قوى إعلان الحرية والتغيير، منذ بدء الاحتجاجات في كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي هذه الأثناء، شنّت أجهزة الأمن والمخابرات اعتقالات واسعة في أوساط الناشطين السياسيين في العاصمة القومية والولايات، كما حشدت قواتها الأمنية في المواقع الاستراتيجية، لمنع المتظاهرين من الوصول إلى القيادة العامَّة. وصف الصحافيان أحمد يونس (الخرطوم) ومصطفى سري (لندن) مواكب السودان الوطن الواحد التي احتشدت أمام مقار القيادات العسكرية في العاصمة والولايات بأنها «أضخم مظاهرة يشهدها نظام الرئيس عمر البشير الذي طالب المتظاهرون برحيله». وحاولت قوات من جهاز الأمن والمخابرات التصدي للمتظاهرين أمام القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة في الخرطوم، إلّا أن قوات من

الجيش تصدّت لها ومنعتها من الاعتداء على المواطنين، هنا تعالت هتافات المتظاهرين «جيش واحد ... شعب واحد»، «ما همانا ... جيشنا معنا»، «سقطت ... سقطت يا كيزان» (يقصد بهذا المصطلح الإخوان المسلمين)، «حرية سلام وعدالة والثورة خيار الشعب»[237]. ولذلك اعتبرت قوى الحرية والتغيير وصول المتظاهرين إلى مقر القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة بعدد كبير «انتصارًا للحرية والكرامة»، ثم أصدرت بيانًا دعت فيه المتظاهرين إلى عدم «مبارحة ساحات شارع القيادة العامَّة» والاعتصام في الشارع الذي يمتد من وزارة الشؤون الإنسانية إلى مستشفى الأسنان، وإغلاق المداخل والمخارج المؤدية إلى ميدان الاعتصام في المنطقة المشار إليها. ومن جانبها أغلقت القوات الأمنية الجسور المؤدية إلى وسط الخرطوم (جسر القوات المسلَّحة، جسر بري على النيل الأزرق، وجسر أمدرمان وجسر الفتيحاب على النيل الأبيض)، للسيطرة على مواكب المتظاهرين الهادرة والمتحركة صوب مكان الاعتصام أمام قيادة القوات المسلَّحة في الخرطوم. وبهذه الجسارة والتحدي، أضحى الاعتصام حقيقةً ماثلةً للعيان أمام القيادة العامَّة للقوات المسلَّحة في الخرطوم وأمام القيادات العسكرية في الولايات، وبذلك كسر المتظاهرون حاجز الخوف والتردد، و«جاءت ساعة الحقيقة»، كما يرى بيان قوى إعلان الحرية والتغيير، أن «لا جبَّار بقادرٍ على دحر إرادة شعب السودان»[238].

وإلى جانب المواكب والاعتصامات الضخمة في العاصمة والولايات، أعلن تجمع المهنيين السودانيين في الخارج عن وقفات احتجاجية في بريطانيا وإيرلندا الشمالية والجنوبية وفرنسا وألمانيا والدنمارك والسويد والنرويج وفنلندا وهولندا والنمسا وسويسرا وبلجيكا وجمهورية التشيك وبولندا وإيطاليا والولايات المتحدة الأميركية وكندا، حيث توجد جموع الجاليات السودانية[239]. وسجّل هذا المشهد الثوري في مجمله تحديًا غير مسبوقٍ لحكومة الإنقاذ التي حكمت السودان قرابة ثلاثة عقود (1989-2019)، واختيار القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة حاضنة للاعتصام وحامية للمعتصمين كان اختيارًا عبقريًا. وفي الفصل الرابع سنتطرق بالتفصيل للاعتصام أمام القيادة العامَّة وتداعياته على المشهد السياسي.

خلاصة

أوضح الفصل أن مظاهرات ثورة ديسمبر 2018 اتّسمت بالسلمية والمشاركة الشبابية الواسعة من الجنسين، وتصميم الثوار على إسقاط النظام (تسقط بس)، وتأسيس نظام ديمقراطي مستدام يلبّي استحقاقات الحرية والسلام والعدالة. ومارس الثوار، لتحقيق هذا الهدف المزدوج، ضروبًا شتى من الاحتجاجات، شملت المظاهرات والمواكب اليومية والإضراب عن العمل والاعتصام في الساحات العامَّة، على الرغم من العنف المفرط الذي مارسته الأجهزة الأمنية ضد المحتجين. وقام تجمع المهنيين السودانيين تحت إشراف تنسيقية قوى الحرية والتغيير بدورٍ مهم في تنظيم المظاهرات اليومية، وتسيير المواكب الدورية ذات الشعارات السياسية والمطلبية المبتكرة، والجاذبة تطلّعات الشباب الثائرين من الجنسين. وفي ظل هذا التحدي المتصاعد كانت رؤية الحكومة حبيسة النظرة الأمنية ورهينة المطمع الشخصي المرتبط باستبقاء البشير في سدة الحكم؛ لذلك عجز صنّاع القرار السياسي والحزب الحاكم عن تقديم أي حلول سياسية مقنعة إلى المتظاهرين. كما عجز الإعلام المرئي والمقروء والمسموع في السودان عن عرض الصورة الحقيقية للرأي العام المحلي والعالمي؛ لأنه كان محكومًا بتوجهات الأجهزة الأمنية القائمة على بث الصور التي لا تعكس حقيقة الأزمة التي يعانيها السودان، بل لجأ معظم الصحف والفضائيات المملوكة للدولة والأفراد إلى بث المعلومات التي تجمِّل سوءات النظام. لكن منصات التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية (سودانايل، الراكوبة، سودانيز أونلاين) وفّرت مساحات واسعة لبث خطاب الثورة، وشعاراتها التي كانت تنادي بإسقاط النظام. أما الفضائيات العربية (الجزيرة والحدث والعربية)، فكانت أكثر تحفّظًا في نقل أخبار الثورة وتطورها؛ لأنها كانت محكومة بتوجهات دول المنشأ ومصالحها السياسية والاقتصادية المتقاطعة مع مصالح نظام البشير في السودان. لكن تصاعد المد الثوري وانتصارات الثوار المتصاعدة على حساب سياسات الدولة المتراجعة أجبر الإعلام الإقليمي والعالمي على نقل أخبار الثورة وتطوّراتها المتجددة. وبوصول الثوار إلى القيادة ظهر 6 نيسان/أبريل 2019 وإعلان الاعتصام المفتوح إلى حين سقوط النظام، تغيَّر المشهد السياسي في الخرطوم، ونقل الثورة إلى مربع جديد، سنعرض تفصيلاته في الفصل الرابع، ونتطرق إلى تداعياته ونحلّلها في سياق الظروف الموضوعية المحيطة.

الفصل الرابع
الاعتصام أمام القيادة العامة المشهد والتحدي

يقدّم هذا الفصل مقاربة تحليلية عن تحول موكب «السودان الوطن الواحد» في 6 نيسان/أبريل 2019 إلى اعتصام ثوري أمام مقر القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة، بهدف إزاحة الرئيس عمر حسن البشير من سدّة الحكم من دون شرطٍ أو قيد. وهنا تطرأ جملة من الأسئلة المحورية: كيف تحوّل الموكب إلى اعتصام؟ وما الأجندة السياسية الجديدة التي طرحها المعتصمون؟ وما السمات العامَّة للحياة اليومية والأنشطة المصاحبة لها داخل أرض الاعتصام؟ وما القيم السياسية والاجتماعية التي وطّن لها سلوك المعتصمين على أرض الواقع؟ وما التحديات التي واجهتهم في الميدان؟ وما المسوّغات التي دفعت المجلس العسكري الحاكم آنذاك إلى فضّ الاعتصام بالقوة، قبل يومين من عيد الفطر، أي في 3 حزيران/يونيو 2019؟ في ضوء هذه الأسئلة ونظائرها، يرسم الفصل صورةً ذهنية للمناخ السياسي والاجتماعي والثقافي الذي كان سائدًا في أرض الاعتصام. ويبيّن كيف استطاع الثوار المعتصمون أن يُحدثوا نقلةً نوعية في مراحل النضال الثوري ضد حكومة الإنقاذ؛ لأن الاعتصام أكسب الثورة ثقةً بنفسها تجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية، إضافة إلى أنه أجبر بعض العناصر المركزية في النظام على أن تغيّر مواقفها المساندة لاستبقاء الرئيس البشير في سدّة الحكم. وبذلك، اختلَّت موازين المعادلة بين شعاري «تسقط بس» و«تقعد بس»، ورجحت كفَّة إزاحة رأس النظام (البشير) وبعض رموزه عن طريق «انقلاب» عسكري، عندما أعلنت اللجنة الأمنية للنظام انحيازها إلى الثورة وشعاراتها في 11 نيسان/أبريل 2019.

أولًا: إعلان الاعتصام وتحدّياته

كان اختيار 6 نيسان/أبريل 2019 يومًا للتظاهر العام في كل أنحاء السودان ضدّ حكومة الإنقاذ اختيارًا رمزيًا مهمًا؛ لأنه جسَّد الدعوة إلى إحياء ذكرى ثورة مارس- أبريل الشعبية التي أسقطت نظام الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري في عام 1985؛ ولذلك اعتبر بعضُ السياسيين المعارضين التظاهر في موكب ذلك اليوم الذي أُطلق عليه «موكب وحدة السودان»، «فرضَ عين»، وحدّد تجمع المهنيين السودانيين ثمانين نقطة تجمع في العاصمة الاتحادية (الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري)؛ للانطلاق صوب القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة عند الساعة الواحدة ظهرًا.

وكان اختيار القيادة العامَّة يمثل البُعد المكاني المكمّل للبعد الزماني من حيث التكتيك الثوري والعمل الاستراتيجي، بمعنى أنّ الثوار بهذه الخطوة استطاعوا أن يضعوا حدًّا فاصلًا بين القيادة العسكرية، التي كانوا يأملون في توجهاتها القومية، والقيادة السياسية للنظام الحاكم التي كانت تتحرك من واقع دوافعها الشخصية وتطلّعاتها القطاعية الحزبية. ولذلك كانت هتافات الثوار تصدح بالنداء: «جيش واحد ... شعب واحد»، «ما همانا ... جيشنا معنا». وأطَّرت تلك الهتافات لبعض المعاني والمدلولات العاطفية لعلاقة الجيش بالشعب، كما كانت بمنزلة دعوة صريحة إلى الجيش للانحياز إلى جانب ثورة الشعب، وبالفعل حظي الثوار بحماية القوات المسلَّحة أمام القيادة العامّة. وبعد النجاح الذي حققه موكب 6 نيسان/أبريل، أصدر تجمع المهنيين السودانيين بيانًا، جاء فيه: «ندعوكم في هذه اللحظات المفصلية من تاريخ بلادنا العظيمة ألّا تبارحوا ساحات شارع القيادة العامّة، فهذه الشوارع قد حرّرتموها بعزيمتكم وصبركم وإرادتكم التي لا تلين. ندعو لاعتصام في الخرطوم بطول شارع القيادة العامّة، يبدأ من نقطة وزارة الشؤون الإنسانية وحتى نقطة مستشفى الأسنان، مع إغلاق المداخل والمخارج حتى زوال حكم الطاغية، ندعوكم لاعتصامات في كل موقع

تحت توجيهات القيادة الميدانية، في كل بقعة من أقاليم السودان. نحيّي قواتكم المسلَّحة الباسلة التي كانت بحجم طموحات وآمال شعبها، فلم تتبع الطغاة، ولم تمس الثوار بسوء، ونأمل أن تعلن اليوم قبل الغد انحيازها للشعب وإرادته، وسحب ثقتها من نظام الإنقاذ ورئيسه، وأن تضطلع بمهامها الدستورية في حماية الوطن وشعبه، لا القلة البائسة من الطغاة الذين دمّروا الوطن ونهبوا مقدّراته»[240].

بهذه الخطوة الجريئة، خلطت قوى إعلان الحرية والتغيير أوراق اللعبة السياسية في يد الرئيس عمر البشير الذي أضحت خياراته محدودةً أمام الجماهير الثائرة التي تهتف بسقوط نظامه. وفي الوقت نفسه، قدَّم بيان تجمع المهنيين السودانيين رسائل تأطيرية؛ لمد جسور التواصل بين الثورة والجيش وبناء حواجز أخلاقية بين قوات الشعب المسلحة «الباسلة» و«القلة البائسة من الطغاة الذين دمّروا الوطن ونهبوا مقدّراته». وبهذه العبارات التأطيرية حاولت تنسيقية قوى الحرية والتغيير خلق جفوة بين الجيش والنظام، بهدف حفز الضباط الوطنيين على الانحياز إلى الثورة.

منذ اليوم الأول، شلَّ الاعتصام حركة الحياة في الخرطوم بشكل شبه كامل، حيث أغلق المعتصمون جسرَي النيل الأزرق وبري (القوات المسلَّحة) اللذيْن يربطان الخرطوم بالخرطوم بحري، وسدّوا مداخلهما بالحجارة (المتاريس) والحشود البشرية. كما أغلقوا شوارع الجامعة والجمهورية والبلدية، عند تقاطعها مع شارع القيادة (أي قيادة القوات المسلَّحة)، ومنعوا مرور السيارات، عدا تلك التي كانت تحمل المواد الغذائية والمياه والمؤن الأخرى إلى المعتصمين، أو السيارات التابعة للقوات المسلَّحة. وبذلك تحوّلت باحات القيادة العامَّة والشوارع المجاورة لها إلى ساحة اعتصام، داوية بهتافات المتظاهرين الذين شكّل الشباب من الجنسين سوادَهم الأعظم. وأعلن المعتصمون إصرارهم على الاستمرار في الاعتصام وعدم مغادرة ساحات القيادة إلى أن يسقط النظام من دون شرطٍ أو قيد. وإلى جانب أولئك المعتصمين، كان يقف نفرٌ من المواطنين والمواطنات، يوزّع الأغذية والمياه الصحية على المعتصمين، وسيارات نقل تجارية ترفد ساحة الاعتصام بالمواد الغذائية والمياه، ولجنة أطباء السودان المركزية والصيادلة توفر الخدمات الطبية والأدوية المجانية بشقيها العلاجي والوقائي في الميدان. وفي فجر الأحد، الموافق 7 نيسان/أبريل، حاول بعض الأجهزة الأمنية فضّ المعتصمين بالقوة، مطلقًا الذخيرة الحية وقنابل الغاز المسيل للدموع بطريقة عشوائية، وراح ضحية ذلك الاعتداء خمسة شهداء، وأُصيب عددٌ من المعتصمين بإصابات خطرة؛ ولولا تدخل بعض أفراد القوات المسلَّحة لحماية المعتصمين لكانت الخسائر

البشرية أكثر من ذلك[241]. لكن، كانت حماية بعض أفراد قوات الشعب المسلَّحة للمعتصمين أمام القيادة العامَّة، بمنزلة إشارة تؤكد أنّ قوات الشعب المسلَّحة لم تكن على قلب رجل واحد في مساندة الرئيس البشير، بل كان بعض فصائلها أكثر تعاطفًا مع المعتصمين وحقّهم المشروع في الاحتجاج ضد سياسات النظام الحاكم. وفي عصر اليوم نفسه، توافدت جموع غفيرة من العاصمة والولايات المجاورة إلى ساحة الاعتصام، وتجاوز عدد المعتصمين المليون شخص، بحسب رصد بعض الصحف ومنصّات التواصل الاجتماعي[242].

في ظل هذه التطورات السياسية، عقد الرئيس البشير اجتماعًا طارئًا مع مجلس الدفاع والأمن الوطني، في اليوم نفسه أيضًا (7 نيسان/أبريل)، في بيت الضيافة، داخل القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة التي كانت محاصرة من المعتصمين. وناقش مستجدّات الوضع السياسي الراهن آنذاك، وأكّد أهمية الاستجابة لمطالب المحتجين الذين يمثّلون «شريحة من المجتمع يجب الاستماع إليها»؛ كما أشار في الاجتماع نفسه إلى «حرص الحكومة على الاستمرار في الحوار مع الفئات كافة بما يحقق التراضي الوطني»[243]. إلّا أنّ الأحداث المتلاحقة أثبتت عدم صحة هذا التوجّه، والدليل على ذلك حجب سلطات الاتصالات السودانية الإنترنت من منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر وواتساب)، ما اضطر الناشطين للعودة إلى استخدام البروكسي (proxy) لنقل أحداث الاعتصام ومتابعة سير المظاهرات والاعتصام في العاصمة والولايات. ويرجع سبب الحجب إلى أن الأجهزة الأمنية أدركت أن منصّات التواصل الاجتماعي أضحت تشكّل مهدّدًا خطرًا للحكومة؛ لأنها تساهم في فضح ممارستها غير المهنية والقانونية ضد المحتجين العزّل، وتمكِّن قوى إعلان الحرية والتغيير من تجييش الرأي العام المحلي والعالمي ضدّها.

في اليوم التالي لاجتماع الرئيس البشير مع مجلس الدفاع والأمن الوطني، أصدرت قوى إعلان الحرية والتغيير بيانًا شاملًا، جاء في إحدى فقراته: «بلغت الثورة السودانية مرحلةً فاصلةً ومهمةً بموكب 6 أبريل الذي احتشدت فيه جماهير الشعب السوداني بشكل غير مسبوق، وقد قررت الجماهير الاعتصام أمام مباني القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة حتى إعلان سقوط النظام، وسطّرت ملاحمَ رائعةً وصمودًا باسلًا في وجه سلطة وحشية تبتغي البقاء في الكرسي على جماجم الناس ووسط بحور دمائهم. أخرج شعبنا أروعَ ما فيه، تكافلٌ وتراحمٌ وشجاعةٌ وتنوّعٌ فريد، لم يحتَج زادًا، أو ماءً، فأبناؤه وبناته أفرادًا وشركات كانوا خيرَ عونٍ وخيرَ سندٍ، ولا زالت عبقريةُ شعبنا قادرةً على ابتداع المزيد حتى إنجاز التغيير الشامل الذي نريد»[244].

كما حيّا البيان «كل الشرفاء من ضباط وجنود القوات المسلَّحة الذين قاموا بحماية الثوار وحماية حقّهم في التعبير السلمي عن رأيهم وإرادتهم». وأكَّد التزام قوى الحرية والتغيير بتحقيق المطالب الآتية:

1 - تأكيد مطلب شعبنا بالتنحّي الفوري للرئيس ونظامه من دون قيدٍ أو شرط.

2 - تكوين مجلس من قوى إعلان الحرية والتغيير وقوى الثورة التي تدعم الإعلان، على أن يتولّى هذا المجلس مهمات الاتصال السياسي مع القوات النظامية والقوى الفاعلة محليًا ودوليًا من أجل إكمال عملية الانتقال السياسي وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية متوافق عليها شعبيًا ومعبّرة عن قوى الثورة.

3 - دعوة القوات المسلَّحة إلى دعم خيار الشعب السوداني في التغيير والانتقال إلى حكم مدني ديمقراطي، وسحب يدها من النظام الحالي الذي فقدَ أي مشروعية له، وقطع الطريق أمام محاولاته البائسة لجر البلاد إلى العنف أو الالتفاف على مطالب الثورة وإعادة إنتاج نفسه. هذا الأمر يتم عبر التواصل المباشر بين قوى إعلان الحرية والتغيير وقيادة القوات المسلَّحة لتيسير عملية الانتقال السلمي للسلطة إلى الحكومة الانتقالية.

4 - دعوة المجتمع الإقليمي والدولي إلى دعم مطالب ثورة الشعب السوداني، وتأكيد رغبتنا الجادّة في بناء علاقات متوازنة تقوم على احترام أُسس الجوار وتعمل على التعاون المشترك من أجل مصلحة الشعوب وسلامها واستقرارها وازدهارها.

5 - ندعو جماهير شعبنا هنا في العاصمة والولايات إلى مواصلة الحراك الثوري الباسل ومواصلة الصمود في الشوارع والميادين حتى يتحقق هدفهم برحيل النظام. وستواصل الهيئة التنسيقية لقوى إعلان الحرية والتغيير إصدار الموجهات الخاصة بفعاليات الحراك.

إننا في قوى إعلان الحرية والتغيير سنمضي بخطى ثابتة مع شعبنا من أجل إكمال مسار عملية التغيير، فقد لاح فجر الخلاص بصمود الثائرات والثوار وبسالتهم، وقريبًا سيحصد شعبنا نتاج غرسه وصبره ونضاله في وطنٍ ينعم فيه جميع بناته وبنيه بالسلام والعدالة والحرية والتنمية والمواطنة بلا تمييز[245].

يعكس هذا البيان الروح السياسية العالية لقوى إعلان الحرية والتغيير بعد نجاح موكب 6 نيسان/أبريل، والاستجابة الجماهيرية الواسعة للاعتصام أمام القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة، إضافة إلى تجاوب فصائل في قوات الشعب المسلَّحة وقوات الدعم السريع مع نداءات الجماهير الثائرة، والدليل على ذلك عدم استجابة تلك القوات إلى توجيهات النظام بفض الاعتصام، وفي بعض الأحيان حماية المعتصمين من اعتداءات الأجهزة الأمنية الموالية للنظام.

في ظل تلك الظروف السياسية الشائكة، دعت سفارات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والنرويج السلطات السودانية لتقديم «خطة انتقال سياسي شاملة وذات صدقية»، استجابةً إلى مطالب المتظاهرين وحقهم الشرعي في الاحتجاج السلمي ومعارضة الحكومة، كما دعت الحكومةَ إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين. ومن زاوية أخرى، اجتمع الفريق أول عوض بن عوف (النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع) والفريق أول كمال عبد المعروف الماحي بشير (رئيس الأركان المشتركة) بالرئيس البشير يوم الإثنين، الموافق 8 نيسان/أبريل 2019؛ «ليبحثا معه حلًّا مشرّفًا يقضي بتنازله عن السلطة [...] طرحُ الجنرالين كان دبلوماسيًا عبر باب تلمس اتجاهات تفكير الرئيس، لكنه لم يبد أي حماس في اتجاه التسوية»[246].

دفعت هذه التطورات الرئيس البشير إلى العودة مرة أخرى إلى حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بعد أن أعلن في خطابٍ عام في 22 شباط/فبراير 2019 أنه سيقف على مسافة واحدة من الأحزاب السياسية كلها. ويبدو أن هذا التحوّل جاء نتيجةً لشك البشير في نيّات القوات المسلَّحة والأجهزة الأمنية. وفي 8 نيسان/أبريل 2019، دعا البشير المكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني إلى اجتماع طارئ في المركز العام، حيث قال، وفقًا لـوكالة السودان للأنباء (سونا): «إن حفظ الأمن والاستقرار أولوية، وإنّ الشعب السوداني يستحق الطمأنينة، وأكّد أنهم سيعبرون الأزمة أكثر قوةً وتماسكًا، مشيرًا لأهمية استخلاص العبر والدروس من هذا الابتلاء». وفي الاجتماع نفسه، أصدر المكتب القيادي توجيهًا إلى «عضويته بالمركز والولايات باليقظة، واتخاذ التدابير اللازمة للمساهمة في إدخال الطمأنينة وتطبيع الحياة العامّة»[247]. لكن بعض الوسائط الصحافية، أشار إلى أنّ توصية الاجتماع، تبلورت في إصدار «قرار فض الاعتصام بقوة مشتركة، تمثل الجيش والشرطة والأمن والدعم السريع»[248]. ويبدو أن هذا الاستنتاج الصحافي هو الأقرب إلى الحقيقة، والأقرب إلى مزاج الرئيس البشير الذي كان يريد البقاء في السلطة بأي ثمنٍ، مهما كانت قيمتُه

السياسية وتكلفته البشرية. والدليل على صحة هذا الاستنتاج أن الرئيس البشير في اجتماعه بوزير الدفاع ورئيس الأركان، في 10 نيسان/أبريل، في مقر إقامته الملحق بالقيادة العامّة لقوات الشعب المسلَّحة، «أخبرهما بأنه لن يتنحّى، وأنّ الشرع أباح له قتل ثلث الشعب من أجل سلامة الثلثين»[249]. وعندما شعر الرئيس بقلة حماسة ضيفيه للفكرة، قال لهما: «الحكاية دي لو ما قدرتو عليها، سأكلف الأمن والدعم السريع بهذه المهمة»، ولم يكن بوسع عوض بن عوف والماحي بشير آنذاك «سوى التفكير في خيارات أخرى، فقد بات الرئيس خلفهم، والشعب أمامهم، والرصاص بأيديهم»[250].

بعد يوم من اجتماع الرئيس بالمكتب القيادي للمؤتمر الوطني، أصدر المؤتمر الوطني بيانًا يدعم فيه مبادرة قوى الحوار الوطني لتنظيم مسيرة حاشدة في 11 نيسان/أبريل 2019، داعيًا أعضاءه في كل أنحاء ولاية الخرطوم للمشاركة في المسيرة؛ لإظهار أن هناك قوى اجتماعيةً وسياسيةً حريصة على سلام السودان وأمانه واستقراره. ونقلت وكالة السودان للأنباء (سونا) عن أحمد هارون (الرئيس المفوض للحزب) الذي دعا المواطنين إلى مساعدة الشرطة للاضطلاع بواجباتها للحفاظ على النظام العام. وشدّد على أن «محاولة بعض القوى السياسية اختطاف إرادة الشعب والاستثمار في الراهن السياسي يظل رهانًا خاسرًا، ويظل التغيير المحتكم لإرادة الشعب هو الطريق الوحيد الآمن للحفاظ على سلامة الوطن»[251].

في ظل المد الجماهيري المطالب بتنحّي الرئيس البشير ونظامه، طالب الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة القومي) الرئيس البشير بتسليم «السلطة إلى قيادة عسكرية مختارة للتفاوض على الانتقال الديمقراطي، مضيفًا أن 20 شخصًا قتلوا، بينهم جنود، وأصيب العشرات في هجمات نفّذها مسلحون ملثمون تابعون لجهاز الأمن، على مدى اليومين الماضيين». من جانبها، دعت الشرطة منسوبيها إلى عدم التعرض للتجمعات السلمية، وأن «تتوجّه للقيام بواجباتها في حفظ الأرواح والممتلكات ومنع الجريمة وتنظيم المرور وإجراءات السلامة العامَّة». كما أفادت لجنة أطباء السودان المركزية بأن عدد القتلى بلغ 21 قتيلًا منذ بدء الاعتصام (بين 6 و10 نيسان/أبريل)، بينهم 5 جنود، وأكثر من 150 مصابًا. حدثت هذه الجرائم كلها نتيجةً لمحاولات أجهزة الأمن فض الاعتصام بالقوة، على الرغم من تصدي بعض ضباط القوات المسلَّحة وجنودها لتلك المحاولات[252].

في صباح الأربعاء، 10 نيسان/أبريل، اتصل صلاح عبد الله قوش (مدير جهاز الأمن والمخابرات) بالصحافي محمد وداعة (القيادي في قوى إعلان الحرية والتغيير) ودعاه إلى حضور اجتماع مع الصادق المهدي وصديق يوسف (القيادي في الحزب الشيوعي السوداني) والدقير، ويحيى حسين (رئيس حزب البعث السوداني)، في منزل الأول، حي الملازمين، أمدرمان. وقبل عقد الاجتماع، اتصل قوش بالرئيس البشير وأخبره أنه سيجتمع بالمهدي وقادة المعارضة؛ لإقناعهم بالانسحاب من أمام القيادة العامَّة، وإلّا سيتم فض الاعتصام بالقوة. وطلب الرئيس من قوش أن يصطحب معه عوض بن عوف لحضور الاجتماع. ووفقًا لإفادة المهدي، فإنّ الذين حضروا الاجتماع هم: الفريق أول قوش وهارون ومحمد وداعة ويحيى حسين، في منزل المهدي نفسه، أمدرمان. وفي أثناء الحوار، أفاد المهدي الحضور بأنه سيصلّي صلاة الجمعة في ميدان الاعتصام، فردّ عليه هارون قائلًا: «إنّ القرار صدر بفض الاعتصام بالقوة [...] لن تجد من تصلّي» معه. وعندئذ ختم قوش الاجتماع، قائلًا: «لن نفض الاعتصام»[253]، «ثم طلب من المعارضة تقديم رؤيتها للحل، فتحدث المهدي عن ضرورة تنحّي الرئيس وتكوين مجلس عسكري، واعترض هارون على هذه المقترحات، بينما وعد قوش بنقلها إلى الرئيس»[254].

في مساء اليوم نفسه، عقدت اللجنة الأمنية العليا اجتماعًا طارئًا، برئاسة عوض بن عوف، وحضور الماحي بشير وصلاح عبد الله قوش والفريق أول الطيب بابكر علي فضيل (مدير عام الشرطة) والفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) (قائد قوات الدعم السريع) والفريق أول مصطفى محمد مصطفى (مدير الاستخبارات العسكرية) والفريق أول عمر زين العابدين (نيابة عن قائد التصنيع الحربي)، وتداولت اللجنة قرار فض الاعتصام بالقوة، والاستشهاد بالقول المنسوب إلى الإمام مالك بن أنس: «للحاكم الحق في أن يقتل الثلث لكي ينقذ الثلثين»[255]. وقبيل عقد الاجتماع، جرت تفاهمات ثنائية كان طرفها الثابت الفريق حميدتي، شملت الأطراف الأخرى: قوش والطيب بابكر، وأبرزت هذه التفاهمات أنّ تنحّي الرئيس البشير أضحى ضرورةً، وأنّ «قوات الدعم السريع ستكون القوة المرجّحة في معركة خلافة الرئيس». وفي أثناء سير الاجتماع، اقترح قوش «عزل غرفة الاجتماعات وإخراجها من التغطية الإلكترونية، ما يعني استحالة التنصت على الاجتماع، أو إرسال أي رسالة من ذات الغرفة إلى الخارج، وانتهى الاجتماع إلى الاتفاق على الإطاحة بالرئيس»[256]. كما أمر الاجتماع بإلغاء مسيرة يوم الخميس التي دعا المؤتمر الوطني وقوى الحوار الوطني إلى تنظيمها؛ لإبراز قوتهم في الشارع، في مقابل قوى إعلان الحرية والتغيير

المعتصمة أمام القيادة العامَّة[257]. إذًا كان السؤال المُلحّ أمام اللجنة الأمنية العليا: كيف تنفّذ عملية إجبار الرئيس على التنحّي؟ ومن الذي يقوم بتنفيذ هذه العملية؟

حتى تلك اللحظة لم يكن الفريق أول عبد الفتاح البرهان (المفتش العام للقوات المسلَّحة) جزءًا من ترتيبات إطاحة الرئيس البشير؛ لأنه لم يكن عضوًا في اللجنة الأمنية العليا، وعند منتصف الليل كُلّف الفريق أول محمد عثمان الحسين، برئاسة الأركان المشتركة، وبإحضار البرهان الذي حضر إلى مكتب رئيس الأركان المشتركة نحو الثانية من صباح الخميس، 11 نيسان/أبريل، وأُخبر بقرار اللجنة الأمنية العليا، وطُلب منه استبدال كتيبة حراس الرئيس البالغ عدد أفرادها تسعين فردًا من غير الحراسة الشخصية، ثم الذهاب إلى مقر إقامة الرئيس في بيت الضيافة، وإخطاره بقرار عزله والتحفظ عليه. وتصف الجزيرة نت لحظة إخطار الرئيس البشير بعزله: «في فجر اليوم نفسه، خرج البشير من بيته داخل قيادة الجيش متّجهًا نحو المسجد الصغير، وهو يحمل مسبحة صوفية في يده اليمنى [...] لم يكن قلقًا، فقد طمأنه مدير الأمن أنهم سيفضّون الاعتصام قبل الشروق. لمح البرهان برفقة عدد من الضباط يخطون نحوه بسرعة، أبطأ البشير خطواته، وظن وقتها أن المفتش العام للجيش يريد التزوّد بالنصائح قبل خوض المعركة الأخيرة ضد الشعب، لكن البرهان كان يحمل أخبارًا سيئة. احتاج البشير إلى بعض الوقت ليستوعب أنه بات رئيسًا معزولًا بأمر مرؤوسيه في اللجنة الأمنية التي أوكل لها مهمة فض الاعتصام [...] لم يتأكّد البشير من تلك الحقيقة إلّا بعد أن فتح النافذة التي تفصله عن كتائب الحراس، فوجد أن رجال اليوم ليسوا حرّاس الأمس، بعدها دخل في تفاصيل البحث عن أمنه الشخصي، مفضّلًا البقاء في ذات المقر الرئاسي»[258].

تمضي الجزيرة نت، وتقول إن مصدرًا عسكريًا أفادها بأن «البشير كان قد استشعر المخاطر واشتم رائحة ‘خيانة’ قبل منتصف الليلة الأخيرة، فوجّه وزير شؤون الرئاسة بإعداد مرسوم بإقالة عوض بن عوف وصلاح عبد الله قوش، وكان يخطط لتحميلهما مسؤولية فض الاعتصام الذي كان يُفترض أن يتم في الرابعة من صباح ذلك اليوم، واختار الاستعانة بخدمات صديقه الوفي الفريق أول عبد الرحيم محمد حسين (وزير الدفاع الأسبق)؛ ليكون في مقام النائب الأول الجديد»[259]. وبهذه الكيفية الدرامية، انتهى مشهد إقالة الرئيس البشير، وذلك بفضل الاعتصام أمام القيادة العامَّة الذي ساهم في تغيير موازين القوى وتحويل الكتلة الحرجة إلى مصلحة الثوار والمعتصمين الذين بقوا ينادون بتنحي الرئيس من دون شرطٍ أو قيد مدة تربو على ثلاثة شهور.

ثانيًا: البيان الأول للفريق أول عوض بن عوف وردات فعل المعتصمين

في صباح الخميس، 11 نيسان/أبريل 2019، بدأت الإذاعة السودانية والقناة الفضائية الرسمية بعزف موسيقي متكرر لقوات الشعب المسلَّحة، تخلّله بعض الأناشيد الوطنية والإعلان عن «بيان هام من القوات المسلَّحة»[260]. إلّا أن إذاعة البيان تأخرت بضع ساعات؛ لأن أعضاء اللجنة الأمنية العليا كانوا يفضلون أن يتلو البيان الماحي بشير، تحجّجًا بأن عوض بن عوف كان يشغل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، كما أن سجلّه أمام المحكمة الجنائية الدولية لا يخلو من بعض الاتهامات، بيد أنّ بن عوف رفض ذلك الاقتراح؛ لأنه كان يدرك جيدًا أن تلاوته البيان الأول ستُحصنّه من مصير سدنة النظام القديم؛ ولذلك تلا البيان الأول باسم اللجنة الأمنية العليا وقوات الشعب المسلَّحة، قائلًا في خاتمته: «ونحن في المجلس العسكري الانتقالي الذي سيتم تشكيله في البيان الثاني؛ إذ نتحمّل هذه المسؤولية، نحرص على سلامة المواطن والوطن، ونرجو أن يتحمَّل معنا المواطن المسؤولية ويتحمل بعض الإجراءات الأمنية المشددة، شراكة منه في أمن وسلامة الوطن»[261]. وفي مساء اليوم نفسه، أدّى عوض بن عوف اليمين الدستورية أمام رئيس القضاء عبد المجيد إدريس، رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي، وكذلك الماحي بشير نائبًا له. وبهذه الخطوة الاستباقية، فجَّر بن عوف خلافًا آخر في موقع الرجل الثاني، الذي كان محل تنافس بين قوش وحميدتي. ولذلك اتخذ حميدتي خطوة أشبه بالتمرد الصامت، عندما أغلق هواتفه الجوالة، وأعلن تعاطفه مع الثوار وزهده في عضوية المجلس العسكري، وذلك عبر الموقع الإلكتروني لقوات الدعم السريع[262]. حاول اللواء الصادق سيد (مدير إدارة التدريب في قوات الدعم السريع) رأب الصدع بين حميدتي وقيادة القوات المسلَّحة؛ لكن بقي المناخ السياسي العام مأزومًا؛ لأن قوى إعلان الحرية والتغيير أصدرت بيانًا رافضًا رئاسة بن عوف، وحرّضت الشعب على المحافظة «على اعتصامه الباسل أمام مباني القيادة العامَّة للقوات المسلَّحة وفي بقية الأقاليم، والبقاء في الشوارع في كل مدن

السودان»، ودعت المعتصمين إلى مواصلة الاعتصام في الميادين والطرق التي حرّروها «عنوة واقتدارًا، حتى تسليم السلطة لحكومة انتقالية مدنية تعبِّر عن قوى الثورة»، كما هدّدت العسكريين «بالشوارع التي لا تخون»[263]. وتحت ضغط الشارع السوداني الذي لم ينس قول بن عوف بأنّ «الجيش لن يفرط في أمن البلد ولا في قيادتها»، وقول نائبه الماحي بشير: «إنّ الجيش لن يسمح بسقوط الدولة وانزلاقها نحو المجهول [...] ولن يسلم البلاد إلى شذاذ الآفاق من قيادات التمرد المندحرة، ووكلاء المنظمات المشبوهة بالخارج»[264]. ونتيجة لذلك أعلن عوض بن عوف في بيان تلفزيوني، بُثّ في مساء الجمعة، 12 نيسان/أبريل، تنازله عن رئاسة المجلس العسكري الانتقالي الذي لم يكن مشكلًا آنذاك، واختار البرهان خلفًا له؛ كما أعفى الماحي بشير من منصب نائب رئيس المجلس بناءً على رغبة الأخير، كما ذكر في بيانه[265]. يبدو أنّ تعيين البرهان وجد تجاوبًا نسبيًا في الشارع السوداني العام؛ لأن ظهوره وسط جموع المعتصمين أمام القيادة العامَّة أكسبه نوعًا من التعاطف الجماهيري، بينما أكسبته علاقته بالفريق أول حميدتي وضعًا أفضل بين الخيارات العسكرية الأخرى التي كانت مطروحةً في الساحة، ولذلك عيّن حميدتي نائبًا له في المجلس العسكري الانتقالي. ويبدو أن رفض حميدتي المشاركة في المجلس العسكري الأول كان مقرونًا بسببين: أولهما قراءته لموقف الشارع السوداني الرافض رئاسة عوض بن عوف، بحكم أنه كان نائبًا للرئيس ووزيرًا للدفاع؛ وثانيهما، رغبة حميدتي في منصب الرجل الثاني في المجلس العسكري.

في مساء يوم الجمعة نفسه أيضًا، عقد الفريق أول عمر زين العابدين مؤتمرًا صحافيًا، بصفته رئيسًا للجنة السياسية المكلفة من المجلس العسكري الذي لم يشكَّل بعد؛ لكن ذلك المؤتمر ألقى بظلال سلبية على عملية التغيير؛ لأن الفريق أول زين العابدين كان يُعتبر من منسوبي الحركة الإسلامية، كما أنه كان عضوًا (نائبًا عن مدير التصنيع الحربي) في اللجنة الأمنية العليا[266] التي أدارت العمل الأمني ضد الاحتجاجات السلمية، ولذلك زاد المؤتمر الصحافي شكوكَ قوى إعلان الحرية والتغيير بأن ما حدث هو عملية استنساخٍ لنظام الإنقاذ في طبعة ثانية. وفي اليوم التالي، أي السبت 13 نيسان/أبريل، أعلن رئيس المجلس العسكري الانتقالي قبول استقالة صلاح عبد الله قوش[267]، وأعلن تشكيل المجلس من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

1 - الفريق أول عمر زين العابدين محمد الشيخ.

2 - الفريق أول شرطة الطيب بابكر علي فضيل.

3 - الفريق طيار صلاح عبد الخالق سعيد علي.

4 - الفريق جلال الدين الشيخ الطيب.

5 - الفريق شمس الدين كباشي إبراهيم.

6 - الفريق ياسر عبد الرحمن حسن العطا.

7 - الفريق أول مصطفى محمد مصطفى أحمد.

8 - اللواء بحري مهندس إبراهيم جابر إبراهيم[268].

إلّا أن قوى إعلان الحرية والتغيير رفضت قبول أعضاء اللجنة الأمنية العليا في عضوية المجلس العسكري الانتقالي، وتحديدًا الفريق أول زين العابدين والفريق أول جلال الدين الشيخ (نائب مدير جهاز الأمن والمخابرات) والفريق أول شرطة الطيب بابكر. وتحت ضغط الشارع المتصاعد، قدم ثلاثتهم استقالاتهم إلى رئيس المجلس العسكري الانتقالي الذي اعتمدها في 24 نيسان/أبريل 2019؛ لتيسير استئناف المفاوضات مع قوى إعلان الحرية والتغيير[269].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا تباينت الآراء في تصنيف موقف اللجنة الأمنية العليا من ثورة ديسمبر 2018؟ هل هو انحياز إيجابي إلى مصلحة الثورة، أم انقلاب وقائي لمصلحة النظام القديم؟ وقبل الإجابة عن هذين السؤالين المحوريين، يُستحسَن أن نلقي الضوء أولًا على نشأة اللجنة الأمنية العليا نفسها، ثم نعرض طبيعة الدور الذي أنيط بها. بعد اندلاع الثورة شكَّل رئيس الجمهورية لجنةً أمنيةً عليا، برئاسة وزير الدفاع ونائبه الأول؛ وعضوية رئيس الأركان المشتركة في القوات المسلَّحة وقائد قوات الدعم السريع ومدير عام جهاز الأمن والمخابرات ونائب مدير جهاز الأمن والمخابرات ومدير عام الشرطة ومدير الاستخبارات العسكرية وممثل التصنيع الحربي[270].

ويعكس هذا التشكيل في المقام الأول التناقضات البنيوية التي كانت تعانيها المنظومة الأمنية في الدولة؛ لأن عملية احتواء المظاهرات السلمية، إذا كان الوضع طبيعيًا، من المفترض أن تكون

من صميم اختصاصات الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات اللذَين يتبعان إلى وزير الداخلية[271] الذي لم يكن عضوًا في اللجنة الأمنية العليا التي أوكلت رئاستها إلى وزير الدفاع، والذي يشرف على أداء قوات الشعب المسلَّحة ودورها الوظيفي في حماية البلاد وسلامة أراضيها من أي مهدّدات خارجية أو داخلية. إضافة إلى ذلك، تعتبر قوات الدعم السريع أيضًا جسمًا قريبًا في اللجنة الأمنية العليا، علمًا أنها تشكّلت من ميليشيات قبلية في أثناء الحرب في دارفور، لكن، أكسبتها مؤسسة رئاسة الجمهورية صفةً نظاميةً في عام 2013، عندما أطلقت عليها اسم «قوات الدعم السريع»، واستنَّت لها قانونًا خاصًا في عام 2017، أخضعها لأحكام قانون القوات المسلّحة، وجعل تبعيتها الإدارية إلى القائد الأعلى للقوات المسلَّحة (رئيس الجمهورية)، وليس إلى وزير الدفاع المنوط به الإشراف على قوات الشعب المسلحة (الجيش النظامي). وإضافة إلى المشكلة البنيوية المتعلقة بتشكيل اللجنة، يدل إسناد رئاستها إلى النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع، على ضعف ثقة الرئيس بوزير الداخلية ومديري الأجهزة الأمنية. إذًا، كان هدف اللجنة الأمنية العليا الأساس، بتناقضها المشار إليه، حماية النظام السياسي وتحصينه من المظاهرات الشعبية السلمية التي انتظمت في البلاد. ولذلك بقيت الجهة العليا المسؤولة عن رسم خطط وسياسات الأجهزة الأمنية النظامية وغير النظامية (كتائب الظل) في مواجهة المظاهرات التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر 2018 والتي شكلت تحديًا حقيقيًا لنظام الإنقاذ الذي حكم السودان قرابة ثلاثة عقود. لكن اللجنة وصلت إلى طريقٍ مسدود عندما فشلت في تفريق آلاف المعتصمين أمام القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة منذ 6 نيسان/ أبريل 2019، الذين كانوا ينادون بوقوف الجيش النظامي إلى جانبهم (جيش واحد ... شعب واحد)، وتنحّي النظام السياسي من دون قيدٍ أو شرط. لذلك كان اعتصامهم أمام مقر القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة بمنزلة دعوة صريحة إلى القوات المسلَّحة للانحياز إلى الثورة، وانحياز القوات المسلَّحة، من وجهة نظرهم، لا يعني انحياز اللجنة الأمنية العليا التي كانت تشكل جزءًا أصيلًا من النظام السياسي المستهدف. واستجابة لذلك، ظهرت في أوساط الرتب العسكرية الوسيطة والدنيا أصوات متعاطفة مع الثورة ومنادية بالتغيير. والدليل على ذلك استشعار اللجنة الأمنية العليا نفسها بأن هناك «بوادر شروخ» ظهرت في المؤسسة العسكرية، لها خطورتها على الأمن الوطني. وتداركًا لهذا الموقف، نبَّهت اللجنة رئاسة الجمهورية لذلك، وطرحت عليها بعض البدائل السياسية؛ يقال إن من ضمنها التنحي من الرئاسة، أو يُعلن عدم ترشحه في انتخابات عام 2020؛ إلّا أن هذه البدائل السياسية «اصطدمت بعناد وإصرار [رئيس الجمهورية] على الحلول الأمنية»، المتمثلة في

فض الاعتصام بالقوة. لكن اللجنة بعد مداولات داخلية بين أعضائها، استصعبت تنفيذ فض الاعتصام بالقوة، لأنها أدركت أنه سيُحدث خسائر بشرية فادحةً، «لا يعلم عددها وحدودها ونتائجها إلّا الله»[272]. وعند هذا المنعطف، آثرت اللجنة الأمنية التضحية برأس النظام (رئيس الجمهورية)، وأعلنت استيلاءها على السلطة، ومسؤوليتها من «إدارة الدولة والحفاظ على الدم الغالي العزيز للمواطن السوداني الكريم»[273].

إذًا، تشير قرائن الأحوال إلى أنّ استيلاء اللجنة الأمنية العليا على السلطة بالكيفية المشار إليها لم يكن انحيازًا صادقًا إلى مطالب الثورة؛ علمًا أن أعضاءها لم يكونوا من ضباط قوات الشعب المسلَّحة الذين تعاطفوا مع نداءات الثوار وشعارات الثورة؛ بل كانوا امتدادًا للنظام القديم، بحكم مناصبهم ومواقفهم السابقة والمناهضة للثورة وشعاراتها. والأمر الذي يؤكد ذلك هو رفض الثوار تعيين عوض بن عوف رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي. ومن ثم ينبغي أن يُنظر إلى انقلاب اللجنة الأمنية العليا على رأس النظام السياسي (الرئيس البشير) باعتباره نابعًا من حرص أعضائها على مناصبهم القيادية وامتيازاتهم الوظيفية، وسعيهم لخلق تغيير سياسي جديد، يضمن لهم الاستمرارية بالسلطة، أو على أقل تقدير يُخرجهم من دائرة الاتهام والمحاسبة في الجرائم التي ارتكبها النظام، سواء أكان ذلك في دارفور أم ضد المتظاهرين السلميين الذين استشهدوا في ساحات النضال الثوري. لكن بعد استقالة عوض بن عوف وأربعة من أعضاء اللجنة الأمنية العليا، وتعيين البرهان رئيسًا للمجلس العسكري، شعرت قوى إعلان الحرية والتغيير بأنها حققت نصرًا يمكن أن يقودها إلى تفاوض ناجح مع المجلس العسكري الجديد، بهدف تشكيل حكومة مدنية تخدم أهداف الثورة. وسنكمل لاحقًا كيف جرت المفاوضات بين الطرفين، وما بعد أحداث فض الاعتصام، والنتائج التي تم التوصل إليها.

ثالثًا: الاعتصام أمام القيادة المشهد والتحدي

زار أحمد أبو المعالي (مراسل صحيفة اندبندنت عربية *Independent*)، ساحة الاعتصام في 16 نيسان/أبريل 2019، وشبّهها بسوق «عكاظ»؛ لأنها كانت مسرحًا ناشطًا لكل أنواع الاحتجاجات الأدبية والسياسية والرسومات الفنية المجسدة معارضة المعتصمين لنظام حكم الإنقاذ، والمتطلِّعة إلى غدٍ مشرق وسودانٍ جديد ينعم بالحرية والعدالة والسلام. وبعد شهر وعشرة أيام من زيارة أبي المعالي، وصفت إسراء الشاهر (مراسلة الصحيفة نفسها) الأجواء في ساحة الاعتصام بأنها تدل على «سلمية المعتصمين وعفويتهم»، حيث يعيش «الثوار حالةً من الترابط الاجتماعي والأسري بشكل ملحوظ، بدايةً من الدعم الذي يقدمه الشباب إلى إخوانهم الثوار، وصولًا إلى مرحلة بناء مخيمات علاجية، تظهر مدى سلمية هذا الشعب»[274]. ولفتت الشاهر شعارات التضامن الميداني التي كان يردّدها الثوار، ومنها شعار «بس أنت حاول بيّت»، ويقصد به المعتصمون ضرورة «قضاء الليل في ميدان الاعتصام» وعدم الرجوع إلى المنازل، إلى حين تحقيق أهداف الثورة ومطالبها، وفي الوقت نفسه، يَعِدُ بعضُهم بعضًا بتوفير مستلزمات الإقامة الضرورية من مأكل ومشرب. وبالفعل أقاموا في ساحة الاعتصام ستة مطابخ لتحضير الوجبات الغذائية قبل حلول شهر رمضان، وتجهيز الإفطار والسحور بعد أن حلّ عليهم الشهر[275]، وكانت المأكولات والمشروبات تأتي أيضًا من بعض أحياء العاصمة ورجال الأعمال، أمثال أسامة داوود وطه علي البشير. وأكَّدت الناشطة سهى أسامة التي كانت ملازمة للاعتصام منذ يومه الأول (6 نيسان/أبريل) حتى تاريخ حوارها مع الشاهر، أنها وأسرتها موجودون في أرض الاعتصام منذ 6 نيسان/أبريل، «يشاركون في تحضير الطعام والعصائر للمعتصمين، وتجهيز الميدان وتأمين نظافته، إضافة إلى المشاركات الأخرى، مثل التوعية والتثقيف»[276]. كما أنشأ المعتصمون صندوقًا نقديًا لمساعدة المحتاجين منهم، وكان نداء الصندوق «عندك خُتْ، ما عندك شِيل»، أي على الميسورين أن

يتبرّعوا، وعلى المحتاجين أن يأخذوا ما يكفي حاجتهم[277]، وبذلك أحيوا قيمة رائعة من قيم التكافل داخل ميدان الاعتصام. وشكَّلوا لجانًا دورية تشرف على إدارة الحياة العامَّة في ساحة الاعتصام، بما في ذلك علاج المرضى وتنظيم الندوات الصباحية والمسائية وجلسات الاستماع والغناء والترفيه وإدارة الأمن الداخلي عن طريق فرق أمنية عند مداخل الساحة، مهمتها الرئيسة تفتيش القادمين ومصادرة الأسلحة والأدوات كلها المهدّدة سلامة المعتصمين. وكانت تلك الفرق الأمنية تبدأ إجراءات تفتيش القادمين إلى ميدان الاعتصام بعبارة لطيفة، مفادها: «ارفع يدك فوق التفتيش بالذوق»، ولذلك وجدت إجراءات التفتيش الأمنية تجاوبًا واستحسانًا كبيرين من المعتصمين، أو الزائرين.

إلى جانب ذلك، استرعى انتباه الشاهر معرض الكتاب الذي أقامته إحدى المعتصمات، وتدعى إيمان إسماعيل، داخل ساحة الاعتصام، وإفادتها بأن المعرض بدأ بجهد خاص من جانب بعض المعتصمين والمعتصمات الذين بدأوا بتداول كتبهم الخاصة لتعزيز ثقافة القراءة والحوار. وبعد ذلك راجت الفكرة ودعمها بعض دور النشر العاملة في الخرطوم، ومن بينها دار عزة للنشر التي تبرعت للمعرض بألف كتاب. وزار المعرض كثيرون من الكتّاب السودانيين الذين «تبرّعوا بكتبهم الموقعة بأسمائهم» خلال احتفالات توقيع مشهودة، ثم حدّدوا لها أسعارًا رمزيةً تناسب قدرات المعتصمين المالية، وبذلك بلغت مبيعات معرض الكتاب في أسبوع 1500 كتاب[278].

بهذه الكيفية، بقيت ساحة الاعتصام قبلةً تسيّر إليها يوميًّا المواكب الشعبية من الأحياء المختلفة للعاصمة المثلثة (الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري) ومن الولايات، والسياح والزوار من خارج السودان. لكنها في الوقت نفسه، سبّبت إزعاجًا لأعضاء المجلس العسكري والقوى المناهضة للثورة؛ ويُعزى ذلك إلى استخدام قوى إعلان الحرية والتغيير ساحة الاعتصام بطاقة ضغط لترجيح كفة المفاوضات لمصلحة مطالب الثورة والثوار.

رابعًا: ميدان الاعتصام الثورة والفن

يُقصد بالفن الذي لازم مسار الثورة أو عُرض في ساحة الاعتصام أمام القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة، الأعمال التي تُعبِّر عن أفكار جمالية، يوظف فيها الخيال والإبداع الإنساني، وتشمل الفنون البصرية (الرسم والنحت العمارة والغرافيك والتشكيل)، والفنون الأدبية (الدراما والقصة والشعر)، وفنون الأداء (الموسيقى والمسرح والرقص). تجسَّدت هذه الأجناس كلها من الفن في ميدان الثورة ومنابره المتعددة. ولذلك حمل بعض الجداريات التي كانت توجد في الميدان نصًا مفاده: «حرية سلام عدالة ... الفن قيم ورسالة». كما يؤكد الفنان عبد الرحيم عبد الهادي في حواره مع الصحافي طاهر هاني، موفد قناة فرانس 24 إلى السودان، داخل ميدان الاعتصام؛ إذ ابتدر عبد الرحيم إجاباته عن أسئلة هاني، بقوله: «الثورة بدون الفن ليست ثورة مكتملة [...] كل المغنين والرسامين والتشكيليين انخرطوا منذ البداية في تجمع المهنيين؛ لتقوية الثورة وتزويدها بالوقود الثقافي والفني اللازم». واشتركوا في مسيراتها الاحتجاجية، معبّرين بلوحاتهم الفنية «عن طموحات المجتمع السوداني». وعلى الرغم من ميولهم السياسية والدينية المتعددة، فإنهم جميعًا، أي الفنانين والرسامين والخطاطين، اتفقوا «على مطلب واحد فقط، ألا وهو رحيل نظام البشير وجميع رموزه»[279].

كانت الجداريات التي رسمها الفنانون التشكيليون تحمل قيمًا رمزيةً من صميم شعارات الثورة ومطالبها، فمثلًا رسمت الطالبة مآب تاج الدين (كلية الهندسة جامعة الخرطوم) جدارية تُعبِّر عن عمق الثقافة الأفريقية في السودان، وذلك في شكل امرأة أبنوسيَّة اللون، في أذنيها أقراط ذهبية، وتبدو ملامحها من العهد الكوشي القديم. حاولت الفنانة مآب بهذه اللوحة أن تسجل رفضًا للهُويّة العربية الإسلامية التي سعى نظام الإنقاذ إلى فرضها على أهل السودان عبر مشروعه الحضاري، من دون النظر إلى تنوّعهم العرقي والديني والثقافي، فكانت حصيلة ذلك سلسلة من الحروب الأهلية

وانفصال جنوب السودان في عام 2011[280]. كما رسم عبد المجيد إبراهيم (19 عامًا) جدارية تتوسطها صورة جندي بزي رسمي، يحمل في إحدى يديه بندقية، وخلفه جموع من الثوار؛ وتُعبِّر الجدارية عن تضامن بعض الجنود مع الثوار وحمايتهم من عسف الأجهزة الأمنية. وتعكس، بحسب رأي صاحبها، امتنان الثوار للضبّاط والجنود على مناصرتهم لهم في إنجاز المرحلة الأولى للثورة[281]. ومن جانب آخر رسم الفنان صالح عنتر (22 عامًا) جدارية مثيرة للجدل، تظهر فيها شجرة لم تكتمل عملية اجتثاث جذورها، والشجرة هنا ترمز إلى حزب المؤتمر الوطني، والمقصود بذلك أن عدم حل حزب المؤتمر الوطني ومنع قياداته من ممارسة نشاطهم السياسي، سيقف عائقًا أمام إعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها بحسب الشعارات والمطالب التي طرحتها قوى إعلان الحرية والتغيير[282]. وعبَّرت إحدى الطالبات الجامعيات (تدعى هند ش. ب.) عن مشاعرها عند زيارة جداريات ساحة الاعتصام: «ذُهلتُ أمام تلك الجدران»، وكادت تجزم أن الجداريات وما «فيها من رسومات تنادي، وتصرخ، وتهتف حرية سلام وعدالة»، كما أُعجبت بصمود ألوان الجداريات والنصوص المصاحبة لها، وتحديدًا النص الذي يقول: «وُلِدتَ حرًا، فعش حرًا». ثم سألت هند نفسها: «كيف يمكن للوحة بكماء أن تواجه زخات الرصاصة الرعناء؟»، واستطردت قائلة: «إنّ الفن يبقى عدوًا للجنجويد وسلاحًا للمناضل. ولذلك ندرك أنّ الجداريات ربما تُمحى، لكن سيبقى تاريخها ماثلًا في شموخ يأبى أن يُزال»[283].

في تلك الأثناء، قرّر لفيفٌ من الفنانين التشكيليين رسم لوحة جدارية من القماش، يُقدّر طولها بثلاثة آلاف متر، وتوقعوا أنها ستكون أطول لوحة في العالم، تحطم الرقم القياسي لموسوعة «غينيس» (Guinness World Records)، كما تصوروا أنها ستجسد التضحيات التي منحت الشعب السوداني الخلاص من نظام الإنقاذ. ووعدوا بأنها سترسم بألوان أكريليك (Acrylic)، تحمل تفصيلات أوفى عن مطالب الثورة وشهدائها وتوقيعات المعتصمين والزوار على دفتر حضورها الثوري؛ إلّا أن فض الاعتصام بالقوة حال دون أن يتحقق هذا الحلم، حيث فُضّت ساحة الاعتصام بطريقة وحشية في 3 حزيران/يونيو 2019 (29 رمضان 1439هـ)، وراح كثير من المعتصمين ضحية ذلك الفعل الشنيع، ودُمّرت الجداريات كلها التي أنتجتها الثورة ومُسحت. علَّق عثمان ميرغني (رئيس تحرير صحيفة التيار) على فض الاعتصام قائلًا: «مفهومٌ أن ينكِر الجميع المسؤولية عن مجزرة الاعتصام [...] 'الشينة منكورة'؛ لكن الذي لم أفهمه أبدًا هو قرار إزالة كل آثار الثورة والثوار في ساحة الاعتصام، بالله عليكم، مَنْ أمَرَ بهذا؟ وما يؤذيه أن تظل ذكرى هذا

الحدث التاريخي منحوتة على جدارية الوطن؟ الجدران التي خلَّد فيها شباب الثورة لوحات مُبدِعة، ترسم المستقبل الذي من أجله قدَّموا الشهداء والجرحى والمعتقلين والمشردين من الخدمة. وأصبحت ساحة الاعتصام مزارًا حتى لغير الناطقين بالثورة. وبث الإعلام العالمي لوحات الاعتصام؛ ليدلِّل على مستوى الوعي الذي أوقد نار الثورة، وسار بشعلتها من شارعٍ إلى حارة إلى سوقٍ إلى ميدان حتى وصلت إلى ‘القيادة’»[284]. ورأى ميرغني أيضًا أنّ: «هذا الفعل التدميري يقدِّم برهانًا غيرَ قابلٍ للنفي، على أنّ الهجوم الغادر فجرًا على ساحة الاعتصام، والنَّاحر لأكثر من مئة شهيد أعزل وفي عزِّ رمضان، لم يكن مجرد (خطأ) في تنفيذ إخلاء منطقة ‘كولومبيا’، كما يدفع المجلس العسكري، بل هو عمل مخططٌ ضد الثورة. مسْحُ الثوار من الوجود، ثم إزالة آثارهم من ذاكرة التاريخ، أشبه بما فعلته نُظُمٌ دكتاتورية سابقة كانت مباشرة بعد إذاعة البيان رقم واحد، حين تآمر مديرا الإذاعة والتلفزيون بمنع بث أناشيد أكتوبر، وما يُذكَر بها من مواد إعلامية، حتى رائعة الفنان محمد الأمين ‘الملحمة’ اندثرت تحت وطأة تعليمات حجب روح وذكرى الثورات الجماهيرية السودانية»؛ وختم ميرغني كلمته: «بالله عليكم، من الذي يؤذيه أن يترك أثرًا يدلِّل على ثورة ديسمبر المجيدة؟ من الذي يحاول مسح تاريخنا المشرِّف الذي نفخر به؟»[285]، إنهم دُعاة الثورة المضادّة. وعلَّقت الطالبة عائشة على تدمير الجداريات ومسحها: «عندما أرى الصور والفيديوهات التي تبث حاليًا من شارع القيادة في الخرطوم، أكاد لا أصدق أنه نفس المكان الذي كان فيه اعتصامنا. ببساطة، لأن هذا المكان كان عبارة عن قطعة أرض محررة، عندما تدخل إليه أو تمر به، يُبهرك كم ونوع الجمال المبثوث فيه، في كل زاوية منه، تعكسه الجداريات الفنية وفنون الموسيقى، وإيقاع الشارع ونبضه. هذا الجمال المُبيَّن، أنتجه أناس أدركوا معنى الحرية، واستطاعوا أن يحوّلوا ساحة الاعتصام إلى منصة ومسرح للتعبير عن ذواتهم، كل بطريقته. على الصعيد الشخصي، كانت أقرب الجداريات الفنية والشعارات إلى نفسي تلك التي تحمل رسائل الحرية والبناء والإبداع، والتي تُعبّر عن [...] الثقة بقدرة النساء على المشاركة الأصيلة في تحقيق الحلم، بسودان حر ديمقراطي، كتلك التي تحمل عبارة «صوت المرأة ثورة»، والتي تكشف عن مدى الوعي الذي بلغناه. ولذلك ندرك أن الجداريات ربما تُمحى، لكن سيظل تاريخها ماثلًا في شموخ يأبى أن يُزال. هذه الجداريات ناضلت في صف واحد مع الشعب. كانت تدعو إلى المساواة، آمنت بالثورة، وأقسمت ألا حياة تحت ظلال هذا الحكم المستبد. آثرت هذه الجداريات الموت في سبيل الوطن كما الشهداء»[286].

إلى جانب الفنون البصرية كان الشعر والأدب حاضرَين بكثافة في مظاهرات الثورة ومنصّات ميدان الاعتصام والوقفات الاحتجاجية؛ فاصطحب الثوار معهم أشعار خليل فرح (عازة في هواك)، وصلاح أحمد إبراهيم (ديوان غضبة الهبباي)، ومحمد مفتاح الفيتوري (أصبح الصبح ولا السجن ولا السجان باقٍ)، ومحمد المكي إبراهيم (أكتوبر الأخضر)، وهاشم صديق (الملحمة). ولم تكن مفارقة أن هبَّت «أصوات شعرية رحلت منذ سنوات لتجدل ظفيرة الثورة مع قصائد كُتبت توًّا، فقصائد شعراء راحلين أمثال محمد الحسن سالم (حميد) ومحجوب شريف، بل شعراء مرحلة أبعد تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي، تتآزر مع قصائد عالم عباس وأزهري محمد علي والقدَّال وطارق الأمين وعمر عبد المجيد [...]، كما تتآزر مع قصائد الشباب الذين أشعلوا الثورة واشتعلوا»[287]، أمثال الطبيبة مروة بابكر التي رفدت الثورة والثوار بأكثر من ستين قصيدة عن معاناة الشعب السوداني في الحقوق السياسية والحريات العامَّة وظلم العسكر، نقلتها إليهم عبر منصّات التواصل الاجتماعي، وعبر حضورها في ساحة الاعتصام بعد سقوط رأس النظام في 11 نيسان/أبريل 2019[288]. إلى جانب قصائد شاعرات الثورة وشعرائها، برزت قصيدة فريدة عبّرت عن روح الثورة بجلاء، ألا وهي القصيدة التي مطلعها: «الطلقة ما بتكتل ... بكتل سكات الزول» التي نُسبت إلى أكثر من شاعر، أمثال زهير الشامي ووئام كمال وعزام التوم، ويقال إنها كُتبت بعد انتفاضة سبتمبر 2013، لكن جذوتها بقيت متّقدةً في أوساط المتظاهرين. وجاءت في شكل رسالة اعتذارية، ووداع صامد من ثائرٍ إلى أمه، يبدأها بمقطع نكوص عهده معها بأن يتجنّب الحديث في السياسة في زمن حكم العسكر «يا والده أعفيلي ... وعدي القطعتو معاك ... إنو الكلام ممنوع ... في شلة الحكام»؛ لكنه يجد العذر في تجاوز ذلك العهد بقوله[289]:

يا والده دمي بفور ... لما البلد تغلي

لما العساكر ديل ... الشوّهو الإسلام

جايبين تفاهاتم

جننونا باسم الدين

حقرونا باسم الدين ..

كتلونا باسم الدين ..

الدين بريء يمّه

الدين بقول الزول ... إن خلّى حقو يموت

بيخاوي في شيطان

الدين بقول تمرق

تمرق تقيف في الضد ... تواجه الحُكام

الدين بقول الزول ... إن شاف غلط منكر

ما ينكتم يسكت

ببقى الغلط ستين[290].

ثم ينتقل الشاعر إلى مشهد آخر من هذه الحوارية، قوامه الانتساب إلى ملوك العهد النبتي، أمثال الملك ترهاقا الذي حكم السودان ومصر وحارب بلاد الفرس، والكنداكات اللاتي حكمن السودان في العهد الكوشي القديم، والضابط علي عبد الفضيل ألماظ الذي حمل شعلة النضال الثوري ضد الحكم الإنكليزي - المصري (1898-1956) في عام 1924 وحُكم عليه بالإعدام. وتقول أبيات القصيدة:

نحن السقينا النيل ... من دمنا الفاير

ما بننكتم نسكت ... في وش عميل جاير

الخوف عديم الساس ... وأنا جدي ترهاقا

حبوبتي كنداكة ... وعبد الفضيل ألماظ

فُراس بشيلو الرأس

بعد هذا المشهد المكتنز فخرًا بأمجاد ملوك النوبة وكنداكاتها، ينقلنا الشاعر إلى صورة تقابلية بين الشهادة من أجل الوطن والسكوت المذل للإنسان وكرامته. ويبدأ المشهد بمطلع القصيدة: «الطلقة ما بتكتل ... بكتل سكات الزول»، وبذلك يؤكد الشاعر أن السكوت عن الحق والظلم أسرع

فتكًا من زخات الرصاص، ثم يصف الخوف من الموت بقولٍ يُشبه في بعض جوانبه قول المناضل الفلسطيني غسان كنفاني: «احذروا الموت الطبيعي، ولا تموتوا إلّا بين زخات الرصاص». واحتفاءً بشرف الموت بين زخات الرصاص، يستدعي الشاعر أسماء بعض الشبان الذين استشهدوا برصاص النظام في عام 2013، وتصفهم حِواريَّة الابن والأم بأنهم أحياء عند ربهم يرزقون، والساكتون عن الحق «يا أُمّاه» هم أموات في مجتمعهم ينتظرون. ويُقرأ هذا المشهد في نظمه الشعري هكذا:

يمه الشباب بحيو ... وأنا بالسكوت ميت

هزاع ... وسنهوري ... أيمن ولي الدين

حازم، وفاء، وأحمد ... ديل كلهم حيين

أكرم صهيب أحمد ... ومحمد الخاتم

مازن، منى، وعاسم ... لابسين حرير أخضر

سندس واستبرق ... وأنا دمي بتفرق

ساكت وبتفرج ... أم در عروس النيل

لابسة الرحط والحُق ... مليان بخور ولبان

وزغردن نسوان ... لكل يوم عرسان

وأنا يمه دمي بفور

ما بنكتم وأسكت ... إلّا العسس ده يغور

وإن كان سجن يمّه ... سجنًا يكوسو رجال

سجنًا ملان ثوار ... ما قالو فيهو سرَّاق

****

ما أندس فيه خائن ... ما فيهو ولدًا عاق

فيهو الشرف ذمة ... فيهو الغباش دفاق

الضاق لهيب الشمس ... راح يقهر الرقراق

وإن كنتي خايفة الموت ... يمّه الرجال أحرار

شن فايدة العيشة ... والروح مولّعة نار

الطلقة يمّه جواز ... لي حقنا المقلوع

الطلقة يمه خلاص ... لي زول خلاص موجوع

الطلقة يمّه طلوع ... من ذل مهانة وجوع

الطلقة يمّه غسول

الطلقة يمّه ثمن ... لي كلمة سمحة وقول

الطلقة يمّه حياة ... لي زول جريح مقتول

زي وخزة الشوكة ... وأقصر كما في الطول

قال المناضل يوم ... الطلقة ما بتحرق

بحرق سكات الزول

والطلقة ما بتكتل ... بكتل سكات الزول

نقلت هذه القصيدة طالبة العمارة في جامعة السودان العالمية، آلاء صلاح، من دائرة نصوصها الأدبية إلى دائرة الفن الأدائي المتحرك، وذلك عندما وقفت بشجاعة منقطعة النظير على سطح سيارة في وسط الحشود الثائرة في ساحة الاعتصام قبل ثلاثة أيام من سقوط الرئيس البشير (8 نيسان/أبريل)، يكسو قامتها الممشوقة ولونها الأسمر ثوبٌ سوداني أبيض ناصع البياض، وتتدلّى من أذنيها أقراط هلالية ذهبية. وقفت بهذا الكيف وهذا الشكل، ثم هتفت في وسط الجماهير الثائرة التي كانت تردد معها: «الطلقة ما بتكتل ... بكتل سكات الزول ... وأنا جدي ترهاقا ... حبوبتي كنداكة ... وعبد الفضيل ألماظ». وعلى الفور تناولت منصّات التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية هذا المشهد الدرامي البديع بصورة واسعة، جذبت أنظار المشاهدين والإعلاميين إلى

أحداث الثورة السودانية، إلى درجة جعلت صحيفة الغارديان البريطانية تصف الطالبة آلاء «بأيقونة الثورة السودانية»[291]، كما وصفتها صحف أخرى، وهي في قمة أدائها المسرحي وسبّابتها متجهة نحو السماء، بأنها «رمز الحرية» في السودان، قياسًا بصورة تمثال الحرية في نيويورك.

بعد سقوط رأس النظام، راحت ساحة الاعتصام تعجّ بالندوات السياسيَّة والثقافية والدينية والأدبية والليالي الشعرية والغنائية، وتقام فيها صلاة الجمعة والصلوات اليومية، ويزورها رموز المجتمع من السياسيين ورجال الطرق الصوفية والمطربين الغنائيين ولاعبي كرة القدم. وأُنشئ في باحاتها الكثير من المنصّات لتنظيم الندوات الصباحية والمسائية، والخيام المخصصة للخدمات الطبية وتلاوة القرآن وإقامة الصلوات الراتبة للمسلمين والمسيحيين، وصلاة التراويح في شهر رمضان، والدروس الثقافية والتعليمية ومعرض الكتاب. وبهذه الكيفية أضحت ساحة الاعتصام سودانًا مصغرًا، نافيةً عن نفسها تهمة الذين وصفوها بأنها وكرٌ للشيوعيين وأحزاب اليسار، وملجأٌ لتناول المخدرات وممارسة الرذيلة. وبذلك أضحت الساحة كعبة للزيارات المتكررة لأجهزة الإعلام الداخلية والخارجيَّة ولقطاعات واسعة من سكان العاصمة القوميَّة وبعض الوفود القادمة من الولايات وخارج السودان. وكان أكثر المشاهد تأثيرًا في ذلك الظرف النضالي وصول قطار من مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل التي تبعد عن الخرطوم 348 كلم، محمّلًا بآلاف الثوار، إلى محطة الخرطوم بحري في مساء الثلاثاء (23 نيسان/أبريل 2019). ومن محطة الخرطوم بحري تحرك ثوار عطبرة ومستقبلوهم في موكب مهيب صوب ساحة الاعتصام، حيث امتزجت هتافاتهم مع هتافات مستقبليهم التي كانت تنادي «الدم قصاد الدم ما بنقبل الدية»، وذلك تأكيدًا لمقاضاة المتهمين من الأجهزة الأمنية بقتل المتظاهرين الأبرياء؛ وكان هتافهم الآخر الذي ردّدت أرجاء الساحة صداه: «ما دايرين زين العابدين»، إشارة إلى الفريق أول عمر زين العابدين الذي كان متّهمًا بانتمائه للحرس القديم[292]. وبذلك أضاف قطار عطبرة بعدًا آخر إلى ساحة الاعتصام؛ لأن مدينة عطبرة ذات الطابع العمالي المرتبط بالسكة الحديد، اشتهرت بمقاومة الأنظمة الدكتاتورية، والدليل على ذلك دورها النضالي في ثورة أكتوبر 1964 التي أسقطت نظام الفريق إبراهيم عبود (1958-1964)، وفي ثورة مارس-أبريل 1985 التي أسقطت نظام المشير نميري، وكذلك دورها الباكر في إشعال ثورة ديسمبر 2018. ونتيجةً لهذا الزخم الثوري المتراكم، كانت ساحة الاعتصام تشكل تحدّيًا حقيقيًا للمجلس العسكري وفلول النظام القديم، فجرى الكثير من المحاولات لفضّها، على الرغم من تعهدات أعضاء المجلس العسكري بأنهم لن يفضوا الاعتصام أمام قيادة القوات المسلَّحة بالقوة.

خامسًا: مجزرة القيادة العامة وفض ساحة الاعتصام

يبدو أنّ قادة المجلس العسكري ودعاة الثورة المضادّة أدركوا أن استمرار الاعتصام في ميدان القيادة العامَّة يُشكل لهم تحديًا حقيقيًا؛ لأنهم لا يرغبون في إحداث تغيير جذري في بنية مؤسسات حكومة الإنقاذ المسيطرة على مقاليد الأمور السياسيَّة والاقتصاديَّة في الدولة، بل يميلون إلى إحداث إصلاحات وقائية، ولذلك لجأوا إلى خلق تحالفات خارج إطار قوى إعلان الحرية والتغيير؛ ليعيدوا تعديل موازين القوى على حساب المشهد السياسي الثوري، ويضعوا العراقيل أمام تشكيل حكومة مدنية كاملة، لا يكون لهم فيها نصيبُ الأسد. ويبدو أن فشل المجلس العسكري في خلق مثل هذه المناورات والموازنات السياسيَّة، دفعه إلى التخطيط إلى فض الاعتصام أمام القيادة العامَّة وعواصم الولايات؛ إذ في استمرار الاعتصام تعزيز لوضع قوى إعلان الحرية والتغيير التفاوضي. وقبل عملية فض الاعتصام (3 حزيران/يونيو 2019)، أجرى المجلس العسكري الكثير من الخطوات التمويهية التي أعطت مؤشرات على أنه ينوي فض الاعتصام بالقوة. ويأتي في مقدمها إغلاق مكتب شبكة الجزيرة في الخرطوم وسحب تراخيص مراسليه والموظفين العاملين فيه، وذلك بموجب قرار صادر في 30 أيار/مايو 2019، نقلته الأجهزة الأمنية شفاهة ونيابة عن المجلس العسكري إلى مدير مكتب الشبكة، من دون تقديم أي أسباب مبرّرة للإغلاق[293]. لكن يبدو أن السبب الأساس هو أن قناة الجزيرة كانت ناشطة في تغطية الأحداث السياسية داخل ميدان الاعتصام وخارجه، ووجودها في أثناء فض الاعتصام المخطط له آنذاك ربما كان ليضعَ المجلس العسكري في دائرة الاتهام. أما الخطوة الثانية فتتمثل في الترويج الذي مارسه أعضاء المجلس العسكري بأن ميدان الاعتصام أصبح «وكرًا للجريمة، ويشكّل خطرًا على الثورة والثوار»[294]. وتتمثل الثالثة في مداهمة مجموعات من القوات المسلَّحة ووحدات الدعم السريع منطقة كولومبيا في 1 حزيران/يونيو 2019، بحجة أنها أضحت موطنًا لنشر «الفوضى وعدم الاستقرار وتخريب

الثورة»[295]؛ إلّا أنّ محمد يوسف أحمد المصطفى (القيادي في تجمع المهنيين السودانيين) اعتبر وصف ميدان الاعتصام بأنه وكر للجريمة ومداهمة منطقة كولومبيا بأنها ذرائع تضليلية «لفض الاعتصام»، ولذلك أكَّد قائلًا: «لن نسمح بفض الاعتصام إلّا على جثثنا»[296]. وعلى الرغم من هذا الإنذار المبكر، فإن فض الاعتصام جرى في فجر يوم الإثنين، 3 حزيران/يونيو 2019/ 29 رمضان 1439هـ، بطريقة غادرة وحشية، شاركت في تنفيذها الأجهزة الأمنية والشرطية وقوات الدعم السريع وكتائب الظل التابعة للنظام القديم، وراح ضحيتها مئات القتلى والجرحى والمفقودين[297]. ولم يكن فض الاعتصام بهذه الطريقة الوحشية غايةً في حد ذاته، بل الغاية الرئيسة هي «قتل كل الأحلام التي استشرف الشعب نيلها بعزم ثورته من أجل الحرية والسلام والعدالة. ولذلك فقد أراد من خططوا للمذبحة وأد أجمل أحلام السودانيين» في تحقيق أهداف ثورتهم، وافترضوا أن «قتل المعتصمين واستباحة حرماتهم، وبث الرعب في نفوسهم، والاعتداء على المواطنين وإذلالهم، وعزلهم عن العالم بحصارهم داخل المنازل وقطع الإنترنت، سيقضي على أمل إحياء الثورة من جديد»[298]. وفي أول تصريح رسمي بعد فض الاعتصام، قال الفريق شمس الدين كباشي (الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري) لفضائية سكاي نيوز عربية: «في صباح هذا اليوم، وفي إطار خطة القوات الأمنية المعنية بولاية الخرطوم لفض التجمع في المنطقة المحيطة بمنطقة الاعتصام المحددة جغرافيًا، تحركت قوات الأمن». ثم وصف المنطقة بقوله: «هناك منطقة تسمى كولومبيا، ظلت منذ فترة طويلة بؤرة للفساد والممارسات السلبية التي تتنافى وسلوك المجتمع السوداني، وأصبحت مُهدِّدًا أمنيًا كبيرًا لمواطنينا». وبهذه الكيفية حاول رفض تحمل مسؤولية فض الاعتصام، قائلًا: إنّ «الجيش والمواطنين وقوى الحرية والتغيير اتفقوا على أن هذه المنطقة تمثل خطرًا، وتؤثر أيضًا على أمن الثوار في منطقة الاعتصام، وبناء على ذلك، قررت السلطات المعنية التحرك صوب هذه المنطقة، بما يؤدي إلى أمن وسلامة المجتمع [...] كنا على تواصل مع قيادات تجمع الحرية والتغيير، حيث أطلعناهم على ما يتم الترتيب له، وما يجري في فض المنطقة كولومبيا [...] لم نفض الاعتصام بالقوة، فالخيم موجودة والشباب يتحركون بحرية [...] الذي تمَّ تحرك عسكري خارج منطقة الاعتصام [...] ونتيجة لتدافع الموجودين في منطقة كولومبيا دخلت مجموعة منهم إلى الاعتصام، وكثيرون من الشباب آثروا الخروج من الاعتصام، وما زال هناك عدد من هؤلاء الشباب في منطقة الاعتصام [...] نحن لا نستهدف منطقة الاعتصام، والذين خرجوا إن أرادوا العودة فلهم ذلك. استهدفنا فقط منطقة كولومبيا»[299].

لم تكن إفادة الفريق كباشي مقنعة بشأن أحداث فض الاعتصام، لأنها أبرزت جزءًا من الأهداف المستبطنة من فض الاعتصام، التي أبانها الفريق أول البرهان، في الخطاب الذي ألقاه في 4 حزيران/يونيو 2019، حيث رفض تحمل مسؤولية فض الاعتصام، بقوله: «المجلس العسكري يأسف لما صاحب عملية نظافة شارع النيل صباح اليوم من أحداث، وما صاحبها من تداعيات تخطت حدود التخطيط والالتزام السابق». وبعد هذا التبرير، ألقى باللائمة على قوى إعلان الحرية والتغيير التي وصفها بقوله: «إنّ القوى السياسية التي تحاور المجلس العسكري تتحمّل ذات المسؤولية في إطالة أمد التفاوض، بمحاولة إقصاء القوى السياسية والقوى العسكرية، والانفراد بحكم السودان؛ لاستنساخ نظام شمولي آخر، يُفرض فيه رأي واحد يفتقر إلى التوافق والتفويض الشعبي والرضاء العام، ويضع وحدة السودان وأمنه في خطر حقيقي. المواطنون الشرفاء، إنّ اكتساب الشرعية والتفويض لا يأتي كما ذكرت إلّا بصندوق الانتخابات». وختم ذلك البيان بالقرارات الآتية:

1 - إلغاء ما تمّ من اتفاق وإيقاف التفاوض مع قوى إعلان الحرية والتغيير.

2 - الدعوة إلى انتخابات عامة في فترة لا تتجاوز سبعة شهور من الآن، بتنفيذ وإشراف إقليمي ودولي وعمل الترتيبات اللازمة لذلك.

3 - تشكيل حكومة تسيير مهمات لتنفيذ مهمات الفترة الانتقالية المتمثلة في الآتي:

أ - محاسبة واجتثاث كل رموز النظام السابق المتورطين في جرائم فساد أو خلافه.

ب - التأسيس لسلام مستدام وشامل في مناطق النزاعات المختلفة بما يمكن من استتباب السلام وعودة النازحين إلى قراهم.

ج - تهيئة البيئة المحلية والإقليمية والدولية لإجراء الانتخابات بما يُمكّن الشعب السوداني من اختيار قيادته بكل شفافية.

د - كفالة الحريات العامَّة وتمكين حقوق الإنسان[300].

هكذا تنصّل البرهان (رئيس المجلس العسكري آنذاك) من مسؤولية مجزرة القيادة العامَّة، وانسحب من الاتفاق السياسي الذي وضع المجلس لبناته الأولى مع قوى إعلان الحرية والتغيير التي

وصفها بالمماطلة في التفاوض والسعي لإقصاء القوى السياسية والعسكرية من المشاركة في الحكم، بغرض الانفراد بالسلطة لاستنساخ نظام شمولي آخر. وفي المقابل، أصدرت قوى إعلان الحرية والتغيير بيانًا ساخطًا، دعت فيه إلى «وقف التفاوض مع المجلس الانقلابي والدعوة للعصيان المدني الشامل والمفتوح اعتبارًا من اليوم 3 حزيران/يونيو 2019 ولحين إسقاط النظام»، وحمَّلت «المجلس الانقلابي المسؤولية كاملة» عن جريمة فض الاعتصام من حيث التخطيط والتنفيذ؛ كما ناشدت «الشرفاء من قوات الشعب المسلَّحة والشرطة القيام بواجب حماية الشعب السوداني من ميليشيات المجلس الانقلابي وكتائب ظلّه وجنجويده، والانحياز إلى خيار الشعب المتمثل في إسقاط النظام وإقامة سلطة مدنية انتقالية كاملة»، كما خاطبت هذه القوى «المجتمع الإقليمي والدولي بعدم الاعتراف بالانقلاب والانحياز لخيارات ثورة الشعب السوداني»[301]. وطرح الصادق المهدي خيارين لا ثالث لهما للمجلس العسكري: أولهما، المواجهة المحتومة مع الشعب الثائر إذا أصرَّ المجلس على تبرير الهجوم الغادر على ميدان الاعتصام؛ وثانيهما، «أن يعلن [المجلس] مسؤوليته عما حدث»، ويدعو إلى محاسبة «كل من تورّط في الجريمة والاستعداد لنقل السلطة للنظام المدني الديمقراطي المنشود بالصورة التي يقررها ممثلو الثورة الشعبية»[302]. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، صدرت بيانات الشجب والإدانة لفض الاعتصام وقتل المعتصمين العُزَّل، وحمَّلت تلك البيانات المجلس العسكري المسؤولية، وحثّت الطرفين على العودة إلى مائدة المفاوضات؛ لتشكيل حكومة مدنية تنفّذ مطالب الثورة، وتمهّد الطريق لقيام نظام ديمقراطي مستدام في السودان[303]. ونتيجة لأحداث مجزرة القيادة العامَّة وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية، تعقَّد المشهد السياسي في السودان، وانهارت جسور الثقة الهشّة التي كانت قائمة بين طرفي الحوار، وأضحت الحاجة مُلحّة إلى تدخل وسيط الاتحاد الأفريقي، علَّه يُفلح في إعادة الخُصَماء إلى طاولة المفاوضات. سنرصد في الفصل الخامس تداعيات فض الاعتصام السياسية على المشهد التفاوضي، وكيف استطاع الوسيط الأفريقي أن يعيد الفرقاء إلى مائدة التفاوض، وسنتعرف إلى القوى الدولية التي مارست الضغط على الطرفين لتجاوز عقدة فض الاعتصام، والسعي إلى إرساء دعائم حكومة انتقالية.

خلاصة

مثّل اعتصام الثوار أمام القيادة نقطةَ تحولٍ في تاريخ النضال الثوري ضد حكومة الإنقاذ، فإصرار الرئيس المخلوع على فض المعتصمين بالقوة، حتى لو استدعى الأمر قتل ثلث أهل السودان من أجل إصلاح الثلثين تحت مظلة حكمه المرفوض شعبيًا، دفع أنصاره في اللجنة الأمنية العليا إلى أن ينقلبوا عليه، خوفًا من عار القتل والتنكيل بالمواطنين الأبرياء. ونتيجة لهذا الموقف المرحلي الأخلاقي سقط رأس النظام، وأعلن المجلس العسكري الانقلابي انحيازه إلى جانب الثوار؛ لإنجاز ما بقي من مشروعهم الثوري، لكنه بقي مترددًا في تسليم السلطة إلى حكومة مدنية تعمل تحت شعار الحرية والسلام والعدالة؛ لأن بعض أعضائه كان مثقلًا بالتزاماته السياسية والمصلحية السابقة مع النظام القديم، لذلك بقي يماطل في تسليم السلطة إلى حكومة مدنية؛ لأنه لا يحبّذ إجراء تغييرٍ جذري شامل في مؤسسات الدولة العميقة، بل يميل إلى الإصلاح الوقائي الذي لا يعرضه للمحاسبة الجنائية، لأنه متّهم بارتكاب الكثير من الجرائم المنسوبة إلى نظام الإنقاذ، منذ أن استولى على السلطة بانقلاب عسكري في 30 حزيران/يونيو 1989. ولذلك بقدر ما شكّل الاعتصام أمام القيادة العامَّة تحديًا للنظام القديم وأطاح رموزه الفاعلين، خلق تحديًا آخر للمجلس العسكري الذي بدأ يختزل حركة الثورة وشعاراتها في تأييد الحزب الشيوعي السوداني والقوى اليسارية المنتسبة إلى إعلان قوى الحرية والتغيير. وبعد فض الاعتصام بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الثورة، حيث سعى المجلس العسكري لإضعاف قوى إعلان الحرية والتغيير وإشراك القوى السياسية الأخرى في عملية التفاوض؛ لكن مظاهرات 30 حزيران/يونيو 2019، ورمزيتها التاريخية بانقلاب الجبهة الإسلامية القومية في 30 حزيران/يونيو 1989، غيّرت موازين اللعبة السياسية، لمصلحة قوى إعلان الحرية والتغيير، ويضاف إلى ذلك الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها في الإقليم على المجلس، بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة مدنية تدير عملية الانتقال الديمقراطي. وبناءً على ذلك، برز دور الوسيط الأفريقي الذي أفلح في إقناع الطرفين بالعودة إلى طاولة المفاوضات التي أفضت في خاتمة المطاف إلى توقيع الاتفاق السياسي بالأحرف الأولى في 17 تموز/يوليو 2019، والوثيقة الدستورية في 17 آب/أغسطس 2019؛ لكن بقيت قضية شهداء أحداث فض الاعتصام مثل قميص الخليفة عثمان بن عفان، تُلوِّح بها قوى إعلان الحرية والتغيير بين الفينة والأخرى للضغط على العسكريين الذين أضحوا جزءًا من الحكومة الانتقالية (رئاسة المجلس السيادي وعضوية خمسة عسكريين)، لتحقيق بعض أجندتها السياسية.

الفصل الخامس

المبادرات والمفاوضات: أين يكمن الحل؟

يتناول هذا الفصل المبادرات التي قدَّمها أفراد وكيانات سياسية ومهنية، قبل إسقاط نظام حكومة الإنقاذ، ويحلّل خلفياتها السياسية والمهنية والقواسم المشتركة بينها من حيث المحتوى والغايات السياسية، والتحديات التي واجهت إمكان صوغها في مبادرة واحدة لتقليل خيارات الحكومة المتاحة آنذاك، والصعوبات التي اكتنفت عملية تنفيذها على أرض الواقع. ويواصل الفصل النظر في المفاوضات التي بدأت في 13 نيسان/أبريل 2019 بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، واستمرت إلى عشية فض الاعتصام في 3 حزيران/يونيو 2019، كما يلقي الضوء على مسار سيرها والصعوبات التي واجهتها وعلاقتها بمسوغات فضّ الاعتصام.

أولًا: المبادرات السياسية المنشأ والمحتوى

صدرت أولى المبادرات بعد اندلاع الثورة من حزب الأمة القومي، تحت عنوان «ميثاق الخلاص الوطني» في 27 كانون الأول/ديسمبر 2018، حيث دعا الميثاق في إحدى فقراته الرئيسة إلى «كفالة حقوق الإنسان وبسط الحريات العامَّة وتكوين حكومة قومية انتقالية، تدير البلاد إلى حين إجراء انتخابات عامة حرة». كما وجّه نداءً إلى جميع «الذين ساندوا [نظام الإنقاذ] في مراحله السابقة المثوبة لحضن الشعب، والمشاركة في بناء الوطن بعد أن اتضحت عيوب التجربة ﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ، أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق: 37). أما الذين ما زالوا يمسكون بالسلطة، فبقدر تجاوبهم مع مطالب الشعب المشروعة سيجدون من الشعب المعاملة العادلة لا الانتقامية». بناءً على ذلك، حثَّ الميثاق «جميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الشبابية والنسوية وجموع المفصولين والمهجرين والنازحين والتجمعات المطلبية، والمتأثرين بالسدود وبيع الأراضي ومؤسسات القطاع العام والحركة الطالبية والمفكرين والشخصيات القومية» على توقيع هذا الميثاق «باعتباره الإعلان التاريخي لمطالب الشعب المشروعة». لكن يبدو أنّ القوى السياسية الناشطة في الحراك الثوري التي كانت تدعو إلى التغيير الشامل، من دون حلولٍ وقائية للنظام أو «هبوطٍ ناعم»، لم تلتفت إلى ميثاق الخلاص الوطني، وشقت طريقًا أخرى[304]، دشّنتها مجموعة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الخرطوم في 30 كانون الأول/ديسمبر 2018، مطالبة بتنحّي رئيس الجمهورية عمر البشير من دون شروط؛ «وحلّ حكومته، وتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية، مُتَّفق عليها من كافة الأطياف؛ لتساعد في إخراج البلاد من هذه الأزمة، وتمهّد [الطريق] لإقامة انتخابات حرَّة ونزيهة لاختيار مَنْ هو قادرٌ على إدارة دفَّة البلاد». كما دعت المبادرة إلى الإيقاف الفوري للقمع «والترهيب والقتل ضد الأبرياء من أبناء الشعب الذين يمارسون حقَّهم المكفول في الدستور بالتعبير عن رأيهم»، و«إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين». و«إيقاف التصريحات

والممارسات العنصرية ضد أبناء دارفور، والتي تؤدي إلى تأجيج الفتن». وأخيرًا، ضمان سلامة الموكب السلمي الذي حدّد الأساتذة تسييره يوم الإثنين، 31 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ لإيصال رأيهم ورؤيتهم إلى رئاسة الجمهورية، وذلك بحكم دورهم الوظيفي ورسالتهم الجامعية تجاه المجتمع[305]. إلّا أن السلطات الأمنية منعتهم وتعاملت معهم بعنف، واعتقلت بعضهم.

ونتيجة لهذه التصرفات الاستفزازية، أصدر 531 عضو هيئة تدريس جامعي، مبادرة ثانية في الأول من كانون الثاني/يناير 2019، تناولوا فيها آليات الانتقال السلمي للسلطة، واقترحوا تشكيل مجلس «سيادي يمثل الأقاليم الستة القديمة، مع تمثيل خاص للنيل الأزرق وجبال النوبة، وتمثيل للقوات النظامية لضمان إكمال الفترة الانتقالية بنجاح ومن دون عقبات، وتقتصر سلطة هذا الجسم السيادي على النواحي السياسية والتمثيلية»، ويقوم المجلس السيادي الانتقالي بتشكيل حكومة انتقالية من كفاءات متّفق عليها ومشهود لها بالنزاهة والحياد في أداء الواجب[306]. ويتم اختيار الحكومة الانتقالية (مجلس الوزراء) «عبر آلية تشاورية مناسبة من المهنيين والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وقوى التغيير، وبتمثيل للأقاليم وفقًا لمعايير عادلة وشفّافة، وتصبح هذه الآلية تلقائيًا المنبر الدستوري الذي يتولّى مهمات التشريع والرقابة خلال الفترة الانتقالية في نطاق الصلاحيات الدستورية». واقترحت المبادرة أن تكون مدة الفترة الانتقالية أربع سنوات، لمعالجة المشكلات الاقتصادية وهيكلة الخدمة المدنية والعسكرية والأمنية وإعداد بيئة سياسية صالحة لتحقيق انتقالٍ ديمقراطي مستدام[307].

وبناءً على ذلك، رفضت مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم الثانية حصر بواعث الثورة الشعبية في الأزمة الاقتصادية، بل اعتبرت «الانهيار الاقتصادي [...] عرضًا لمرض مزمن، بلغ ذروته في سلطة الإنقاذ التي أعملت سيف التمكين» لمصلحة الولاء السياسي على حساب الكفاءة المهنية، ونتيجة لذلك انهار الاقتصاد واستشرى الفساد. ويرى أصحاب المبادرة أن الأزمة لن تزول إلّا بقيام نظام جديد، «وسلطة انتقالية، تحظى بقبول جميع السودانيين، وتعبِّر عن تطلّعاتهم، وترقى لتضحياتهم الجسيمة، ونضالهم من أجل الحرية والعيش الكريم». ورأت المبادرة أن في الثورة فرصةً سانحة لتقديم أجندة وطنية؛ من أجل تحقيق استقلال حقيقي للسودان، يقوده إلى اللحاق بركب الأمم المتقدمة. وبهذه المقترحات وضع الأساتذة موقعو المبادرة أنفسهم في صدام حقيقي مع النظام آنذاك؛ لأنهم لم يدعوا إلى إصلاح وقائي من الداخل، يضمن للنظام استمراريته، بل طالبوا بقيام حكومة انتقالية تتولّى أمر إصلاح وتغيير ما أفسده النظام طوال الثلاثين عامًا التي قضاها في سدة

الحكم. ونتيجة لذلك لم تحظ هذه المبادرة باحتفاء السلطة الحاكمة، لكنها مهدت الطريق لظهور أو إحياء مبادرات أخرى، راوحت بين التغيير الكامل للنظام الحاكم والإصلاح الوقائي من الداخل. ولذلك وصف زين العابدين صالح المبادرة بأنها تمثل «أرضية طيبة للحوار السياسي بين كل القوى السياسية»[308]، لكنه أشار إلى أن معظم القوى السياسية لا يؤيد المبادرات التي لا تخدم مصالحه القطاعية، حتى لو كانت تصب في مصلحة الوطن العامَّة. وفي الاتجاه نفسه، وصف عبد الوهاب الأفندي المبادرة بأنها «خطوة طيبة إلى الأمام»؛ لكنها تحتاج إلى «وساطة دولية أو إقليمية» تضعها على طاولة المفاوضات[309]، لتحقيق انتقال ناعم للسلطة، يُبعِد السودان من الحلول الكارثية.

من أهم المبادرات التي سارت في خط مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم «إعلان الحرية والتغيير» الذي أصدره تجمع المهنيين السودانيين وتحالف قوى الإجماع الوطني ونداء السودان والتجمع الاتحادي المعارض في الأول من كانون الثاني/يناير 2019. واستند الإعلان إلى ثلاثة أهداف رئيسة: أولها «التنحي الفوري للبشير ونظامه من حكم البلاد من دون قيدٍ أو شرط»؛ وثانيها «تشكيل حكومة انتقالية قومية من كفاءات وطنية، بتوافق جميع أطياف الشعب السوداني، تحكم لأربع سنوات»؛ وثالثها «وقف كافة الانتهاكات ضد الحق في الحياة فورًا، مع إلغاء كافة القوانين المقيّدة للحريات، وتقديم الجناة في حقّ الشعب السوداني إلى محاكمة عادلة، وفقًا للمواثيق والقوانين الوطنية والدولية»[310]. ويشبه إعلان الحرية والتغيير في معظم جوانبه مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم، ولذلك حظي بتأييدهم، وبعض القطاعات السياسية والمهنية الأخرى، مثل خريجي كليتَي الهندسة والعمارة في جامعة الخرطوم (2529 مهندسًا)، وبعض الأساتذة السودانيين في الجامعات الأميركية، والناشطين السياسيين والمهنيين الذين يقفون على الرصيف من دون انتماءٍ إلى أي حزب سياسي.

في مساء الثلاثاء، 1 كانون الثاني/يناير 2019، عقدت الجبهة الوطنية للتغيير، المكوّنة من 23 حزبًا وكيانًا سياسيًا، مؤتمرًا صحافيًا، أعلنت فيه انسحابها من حكومة الوفاق الوطني، واقترحت تشكيل مجلس سيادة انتقالي يتولّى أعمال السيادة، وحكومة انتقالية تجمع بين الكفاءات المهنية والتمثيل السياسي، وتضطلع بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وفق برنامج يوقف الانهيار الاقتصادي ويحقق السلام ويشرف على قيام انتخابات عامة حرّة ونزيهة. كما طالبت الجبهة بحل المجلس الوطني ومجلس الولايات، وتعيين مجلس وطني توافقي من مئة عضو، وحل الحكومات

الولائية ومجالسها التشريعية وإعادة هيكلة الحكم الولائي والمحلي وفق مكوّنات الحوار الوطني[311]. تتفق هذه المذكرة في كلياتها مع إعلان الحرية والتغيير، لكن القوى السياسية المؤيدة لإعلان الحرية والتغيير لم ترحب بالجبهة الوطنية للتغيير، تعلّلًا بأن أعضاءها كانوا جزءًا من مؤسسات النظام الدستورية الحاكمة وفعاليات مؤتمر حواره الوطني. وعلَّق حسن عثمان رزق (القيادي في حركة الإصلاح الآن)، على هذا الرفض: إنهم «سواء اعترفوا، أو لم يعترفوا بالجبهة الوطنية للتغيير، فإن الجبهة تعترف بهم. نحن وهم الآن في الساحة، ويجب أن نعي الدرس، ولا يوجد مبرر للمزايدة، فالكل شارك في سلطة الإنقاذ، بمن فيهم الشيوعيون»[312]. لكن، بقيت هذه النقطة الخلافية قائمةً بين الطرفين، فواصلت الجبهة الوطنية للتغيير تفاعلها في المظاهرات والوقفات الاحتجاجية ضد النظام، لكن خارج منظومة تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير.

في 19 كانون الثاني/يناير 2019، أصدر أحمد محمد سليمان (مدير جامعة الخرطوم آنذاك) قرارًا إداريًا بإعادة تشكيل لجنة تنظيم أعمال منبر الحوار والسياسات في الجامعة برئاسة عبد الملك محمد عبد الرحمن، وعضوية اثنين وثلاثين عضو هيئة تدريس. وشملت مهمات اللجنة تقديم أيّ أفكار تعزّز «السياسات العامَّة في البلاد من خلال عمليات بحث علمي وحوار مع القوى الوطنية، ما يساعد على تجاوز ما تمر به البلاد من أزمة سياسية»، وتدعم وتطوّر «مبادرات الحوار والتصالح الوطني عبر التواصل مع أطراف الساحة السياسية الوطنية كافة»، وتطرح أفكارًا «ذات قيمة علمية تستهدف الإسهام في بناء قاعدة التوافق الوطني»[313]. إلّا أن أصحاب مبادرة الجامعة الأولى رفضوا التعاون مع هذه اللجنة، ولم يحبّذوا فكرة إحيائها في ذلك الظرف التاريخي، بل اعتبروها حيلة من حيل النظام لإفساد الحراك السياسي الذي ينتظم في الشارع السوداني، وينادي بتنحّي رأس النظام من دون شرطٍ أو قيد، وأصدروا بيانًا جاء فيه: «نحن في مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم نؤكد أننا نعمل بمعزل عن لجنة منبر الحوار والسياسات التي أسسها مدير الجامعة في 19 كانون الثاني/يناير 2019 (أي بعد تأسيس المبادرة) [...] لقد تعاون جمع كريم ومقدر من أساتذة الجامعة، تحت مظلة هذه المبادرة، على صياغة مبادرة للانتقال السلمي للسلطة، وتمّ إعلانها عبر مؤتمر صحفي، وترجمت إلى عدة لغات، كما نشرت عبر الوسائط المختلفة، وقد وقّع على هذه المبادرة قرابة السبعمائة أستاذ من الجامعة [...] تمّ تكوين عدة لجان لوضع آليات لتنفيذ هذا الانتقال وصياغة برامج وتوصيات تنموية واقتصادية وخدمية وتقديمها للحكومة الانتقالية القادمة، وذلك من باب المساهمة بالرأي وتقديم النصح والمشورة [...] ذكرت المبادرة في أول بيان لها أنها تؤيد

المبادئ التي ينص عليها إعلان الحرية والتغيير وما زلنا على هذا المبدأ»[314]. وصدر هذا البيان بعد مقابلة ممثلين من لجنة منبر الحوار والسياسات لرئيس الجمهورية في 11 آذار/مارس 2019، ودعته إلى تهيئة «المناخ للحوار بين الحكومة والمعارضة، بإطلاق سراح المعتقلين وكفالة حرية التعبير وإعادة النظر في حالة الطوارئ وتكوين حكومة «كفاءات انتقالية» قادرة على التصدي للتحديات التي تجابه البلاد، لا تزيد فترة حكمها على 4 سنوات»؛ لكن في مذكرتهم التي قدموها إلى رئاسة الجمهورية لم يطالبوا بتنحي الرئيس البشير؛ لذلك امتدح الرئيس الدور الذي تقوم به لجنة منبر الحوار والسياسات[315]. ونتيجة للشكوك التي أثيرت حولها، بقيت اللجنة، بسندها الحكومي، تغرّد خارج سرب الثورة ومؤيديها.

في 30 كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدرت مجموعة الـ 52 بيانًا للشعب السوداني، أبانت فيه موقفها من الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط النظام، وحاولت أيضًا أن تعيد الروح في مبادرة السلام والإصلاح التي أطلقتها في آذار/مارس 2016[316]، والتي طرحت لتعالج انسداد الأفق السياسي الذي فرضه «عدم تجاوب السلطة القائمة مع أية مبادرات أو جهود وطنية مخلصة للإصلاح، مع الإصرار على الاستمرار في احتكار السلطة، وتؤكد أنه لا مخرج من هذا المأزق إلا بتأسيس هيكلة سياسية جديدة جذرية وشاملة لإدارة البلاد؛ وتشكيل حكومة قومية، تحظى برضا الشعب وتستجيب لمطالبه، وتملك القدرة على إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل الاقتصادية المستعصية ورد المظالم، تقود البلاد خلال فترة انتقالية بأجندة وطنية محددة الأولويات يتم الاتفاق عليها بين كل القوى السياسية والمجتمع المدني». وصف الطيب زين العابدين (عضو مجموعة الـ 52)، المبادرة بأنها «تمثل طريقًا وسطًا بين صراعات القوى السياسية المتقاطعة، بين مبتغى الحكومة التي تريد أن تستحوذ على مقاليد أمور البلاد إلى ما لا نهاية، وبين كتل المعارضة التي تسعى بكافة السبل إلى إسقاط النظام اليوم قبل الغد. فلم تهنأ الحكومة بالسيطرة على الحكم نسبة للأزمات العميقة المتلاحقة، ولم تسعد المعارضة بتحقيق أمانيها، ودفع المواطنون الأبرياء الثمن باهظًا جراء تلك اللعبة الصفرية الخرقاء!»[317]. وعلى الرغم من هذا الطرح الإصلاحي الوقائي، فإنّ المبادرة لم تحظَ بقبول رئاسة الجمهورية آنذاك، بل وصفها أحمد عبد المجيد (ممثل حركة العدل والمساواة جناح بخيت دبجو) في لجنة العلاقات الخارجية للحوار الوطني، بأن فيها «افتراءً» على الجهد الذي بُذل في مداولات الحوار الوطني، كما رفضها صلاح علي آدم (القيادي في حزب المؤتمر الوطني)، واصفًا إياها بغير المجدية؛ لأنها لم تأت من دوائر الحوار الوطني[318]. بغض النظر عن الرفض

الذي قوبلت به المبادرة في حينها، فإنّ عددًا من أعضاء مجموعة الـ 52 عدّل النظر في محتوياتها، وعرضها في مؤتمر صحافي عُقد في 9 شباط/فبراير 2019 برئاسة الجزولي دفع الله. وبهذه الخطوة، أعلن أصحاب المبادرة المستحدثة تجاوزهم رئاسة الجمهورية، ومساندتهم الحراك الشعبي، ثم دعوا إلى تشكيل حكومة انتقالية، تتولّى إدارة شؤون البلاد بالتوافق بين قيادة الحراك الجماهيري والقوى السياسية الكبرى، ويتمّ تشكيلها من شخصيات وطنية مشهود لها بالنزاهة في مجالات تخصصها، وذات صدقية وتوجّه قومي ديمقراطي مع تمثيلٍ للأحزاب السياسية الرئيسة. كما دعت المبادرة إلى ضرورة إحداث «تحول ديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة»، تديرها وتشرف عليها مفوضية انتخابات قومية مستقلة[319]. بيد أنّ بعض أعضاء المبادرة الأولى، أمثال محمد يوسف أحمد المصطفى وبلقيس يوسف بدري وفيصل محمد صالح، رفض ما جاء في المبادرة المستحدثة، محتجًا بأن مطالب الثورة الشعبية قد تجاوزت سقفها الإصلاحي الوقائي. ولذلك يقول محمد يوسف: «مرت مياه كثيرة من تحت الجسر، مع تصرُّم السنين، حتى فجَّر شعبنا هبَّته الثورية المباركة الحالية، مطالبًا بالحرية والتغيير، وليس مجرد الإصلاح، فقد ثبت للجميع أنّ الإنقاذ عصيَّة على الإصلاح [...] إنّ العديد من الموقعين [مبادرة 2016]، وأنا شخصيًا واحد منهم، قد تجاوزوا محطة الإصلاح هذه نهائيًا، ويقفون الآن بكل هِمَّة ونشاط تحت رايات إعلان الحرية والتغيير من أجل الإسقاط التام لنظام الإنقاذ»[320]. ويعني هذا التوجه أنّ الدعوة التوافقية الإصلاحية التي شكلت روح المبادرة في نسختها الأولى والمستحدثة أضحت غير صالحة للوضع السياسي الراهن آنذاك، والذي ينادي بالحرية والتغيير. ومن هنا جاءت فكرة رفض المبادرة؛ لأن منهجها الإصلاحي يتعارض مع تطلّعات إعلان الحرية والتغيير، وكذلك مع مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم التي رفضت الأطروحات التي تنادي بإصلاح النظام من الداخل؛ لأنها ترى أنّ المشكلات التي يعانيها السودان ما هي إلّا صنيعة سياسات النظام الخاطئة، ولذلك لا يجوز أن يكون النظام ورموزه جزءًا من الحل. وبناءً على ذلك، أصدرت سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين بيانًا توضيحيًا بأنّ «تجمع المهنيين السودانيين لم يلتق بأصحاب المبادرة، وهو ملتزم بإعلان الحرية والتغيير الموقَّع في [كانون الثاني] يناير 2019، والقاضي بإسقاط النظام من دون قيدٍ أو شرط، وإقامة سلطة انتقالية ديمقراطية [...] يرحب التجمع بطلب الجهات والأجسام والمؤسسات للانضمام إلى الإعلان»[321].

في إطار هذا المشهد السياسي المعقد والمأزوم، أسس بعض الكيانات الإسلامية تحالفًا جديدًا باسم «التنسيقية الوطنية للتغيير والبناء»، كانت نواتها الأولى من مبادرة تيار المستقبل والمبادرة

الوطنية للتغيير ومبادرة الإصلاح والنهضة (السائحون) والإسلاميون الديمقراطيون ومبادرة الانتقال نحو الحريات والتداول السلمي. وطالبت هذه الكيانات في مذكرتها التأسيسية بتنحي «رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس سيادة خلال فترة الانتقال تؤول إليه صلاحيات الرئيس وكافة مهام السيادة؛ وتشكيل حكومة كفاءات خلال فترة انتقالية، يتولّى قيادتها رئيس وزراء متفق عليه، يمتاز بالخبرة والكفاءة والنزاهة، وتسند إليه كامل السلطات والصلاحيات التنفيذية؛ وتشكيل مجلس نيابي يتألف من كافة مؤسسات المجتمع المدني من الأحزاب والشباب والمرأة والشخصيات الوطنية لكي يضطلع بمهام التشريع والرقابة على أجهزة الدولة خلال المرحلة الانتقالية»[322]. إلّا أن هذه المبادرة مثل سابقاتها، لم تحظ بمباركة قوى إعلان الحرية والتغيير التي رفضتها، تعلّلًا بأن الذين يقفون خلفها أشخاص إسلاميون، أو ممن لهم علاقة سابقة بنظام حكومة الإنقاذ، كما أنهم ينتمون إلى واجهات تمثل «الإسلام السياسي».

ثانيًا: القواسم المشتركة بين المبادرات

يوجد بين المبادرات التي أشرنا إليها سابقًا الكثير من القواسم المشتركة التي يمكن أن نجملها في النقاط الآتية:

- تؤكد ديباجة المبادرات كلها أنّ السودان يعيش في حالة أزمة سياسية متجذّرة، تمظهر بعض جوانبها في تدهور الأحوال الاقتصادية غير المسبوق، الذي دفع المواطنين للاحتجاج السلمي ضد السلطة الحاكمة، رافعين شعار الحرية والسلام والعدالة. وبناءً عليه، أيَّدت المبادرات حقَّ المواطنين الدستوري في الاحتجاجات وانتقدت التصدي الأمني الباطش ضد المحتجين سلميًا، كما طالبت بمحاكمة أفراد القوات الأمنية المتورطين في أعمال العنف والقتل غير المبرر لبعض المحتجين السلميين.

- اتفقت المبادرات باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية على ضرورة قيام حكومة انتقالية من كفاءات وطنية، وفق مهمات ومسؤوليات محددة، تهدف إلى وضع برنامج سياسي محكم لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة الخدمية والعسكرية والأمنية والقضائية، ثم تهيئة المناخ السياسي لإجراء انتخابات ديمقراطية حرّة ونزيهة.

1- نقاط الخلاف بين المبادرات

تختلف المبادرات المشار إليها في نقطتين جوهريتين، ترتبط إحداهما بكيفية التغيير أو الإصلاح، والثانية بالانتماء السياسي والأيديولوجي إلى الجهة منشئة المبادرة، ونجملها في الآتي:

أ - تكمن نقطة الخلاف الأولى بين المبادرات المطروحة في الدعوة إلى تنحي رئيس الجمهورية وحكومته تنحيًا غير مشروط، أو أن يتحول رئيس الجمهورية إلى رئيس شرفي مع حكومة كفاءات انتقالية، تختارها قطاعات الشعب السوداني، ويكون لها الحل والعقد في إدارة شؤون البلاد. يرفض تجمع المهنيين وأصحاب مبادرة جامعة الخرطوم والقطاعات الشبابية الثائرة الخيار الثاني؛ لأنه لا يلبي طموحاتهم الثورية، ولذلك يعلنون التزامهم بالتغيير الجذري الذي يقضي بتصفية النظام ورموزه الشمولية. وقطعًا للطريق أمام مبادرات الخيار الثاني الإصلاحية، أصدرت قوى إعلان الحرية والتغيير بيانًا من خمسة بنود في 13 شباط/فبراير 2019، ينص بنده الثالث على: «[...] نحن نرحب بكل الجهود والمبادرات الوطنية الخالصة التي تعمل من أجل إسقاط النظام، ووضع البلاد على مسار انتقالي، يُصفّي دولة الفساد والاستبداد، ويؤسس لانتقال ديمقراطي شامل وحقيقي. فالطريق يسع الجميع، كما نؤكد تواثقنا على ميثاق الحرية والتغيير كمرجع رئيس، واستلهامنا لميثاق هيكلة الدولة السودانية كأساس للتوافق على سياسات بديلة تفصيلية، تقوم عبر عملية تشاركية موسعة، تضطلع الحكومة الانتقالية بتنفيذها، لوضع البلاد على طريق السلام والحرية والتنمية المتوازنة المستدامة، وإقرار العدالة للجميع، دون تمييز، وتصفية آثار دولة الشمولية والحرب، وضمان عدم انتكاسة وتراجع الثورة عن غاياتها»[323].

ب - ترتبط نقطة الخلاف الثانية بالجهات المنشئة المبادرات والانتماءات السياسية إلى بعض المنتسبين إليها؛ إذ رفضت القطاعات الثورية مبادرة السلام والإصلاح، ومبادرة تيار المستقبل، تحججًا بأن القيادات المؤثرة التي صاغتها وروَّجت لها ذات توجهات إسلامية. تحاول الالتفاف على المبادرات الأخرى لإعادة استنساخ حكومة الإنقاذ في طبعة ثانية.

وقفت هاتان النقطتان حجر عثرة أمام توحيد المبادرات في مبادرة واحدة تعكس الإجماع الوطني ضد النظام القائم آنذاك، ومن زاوية أخرى عكستا بوادر الاصطفاف السياسي التي ظهرت بعد سقوط النظام بين قوى إعلان الحرية والتغيير ودعاة «نصرة الشريعة»، وكيف حاول المجلس العسكري استغلال هذا الاصطفاف لإحكام سيطرته على المشهد السياسي، ونقل مطالب الثورة من خانة التغيير الجذري إلى الإصلاح الوقائي.

إذا نظرنا إلى تباين المواقف تجاه توحيد هذه المبادرات من زاوية نظرية «الفرصة السياسية»[324]، فسنلحظ أن الخاسر هو قوى إعلان الحرية والتغيير التي لم تستطع أن تصطحب

معها المبادرات الأخرى التي تتفق مع طرحها العام في نقاطه الأساسية؛ لتوسع دائرة مؤازري الثورة، وتضيق خيارات النظام الحاكم. لكن مشكلة سوء استثمار الفرص لم تظهر إلى السطح بصورة جليّة إلّا بعد أن قطعت اللجنة الأمنية العليا الطريق أمام الثورة، واستولت على السلطة، وبدأت عملية التفاوض مع المجلس العسكري لنقل السلطة إلى حكومة مدنية. فالعسكريون عززوا موقف مشاركتهم في السلطة الانتقالية ببناء تحالفات جديدة مع القوى التي أعلنت مناهضتها النسبية للنظام من قبل؛ لكنها لم تحظ بقبول قوى إعلان الحرية والتغيير، إما لسابق عهدها بالنظام القديم، أو لانتماءاتها الإسلامية. وظهر داخل منظومة قوى إعلان الحرية والتغيير، الصراع المؤجل بين دعاة «التغيير الشامل» ودعاة «الهبوط الناعم» في أثناء التفاوض بشأن الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية وتشكيل الحكومة الانتقالية، وبعد تشكيلها. ويؤسس نقد قوى إعلان الحرية والتغيير على أنها كانت ولا تزال تجلس في غرفة قيادة الثورة التي يفترض أن تؤهّلها لاستثمار الفرص المتاحة، ووضع الحلول المبتكرة التي تصب في مصلحة الثورة ومخرجاتها. لكن يجب أن نعلم أن الفرص لا توجد من فراغ، بل تتشكل نتيجة للحركة التي تبذلها القوى السياسية الفاعلة، ويجب ألّا تنتهي حركة هذه القوى السياسية الفاعلة عند دعوة الآخرين أن يوقعوا إعلان قوى الحرية والتغيير الصادر في 1 كانون الثاني/يناير 2019، بل الأمر يتعدى ذلك، ويقتضي أن تقود قوى إعلان الحرية والتغيير زمام المبادرة تجاه أطروحات سياسية وطنية جامعة، يمكن أن يلتفَّ حولها معظم الذين يؤمنون بالتغيير وإعادة هيكلة بناء الدولة السودانية، ليقلّلوا بذلك فرص قوى الثورة المضادّة في المناورة وعرقلة مشروعات التغيير، ويسيروا بمشروعهم الوطني المدروس والمُجمَع عليه تجاه تحقيق نهايات الثورة المتوقعة، والمرتبطة في جوهرها بإحداث تحوّل ديمقراطي مستدام.

2- خطاب الحكومة تجاه المبادرات السياسية

بدأ خطاب الحكومة تجاه المظاهرات الاحتجاجية بنبرة استعلائية، مال فيها إلى التهديد بكتائب الظل الساهرة على حراسة النظام، وتخوين المتظاهرين بأنهم «مندسّون لتخريب مكتسبات الشعب» و«عملاء موساد»، تقف خلفهم حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور، و«شذاذ آفاق» تدفعهم نزوة الإلحاد والعلمانية لتأسيس حكومة لا علاقة لها بقيم الإسلام الراسخة في المجتمع السوداني. لكن عندما تصاعدت حدّة المظاهرات، وانتشرت المواكب الاحتجاجية أفقيًا في

مدن السودان المختلفة، ورأسيًا بين قطاعات المجتمع المتعددة، لجأت الحكومة إلى الاعتراف بحق المواطنين الدستوري في أن يُعبِّروا عن آرائهم سلميًا. وتدريجًا، أضحى الحديث عن الحقّ الدستوري في التظاهر والاحتجاج أحد «الكليشيهات» الثابتة في خطاب الإعلام الموالي للحكومة. بَيْدَ أنّ الممارسات الأمنية العنيفة ضدّ المتظاهرين العزّل كشفت زيف الخطاب الحكومي؛ لأن العنف الأمني المفرط أفضى إلى استشهاد العديد من الثوار الذين كانوا يهتفون بسلمية المظاهرات في الشوارع والساحات العامَّة. ويضاف إلى ذلك أنّ القوات الأمنية الضالعة في استخدام العنف ضد المتظاهرين لم تكن قوات شرطة معلومة للناس، بل كان معظم أفرادها من الشباب الملثمين الذين يستقلون سيارات رباعية الدفع (التاتشرات)، لا تحمل لوحات رسمية تبيّن الجهات التي تتبع إليها. وفي الأسبوعين الأخيرين، تبنى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وبعض المؤسسات الحكومية وقيادات في المؤتمر الوطني خطابًا سياسيًا فيه نوع من التراجع والتخفيف من استخدام فزّاعة الفوضى الأمنية، حيث أقرَّت الحكومة بشرعية المظاهرات ومطالب الشباب المتظاهرين التي يجب أن تُدرس بجدّية ويُنظر فيها بموضوعية. وفي ضوء هذا التراجع بدأت تظهر بعض العبارات الناقدة مؤسسات الحكومة وقوانينها، والشاهد على ذلك أنّ الرئيس عمر البشير في لقائه مع رؤساء تحرير الصحف والكتّاب السودانيين أقرّ بأن هناك عدة عوامل دفعت الشباب إلى التظاهر، منها البطالة والتضخم والغلاء وتضييق السلطات الحكومية على الحريات العامة الذي ولّد في أوساطهم سخطًا عامًا تجاه النظام. وانتقد الرئيس أول مرة قانون النظام العام ووصفه بأنه يفرض قيودًا سلوكية على المواطن السوداني، ويستهدف المرأة في المقام الأول. كما وعد بتوجيه السلطات القضائية والشرطة إلى أن تعالِج التجاوزات التي لا تتسق مع مقاصد «الشريعة الإسلامية»، واتهم الشرطة بممارسة الابتزاز والتشهير وانتهاك الخصوصيات الشخصية. وفي الوقت نفسه، وجّه الرئيس الأجهزة الأمنية بإطلاق سراح الصحافيين المعتقلين على خلفية الاحتجاجات، وأمر بإعادة تراخيص مراسلي الصحف الأجنبية التي سُحبت منهم، وتعهّد بفتح أبواب الحوار مع المعارضين[325].

في ظل هذا الخطاب الحكومي المتناقض، لم تحظَ المبادرات المطروحة في الساحة السياسية بأيّ قبول من الحكومة التي أضحت تراهن على انتخابات عام 2020. والشاهد على ذلك قول فيصل حسن إبراهيم (نائب رئيس المؤتمر الوطني) الذي أكَّد أنّ حزبه يرفض مبادرات تشكيل حكومة انتقالية: «ما في حكومة انتقالية، ولا أوهام، والناس عليها ترجى الانتخابات والاحتكام للصندوق».

ثم انتقد مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم الداعية إلى تشكيل حكومة انتقالية، وتساءل مستنكرًا: «ما الفرق بين جامعة الخرطوم وجامعة الجنينة، كلهن جامعات»، وأساتذة جامعة الخرطوم ليسوا بأفضل من نظرائهم في الجامعات الأخرى الذين لم يتقدموا بمبادرات شبيهة. ثم تحدث عن مبادرة السلام والإصلاح لمجموعة الـ 52 التي يقودها رئيس الوزراء الأسبق، الجزولي دفع الله، قائلًا: «لماذا بادر الـ (52) من دون الآخرين»، واصفًا بعضهم بأنهم شيوعيون وعلمانيون وإسلاميون مغبونون[326]. وزبدة ذلك أن الحكومة لم تطرح أي مبادرة سياسية خلاف الدعوة إلى انتخابات عام 2020، ولم ترحّب بالمبادرات المطروحة في الشارع السياسي. أما الأحزاب المؤتلفة (الموالية) مع حزب المؤتمر الوطني، فآثرت السير في ظل الحزب الحاكم ولم تخالفه في الرأي، وذلك باستثناء أحزاب الجبهة الوطنية للتغيير (23 حزبًا) التي خرجت من حكومة الوفاق الوطني، وبعض المواقف الفردية هنا وهناك. أما حزب المؤتمر الشعبي المشارك في حكومة الوفاق الوطني، فيُجهد نفسه في البحث عن خيارٍ ثالث، فقد شبّه الصحافي أحمد فضل سلوكه السياسي بالذي يحاول أن «يُصلح رمانة على قضيب ميزان معطوب»؛ بمعنى أنه يحاول أن يطرح مبادرة توافقية بين الخيارين اللذين طرحتهما قوى إعلان الحرية والتغيير والحكومة: «تسقط بس» أو «تقعد بس»[327].

نتيجة للأسباب والتحديات المذكورة سابقًا، بقي معظم المبادرات مجرد استهلاك سياسي واصطفاف أيديولوجي بين شعاري «تسقط بس» و«تقعد بس»، لكن أكثرها قبولًا في الشارع العام كان إعلان الحرية والتغيير الذي شكل تحديًا صريحًا للنظام الحاكم وللمبادرات التي كانت تميل إلى أنصاف الحلول التوفيقية بين الحكومة والمعارضة. لكن أحداث الشارع آنذاك كانت تسير في متوالية هندسية لمصلحة قوى إعلان الحرية والتغيير، إلى أن حدثت عملية الإبدال العسكرية التي أطاحت رأس النظام في 11 نيسان/أبريل 2019، وبدأت المفاوضات بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير؛ لتشكيل حكومة مدنية انتقالية. وفي المبحث التالي، نحاول أن نقدّم مقاربة تحليلية لقضية المفاوضات والنتائج التي ترتبت عليها.

ثالثًا: المفاوضات واستراتيجية كسب الوقت وتشتيت الخيارات

بينما كانت قوى إعلان الحرية والتغيير معتصمة أمام القيادة العامّة لقوات الشعب المسلَّحة، أطلّ الفريق أول عوض بن عوف (النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع) على شاشات

التلفزيون السوداني (11 نيسان/أبريل 2019)، معلنًا «اقتلاع النظام» من جذوره والتحفظ على رئيسه المخلوع عمر البشير، «في مكان آمن»، كما وعد بتشكيل «مجلس عسكري انتقالي، يتولّى إدارة حكم البلاد فترة انتقالية مدّتها عامان»، وأوضح أن مهمة هذا المجلس «تهيئة المناخ للانتقال السلمي للسلطة، وبناء الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بنهاية الفترة الانتقالية» ووضع «دستور جديد للبلاد». ولبلوغ هذه الغايات أعلن «حالة الطوارئ مدة ثلاثة شهور، وحظر التجوال مدة شهر من الساعة العاشرة مساءً إلى الرابعة صباحًا»[328].

إلّا أن قوى إعلان الحرية والتغيير المعتصمة في ميدان القيادة العامَّة رفضت هذا الخطاب، باعتباره عملية إحلال وإبدال واستمرار للنظام القديم في نسخة ثانية. وأعلن المعتصمون مواصلة اعتصامهم أمام القيادة العامَّة إلى أن يسقط بن عوف وتُحقَّق مطالبهم السياسية المشروعة. وكان هذا الإعلان بمنزلة تحدٍ صريح لحالة الطوارئ وحظر التجوال المعلنين؛ ولذلك لم يجد بن عوف مناصًا سوى التنحّي عن رئاسة المجلس العسكري الانتقالي في اليوم الثاني (12 نيسان/أبريل) وتعيين الفريق أول عبد الفتاح البرهان خلفًا له، ثم إعفاء الفريق أول كمال عبد المعروف الماحي بشير من نيابة المجلس[329]. وأخيرًا ختم بن عوف خطاب تنحّيه قائلًا: «أرجو أن يظل الوطن أمانة في عنق شعبه وجيشه والمنظومة الأمنية وقادة هذا الوطن سواء عسكريين أو مدنيين»[330]. وقبل أداء القسم أمام رئيس القضاء، عرض البرهان على الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) أن يكون نائبًا له في قيادة المجلس العسكري؛ لأن هذا الأخير رفض المشاركة في المجلس العسكري الأول الذي وعد بن عوف بإعلان أسماء أعضائه. ثم بعد ذلك أعلن البرهان أسماء أعضاء المجلس العسكري الانتقالي، البالغ عددهم ثمانية أعضاء، باستثناء الرئيس ونائبه[331].

وبعد يوم من إعلان المجلس، أصدر تجمّع المهنيين بيانًا جاء فيه: «إنّ ثورتنا لن تنتهي بمجرد استبدال واجهات النظام وأقنعته الخادعة، فالخطوة الأولى في إسقاط النظام تأتي بتسليم السلطة فورًا ودون شروط لحكومة انتقالية مدنية، وفقًا لما أقره إعلان الحرية والتغيير، تدير المرحلة الانتقالية لفترة 4 سنوات، وتنفّذ المهام الانتقالية التي فصّلها إعلان الحرية والتغيير والوثائق المكملة له»[332]. وعلى المستوى الإقليمي، أعلنت السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين تأييدها المجلس العسكري الانتقالي، وقدّمت إليه بعض الدعم المالي لتجاوز مشكلات المرحلة الاقتصادية الراهنة في السودان[333]. بيد أنّ الاتحاد الأفريقي رفض قيام حكومة

عسكرية في السودان، وطالب المجلس العسكري بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية في مدة أقصاها أسبوعان، وفي حالة عدم التنفيذ، ستجمّد عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي. وبعد تدخّل الحكومة المصرية الداعمة المجلس العسكري، جرى تعديل مدة الإنذار إلى ستين يومًا[334]. وطالبت أيضًا دول الترويكا (المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة الأميركية) والاتحاد الأوروبي المجلس العسكري بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية[335].

في ظل هذا المشهد السياسي المعقد، بدأت الجولة الأولى للمفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير في 13 نيسان/أبريل 2019. وفي أول اجتماع بين الطرفين، طرحت لجنة قوى إعلان الحرية والتغيير المفاوِضة ستة مطالب واجبة التنفيذ: تصفية النظام السابق وتشكيل حكومة مدنية انتقالية مدة أربع سنوات وهيئة تشريعية ومجلس رئاسي مدني ومحاربة الفساد وإصلاح الاقتصاد وإعادة هيكلة جهاز الأمن القومي[336]. وبرز في الاجتماع الأول خلاف الطرفين بشأن تحديد المدة الانتقالية وتشكيل المجلس الرئاسي. بيد أن العسكريين أصرّوا على تقليص الفترة الانتقالية مدة عامين، ورفضوا اقتراح استبدال المجلس العسكري بمجلس مدني انتقالي. ولدعم موقفهم السياسي، تواصل العسكريون مع القوى السياسية الأخرى، خارج نطاق إعلان قوى إعلان الحرية والتغيير، وحصلوا منها على تأييد يقضي باستمرارية المجلس العسكري في قيادة الفترة الانتقالية. وفي مقابل ذلك، أقرّ العسكريون حق هذه القوى السياسية المساندة لهم في تشكيل الهيئة التشريعية ومجلس الوزراء التنفيذي. وفي الاجتماع الثاني الذي عُقد في 20 نيسان/أبريل 2019، بحث الطرفان كيفية تشكيل هياكل الحكومة الانتقالية. وأفاد محمد ناجي الأصم بأن وفد قوى الحرية والتغيير قدّم مقترحًا عن الهيكل الثلاثي لسلطات الحكومة الانتقالية، الذي يتكوّن من المجلس السيادي المدني وبتمثيل عسكري، ومجلس وزراء مدني ومجلس تشريعي يخصص فيه عدد أكبر للنساء والشباب. وفي 21 نيسان/أبريل 2019، دُعي أعضاء وفد قوى إعلان الحرية والتغيير إلى اجتماع ثالث، إلّا أنهم فوجئوا بأن اللجنة العسكرية المفاوضة عدلت عن موقفها السابق، واقترحت عليهم إشراك بعض القوى السياسية الأخرى في تشكيل مجلس الوزراء والمجلس التشريعي، علمًا أن القوى السياسية المشار إليها كانت لها مشاركات وولاءات سياسية سابقة مع النظام السابق. وفي يوم الاجتماع نفسه مع قوى إعلان الحرية والتغيير، دعا الفريق أول طيار صلاح الدين عبد الخالق (رئيس اللجنة الفئوية الاجتماعية بالمجلس العسكري) إلى اجتماع آخر مع مئات الأئمة والدعاة في قاعة الصداقة، حيث أكَّد لهم التزام المجلس العسكري بعدم تسليم «السلطة

إلّا إلى حكومة «مدنية يتوافق عليها شعب السودان»، كما أعلن الأئمة والدعاة مساندتهم المجلس العسكري الذي وصفوه «بالقوي الأمين»، ونادوا بضرورة «تطبيق الشريعة الإسلامية وعدم المساس بهوية الإسلام في السودان»[337]. وكان هذا الاجتماع عبارة عن رسالة أخرى إلى قوى إعلان الحرية والتغيير بأنهم لا يمثلون الشعب السوداني منفردين، وأن للمجلس العسكري قوى تسانده في الشارع السوداني. ونتيجةً لهذه التطورات المثيرة للجدل، تصاعدت درجة التشكك بين الطرفين، ما دفع قوى إعلان الحرية والتغيير إلى تعليق المفاوضات والمطالبة بإبعاد الفريق أول عمر زين العابدين والفريق أول الطيب بابكر علي فضيل والفريق أمن جلال الدين الشيخ الطيب من عضوية المجلس العسكري، لارتباطهم العضوي بالنظام السابق. وفي ظل هذه التجاذبات السياسية، عُقد الاجتماع التفاوضي الرابع في 24 نيسان/أبريل 2019، بين ممثلي قوى إعلان الحرية والتغيير وممثلي المجلس العسكري، حيث اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مصغرة لحل القضايا الخلافية قبل عقد الاجتماع الخامس، وفي المؤتمر الصحافي الذي أعقب الاجتماع، أفاد الفريق شمس الدين كباشي، بأن الفريق أول زين العابدين والشيخ الطيب والطيب بابكر علي قدّموا استقالاتهم من عضوية المجلس، وسيتخذ رئيس المجلس القرار المناسب بشأنها[338].

لكن في الوقت نفسه، دعت قوى إعلان الحرية والتغيير إلى مسيرة «مليونية السلطة المدنية» في اليوم التالي (الخميس 25 نيسان/أبريل)، انضمت إليها مواكب مهنية واجتماعية متعددة، مثل القضاة السودانيين والعاملين في شركات الكهرباء والتجمع المهني للطيران والعاملين في شركات التأمين وتجمع الكيميائيين السودانيين والزراعيين السودانيين والعاملين في شركات النفط والغاز وأُسر شهداء الحركة الطالبية وطلاب كلية الطب جامعة دنقلا وثوار قطار عطبرة وبعض الوفود القادمة من الولايات[339]. وطالب المعتصمون أمام القيادة بالمواصلة في مقاطعة المفاوضات إلى أن يوافق المجلس العسكري على تشكيل حكومة مدنية انتقالية. وصلّى آلاف المعتصمين صلاة الجمعة (26 نيسان/أبريل)، أمام مقرّ قيادة الجيش في الخرطوم، للجمعة الثالثة على التوالي، منذ إطاحة الرئيس البشير، وذلك للمطالبة بإدارة مدنية للبلاد. أمَّ المصلين آدم إبراهيم الشين (إمام مسجد الرحمة في ضاحية الحاج يوسف في الخرطوم) الذي حثَّ المجلس العسكري في خطبته على اعتقال رموز النظام السابق ومحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها، ودعا المعتصمين إلى الوحدة والتمسك بسلمية الاحتجاجات؛ لأنها الأساس لاستمرار الثورة، مشدّدًا على أن «الجيش مهمته حماية البلاد وحدودها وثغورها، ويجب عليه ذلك»، وحثَّه على تسليم السلطة إلى حكومة

مدنية عاجلًا وليس آجلًا، وطلب من العسكريين ترك أمر السياسة لأهلها، مؤكّدًا ذلك بقوله: «لا نريدهم سنة، لا سنتين، لا ثلاث، ولا أربع [...] يكفي ثلاثون عامًا من حكم العسكر»[340].

في المقابل، ظهر تيار «نصرة الشريعة الإسلامية ودولة القانون» الذي يتزعمه الشيخ عبد الحي يوسف، معلنًا رفضه التام مسوَّدة الوثيقة الدستورية التي اقترحتها قوى إعلان الحرية والتغيير؛ لتحديد هياكل الحكومة الانتقالية وصلاحياتها، بحجة أنها تدعو إلى إلغاء القوانين الإسلامية وتنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة وفق المواثيق الدولية. واستنادًا إلى هذه الاعتراضات، دعا الشيخ عبد الحي إلى تسيير مسيرة جماهيرية لنصرة الشريعة الإسلامية في صباح الإثنين، 29 نيسان/أبريل 2019، تكون نقطة تجمّعها في حديقة الشهداء أمام القصر الجمهوري، لتوضيح موقف المسلمين من الوثيقة الدستورية المقترحة لحكم السودان مدة أربع سنوات انتقالية[341]. ونتيجة لذلك تعقَّد المشهد السياسي، وزادت حدة الاستقطاب السياسي بين قوى إعلان الحرية والتغيير والتيارات الإسلامية التي لوّحت ببطاقة «الشريعة الإسلامية»، ووصفت رسالة بعض القوى السياسية الناشطة في قوى إعلان الحرية والتغيير بالعلمانية ومحاربة الإسلام. لكن يبدو أنّ المجلس العسكري أدرك خطورة المناورات السياسية التي قام بها بعض أعضائه، لذا دعا قوى إعلان الحرية والتغيير إلى اجتماع خامس في 27 نيسان/أبريل 2019، حيث ناقشت اللجنة المشتركة القضايا الخلافية المتعلقة بهياكل الحكم في الفترة الانتقالية، ووصف الطرفان المداولات بأنها كانت إيجابيةً وشفافة، من دون الإدلاء بأي تفصيلات عن مخرجاتها. وقبل عقد جولة المفاوضات السادسة، اتخذ المجلس بعض الخطوات الإيجابية في نظر قوى إعلان الحرية والتغيير، وأهمها قبول استقالات أعضاء المجلس الثلاثة، وتجميد أنشطة الاتحادات والنقابات الموالية للنظام السابق وتوجيه قادة نصرة الشريعة ودولة القانون بتأجيل مسيرتهم المعلنة في 29 نيسان/أبريل 2019 إلى أجل غير مسمى[342].

لكن، اختلف الطرفان في تحديد عضوية المجلس السيادي، هل تكون الأغلبية فيه للعسكريين أم للمدنيين؟ واقترحت قوى إعلان الحرية والتغيير مجلسًا سياديًا مدنيًا بتمثيل عسكري محدود، بينما تمسَّك العسكريون بمجلس سيادي من عشرة أعضاء، سبعة عسكريين، وثلاثة من قوى إعلان الحرية والتغيير. وفي ظل هذا الخلاف الجوهري، عقد حميدتي، مؤتمرًا صحافيًا في 30 نيسان/أبريل 2019، وصف فيه المواكب والمسيرات الاحتجاجية والمتاريس التي توضع في الشوارع بأنها نوع من «الفوضى» واستفزاز للقوات العسكرية، كما اتهم الوفد المفاوض من قوى إعلان

الحرية والتغيير بأنه «فاجأهم بطرح رؤى جديدة خلاف المتفق عليه»[343]. ففنَّد محمد يوسف أحمد المصطفى هذه الاتهامات، وأوضح أن قوى إعلان الحرية والتغيير دفعت بمقترح يقضي بمناصفة عضوية المجلس العسكري؛ إلّا أن العسكريين رفضوا المقترح، ولم يبق لقوى إعلان الحرية والتغيير خيارٌ آخر غير مواصلة الاعتصام وتصعيد الاحتجاجات الشعبية والدعوة إلى إعلان عصيان مدني وإضراب سياسي عام[344]. وعلَّق عيدروس عبد العزيز على هذا الوضع المأزوم قائلًا: «التباعد بين الجانبين يبدو جليًّا، ويُنذِر بعواقب وخيمة، وسط تصعيد من الجانبين، ففي حين يهدّد المجلس العسكري بالحسم، شرعت قوى التغيير بما سمّته ترتيب الصفوف في ميدان الاعتصام وإقامة المتاريس وحمايتها. كما ناشدت كل الثوار في أحياء العاصمة القومية والمناطق المجاورة، الخروج إلى الشوارع وتسيير المواكب والتوجّه إلى ساحة الاعتصام. ولا يزال آلاف المتظاهرين معتصمين أمام مقر قيادة الجيش [...] لم تُثنِهم حرارة الطقس»، بل «بدأوا في التحضير لشهر رمضان»، وهتافاتهم تشق عنان السماء: «لو ما أصبحت مدنية قاعدين حتى عيد الضحية»[345].

خوفًا من استراتيجية استنزاف الوقت وتشتيت الخيارات السياسية، غيَّر مفاوضو قوى إعلان الحرية والتغيير تكتيكهم التفاوضي في الأول من أيار/مايو 2019، فقدَّموا «وثيقة دستورية» إلى المجلس العسكري الانتقالي، حدّدوا فيها مستويات الحكم الثلاثة (الفدرالي والإقليمي والمحلي)، وتشكيل مؤسسات الحكومة الانتقالية من مجلس سيادة وطني، ومجلس وزراء تكون له السلطة التنفيذية العليا في البلاد، وهيئة تشريعية تختص بسلطة التشريع وسلطة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وسلطة قضائية مستقلة، وقوات نظامية تكون خاضعة لقرارات السلطة السيادية والتنفيذية، ثم طالبوا المجلس بالرد على وثيقتهم الدستورية كتابةً خلال مدة أقصاها 72 ساعة[346]. ويبدو أن بعض الشخصيات الوطنية اطّلع على الوثيقة الدستورية المقترحة، وشعر بصعوبة تنفيذها على أرض الواقع؛ ولذلك حاول أن يقدم مذكرة أخرى تكون أساسًا للتفاوض بين الطرفين؛ إذ اقترح الوسطاء قيام مجلسين: أحدهما مجلس سيادي يتكوّن من أغلبية (سبعة أعضاء) ورئاسة مدنية مع تمثيل عسكري (ثلاثة أعضاء)، وثانيهما مجلس أمني يتشكل من أغلبية (سبعة أعضاء) ورئاسة عسكرية مع تمثيل مدني (ثلاثة أعضاء)، يشمل رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الخارجية. إضافة إلى تحديد اختصاصات مؤسسات المرحلة الانتقالية[347].

استجابةً لوثيقة قوى إعلان الحرية والتغيير، عقد المجلس العسكري مؤتمرًا صحافيًا في 7 أيار/مايو 2019، فنَّد فيه الفريق شمس الدين كباشي (الناطق الرسمي باسم المجلس) محتويات الوثيقة الدستورية ووصفها بإغفال «مصادر التشريع» التي يجب أن يكون أساسها «الشريعة الإسلامية والأعراف». كما أشار إلى تجاهل الوثيقة اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية للدولة، وانتقد فكرة تحديد الفترة الانتقالية بأربع سنوات، واقترح أن يكون بعض المسؤوليات والمهمات السيادية من صميم عمل المجلس الرئاسي (أو السيادي). وفي الوقت نفسه، رفض الفريق كباشي فكرة المجلسين التي وردت في مذكرة الوساطة، متعلّلًا بأن مجلس الأمن والدفاع المقترح لا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مجلسًا موازيًا لمجلس السيادة، بل هو جهاز تنفيذي، ويوجد في هيكل أي دولة حديثة. وهدّد في الوقت نفسه بإجراء انتخابات مبكرة إذا وصل الطرفان إلى طريق مسدودة في المفاوضات، وأعلن أن المجلس سيعقد اجتماعات أخرى مع قادة القوى السياسية الأخرى غير الموقعة إعلان قوى الحرية والتغيير؛ للتشاور معها في 177 مقترحًا قدّمتها بشأن هياكل حكومة الفترة الانتقالية وصلاحيتها. وبالفعل عقد اجتماعًا موسّعًا مع ممثلي الأحزاب والكيانات المختلفة والتحالفات والحركات والمنظمات، وكذلك الأفراد الذين قدّموا رؤاهم السياسية عن ترتيبات الفترة الانتقالية عبر نوافذ اللجان المختلفة، في اليوم التالي (8 أيار/مايو 2019)؛ وذلك بقصد المناورة السياسية وسحب البساط من تحت أقدام قوى إعلان الحرية والتغيير. لكن الاجتماع لم يكن ناجحًا؛ لأنه تحوّل إلى ساحة سجالٍ سياسي وملاسنات لفظية وعراك بالأيدي والكراسي. وبهذه الكيفية خلط المجلس العسكري أوراق التفاوض، ومال إلى استراتيجية تشتيت الخيارات واستنزاف الوقت[348].

على الرغم من تصاعد الشعور بفقدان الثقة بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري، فإن جولة المفاوضات السابعة المباشرة، بدأت في 13 أيار/مايو، واستمرت مدة يومين في جوٍ سادته روح التفاؤل والمسؤولية المشتركة بين الطرفين. وأخيرًا خلصت هذه المفاوضات إلى تحديد الفترة الانتقالية بثلاث سنوات، وتحديد مهمات المجلس الرئاسي ومسؤولياته، وتحديد عضوية الهيئة الاستشارية بـ 300 عضو، 67 في المئة منها لقوى إعلان الحرية والتغيير، و33 في المئة للقوى السياسية الأخرى[349]. وبذلك أضحت القضية الوحيدة العالقة هي قضية تحديد نسب التمثيل في المجلس الرئاسي (السيادي) ورئاسة المجلس نفسها. وعلّق صديق يوسف (عضو لجنة التفاوض) على هذا الاختراق قائلًا: «المفاوضات التي جرت بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري خلال اليومين الماضيين قطعت شوطًا كبيرًا، وتُعدّ اختراقًا كبيرًا، وتركزت على مهمات

المستويات الثلاثة للحكم: مجلس السيادة والمجلس التشريعي والمجلس التنفيذي. استطعنا تثبيت رؤيتنا للمجلس السيادي باعتباره مجلسًا تشريفيًا يمثل أنحاء السودان كافة، ليست له سلطات تنفيذية أو تشريعية، فقط يقوم بمهمات السيادة باعتباره رمز الدولة، يستقبل السفراء الأجانب، ويوقّع على الاتفاقات والقوانين بعد إجازتها». إلّا أن رئاسة مجلس السيادة «لم نتفق عليها حتى الآن. هم يريدون أن يكون رئيس مجلس السيادة من العسكريين، ونحن ضد ذلك الاتجاه»؛ لأن المجتمع الدولي لا يقبل أن يكون رئيس المجلس عسكريًا، إلّا في حالة أن يكون عسكريًا في المعاش[350]. وفي المؤتمر الصحافي الذي عُقد عقب اجتماع 14 أيار/مايو، أكَّد الفريق ياسر عبد الرحمن حسن العطا (عضو المجلس العسكري) أن الجزء الباقي من الاتفاق سيُنجَز «خلال أقل من أربع وعشرين ساعة؛ لتحتفل جماهير شعبنا الأبيّ باكتمال الانتصار جيشًا وشعبًا، من أجل تحقيق غايات الثورة المجيدة»[351].

في هذا الجو المفعم بروح التفاؤل والمسؤولية، قُتل ثمانية أشخاص في محيط ميدان الاعتصام في 13 أيار/مايو، تعلّلًا بأنهم كانوا يحاولون إغلاق الطرق الرئيسة الواقعة في محيط الاعتصام ويتحرشون بالقوات النظامية وقوات الدعم السريع. وعلَّق الفريق شمس الدين كباشي على تلك الأحداث: «في وقت تسير خطوات التفاوض بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير في مناخ إيجابي جيد، وصل فيه الطرفان إلى نتائج متقدمة، على أمل الوصول إلى اتفاق نهائي بأعجل ما يكون، هناك جهات تتربص بالثورة أزعجتها النتائج التي تمَّ التوصل إليها [...] وتعمل على إجهاض أي اتفاق يتم الوصول إليه وإدخال البلاد في نفق مظلم». ودعا الفريق كباشي «الجميع إلى الانتباه» إلى المجموعات التي نفّذت الحادث؛ لأنها من وجهة نظره «تحاول النيل من القوات المسلَّحة والقوات النظامية الأخرى، وتعمل على منعنا من الوصول لتحقيق أهداف الثورة. ونؤكد أننا نعمل مع الإخوة في الطرف الآخر، قوى إعلان الحرية والتغيير، لاحتواء الموقف بكل تفهم وتعاون، ونطمئنكم جميعًا على سلامة الأوضاع في أنحاء البلاد كافة، والسيطرة عليها، وسنتخذ من الإجراءات والتدابير اللازمة ما يحول دون وصول هؤلاء المتربصين بالثورة والثوار إلى مراميهم»[352].

وعلى الرغم من أن أصابع الاتهام تشير إلى فلول النظام السابق التي لم تكن ترغب في توصل الطرفين إلى اتفاق نهائي، فإن البرهان أصدر في 15 أيار/مايو، بيانًا مفاجئًا، علَّق بموجبه المفاوضات مع قوى إعلان الحرية والتغيير مدة 72 ساعة، حتى تلتزم قوى إعلان الحرية والتغيير

بـ «إزالة المتاريس جميعها خارج محيط الاعتصام، ووقف التحرش بالقوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع والشرطة واستفزازها»، وفتح خطوط السكك الحديد العابرة منطقة الاعتصام وإيقاف التصعيد غير المبرر واللهجة التحريضية ضد القوات المسلَّحة. وبذلك أغلق البرهان الباب أمام الجلسة النهائية للمفاوضات التي كان من المفترض أن تُعقد في مساء 15 أيار/مايو وتفضي إلى اتفاق نهائي بحسب تكهنات بعض أعضاء لجان المفاوضات[353]. وعزا بعض المحللين السياسيين الإعلان المفاجئ لتعليق المفاوضات إلى تدخّل بعض القوى السياسية المحلية والإقليمية، الرافضة سيطرة قوى إعلان الحرية والتغيير على الفترة الانتقالية، والمؤيدة قيادة المجلس العسكري الانتقالي من طرف ثان. فأصدرت قوى إعلان الحرية والتغيير بيانًا، جاء فيه: «إنّ تعليق التفاوض قرار مؤسف، ولا يستوعب التطورات التي تمّت في ملف التفاوض، ويتجاهل حقيقة تعالي الثوار على الغبن والاحتقان المتصاعد كنتيجة للدماء التي سالت والأرواح التي فقدناها، خاصة أن اجتماع أمس الأربعاء كان لوضع آخر النقاط على بنود وثيقة الاتفاق، وهو ما سيعني وقف التصعيد وانتفاء أسباب قفل الطرق والشوارع وتطبيع حياة السودانيين كافة. إن التصعيد السلمي حق مشروع لحماية ما انتزعته جماهير شعبنا بنضالها ودماء الشهداء وعرق الثوار، وقد صدر بتوافق تام بين مكونات قوى إعلان الحرية والتغيير قبل انطلاق جولات التفاوض، والمتاريس الموجودة منذ السادس من أبريل حصونًا بناها الثوار دفاعًا عن أنفسهم، وخطوط السكة الحديد مفتوحة منذ 26 أبريل وقبل أي طلب، وبتوافق بين لجان الميدان وهيئة السكك الحديد، وقد قررنا مسبقًا تحديد منطقة الاعتصام وقمنا بخطوات في ذلك في سبيل ضبط وحدة الحركة الجماهيرية السلمية ومن أجل استمرار تماسكها، وبذلك تنتفي كل مبررات وقف المفاوضات من طرف واحد وهو ما يخل بمبدأ الشراكة وينسف دعاوى التوافق بما يسمح بالعودة لمربع التسويف في تسليم السلطة [...] إنّ كل هذه القضايا طبيعتها سياسية وليست أمنية، وبذلك فإن محاولات جرّها لخانة الملفات الأمنية يعتبر تجييرًا لمكتسبات الثورة وتغبيشًا للوقائع، فلقد حققنا من خلال التفاوض مع المجلس العسكري التوافق حول القضايا الأساسية لنقل السلطة للشعب استكمالًا لمهام ثورتنا ولتحقيق كافة مطالب جماهير شعبنا، وكانت جلسة أول أمس نقلة متقدمة في مسار التفاوض، عليه سيستمر اعتصامنا بالقيادة العامة وكافة ميادين الاعتصام في البلاد وستتواصل مواكبنا وجداولنا متمسكين بسلميتنا لفضح وعزل قوى الثورة المضادة وتصفية ركائز نظام الإنقاذ وسياساته وقوانينه ومؤسساته القمعية وإنجاز برنامج إعلان قوى الحرية والتغيير»[354].

أحدث تعليق المفاوضات إحباطًا عامًا في السودان، وصعَّد الصراع بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، بينما أعطى ضوءًا أخضر لتيار نصرة الشريعة ودولة القانون المناوئ لقوى إعلان الحرية والتغيير أن يتصدّر المشهد السياسي، حيث سيَّر مسيرة جماهيرية إلى القصر الجمهوري في 18 أيار/مايو، تحت شعار «حرية سلام وعدالة والشريعة خيار الشعب». وخاطب المسيرة عبد الحي يوسف قائلًا: «إن الهدف من المسيرة هو رفض تسلط قوى الحرية والتغيير، والتسويق بأنهم الممثل الوحيد للشعب السوداني [...] إن التيار الإسلامي يرفض أن يتم العبث بثوابت الأمة والقوانين المستمدة من الشريعة بدعوى مصادمتها للحرية والتغيير». وأكد ذلك أيضًا محمد عبد الكريم (رئيس تيار نصرة الشريعة ودولة القانون) بقوله: «إن التيار كان جزءًا فاعلًا ومؤثرًا في ثورة الشعب السوداني، وإن الثورة جامعة لكل السودانيين، لكن هناك رغبة من فصيل معين بالانفراد بالسلطة مثل الحرية والتغيير، فكان لا بد من تنظيم المسيرة؛ لتحقيق مطالب كل الشعب السوداني [...] وأكَّد رفض تيار الشريعة ودولة القانون الكامل أيَّ تفاهمات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير». وحضر المسيرة عدد من رموز التيارات الإسلامية المعارضة لقوى إعلان الحرية والتغيير، نذكر منهم محمد علي الجزولي (حزب دولة القانون والتنمية) وعمر باسان (المؤتمر الوطني) وتاج الدين بانقا (المؤتمر الشعبي) والطيب مصطفى (منبر السلام العادل)[355].

في ظل هذا المناخ السياسي القاتم، بدأت جولة المفاوضات الثامنة يوم الأحد، 19 أيار/مايو، واستمرت يومين؛ لكن لم يتوصّل الطرفان إلى اتفاق نهائي في عضوية المجلس السيادي ورئاسته. ومن ضمن الحلول التي طُرحت في المفاوضات، أن يكون التمثيل بالتساوي (50 + 50 في المئة)، وأن تكون رئاسة المجلس دورية بين الطرفين، سنة ونصف لكل طرف؛ أو أن تكون أغلبية المجلس مدنية ورئاسته عسكرية. إلّا أن المجلس العسكري لم يستحسن أيًا من هذه الخيارات المطروحة، وطلب مهلة 48 ساعة لدراستها وإصدار رأيه النهائي بشأنها. وفي فترة الانتظار والترقب، دعت قوى إعلان الحرية والتغيير إلى عصيان مدني وإضراب عام يومي الثلاثاء والأربعاء (28 و29 أيار/مايو)، في كل أنحاء السودان، بينما لوَّح المجلس العسكري بعصا الانتخابات المبكرة، وهدّد حميدتي بفصل أي موظف يُضرب عن العمل واستبداله بموظف آخر[356]، كما ألغى المجلس قرار تجميد النقابات والاتحادات المهنية التي كانت موالية للنظام السابق، لتكون ترياقًا لقوى إعلان الحرية والتغيير، وتفسد اعتصامها وإضرابها المعلنين. وبعد نجاح الاعتصام والإضراب العام،

أغلق مكتب الجزيرة في الخرطوم، وعقد صفقة مع بعض القوى السياسية المناهضة لقوى إعلان الحرية والتغيير، كما شرع في شيطنة المعتصمين وميدان الاعتصام الذي وصفوه بوكر للجريمة وانتشار الفوضى. وتمخض عن هذا التصعيد فض ميدان الاعتصام بالقوة المفرطة في 3 حزيران/ يونيو 2019، كما أوضحنا سابقًا، وبداية مرحلة جديدة للصراع والتفاوض بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير.

خلاصة

أوضحنا أن المبادرات التي طُرحت كانت بينها قواسم مشتركة ونقاط اختلاف ذات حمولات أيديولوجية، لذلك لم تتمكن القوى السياسية والمهنية المعارضة من توحيدها في مبادرة واحدة، ترضي طموحات ألوان الطيف السياسي كلها. لكن الكفَّة بقيت راجحة لمصلحة قوى إعلان الحرية والتغيير التي اشترطت تنحّي رئيس الجمهورية، ولذلك رفضت الحكومة خيار التنحي «تسقط بس»؛ لأنه كان خيارًا صفريًا بالنسبة إليها، وطرحت من جانبها خيارًا صفريًا آخر، يتمثل في الاحتكام إلى صندوق انتخابات عام 2020، كذريعة لاستبقاء الرئيس البشير في سدة الحكم «تقعد بس». وبموجب ذلك بقيت المواجهة الصفرية قائمة بين الطرفين إلى أن حسم الموقف اعتصام المتظاهرين أمام مقر القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة بمليونية غفيرة، وبذلك أضحى التحدي أمام السلطة الحاكمة، إما أن تفض الاعتصام بالقوة، بغضِّ النظر عن الخسائر البشرية المتوقعة من ذلك، كما أوصى رئيس الجمهورية، وإما أن تنقلب اللجنة الأمنية العليا على الرئيس وتعلن انحيازها إلى الثورة والثوار. وبالانقلاب على رئيس الجمهورية في 11 نيسان/أبريل 2019، انتقلت الثورة من دائرة التغيير الديمقراطي الثوري من أسفل، كما حدث في اليونان (1974) والأرجنتين (1983) وتونس (2011)، إلى دائرة الانتقال الديمقراطي التفاوضي بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير. وبناءً على ذلك يجب أن يتمَّ الانتقال الديمقراطي وفق اتفاق سياسي بين الطرفين، عبر سلسلة من المفاوضات والمساومات السياسية. إلّا أن قوى إعلان الحرية والتغيير كانت تعتقد أن الشرعية الثورية التي أسقطت الرئيس عمر البشير ومن بعده عوض بن عوف، قادرة على تنفيذ أجندة الثورة الشعبية وشعاراتها على أرض الواقع، من دون الحصول على موافقة المجلس العسكري. لكن التحدي الحقيقي كان يتمثل في أنّ بعض شعارات قوى إعلان الحرية

والتغيير كان يشكل تهديدًا لأعضاء المجلس العسكري أنفسهم، لأنهم كانوا جزءًا من النظام القديم، وأن بعضهم شارك في جرائم منسوبة إليه. ولذلك لجأ المجلس إلى استراتيجية شراء الزمن وتشتيت الخيارات المطروحة على مائدة المفاوضات، ليكسب تأييدًا في أوساط القطاعات المناوئة لقوى إعلان الحرية والتغيير، حتى لو كانت من فلول النظام القديم وأركان دولته العميقة. ولذلك كان الخلاف في تحديد عضوية المجلس السيادي ورئاسته، خلاف مشكلات أعمق، تتعلق بعدم صدقية المجلس العسكري في نقل السلطة كاملة إلى حكومة مدنية انتقالية، إضافة إلى عدم حرصه على تفكيك دولة الإنقاذ العميقة؛ ولذلك بدأت مخططات إجهاض الثورة بالتواصل مع القوى القطاعية الأخرى التي لم تكن عضوًا فاعلًا من الثورة، وكذلك السعي الدؤوب لفض الاعتصام أمام القيادة العامة، الذي تعتبره قوى إعلان الحرية والتغيير بطاقتها الرابحة في تطويع الأمور السياسية لمصلحتها.

وبعد أحداث فض الاعتصام وإلغاء التفاهمات التي توصَّل إليها الطرفان بشأن هيكل الحكومة الانتقالية وصلاحياتها، رفع المجلس العسكري سلاح الانتخابات المبكرة لأربعة اعتبارات مهمة: أولها، أنّ الأحزاب والكيانات المهنية المؤثرة في قيادة قوى إعلان الحرية والتغيير (الحزب الشيوعي) لا تفضل الدعوة إلى انتخابات عاجلة؛ لأنها لا تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة تؤهلها للفوز في الانتخابات؛ وثانيها، الدعوة إلى الانتخابات المبكرة ربما تدفع حزب الأمة القومي، صاحب الأغلبية البرلمانية في آخر انتخابات عامة جرت في عام 1986، إلى الخروج من تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، وبذلك تتشتت الكيانات المكونة لقوى إعلان الحرية والتغيير، ويستطيع المجلس العسكري أن يُحكِم سيطرته على المشهد السياسي؛ وثالثها أن الانتخابات المبكرة ربما تفسح المجال للمؤتمر الوطني ليعود إلى السلطة في نسخة ثانية، بحكم أنه أكثر الأحزاب تنظيمًا ومالًا ووظائف نافذةً في الدولة العميقة؛ ورابعها، أنّ المجتمع الدولي ربما يؤيد فكرة الانتخابات المبكرة، باعتبارها خطوة أساسية تجاه الانتقال الديمقراطي المستدام. لكن هذه الاحتمالات كلها لم تتحقق في ظل الظروف السياسية التي أعقبت أحداث فض الاعتصام الدامية، وتداعياتها التي لم تكن محسوبة من جانب المجلس العسكري، كما أنها أفسحت المجال لتدخل ممثل الاتحاد الأفريقي المدعوم من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي الذي كانت أجندته الدولية والإقليمية تصب في مصلحة تشكيل «حكومة مدنية» انتقالية في السودان، كما سنرى في الفصل السادس.

الفصل السادس

المفاوضات بعد فضّ الاعتصام التحدي والاستجابة

بعد أحداث فضِّ الاعتصام في 3 حزيران/يونيو 2019، أخذ مسار المفاوضات اتجاهًا آخر، حيث برز دور الدبلوماسي محمد الحسن ولد لبَّات (مبعوث الاتحاد الأفريقي) في إقناع طرفَي الصراع بالعودة إلى طاولة المفاوضات، تمهيدًا لتشكيل حكومة مدنية انتقالية. لكن العودة إلى طاولة المفاوضات فرضتها عوامل خارجية وداخلية، مطالبةً بنقل السلطة إلى حكومة مدنية، باعتبارها خطوة تأسيسية تجاه إحداث تحول ديمقراطي في السودان. يناقش هذا الفصل دور المبعوث الأفريقي والعوامل الخارجية والداخلية التي أسهمت في استئناف المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع (المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير)، وكيف دفعت تلك العوامل الطرفين المعنيين إلى المفاوضات المباشرة، ثم توقيع الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية التي شكَّلت الأساس الذي استندت إليه هياكل الحكومة الانتقالية واختصاصاتها وصلاحياتها ومهماتها الأساسية.

أولًا: العامل الخارجي والثورة

أشرنا في الفصل الرابع إلى ردات الأفعال الدولية والإقليمية والمحلية على أحداث فض الاعتصام وتداعياتها، لكن لم نوضح كيف شكلت تلك الردات ضغطًا سياسيًا على المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، دفعتهما إلى إبرام الاتفاق السياسي، ثم توقيع الوثيقة الدستورية.

بدأت عملية الضغط الخارجي بعد يوم من أحداث فض الاعتصام (أي في 4 حزيران/ يونيو)، حيث عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعًا طارئًا ومغلقًا في نيويورك، عرض فيه نيكولاس هايسوم (Nicholas Haysom) (المستشار الخاص لأمين عام الأمم المتحدة إلى الخرطوم) مستجدات الوضع السياسي في السودان بعد أحداث فض الاعتصام، وعبَّر عن قلقه إزاء الوضع السياسي العام، وفي الوقت نفسه، أكَّدَ دعمه جهود الاتحاد الأفريقي، قائلًا: نحن لن «نفتح باب مفاوضات آخر مع الأمم المتحدة، وندعم الإطار الزمني [30 حزيران/يونيو 2019] الذي وضعه الاتحاد الأفريقي؛ لتشكيل حكومة مدنية انتقالية». كما انتقد هايسوم إعلان المجلس العسكري تعليق التفاوض «والدعوة إلى إجراء انتخابات في غضون تسعة شهور». لكن مجلس الأمن لم يتوصل إلى إصدار قرار واضح بشأن الوضع السياسي في السودان، نسبة إلى اعتراض الصين وروسيا على مسوّدة مشروع الاقتراح التي طُرحت للنقاش، تعلّلًا بأنها «غير متزنة». ونتيجة لذلك، اكتفى معظم أعضاء المجلس بإدانة أحداث فض الاعتصام التي جرت في الخرطوم[357].

بعد انتهاء جلسة مجلس الأمن، أصدرت ثماني دول أوروبية (بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا وهولندا والسويد) بيانًا مشتركًا، عبّرت فيه عن قلقها البالغ من تطور الأوضاع السياسية في السودان، ودعت إلى ضرورة تشكيل حكومة مدنية تمثل تطلّعات أهل السودان، وتستجيب لاستحقاقات المرحلة الراهنة. ومن جانب آخر أصدرت دول الترويكا (المملكة

المتحدة والنرويج والولايات المتحدة الأميركية) بيانًا مشتركًا انتقدت فيه الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة؛ لأن مثل هذه الانتخابات، من وجهة نظرها، «تحتاج إلى تهيئة الظروف المناسبة لتكون حرة ونزيهة»[358].

على المستوى الأفريقي، عقد مجلس الأمن والسلم الأفريقي اجتماعًا طارئًا في أديس أبابا في 6 حزيران/يونيو 2019، وأصدر قرارًا فوريًا يقضي بتعليق «مشاركة جمهورية السودان في كل أنشطة الاتحاد الأفريقي إلى حين إقامة سلطة مدنية انتقالية بشكل فعلي»، باعتبارها «الوسيلة الوحيدة لإفساح المجال أمام السودان للخروج من الأزمة الحالية»[359]. أيَّد الاتحاد الأوروبي قرار مجلس الأمن والسلم الأفريقي، ووصفه بأنه قرار سليم «يؤسس لمعايير واضحة لاستعادة عملية سياسية سلمية ونزيهة»[360]. وبعد يوم من هذا القرار، وصل آبي أحمد (رئيس الوزراء الإثيوبي) إلى الخرطوم، وعقد مباحثات عدة مع المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير بشكل منفصل، وحثّ الطرفين على التصرف «بشجاعة ومسؤولية في اتخاذ خطوات سريعة نحو فترة انتقالية ديمقراطية توافقية في البلاد»، كما دعاهما إلى العودة إلى المفاوضات المباشرة. وأعلنت قوى الحرية والتغيير قبول الوساطة الإثيوبية، مشترطةً «اعتراف المجلس بوزر الجريمة التي ارتكبها وتكوين لجنة دولية للتحقيق في أحداث فض الاعتصام والإفراج عن المعتقلين السياسيين وأسرى الحرب، مع إتاحة الحريات العامَّة وحرية الإعلام ورفع الحصار عن الشعب بسحب المظاهر العسكرية من الشوارع في كل أنحاء البلاد، ورفع الحظر عن خدمة الإنترنت قبل الحديث عن أي آفاق للعملية السياسية»[361]. وثمّن المجلس العسكري هذه الوساطة، مؤكدًا «حرصه وانفتاحه على التفاوض للوصول إلى تفاهمات مُرضية تقود إلى تحقيق التوافق الوطني، والعبور بالفترة الانتقالية إلى بر الأمان، بما يفضي لتأسيس التحول الديمقراطي الذي هو هدف التغيير والتداول السلمي للسلطة في البلاد»[362].

ومن زاوية أخرى، دعا عرفان صديق (السفير البريطاني في الخرطوم) المجلس العسكري إلى الاستجابة لشروط قوى إعلان الحرية والتغيير، محتجًّا بأنّ «الحوار هو كل شيء في الدبلوماسية [...] وإن الشروط المسبقة للحوار ليست عمومًا فكرة جيدة [...] لكن بعد ما حدث في 3 حزيران/يونيو [2019]، فإن شروط قوى التغيير للعودة إلى المحادثات تُعدّ معقولة إلى حد كبير [...] نأمل بأن ترى ردًا إيجابيًا من المجلس العسكري قريبًا»[363]. وبعد أقل من أسبوعين من أحداث

فض الاعتصام، وصل تيبور ناجي (Tibor Nagy) (مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية)، إلى الخرطوم في زيارة قصيرة (12-13 حزيران/يونيو 2019)؛ لحثّ المجلس العسكري الحاكم وقوى إعلان الحرية والتغيير على استئناف المفاوضات بهدف تشكيل حكومة مدنية انتقالية، كما طالب بإجراء تحقيق «مستقل وذي صدقية» لمحاسبة مرتكبي أحداث فض الاعتصام التي راح ضحيتها العشرات من المعتصمين السلميين. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده في أديس أبابا، أكَّد ناجي أن واشنطن تدعم بشكل كبير وساطة الاتحاد الأفريقي ورئيس الوزراء الإثيوبي، للتوصل إلى حل سياسي سلمي في السودان، وذلك قبل حلول 30 حزيران/يونيو 2019 الذي يصادف الذكرى الثلاثين لنظام الرئيس المخلوع عمر البشير. كما ذكر ناجي أن هناك سيناريوهات محتملة لإنهاء الأزمة في السودان: أولها، أن يوافق الجميع على حكومة مدنية في الفترة الانتقالية؛ وثانيها، أن يصرّ الطرفان على مواقفهما المتشددة ويتحوّل السودان إلى نموذج ليبي أو صومالي، وهذا ما ترفضه مصر على حدودها الجنوبية، وإثيوبيا على حدودها الشمالية الغربية؛ أما السيناريو الثالث، فيتمثل في عودة النظام القديم في ثوب جديد، وهذا ما لا يقبله الثوار السودانيون والمجتمع الدولي[364]. الحلول الفردية من الطرفين، بحسب وجهة نظره، لا تحقق طموحات أهل السودان، ولذلك يجب التواصل مع جميع الأطراف المعنية في أفريقيا والشرق الأوسط، وأوروبا، لوضع حل يحقّق طموحات الشعب السوداني الذي عانى حكمًا دكتاتوريًا على مدار ثلاثين عامًا. كما أكَّد أن الولايات المتحدة الأميركية «لن تحلّ كل مشكلة في العالم بالتقدم في الصفوف الأمامية»، لكنها تدعم وتثق بـ «الاتحاد الأفريقي، ورئيس الوزراء الإثيوبي، وهيئة الإيغاد في القرن الأفريقي»، بحكم أنهم يمثلون «الأطراف الأصلية في الصراع»، والمعنية «في المقام الأول للتوصل إلى حل للأزمة السودانية»[365]. وفي الوقت نفسه عقد مجلس النواب الأميركي اجتماعًا طارئًا في 10 حزيران/يونيو 2019، لمناقشة تطورات الوضع في السودان، وخلص الاجتماع إلى إصدار قرارٍ يقضي بأن المجلس:

- يتضامن مع شعب السودان، ويؤيد بقوة حقه في التجمع السلمي والتعبير عن مطالبه المشروعة بالتغيير السياسي الأساسي، بما في ذلك [تشكيل] حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية.

- يدين استخدام حكومة السودان العنف والاعتقال التعسفي ضد المتظاهرين السلميين، ومضايقة وإرهاب المهنيين والأطباء والصحافيين وناشطي حقوق الإنسان والمعارضة السياسية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

- يؤيد بقوة نقل السلطة الفوري من الجيش إلى حكومة شاملة بقيادة مدنية تعكس تطلّعات الشعب السوداني وتضع السودان على الطريق نحو الديمقراطية والسلام.

- يدين محاولات الجهات الفاعلة الإقليمية لتقويض المفاوضات بين المجلس العسكري والمتظاهرين، بما في ذلك العروض بتقديم الدعم المالي إلى القادة العسكريين.

- يشجع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه على مواصلة دعم تطلّعات الشعب السوداني إلى الديمقراطية والعدالة والسلام.

- يحثّ حكومة الولايات المتحدة على مواصلة الجهود للاجتماع والعمل مع المجتمع الدولي لدعم حكومة بقيادة مدنية في السودان.

- يشدد على أن وجود علاقة أكثر إيجابية وإنتاجية بين الولايات المتحدة والسودان يتطلب إصلاحًا سياسيًا ذا مغزى، ومساءلة أكبر، وإظهارًا واضحًا من حكومة السودان لاحترام أكبر لحقوق الإنسان[366].

إلى جانب هذه المواقف الدولية والإقليمية، لفتت مظاهرات السودانيين في الخارج ووقفاتهم الاحتجاجية الرأي العام العالمي إلى الثورة السودانية وأحداث فض الاعتصام وعدم رغبة المجلس العسكري في نقل السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية. كما أنهم سلَّموا عرائض مطلبية إلى بعض المؤسسات الدولية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وكانت استجابات معظمها تدين عملية فض الاعتصام بالقوة، وتُحمِّل المجلس العسكري المسؤولية، كما تدعو إلى نقل السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية، لتهيئة المناخ السياسي العام لإجراء انتخابات عامة في نهاية الفترة الانتقالية، وبموجبها تبدأ عملية التحول الديمقراطي المستدام.

ثانيًا: الجبهة الداخلية التحدي والاستجابة

بعد أحداث فض الاعتصام في ميدان القيادة العامَّة في الخرطوم، بثّ التلفزيون السوداني خطابًا للفريق أول عبد الفتاح البرهان، يطالب بإيقاف «التفاوض مع تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، وإلغاء ما تمَّ الاتفاق عليه، والدعوة إلى إجراء انتخابات عامّة في فترة لا تتجاوز التسعة أشهر»[367]، بدءًا من 3 حزيران/يونيو 2019. وبعد يوم من ذلك الخطاب «الصدامي»، ظهر البرهان نفسه في خطاب آخر بثّه التلفزيون السوداني ونقله بعض الفضائيات العربية، يدعو إلى التنازل «من أجل مصلحة الوطن»، ويؤكد أن «مخاض التغيير عسير وصعب [...] وولوج المستقبل وتحقيق النهضة يتطلّب عدم الوقوف في أخطاء وأحزان الماضي، حتى نفتح صفحة جديدة طالما نحن نؤسس لرؤية جديدة تمنع تكرار أخطاء الماضي»[368]؛ ويقول: «نحن في المجلس العسكري نفتح أيدينا لتفاوض لا قيد فيه إلّا لمصلحة الوطن، نكمل من خلاله التأسيس للسلطة الشرعية التي تعبِّر عن تطلّعات ثورة السودانيين بكل تنوّعهم». وهنا إشارة مبطنة إلى أن قوى إعلان الحرية والتغيير ليست القوى الوحيدة المعنية بالتفاوض، بل يجب اصطحاب القوى السياسية الأخرى والمجموعات المسلَّحة، لتوسيع دائرة الحوار والتفاوض الذي يفترض أن يفضي إلى تشكيل حكومة انتقالية. وفي السياق ذاته، قال حميدتي: إن المجلس لم يأتِ ليحكم، وتعهّد بتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة، تشارك في تشكيلها الأحزاب السياسية كلها، ما عدا المؤتمر الوطني. كما نفى مشاركة قوات «الدعم السريع» في ترويع المواطنين في الخرطوم، بل اعتبرها: «مستهدفة، وهناك من ينتحل صفتها لترويع المواطنين»[369]. عزا الطيب زين العابدين التراجع السريع في موقف المجلس العسكري إلى تدخل الخارجية الأميركية عن طريق الوسيط السعودي لاستئناف المفاوضات مع قوى إعلان الحرية والتغيير، فاستجاب البرهان للضغوط الأميركية[370]. فدعوة

المجلس للعودة إلى طاولة المفاوضات لم تكن نابعة من قناعته بتعقيد المشهد السياسي، بقدر ما أنها ناتجة من تأثير العامل الأميركي والعوامل الخارجية الأخرى المصاحبة له.

في مقابل ذلك، أصدر تجمع المهنيين السودانيين بيانًا، رفض فيه فكرة الانتخابات المبكرة، واعتبرها خطوة «لتسليم السلطة من المجلس العسكري إلى المجلس نفسه»، ودعا الدول والمنظمات إلى وقف «التعامل مع ما يسمى بالمجلس العسكري، ومحاصرة أعضائه الوالغين في العنف والقتل والجرائم ضد الإنسانية، امتدادًا لما يحدث في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق». وطالب البيان المجلس العسكري بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية من دون شرطٍ أو قيد، كما أمَّن على ضرورة «تفكيك ميليشيات الجنجويد وجهاز الأمن وكتائب النظام، ونزع سلاحها»، لخلق بيئة صالحة للانتقال الديمقراطي. وفي الوقت نفسه دعا البيان جماهير الشعب السوداني إلى الالتزام «الصارم بالعصيان المدني الشامل وتفعيل سلاح الإضراب السياسي المفتوح، فهو الضامن لسلامة البلاد والعباد، وهو السلاح الوحيد الذي يمكن أن يمنع الفوضى باعتباره سلاحًا سلميًا مجرّبًا، وهو طريقنا إلى إسقاط المجلس العسكري الانقلابي واستكمال الثورة نحو تمام التغيير»[371].

في ضوء هذا البيان التحريضي ضد المجلس العسكري وصف عمر يوسف الدقير (رئيس حزب المؤتمر السوداني) عملية فض الاعتصام بأنها أعادت «الأوضاع إلى نقطة الصفر»؛ وأنّ المجلس، وفقًا لمدني عباس مدني، ما عاد مصدر ثقة بالنسبة إلى قوى إعلان الحرية والتغيير، وإنّ دعوته إلى التفاوض «مرفوضة»[372]. ولذلك دعت تنسيقية قوى إعلان الحرية والتغيير إلى تنفيذ الاعتصام الشامل مدة ثلاثة أيام (9-11 تموز/يوليو 2019)، شهدت الخرطوم خلالها شللًا شبه كامل في مرافقها الحكومية والخدمية. ومن جانبه عقد حميدتي سلسلة من اللقاءات العامَّة مع زعماء الإدارات الأهلية الذين فوّضوا المجلس العسكري تفويضًا مطلقًا بتشكيل حكومة تكنوقراط وكفاءات لإدارة شؤون البلاد من دون إقصاء أحد[373]. وفي ظل هذا الاستقطاب السياسي، كشف بعض الدوائر الإعلامية عن إفشال محاولة انقلابية ضد المجلس العسكري، خطط لها ضباط ومدنيون محسوبون على التيار الإسلامي، وبموجب ذلك جرى توقيف 68 ضابطًا؛ إلّا أن بعض الدوائر السياسية رجح فبركة هذه المعلومات لدفع قوى إعلان الحرية والتغيير إلى إبرام اتفاق سياسي مع المجلس العسكري في أسرع فرصة ممكنة، من دون الالتزام بأجندة ثورة ديسمبر وشعاراتها التي تدعو إلى التغيير الجذري الذي يتعارض مع الحلول الترقيعية، أو الإصلاحات الوقائية التي تحافظ

على ثوابت النظام القديم[374]. وفي الوقت نفسه، شكل المجلس العسكري لجنة عليا برئاسة دقلو، وعضوية الفريق شمس الدين كباشي والفريق ياسر العطا واللواء أسامة العوض حمدين، للتواصل مع قيادات الحركات المسلَّحة؛ لوضع خريطة طريق للتشاور في قضايا السلام وإعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب.

وبهذه الخطوات الاستباقية حاول المجلس العسكري أن يؤكد أنّ قوى إعلان الحرية والتغيير ليست الوحيدة في الساحة السياسية، بل هناك قطاعات اجتماعية سياسية تؤيده، ولا يمكن إقصاؤها من عملية التفاوض وتشكيل الحكومة الانتقالية[375]. كما منعت الأجهزة الأمنية التجمعات السياسية، وشنّت حملات اعتقالات واسعة، شملت كثيرًا من الناشطين السياسيين، أمثال محمد عصمت (القيادي بقوى إعلان الحرية والتغيير)، وإبراهيم ألماظ دينق (عضو المكتب القيادي لحركة العدل والمساواة)، وعادل المفتي (رئيس فرقة النقل الجوي وعضو المكتب السياسي لحزب الأمة القومي)، وياسر سعيد عرمان وإسماعيل جلاب ومبارك أردول (ممثلو الحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح مالك عقار الذين تمَّ ترحيلهم إلى جوبا، عاصمة جنوب السودان). حمَّل حزب الأمة القومي المجلس العسكري مسؤولية هذه المراوغات السياسية التي وصفها بالتصرفات «القمعية الرعناء التي أدّت إلى حالة من الانفلات الأمني غير المسبوق، مع ترويع وترهيب المواطنين، وإذلال واستهداف السياسيين»، كما أفضت إلى انسداد الأفق السياسي[376].

ثالثًا: استئناف المفاوضات ضوء خافت في نهاية النفق

في ظل هذا المناخ السياسي المأزوم، شكلت مبادرة آبي أحمد ضوءًا خافتًا في نهاية النفق، حيث نصَّت على الالتزام بما اتُّفق عليه بشأن الإطار الهيكلي للمجالس الثلاثة وصلاحياتها قبل أحداث فض الاعتصام. ولتجاوز عقدة المجلس الرئاسي، اقترحت المبادرة الإثيوبية تشكيل مجلس سيادي من خمسة عشر عضوًا: سبعة تُرشّحهم قوى إعلان الحرية والتغيير، وسبعة آخرون يرشّحهم المجلس العسكري، وأن يكون العضو الخامس عشر شخصية مدنية يختارها الطرفان بالتوافق، وأن تكون رئاسة المجلس دورية، تبدأ الثمانية عشر شهرًا الأولى بالعسكريين، والثانية بقوى إعلان الحرية والتغيير. وفي هذا الإطار عقد محمود درير (مبعوث رئيس الوزراء الإثيوبي إلى السودان) مؤتمرًا صحافيًا في الخرطوم، في 11 حزيران/يونيو 2019، أكَّدَ فيه موافقة الطرفين (قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري) على استئناف التفاوض بناءً على مقترح المبادرة الإثيوبية، وأكَّد أن المفاوضات ستبدأ بمناقشة عضوية المجلس السيادي ورئاسته الدورية. وتهيئةً للمناخ التفاوضي، وافق المجلس العسكري على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والتزمت قوى إعلان الحرية والتغيير بتعليق الاعتصام الشامل والإضراب السياسي، وتعهّد الطرفان بإيقاف البيانات والخطابات التصعيدية السالبة[377]. وبعد يوم من المؤتمر الصحافي الإثيوبي، التقت قوى إعلان الحرية والتغيير مع تيبور ناجي ودونالد بوث (المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان)، مؤكدةً ترحيبها بالمبادرة الإثيوبية، ومشترطةً، لاستئناف المفاوضات، أنّ يتحمل المجلس العسكري مسؤولية «مجزرة فض اعتصام القيادة وما تبعها من أحداث»، وأن يشكِّل «لجنة تحقيق مسنودة دوليًا لتقصّي الحقائق وتقديم الجناة إلى العدالة»؛ وأن يسحب «القوات العسكرية والميليشيات من المناطق السكنية في المدن والقرى فورًا، واستبدالها بقوات الشرطة لحفظ الأمن»؛ وأن يُطلَق

«سراح كل المعتقلين السياسيين فورًا»؛ وأن يرفع «الحظر عن خدمات الإنترنت»، وأن يتكفّل بصون «الحريات الإعلامية»[378].

وافق المجلس العسكري على المبادرة الإثيوبية، مع إبداء نوع من التحفّظ بشأن تمثيل قوى إعلان الحرية والتغيير في المجلس التشريعي، إلّا أن تنسيقية القوى الوطنية، انتقدت هذه المبادرة التي وصفتها بأنها تدعو إلى التفاوض الثنائي بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير؛ ما يعني ذلك إقصاء القوى السياسية الأخرى. ولذلك طلب علي الحاج محمد (الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي) الذي كان مشاركًا في نظام البشير إلى آخر لحظة من سقوطه، من الوسيط الإثيوبي أن يقف «على مسافة واحدة من كل الأطراف السياسية في السودان»، وإن الإقصاء لا يُولّد إلّا إقصاءً مضادًّا، ربما يساهم في تقويض الفترة الانتقالية بحسب وجهة نظر بعض المحلّلين السياسيين. كما وصف بحر إدريس أبو قردة (الوزير السابق في نظام البشير وعضو تنسيقية القوى الوطنية) مسار التفاوض الثنائي بأنه «مسار خاطئ؛ لأنه يعزل ويقصي الآخرين من المشاركة في العملية السياسية»[379].

على الرغم من الانتقادات الموجّهة إلى المبادرة الإثيوبية، فإنّ ولد لبّات أبدى تفاؤلًا بالوصول إلى حل سياسي، مستندًا في ذلك إلى الدعم الذي تحظى به الوساطة الأفريقية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ودول الترويكا وألمانيا وكندا. وأوضح في مؤتمره الصحافي الذي عقده في الخرطوم في 13 حزيران/يونيو 2019: «إنّ الوساطة الأفريقية مكوّنة من مسارين: أحدهما يقوده فريق الاتحاد الأفريقي؛ والثاني يقوده رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد). ويبذل الفريقان جهودًا مضاعفةً، لتهيئة الأوضاع لاتفاق بين الفرقاء السودانيين (المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير)»[380]. وفي 21 حزيران/يونيو 2019 التقى وفد من قوى إعلان الحرية والتغيير، يضم مريم الصادق المهدي ووجدي صالح عبده وحسن عبد العاطي ومنتصر الطيب ومعتز صالح وموسى فكي (رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي)، وبعض سفراء الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وأوضح أعضاء الوفد للجهات التي اجتمعوا بها الموقفَ التفاوضي في الخرطوم، والمعوّقات التي تعترض عملية استئناف المفاوضات من المجلس العسكري، كما قدّموا بعض المقترحات والشروط اللازمة للعودة إلى طاولة المفاوضات في ظل الاصطفاف السياسي الحادّ في الخرطوم[381].

بعد يومين من زيارة وفد قوى إعلان الحرية والتغيير أديس أبابا، عقد الفريق شمس الدين كباشي مؤتمرًا صحافيًا، أبان فيه أنّ المجلس العسكري لا يوافق على المبادرة الإثيوبية بسبب تقديمها منفردةً، على خلاف الاتفاق المسبق، على أن تكون مدمجة في ورقة الاتحاد الأفريقي «لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وأن تكون تفاوضية، وليست حلولًا مسبقة». ثم علّل الفريق رفض رئيس المجلس العسكري المبادرة الإثيوبية بقوله: «إنّ السودان دولة مستقلة، لا تقبل الإملاءات، والحلول المسبقة التي تهدّد الأمن الوطني، ولا تحمل إجماعًا واسعًا لكل المكوّنات السياسية»، وأكَّد، نقلًا عن لسان رئيس المجلس: «أنّ الوسطاء [قد] أخذوا وقتًا طويلًا، وهذا ما لا يتفق مع الظروف التي تعيشها البلاد»، ونتيجةً لهذا التأخير، ظهرت «تكتلات سياسية وشبابية جديدة، ينبغي اصطحابها في أي حلٍ لضمان استقرار البلاد [...] أن هناك العديد من المبادرات الإقليمية والدولية من الدول الصديقة والشقيقة، والجامعة العربية» التي طلب المجلس من أصحابها «إرجاءها لإتاحة الفرصة للمبادرة المشتركة» التي تأتي تحت مظلّة الاتحاد الأفريقي. ومن زاوية أخرى أكَّد كباشي أيضًا أنّ المجلس العسكري لم يوقع مع قوى إعلان الحرية والتغيير أيّ «اتفاق مسبق»، وما تم «مجرد تفاهمات»[382]. وتحفّظ كل من حميدتي والفريق ياسر العطا على تمثيل قوى إعلان الحرية والتغيير بنسبة 67 في المئة في المجلس التشريعي، بل أعلن حميدتي في لقاءاته الجماهيرية أن المجلس العسكري سيشكل حكومة كفاءات مدعومة من زعماء الإدارات الأهلية والقوى السياسية خارج تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير.

في ضوء هذه المواقف المتذبذبة للمجلس العسكري، دعت قوى إعلان الحرية والتغيير إلى الموجة الثالثة من الثورة السودانية، وأصدرت جدولًا للحراك الثوري ضد ما وصفته بتعنّت المجلس العسكري في تسليم السلطة إلى حكومة مدنية. وحددت يوم 30 حزيران/يونيو 2019 موعدًا لمسيرة مليونية تحت شعار «دماء الشهداء»[383]. كان للثلاثين من حزيران/يونيو رمزيته التاريخية في مخيّلة الشعب السوداني؛ لأنه يصادف مضيّ ثلاثين عامًا على انقلاب الجبهة الإسلامية القومية في 30 حزيران/يونيو 1989 على حكومة الصادق المهدي المنتخبة، كما يصادف آخر يوم للمهلة الممنوحة للمجلس العسكري من الاتحاد الأفريقي بأن يسلم السلطة لحكومة مدنية. وتجاوزًا لتعقيدات مثل هذا التصعيد من الطرفين، زار الخرطوم ناجي وبوث وممثل الاتحاد الأوروبي وأحمد أبو الغيط (أمين عام جامعة الدول العربية) وآبي أحمد، وطلب جميعهم من المجلس العسكري تشكيل

لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث فض الاعتصام، والعودة إلى طاولة المفاوضات، بهدف تشكيل حكومة مدنية تلبّي مطالب الثوار[384].

وفي 26 حزيران/يونيو 2019، عقد المهدي مؤتمرًا صحافيًا، أذاع فيه بيانًا من عشر نقاط، شارحًا «موقف حزب الأمة القومي ونداء السودان وإعلان الحرية والتغيير والعلاقة مع المجلس العسكري والموقف من المبادرات الوطنية والمبادرات الإقليمية والدولية». وفي إحدى نقاط البيان وصف المواجهة التصعيدية بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير بأنها مواجهة صفْرية ربما تدفع الوطن إلى «الهاوية»، وأن «المصلحة الوطنية تتطلب موقفًا توافقيًا يحافظ على مكاسب الثورة، ويدرأ خطر المواجهة الصفرية». ولذلك رفض المهدي المشاركة في مظاهرات 30 حزيران/يونيو 2019، محتجًّا بأن الدعوة إلى مواكب مليونية في هذا التاريخ «تصعيد قبل أوانه»؛ لأن التصعيد من وجهة نظره «ينبغي أن يكون عندما يكون هناك مشروع اتفاق ويرفضه المجلس العسكري»، ولذلك دعا جماهير الشعب السوداني إلى انتظار نتائج المبادرتين الأفريقية والإثيوبية اللتين وصف دمجهما في مبادرة واحدة بأنه «تقدم إيجابي»، ثم اقترح تقديم مبادرة وطنية في جانبه لتساهم في سد الثغرات المتوقعة في المبادرة الأفريقية - الإثيوبية الموحَّدة[385]. لكنّ حزب الأمة القومي استدرك الخطورة السياسية لموقف رئيسه بوصف المشاركة في المسيرة المليونية بأنها «تصعيد قبل أوانه»، وأصدر بيانًا في 28 حزيران/يونيو 2019، نافيًا شبهة التخاذل التي أثيرت حول موقف المهدي، وداعيًا «كافة المواطنين إلى المشاركة» في المسيرة، باعتبارها «تعبيرًا جماعيًا عن إدانة انقلاب 30 حزيران/يونيو 1989، والتركيز على الدرس المستفاد من تجربة هذا الانقلاب ونظام الفساد الذي أقامه، كي لا يتكرر. وللتعبير عن رفض استخدام العنف ضد حراك المواطنين السلمي»[386]. لكن، أثبتت التجربة العملية أن وصف المشاركة في المسيرة بأنها «تصعيد قبل أوانه»، لم يكن وصفًا سياسيًا موفقًا؛ والدليل على ذلك أن المسيرة عزّزت موقف قوى إعلان الحرية والتغيير التفاوضي مع المجلس العسكري، وبعثت رسالةً قويةً إلى المجلس وأنصار الثورة المضادة بأن الشارع لا يزال يقف إلى جانب قوى إعلان الحرية والتغيير، ويسعى لقيام حكومة مدنية، تقوم بتنفيذ أجندة الثورة.

بعد يوم من المؤتمر الصحافي الذي عقده حزب الأمة القومي في 26 حزيران/يونيو 2019، سلَّم مبعوث الاتحاد الأفريقي وممثل رئيس الوزراء الإثيوبي نسخة من المبادرة المشتركة إلى المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير؛ لتشكيل مجلس سيادي من خمسة عشر عضوًا:

سبعة يرشّحهم المجلس العسكري، وسبعة آخرون ترشحهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ويكون العضو الخامس عشر مدنيًا يتّفق الطرفان على تعيينه؛ ومجلس وزراء مدني من ثمانية عشر عضوًا، وتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في أحداث فض الاعتصام، بينما تُرك أمر تحديد عضوية المجلس التشريعي لطرفي النزاع. وفي بيان صادر من المجلس العسكري، في 28 حزيران/يونيو، وصف كباشي المبادرة المدمجة بأنها «مقترح صالح للتفاوض حوله، للوصول إلى اتفاق نهائي، يفضي إلى تشكيل المؤسسات التي تقوم بالمهام الأساسية خلال الفترة الانتقاليّة [وأن] المجلس العسكري يتطلّع للانطلاق الفوري لتفاوض جاد وصادق»[387]. لكن هذه الموافقة المبدئية لم تُثنِ قوى إعلان الحرية والتغيير عن تسيير مسيرة دماء الشهداء في 30 حزيران/يونيو، وكانت المسيرة ردًّا قويًا على المجلس العسكري، بأن الشارع السوداني يقف بصلابة إلى جانب قوى إعلان الحرية والتغيير. وبموجب ذلك، تغيّرت موازين القوى، وأضحى المجلس أشد رغبة في التفاوض والوصول إلى حلٍ نهائي بشأن الحكومة الانتقالية.

بعد يومين من المسيرة الاحتجاجية، أكّد ولد لبّات في مؤتمر صحافي، في 2 تموز/يوليو 2019، أنه التقى قيادة المجلس العسكري وممثلي قوى إعلان الحرية والتغيير، ثم ضمَّن معظم مقترحاتهم في الوثيقة الجديدة التي حصرت نقاط الخلاف في تشكيل المجلس السيادي. وإذا اتفق الطرفان في تحديد عضوية المجلس السيادي ورئاسته الدورية، فستكون الوثيقة جاهزةً للتوقيع قبل عقد اجتماع يوم الأربعاء، 3 تموز/يوليو، وفي حالة عدم اتفاقهما، ستكون قضية تشكيل المجلس السيادي النقطة الأولى في جدول أعمال الاجتماع الأول المشترك، وستكون الوساطة على استعداد لحل النقاط الخلافية. وبناءً على وجهة نظر السفير ولد لبّات، «أصبح الاتفاق قاب قوسين أو أدنى»، ثم حثَّ الطرفين على الكف عن «أي تصرف أو قول يمكن أن يُعَكِّر صفو الأجواء» السياسية، بل يجب «خلق أرضية مناسبة لبحث النقطة الخلافية» التي ستفتح «الآفاق أمام تحقيق تطلّعات الشعب السوداني، والتي عبّر عنها بأشكال التعبير كافة»[388].

بدأت الجولة الأولى للمفاوضات المباشرة بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، بعد انقطاع دام شهرًا كاملًا، في 3 تموز/يوليو. ومثَّل المجلس العسكري في الاجتماع المشترك الفريق أول حميدتي والفريق كباشي والفريق أول جمال عمر محمد إبراهيم؛ ومثَّل قوى إعلان الحرية والتغيير صديق يوسف والدقير وإبراهيم الأمين وبابكر فيصل. وفي نهاية الاجتماع، أصدر المجلس العسكري قرارًا بإطلاق سراح 223 معتقلًا من معتقلي حركة تحرير السودان

(دارفور). وبعد يومين من المفاوضات المكثفة، أكَّد ولد لبَّات في مؤتمر صحافي، عُقد في الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة، 5 تموز/يوليو، أنّ المجلس العسكري وقوى إعلان قوى الحرّية والتغيير، اتفقا على تحديد عضوية المجلس السيادي بأحد عشر عضوًا، يرشّح المجلس العسكري خمسة منهم وترشّح قوى إعلان الحرية والتغيير خمسة آخرين، ويكون العضو الحادي عشر مدنيًا يتفق عليه الطرفان، وتكون رئاسة المجلس بالتناوب بين أعضاء المجلس السيادي العسكريين والمدنيين، وأن يشَكَّل مجلس الوزراء من «كفاءات وطنية مستقلة»، ويؤجل تشكيل المجلس التشريعي إلى حين الفراغ من تشكيل المجلسين السيادي والتنفيذي (الوزراء)، وأن تكون مدة الفترة الانتقالية ثلاث سنوات وثلاثة شهور. كما اتفق الطرفان على إجراء «تحقيق دقيق شفّاف وطني مستقلّ لمختلف الأحداث والوقائع العنيفة المؤسفة التي عاشتها البلاد في الأسابيع الأخيرة»؛ واقترحا أن يكون توقيع الاتفاق السياسي بعد ثمانٍ وأربعين ساعة، أي الإثنين، 8 تموز/يوليو. في المؤتمر الصحافي شكر حميدتي للوسيطين الأفريقي والإثيوبي جهدهما في تقريب وجهات النظر، وأثنى على الروح الطيّبة التي تحلّت بها قوى إعلان الحرية والتغيير، كما أكَّد أن الاتفاق «سيكون له ما بعده، وسيكون شاملًا ولا يُقصي أحدًا، ويستوعب الحركات المسلَّحة والقوى السياسية وكل طموحات الشعب السوداني وثورته الظافرة». وأبدى الدقير تفاؤله بأن الاتفاق سيكون «بداية لعهد جديد تسوده الوحدة والوعي والإرادة الجماعية، ولتحقيق أحلام الشعب السوداني وإسكات صوت البندقية إلى الأبد، وتحقيق المصالح الوطنية»[389].

حظي الإعلان عن الاتفاق السياسي بترحيب واسع من الرأي العام السوداني والدول والمنظمات الإقليمية والدولية، حيث وصفه جيرمي هينت (وزير الخارجية البريطاني)، بأنه «لحظة تاريخية»، لأنه سيحقّق التغيير الذي ينشده «الشعب السوداني الشجاع»، مشيرًا إلى أن المملكة المتحدة تبقى على أهبة الاستعداد لتقديم العون الممكن إلى السودان خلال المرحلة الانتقالية المدنية وما بعدها. وأثنى أحمد أبو الغيط على الروح الإيجابية البنّاءة والمرونة التي تحلّى بها المجلس العسكري وقيادات قوى إعلان الحرية والتغيير، والحركات السياسية والمدنية كلها والتي أفضت في مجملها إلى اتفاق يقضي بتحديد هياكل المرحلة الانتقالية وصلاحياتها؛ لتمكين السودان من عبور الصعاب التي تواجهه. وعلى المنوال نفسه، جاء تأييد الدول العربية والغربية الداعمة السودان ومطالب ثورته المجيدة[390]. إلّا أن توقيع الاتفاق السياسي لم يحدث في التاريخ المحدد له، نسبة إلى التعديلات التي اقترحها الطرفان على المسوَّدة النهائية، وموقف الجبهة الثورية الرافض بعض بنود

الاتفاق السياسي. وفي 10 تموز/يوليو 2019، أنهت اللجنة القانونية المكلفة بإحكام صياغة مسوَّدة الاتفاق السياسي بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري، مهمَّتها، وسلَّمت النص النهائي إلى الوساطة الأفريقية المشتركة التي أرجأت تسليمه إلى الطرفين إلى اليوم التالي (الخميس، 11 تموز/يوليو)، لأسباب فنية وموضوعية، ترتبط بتواصل الاجتماعات بين وفدي قوى إعلان الحرية والتغيير وقادة الجبهة الثورية في أديس أبابا الذين أبدوا بعض التحفظات على بنود الاتفاق الذي وصفوه بالضعيف.

وفي لحظات هذا الانتظار والترقب، فاجأ الفريق أول جمال الدين عمر محمد إبراهيم (رئيس اللجنة الأمنية في المجلس العسكري) الرأي العام السوداني والعالمي بأن الأجهزة الأمنية أحبطت محاولة انقلابية عسكرية، «خُطط لها في توقيت دقيق»، بهدف استباق توقيع الاتفاق السياسي بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير. وأن الأجهزة الأمنية ألقت القبض على «12 من الضباط، منهم 7 في الخدمة و5 بالمعاش، وتمَّ التحفظ على 4 من ضباط الصف»، ولا يزال البحث جاريًا للقبض «على آخرين، بمن فيهم قائد المحاولة الانقلابية الفاشلة». وأكَّدَ عمر أنّ المتورطين في المحاولة الانقلابية الفاشلة سيقدَّمون «إلى المحاكمة العادلة»[391]. بَيْدَ أن بعض الدوائر السياسية استهجن هذا الإعلان، واعتبره مجرد فزّاعة كاذبة؛ لدفع القوى السياسية المعترضة على تمثيل العسكريين في المجلس السيادي، وعلى إجراءات التحقيق في أحداث فض الاعتصام، وعلى ثنائية التفاوض بين المجلس وقوى إعلان الحرية والتغيير إلى تأييد الاتفاق السياسي[392]. ومن القوى السياسية المعترضة على بعض بنود الاتفاق الحزب الشيوعي السوداني وتجمع المهنيين السودانيين وقوى الإجماع الوطني؛ وكذلك حركات الكفاح المسلح التي وصفت الاتفاق بأنه «ضعيف» و«بائس»[393]. بينما أصدرت تنسيقية القوى الوطنية التي تضم أحزابًا وحركاتٍ مسلحة كانت موالية للنظام السابق، بيانًا تحت عنوان «دعوة لإسقاط الاتفاق الإقصائي»، جاء فيه: «إنّ الاتفاق الثنائي الذي تمّ بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري، لا يعبّر عن تطلّعات شعبنا في الانتقال نحو أفق سياسي تملأه الحرية ووضع اجتماعي تسوده العدالة وفضاء وطني يعمّه السلام، إنّ هذا الاتفاق ما هو إلّا إعادة لإنتاج سلطة نفس الفئات الاجتماعية (نخب المركز) التي ظلت ممسكة بمقاليد السلطة ومفاتيح الثروة طيلة تاريخ سودان ما بعد الاستعمار، متسببةً بذلك في اختلال ميزان العدالة الاجتماعية من خلال استبعاد معظم أبناء وبنات الشعب السوداني، وعليه فإن هذا الاتفاق لم ولن يُعبِّر عن التنوع الثقافي والسياسي في السودان، وسيعمق من إشكالية الصراع بين

المركز والهامش، وخير شاهد على ذلك انسحاب الجبهة الثورية من مسار تفاوض الحرية والتغيير، وسيدفع بالأقاليم المهمشة والمتأثرة بالحرب نحو تقرير المصير والحكم الذاتي»[394].

أكَّد بيان التنسيقية أن أي حكومة تشكَّل بناءً على «هذا الاتفاق الثنائي الإقصائي لن تصمد أمام التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، ولن نعترف بها، وسنعمل على إسقاطها، والشعب السوداني سيعتبرها حكومة وصاية فرضتها الضغوط الإقليمية والدولية وسيقاومها بكل الوسائل»[395].

في ظل هذا المناخ الملبد بغيوم التشكيك والتخوين السياسي، طلب الوسيط الأفريقي تأجيل المفاوضات بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير إلى الثلاثاء، 14 تموز/يوليو، لإعطاء الطرفين مهلة كافية لقراءة الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية المرفقة طيّه والتعليق عليهما. في تلك الأثناء وصل بيكا هافيستو (Pika Haavisto) (وزير خارجية فنلندا وممثل الاتحاد الأوروبي) ودونالد بوث في 13 و15 تموز/يوليو 2019 تِباعًا، واجتمع كل واحدٍ منهما بالبرهان. وأوضح هافيستو أنّ لقاءه مع رئيس المجلس كان «بنَّاءً ومثمرًا»، ووصف الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بأنه خطوة مهمة نحو تحقيق الديمقراطية والعدالة والحرية. كما أكّد «أنّ الاتحاد الأوروبي والسودان سيشرعان في العمل معًا لتطوير التعاون المشترك بينهما خلال الفترة القادمة». أما لقاء بوث مع البرهان، فكان «جيدًا ومثمرًا»، حيث عبَّر بوث «عن تفاؤله بقرب تحقيق السودانيين لأحلامهم بتشكيل حكومة بقيادة مدنية ورئيس وزراء مستقل». وأوضح أنّ «الولايات المتحدة مهتمة وملتزمة بمساعدة السودانيين في الوصول لاتفاق بشأن ترتيبات الفترة الانتقالية، وأنها تريد أن ترى السودان وقد تجاوز المرحلة الحالية»[396].

في ظل هذه الضغوط الخارجية، بهدف التوصل إلى اتفاق ينقل السلطة إلى حكومة مدنية، استأنف الطرفان (المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير) اجتماعاتهم في 16 تموز/يوليو 2019، وبحضور السفير ولد لبَّات، واتّفقا على بنود الاتفاق السياسي، وأرجآ عملية التفاوض في الوثيقة الدستورية؛ لأن فيها نقاطًا جوهرية مختلف عليها، مثل الحصانة المطلقة لأعضاء مجلس السيادة، وبعض اختصاصات المجلس العسكرية والسيادية. وبناءً على هذا الاتفاق، وُقّع بالأحرف الأولى الاتفاق السياسي الذي حدد مجالس الحكومة الانتقالية الثلاثة (المجلس السيادي ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي)، وبيّن اختصاصاتها والعلاقات الأفقية-الإجرائية بينها. وقَّع حميدتي

نيابة عن المجلس العسكري، وأحمد ربيع سيد أحمد نيابة عن قوى إعلان الحرية والتغيير، بحضور ولد لبَّات ودرير، وشهادتهما على الاتفاق[397]. وفي المؤتمر الصحافي الذي عُقد عقب مراسيم التوقيع، وصف ولد لبَّات هذا التوقيع بأنه «يشكل خطوة حاسمة في مسار التفاوض الشامل بين القوتين، ويفتح عهدًا جديدًا يسهّل [الطريق] إلى الخطوة الثانية»، المتمثلة في دراسة وتنقيح الوثيقة الدستورية وتوقيعها. وثمَّن حميدتي عملية التوقيع، ووصفها بأنها «لحظة حاسمة وتاريخية لشعب السودان ومسيرته النضالية [...] وسيفتح التوقيع عهدًا جديدًا وواعدًا من الشراكة بين قواتكم المسلَّحة وقوات الدعم السريع، وكل مكونات القوات النظامية، مع طلائع وقادة الثورة السودانية المجيدة، شركائنا في قوى إعلان الحرية والتغيير». ومن جانب آخر، تعهد إبراهيم الأمين (ممثل قوى إعلان الحرية والتغيير) بأن توقيع الاتفاق السياسي سيكون بدايةً لمرحلة جديدة، تتاح فيها الحريات العامّة التي تسمح لكل السودانيين بالإسهام في بناء بلدهم، وشعورهم بأنهم أحرار وشركاء في عملية البناء، بعد أن عانوا «كثيرًا من الأنظمة الشمولية التي نهبت» أموالهم واستعبدتهم وأذلّتهم[398].

رابعًا: ما محتوى الاتفاق السياسي؟ ولماذا الاختلاف عليه؟

نتيجةً لاختلاف وجهات النظر في مسوَّدة الاتفاق السياسي لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية، الذي يتكوّن من أحد عشر بابًا، مقسمةً 58 مادة، أُنشئت وثيقتان لتسهيل الإجراءات التفاوضية، عُرفت إحداهما بـ «الاتفاق السياسي لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية»، والثانية بـ «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019»[399]. وبعد هذا الفصل الإجرائي، أضحى الاتفاق السياسي يتكوّن من ديباجة استهلالية وستة فصول، وفقرة خاتمة مفادها: «تمَّ التوقيع عليه [أي الاتفاق السياسي] بالخرطوم في هذا اليوم السابع عشر من يوليو 2019، بشهادة الاتحاد الأفريقي، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفدرالية، والشركاء: الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأميركية. الأطراف الموقعة؛ المجلس العسكري الانتقالي [توقيع حميدتي] وقوى إعلان الحرية والتغيير [توقيع أحمد ربيع سيد أحمد]؛ بشهادة الاتحاد الأفريقي [توقيع ولد لبَّات]، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفدرالية [توقيع محمود درير]»[400]. واستندت الديباجة الاستهلالية إلى حزمة من القيم السياسية، مثل الاعتراف بنضالات الشعب السوداني المتراكمة ضد حكومة الإنقاذ (1989-2019)، والوفاء لأرواح الشهداء وجميع الذين تضرّروا من سياسات النظام السابق، وبعد ذلك برزت ضرورة الاستجابة إلى «تطلّعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة وتحقيق الديمقراطية وبناء الدولة الوطنية ذات السيادة [...] [التي] تعترف بالتنوّع، وترتكز على المواطنة، أساسًا للحقوق والواجبات، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية والعدل والمساواة، وحفظ كرامة الإنسان، ومساواة الرجال والنساء في الحقوق والواجبات»[401]. وفي ضوء هذه القيم المعيارية، أكَّدت الديباجة أن وظائف الحكومة الانتقالية تستند إلى الشرعية الثورية، وأهداف «إعلان الحرية والتغيير، المتوافق عليها بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي؛ لتصفية نظام الثلاثين من يوليو 1989 وإنفاذ تدابير العدالة

الانتقالية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال العامَّة المنهوبة وإنقاذ الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية ودولة الرفاه والرعاية الاجتماعية وإصلاح أجهزة الدولة والخدمة»[402].

ولتحديد طرفي الاتفاق تحديدًا مانعًا لغيرهم، أشارت الديباجة إلى الطرف الأول بالمجلس العسكري الانتقالي، وإن كان مصطلح «الانتقالي» نفسه محل نظر؛ لأن المجلس في تلك المرحلة لم يُعترَف به مجلسًا عسكريًا انتقاليًا، وأشارت إلى الطرف الثاني بـ «القوى الموقّعة على إعلان الحرية والتغيير، الصادر في الأول من كانون الثاني/يناير 2019». يبدو أن الهدف من هذا التحديد الدقيق الذي يصفه بعض الجهات المعارضة بالإقصائي، هو إغلاق الباب في وجه أي جهة سياسية تدّعي الانتساب إلى قوى إعلان الحرية والتغيير، إذا لم تكن موقعة الإعلان الصادر في الأول من كانون الثاني/يناير 2019. ثم جاءت خاتمة الديباجة بفقرة استدراكية مفادها: «وقد توافقنا على تبنّي الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية الملحقة بهذا الاتفاق حاكمًا للفترة الانتقالية على أن تصدر في مرسوم بتوقيع وخاتم المجلس العسكري الانتقالي»[403]. حدد الفصل الأول من الاتفاق السياسي المبادئ المرشدة للعلاقة الثنائية بين طرفي الاتفاق (العسكريين والمدنيين)، وتناول الفصل الثاني هياكل المجلسين السيادي والتنفيذي (مجلس الوزراء) وعدد أعضائهما وكيفية اختيارهم والرئاسة الدورية للفترة الانتقالية البالغ نصابها 39 شهرًا. وتناول الفصل الثالث المجلس التشريعي الذي يبلغ عدد أعضائه 300 عضو، مع تأكيد تمسك قوى إعلان الحرية والتغيير بنسبة 67 في المئة من عضوية المجلس التشريعي و33 في المئة للقوى الأخرى غير الموقعة إعلان الحرية والتغيير. كما أكَّد المجلس العسكري الانتقالي موقفه بمراجعة نسب عضوية المجلس التشريعي. وأرجأ الفصل الثالث تحديد عضوية المجلس بعد تشكيل المجلسين السيادي والوزراء، وبعد ذلك يناقش الطرفان تحديد نسب التمثيل في عضوية المجلس وتشكيله خلال فترة لا تتجاوز 90 يومًا من تاريخ تشكيل مجلس السيادة. وتطرق الفصل الرابع إلى تكليف الحكومة الانتقالية بتشكيل «لجنة تحقيق وطنية مستقلة؛ لإجراء تحقيق شفاف ودقيق في الأحداث الدامية والمؤسفة والجرائم التي ارتكبت في الثالث من يونيو 2019 وغيرها من الأحداث والوقائع التي تمّت فيها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين كانوا أو عسكريين، ويجوز للجنة الوطنية أن تطلب أي دعم أفريقي إذا اقتضت الحاجة ذلك»[404]. وركز الفصل الخامس على مهمات المرحلة الانتقالية، المتمثلة في تحقيق السلام العادل والشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع الحركات المسلَّحة كلها؛ ومعالجة الأزمة الاقتصادية والإصلاح القانوني وتعزيز دور المرأة والشباب في الحياة العامَّة،

وإنشاء آليات التحضير لوضع دستور دائم لجمهورية السودان، و«تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من [حزيران] يونيو 1989 البائد، وبناء دولة القانون والمؤسسات»[405]. وناشد الفصل السادس الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في توفير الدعم الاقتصادي والمالي والإنساني لإنفاذ الاتفاق السياسي ومساندة السلطات الانتقالية لأجل تحقيق النجاح التام لمهماتها الوظيفية المختلفة، وكذلك المساعدة في «رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات وإعفاء الديون»[406].

تباينت مواقف القوى السياسية بشأن الاتفاق السياسي بين موقف مؤيد وموقف متحفظ، وثالث معارض، اتساقًا مع أجندات القوى السياسية وحركات الكفاح المسلح. وداخل تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، كان موقف المؤتمر السوداني موقفًا مساندًا للاتفاق السياسي الذي وصفه بيان المؤتمر بأنه «محض إطار عام لهياكل السلطة الانتقالية في مستوياتها الثلاثة»، حيث حقق مبدأ الغلبة المدنية في تشكيل مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وتمسك بالنسب ذاتها المتفق عليها قبل فض الاعتصام. كما استجاب الاتفاق، بحسب وجهة نظر المؤتمر، إلى «مطلب لجنة التحقيق المستقلة التي ستتكوّن تحت إشراف الحكومة الانتقالية بعد تكوينها، مع السماح لها بالاستعانة بدعم إقليمي لجهود التحقيق». وأكَّد البيان أنّ النواقص التي وردت في الاتفاق السياسي ستُعالَج في الوثيقة الدستورية التي يفترض أن تكون شاملة لصلاحيات الحكومة الانتقالية واختصاصها، وبرامجها الخاصة بقضايا السلام والاقتصاد وتنفيذ مطلوبات قوى إعلان الحرية والتغيير، ومخرجات الحوار مع حركات الكفاح المسلَّحة[407]. أما حزب الأمة القومي، فرحّب بالاتفاق السياسي، واعتبره «بدايةَ مرحلةٍ جديدة، تمهّد للمشاركة الفاعلة لكل قوى الثورة، بلا استثناء أو إقصاء أو محاصصة»، وتترك «البابَ مفتوحًا على مصراعيه أمام كل القوى الثورية لإبداء آرائها حول وثيقة الإعلان الدستوري الذي سيحكم الفترة الانتقالية، ويعمل على وضع ترتيبات السلام خلال الستة أشهر الأولى، وترتيبات صناعة الدستور، والبرنامج الإسعافي للإصلاح الاقتصادي وللعدالة الانتقالية». واعتبر حزب الأمة القومي توقيع الاتفاق السياسي «خطوةً أولى في رحلةٍ صعبة وقاسية ومحفوفة بمخاطر عديدة، تتطلّب إرادةً وطنيةً حقيقيةً وخالصةً؛ لتحقيق مطالب الثورة من حرياتٍ وسلام عادل وعدالة وإنصاف وتصفية لآثارِ نظام تمكَّن من تقطيع أوصال الوطن بلا رحمةٍ أو ضمير»[408].

جاء الرفض الأول للاتفاق السياسي من داخل قوى إعلان الحرية والتغيير، حيث أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني تعميمًا صحافيًا في 13 تموز/يوليو 2019، ناقدةً ورافضةً مسوَّدة الاتفاق السياسي، لأنها لا تلبّي «تطلّعات الجماهير في تحقيق أهداف الثورة والتحول الديمقراطي، وتحسين أوضاع الجماهير المعيشية والاقتصادية، ووقف الحرب وتحقيق السلام، بل كرّست للثورة المضادة». وترى مركزية الحزب الشيوعي أنّ الاتفاق السياسي أقرَّ استمرارية «القوانين المقيّدة للحريات» ومؤسسات دولة التمكين و«المؤسسات القمعية (ميليشيات الدعم السريع، جهاز الأمن بدلًا من إعادة هيكلته لجمع المعلومات وتحليلها ورفعها وكتائب الظل وميليشيات الدفاع الشعبي والوحدات الجهادية) التي لعبت دورًا كبيرًا في فض الاعتصام». إضافة إلى ذلك، تراجع الاتفاق السياسي، من وجهة نظر المركزية، عن تمثيل قوى إعلان الحرية والتغيير بنسبة 67 في المئة في عضوية المجلس التشريعي البالغ نصابه 300 عضو. وبناءً على ذلك، أعلنت اللجنة المركزية رفضها للاتفاق السياسي، وقررت «عدم المشاركة في أيّ من مستويات الحكم في ظل الواقع الذي تكرّسه الاتفاقية». ودعت الجماهير «للتمسك بمواثيق ثورة [كانون الأول] ديسمبر، ومواصلة المعركة حتى انتزاع الحكم المدني الديمقراطي»[409]. وفي 15 تموز/يوليو، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بيانًا تفصيليًا لتفنيد أسباب رفضها الاتفاق السياسي الذي وصفته بالاتفاق التآمري الذي ينفّذ «مشروع الثورة المضادة بفروعها العالمية والإقليمية»، ويسعى لتحقيق «هبوطٍ ناعم»، لإعادة «إنتاج نظام الرأسمالية الطفيلية»، فهو اتفاق معيب تفوح منه رائحة التآمر، ولا يرقى إلى أهداف ثورة ديسمبر المجيدة وانتصاراتها المذهلة، وعمق محتواها وأفقها واتّساع مداها وتضحياتها الجسام، ولا يرقى للأهداف والمهام المضمنة في وثيقة إعلان الحرية والتغيير، ووثيقة البديل الديمقراطي، ووثيقة إعادة هيكلة السودان. واتهم البيان مهندسي الاتفاق السياسي بالمتآمرين، من دون أن يُحدّد أيًا منهم. ووصف اتفاقهم السياسي «بحصاد الهشيم»، وأكَّد أن جذوة الثورة ستبقى متقدةً، «وستظل قوى الثورة حارسًا أمينًا لشعاراتها وأهدافها ودماء شهدائها»[410].

واجه رفض اللجنة المركزية الاتفاق السياسي بعض الانتقادات من داخل قوى إعلان الحرية والتغيير، وبعض أعضاء الحزب الشيوعي أنفسهم. ونذكر على سبيل المثال مقالة صديق الزيلعي «الحزب الشيوعي وضرورة دعم الحكومة القادمة» والتي ثمَّن فيها نقد الحزب الشيوعي الاتفاق السياسي؛ لكنه عاب قراره بعدم المشاركة في هياكل الحكومة القادمة كلها، ودعوته إلى تصعيد

النضال الثوري. ويرى الزيلعي في الاتفاق السياسي، على الرغم من القصور الذي شابه، «خطوةً أساسية في تفكيك دولة الإنقاذ والبدء في إجراءات تنفيذ المهام العاجلة للمرحلة الانتقالية، ووضع بعض أسس الانتقال الديمقراطي»، لأنه يؤسس لقيام «حكومة مدنية ذات سلطات عديدة، تدير أغلب مؤسسات الوطن [...] [و] تحقق حكم القانون، وتنجز السلام وتحقق العدالة الانتقالية، وتسعى لمواجهة جذور التهميش، وتعالج قضايا المعيشة والاقتصاد، وتصحّح مسار الخدمة المدنية، وتعيد للقضاء استقلاله، وتنتهج سياسة خارجية متوازنة. والأهم أنها مكوّنة من كفاءات وطنية، لا تنتمي لتيارات الإسلام السياسي، ولم ترتبط بدولته أو تتعاون معها». واستنادًا إلى هذه المبررات، دعا الزيلعي الحزب الشيوعي إلى العدول عن موقفه الرافض المشاركة في مؤسسات الدولة المدنية، واقترح ضرورة إدارة الخلاف مع شركاء النضال داخل أروقة قوى إعلان الحرية والتغيير، وأن يعمل الجميع «بجد لإعادة بناء الحركة الجماهيرية؛ لأنها صمّام الأمان أمام أي قصور في المواثيق أو تآمر من العسكريين، أو هجمات من قوى الظلام»[411]. وفي الاتجاه نفسه، كانت رؤية أبو الحسن مصطفى سيد أحمد (عضو الحزب الشيوعي) الذي وصف قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي «بالخطأ التكتيكي»، ودعا إلى «وضع سقف موحد أكثر انخفاضًا»، يشترك فيه الحزب الشيوعي مع باقي قوى الإجماع الوطني، وتحالف المهنيين السودانيين الذي «ظل مناهضًا للتنازلات المجانية من قبل مكوّنات نداء السودان». وأكَّد أبو الحسن أنّ الطريق لا تزال مفتوحة، إذا وحَّد الحزب الشيوعي مواقفه مع مكوّنات الإجماع الوطني وتحالف المهنيين، وذلك للقضاء على «حلقات التآمر» التي تسعى لإبعاده من دائرة قوى إعلان الحرية والتغيير. ولذلك يدعو أبو الحسن فروع الحزب في الخارج بأن ترفع صوتها عاليًا في مواجهة اللجنة المركزية؛ للقيام بخطوات عملية، تسد الطريق أمام «مخططات الثورة المضادة». يبدو أن هذه الانتقادات ومثيلاتها دفعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إلى تعديل موقفها الرافض المشاركة في المؤسسات التشريعية والرقابية على مستوى المركز والمحليات[412].

الرفض الثاني، جاء من مكوّنات القوى الثورية التي أبدت بعض التحفظات على مسوَّدة الاتفاق السياسي، ولذلك جرت سلسلة من الحوارات بين قوى إعلان الحرية والتغيير والجبهة الثورية في أديس أبابا (10-17 تموز/يوليو 2019)؛ لتجاوز نقاط الخلاف؛ إلّا أنّ قوى إعلان الحرية والتغيير وقَّعت الاتفاق السياسي من دون تضمين النقاط كلها التي أثارتها الجبهة الثورية، محتجّةً باستيعاب مقترحات الجبهة الثورية في الوثيقة الدستورية. ونتيجة لذلك رفضت الجبهة

الثورية الاتفاق السياسي الذي وصفته بأنه معيب؛ لأنه لا يخدم «قضايا الثورة والشارع والمهمشين، وعلى رأسها الحرية والسلام والعدالة». وطالبت بإرجاء توقيع الوثيقة الدستورية إلى حين الجلوس مع «قوى الحرية والتغيير بكافة مكوّناتها وعلى مستوى القيادة؛ لتضمين القضايا الجوهرية التي لم يتطرّق إليها الإعلان السياسي، [...] وعلى رأسها قضايا التهميش والسلام العادل وقضايا النساء والشباب واللاجئين والنازحين، وأن تعكس تركيبة السلطة الانتقالية وجه السودان المتنوع»[413]. وسنرى في المبحث الخاص بمناقشة الوثيقة الدستورية إلى أي مدى نجحت قوى إعلان الحرية والتغيير في استيعاب مطالب الجبهة الثورية المشار إليها في الوثيقة الدستورية.

أما القوى السياسية خارج دائرة قوى إعلان الحرية والتغيير، فرفضت الاتفاق السياسي، ووصفته بأنه «اتفاق ثنائي»، يسعى لإقصاء الآخرين من العملية التفاوضية، وتمكين قوى حزبية ذات ثقل سياسي محدود، لا تمثل ألوان الطيف السياسي كلها في السودان. فأصدر حزب المؤتمر الوطني بيانًا رافضًا الاتفاق السياسي الذي وصفه «بالثنائية والإقصاء والعزل والشمولية» التي ستُعقّد مسيرة الفترة الانتقالية. كما عاب على الاتفاق تجاوز الدستور الانتقالي لسنة 2005 الذي شكّل نقطة إجماع بين القوى السياسية، وحظي «بتأييد كل دول المنطقة والمؤسسات الإقليمية والدولية». وافترض البيان أن الاتفاق السياسي سيقود «البلاد إلى نظام دكتاتوري مستبد، وإن تدثّر بشعارات المدنية والديمقراطية؛ لأن قوى إعلان الحرية والتغيير «تأبى أن يشاركها الآخرون في تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية وتجاوز تحدياتها». إلى جانب هذا النقد الذي لا يستقيم مع سلوك المؤتمر الوطني السياسي عندما كان في سدّة الحكم، مال البيان إلى تحريض المجلس العسكري بحكم أنه «استولى على مقاليد الأمور في البلاد [...] [و] تقع عليه مسؤولية تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة بنهاية الفترة الانتقالية. ولا يعفيه أي اتفاق أو وساطة لتجاوز هذا الواجب الجسيم، كما يقع عليه عبء الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها وسلامتها، وحماية وحدة ترابها. إن أي وثيقة تُعطّل هذا الدور للمجلس وتمنحه لمجموعة سياسية لها أجندتها المعلنة في تفكيك عُرى المجتمع ومؤسسات الدولة وأجهزتها، بما فيها القوات المسلَّحة والقوات النظامية الأخرى، يجب أن تكون محل نظر من كل مشفق وحريص على البلاد وأهلها ومصالحها»[414].

صنَّف الصادق المهدي القوى السياسية المعارضة للاتفاق السياسي إلى ثلاث قوى رئيسة. تسعى إحداها لـ «اصطياد الشعبية من المواقف» المعارضة، وتجد ثانيتها في «عرقلة التجربة الانتقالية» ضالّتها السياسية وتعرقل ثالثتها «السلام؛ لأنها تتكسب من ظروف التوتر وغير معنية

بشقاء النازحين واللاجئين»[415]. ويتبادر إلى ذهن القارئ المتبصر بطبيعة الحراك السياسي في السودان أن المهدي يقصد بهذا التصنيف الحزب الشيوعي السوداني وقوى الثورة المضادّة من فلول النظام القديم، وحركات الكفاح المسلحة. كما وجّه المؤتمر السوداني نقدًا مُبطنًا لموقف بعض القوى المنتمية لقوى إعلان الحرية والتغيير التي وصف تعاملها مع الاتفاق السياسي «بقدر من عدم المسؤولية، ومن السعي للتكسب الذاتي، ولو كان ذلك على حساب قضايا الوطن وشعبه»[416]. ويبدو أن المقصودين بهذا التقريع الحزب الشيوعي السوداني والجبهة الثورية اللذين انتقدا الاتفاق السياسي، إلى درجة جعلت الحزب الشيوعي يصفه بأنه «اتفاق كارثي». وفي المقابل أشار الحزب الشيوعي ضمنًا إلى رموز حزب الأمة القومي والمؤتمر السوداني بأنهم مهندسو الهبوط الناعم مع المجلس العسكري وفلول النظام القديم. ولا جدال في أن هذه الاتهامات المتبادلة عكست طرفًا من تناقضات الجبهة الداخلية لقوى إعلان الحرية والتغيير، الأمر الذي أفرز بعض الصعوبات في إدارة الحوار البنَّاء مع المجلس العسكري بشأن الوثيقة الدستورية، التي تعتبر بمنزلة حجر الزاوية الذي ترتكز عليه الحكومة الانتقالية لتنفيذ برنامجها السياسي والإداري المُلبّي تطلّعات ثورة ديسمبر.

خامسًا: الوثيقة الدستورية ومشكلات التفاوض

في ظل تباين وجهات النظر المشار إليه سابقًا، استلمت قوى إعلان الحرية والتغيير المسوَّدة الثانية للوثيقة الدستورية في 19 تموز/يوليو 2019، أي المعدلة بوساطة المجلس العسكري، استنادًا إلى ما جاء في النسخة الأولى التي أعدَّتها قوى إعلان الحرية والتغيير. وأفاد بابكر فيصل (عضو الوفد التفاوضي لقوى إعلان الحرية والتغيير)، في حوارٍ مع صحيفة الشرق الأوسط، أنّ قوى إعلان الحرية والتغيير نظرت في محتويات المسوَّدة الثانية، ولديها بعض الملحوظات من حيث الشكل والمضمون، ولذلك أرجأت التفاوض المباشر في بنودها مع المجلس العسكري إلى 23 تموز/ يوليو 2019. وكان تاريخ الإرجاء المشار إليه أيضًا مرهونًا بنتائج الحوارات الدائرة بين وفدي قوى إعلان الحرية والتغيير والجبهة الثورية في أديس أبابا مدة عشرة أيام (12-23 تموز/يوليو 2019)، بهدف التوصّل إلى اتفاق في هياكل المرحلة الانتقالية، والإجراءات المطلوبة لتفعيل عملية السلام. وقبل أن يبدأ التفاوض المباشر بين الطرفين، بث تلفزيون السودان بيانًا للمجلس العسكري، أفاد فيه بإحباط محاولة انقلابية ثالثة بقيادة الفريق أول هاشم عبد المطلب أحمد بابكر (رئيس الأركان المشتركة)، ومعه عدد من ضباط القوات المسلَّحة وجهاز الأمن والمخابرات برتب رفيعة، وتساندهم قيادات من الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المحلول. و«تم التحفظ عليهم، وجارٍ التحقيق معهم لمحاكمتهم». وأكَّدَ المتحدث باسم المجلس العسكري أن المحاولة الانقلابية الفاشلة كانت تهدف إلى «إجهاض الثورة المجيدة، وعودة نظام المؤتمر الوطني البائد، وقطع الطريق أمام الحل السياسي المرتقب الذي يرمي إلى تأسيس الدولة المدنية التي يُحكم بها الشعب السوداني»[417]. وبعد هذا الإعلان، شهدت العاصمة الخرطوم حملة من الاعتقالات، شملت بعض رموز حزب المؤتمر الوطني والقيادات العسكرية؛ إلّا أن قوى الحرية والتغيير شككت في صدقية البيان العسكري، ووصفته بأنه مجرد مسرحية سيّئة الإخراج، الهدف منها إلهاء الشارع العام

بقضايا جانبية، أو لدفع قوى إعلان الحرية والتغيير إلى توقيع مسوَّدة الوثيقة الدستورية المقدمة من المجلس العسكري، أو لرفع أسهمه في نظر المواطنين السودانيين، تعلّلًا بأنه صمام الأمان لحماية مكتسبات الثورة من تهديدات الثورة المضادة.

بعد إعلان المجلس العسكري إحباط محاولة الانقلاب الفاشلة، شهدت الساحة السياسية سلسلةً من الأحداث المربكة للمشهد التفاوضي. أولها، أنّ اجتماع قوى إعلان الحرية والتغيير والجبهة الثورية في أديس أبابا أوصى بالإسراع في «تشكيل السلطة المدنية الانتقالية»، وأن تكون أولى أولوياتها السعي لـ «تحقيق اتفاق سلام شامل، يبدأ بإجراءات تمهيدية عاجلة» يتفق عليها الطرفان، ثم الإسراع في تشكيل هيكل إداري «يقود قوى الحرية والتغيير طوال المرحلة الانتقالية، ويحشد طاقات» الجماهير لتحقيق أهداف الثورة التي حدّدها إعلان الحرية والتغيير الصادر في كانون الثاني/يناير 2019[418]. وفي 28 تموز/يوليو 2019، زار وفد مشترك من المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، بقيادة حميدتي، جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان، والتقى الوفد ببعض ممثلي حركات الكفاح المسلَّحة، الذي أكَّدَ له أنه لا يتفاوض مع أي جهة إلّا بعد تشكيل الحكومة الانتقالية التي يجب أن تكون من أولى أولوياتها قضية الحرب والسلام[419]. وثانيها الأحداث المربكة، أي رفض قوى إعلان الحرية والتغيير نتائج تقرير لجنة التحقيق في أحداث فض اعتصام القيادة العامَّة في 3 حزيران/يونيو 2019، من الناحية الإجرائية والموضوعية، مؤسسةً رفضها على أن تشكيل لجنة التحقيق بناءً على توصية النائب العام وتكليف من المجلس العسكري، «يطعن في نزاهتها مبتدأ؛ لأن المجلس العسكري نفسه متّهم في هذه القضية، وهو خصم فيها، ولا يمكن أن يكون الخصم هو الحكم! وهو متهمٌ بحكم مسؤوليته عن أمن وسلامة المواطنين، ولأن تصريحات بعض عضويته الموثَّقة كان فيها إقرار»، بأنه أصدر «القرار بفضِّ الاعتصام». ونتيجة لهذا الرفض شهدت العاصمة الخرطوم وعدد من عواصم الولايات سلسلة من الاحتجاجات التي عبّرت عن رفضها نتائج تقرير لجنة التحقيق، وطالبت بالقصاص لدماء الشهداء[420]. وثالثها، احتجاجات طلاب مدارس الأبيض الثانوية على الأزمات الخانقة التي تشهدها المدينة نتيجة انعدام الخبز والمواصلات وانقطاع الكهرباء، كما عبّر عن ذلك هتافها الرئيس «لا تعليم في وضع أليم»؛ إلّا أن أحد منسوبي الدعم السريع أطلق مجموعة من الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين، فقتل منهم خمسة طلاب، وأصاب العشرات منهم بجروح خطيرة. شجبت قوى إعلان الحرية والتغيير وحركات الكفاح المسلَّحة هذا التصرف الأمني غير المسؤول، وطالبت المجلس العسكري بنقل

السلطة إلى المدنيين فورًا، وإنهاء المظاهر المسلَّحة في المدن والقرى، وشدّدت أيضًا على ضمان حماية المواكب السلمية؛ لأنها حق مدني أصيل للمواطنين، كما دانت التستر على الجناة من القوات النظامية وغيرها، وطالبت بمحاكمتهم. وفي الوقت نفسه، عقد الحزب الشيوعي مؤتمرًا صحافيًا في 31 تموز/يوليو 2019، طالب فيه بإيقاف التفاوض مع المجلس العسكري، وعدم توقيع الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية بشكل نهائي، وأعلن انسحابه من المفاوضات مع الاحتفاظ بعضويته في تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. وفي السياق ذاته، سيَّر تجمع المهنيين السودانيين سلسلة من المظاهرات في العاصمة القومية والولايات في 1 آب/أغسطس 2019، تضامنًا مع شهداء أحداث مدينة الأبيض وطلب القصاص لهم، وكان شعارها «الدم بالدم ما بنقبل الديّة»، و«الدم بالدم لو حتى مدنية»، تقديمًا لأولوية القصاص على الحكومة المدنية؛ لكن الأجهزة الأمنية واجهت المتظاهرين في أمدرمان بالعنف، وقتلت أربعة منهم، وأسقطت عددًا من الجرحى[421].

تجاوزًا لهذا التصعيد السياسي، تمكّن ولد لبَّات من إقناع المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير بحضور اجتماع مشترك في 1 آب/أغسطس؛ لمناقشة النقاط الخلافية الواردة في مسوَّدة الوثيقة الدستورية التي أعدَّها المجلس العسكري بناءً على المسوّدة التي قدّمتها إليه قوى إعلان الحرية والتغيير. وشملت النقاط الخلافية الحصانة المطلقة لأعضاء مجلس السيادة التي يقرأ نصّها «يتمتع رئيس وأعضاء مجلس السيادة بحصانة في مواجهة أي إجراءات جنائية، ولا يجوز اتهامهم، أو مقاضاتهم أمام أي محكمة، ولا يجوز اتخاذ أي تدابير ضبط بحقهم أو بحق ممتلكاتهم أثناء فترة ولايتهم»؛ والاختلاف أيضًا في نسب المشاركة في المجلس التشريعي، وقضية تشكيل المفوضيات المستقلة وذات المهمات المحددة، هل يكون من اختصاص مجلس السيادة أو مجلس الوزراء، وتبعية قوات الدعم السريع لقوات الشعب المسلَّحة. وبعد جلسات طويلة من التفاوض، وافق المجلس العسكري على استبدال الحصانة الموضوعية المطلقة بحصانة إجرائية مقيّدة لأعضاء مجلس السيادة، وأقرّ الطرفان تمثيل قوى إعلان الحرية والتغيير بنسبة 67 في المئة في المجلس التشريعي، ثم اتفقا على أن يعيّن مجلس السيادة رؤساء المفوضيات وأعضاءها بعد التشاور مع مجلس الوزراء، كما اتفقا على تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة في أحداث فض الاعتصام وغيرها، وبدعم أفريقي إذا اقتضت الحال[422]. وبموجب ذلك، حدّد الطرفان يوم الأحد، 4 آب/أغسطس 2019 لتوقيع الوثيقة الدستورية بالأحرف الأولى. وفي اليوم نفسه، وقَّع حميدتي (المجلس العسكري) وأحمد ربيع سيد أحمد (قوى إعلان الحرية والتغيير) مسوَّدة الوثيقة المتفق عليها

بالأحرف الأولى، كما وقَّع ولد لبَّات ودرير، بصفتهما شاهدين. واشتملت الوثيقة على مصفوفة، حُدّد فيها تاريخ التوقيع النهائي بـ 17 آب/أغسطس 2019، وتعيين أعضاء مجلس السيادة في اليوم التالي (18 آب/أغسطس)، وتعيين أعضاء مجلس الوزراء في 28 آب/أغسطس، أما المجلس التشريعي، فأُرجئ أمر تعيين أعضائه مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تعيين مجلس السيادة. ورسمت لحظة توقيع الوثيقة الدستورية بالأحرف الأولى، نقطةً فارقة في تاريخ التفاوض بين الطرفين؛ إذ وصفها عمر يوسف الدقير في المؤتمر الصحافي الذي عُقد عقب مراسيم التوقيع، بأنها لحظات «يصعب الحديث فيها»، لأنها أنهت ثلاثة عقود عاشها السودانيون تحت «وطأة نظام قسى عليهم بثنائية الفساد والاستبداد، وأثقل كواهلهم بمثاقيل الشقاء والعناء، ثلاثة عقود والسودانيون يسعون لوطن كلما اقتربوا منه ينأى، لكنهم ما زالوا خلف ذلك الوطن يسعون [...] والآن بعد هذا المسير الطويل بين لجّة الدم وساحل الدمع، هو ذا الوطن الحلم يلوح لنا في هذه الجغرافيا الرسولية وترابها العذري، أنه لتراب عذري لطالما أسال لُعاب الغُزاة، وما من حبّة رمل فيه إلّا ولها حكاية وتاريخ في مقاومة العدوان والاحتلال والاستبداد [...] هذا الإعلان الدستوري الذي جرى توقيعه قبل قليل يفتح صفحة جديدة في تاريخ وطننا، ويشكل عتبةً جديدةً في مسار هذه الثورة؛ إذ إنه يمهّد الطريق لتشكيل مؤسسات السلطة الانتقالية التي ستضطلع بمهام الثورة، التي دفع السودانيون أعز ما يملكون، دماء أبنائهم وبناتهم»[423]. وفور الإعلان عن الاتفاق المبدئي، خرج السودانيون في مسيرات انتظمت في شوارع العاصمة القومية وبعض مدن الولايات، احتفالًا ببداية مرحلة جديدة في تاريخهم السياسي الراهن.

سادسًا: الوثيقة الدستورية والرأي الآخر

جاءت الوثيقة في عشرين صفحة كبيرة، تحت عنوان «مشروع الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019»، مقسّمة إلى ديباجة وستة عشر فصلًا، ومصفوفة ملحقة عن إجراءات إنفاذ الاتفاق بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير. الفصل الأول عبارة عن أحكام عامة عن اسم الوثيقة وبدء العمل بها والإلغاء والاستثناء الذي أحدثته وطبيعة الدولة السودانية والسيادة وحكم القانون. ويتناول الفصل الثاني القيد الزمني للفترة الانتقالية ومهماتها. ويحدّد الفصل الثالث أجهزة الحكم الانتقالي المتمثل في مجلس السيادة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي. ويتناول الفصلان الرابع والخامس مجلسي السيادة والوزراء وكيفية تشكيلهما واختصاصاتهما وسلطاتهما، وشروط العضوية فيهما وأسباب فقدانها. ويحدّد الفصل السادس الأحكام المشتركة لشاغلي المناصب الدستورية، مثل إقرار الذمّة المالية وحظر الأعمال التجارية وحظر الترشح في الانتخابات العامَّة التي تلي الفترة الانتقالية والحصانة الإجرائية، والقسم الخاص برئيسي مجلسي السيادة والوزراء وأعضائهما. ويعرض الفصل السابع كيفية تشكيل المجلس التشريعي واختصاصاته وسلطاته، وشروط العضوية فيه وأسباب فقدانها، والقسم الخاص برئيس المجلس التشريعي وأعضائه. ويتناول الفصل الثامن الأجهزة القضائية التي تشمل مجلس القضاء العالي والسلطة القضائية والمحكمة الدستورية. ويتحدّث الفصلان التاسع والعاشر عن النيابة العامَّة والمراجع العامة. ويحدّد الفصل الحادي عشر المهمات الوظيفية للأجهزة النظامية التي تشمل القوات المسلَّحة وقوات الشرطة وجهاز المخابرات العامَّة والمحاكم العسكرية. ويتناول الفصل الثاني عشر المفوضيات المستقلة التي يعيّن مجلس السيادة رؤساءها وأعضاءها بعد التشاور مع مجلس الوزراء. ويعرض الفصل الثالث عشر إجراءات إعلان حالة الطوارئ والمسوّغات الداعية إلى إعلانها، وكيفية المصادقة عليها في المجلس التشريعي وأسباب سقوطها. ويشمل الفصل الرابع عشر وثيقة الحقوق والحريات التي

تشمل التزامات الحكومة تجاه مواطنيها وحق الإنسان في الحياة والكرامة الإنسانية والمواطنة والجنسية والحرية الشخصية وحُرمة الرق والسخرة، والمساواة أمام القانون وحقوق المرأة والطفل، وحرمة التعذيب والمحاكمة العادلة والحق في التقاضي، والحق في الخصوصية والحق في المشاركة السياسية وحق التملك والحق في التعليم والحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنّين وحقوق المجموعات العرقية والثقافية وحرمة الحقوق والحريات وحرية العقيدة وحرية التعبير والإعلام وحرية التجمع والتنظيم، واستقلال الجامعات والمعاهد العليا. ويتناول الفصل الخامس عشر قضايا السلام الشامل من ناحية الأولوية في التنفيذ خلال الستة شهور الأولى من الفترة الانتقالية، ووقف العدائيات وإصدار العفو العام في الأحكام الصادرة ضدّ قيادات حركات الكفاح المسلَّحة وأعضائها، وتنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية وتسهيل مهمة المبعوث الأممي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للعمل في السودان. والفصل السادس عشر عبارة عن أحكام عامة عن كيفية حل التعارض الذي ربما يحدث في تفسير المواد الواردة في الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية[424].

قبل التوقيع النهائي في 17 آب/أغسطس 2019 وبعده، تعرّضت الوثيقة الدستورية إلى نقدٍ سياسي وقانوني واسع، تبلور في ثلاثة اتجاهات: انطلق الاتجاه الأول من فرضية مفادها أنّ «الوثيقة الدستورية لا يمكن أن تكون وثيقة لدولة مدنية، وهي لا تعدو حالة كونها وثيقة مؤسسة لشراكة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانقلابي، [و]للأخير فيها سلطة تعطيل واضحة تمنع من الانتقال المدني، وتحقيق أهداف الثورة»[425]. وأورد أحمد عثمان عمر في كتابه توقيعات في دفتر الثورة السودانية الكثير من الشواهد المساندة هذه الفرضية، نذكر منها المادة 11/3 المفصلية الواردة في الفصل الرابع التي تنص على أن «[...] قرارات مجلس السيادة [تصدر] بالتوافق، أو أغلبية ثلثي أعضائه في حالة عدم التوافق»، بمعنى آخر أن هذا النص يمنح العسكريين في مجلس السيادة حق النقض (الفيتو) على كل القرارات والتشريعات والتعيينات التي تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس السيادة، قبل أن تكون نافذة وسارية المفعول. والشاهد الثاني أنّ المادة 34/1 من الفصل الحادي عشر، تنص على أنّ «القوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية حامية لوحدة الوطن ولسيادته، تتبع للقائد العام للقوات المسلَّحة وخاضعة للسلطة السيادية»، كما تنص المادة 34/2 على أن «ينظم قانون القوات المسلَّحة وقانون قوات الدعم السريع علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية». يرى أنصار هذا الاتجاه أن الوثيقة الدستورية أعطت

«ميليشيات الجنجويد» وضعًا قانونيًا لا يتّسق مع واقعهم الحقيقي، كما أخرجت تبعية إعادة هيكلة القوات النظامية من ولاية الجهاز التنفيذي (مجلس الوزراء)، الذي يتبع إليه وزيرا الدفاع والداخلية، ما يعني أن مسألة هيكلة القوات النظامية لم تكن بالمسألة اليسيرة، بل ربما تؤثر سلبيًا في مسار الفترة الانتقالية. وبناءً على ذلك يرى أحمد عثمان أن الحزب الشيوعي السوداني والقوى الأخرى الرافضة الوثيقة يمكن أن تدعم الحكومة الانتقالية «طالما التزمت بإعلان الحرية والتغيير، دون أوهام حول سلطاتها وصلاحياتها، وما يمكن أن تُنجِزه وفقًا لهذه الوثيقة المعيبة، ودون المشاركة في الحكومة، ولو عبر ترشيح تكنوقراط، مع عدم المشاركة في المجلس التشريعي المقيد والمحدود الصلاحيات، والاكتفاء بالدعم السياسي، والنشاط الجماهيري، مع الاحتفاظ بحق الاختلاف مع أطراف تحالف قوى الحرية والتغيير التنسيقي»[426]. ويصبّ في هذا الاتجاه الموقف الأولي للحزب الشيوعي السوداني الذي انسحب من المفاوضات الأخيرة مع المجلس العسكري، وأعلن عدم مشاركته في أي هياكل سيادية أو تنفيذية أو تشريعية، تفرزها الوثيقة الدستورية.

يتجسد الاتجاه الثاني في الموقف السياسي للجبهة الثورية التي رفضت الوثيقة الدستورية الموقعة بالأحرف الأولى؛ تعلّلًا بأنها لا تشمل رؤية السلام الشاملة التي اتفق عليها الطرفان (قوى إعلان الحرية والتغيير والجبهة الثورية) في اجتماعات أديس أبابا (12-23 تموز/يوليو 2019)، بل «تجاوزت مبادئ محورية في أمر السلام»، وضعت العراقيل «أمام تنفيذ أي اتفاق سلام قادم، بتحديد سقفه بمنطوق الوثيقة الدستورية نفسها». واعتبر البيان الصادر من الجبهة الثورية عدم تضمين مقترحات الجبهة في نسخة الوثيقة الدستورية بعد التوقيع بالأحرف الأولى «هروبًا صريحًا، واختطافًا لنضالات الثوار، واستئثارًا بالسلطة، وانفرادًا بالقرار في إعادة إنتاج بئيسة لمنهج نظام المؤتمر البائد، وتكرارًا مُحزِنًا للأخطاء التاريخية للنخب السياسية منذ فجر الاستقلال»[427]. بَيْدَ أنّ قوى إعلان الحرية والتغيير برّرت موقفها بأنها أدرجت مقترحات اجتماعات أديس أبابا في المواد 67 و68 و69؛ ولذلك لا يوجد أي مسوّغٍ موضوعي لتأجيل التاريخ المتفق عليه لتوقيع الوثيقة.

يتبلور الاتجاه الثالث في انتقادات بعض القانونيين الموضوعية والشكلية للوثيقة الدستورية الحاكمة في الفترة الانتقالية التي يُقدّر عمرها بتسعة وثلاثين شهرًا (2019-2022)[428]. وصوّبت أولى الانتقادات الموضوعية تجاه مجلس السيادة؛ بحجة أن الوثيقة الدستورية منحته سلطات واسعة، لا تتناسب مع طبيعة وضعه «التشريفي»، في ظل دولة «ديمقراطية برلمانية»، بحسب ما ورد في الفصل الأول، المادة 3/1 من الوثيقة. ولم يُحدّد الفصل الرابع الخاص بتشكيل المجلس

واختصاصاته وسلطاته مهمات رئيس المجلس، «وهو أمر في غاية الخطورة، خاصة أنّ الرئيس خلال الفترة الأولى سيكون من العسكريين، وقد يحدث خلاف في صلاحياته». ولذلك اقترح أحمد الجيلي وعبد الخالق شايب حصر مهمات رئيس المجلس في رئاسة اجتماعات مجلس السيادة وتمثيله البروتوكولي، وأي سلطات يفوّضها أعضاء المجلس إليه. واتفق رأي معظم القانونيين الذين علّقوا على الوثيقة الدستورية، مع رأي أحمد عثمان عمر الذي أشرنا إليه سابقًا، على أن المادة 11/3 في الفصل الرابع، تنص على أنّ قرارات مجلس السيادة يجب أن تُجاز بثلثي أعضائه في حالة عدم الاتفاق في ما بينهم؛ وتُعدّ الأغلبية المطلقة المشار إليها في نظر القانونيين أغلبية معوّقة؛ لأنها تعطي العسكريين حق الفيتو على قرارات المجلس، بحكم أنهم يمثلون أكثر من ثلث الأعضاء. ولذلك اقترح بعض القانونيين الذين علقوا عليها أن تكون إجازة قرارات مجلس السيادة بالأغلبية البسيطة، وذلك باستثناء القرارات الخاصة بالأمن القومي والدفاع عن سيادة الدولة. وترتبط الملاحظة الجوهرية الثانية بالمادة 28/1-2 في الفصل الثامن التي تنص على أنْ «ينشأ مجلس للقضاء العالي ليحلّ محلّ المفوضية القومية للخدمة القضائية»، وتتمثل مهماته الأساسية في اختيار «رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية ورئيس القضاء ونوابه». وكذلك المادة 32 في الفصل العاشر، نصَّت على أن «يرشح المجلس الأعلى للنيابة العامَّة النائب العام ومساعديه، ويعيّنهم مجلس السيادة». فعدم وجود مجلس قضاء عالٍ ومجلس أعلى للنيابة العامَّة دفع القانونيين إلى طرح سؤال عن الجهة المسؤولة عن تعيين رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها ورئيس القضاء ونوابه والنائب العام ومساعديه، لأن استمرار شاغلي هذه الوظائف العدلية في مناصبهم إلى حين تشكيل المجلسين المشار إليهما، سيؤثر سلبيًا في سير الإجراءات العدلية ومحاسبة المفسدين من رموز النظام البائد. أما من الناحية الشكلية، فوصف بعض القانونيين الوثيقة الدستورية بـ «الغموض والركاكة وتداخل المعاني والتكرار» المُخلّ، وكذلك سوء التبويب وعدم العمل بقاعدة «تغيير الألفاظ والتعابير يدل على أنّ الشارع أراد تغيرًا في المعاني»، ويظهر ذلك جليًّا في بعض المصطلحات المستخدمة في توصيف اختصاصات مجلس السيادة وسلطاته، مثل «الاعتماد» و«المصادقة» و«التعيين» و«التشكيل» التي أسبغت على بعض النصوص الدستورية نوعًا من «الغموض والإبهام» الذي لا يليق بمستند «قانوني خطر، يُراد به تمكين البلاد من الانتقال من مخلّفات نظام أيديولوجي، عاث في البلاد فسادًا وتخريبًا ثلاثين عامًا إلى حكم الديمقراطية والعدل والمساواة والإصلاح الاقتصادي،

وبحسبانها كذلك، يتوجّب على القانونيين أخذها بالنقد الفاحص البنّاء»[429]، كما يرى محمد إبراهيم خليل.

على الرغم من هذه المواقف السياسية والتحوّطات والانتقادات القانونية للوثيقة الدستورية، فإن طرفي المفاوضات لم يعبآ بها كثيرًا، لأنهما كانا محكومين باستحقاقات الحراك السياسي المعقدة؛ ولذلك التزما بالتوقيع النهائي، بحسب الجدول الزمني الذي حدّدته المصفوفة الملحقة بنص الوثيقة الدستورية الموقعة بالأحرف الأولى. وبناءً على ذلك، بدأت الاستعدادات لمراسيم حفل التوقيع الذي أقيم في قاعة الصداقة في الخرطوم، في 17 آب/أغسطس 2019، حيث حضره عدد من رؤساء الدول ورؤساء الوزراء وممثلي المنظّمات الدولية والإقليمية وممثلي البعثات الدبلوماسية في الخرطوم، إضافة إلى وجهاء المجتمع السوداني، وبعض شاغلي الوظائف العليا في المؤسسات المدنية والعسكرية. وافتتح حفل التوقيع ولد لبَّات الذي ثمَّن جهود الوفدين العسكري والمدني المفاوضين في صوغ الوثيقة الدستورية التي تُعد خطوة أساسية في طريق الانتقال والتحوّل الديمقراطي المستدام في السودان. وجاءت كلمات المتحدثين الذين أعقبوه على النسق نفسه[430]، مادحةً جهود الوسطاء في تقريب وجهات النظر بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، ومثمّنةً جهد الطرفين العسكري والمدني في الوصول إلى وثيقة دستورية، وضعت اللبنات الأولى لإحداث انتقال وتحوّل ديمقراطي في السودان. وفي كلمة طويلة أرسل محمد ناجي الأصم (ممثل قوى إعلان الحرية والتغيير) خمس عشرة رسالة، شملت مثالب النظام القديم ووثّقت نضالات الماضي الثوري ومراراته وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل. نقتبس منها الرسالة الثامنة الموجّهة إلى القوات المسلَّحة والقوات النظامية الأخرى: «استكملتم معنا النشيد، وسرتم معنا في طريق الثورة والتغيير، بصدور مفتوحة وتضحية كان لزامًا أن تكون، فهذا واجب لا مستحيل معه. واجهت مسيرتنا معًا العقبات التي فتحت أبوابًا للريبة، لكن أملنا في باكر الضواي كان هو مفتاح الصبر. سالت الدماء بالأمس أنهارًا، وانهمر الدمع مدرارًا، وحدثت أخطاء دُفع معها الثمن فادحًا، لكننا رغم ذلك نؤمن بأن بذرة الوطنية عامرة ندية في هذه المؤسسة التي نعتز أنها حمايتنا ودرع وقايتنا، ومهما شُقّت بيننا الدروب، وكثرت الحُفَر، فإنه بيدنا اليوم أن نصنع معًا طريقًا معبدًا يبني الثقة ويعزّزها، يتم فيه تداول السلطة بصورة سلمية، يطوي صفحات مظلمة من الدكتاتورية البغيضة، ونؤسس عبره معًا ديمقراطية مستدامة في السودان»[431].

ختم هذه المشاهد الحيَّة البرهان، الذي وصف لحظة توقيع الوثيقة الدستورية بأنها «يوم نصر أمتنا التاريخي»، وتعهّد بأن القوات «المسلَّحة ستبذل الغالي والنفيس من أجل حماية الشعب السوداني، وتحقيق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي»[432]. وبعد فاصل الكلمات المتبادلة بين المتحدثين، جاءت لحظة توقيع الوثيقة الدستورية، وشهد على الوثيقة آبي أحمد، ومعتز صالح، وموسى فكي، وهافيستو ومصطفى مدبولي، ويوسف بن أحمد العثيمين (الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي)، وخليل إبراهيم الذوادي (ممثل جامعة الدول العربية)، وبارفيه أونانغا-أنيانغا (مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشرق أفريقيا) وممثل دول الترويكا. وبعد مراسيم التوقيع النهائي بثلاثة أيام، صدر المرسوم الدستوري رقم 38 لسنة 2019، باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، وبتوقيع البرهان في 20 آب/أغسطس 2019، ونُشرت نسخة الوثيقة المعتمدة في الجريدة الرسمية لجمهورية السودان في العدد 1895، بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

خلاصة

يجب أن يُنظر إلى الوثيقة الدستورية المعتمدة بالمرسوم الدستوري رقم 38 لسنة 2019 في ضوء الظروف السياسية التي صاغتها شكلًا ومضمونًا؛ لأن عملية الصياغة نفسها تأثرت بأجندة طرفي التفاوض والمناخ السياسي المحيط بها، علمًا بأن المجلس العسكري كان يميل إلى «إصلاح وقائي» لمؤسسات الدولة العميقة ومؤسسات النظام الموازية لها، وكانت قوى إعلان الحرية والتغيير تنشد تفكيك «دولة التمكين» التي حكمت السودان مدة ثلاثين عامًا، وفتح صفحة جديدة لبناء دولة السودان القائمة «الحرية والعدالة والسلام والديمقراطية». ولذلك قدَّم المهنيون السودانيون مقترحًا أوليًا في 22 نيسان/أبريل 2019؛ لبناء هياكل الحكومة الانتقالية وصنع الدستور، وفق نظام حكم برلماني، يقوم على مجلس سيادة مدني ومجلس وزراء من كفاءات وطنية مستقلة ومجلس تشريعي تُرشح عضويته من قوى إعلان الحرية والتغيير (67 في المئة)، وباقي القوى السياسية (33 في المئة) التي شاركت في الثورة، لكنها لم تُوقِّع إعلان الحرية والتغيير. وشكل هذا المقترح الأساس الذي استندت إليه مسوّدة الوثيقة الدستورية التي سلّمتها قوى إعلان الحرية والتغيير إلى المجلس العسكري في 3 أيار/مايو 2019، وردّ المجلس عليها بجملة من الاعتراضات في 8 أيار/مايو 2018. وبعد ذلك جرت سلسلة من المفاوضات في صوغ النصوص الدستورية، قبل أحداث

فض الاعتصام في 3 حزيران/يونيو 2019، وكانت نقطة الخلاف المحورية تدور في رئاسة مجلس السيادة وعضوية العسكريين فيه؛ لأن العسكريين كانوا يطالبون برئاسة المجلس وأغلبية أعضائه، مع سلطات واختصاصات واسعة، تتجاوز السلطات والاختصاصات «التشريفية» المقترحة لمجلس السيادة.

وعند هذا المنعطف، تصاعدت حدّة الصراع بين الطرفين، وأفضت إلى فض الاعتصام أمام مبنى القيادة العامَّة لقوات الشعب المسلَّحة؛ لأن العسكريين وفلول النظام القديم كانوا يعتقدون أن فضّ الاعتصام سيُرجِّح كفتهم السياسية في المفاوضات، والدليل على ذلك المواقف المتشددة التي تبنّاها المجلس العسكري بعد مجزرة القيادة العامَّة مباشرة. لكن قوى إعلان الحرية والتغيير أفلحت في تحريك جماهير الشارع السوداني ضد المجلس وضد وأعوانه، كما كسبت الدعم الدولي والأفريقي الذي شدّد على ضرورة نقل السلطة إلى حكومة مدنية. وهنا برز دور الوسيطين الأفريقي والإثيوبي اللذَين نجحا في تقريب وجهات النظر بين الطرفين؛ لتشكيل مجلس السيادة وتحديد سلطاته واختصاصاته وطبيعة علاقته بالمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ونتج من ذلك اختراق في مسار المفاوضات، أفضى إلى ميلاد نظام حكم انتقالي مزدوج، يقوم على مجلس مدنيين (تنفيذي وتشريعي) ومجلس سيادي مختلط (عسكريين ومدنيين). وبناءً على ذلك، يجب ألّا نُقوّم الوثيقة الدستورية من منظور قانوني مجرد، أو في إطار مصطلحات سياسية مغلقة، مثل «الدولة المدنية» و«النظام البرلماني»، بل ينبغي أن نصطحب في قراءتنا الكلية للوثيقة الدستورية الظروف السياسية التي أحاطت بإجراءات صوغها، وميلادها السياسي العسير في 4 آب/أغسطس 2019.

الفصل السابع

الحكومة الانتقالية وتحديات الانتقال الديمقراطي

يتناول هذا الفصل أجهزة الحكومة الانتقالية واختصاصاتها وسلطاتها وفقًا لنصوص الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، وكيف جرت إجراءات تشكيلها بحسب المصفوفة الزمنية المرفقة معها، والتي وافق الطرفان عليها. كما يعرض التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية في تنفيذ المهمات والاختصاصات الموكلة إليها على أرض الواقع، وطبيعة المنهج السياسي والإداري الذي سلكته في التعامل معها في الشهور الثلاثة الأولى من عمر الفترة الانتقالية البالغ تسعة وثلاثين شهرًا. وإلى أي مدى يمكن وصف المنهج والمعالجة بالمهنية الهادفة إلى إحداث تحول ديمقراطي مستدام في السودان؟ وهل أفلحت الحكومة في صوغ رؤية استراتيجية لتنفيذ أهدافها الواردة في إعلان قوى الحرية والتغيير؟ وما الصعوبات التي تُعوّق مسار الانتقال الديمقراطي المرجوّ؟

أولًا: مجلس السيادة

نصَّت المادة 11/2 من الفصل الرابع في الوثيقة الدستورية على أنّ مجلس السيادة يتشكَّل «من أحد عشر عضوًا، خمسة مدنيين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، وخمسة [عسكريين] يختارهم المجلس العسكري الانتقالي، ويكون العضو الحادي عشر مدنيًا، يتم اختياره بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير». أما رئاسة المجلس، فنصَّت المادة 11/3 من الفصل نفسه على أن يرأس المجلس «في الواحد وعشرين شهرًا الأولى للفترة الانتقالية مَنْ يختاره الأعضاء العسكريون، ويرأسه في الثمانية عشر شهرًا المتبقية من الفترة الانتقالية، والتي تبدأ في السابع عشر من شهر مايو 2021، عضو مدني يختاره الخمسة المدنيون الذين اختارتهم قوى إعلان الحرية والتغيير». وبعد الفراغ من توقيع الوثيقة الدستورية، شرع الطرفان في اختيار أعضائهما إلى مجلس السيادة؛ لأن المصفوفة الزمنية المرفقة مع الوثيقة نصَّت على أن يكون تعيين مجلس السيادة وحلّ المجلس العسكري الانتقالي في 17 آب/أغسطس 2019، وأداء القسم أمام رئيس القضاء في اليوم الذي يليه، ويعقد الاجتماع الأول لمجلس السيادة في اليوم الثالث. ويبدو أن العسكريين كانوا أكثر جاهزية من قوى إعلان الحرية والتغيير، حيث حدّدوا أسماء ثلاثة من أعضاء المجلس العسكري الانتقالي لعضوية مجلس السيادة، وهم: الفريق أول عبد الفتاح البرهان والفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) والفريق ياسر عبد الرحمن حسن العطا، واختاروا البرهان رئيسًا للفترة الأولى من عمر الفترة الانتقالية، ثم كلّفوه باختيار العضوين الآخرين لمجلس السيادة. فاختار البرهان الفريق شمس الدين كباشي إبراهيم واللواء إبراهيم جابر إبراهيم. كما رشّح العسكريون أبا القاسم برطم ومحمد سلمان للمقعد الحادي عشر في مجلس السيادة[433].

وفي اليوم المحدد لتعيين أعضاء المجلس، نقلت وكالة السودان للأنباء (سونا)، عن كباشي، أن قوى الحرية والتغيير طلبت إرجاء تشكيل المجلس مدة 48 ساعة، حتى تتمكّن من الوصول إلى

توافق تام بين مكوّناتها على قائمة مرشحيها الخمسة لمجلس السيادة، والعضو الحادي عشر. وشملت قائمة أسماء مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير التي رشّحت للرأي العام، فدوى عبد الرحمن علي طه وصديق تاور كافي وحسن شيخ إدريس ومحمد الحسن التعايشي وطه عثمان. إلّا أنه حصل اعتراض على ترشيح طه عثمان؛ لأن في ترشيحه خرقًا للقواعد المتفق عليها، وذلك بحكم أنه ممثل لتجمع المهنيين السودانيين. وكذلك تحفظ بعض القوى السياسية داخل قوى إعلان الحرية والتغيير على ترشيح التعايشي. ونتيجة لذلك اعتذر المرشحان، وسحبت فدوى عبد الرحمن ترشيحها تضامنًا مع التعايشي، لأنها كانت تعتقد أنه عضو مناسب لمجلس السيادة، وأن أمر إبعاده جرى بطريقة غامضة وتفتقر إلى الشفافية[434]. وفي ظل هذه الاعتراضات والاعتذارات، أعادت قوى إعلان الحرية والتغيير النظر في قائمة مرشحيها، ثم سلّمت قائمةً معدلةً شملت الآتية أسماؤهم: صديق تاور كافي وحسن شيخ إدريس والتعايشي وعائشة موسى السعيد ومحمد الفكي سليمان. وللمقعد الحادي عشر اختارت ثلاثة مرشحين ممثلين للمكوّن المسيحي في السودان، هم: عايدة إسكندر ورجائي كامل ونصر مرقص[435]، لكن أبدى المجلس تحفظًا عليهم، وأخيرًا جرى ترشيح رجاء نيكولا عيسى عبد المسيح.

وبعد اكتمال الترشيحات من الطرفين وتسليمها للمجلس العسكري، أصدر البرهان مرسومين دستوريين في 20 آب/أغسطس 2019، حلَّ أحدهما المجلس العسكري الانتقالي، وأعلن الثاني تشكيل مجلس السيادة من الآتية أسماؤهم:

1 - الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيسًا.

2 - الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، عضوًا.

3 - الفريق أول ياسر عبد الرحمن حسن العطا، عضوًا.

4 - الفريق شمس الدين كباشي إبراهيم، عضوًا.

5 - اللواء إبراهيم جابر إبراهيم، عضوًا.

6 - البروفسور صديق تاور كافي، عضوًا[436].

7 - الأستاذ حسن شيخ إدريس، عضوًا[437].

8 - الأستاذ محمد الحسن التعايشي، عضوًا[438].

9 - الأستاذة عائشة موسى السعيد، عضوًا[439].

10 - الأستاذ محمد الفكي سليمان، عضوًا[440].

11 - الأستاذة رجاء نيكولا عيسى عبد المسيح، عضوًا[441].

أدى رئيس وأعضاء مجلس السيادة المذكورون، باستثناء التعايشي الذي حضر متأخرًا من بريطانيا، القسَم الدستوري أمام القاضي عباس علي بابكر (رئيس القضاء المكلف)، متعهدين بأداء واجباتهم ومسؤولياتهم «بجد وأمانة وشفافية؛ لترقية ورفاهية وتقدّم الشعب السوداني». كما أكدوا التزامهم «بالوثيقة الدستورية الانتقالية» وحمايتها والحفاظ عليها، ووعدوا بأن يُراعوا «قوانين جمهورية السودان»، ويدافعوا عن سيادة البلاد ويعملوا لوحدتها وتوطيد «دعائم نظام الحكم الديمقراطي»، وصَون كرامة شعب السودان وعزَّته. وبعد أداء القسم السيادي، عقدوا اجتماعهم الأول، وناقشوا فيه الطلب المقدم من قوى إعلان الحرية والتغيير بترشيح عبد الله حمدوك لرئاسة مجلس الوزراء.

نلحظ أن تشكيلة مجلس السيادة المشار إليها سابقًا، تختلف عن تشكيلات المجالس السيادية التي تمَّت في الفترتين الانتقاليتين السابقتين (1964-1965، 1985-1986)، وتحديدًا في الأوجه الآتية:

1 - يعتبر المجلس السيادي الحالي أول مجلس سيادة في تاريخ السودان يكون في عضويته تمثيل للنساء.

2 - حظي المجلس بتمثيل جغرافي لكل أقاليم السودان (الشمالي والخرطوم والشرقي والأوسط وكردفان ودارفور)، فمثّل البرهان وياسر العطا ومحمد الفكي سليمان الإقليم الشمالي، ونيكولا عبد المسيح الخرطوم، وصديق تاور كافي والفريق شمس الدين كباشي واللواء إبراهيم جابر إبراهيم وعائشة موسى السعيد ودقلو (حميدتي) والتعايشي الإقليم الغربي (كردفان ودارفور)؛ وحسن شيخ إدريس الإقليم الشرقي. وكان من المفترض أن تمثل فدوى عبد الرحمن علي طه الإقليم الأوسط، لكنها اعتذرت عن عدم الترشح، كما أشرنا.

3 - جمع المجلس في عضويته بين العسكريين والمدنيين؛ ولذلك ماز نفسه من مجالس السيادة التي تكوّنت في الفترات الديمقراطية والمجلس العسكري الذي جرى تكوينه بعد إسقاط حكومة الرئيس جعفر محمد نميري في عام 1985.

4 - اختلف المجلس في رئاسته الدورية لفترتين بين العسكريين (21 شهرًا)، والمدنيين (18 شهرًا) عن مجالس السيادة السابقة له، لأن رئاستها كانت دائمة، باستثناء مجالس السيادة الأولى (1953-1958، 1964-1965)، التي كانت رئاستها دورية بين أعضائها الخمسة.

5 - اختلف المجلس السيادي الحالي عن المجالس السابقة له من حيث العدد؛ علمًا أن المجالس السيادية التي شُكِّلت في الفترات البرلمانية السابقة كانت عضويتها محصورة في خمسة أعضاء لكل دورة رئاسية، وأن عضوية المجلس العسكري الانتقالي (1985-1986) كانت خمسة عشر عضوًا.

ثانيًا: مجلس الوزراء

نصَّت المادة 15/1 من الفصل الخامس في الوثيقة الدستورية على أن يتكوّن مجلس الوزراء «من رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين من كفاءات وطنية مستقلة، يعيّنهم رئيس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، ويعتمدهم مجلس السيادة، عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يرشّحهما الأعضاء العسكريون بمجلس السيادة». كما نصَّت المادة 15/2 من الفصل نفسه على أن قوى إعلان الحرية والتغيير تختار «رئيس مجلس الوزراء ويعيّنه مجلس السيادة». وبعد إسقاط الرئيس عمر البشير في 11 نيسان/أبريل 2019 برز اسم حمدوك[442] مرشّحًا لمنصب رئيس الوزراء، وبعد توقيع الوثيقة، رشّحته قوى إعلان الحرية والتغيير بإجماع كاملٍ لتولّي منصب رئيس وزراء الفترة الانتقالية. أصدر مجلس السيادة مرسومًا دستوريًا بتعيين حمدوك رئيسًا للوزراء في 20 آب/أغسطس، وأدى القسم الدستوري بصفته أول رئيس لوزراء الفترة الانتقالية (2019-2022)، ثم كلَّفه مجلس السيادة بتشكيل وزارته وفق قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير خلال فترة لا تتجاوز 28 آب/أغسطس 2019. وبعد أداء القسم عقد حمدوك مؤتمرًا صحافيًا، أكَّد فيه أن عودته إلى أرض الوطن جاءت «تلبية لقرار الشعب»، وأن أولى أولويات حكومته الانتقالية «وقف الحرب وبناء السلام المستدام». في المجال السياسي، أوضح أن «الأولوية ستكون لبناء دولة القانون والعدل وإرساء نظام ديمقراطي تعدّدي في السودان نحترم فيه اختلافاتنا وتنوّعنا»، مشيرًا إلى أن الخلافات ظاهرة «عادية في السياق الديمقراطي، ويجب البحث عن الجوانب المشتركة للوصول إلى بر الأمان». كما أوضح أن سياسته الخارجية ستكون سياسة معتدلة بعيدًا عن محاور الطرد والجذب، بل تكون مرهونةً في المقام الأول بمصالح السودان. وأمّن على ضرورة الاتفاق على برنامج تكون غايته «كيف يُحكم السودان؟»، بدلًا من الانشغال بسؤال «مَن يحكم السودان؟». كما دعا أطياف المجتمع السوداني كلهم إلى العمل سويًّا لتغيير أوضاع البلاد،

ونقلها إلى آفاق أرحب من التنمية والازدهار. وفي المجال الاقتصادي، ركّز حمدوك على «معالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة» التي يمكن حلّها عن طريق تفعيل الإنتاج من دون الاعتماد على «الهبات والمعونات الخارجية». ومن زاوية أخرى، أمَّن على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الذي يقف على حافة الانهيار، وتعهّد بوضع خطة لمعالجة قضايا التضخم وتوفير السلع والعناية بالقطاعات المنتجة. وأكَّد أن معالجاته الاقتصادية ستستند إلى بعض التجارب الاقتصادية العالمية الناجحة التي يمكن المزج بينها وبين سياسات حكومته المرتقبة[443].

بعد أسبوع من أداء القسم (أي 27 آب/أغسطس 2019) استلم حمدوك قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير التي تحتوي على 63 مرشحًا؛ لأربع عشرة وزارة وأربعة مجالس متخصصة (مجلس الثقافة والإعلام ومجلس التعليم العالي ومجلس الشؤون الدينية والأوقاف ومجلس الحكم المحلي)؛ ولكل منصب جرى ترشيح ثلاثة أسماء أو أكثر[444]، ليختار رئيس الوزراء منها مرشحًا لكل وزارة ومجلس؛ إلّا أن حمدوك اعترض على بعض أسماء المرشحين؛ متعلّلًا بأنها لم تستوف الشروط المطلوبة، كما استدرك أن تعيين رؤساء المجالس المتخصصة يحتاج إلى تشكيل مجالس مهنية داخل المؤسسات التي ينتمون إليها، لاختيار ممثليها في مجلس الوزراء، وأبان أن مثل هذا الإجراء ربما يفسح المجال لترشيح منسوبي النظام القديم. وبناءً على هذه الحيثيات، طلب حمدوك من مجلس السيادة تأجيل الإعلان عن وزارته مدة أسبوع، وحوّل المجالس المقترحة إلى وزارات (مثل وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة). وبعد سلسلة من المشاورات والأخذ والرد مع قوى إعلان الحرية والتغيير والمكوّن العسكري في مجلس السيادة بشأن مرشحي وزارتي الدفاع والداخلية، أعلن حمدوك أسماء مجلس وزرائه في 5 أيلول/سبتمبر 2019 على النحو الآتي:

1 - عمر بشير مانيس، وزارة مجلس الوزراء.

2 - أسماء محمد عبد الله، وزارة الخارجية.

3 - إبراهيم أحمد البدوي، وزارة المالية.

4 - الفريق أول جمال الدين عمر محمد إبراهيم، وزارة الدفاع.

5 - الفريق شرطة الطريفي إدريس دفع الله، وزارة الداخلية.

6 - نصر الدين عبد البارئ، وزارة العدل.

7 - أكرم علي التوم، وزارة الصحة.

8 - ياسر عباس محمد علي، وزارة الري والموارد المائية.

9 - انتصار الزين صغيرون، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

10 - فيصل محمد صالح، وزارة الثقافة والإعلام.

11 - عادل علي إبراهيم، وزارة الطاقة والتعدين.

12 - ولاء عصام البوشي، وزارة الشباب والرياضة.

13 - مدني عباس مدني، وزارة التجارة والصناعة.

14 - نصر الدين مفرح، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

15 - محمد الأمين التوم، وزارة التربية والتعليم.

16 - يوسف آدم الضي، وزارة الحكم الاتحادي.

17 - لينا الشيخ عمر محجوب، وزارة التنمية الاجتماعية.

18 - عيسى عثمان شريف، وزارة الزراعة والموارد الطبيعية[445].

أرجأ رئيس الوزراء تعيين وزيري البنى التحتية والنقل والثروة الحيوانية والسمكية، إلى حين ترشيح مرشحين مناسبين من حيث التأهيل الأكاديمي والخبرة العملية، مع الالتزام بتمثيل شرق السودان، مراعاةً للتوزيع الجغرافي لوزراء الحكومة الانتقالية. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 أصدر البرهان مرسومًا رئاسيًا باعتماد قرار رئيس مجلس الوزراء، بتعيين علم الدين عبد الله أبشر وزيرًا للثروة الحيوانية والسمكية وهاشم طاهر شيخ طه وزيرًا للبنى التحتية والنقل. وبذلك اكتمل طاقم الحكومة الانتقالية[446].

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده حمدوك في 5 أيلول/سبتمبر 2019، اعتذر عن التأخير في إعلان أسماء وزراء حكومته بحسب المصفوفة الزمنية الملحقة بالوثيقة الدستورية، واعتبر ذلك التأخير «تمرينًا في الديمقراطية»؛ لأنه كان ينشد الالتزام بمعايير الكفاءة وتمثيل النوع، والتمثيل العادل للسودان في هياكل السلطة الانتقالية، بهدف بناء مشروع وطني يقوم على التعدد والديمقراطية واحترام الآخر، ويمهّد الطريق «لإدارة الفترة الانتقالية» بكفاية عالية، تفسح المجال لإحداث انتقال ديمقراطي سلس. كما أكَّد في مؤتمره الصحافي أن حكومته تسعى لبناء مؤسسات فاعلة وتنفيذ خطط مدروسة، تبدأ بوقف الحرب وبناء السلام المستدام الذي سيكون قادة حركات الكفاح المسلَّحة «شركاء أصليين» في إنجازه. وأوضح أنه شرع «عمليًا في التحضير للسلام وتشكيل لجنة مصغرة للتشاور، لوضع إطار عام لمفوضية السلام». أما الأولوية الثانية لحكومته، فتتجسّد في معالجة الوضع «الاقتصادي ومعاش الناس»؛ ويليها في الأهمية السياسة الخارجية التي يجب أن تأخذ في المقام الأول مصالح السودان، والعمل مع الأصدقاء والأشقاء والشركاء، لبناء عالم تسوده قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد[447].

ثالثًا: المجلس التشريعي

نصَّت المادة 24/1 من الفصل السابع للوثيقة الدستورية على أنّ «المجلس التشريعي الانتقالي سلطة تشريعية مستقلة، لا يجوز حلّها، ولا تتجاوز عضويته الثلاثمئة عضو، على أن يراعي تمثيل القوى المشاركة كلها في التغيير، عدا أعضاء المؤتمر الوطني والقوى السياسية التي كانت مشاركة في النظام البائد حتى سقوطه». وتؤكد المادة 24/2 أن «مشاركة النساء [يجب ألّا تقل] عن 40 في المئة من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي». وأشارت المادة 24/3 إلى أن المجلس التشريعي يجب أن يتكوّن «بنسبة 67 في المئة ممن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ونسبة 33 في المئة للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، والتي يتم تسميتها وتحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور بين قوى إعلان الحرية والتغيير والأعضاء العسكريين في مجلس السيادة». وأكدت المادة 24/5 أن يراعى في تكوين المجلس التشريعي تمثيل كل «مكوّنات المجتمع السوداني، بمن فيها القوى السياسية والمدنية والمهنية والطرق الصوفية والإدارات الأهلية والحركات المسلَّحة، الموقعة وغير الموقعة، على إعلان الحرية والتغيير وغيرها». ووضعت المادة 24/4 قيدًا زمنيًا لتشكيل المجلس التشريعي، لا تتجاوز تسعين يومًا من تاريخ توقيع الوثيقة الدستورية. وإلى حين تشكيل المجلس، نقلت المادة 25/3 سلطات المجلس إلى «أعضاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء، يمارسونها في اجتماع مشترك، وتتخذ قراراته بالتوافق، أو أغلبية ثلثي الأعضاء».

يبدو أن رفض حركات الكفاح المسلَّحة الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية، ساهم في تأجيل تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ لأن حركات الكفاح المسلَّحة شعرت بهامشية تمثيلها في المجلس السيادي ومجلس الوزراء؛ ولذلك طالبت بأن يكون لها تمثيل مقدّر في المجلس التشريعي. وربطت ذلك بالاستمرار في مفاوضات السلام. ولذلك طرح

ممثل إعلان الحرية والتغيير فكرة تأجيل تشكيل المجلس التشريعي في الاجتماع الثلاثي المشترك بين ممثل إعلان الحرية والتغيير وأعضاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وأجمعت الأطراف الثلاثة على ضرورة تمثيل حركات الكفاح المسلَّحة في المجلس باعتباره خطوةً لبناء الثقة وضمان الاستمرار في مفاوضات السلام. وبناءً على هذه التفاهمات، أصدرت تنسيقية قوى إعلان الحرية والتغيير بيانًا في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أوضحت فيه الأسباب والمبررات التي أفضت إلى تأجيل تشكيل المجلس التشريعي إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2019، وذلك بهدف الوصول مع الجبهة الثورية إلى صيغة مثلى لتوزيع المقاعد المخصصة لقوى إعلان الحرية والتغيير في المجلس التشريعي، وكذلك التشاور مع الكينونات السياسية والاجتماعية غير الموقعة إعلان الحرية والتغيير وكيفية تمثيلها في المجلس التشريعي. والمعضلة الأساسية أن بعض مكوّنات الجبهة الثورية يطالب بنصيب أكبر في مقاعد المجلس التشريعي، علمًا أن تمثيل النساء في المجلس يجب أن يكون أكثر من 40 في المئة. ويبدو أن مثل هذه المحاصصات وقفت عائقًا أمام تشكيل المجلس التشريعي في التاريخ المحدد لهذا الغرض (31 كانون الأول/ديسمبر 2019).

رابعًا: تعيين رئيس القضاء والنائب العام

نصَّت المادة 29/1 في الفصل الثامن على: «يُنشأ مجلس للقضاء العالي ليحلّ محل المفوضية القومية للخدمة القضائية»؛ ومن مهمات هذا المجلس، كما نصَّت المادة 29/2 أن «يختار [...] رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية ورئيس القضاء ونوابه». كما نصَّت المادة 32 على أن «يرشح المجلس الأعلى للنيابة العامَّة النائب العام ومساعديه ويعيّنهم مجلس السيادة». وانتقد بعض القانونيين نصوص هذه المواد، واعتبرها بدعةً في تاريخ الأجهزة القضائية والعدلية في السودان؛ لأنها تقف عائقًا أمام تعيين رئيس القضاء والنائب العام؛ علمًا أن مجلس القضاء العالي والمجلس الأعلى للنيابة، لا وجود لهما على أرض الواقع. وإذا أُنشئ المجلسان في الظرف الراهن، فسيكون معظم عضويتهما من قضاة النظام السابق وقانونييه. ولذلك طالب بعض القانونيين من قوى إعلان الحرية والتغيير ترشيح قانونيين مؤهلين لشغل المنصبين المشار إليهما، شرط أن يجري تعيينهما قبل إجازة الوثيقة الدستورية. وبالفعل، رُشّح عبد القادر محمد أحمد رئيسًا للقضاء، ومحمد الحافظ محمود نائبًا عامًا؛ وسهام عثمان أحمد وطارق يوسف دفع الله ومصعب عمر عبد الله مساعدين للنائب العام؛ إلّا أنّ المجلس العسكري اعترض على هذه الترشيحات قبل يومين من التوقيع النهائي للوثيقة الدستورية في 17 آب/أغسطس 2019[448]. وعزا القاضي عبد القادر محمد أحمد رفض ترشيحه لمنصب رئيس القضاء؛ لأنه كتب مقالة يقدح فيها في أداء المجلس العسكري، وأخرى طالب فيها بتسليم المتهمين في أحداث فض الاعتصام إلى العدالة[449]، بينما أرجع نادي القضاة الرفض إلى التوصية التي قدَّمها ثلاثة قضاة من المحكمة العليا، مشككين في أهلية المرشح لتولّي المنصب[450]. وبعد إجازة الوثيقة الدستورية، تعلّل أعضاء مجلس السيادة بأن الدستور لا يسمح لهم بتعيين رئيس القضاء والنائب العام؛ لأن أمر تعيينهما من صميم اختصاصات مجلس القضاء العالي ومجلس النيابة العامَّة الأعلى، بذلك أخذت قضية التعيين منحىً دستوريًا[451]. وفي هذه الأثناء

طرحت قوى إعلان الحرية والتغيير مرشحين آخرين لتولي المنصبين المشار إليهما: القاضي نعمات عبد الله محمد خير وتاج السر علي الحبر، بدلًا من المرشحين السابقين اللذين رُفضت ترشيحاتهما. ونتيجة لتلكؤ مجلس السيادة في الفصل في هذا الأمر، سيّر عشرات الآلاف من السودانيين مسيرة احتجاجية، عُرفت بـ «مليونية السلطة القضائية»، للضغط على مجلس السيادة للإسراع في تعيين رئيس القضاء والنائب العام، وردد المحتجون أمام القصر الجمهوري هتافات ثورية، من ضمنها «الدم قصاد الدم لا نقبل الدية»، و«الشعب يريد رئيس قضاء جديد [جديدًا]»، وأخيرًا سلّموا مذكرة إلى صديق تاور (عضو مجلس السيادة) يطالبون فيها بتعيين رئيس للقضاء ونائب عام، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في أحداث فض الاعتصام التي راح ضحيتها عشرات القتلى والمصابين[452]. ونتيجة الضغوط السياسية المتصاعدة، أصدر مجلس السيادة قرارًا رئاسيًا بتعيين نعمات عبد الله[453]، رئيسًا للقضاء وتاج السر علي الحبر[454] نائبًا عامًا، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وعلّق الفكي سليمان (الناطق الرسمي باسم مجلس السيادة) بأن تعيين رئيس القضاء والنائب العام، كان إجراءً استثنائيًا[455] منحته المادة 12/و و12/ي من الوثيقة الدستورية (المعدلة) لمجلس السيادة، بأن يعيّن رئيس القضاء والنائب العام إلى حين تشكيل مجلس القضاء العالي والمجلس الأعلى للنيابة العامَّة[456].

خامسًا: لجنة التحقيق الوطنية المستقلة في أحداث فض الاعتصام

نصَّت المادة 8/16 على «تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة، بدعم أفريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية، لإجراء تحقيق شفاف ودقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو 2019، والأحداث والوقائع التي تمت فيها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين، على أن تشكل اللجنة خلال شهر من تاريخ اعتماد تعيين رئيس الوزراء، وأن يشمل أمر تشكيلها ضمانات لاستقلاليتها وتمتّعها بكافة الصلاحيات للتحقيق وتحديد المدى الزمني لأعمالها». استنادًا إلى هذه المادة أصدر حمدوك في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019، القرار «رقم 63 لسنة 2019 بتشكيل لجنة وطنية مستقلة؛ للتحقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو 2019، والأحداث والوقائع التي تمّت فيها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين بمحيط القيادة العامَّة للقوات المسلَّحة والولايات». وحدد القرار عضوية اللجنة من الآتية أسماؤهم:

1 - الأستاذ نبيل أديب عبد الله، رئيسًا.

2 - كبير مستشارين عثمان محمد عثمان، مقررًا.

3 - الأستاذ صهيب عبد اللطيف (النيابة الجنائية)، مقررًا مناوبًا.

4 - العقيد حقوقي عصمت عبد الله محمد طه، عضوًا.

5 - اللواء حقوقي خالد مهدي، عضوًا.

6 - الأستاذ محمد زين الماحي، عضوًا.

7 - الأستاذ أحمد الطاهر النور، عضوًا[457].

كما حدد القرار مهمات اللجنة واختصاصاتها «في التحقيق بغرض تحديد الأشخاص المسؤولين عن فض الاعتصام بالتحريض، أو المشاركة، أو الاتفاق الجنائي، أو ارتكاب أي انتهاكات أخرى»، وكلّفها بحصر «عدد الضحايا من الشهداء والمصابين والجرحى والمفقودين»، وتحديد «قيمة الخسائر المالية والجهات والأشخاص المتضررين من ذلك». كما حدد القرار سلطات اللجنة في «استدعاء أي شخص، أو مسؤول حكومي، أو نظامي، أو موظف عام، بغرض الإدلاء بشهادته أو التحقيق، وطلب أي معلومات من الأشخاص المذكورين [...] تتعلق بموضوع التحقيق، ويشمل ذلك المعلومات عن عملهم والتوجيهات الصادرة عنهم والإجراءات التي اتُّخذت قبل أو بعد أو أثناء فضّ الاعتصام، والاطلاع على محاضر التحقيق الجنائية والإدارية ودفاتر الأحوال والمكاتبات والتقارير العسكرية والشرطية والأمنية والطبية»، إضافة إلى «الأمر بشأن تشريح الجثث ونبشها، ومقابلة الموقوفين والمحكومين بشأن فض الاعتصام والانتهاكات الأخرى، ودخول أي مكان أو مرفق عام بالبلاد بغرض التفتيش أو إجراء في إطار التحقيق. وأوضح القرار أنه «يجوز للجنة طلب العون الفني من الاتحاد الأفريقي عبر وزارة الخارجية، ويجوز لرئيس مجلس الوزراء من تلقاء نفسه أو بناءً على توصية اللجنة إعفاء أي من أعضائها، وتعيين بديل منه». ويجب أن «تلتزم اللجنة بالمعايير المهنية والدولية في التحقيق»، وبناء على ذلك يجب أن يلتزم وزراء الدفاع والداخلية والصحة ومدير جهاز المخابرات بتسهيل مهمات اللجنة، كما «يجوز لأي شخص من عائلات وضحايا فض الاعتصام المطالبة بالحقوق القانونية ومتابعتها، ولا تُعتبر أعمال اللجنة مانعة من ذلك». ويجوز للجنة أيضًا «تجميد الحصانات القانونية للقيام بعملها»، كما أنها «تتمتع بممارسة اختصاص النيابة في التحقيق والتحري وإجراءات وتدابير الضبط وتوجيه التهمة والإحالة للمحاكمة وفق تفويض النائب العام المرفق». ولها الحق في «الاستعانة بمن تراه مناسبًا لأداء مهامها، على أن توفر الدولة مقرَّ وميزانية اللجنة والموظفين الإداريين». وحدّد القرار مدة عمل اللجنة بـ «ثلاثة شهور»، قابلة للتجديد مدة مماثلة، بناءً على توصية ترفع إلى رئيس الوزراء، وتُلزم خلال فترة عملها برفع تقرير شهري عن سير أعمالها إلى رئيس الوزراء[458].

وصف نبيل أديب عبد الله اللجنة، بعد تعيينه رئيسًا لها، بأنها «لجنة تحقيق»، وليست «لجنة لإصدار قرارات»، وعملها «شبه قضائي»، بمعنى أنها تحدّد المسؤولية الجنائية لكل من يثبت تورّطه «في قتل الشهداء، ثم ترفع تقريرًا إلى الجهات العدلية للقيام بالإجراءات القضائية اللازمة»[459]. لكن إحسان فقيري (رئيسة مبادرة لا لقهر النساء) انتقدت تشكيل اللجنة الوطنية

المستقلة للتحقيق في أحداث فض الاعتصام، لعدم تمثيل العنصر النسائي الذي شارك بكفاية عالية في ثورة ديسمبر 2018، كما أنّ بعضهن دفعن «ثمنًا باهظًا»، بتعرضهن «للقتل والاغتصاب في محيط القيادة العامَّة، والعنف اللفظي»، والانتحار عندما انتُهكت كرامتهن. واستدراكًا لهذا القصور، طالبت فقيري بتعيين «ممثلة للمرأة باللجنة؛ للكشف عن كافة الجرائم البشعة التي تعرضت لها النساء واسترداد حقوقهن كاملة»[460].

سادسًا: المفوضيات المتخصصة والمستقلة

نصَّت الوثيقة الدستورية على إنشاء نوعين من المفوضيات المستقلة التي يشترط في عضويتها «التأهيل العلمي والخبرة العملية في المجال المعني»، وعدم تولّي مناصب سيادية أو دستورية خلال فترة الثلاثين من يونيو 1989. يعيّن مجلس السيادة رؤساء مفوضيات النوع الأول وأعضاءها بعد التشاور مع مجلس الوزراء، وتشمل مفوضية السلام ومفوضية الحدود ومفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري ومفوضية الانتخابات. ويعيّن مجلس وزراء رؤساء مفوضيات النوع الثاني وأعضاءها، وتشمل مفوضية الإصلاح القانوني ومفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامَّة ومفوضية حقوق الإنسان ومفوضية إصلاح الخدمة المدنية ومفوضية الأراضي ومفوضية العدالة الانتقالية ومفوضية المرأة والمساواة النوعية، وأي مفوضيات أخرى يرى مجلس الوزراء ضرورة إنشائها.

في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصدر مجلس السيادة قرارًا بتعيين سليمان محمد الدبيلو[461] رئيسًا لمفوضية السلام ومقرّرًا للمجلس الأعلى للسلام، الذي يترأسه البرهان، وتضم عضويته أعضاء مجلس السيادة ورئيس مجلس الوزراء ووزير مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الحكم الاتحادي، إلى جانب ثلاثة خبراء أكفاء من ذوي الصلة. ويختص المجلس في العمل على معالجة قضايا السلام الشامل الواردة في الفصل 15 في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، كما يضطلع بوضع السياسات العامَّة المتعلقة بمخاطبة جذور المشكلة ومعالجة آثارها، للوصول إلى تحقيق السلام العادل. وجاء تعيين الدبيلو رئيسًا لمفوضية السلام قبل يومين من الموعد المحدد لبدء المفاوضات الحكومية مع حركات الكفاح المسلَّحة، باستثناء حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد النور، في جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان[462].

سابعًا: مهمات الفترة الانتقالية التحديات والآفاق

حددت المادة الثامنة من الفصل الثاني في الوثيقة الدستورية مهمات الفترة الانتقالية في ستة عشر بندًا، تمثل خريطة طريق للحكومة الانتقالية تجاه الانتقال الديمقراطي المستدام في السودان. لكن عملية التنفيذ على أرض الواقع تتجسد في جملة من التحديات الصعبة التي تواجه صنَّاع القرار السياسي في الخرطوم.

1- السلام الشامل العادل

يأتي في مقدمة التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية عملية بسط السلام والأمن الشامل في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، حيث شهدت تلك الولايات حروبًا أهلية، نتج منها نقص في الأنفس وتدمير للممتلكات وتهجير لقطاع واسع من المواطنين من مساكنهم، كما صحب ذلك العنف الرسمي تأسيس حركات كفاح مسلحة، تدافع عن حقوق مواطني تلك المناطق المنكوبة. ولذلك نصَّت المادة 8/1 في الوثيقة الدستورية على ضرورة تحقيق «سلام عادل وشامل» في المناطق المنكوبة، يقوم على مخاطبة جذور «المشكلة السودانية ومعالجة آثارها»، ويأخذ في الحسبان «التدابير التفصيلية الموقتة للمناطق المتأثرة بالحرب، والمناطق الأقل نموًا، والمجموعات الأكثر تضرّرًا». وعضّدت هذه المادة بالمواد 68 و69 و70 التي تناولت قضايا السلام الشامل، كما أعطت الفقرة (2) من المادة 68 «الأولوية للعمل على إتمام اتفاق السلام الشامل [...] في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاق، على أن تبدأ خلال شهر من تاريخ تشكيل مفوضية السلام». فالإطار الدستوري لتوصيف المشكلة والأدوات المساعدة في حلها، لا يعني التحدي الحقيقي؛ لكن التحدي الحقيقي، يستند في المقام الأول إلى مواقف حركات الكفاح المسلَّحة

داخل قوى إعلان الحرية والتغيير وخارجها من أطروحات السلام الشاملة المقدمة من الحكومة. نعم، إن هذه الحركات المسلَّحة شاركت بفاعلية في ثورة ديسمبر، لأنها كانت تزعم أن نجاح الثورة سيفسح المجال لتحقيق مطالبها الداعية إلى السلام الشامل والعادل. وبعد سقوط رأس النظام، مرّت مواقف تلك الحركات بمنعرجاتٍ مختلفة، حيث انسحب ممثلوها من وفد قوى إعلان الحرية والتغيير المفاوض مع المجلس العسكري آنذاك، تحجّجًا بأنّ تمثيلهم في الوفد المفاوض لا يرقى إلى مستوى إسهاماتهم في إنجاح الثورة. وتأسيسًا على ذلك، رفضوا الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية، لزعمهم أنهما لم يخاطبا جذور المشكلة الحقيقية في المناطق المتأثرة بالحرب، ولم تتغير نظرة المركز إلى الهامش. ولضمان اصطحاب الحركات المسلَّحة في عملية التغيير، أرجأت قوى إعلان الحرية والتغيير والعسكريون في المجلس السيادي تشكيل المجلس التشريعي، إلى حين التوصل إلى اتفاق مع حركات الكفاح المسلَّحة، علمًا أن المفاوضات بين الطرفين[463] بدأت في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في مدينة جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان، تحت رعاية دول الهيئة الحكومية للتنمية «إيغاد» (The Intergovernmental Authority on Development, IGAD) وإشرافها[464].

لكن التحدي الأساسي ليس الجلوس حول مائدة المفاوضات، بل إنجاز السلام العادل والمستدام؛ لأن أجندة السلام تحتوي على تفصيلات شائكة ومعقدة، مثل عودة النازحين الذين هُجّروا قسرًا من قراهم وبواديهم، وتعويضهم ماديًا عن الأضرار التي لحقت بهم، وتأهيل أمكنة سكنهم القديمة التي دمّرتها آلة الحرب والنزاعات المحلية، أو توطينهم في الأمكنة التي آثروا الاستقرار فيها، إضافة إلى ضرورة استيعاب قوات الكفاح المسلَّحة في القوات النظامية الحكومية بطريقة علمية وعملية. ولذلك تُعتبَر قضية السلام العادل والشامل التحديَ الأول الذي يواجه الحكومة الانتقالية؛ لأن الوصول إلى حل شامل بين الطرفين سيُخفض الصرف العسكري والأمني في موازنة الدولة لمصلحة التنمية والخدمات الأساسية (الصحة والتعليم)، ويترتب على ذلك الاستقرار الأمني ارتفاع في معدل الإنتاج الزراعي والحيواني في المناطق التي تأثرت بالحرب، وبموجب ذلك ترفع معدلات التنمية والاستثمار في المناطق الإنتاجية المتأثرة بالحرب.

2- الاقتصاد ومتطلّبات العيش الكريم

تمثل معالجة التدهور الاقتصادي التحدي الثاني الذي تواجهه الحكومة الانتقالية، علمًا أن المادة 8/4 في الوثيقة الدستورية، نصَّت على ضرورة معالجته «والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة، وذلك بتطبيق برنامج اقتصادي واجتماعي ومالي وإنساني عاجل لمواجهة التحديات الراهنة». وتأتي أهمية معالجة التدهور الاقتصادي، علمًا أنه كان أحد الأسباب المباشرة التي أدّت إلى سقوط نظام الإنقاذ، ولذلك وضعته حكومة ما بعد الثورة في قائمة أولوياتها وحساباتها الرامية إلى توفير السلع الضرورية لمعاش الناس، وإعادة الثقة بالنظام المصرفي وزيادة الإنتاج المرتبط بالسلع النقدية ورفع ديون السودان الخارجية التي بلغت 54 مليار دولار أميركي في آخر إحصاء رسمي، علمًا أن السودان لم يسدد أكثر من 80 في المئة من المتأخرات المستحقة للدائنين؛ لذلك رفضت المؤسسات والصناديق المالية إقراضه قبل سداد الديون المستحقة. ولا يتجاوز أصل هذه الديون 17 مليار دولار، وتبلغ فوائدها وغراماته الجزائية الناتجة من تأخير السداد 37 مليارًا. والشيء الذي يزيد الأمر تعقيدًا أنّ موازنة حكومة السودان منذ استقلال جنوب السودان في عام 2011 أضحت تعاني عجزًا ماليًا كبيرًا، ارتفعت قيمته من 13 مليار دولار أميركي في عام 2017، إلى 25 مليار دولار في عام 2018[465]. بمعنى أنّ الحكومة السودانية لا تستطيع أن تفي بسداد ديونها الخارجية إلّا عن طريق إعفاء هذه الديون، أو إعادة جدولتها، ثم السماح لها بالاقتراض من المؤسسات النقدية العالمية. وساهمت هذه الأزمة المركبة بطريقة مباشرة في زيادة التضخم وتدنّي سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وفقدان الثقة بالمصارف المحلية والعمل المصرفي. ويشكل الفساد المؤسس والمستشري في دواوين الحكومة ومؤسسات القطاع العام والخاص ضلعًا آخر للأزمة الاقتصادية في السودان. ويرتبط أكثر مواطن الفساد بعقود التعدين المبرمة مع بعض الشركات المحلية والعالمية العاملة، إضافة إلى تهريب المعدن النفيس (الذهب) بكميات كبيرة إلى خارج السودان، ما أفقد الخزينة السودانية العامَّة أموالًا طائلة. ولذلك سيكون هذا الملف الاقتصادي مؤشر أداء مهمًا في تحديد نجاح الحكومة الانتقالية أو فشلها[466].

3- إعادة هيكلة القوات العسكرية والأمنية

نصَّت المادة 8/12 على «وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة خلال الفترة الانتقالية بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها، وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة، على

أن تسند مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية»، وفقًا لقوانين الأجهزة العسكرية. ويبدو أن قوات الدعم السريع من أهم القوات العسكرية المعنية بإعادة الهيكلة والتأهيل؛ لأنها ميليشيات قبلية لم تؤسَّس وفق المعايير المرعية في تأسيس القوات النظامية. لكن المادة 35 من الوثيقة الدستورية، قطعت الطريق أمام أي عملية إعادة هيكلة لها خارج إطار المنظومة العسكرية عندما وصفتها بأنها «مؤسسة عسكرية وطنية حامية لوحدة الوطن وسيادته، تتبع للقائد العام للقوات المسلَّحة وخاضعة للسلطة السيادية». وقانون الدعم السريع هو الذي ينظّم علاقتها بالسلطة التنفيذية. وبناءً على ذلك، لا تتم عملية إعادة هيكلة قوات الدعم السريع إلّا بموافقة حميدتي الذي أسس قواته من ميليشيات قبلية، يفتقر معظم أفرادها إلى التدريب العسكري والتأهيل المهني. فعملية دمجها في القوات المسلَّحة أو الأجهزة الأمنية والشرطية ستخلق أزمة داخلية في صفوف القوات النظامية، بينما وضعها خارج المنظومة العسكرية النظامية سيخلق تحديًا آخر للحكومة الانتقالية؛ لأن ولاءها سيكون مرتبطًا بحميدتي أكثر من الحكومة الانتقالية. وحدوث أي خلاف بين الحكومة الانتقالية وحميدتي ربما يفضي إلى انقلاب هذا الأخير على الحكومة الانتقالية، مستخدمًا قواته العسكرية. أما التحدي المزدوج الآخر، فإن لعدد كبير من القوات العسكرية والأجهزة الأمنية والشرطية ولاءً سياسيًا لحزب المؤتمر الوطني، أكثر من ولائه القومي للوظائف التي ينتمي إليها، فعملية إعادة تكييفه للعمل بشفافية والتزام مهني-أخلاقي تُعدّ من التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية؛ لأن إحالة هؤلاء إلى الصالح العام، بحكم انتمائهم إلى النظام السابق، ستخلق مشكلة سياسية ومهنية، واستبقاءهم على وضعهم الحالي يشكل تحديًا آخر للحكومة الانتقالية.

4- تفكيك دولة التمكين وحزبها

تستند دولة التمكين إلى أربعة أعمدة: (1) القوانين والنصوص المقيّدة الحريات أو التي تميز المواطنين على أساس النوع أو الدين، (2) شاغلو الوظائف التنفيذية الذين تمَّ تعيينهم بحكم انتمائهم السياسي إلى المؤتمر الوطني، (3) الشركات الموازية لمؤسسات الدولة التي أُنشئت لأغراض سياسية، (4) حزب المؤتمر الوطني. نصَّت المادة 8/1 على «إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات أو التي تميز بين المواطنين على أساس النوع، كما نصَّت المادة 8/15 على «تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989، وبناء دولة القانون والمؤسسات». وفي 28 تشرين الثاني/

نوفمبر 2019 أجاز المجلس السيادي ومجلس الوزراء في اجتماع مشترك قانون تفكيك نظام الإنقاذ لسنة 2019، الذي يُقنّن تصفيته، وإنهاء تمكينه في مفاصل الدولة، ومحاسبة رموزه، وحل حزب المؤتمر الوطني، ومصادرة أمواله وممتلكاته. وإلى جانب هذا القانون، ألغيت قوانين النظام العام والآداب العامَّة في الولايات كلها، وإجازة قانون إعادة بناء المنظومة القانونية والعدلية لسنة 2019[467].

يتمثل التحدي الذي يواجه هذا الملف في كيفية معالجته بطريقة مهنية بعيدًا عن المكايدات السياسية ذات الحمولات الأيديولوجية؛ لأنه يشكل في المقام الأول الباعث الأساس لإشعال الثورة المضادة باستخدام عنصر الدين باعتباره محركًا للشارع السوداني ضدّ الحكومة الانتقالية. ويتمثل استخدام عنصر الدين في التلويح بالشعارات الفضفاضة التي تُجيّش الرأي العام ضدّ الحكومة الانتقالية، مثل شعار «العلمانية»، لإقصاء الدين عن الشأن العام، وسيطرة الحزب الشيوعي السوداني على الحكومة الانتقالية لتنفيذ أجندته «الإلحادية» ضد الإسلام والمسلمين. نعم، إن ثورة ديسمبر هي ثورة وعي ولا يمكن أن تنطلي عليها مثل هذه الشعارات. لكن يجب الأخذ في الحسبان القوة المدنية والعسكرية التي تقف خلف الثورة الآن، حيث لم تكن على قلب رجل واحد، وربما تؤثر مثل هذه الشعارات في وحدتها وتفسح المجال لعودة أنصار المؤتمر الوطني وحلفائهم إلى الواجهة السياسية مرة أخرى. وبذلك تختلط الأوراق السياسية، ويصعب إنفاذ مهمات الحكومة الانتقالية المرتبطة بتفكيك دولة التمكين وحزبها.

5- فض الاعتصام أمام القيادة العامة

أوجد فض الاعتصام أمام القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة في 3 حزيران/يونيو 2019 والنتائج التي ترتبت عليه أزمةَ ثقة بين أعضاء المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير آنذاك، أفضت إلى تعقيد سير المفاوضات بين الطرفين، وأخَّرت تشكيل الحكومة الانتقالية مدة شهرين. ولذلك حاولت الوثيقة الدستورية أن تعالج هذه الأزمة بنص صريح يقضي بتشكيل «لجنة تحقيق وطنية مستقلة»، بدعم أفريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية، كما حدّد اختصاصاتها ومهماتها، كما أشرنا سابقًا. ويكمن التحدي الأساس في أن بعض قرائن الأحوال، يشير إلى تورّط بعض أعضاء المجلس السيادي من العسكريين في فض الاعتصام، وصرّح بذلك

الفريق شمس الدين كباشي في أحد مؤتمراته الصحافية. فإذا بلغت شبهة هذا الاتهام درجة الإدانة، فإنها ستُحدِث شرخًا في بنية المجلس السيادي، وتثير ضبابًا كثيفًا حول إمكان ممارسة اللجنة أعمالها بشفافية ورفعها إلى الأجهزة العدلية لإجراء اللازم. وفي المقابل، نلحظ أن الشارع السياسي الثوري يضع حادثة فض الاعتصام في صدر أولوياته؛ لأن التحري الشفاف والفصل العادل يعني الوفاء لدماء الشهداء الذين راحوا ضحايا تصرفات أمنية طائشة، يقف من خلفها بعض الجهات الداعمة الثورة المضادّة. ولذلك تضع هذه الحادثة اللجنة الوطنية المستقلة والأجهزة العدلية بين سندان أعضاء مجلس السيادة العسكريين والأجهزة الأمنية المساندة لهم، ومطرقة قوى إعلان الحرية والتغيير التي تعتبر القصاص لدماء الشهداء أولوية ثورية لا بد من نفاذها مهما كلّف الأمر.

6- الملف الإقليمي والدولي

شكلت التحالفات السياسية والعسكرية التي أنشأها الرئيس المخلوع عمر البشير أحد المهددات الإقليمية للأمن القومي في السودان، مثل القوات السودانية التي تحارب في اليمن تحت مظلة التحالف السعودي - الإماراتي، والتي أفاد الفريق أول حميدتي بأن عددها يقدّر بثلاثين ألف جندي. فالتحدي الأساس يتجسَّد في أنّ هذا التحالف حريص على استبقاء هذه القوات، وفي مقابل ذلك، دفع مبالغ ماليةً لحكومة السودان وقوات الدعم السريع. فسحب القوات السودانية من هذا التحالف ربما يُحدث انشقاقًا داخل الحكومة الانتقالية؛ لأن أعضاء المجلس السيادي العسكريين وعدوا الرياض وأبوظبي باستمرار الجنود السودانيين في أرض المعركة إلى أن تنتهي مهمتهم. ومن زاوية أخرى، نلحظ أنّ دول المحور السعودي - الإماراتي - المصري حريصة على إبعاد السودان من دول المحور القطري - التركي التي تُتّهم بتوفير حاضنة سياسية لجماعات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين)، ولا شك في أن هذا الاتهام محلّ نظر. مع العلم أن دول المحور السعودي - الإماراتي - المصري نفسها لا تمارس الديمقراطية داخل حدودها السياسية، ولذلك لا يريحها وجود نظام ديمقراطي في السودان، ربما يؤلب مواطنيها عليها. إذًا خيار دعم المكوّن العسكري في الحكومة الانتقالية هو الأقرب إلى مزاجها السياسي، الذي يدفعها إلى توجيه عجلة الحكم في السودان تجاه مصالحها السياسية. ولذلك وضعت المادة 8/13 نصًا صريحًا يهدف إلى «وضع سياسة خارجية متوازنة، تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة، وتعمل على تحسين علاقات

السودان الخارجية وبنائها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة البلاد وأمنها وحدودها». فمن الناحية النظرية، هذه رؤية سياسية ثاقبة، لكن تطبيقها عمليًا في ظل ظروف السودان الاقتصادية المتدهورة يشكل تحديًا آخر أمام الحكومة الانتقالية، لأن لأي سياسة خارجية فواتيرها التي يجب أن تسدّد لمصلحة دافعي الفواتير أنفسهم. وعالميًا يحتاج السودان إلى أن يعيد تموضعه في الأسرة الدولية، ويخرج من قائمة الدول المتهمة برعاية الإرهاب. وإقناع الولايات المتحدة الأميركية التي وضعت السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب يشكل تحديًا آخر، لأنه يحتاج إلى جهد من أجهزة الحكومة الانتقالية، يُمكّنها من تحسين سجلّها في حقوق الإنسان والحريات العامَّة، وإنفاذ سيادة القانون، وإحلال السلام في المناطق التي دمّرتها الحروب الأهلية.

خلاصة

لا جدال في أن التحديات التي ذُكرت سابقًا تشكل جملة من العوائق أمام تحقيق الانتقال الديمقراطي السلس، وتجاوز مثل هذه التحديات يحتاج إلى رؤية استراتيجية وطنية، تُبادر إليها الحكومة الانتقالية وتتفق عليها القوى الاجتماعية والكيانات السياسية الفاعلة في المجتمع السوداني؛ لأن إشراك القوى المجتمعية الفاعلة في وضع الحلول العملية المناسبة، يُشعِر الجميع بأنهم شركاء في المسؤولية التضامنية التي تُحصِّن الفترة الانتقالية من خطر الانشقاقات والانقسامات السياسية، وتدفعها بقوة صوب القضايا المحورية التي تهيّئ المناخ السياسي والاجتماعي العام لإحداث انتقال ديمقراطي مستدام في السودان. وإلى جانب ذلك، يجب الاستئناس برؤية خوان لينز وألفرد ستيبان التي ربطت نجاح الفترات الانتقالية بخمسة شروط مهمة، تتمثل في: (1) قناعة النخب السياسية بفشل تجارب الحكم السابقة والالتزام بحماية التحول الديمقراطي، (2) التأهيل المؤسسي لكل القوى السياسية الفاعلة خلال الفترة الانتقالية، من دون إقصاء أي منها، لإشعار الجميع بأنهم شركاء في عملية التحول الديمقراطي، (3) منح العسكر محفزات تُشعرهم بأن ثمن بقائهم في عملية التحول الديمقراطي أكثر قيمة من ثمن إبعادهم عنها، (4) وأن تكون عملية التنافس على الأغلبية الانتخابية مشاعة بالتساوي بين الكينونات السياسية التي أُنشئت في ظل الانتقال الديمقراطي، إضافة إلى تشجيع التسويات السياسية والتعاون بين الجماعات المتخاصمة، (5) يضاف إلى ذلك، وجود تاريخ

مشترك للتفاوض ومد الجسور بين القوى المتخاصمة، ليُشعرها بأن العملية الانتقالية أسمى مقامًا من خلافاتها الجانبية التي لا تصب في مصلحة التحول الديمقراطي[468].

ونلحظ أن هذه الشروط الخمسة طُبقت كلّيًا أو جزئيًا في بعض البلدان التي استطاعت أن تجتاز مرحلة الانتقال الديمقراطي بنجاح، وتعبر إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ونذكر على سبيل المثال تجربة دولة جنوب أفريقيا، القائمة على أطروحة «التسوية التاريخية» التي استندت إلى مبدأ «الكل يكسب» من أجل الحفاظ على المصلحة الوطنية العامَّة، ورفضت مبدأ «المعادلة الصفرية» الذي يُكسب الرابح كل شيء، ويسلب من الخاسر كل شيء. بل أعطت الأولوية إلى الكسب المشترك الذي أطلق عليه عطا الحسن البطحاني «المقايضة المقبولة»، بمعنى أن النخبة السياسية القديمة انسحبت إلى رعاية مصالحها الاقتصادية والتجارية والعلمية، وسيطرت النخبة السياسية الجديدة (المؤتمر الوطني الأفريقي) على مقاليد الحكم، من دون إخلال بشروط النظام الاقتصادي الذي أرست دعائمه النخبة القديمة. وبموجب ذلك، ظهرت القناعات المتبادلة، بقبول الآخر، مع تقديم سلسلة من التنازلات التي استطاعت أن توفر مساحة كبيرة للمواءمة بين المصلحة القومية العامة والمصالح الخاصة[469].

خاتمة

أبرز هذا الكتاب أنّ الحرمان النسبي كان عنصرًا فاعلًا في ثورة السودانيين ضدّ حكومة الإنقاذ (1989-2019)، وارتبطت بواعث هذا الحرمان بسياسات التنمية الاقتصادية والبشرية غير المتوازنة إقليميًا، التي تبنّتها الحكومات الوطنية المتعاقبة، ومن ضمنها حكومة الإنقاذ، وكذلك سياسة التمكين التي وظّفها الإنقاذيون لخدمة «مشروعهم الإسلامي الحضاري» الذي مارسوا من خلاله إقصاءً فكريًا وسياسيًا واقتصاديًا تجاه الشرائح الوطنية كلها التي لا تتفق معهم في الرأي، وكذلك سنّوا حزمة من التشريعات والقوانين، من دون مراعاة الحريات العامة والتنوّع العرقي والديني والثقافي في السودان.

ونتج من ذلك، تراكم سخط وإحباط عام، انفجر في شكل حركات كفاح مسلّحة في دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان وشرق السودان، تطالب بإعادة قسمة السلطة والثروة بين المركز والهامش؛ وفي شكل انقلابات عسكرية فاشلة تهدف إلى إزاحة النظام كلّيًا من سدّة الحكم، ومعارضة سياسية في الداخل والخارج، ومظاهرات عامة، قادتها مجموعات شبابية (ذكورًا وإناثًا)، بسبب سخطها المتراكم من تفشي العطالة، وضعف الأجور بالنسبة إلى الذين يشغلون وظائف عامة منها، إضافة إلى توقعاتها بإعادة الحريات العامة وتحقيق المشاركة السياسية الديمقراطية. وفي ظل هذا المناخ المحبط ظهر بعض التنظيمات الشبابية الطوعية ذات التوجّهات الاجتماعية أو السياسية أو المهنية خارج إطار الأحزاب والنقابات التقليدية.

وبعد اندلاع الثورة، في كانون الأول/ديسمبر 2018، تلقائيًا في الولايات وانتقالها إلى العاصمة الخرطوم، برز دور تجمع المهنيين السودانيين، الذراع الإعلامية والتنظيمية لقوى إعلان الحرية والتغيير، الذي برع في تعبئة إمكاناته وموارده المتاحة، وتوظيفها في خدمة أهداف الثورة

وحراكها الجماهيري، وذلك من خلال تأطيره سخط المواطنين وإحباطاتهم في شكل شعارات وهتافات وأهازيج ثورية ضد النظام الحاكم آنذاك، نذكر منها: «سلمية سلمية ضد الحرامية» و«الطلقة ما تقتل يقتل سُكات الزول» و«حرية سلام وعدالة وثورة خيار الشعب» و«يا عنصري يا مغرور كل البلد دارفور» و«تسقط بس». حرّكت هذه الشعارات والهتافات كلها ومثيلاتها عواطف الشارع العام ضد النظام الحاكم الذي فشل في أن يوفق بين توقعات الناس وتوظيف قدراته في تلبية مطالبهم الملحة. ولا جدال في أن الثورة بزخمها السياسي، أفرزت مناخًا إيجابيًا للتغيير في بنية الدولة والمجتمع، وطرحت فرصة سياسية لابتكار رؤية وطنية للتغيير، يمكن أن يلتف معظم شرائح المجتمع السوداني حولها. إلّا أن قوى إعلان الحرية والتغيير لم تُفلح في استثمار مثل هذه الفرصة السياسية، لمحاصرة النظام قبل سقوطه من طرفٍ، وتوحيد الرأي العام المعارض لتغيير النظام من دون شرط أو قيد من طرفٍ آخر. وقبل أن تحقق الثورة هذا الهدف الرئيس، تدخّلت اللجنة الأمنية العليا وقطعت الطريق، بإزاحة رأس النظام واستيلائها على دفة الحكم، ثم إعلان انحيازها إلى الثورة. وبذلك انتقلت الثورة من خيار التغيير من أسفل، كما حدث في تونس، إلى خيار التغيير والتفاوض مع العسكريين، الذي أفضى إلى ميلاد حكومة انتقالية مدنية عسكرية، مدة 39 شهرًا، ابتداءً من تاريخ سقوط رأس النظام في 11 نيسان/أبريل 2019. إذًا الأسئلة المهمة التي تطرح نفسها في خاتمة الكتاب، هي: ما أوجه الشبه والاختلاف بين الفترة الانتقالية الحالية والفترات الانتقالية السابقة لها؟ وما المهدّدات التي تواجه الحكومة الانتقالية؟ وما طبيعة الفرص المتاحة في سبيل إنجاز انتقال ديمقراطي حقيقي؟

من ناحية تاريخية، نلحظ أن السودان مرّ بأربع تجارب حكم انتقالية في تاريخه المعاصر؛ مهّدت التجربة الأولى منها (1954-1956) الطريق إلى الاستقلال في عام 1956، وجاءت الثانية بعد ثورة أكتوبر 1964، والثالثة (1985-1986) بعد ثورة مارس-أبريل 1985، والرابعة (2005-2010) بعد اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، ولا تزال الفترة الانتقالية الخامسة (2019-2022) في مرحلة التشكّل وبداية الطريق نحو الانتقال الديمقراطي. كان الهدف الرئيس للتجربة الانتقالية الأولى تحرير السودان من ربقة الحكم الإنكليزي-المصري (1898-1956)، وتحديد هويته السيادية والدستورية، وسودَنَة الوظائف العامَّة. ونصَّ الميثاق الوطني لثورة أكتوبر 1964 الذي استندت إليه التجربة الانتقالية الثانية، على تمكين الحريات العامَّة والإعداد لقيام نظام حكم برلماني ديمقراطي في فترة لا تتجاوز آخر شباط/فبراير 1965، أي أن تنتهي الفترة الانتقالية

بإجراء انتخابات عامة وحرة ونزيهة، يحكم كلّياتها دستور السودان الموقت لسنة 1956 والمعدل لسنة 1964 بعد إبعاد الفصلين الخاصين بلجنة السيادة والهيئة التشريعية.

بعد نجاح ثورة مارس-أبريل 1985، نصَّ «ميثاق الانتفاضة» على قيام «نظام حكم قومي ديمقراطي انتقالي لفترة ثلاث سنوات»، بهدف إقرار الحريات العامَّة المستمدة من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وحل قضية جنوب السودان في إطار حكم ذاتي ديمقراطي، وصلاحيات محدّدة ومشاركة إيجابية للقوى السياسية كلها في جنوب السودان، و«التحرر من التبعية الاقتصادية للإمبريالية العالمية»، وإيجاد بنية اقتصادية تعنى بتنمية الثروات والموارد الوطنية و«تعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشح المواد التموينية»، وتحرير السياسة الخارجية من التبعية الأجنبية «لتحقيق السيادة الوطنية وتبني سياسة عدم الانحياز، والالتزام التام بالانتماء العربي الأفريقي، وسياسة حسن الجوار وتطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة والصديقة»، وتأكيد مبدأ الحكم اللامركزي في إدارة البلاد وفق أسس ديمقراطية سليمة، و«تقويم وتحييد ملابسات الخدمة العامة، وتصفية المؤسسات المايوية الخربة، والتخلّص من الطبقة المايوية الطفيلية». ثم اتفق موقعو الميثاق على أن يكون دستور السودان الموقت لسنة 1956، والمعدل لسنة 1964 حاكمًا لمؤسسات الفترة الانتقالية المتمثلة في مجلس رأس الدولة المدني (خمسة أعضاء)، ومجلس الوزراء التنفيذي (خمسة عشر وزيرًا)؛ إلّا أن الانقلابيين العسكريين قطعوا الطريق أمام التجمع الوطني الديمقراطي، وشكلوا مجلس رأس الدولة من خمسة عشر عسكريًا، برئاسة المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب في 9 نيسان/أبريل 1985. وتداركًا لهذا التطور السياسي، طالب قادة التجمع الوطني بتقليص الفترة إلى عامٍ واحد بدلًا من ثلاثة، بحسب ما كان مقترحًا في «ميثاق الانتفاضة»، وذلك خوفًا من استمرار العسكر في الحكم، ثم أعلنوا وزارتهم التنفيذية من خمسة عشر وزيرًا في 23 نيسان/أبريل 1985. وبعد ذلك اتفق الطرفان على تفويض سلطة التشريع إلى مجلس الوزراء، وأن يكون المجلس العسكري مسؤولًا عن إصدار القرارات السيادية، وبقي العمل بهذه الكيفية إلى أن صدر دستور السودان الانتقالي لسنة 1985 في 10 تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. أما الفترة الانتقالية الرابعة التي نصَّت عليها اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، فكانت تشكل ضربًا من ضروب التغيير من أعلى إلى أسفل؛ لأنها وضعت لبنات الانتقال الديمقراطي لقيام نظام حكم رئاسي، مع الاعتراف بحق جنوب السودان في تقرير مصيره، إما مع الوحدة القُطرية، وإما الاستقلال التام.

الجدول (خاتمة-1)

الفترات الانتقالية في السودان (1953-2011)

الفترة الانتقالية	المدة بالسنوات	أسباب التغيير/ الثورة	الفاعلون الرئيسون	الوسائل	التقييم
1953-1956	3	نمو الحركة الوطنية. تقرير المصير.	بريطانيا. مصر. الحركة الوطنية.	مفاوضات. دور خارجي.	نجاح الانتقال. التحول الديمقراطي. فشل الوحدة الوطنية.
1964-1965	1	مطالب نقابية. مشكلة الجنوب. الحريات العامة.	النقابات. الطلاب. الأحزاب.	انتفاضة شعبية. عصيان مدني. حياد الجيش.	نجاح تغيير النظام. فشل إحداث التغيير.
1985-1986	1	مشكلة الجنوب. مطالب نقابية. الحريات العامة.	- النقابات. - الطلاب.	انتفاضة شعبية. تدخل الجيش.	نجاح تغيير النظام. فشل إحداث التغيير.
2005-2011	5	مشكلة الجنوب.	الحركة الشعبية لتحرير السودان.	مفاوضات.	فشل الوحدة.

			حكومة الإنقاذ.	وساطة خارجية.	استقلال جنوب السودان.

المصدر: عطا الحسن البطحاني، إشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي (الخرطوم: المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، 2019)، ص 48. (بتصرف من المؤلف)

يلحظ القارئ المتمعن في تاريخ هذه الفترات الانتقالية والمقارنات التي أجريت بينها، أنّ النخبة الحاكمة في الخرطوم عجزت عن تحقيق معظم أطروحاتها السياسية المشار إليها، على الرغم من أنها نجحت في إجراء الانتخابات العامَّة وتحقيق الانتقال إلى نظام حكم برلماني/رئاسي. لكن الأنظمة البرلمانية نفسها، باختلاف مكوّناتها السياسية، فشلت في إحداث تحول ديمقراطي مستدام؛ لذلك بقي السودان حبيس الدائرة الشريرة (حكم عسكري، ثورة شعبية، فترة انتقالية، حكم برلماني) وهكذا دواليك. إذًا أين يكمن الخلل؟

يكمن الخلل في بنية تفكير النخب السياسية الحاكمة والمعارضة عبر تاريخ السودان المعاصر، التي حصرت نفسها في دائرة مكاسبها الحزبية وأيديولوجياتها المغلقة، من دون النظر في بناء رؤية تأسيسية عن كيف يُحكم السودان؟ وبرزت هذه المشكلة في عدم قدرة الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة على تبني الديمقراطية في ممارساتها الحزبية أفقيًا ورأسيًا، إضافة إلى قلة احترامها للقيم الناظمة لنظام الحكم البرلماني الديمقراطي؛ ما أبعد القيادة السياسية عن دائرة القضايا الكبرى، مثل وضع دستور دائم للسودان وإنشاء حكم فدرالي في جنوب السودان، حسبما نص عليه الميثاق الذي عقدته الأحزاب الشمالية (الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة) مع نظائرها الجنوبية في البرلمان في عام 1955. ونتيجة للانشغال بالمكايدات السياسية والكسب الحزبي الضيق، بقي قانون الحكم الذاتي الذي وضعه المستعمر دستورًا موقتًا لحكم السودان المستقل، وفي الوقت نفسه اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان في عام 1955، تعلّلًا بأن الساسة الشماليين لم يفوا ميثاقهم الذي قطعوه مع رصفائهم الجنوبيين بقيام حكم فدرالي، بل أداروا ظهورهم للمطلب المشروع الذي اعتبروه مدعاةً لانفصال جنوب السودان، وبعد ذلك تآمر أحد الأحزاب السياسية الكبرى (حزب الأمة) على النظام البرلماني، عندما حثَّ الأميرلاي عبد الله خليل (رئيس الوزراء والسكرتير العام لحزب الأمة) القوات المسلَّحة على الاستيلاء على السلطة في عام 1958، بعد أن

فشل في حل بعض خلافاته السياسية بطريقة ديمقراطية مع خصومه السياسيين داخل الحزب وخارجه؛ وبذلك أسس لعملية تدخُّل القوات المسلَّحة في إدارة شؤون البلاد السياسية.

واندلعت ثورة أكتوبر 1964، رفضًا للتدخل العسكري وتداعيات قضية الحرب في جنوب السودان، وطرحت الشعارات المذكورة سابقًا. لكن عجز الحكومة الانتقالية عن الاستجابة لتلك الشعارات «الرغائبية»، كما يسمّيها منصور خالد، كان ناتجًا من عدم تجانس رؤية الفاعلين السياسيين الذين ساهموا في إسقاط النظام العسكري؛ لأنهم شغلوا أنفسهم بصراعات الحداثة والتقليد (الأفندية والزعماء التقليديون) والحمولات الأيديولوجية (الشيوعيون والإخوان المسلمون) ونزاعات الشمال والجنوب. وتبلورت حصيلة ذلك في استقالة سر الختم الخليفة (رئيس وزراء حكومة جبهة الهيئات) في 18 شباط/فبراير 1965، مبررًا استقالته بحرصه «على مصلحة البلاد وسلامتها، وعلى تجنيب أبنائها الشقاق والخلاف الحاد» بين الحداثيين والتقليديين. واتفق محمد أحمد محجوب مع رواية الخليفة بأن سبب الاستقالة كان ناتجًا من الخلاف الحاد بين حكومة جبهة الهيئات والجبهة المتحدة المكوّنة من الأحزاب السياسية. لكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت البيان الذي أذاعه خلف الله خالد بابكر (وزير الإعلام في حكومة جبهة الهيئات)، مهاجمًا الجبهة المتحدة و«ناعتًا إيّاها بمناهضة الثورة»، من دون علم رئيس الوزراء. ونتيجة ذلك، اجتمع إسماعيل الأزهري وأحمد محجوب والصادق المهدي برئيس الوزراء (سر الختم الخليفة)، وأرغموه على الاستقالة، «فوافق»، وانهارت حكومة جبهة الهيئات[470]. فاعتمد مجلس السيادة استقالة الخليفة بعد ثلاثة شهور ونصف الشهر من تاريخ تشكيل حكومته الأولى، ثم كلَّفه بتشكيل حكومة ثانية من الأحزاب السياسية، من دون النقابات التي شكلت العمود الفقري لحكومة الثورة الأولى. وكانت هذه النقلة السياسية على حساب القوى الحديثة التي طالبت بحلّ مؤسسات الإدارة الأهلية لفك الرابط بين الأحزاب السياسية التقليدية وقواعدها الجماهيرية في البوادي والأرياف والقرى. وفي ظل هذا الاصطفاف السياسي، أُجريت الانتخابات العامَّة، إلّا أنّ الحكومة البرلمانية المنتخبة عجزت عن وضع دستور دائم يفي تطلّعات أهل السودان، وكذلك الوصول إلى اتفاق مقنع لحل مشكلة جنوب السودان. لكنها أجهدت نفسها في تعديل الدستور وحل الحزب الشيوعي السوداني، مضيفة بذلك إخفاقًا آخر إلى قائمة إخفاقاتها التي أفضت إلى انقلاب 25 أيار/مايو 1969.

قاد تراكم الغبن السياسي ضد حكومة أيار/مايو (1969-1985) وسياساتها إلى اندلاع ثورة مارس- أبريل 1985 التي وضعت حكومتها الانتقالية في قائمة أولويات، تتمثل في حل مشكلة

جنوب السودان وكفالة الحريات العامَّة و«كنس» آثار حكومة أيار/مايو. إلّا أن هناك جملةً من العوامل أقعدت الحكومة الانتقالية عن إنفاذ هذه الأهداف الرئيسة، أولها، قصر الفترة الانتقالية؛ لأن الأحزاب السياسية لم تكن مطمئنة لاستمرار العسكر في السلطة بعد أن أعلنوا سيطرتهم على مجلس رأس الدولة؛ وثانيها إعلان المجلس العسكري بأنه مكوّنٌ ثانٍ في الحكومة الانتقالية، الأمر الذي دفع جون قرنق (رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان آنذاك)، إلى وصف الحكومة الانتقالية بأنها «حكومة مايو الثانية»، ولذلك رفض التعاون معها؛ وثالثها، أنّ الجبهة الإسلامية القومية وقفت عائقًا أمام إلغاء القوانين ذات الصبغة الإسلامية التي أصدرها الرئيس المخلوع جعفر محمد نميري في سنواته الأخيرة. وعلى هذه الخلفية، أُجريت الانتخابات العامَّة التي ساهمت في تشكيل خمس حكومات ائتلافية متنافرة (1986-1989) برئاسة المهدي، شغلت نفسها بتصفية خصوماتها الحزبية، أكثر من اهتمامها بوضع برنامج طموح لحل المشكلات القومية التي يعانيها السودان.

في ظل هذا الوضع المتشاكس داخليًا، تآمرت الجبهة الإسلامية القومية على النظام البرلماني الديمقراطي، ونفّذت انقلابًا عسكريًا في 30 حزيران/يونيو 1989، بقي في سدة الحكم قرابة ثلاثين عامًا (1989-2019)، معتمدًا في بقائه على أجهزته الأمنية الباطشة ومراوغاته السياسية، إلى أن أسقطت ثورة ديسمبر 2018 الرئيس المخلوع عمر البشير وعددًا من رموزه في المؤتمر الوطني في 11 نيسان/أبريل 2019. أما الفترة الانتقالية الرابعة، فأثبتت فشل طرفَي اتفاقية نيفاشا لسنة 2005 في تحقيق الوحدة الجاذبة، فكانت النتيجة استفتاء مواطني جنوب السودان الذين صوّتوا بإجماع شبه كامل (98.3 في المئة) لمصلحة قيام دولة جنوب السودان، وعاصمتها جوبا في عام 2011.

تقودنا هذه المقاربة التحليلية إلى طرح أسئلة محورية: هل الحكومة الانتقالية الحالية قادرةٌ على الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة وضع السياسات الهادفة لتمكين ثقافة التداول الديمقراطي؟ أم أنّ النخبة الانتقالية الحاكمة ستعيد إنتاج أخطاء التجارب الانتقالية السابقة دون تجاوزها؟ وإذا كانت الإجابة الراجحة سلبية، فما العوائق التي تعترض سبيل تنفيذ برنامج الثورة الذي تمَّ صوغ خطوطه العامَّة في الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية المجازة في 17 آب/أغسطس 2019؟

تتجسَّد العوائق التي تقف في طريق الفترة الانتقالية الخامسة (2019-2022) في التركيبة البنيوية غير المتجانسة لقوى إعلان الحرية والتغيير، وكذلك دور سدنة النظام القديم في إفشال أهداف الثورة[471]؛ لأنهم يرون أنفسهم معنيين بالمحاسبة السياسية والقضائية في الجرائم والمخالفات التي اقترفوها طوال فترة حكمهم التي امتدت ثلاثة عقود. فإذا نظرنا إلى التركيبة البنيوية للقوى الثورية التي تقف خلف الحكومة الانتقالية، سنلحظ أنها تركيبة غير متجانسة، وإن اتّفقت مرحليًا على إسقاط النظام، لكنها تختلف في طرائق تفكيرها وتعاطيها مع كيفية إزالة آثار النظام القديم وتوجيه مسار الفترة الانتقالية لخدمة أجندة الانتقال الديمقراطي. تقسم قوى إعلان الحرية والتغيير نفسها ثلاث مجموعات رئيسة:

1 - المجموعة التي يتصدّرها الحزب الشيوعي السوداني وبعض القوى اليسارية التي تدعو بحكم تركيبتها الأيديولوجية إلى تفكيك دولة الحزب الواحد التي حكمت السودان ثلاثة عقود، تفكيكًا شاملًا لقوانينها ومؤسساتها وكوادرها البشرية.

2 - المجموعة التي يمثلها حزب الأمة القومي، والتي تدعو إلى «هبوط ناعم» عن طريق تفعيل الآليات الإجرائية للانتقال الديمقراطي، والمتمثلة في تأسيس المفوضيات المسؤولة عن الإعداد للانتخابات العامَّة والمؤتمر الدستوري، من دون الانصراف التام إلى تفكيك دولة الحزب الواحد تفكيكًا شاملًا.

3 - حركات الكفاح المسلَّحة التي لم تضع أجندة واضحة وموحَّدة لإحلال السلام في المناطق المتأثرة بالحرب في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان، بل تميل أطروحاتها السياسية إلى تجزئة الحلول وافتعال المواقف الثانوية المتعلقة بقضايا الكسب القطاعي والجهوي، من دون النظر في القضايا الكلية التي تحتاج إلى تشخيص علمي دقيق وحلول موضوعية مبتكرة، يراعي فيها طبيعة العلاقة الجدلية بين استحقاقات المتضررين الآنية في المناطق المتأثرة بالحروب وواقع الدولة الاقتصادي المنهار.

إلى جانب ذلك، تقف تركيبة الحكومة الانتقالية المعقدة التي يحمل أحد أضلاعها الثلاثة بعض الجينات الوراثية للنظام القديم (العسكريون في مجال السيادة) التي تجعل العسكريين غير مهتمين بتفكيك مؤسسات دولة التمكين التي عملوا في كنفها، وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والقوات النظامية الأخرى لتكون أكثر مهنيةً من وضعها الراهن. وعلى الضفة الأخرى،

يقف منتسبو حزب المؤتمر الوطني المحظور وحلفاؤهم الذين يعارضون الثورة في الخفاء والعلن من واقع علاقتهم بالنظام القديم، وخوفهم على مستقبلهم السياسي من الدعوة الثورية لتفكيك قوانين النظام القديم ومؤسساته، ومحاسبة الكوادر السياسية التي ولغت في فساده، وأفسدت الحياة العامَّة في السودان.

إذًا المخرج من هذا المأزق السياسي يحتاج إلى «مراجعات كبرى»، كما يسمّيها كمال عبد اللطيف[472]، تشمل جميع أطراف المعادلة السياسية، بهدف التأسيس لقواعد جديدة لإدارة الحراك السياسي ودينامياته المحلّية، تُبعد الفاعلين السياسيين عن إرث التجارب السالفة الذي جعلهم حبيسي مصالحهم الحزبية وأيديولوجياتهم المغلقة، من دون النظر في مصالح المواطن السوداني الاستراتيجية وإخراجه من دوامة النظم الاستبدادية المدعومة من بعض الأحزاب السياسية. وتأتي في مقدمة المراجعات الكبرى مراجعة الثنائيات التي أفسدت الحياة السياسية في السودان منذ الاستقلال وإلى اليوم، مثل ثنائية الحداثة والتقليد، والختمية والأنصار، والعلمانيين والإسلاميين، والشريعة الإسلامية والعلمانية. فالثورات الكبرى في العالم (الثورة الفرنسية والثورة البلشفية) تقوم على المراجعات، ولذلك يجب أن تُجرى مراجعات كبرى على مستويين رئيسين في السودان: أحدهما مستوى الأحزاب السياسية التي يجب أن تخرج من عباءة حزب الرجل الواحد، وتنقد ممارساتها السياسية السابقة نقدًا ذاتيًا مؤسسًا، يجعلها تلتزم بقيم الممارسة الديمقراطية في إدارة صراعاتها الداخلية وتداول مناصبها الحزبية، كما يدفعها إلى وضع معايير أخلاقية ضابطة للأولويات العليا، تُمكّنها من تقديم المصلحة الوطنية العامَّة على مصالحها الحزبية الضيقة. ويمثل المستوى الآخر للمراجعات الكبرى علاقات الأحزاب الأفقية بعضها ببعض، التي يجب أن تؤسَّس على نوع من التوافق لا التوفيق؛ لأن التوفيق يعني الحلول الترقيعية للقضايا المختلف فيها، بهدف تحقيق نوع من الرضا الجزئي لأصحاب المصالح المتعارضة، من دون أن تعالج القضايا المختلف فيها علاجًا جذريًا، يستأصل أسبابها ويدرأ آثارها ويفسح المجال للحلول المواكبة لمتطلّبات العصر وتطلّعات الشباب (الإناث والذكور) الذين يجب أن يُترك لهم المجال لحماية ثورتهم وصنع مستقبلهم. أما التوافق، فيؤسس دائمًا على «تبادل الرأي، بهدف الاقتناع بوجهة محددة للنظر، الأمر الذي يستوعب خلخلة الاقتناعات وتحريكها من دون حساب الوسيط الرياضي، بل بمراجعة المواقف وتطويرها من طرف مجموع المواقف الراغبة في تحقيق التوافق»[473] الذي يستوعب مقتضيات

الظروف التاريخية وخيارات الثورة التي نصرها الشباب خارج أروقة الأحزاب السياسية وصراعاتها والأيديولوجيات المغلقة.

يحتاج هذا الواقع، إذًا، إلى رؤية وطنية وأهداف محددة تلتف حولها شرائح المجتمع الفاعلة كلها، بعيدًا عن الإسقاطات السياسية المؤدلجة. ويجب أن تؤسس هذه الرؤية الوطنية على مرتكزات سياسات كبرى، تسع الجميع وفق شروط الثورة. ويقتضي وضع السياسات الكبرى دراسة عناصر القوة والضعف التي شكلت البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة ديسمبر 2018، ومعرفة طبيعة المهدّدات التي تعترض طريقها، والفرص المتاحة لإنجاز شعاراتها الهادفة إلى الحرية والسلام والعدالة. وتتمثل المحددات العامَّة للدراسة في الآتي:

أولًا: دراسة عناصر قوة ثورة ديسمبر التي تتبلور في الوعي السياسي العالي الذي انتظم في معظم أرجاء السودان، بفئاته العمرية كلها وقطاعاته المهنية والحرفية؛ وفي المظاهرات السلمية التي وقفت بكبرياء أمام كتائب «الظل» القمعية التي لم تراع القيم المهنية والآداب المرعية في ضبط الأمن العام ومكافحة المتظاهرين؛ وفي شعار «الحرية والسلام والعدالة» الذي رفعه الشباب الثائرون الذين شكلوا القوة الضاربة كمًّا ونوعًا في دفع عجلات الحراك الثوري، كما بذل نفر منهم أرواحهم ودماءَهم في سبيل حلم الوطن الذي تحكمه دولة القانون والمؤسسات. فدراسة هذه العناصر تعطي السلطة الحاكمة مساحةً لتوظيف الموارد المتاحة وتعبئتها لخدمة أهداف الثورة وغاياتها.

ثانيًا: دراسة عناصر الضعف المتمثلة في الوضع الاقتصادي المنهار الذي يعانيه السودان طوال السنوات العجاف التي مضت، فعملية إنقاذ الاقتصاد السوداني تحتاج إلى وصفة اقتصادية ناجزة، تقدم أطروحات بديلة مقنعة، لاقتصاد الهبات والمعونات الخارجية ووصفات صندوق النقد الدولي المجرّبة. ولا يزعم مؤلف هذه الدراسة أنه يقدم نموذجًا للوصفة الاقتصادية المشار إليها، لكنه يرى أن تنفيذ أي وصفة اقتصادية ناجحة يجب أن يكون شراكة بين الحكومة الانتقالية والمؤسسات الخاصة من طرف، والمواطن السوداني صاحب المصلحة من طرف ثانٍ.

ثالثًا: الوعي بالمهددات التي تواجه الثورة، سواء أكانت في شكل القوات النظامية أم غير النظامية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة وظيفية، ترتقي بها إلى مستوى القوات النظامية المهنية القائمة على الضبط والربط والحس الوطني العالي والمهمات الدستورية لحماية أمن البلاد وحدودها المترامية. وكذلك قضية تفكيك المؤسسات السياسية والاقتصادية التي أُنشئت لخدمة المؤتمر الوطني

أو نظام الإنقاذ من حساب الخزينة العامَّة. وإذا لم تتم إدارة سياسة التفكيك بمهنية عالية، فستعلو نبرة الخطاب المؤدلج المعروف الذي يسعى لتجهيل الرأي العام بأن مشكلات أهل السودان يمكن حلّها بتبنّي أحد خيارات الثنائيات المتناقضة (الشريعة الإسلامية أو العلمانية)، في وقت أن جميع أهل الرأي والفطنة يدرك أن معظم حلول المشكلات الجوهرية لأهل السودان يقع خلف سياج هذه الحمولات الأيديولوجية التي لا تقدم حلولًا ناجعةً لقضايا الفقر والمرض والجهل والتنمية.

رابعًا: دراسة الفرص المتاحة التي يمكن أن تساهم في وضع رؤية استراتيجية واضحة المعالم لإدارة الفترة الانتقالية؛ لتحقيق غايات الثورة القائمة على الحرية والسلام والعدالة؛ ولإحلال السلام واصطحاب الحركات المسلَّحة في عملية التغيير وإعادة التعمير والبناء. وفوق هذا وذاك، التوظيف الإيجابي لطاقات الشباب للعمل الجاد والبناء المؤسس والإنتاج الذي يلامس أطراف عبقرية الثورة وتطلّعات شبابها المشروعة.

خامسًا: يعتمد تنفيذ الرؤية الاستراتيجية أو الوطنية التي أشرنا إليها وضع العناصر المناسبة في الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية المناسبة؛ لتكون قدوةً في الأداء المهني المنضبط، ولها القدرة أيضًا على اصطحاب الآخرين في عملية البناء والتعمير، من دون وصم جميع العاملين في دواوين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص بأنهم من فلول النظام القديم. ولذلك يجب أن يعامَل العاملون في الدولة بأنهم شركاء في عملية التغيير، وذلك باستثناء أولئك الذين تحوم حولهم شبهات الفساد والإفساد. ومن الجانب الآخر، يحتّم الالتزام الأخلاقي والمهني، على الذين تولوا مناصب سياسية ودستورية ولم يفلحوا في تحقيق متطلّبات البناء والتعمير في الفترات السابقة من تاريخ السودان المعاصر، أن يُخرِجوا أنفسهم من قوقعة الهدم والتخذيل، وينضموا إلى ركب التغيير باختلاف مشاربهم السياسية؛ لأن السودان يحتاج إلى جميع أبنائه الشرفاء؛ ليساهموا في دفع عجلة الثورة إلى الأمام، ويشتركوا في حصاد ثمارها، بدلًا من أن يغرّدوا خارج السرب. وبذلك يستطيع الجميع أن يرفع شعار «الكُلّ يكسب» لإنجاح هذه المرحلة الانتقالية المفصلية، علمًا أن هذا الشعار يحتاج إلى «تسوية تاريخية»، تتمّ فيها تنازلات كبرى من جميع الأطراف للمصلحة الوطنية العامَّة التي أثبتت التجارب الانتقالية الناجحة أن المشاركة المجتمعية الواسعة في صونها، تفسح المجال رحبًا لنمو المصالح القطاعية والحزبية وتفاعلها بإيجابية مع القضايا القومية، على الرغم من اختلافات الرؤى الفكرية والسياسية. فإذا تحقق هذا التصور، سترتفع مناسيب نجاح الفترة الانتقالية الحالية (2019-2022)، وتجسّر طريق العبور إلى مرحلة التحوّل الديمقراطي المستدام. لكن إذا

بقيت المحاصصات الحزبية الضيقة، كما هي عليه الآن، متحكمةً في صوغ السياسات الوطنية الكبرى، فستكون احتمالات الموجة الارتدادية، كما يسميها صامويل هنتنغتون، عاليةً. وإذا حدث الارتداد، فربما يتحرك في أحد اتجاهين، يرتبط أحدهما بعودة العسكر إلى السلطة، وبدعم من قوى إقليمية، لا تُحبِّذ التحولات الديمقراطية التي لا تنسجم مع أجندتها السياسية؛ ويتجسَّد الآخر في انهيار الفترة الانتقالية وحدوث فوضى عارمة ونزاعات أهلية، ربما تساهم في تدمير الدولة القُطرية نفسها. هذه الفترة الانتقالية، إذًا، هي فترة مفصلية في تاريخ السودان المعاصر، ربما يعقبها تحوّل ديمقراطي مستدام، أو فشل سياسي يطول أمده.

الملاحق

الملحق (1)
التسلسل الزمني للأحداث المهمة في الثورة السودانية
(13 كانون الأول/ديسمبر 2018 - 11 نيسان/أبريل 2019)

التاريخ	الحدث
	كانون الأول/ديسمبر 2018
13 كانون الأول/ ديسمبر	مظاهرات طلبة المرحلة الثانوية بمدارس مدينة الدمازين بولاية النيل الأزرق، احتجاجًا على الأزمات الاقتصادية وغلاء المعيشة، واستخدمت الشرطة ضدهم الغاز المسيل للدموع، واعتقلت عددًا منهم.
14 كانون الأول/ ديسمبر	مظاهرات متفرقة في أحياء بُرّي، وامتداد ناصر، وسوبا في ولاية الخرطوم.
	مظاهرات ليلية في مدينة دنقلا بالولاية الشمالية.

15 كانون الأول/ ديسمبر	مظاهرات في الخرطوم وعدد من الولايات، احتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية السيئة والقوات الأمنية تفرقهم بالقوة.
	معلمو ولاية النيل الأبيض ينفذون إضرابًا شاملًا عن العمل بسبب عدم صرف مستحقاتهم المالية.
16 كانون الأول/ ديسمبر	مظاهرات في الفاشر بولاية شمال دارفور بسبب ارتفاع أسعار السلع الضرورية وانقطاع الخبز في المخابز نتيجة عدم توافر دقيق القمح.
	مظاهرات في جامعة النيلين ومجمع كليات شمبات التابع لجامعة الخرطوم.
	زيارة الرئيس عمر البشير المفاجئة لسورية ولقاؤه بالرئيس بشار الأسد، حيث قوبلت بصمت وتجاهل رسميين على الصعيد الإقليمي بما في ذلك من جامعة الدول العربية، التي علقت عضوية سورية فيها.
	مظاهرات طالبات داخلية الزهراء بمدينة ود مدني، بسبب انقطاع الخبز عنها. وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على الطالبات المتظاهرات.
17 كانون الأول/ ديسمبر	أكد الرئيس عمر البشير، عدم وجود مبرر لدعم الوقود، خاصة البنزين، بحجة أن الدعم يذهب للمقتدرين، منبهًا إلى أنه لن يكون هنالك إصلاح اقتصادي حقيقي دون رفع الدعم.
18 كانون	مظاهرات لطلاب جامعة الخرطوم مجمع شمبات احتجاجًا على الغلاء.

الأول/ ديسمبر	
	أجاز مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري برئاسة معتز موسى، رئيس مجلس الوزراء، مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2019، وأكد أنها تهدف إلى تحقيق أربعة أهداف استراتيجية، تتمثل في (1) الإصلاح الاقتصادي، وتحسين معاش الناس وخفض معدلات الفقر، (2) ومكافحة الفساد، (3) وسيادة حكم القانون، (4) وإصلاح الخدمة المدنية. وهذه أول مرة يخصص بند في الموازنة لمكافحة الفساد وسيادة حكم القانون.
19 كانون الأول/ ديسمبر	مظاهرة كبيرة في مدينة عطبرة احتجاجًا على تدهور الوضع الاقتصادي، وتم خلالها إحراق دار المؤتمر الوطني ومبنى أمانة الحكومة. وأعلنت لجنة الأمن بالولاية حالة الطوارئ، وفرضت حظر تجوال من السادسة مساءً حتى السادسة صباحًا، وأغلقت مدارس عطبرة لأجلٍ غير مسمى.
	تراجعت حكومة ولاية البحر الأحمر عن رفع الدعم عن دقيق الخبز، وأعادت سعر الرغيف الواحد لجنيه واحد.
	وصول الصادق المهدي إلى الخرطوم، قادمًا من لندن، ودعوته السودانيين إلى التوافق على عقدٍ اجتماعي جديدٍ يُسلم إلى رئيس الجمهورية بطريقة سلمية.
	معتز موسى، في مؤتمر صحافي، يفيد بأن: الأزمة الاقتصادية تعود لحقبة السبعينيات، حيث تم إضعاف القطاع الخاص لصالح القطاع العام، وأن المضاربات خارج النظام المصرفي هي سبب عجز الميزان التجاري، وأن أزمة السيولة سببها أن البنوك تخصص 10 في المئة من كتلتها النقدية لعمليات السحب النقدي اليومي والباقي يوجه لتمويل مشاريع طويلة الأجل.
	الفريق أول كمال عبد المعروف الماحي بشير، رئيس الأركان القوات المسلحة، يصرح بعدم نية حكومة السودان سحب قواتها العسكرية الموجودة في اليمن.
20	مظاهرات في أحياء متفرقة من ولاية الخرطوم؛ وفي عطبرة، والدامر، والباوقة، وبربر،

كانون الأول/ ديسمبر	والمتمة بولاية نهر النيل؛ وفي بورتسودان بولاية البحر الأحمر؛ وفي القضارف بولاية القضارف؛ وفي ود مدني بولاية الجزيرة؛ وفي الأبيض بولاية شمال كردفان؛ وفي كريمة ودنقلا بالولاية الشمالية، حيث أحرق المتظاهرون دار المؤتمر الوطني فيها.
	استشهاد ثمانية مواطنين في القضارف بولاية القضارف، ومواطنَين في كريمة بالولاية الشمالية، ومواطن واحد في كل من عطبرة وبربر بولاية نهر النيل.
	بلغ سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأميركي 63 جنيهًا للبيع نقدًا، و72 جنيهًا للبيع بالأوراق المصرفية (الشيكات).
	أصدر الرئيس عمر البشير قرارًا أعفى بموجبه يحيى عبد الله، المدير العام للهيئة القومية للاتصالات، وعين المهندس مصطفى عبد الحفيظ خلفًا له.
	توقف مفاجئ لوسائل التواصل الاجتماعي عن العمل في السودان، وذلك في ليلة الخميس الموافق 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، وواجه مشتركو شركة زين للهاتف الجوال على الأخص صعوبات بالغة في خدمات الإرسال الفوري على أجهزة الهواتف المحمولة، في وقت عادت الأجهزة الأمنية إلى فرض الرقابة القبْلية المباشرة على الصحف المطبوعة.
21 كانون الأول/ ديسمبر	علّق الصادق الهادي المهدي، وزير التعليم العالي، الدراسة في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والخاصة بولاية الخرطوم إلى أجل غير مسمى.
	استشهاد 17 مواطنًا بمدينة القضارف بولاية القضارف، وثلاثة بعطبرة بولاية نهر النيل، وشهيدين بالجزيرة أبا بولاية النيل الأبيض، وشهيد واحد بمدينة العبيدية بولاية نهر النيل.
	أعلن مدير جهاز الأمن والمخابرات، الفريق أول صلاح عبد الله قوش، تورط خلية تتبع لحركة عبد الواحد تم تجنيدها بواسطة الموساد الإسرائيلي في أعمال التخريب التي انتظمت في عدد من المدن، وذكر أن الخلية المشار إليها قد شكلت غرفًا للتخريب في دنقلا وعطبرة وود مدني والحاج يوسف والكلاكلات. كما أكد أن الأجهزة الأمنية قبضت على

سبعة من أفراد الخلية في عطبرة، وتم ضبط رئيسها وبعض منسوبيها في دنقلا. وأقر بوجود أزمة اقتصادية، وقال إنهم لن يدفنوا رأسهم في الرمال، وساعون إلى معالجتها.	
بيان من قوات الدعم السريع تنفي مشاركتها في قمع المظاهرات.	
أجرى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر اتصالًا هاتفيًا مع الرئيس عمر حسن أحمد البشير، الذي أطلعه على تطورات الوضع السياسي في السودان. ومن جانبه، أكد الشيخ تميم وقوف دولة قطر مع السودان، واستعدادها لتقديم العون لتجاوز هذه الظروف، مؤكدًا حرص الدولة على استقرار السودان وأمنه.	22 كانون الأول/ ديسمبر
أصدر الرئيس عمر البشير قرارًا جمهوريًا بتعيين العميد أمن مبارك محمد شمت، واليًا لولاية القضارف، خلفًا لميرغني صالح، الذي توفي في حادث تحطم طائرة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018.	
مظاهرات في بَربَر والقضارف، والرَّهَد، حيث أحرق المتظاهرون دور المؤتمر الوطني.	
طلب تحالف نداء السودان وتحالف قوى الإجماع الوطني من تجمع المهنيين السودانيين تحويل مسار موكب 25 كانون الأول/ديسمبر 2018 من المجلس الوطني إلى القصر الجمهوري، بهدف تسليم رسالة تطالب بتنحي الرئيس البشير.	
مظاهرات ليلية في سنجة بولاية النيل الأزرق، وكافوري بولاية الخرطوم.	
بلغت تقديرات الشهداء 35 شهيدًا، 23 منهم في القضارف، و3 في كريمة، و3 في عطبرة، وشهيدان في كل من العبيدية والجزيرة أبا، وشهيد واحد في بربر.	
تلقى الرئيس البشير اتصالًا هاتفيًا في 22 كانون الأول/ديسمبر 2018 من رئيس دولة جمهورية جنوب السودان سلفاكير ميارديت، حيث أكد الأخير الحرص على أمن السودان واستقراره.	
قامت مجموعة من المتظاهرين بإنزال لافتة دار حزب المؤتمر الوطني بمدينة المهندسين بأمدرمان، ولاية الخرطوم.	

مظاهرات في القضارف بولاية القضارف، والأُبيِّض أم روابة بولاية شمال كردفان، وبرام وكاس بولاية جنوب دارفور.	23 كانون الأول/ ديسمبر
استدعاء السفير الكويتي بالسودان، محمد مبارك القبندي، من وزارة الخارجية السودانية، ممثلة في وكيل وزارة الخارجية السفير ياسر خضر خلف الله، وذلك للتحقق من صحة الأخبار التي نقلتها بعض وسائل الإعلام بأن السفارة الكويتية قد طلبت من مواطنيها عدم زيارة السودان ومغادرة الموجودين منهم في السودان إلى الكويت.	
وصفت حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور تصريحات صلاح عبد الله قوش عن تورط خلية تابعة لجيش تحرير السودان في أحداث التخريب في أوساط المتظاهرين بأنها «دليل على عجزه وقلة حيلته، ومحاولة يائسة لتبرير الفشل الذي لازم نظامه».	
مظاهرات خارج استاد الهلال (الجوهرة الزرقاء) بأمدرمان بعد مباراة فريقَي الهلال والأفريقي التونسي، وهتف المتظاهرون «الشعب يريد إسقاط النظام... الحرية... الحرية»، وأطلقت الشرطة عليهم الغاز المسيل للدموع.	
أكدت قيادات القوات المسلحة السودانية في الاجتماع الدوري لكبار قادة القوات المسلحة بمباني وزارة الدفاع السودانية بالقيادة العامة مساندتها للرئيس البشير وحرصهم على أمن السودان وسلامة المواطنين.	
تشكيل منظومة أمنية متجانسة من القوات المسلحة السودانية، وقوات الشرطة الموحدة، وقوات الدعم السريع، وقوات جهاز الأمن والمخابرات الوطني (اللجنة الأمنية العليا).	
بداية إضراب أطباء السودان عن العمل باستثناء معالجة الحالات الباردة.	24 كانون

الأول/ ديسمبر	
	أعلنت لجنتا أطباء الأسنان المركزية والصيادلة المركزية عن بداية إضرابهما في 25 كانون الأول/ديسمبر.
	مظاهرات في بورتسودان، والمناقل، ورفاعة، وبابنوسة.
	صدور قرار بتعيين العميد الصوارمي خالد سعد، المتحدث السابق باسم القوات المسلحة، متحدثًا رسميًا باسم قوات الدعم السريع.
	نشوب حريق في معرض للتراث في مدينة ود مدني، قبل يوم من زيارة الرئيس البشير ولاية الجزيرة في 25 كانون الأول/ديسمبر 2018.
25 كانون الأول/ ديسمبر	تجمع المهنيين السودانيين يسير موكبًا إلى القصر الجمهوري لتسليم مذكرة تطالب بتنحي الرئيس البشير، وبعد تصدي الأجهزة الأمنية للموكب بعنف، وسقوط عدد من الشهداء والجرحى، تحول الموكب إلى مظاهرات هادرة في وسط الخرطوم.
	زار الرئيس البشير ولاية الجزيرة وسط إجراءات أمنية مشددة، واستنفار أمني عالٍ مع وصول المئات من العربات العسكرية إلى الولاية. ومن جانبه وصف الرئيس البشير المتظاهرين بالخونة والمرتزقة الذين استغلوا ضائقة الناس المعيشية وسعوا إلى التخريب. وقال إن الحرب تشن على السودان لتمسكه بدينه وعزته، وإنه لن يبيعها نظير القمح أو الدولار.
	أعلن تلفزيون السودان القبض على خلية تخريبية من حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور وعرض التلفزيون صورًا حية للذين تم القبض عليهم.
	مظاهرات ليلية في أركويت والمعمورة بولاية الخرطوم، وأخرى في الفولة وأبو جبيهة بولاية غرب كردفان.

التاريخ	الحدث
	أعلن جهاز الأمن والمخابرات عن ضبط خلية تتبع لحركة عبد الواحد محمد نور.
26 كانون الأول/ ديسمبر	انضمام أطباء في ود مدني والدويم لإضراب أطباء السودان.
	أصدر تجمع المهنيين السودانيين بيانًا عن الإضراب الشامل للصحافيين، والمعلن 27 كانون الأول/ديسمبر 2018 عبر شبكة الصحفيين السودانيين.
27 كانون الأول/ ديسمبر	أقر اجتماع في دار حزب المؤتمر السوداني تكوين لجنة تنسيقية لدعم حركة الاحتجاجات، وضم تحالف قوى الإجماع الوطني، وتحالف نداء السودان، وتيار الانتفاضة، وتجمع المهنيين السودانيين، والحزب الجمهوري، وتيار الوسط للتغيير والتجمع الاتحادي المعارض.
	وصول سامح شكري وزير الخارجية المصري وعباس كامل مدير المخابرات، إلى الخرطوم، دعمًا للحكومة السودانية.
	مظاهرات في كرمة البلد بالولاية الشمالية، وشبشة بولاية النيل الأبيض، وخشم القربة بولاية كسلا، وحي الركابية بولاية الخرطوم.
	هجوم إلكتروني واسع على مواقع بعض البنوك والمؤسسات الحكومية والقنوات الفضائية الموالية للنظام.
	مظاهرات جمعة الشهداء، والعثور على جثة عبد الرحمن الصادق، الطالب بجامعة الخرطوم، في المستشفى الأكاديمي بامتداد الدرجة الثالثة.
	أصدر حزب الأمة ميثاق الخلاص الوطني ودعا الأحزاب السياسية لتوقيعه (ينظر الملحق 2).
	هدد حزب المؤتمر الشعبي بمراجعة موقفه من المشاركة في الحكومة في حال استمرار

حزب المؤتمر الوطني الحاكم في نهج الانفراد بالسلطة، وعدم الالتزام بتنفيذ نتائج توصيات مؤتمر الحوار الوطني الخاصة بالقضايا الاقتصادية وغيرها.	
أعلن تحالف قوى الإجماع الوطني أن الأجهزة الأمنية قد شنت حملة من الاعتقالات وسط قيادات تحالف قوى الإجماع الوطني، وذلك لعرقلة توحيد قوى المعارضة في جبهة عريضة للتنسيق لإسقاط النظام، وشملت الاعتقالات التجاني مصطفى، وجمال إدريس، وصديق يوسف، ومحمد ضياء الدين، وحمد موسي، ورحمة عتيق، وفتحي صديق، وبابكر محجوب، وكمال السني، وأحمد حضرة، ومحمد عباس، ومحمد سيد أحمد سر الختم (الجاكومي).	
مظاهرات في بعض أحياء ولاية الخرطوم وولاية الجزيرة.	28 كانون الأول/ ديسمبر
اعتقلت قوة من جهاز الأمن والمخابرات، عمر يوسف الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني، من منزله في إطار حملة أمنية يشنها النظام على قيادة الأحزاب المعارضة التي دعت المواطنين للمشاركة في احتجاجات جمعة الشهداء.	
استشهاد الطالب عبد الرحمن الصادق محمد الأمين سمل جراء تعذيب الأجهزة الأمنية، واستلام جثمانه من المشرحة بالخرطوم بعد رفض الطبيب المختص منح الأسرة التقرير الطبي، ودفن بمقابر الدخينات جنوب الخرطوم.	
أعلن جمعة بشارة أرور، وزير الإعلام، الناطق الرسمي للحكومة، في مؤتمر صحافي القبض على خلية تخريبية تتبع لحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور، وحملها مسؤولية حالات الاغتيالات وسط المتظاهرين.	
بلغ عدد المستشفيات التي أضرب أطباؤها عن العمل 49 مستشفى في 13 ولاية سودانية بحسب إحصائيات لجنة الأطباء المركزية.	29 كانون

الأول/ ديسمبر	
	مظاهرات في أحياء امتداد ناصر وشارع الأربعين بولاية الخرطوم.
30 كانون الأول/ ديسمبر	أصدرت الحكومة تسعيرة جديدة للدولار المخصص لاستيراد الأدوية، يتم التعامل بها بدءًا من عام 2019، مما سيؤدي لارتفاع تكلفة الدواء المستورد بنسبة 58 في المئة.
	مظاهرات متعددة في الهدي في ولاية الجزيرة، وحرق مكتب جهاز الأمن والمخابرات بالمدينة؛ وفي سوق وأحياء مدينة الأُبيّض، واعتداء السلطات الأمنية على أطباء مستشفى الأُبيِّض مما أدى إلى دخولهم في حالة إضراب عام وشامل. ومظاهرات في ود مدني بالجزيرة وشبشة بولاية النيل الأبيض.
	اعترف الرئيس السوداني في اجتماعه مع كبار ضباط الشرطة في الخرطوم، بأن البلاد تواجه أزمة اقتصادية مؤكدًا إمكانية تجاوزها بحسن إدارة الاقتصاد «رغم أنف كل من يحاول تركيع السودان من خلال الأزمة الاقتصادية». وتابع البشير قائلًا «التخريب والتدمير والنهب والسرقة .. هي تعميق للمشكلة وليس حلًا لها وبالتالي ومن واجبنا ألّا نسمح بالتخريب والشغب والتدمير للممتلكات العامة
	وللمواطنين لأنها لا تعالج الأزمة بل تعمقها». وأردف قائلًا: «واجب الشرطة حفظ أمن المواطن، وليس قتله»، لافتًا إلى أن القتل قصاصًا يكون أحيانًا فيه ردع للآخرين من أجل الحفاظ على الأمن الذي يمثل سلعة غالية وفق تعبيره، واستشهد بقوله تعالى: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب».
	اجتماع ممثلين لتجمع المهنيين السودانيين وقوى نداء السودان والتجمع الاتحادي والاتفاق على محتويات إعلان الحرية والتغيير.
	أعلن أطباء مستشفى الأُبيّض التعليمي عن إضراب عام عن العمل في المستشفى، حيث

	شمل الإضراب كلًا من الحالات الحرجة والباردة والعناية المكثفة وعناية القلب والصدر ومركز الغسيل الدموي والطوارئ والإصابات، وذلك جراء اقتحام قوة من جهاز الأمن والمخابرات المستشفى وضرب الأطباء واعتقال بعضهم.
31 كانون الأول/ ديسمبر	أعلنت المؤسسة السودانية للنفط تحرير سعر الجازولين لقطاعي الصناعة والتعدين.
	مظاهرات متعددة في وسط الخرطوم وإصابة العشرات بإصابات متفاوتة بطلقات نارية وعبوات الغاز المسيل للدموع من قبل السلطات الأمنية واعتقال عدد كبير من المتظاهرين؛ وفي ود مدني والحصاحيصا في ولاية الجزيرة.
	انحسار المظاهرات في وسط الخرطوم، وتواصلها مساء في أحياء بُرِّي، وامتداد ناصر، والمنشية، والحاج يوسف، وود نوباوي بولاية الخرطوم.
	ألقى البشير خطابًا من القصر الجمهوري بمناسبة الاحتفال بالذكرى 63 لاستقلال السودان، وقلل فيه من أهمية المظاهرات، ووعد بالحلول الناجزة للمشكلات الاقتصادية والسياسية التي يعانيها السودان، ودعا إلى وحدة الصف.
	كشف عمر أحمد محمد، النائب العام، عن وجود 358 بلاغًا جنائيًا تتعلق بالنهب والتخريب والنهب والسرقة، بسبب الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد خلال الأيام الماضية، وأكد أن عدد القتلى قد بلغ 19 قتيلًا، منهم 7 في مدينة القضارف، و6 في ولاية نهر النيل، و3 في ولاية النيل الأبيض، و3 في الولاية الشمالية.
كانون الثاني/يناير 2019	
1 كانون	نفى محمد خير الزبير، محافظ بنك السودان المركزي، تسلّمه ودائع مصرفية من الخارج؛ إلا أنه توقع الحصول على ودائع مالية قريبًا، وجاءت تصريحاته بعدما انخفض سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار الأميركي من 70 إلى 50 جنيهًا.

الثاني/ يناير	
	مؤتمر صحافي للجبهة الوطنية للتغيير التي تضم 22 حزبًا، بينهم حزب الأمة الإصلاح والتجديد، وحركة الإصلاح الآن، والحزب الاتحادي الديمقراطي المسجّل، حيث أعلنت انسلاخها من حكومة الوفاق الوطني وطالبت بتنحي الرئيس البشير، وحل المجلس الوطني ومجلس الولايات، وتشكيل حكومة انتقاليّة.
	وقَّع تجمّع المهنيين السودانيين ونداء السودان والتجمع الاتحادي المعارض بيان إعلان الحرية والتغيير، وطالبوا فيه بتنحي الرئيس البشير دون شرطٍ أو قيد، وتشكيل حكومة انتقالية قومية.
	مظاهرات في شمبات والثورة بالشنقيطي بولاية الخرطوم، وأخرى ليلية حاشدة بمدينة ود مدني بولاية الجزيرة.
2 كانون الثاني/ يناير	مؤتمر صحافي لأحزاب الحوار الوطني التي رفضت فيه الدعوات المطالبة بتنحي الرئيس البشير وحكومته، ووصفتها بالخروج عن الإجماع الوطني.
	أصدر تجمع المهنيين السودانيين بيانًا لتنظيم المواكب والمظاهرات في ولاية الخرطوم والولايات، بدءًا بجمعة الحرية والتغيير (4 كانون الثاني/يناير 2019).
3 كانون الثاني/ يناير	خاطب البشير النقابات العمالية والمعاشيين وروابط المرأة العاملة بقاعة الصداقة في الخرطوم، وقال لهم: «السودان بلد عزيز وشعبه عزيز، ولن نلعب بأمنه مع ناس بتجيهم (تأتيهم) تعليمات من الخارج ومن سفارات»، وأضاف أن «التآمر الخارجي مستمر، هناك حصار اقتصادي، وفقدنا موردنا الرئيس من النفط، ورغم ذلك ظل السودان صامدًا رغم اعترافنا بالمعاناة التي نعمل على حلها». كما وعد بتحسين الأوضاع المعيشية لشرائح

التاريخ	الحدث
	العمال من خلال تطبيق زيادات في الرواتب اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2019، وتوفير سكن للعمال وتحسين أوضاع المعاشيين.
	تسيير موكب ضخم في مدينة بورتسودان بولاية البحر الأحمر، وتسليم مذكرة لرئاسة الولاية تطالب الحكومة بالتنحي.
	اعتقال إبراهيم طه أيوب (وزير الخارجيَّة في الحكومة الانتقالية لسنة 1985)، وحسن عبد العاطي (أستاذ سابق بجامعة الخرطوم)، ومنتصر الطيب (أستاذ بكلية الطب جامعة الخرطوم)، وقرشي عوض (صحافي في صحيفة الميدان)، أثناء وجودهم في مقر منظمة المنتدى التي يديرها حسن عبد العاطي.
4 كانون الثاني/ يناير	مظاهرات جمعة الحرية والتغيير، التي شملت عدة أحياء وضواحٍ في ولاية الخرطوم، وأخرى في ولاية الجزيرة.
	اعتقلت السلطات الأمنية محمد ناجي الأصم، الناطق الرسمي باسم تجمّع المهنيين السودانيين.
	اعتلقت السلطات الأمنية أحمد ربيع سيد أحمد، عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين.
5 كانون الثاني/ يناير	في أول لقاء تلفزيوني مطول أجراه الإعلامي التونسي محمد الهاشمي الحامدي، مدير قناة المستقلة في لندن، صرح الرئيس البشير قائلًا: «نحن لدينا تفويض شعبي، وأتينا إلى الحكم عبر انتخابات أشرفت عليها مفوضية انتخابات معترف بها من كل القوى السياسية، الدستور الموجود حاليًا متفق عليه من قبل جميع القوى السياسيَّة»، أما القوى السياسيَّة التي تطالب بتنحي الحكومة، فعليها الاستعداد لانتخابات 2020.
	دعا الشيخ أزرق طيبة، رئيس السجادة القادرية العركية بطيبة الشيخ عبد الباقي بولاية الجزيرة، السودانيين إلى المشاركة في موكب التنحي المجدول تسييرُه يوم الأحد الموافق

	6 يناير بولاية الخرطوم والولايات.
6 كانون الثاني/ يناير	مسيرات في وسط الخرطوم تطالب بتنحي النظام ومظاهرات كبيرة في بُرِّي وود نوباوي والعباسية بولاية الخرطوم؛ ود مدني بولاية الجزيرة؛ وعطبرة بولاية نهر النيل.
7 كانون الثاني/ يناير	صرح جمعة بشارة أرور، وزير الداخلية، أمام البرلمان بأن حالات الوفاة الناتجة من الاحتجاجات قد بلغت 19 حالة والاعتقالات بلغت 816 حالة اعتقال.
	يقول أحمد بلال عثمان، وزير الداخلية، في خطابه أمام البرلمان: 816 متظاهرًا تم توقيفهم؛ والحكومة لن تسمح بمظاهرات تطالب بتنحي البشير أو تسعى لجر البلاد إلى الفوضى؛ كما أنها لن تسمح لأي حزب غير مسجل بالنزول إلى الشارع؛ صناديق الاقتراع ستكون الوسيلة الوحيدة للتغيير السياسي في السودان.
	مظاهرات في بورتسودان تطالب برحيل النظام واجهتها الأجهزة الأمنية بالعنف.
8 كانون الثاني/ يناير	مظاهرات في القضارف شرقي السودان، توجهت إلى المجلس التشريعي لتسليم مذكرة تطالب بتنحي النظام الحاكم؛ وأخرى في عبري شمال السودان نددت بتردي الأوضاع المعيشية وطالبت برحيل النظام.
	شهد رئيس الجمهورية التمرين الختامي لمهرجان الرماية العسكري العام (55) بالمعسكر التدريبي شمال شرق عطبرة، بحضور وزير الدفاع، ورئيس الأركان المشتركة ونوابه، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي بولاية نهر النيل، ووالي الولاية وأعضاء حكومته، وتعهد بمواصلة الجهد لبناء قوات مسلحة تكون قوة رادعة لكل من يفكر في الاعتداء على السودان. وقال في خطابه: «الذين تآمروا على السودان بكل أسف زرعوا في وسطنا

بعض العملاء وبعض الخونة، الذين استطاعوا أن يستغلوا بعض ضعاف النفوس الذين كسروا وحرقوا وخربوا»، ثم شدد على قدرة الجيش على حماية مكتسبات البلاد.	

	هدد علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية الأسبق، والقيادي بالمؤتمر الوطني، في حوار أجراه معه الطاهر حسن التوم بقناة سودانية 24، بأن للنظام كتائب ظل تحميه وتدافع وتضحي من أجله.
9 كانون الثاني/ يناير	موكب مؤيدي البشير في الساحة الخضراء تحت شعار مليونية التأييد. خاطب البشير الموكب وأعلن قائلًا إن «الذي يريد السلطة مرحب به، ولكن بطريق واحدة وهي صناديق الاقتراع».
	مسيرات ضخمة في أمدرمان متوجهة إلى مبنى المجلس الوطني (البرلمان)، مناديةً بالحرية والسلام والعدالة وإسقاط النظام؛ إلا أن القوات الأمنية تصدت لها بالذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن سقوط ثلاثة قتلى وعشرات الجرحى.
	اقتحمت قوات الأمن مستشفى أمدرمان التعليمي ومستشفى الأربعين التخصصي، وأطلقت النار والغاز المسيل للدموع داخل باحاتهما.
10 كانون الثاني/ يناير	في أحد اجتماعات حزب المؤتمر الوطني صرح الفاتح عز الدين، القيادي بالمؤتمر الوطني، أنهم يحتاجون إلى أسبوع واحد فقط لحسم التظاهرات وقطع رأس كل من يرفع السلاح.
	مظاهرات في عدد من الأحياء بولاية الخرطوم بعد صلاة الجمعة، تنادي بالحرية وإسقاط النظام، إلا أن الأجهزة الأمنية تصدت لها بالقوة وأطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع داخل المساجد.
11	نفى عبد الحي يوسف، خطيب وإمام مسجد سيد المرسلين، خروج مظاهرات من مسجده

كانون الثاني/ يناير	مناهضة للنظام، بل وصفها بأنها مجرد هتافات داخل المسجد، قام بها قلة من المصلين، وأكد أنَّ المساجد ليست مكانًا للهتاف أو إعلان المواقف السياسيَّة.
	مظاهرات ليلية في أحياء شمبات وامتداد ناصر بولاية الخرطوم.
12 كانون الثاني/ يناير	مظاهرات في أم سنط بولاية الجزيرة، وأخرى ليلية في الحلة الجديدة بولاية الخرطوم.
	إضراب عام، شمل نحو 400 صيدلية بولايتي الخرطوم والقضارف، وفقًا لإحصاءات لجنة الصيادلة المركزية.
	استشهاد أحد مصابي موكب 25 ديسمبر 2018 متأثرًا بجراحه ليرتفع عدد قتلى الحِراك إلى 42 شهيدًا.
13 كانون الثاني/ يناير	مسيرات ضخمة في مدينة الخرطوم بحري تطالب بالحرية وإسقاط النظام، إلا أن الأجهزة الأمنية تصدت لها بالقوة؛ وأخرى في الحاج يوسف، وبُرِّي، وشمبات بولاية الخرطوم؛ والفاشر بولاية شمال دارفور؛ ونيالا بولاية جنوب دارفور، ومدني والفاو بولاية الجزيرة؛ وأمري بالولاية الشمالية.
14 كانون الثاني/ يناير	صرّح البشير أثناء زيارته مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور، بأن الحكومة لن تسقطها المظاهرات، فمن أراد التغيير فعليه بصناديق انتخابات 2020.
	مظاهرات في ضاحية أُمبدّة بولاية الخرطوم.
15 كانون	مظاهرات واسعة في الكلاكلة، والثورة، وبُرِّي بولاية الخرطوم، تنادي بالحرية وإسقاط النظام، إلا أن قوات الأمن استخدمت ضدها القوة المفرطة التي أدت إلى حدوث إصابات

التاريخ	الحدث
الثاني/ يناير	بين المتظاهرين.
	دفع 22 قياديًا من شباب المؤتمر الشعبي، باستقالات جماعية، تضامنًا مع الاحتجاجات الشعبية ورفضًا للعنف الحكومي في مواجهتها. وقالت تلك القيادات في بيان استقالتها الجماعي: «إن جموع الشعب السوداني من مختلف بقاع السودان، وبمختلف الانتماءات والتوجهات قد خرجت تطالب بالحرية والعدالة والكرامة لكل السودانيين، فما كان من النظام إلا أن اتهمها بالخيانة والعمالة والتخريب، وأطلق أجهزته تقمع وتطلق الرصاص على المتظاهرين العُزَّل». وأضاف البيان: «ما كان لنا ولكثير من عضوية الشعبي من مختلف الفئات أن نتأخر عن ثورة الشعب في وجه الطغيان والفساد والفشل، وما كُنا لنقف مكتوفي الأيدي ودماء إخوتنا تسيل في الشوارع».
16 كانون الثاني/ يناير	مظاهرات في كسلا وحلفا الجديدة بولاية كسلا، والمناقل وأم عضام بولاية الجزيرة، وقُرى الشور بولاية النيل الأبيض، تنادي بإسقاط النظام.
	تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في أحداث المظاهرات التي شهدتها العاصمة والولايات، وحضر الاجتماع الأول للجنة عمر البشير، رئيس الجمهورية، أحمد محمد سالم، وزير العدل، وعدد من وزراء الدولة بوزارات بمجلس الوزراء.
17 كانون الثاني/ يناير	مسيرات ومظاهرات واسعة في عدد من أحياء العاصمة تطالب بالحرية وإسقاط النظام واجهتها القوات الأمنية بالقوة المفرطة، مما أدى لسقوط شهيد وعدد من الجرحى، واعتقالات في أوساط المتظاهرين؛ ومظاهرات أخرى في الجنينة بولاية جنوب دارفور؛ والضعين بولاية شرق دارفور؛ والأُبَيِّض بولاية شمال كردفان؛ وسنار بولاية سنار، والدويم بولاية النيل الأبيض؛ والقضارف بولاية القضارف؛ وعطبرة بولاية نهر النيل؛ وقرية حفير مشّو بولاية الشمالية.
	تجمّع مئات المتظاهرين مساء أمام مستشفى رويال كير في حي بُرِّي بالخرطوم، مؤازرة

لبعض المصابين والجرحى، إلا أن الأجهزة الأمنية فرقتهم بالقوة.	
عقد مجلس الوزراء اجتماعًا برئاسة الأستاذ معتز موسى، واستمع الاجتماع إلى إفادة دكتور أحمد بلال عثمان، وزير الداخلية بشأن أحداث المظاهرات التي انتظمت في البلاد، وخلُص اجتماع مجلس الوزراء إلى ضرورة المعالجة الموضوعية للمظاهرات ومطالبها.	
اغتيال مواطن مسنّ في بيته بحي بُرِّي بعيار ناري، بسبب إيوائه عددًا من المتظاهرين، وتشييع جثمانه في مظاهرات غاضبة تنادي بتدخل الجيش ومحاسبة الجناة.	18 كانون الثاني/ يناير
مظاهرات بعد صلاة الجمعة في عدد من أحياء ولاية الخرطوم، وأخرى في قريتي الولي الحلاوين ودلّوَت البحر بولاية الجزيرة، تنادي بالحرية وإسقاط النظام.	
مظاهرات ليلية بأحياء كافوري وأركويت والحتانة بولاية الخرطوم.	
صرح اللواء شرطة هاشم علي عبد الرحيم، الناطق الرسمي باسم الشرطة، في مؤتمر صحافي، بأن الشرطة لم تستخدم الرصاص الحي أبدًا ضد المتظاهرين السلميين.	
اتهم فيصل حسن إبراهيم، القيادي بالمؤتمر الوطني، أحزاب اليسار بإثارة الاضطراب لأنها تخشى خوض انتخابات 2020.	
الإمارات العربية المتحدة تمنح السودان قرضًا قيمته 300 مليون دولار وإمدادًا من الوقود.	
وقفة احتجاجية من الأطباء زملاء الشهيد بابكر عبد الحميد وعدد من الناشطين، يتضامنون مع أسرته أمام منزلهم بكافوري، وخاطبت المحتجين والدة الشهيد بابكر، وعدد من الأطباء، وكذلك الأستاذة سارة نقد الله، الأمين العام لحزب الأمة القومي.	
أعلنت لجنة الصيادلة المركزية الدخول في إضراب مفتوح في كل المستشفيات التابعة للقوات النظامية (الجيش والشرطة والأمن) ابتداءً من يوم 19 كانون الثاني/يناير.	19 كانون

الثاني/ يناير	
	مظاهرات في جامعة السودان العالمية، وكلية الرازي، والكلية الوطنية تنادي بالحرية وإسقاط النظام، وأخرى في أحياء النزهة والأزهري بولاية الخرطوم، وثالثة في مدينة الأُبَيّض بولاية شمال كردفان، وقرية الولي الحلاوين بولاية الجزيرة، وقرية صواردة بالولاية الشمالية، تطالب بإسقاط النظام.
	طالبت لجنة الحقوق والحريات الأساسية بمؤتمر الحوار الوطني الحكومة بالانصراف، بعد أن فقدت مصداقيتها أمام الشعب بانتهاكاتها حقوقه وحرياته، وأشارت إلى أن رئيس الجمهورية لم يعد يلبي رغبات شباب الثورة والسواد الأعظم من المواطنين، وعليه أن يتنحى بسلام حقنًا للدماء التي حرّمها الله إلا بالحق.
	تواصل الاعتصام لليوم الثاني أمام منزل الشهيد الطبيب بابكر عبد الحميد بضاحية كافوري بالعاصمة.
	بناءً على أمر من الرئيس البشير، أصدر جهاز الأمن والمخابرات «نشرة حمراء» لاعتقال 28 صحافيًا وناشطًا إلكترونيًا، يقيمون خارج السودان، لتورطهم في تهم نشر أخبار كاذبة تشوه سمعة السودان.
	أعلنت مجموعة من شباب المؤتمر الشعبي عن رغبتها في المشاركة في المظاهرات التي تنادي بإسقاط البشير، وذلك في اجتماع حضره السفير إدريس سليمان، الأمين السياسي للمؤتمر الشعبي، وخاطبته أسماء حسن عبد الله الترابي.
20 كانون الثاني/ يناير	في خطابه بالكريدة بولاية النيل الأبيض الرئيس البشير اتهم أعداء السودان باستهداف البلاد لتمسكها بمبادئ الإسلام، اعترف بالضائقة الاقتصادية، واتهم البعض باستغلالها للتخريب والتدمير والنهب.
	أكد إبراهيم السنوسي، القيادي بالمؤتمر الشعبي، ومساعد رئيس الجمهورية، تمسك حزبه

	بالشراكة مع المؤتمر الوطني، وأقر بحق المواطنين في التظاهر.
	مظاهرة في جامعة الجزيرة في ولاية الجزيرة، وأخرى في عدد من أحياء مدينة أمدرمان، وبُرِّي والدروشاب والسروراب بولاية الخرطوم، وثالثة ليلًا في مدينة الأُبيّض بولاية شمال كردفان، ورابعة ليلية في قرية الكريمت بولاية الجزيرة، تطالب بإسقاط النظام.
21 كانون الثاني/ يناير	أوقفت السلطات عددًا من مراسلي قنوات الجزيرة، والعربية، ووكالة الأناضول عن العمل، وسحبت رخصهم لمزاولة المهنة.
	مظاهرات ليلية في أمدرمان بعد تشييع متظاهر توفي متأثرًا بجراحه بعد إصابته في مظاهرات حي بُرِّي 17 كانون الثاني/يناير.
22 كانون الثاني/ يناير	طلب عمر باسان، الأمين السياسي للمؤتمر الوطني، من حزبه عدم الاستهانة بالمظاهرات ضد الحكومة، وأوصى بدراسة أسبابها، ونصح بالانخراط في حوار مع الأجيال الشابة.
	غادر الرئيس البشير البلاد في زيارة قصيرة إلى دولة قطر. وأكد بيان صادر من الديوان الأميري بالدوحة أن الرئيس عمر البشير أطلع أمير قطر على مستجدات الأوضاع في السودان، ومن جانبه أكد الأمير «موقف قطر الثابت بشأن وحدة واستقرار السودان».
	مظاهرات داخل حرم الجامعة الوطنية تطالب بإسقاط النظام، وأطلقت الأجهزة الأمنية الغاز المسيل للدموع عليها؛ وأخرى في الحاج يوسف، وأُمبدة، والكلاكلة، والمزاد، والفتيحاب، وود نوباوي بولاية الخرطوم؛ وثالثة في مدينة كَسَلا بولاية كسلا؛ وقرية المعيلِق بولاية الجزيرة.
23 كانون	نظم تجمع المهندسين السودانيين وقفةً احتجاجيةً صامتة بالعاصمة تطالب بتنحي النظام، إلا أن الأجهزة الأمنية فرّقتها بقنابل الغاز المسيل للدموع واعتقلت عددًا من المحتجين.

الثاني/ يناير	
	مظاهرات بقرية المزموم بولاية سنار، وقرية المِحيريبة بولاية الجزيرة تطالب بإسقاط النظام.
24 كانون الثاني/ يناير	وصول وفد وزاري سعودي للخرطوم بتوجيهات من الملك سلمان بن عبد العزيز؛ لتعزيز التعاون الاقتصادي مع السودان.
	مظاهرات مواكب التنحي في عدد من المدن والقرى السودانية، مثل الخرطوم، وبورتسودان وود مدني، والحصاحيصا، والمناقل، وعبري، وأربجي، وفداسي، والمسعودية، وأخرى في قُرى كركوج، والبردانة، وأم سنيطة، واللعوتة، والهدى، وأب حلقة، والعقدة.
	استخدمت الأجهزة الأمنية الرصاص الحي ودهس المتظاهرين بمركبات الأمن وضربهم بطريقة وحشية واعتقال بعضهم، مما أدى إلى سقوط شهيدين وعشرات الجرحى.
	أكدت وزارة الخارجية الروسية وجود قوات خاصة روسية تعمل لاحتواء المظاهرات في السودان، وليست لها علاقة بالحكومة الروسية، بل وصفتهم الصحف البريطانية بأنهم مجرد مرتزقة يعملون لصالح الحكومة السودانية.
25 كانون الثاني/ يناير	أيد الصادق المهدي إمام الأنصار ورئيس حزب الأمة القومي الحراك الشعبي، وناشد الشعب السوداني بمواصلة التظاهر والاعتصامات حتى رحيل النظام.
	مظاهرات من مختلف أحياء ولاية الخرطوم (الحاج يوسف والجريف والكلاكلة وأمبدة والفتيحاب والعزوزاب والديم وسوبا والسامراب) بعد صلاة الجمعة تطالب بالحرية

التاريخ	الحدث
	وإسقاط النظام، وأخرى ليلية في مدينة القضارف بولاية القضارف.
	في خطبة الجمعة في مسجد سيد المرسلين، انتقد عبد الحي يوسف تصريحات قوش التي ذكر فيها أن الشباب تظاهروا لأن الحكومة قد أغلقت صالات السينما والمقاهي وأمكنة اللهو، كما هاجم المسؤولين الحكوميين الذين يمارسون أعمالًا تجارية، وهاجم الفساد والضرائب الباهظة.
26 كانون الثاني/ يناير	مظاهرات في غبيش بولاية غرب كردفان؛ وأخرى ليلية في أحياء الأزهري وبحري بولاية الخرطوم؛ وفي قرية السوريبة بولاية الجزيرة.
27 كانون الثاني/ يناير	اعتصامات جماهيرية في أكثر من 23 ميدانًا في أحياء بالخرطوم المختلفة، تلبية لدعوة تجمّع المهنيين السودانيين، وتأكيدًا لمطالب المحتجين بالحرية وإسقاط النظام.
	قام الرئيس المشير عمر البشير بزيارة مصر، مدة يوم واحد، التقى خلالها بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وتناقش معه في القضايا المشتركة وأطلعه على وضع المظاهرات في السودان. واتهم الرئيس البشير أثناء زيارته القاهرة وسائل الإعلام بتضخيم المشكلات في السودان في مسعى منها لاستنساخ ربيع عربي فيه.
	مظاهرات مسائية في أحياء الصافية وشمبات البراحة بولاية الخرطوم، وأخرى في قرية التُّقّابة بولاية النيل الأبيض.
	أعلن الدكتور أحمد بابكر نهار، القيادي في حزب الأمة الفيدرالي، في مؤتمر صحافي انسحاب الحزب من كافة المستويات التنفيذية والتشريعية في الحكومة، وذلك بسبب الأوضاع المعيشية القاسية التي وصلت إليها البلاد. وقال: «النظام وصل مرحلة انسداد

	الأفق وغير قادر على إنتاج الحلول وغير مستعد للتعامل مع المبادرات التي ظلت تطرح من وقت إلى آخر».
28 كانون الثاني/ يناير	قدم عدد من وكلاء النيابات بالخرطوم مذكرة للنائب العام يرفضون فيها طريقة تعامل الأجهزة الأمنية مع المتظاهرين السلميين.
	وقفة احتجاجية لضباط الصحة أمام وزارة الصحة الاتحادية بالخرطوم.
	مظاهرات متعددة في حي النزهة بولاية الخرطوم، وقرية البرسي بولاية سنار، وقرى الكمير، وتنوب والرميتاب، والشبيراب، وحنتوب، وفداسي، والشبارقة بولاية الجزيرة، ومدينة حلفا الجديدة بولاية كسلا.
29 كانون الثاني/ يناير	مظاهرات في أحياء بولاية الخرطوم وأخرى في مدينة عبري بالولاية الشمالية، تنادي بإسقاط النظام.
	أصدر مدير جهاز الأمن والمخابرات السوداني قرارًا يقضي بإطلاق سراح جميع المعتقلين في الأحداث الأخيرة، وفق ما أعلنت وزارة الإعلام. وفي الوقت نفسه، تواصلت المظاهرات المناهضة للرئيس عمر البشير في العاصمة الخرطوم وأمدرمان، وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين.
	دخل عمال محطة الحاويات بالميناء الجنوبي ببورتسودان في إضراب عن العمل، امتد أربع ساعات احتجاجًا على توقيع وزارة النقل اتفاقًا مع شركة فيليبينية ينص على منح الشركة امتياز إدارة وتشغيل المحطة مدة عشرين سنة قادمة. وصل حاتم السر، وزير النقل، إلى بورتسودان على رأس وفد من وزارته لاحتواء احتجاجات عمال الموانئ.
30	وقفة احتجاجية لأساتذة جامعة الخرطوم، دعمًا لمطالب المتظاهرين ولتنفيذ مبادرة الأساتذة

كانون الثاني/ يناير	عن آليات الانتقال السلمي للسلطة.
	في لقاء مع عضوية المكتب التنفيذي لأمانة الشباب بالمؤتمر الوطني، البشير يعد الحضور بإجراء إصلاحات جذرية تشمل المخالفين والفاسدين بالعقوبات الرادعة، وذكر أن هناك متمترسين بالمناصب لا بد من إزالتهم تمهيدًا للإصلاح الاقتصادي ومساعدة الشباب.
	الفريق أول عوض بن عوض، وزير الدفاع والنائب الأول لرئيس الجمهورية، في لقاء تنويري مع العقداء والعمداء بالجيش، يقول: إن القوات المسلَّحة تعي تمامًا كل المخططات والسيناريوهات التي تمَّ إعدادها لاستغلال الظروف الاقتصادية الراهنة ضد أمن البلاد تحت
	مسمى الانتفاضة المحمية، وأكد أن رجال القوات المسلَّحة لن يفرطوا في أمن البلد ولا في قياداته.
31 كانون الثاني/ يناير	أكد الرئيس البشير في كسلا أن تغيير الحكومة لا يتم عبر التطبيقات ووسائط التواصل الاجتماعي، بل عن طريق صناديق الاقتراع.
	نوّه صلاح عبد الله قوش، مدير جهاز الأمن والمخابرات، خلال مخاطبته حفل تخريج الدفعة «42» من ضباط الجهاز، إلى وجود مخطط تقوده بعض القوى التي وصفها بالشريرة لإحداث الفوضى الشاملة بالمركز تمهيدًا للانقضاض عليه. واتهم اليسار والحركات المتمردة، بالسعي لتسلم السلطة لبدء العهد الذي انتظروه طويلًا، وتطبيق مشروع السودان الجديد، وأشار إلى ارتباط مصالح بعض القوى السياسيَّة بالدوائر الخارجيَّة ومحاولة الهجرة اليومية إلى سفاراتها.
	مظاهرات في عدد من أحياء وشوارع الخرطوم الرئيسة تطالب بتنحي البشير والانتقال السلمي للسلطة؛ وأخرى في حجر العسل بولاية نهر النيل وقرى أم طلحة والشكابة شاع

	الدين بولاية الجزيرة، وثالثة ليلية في خشم القربة بولاية كسلا، تطالب بإسقاط النظام.
شباط/فبراير 2019	
1 شباط/ فبراير	وفاة ثلاثة معتقلين نتيجة للتعذيب، ومن بينهم فائز عبد الله حسن طلقا من العباسية في ولاية جنوب كردفان، والأستاذ أحمد الخير من مدينة خشم القربة بولاية كسلا، وقد أثارت وفاتهما ضجة كبرى في أوساط الرأي العام.
	مظاهرات في أنحاء متفرقة من الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري عقب صلاة الجمعة، تنادي بالحرية والسلام والعدالة، وإسقاط النظام، وأخرى ليلية في أحياء الطائف والصالحة بولاية الخرطوم، وعطبرة بولاية نهر النيل.
2 شباط/ فبراير	مظاهرات في جامعة الأحفاد تطالب بإغلاق الجامعة تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	نفى اللواء ياسين محمد حسن، مدير الشرطة بولاية كسلا أن يكون سبب وفاة الأستاذ أحمد الخير التعذيب المفرط، بل عزا سبب الوفاة إلى حالات تسمم غذائي بين النزلاء.
	مظاهرات ليلية في الطائف، وبُرّي، والكلاكلة، والعباسية، والموردة، والحتانة، وبيت المال، وود نوباوي، والقماير بولاية الخرطوم، وأخرى في عطبرة بولاية نهر النيل، وبورتسودان بولاية البحر الأحمر.
	علق حزب المؤتمر الوطني على أهداف تجمع المهنيين السودانيين، والتي تدعو إلى إسقاط النظام وتشكيل حكومة انتقاليّة مدتها أربع سنوات، ووصفها نائب رئيس قطاع التنظيم بالمؤتمر الوطني، حمدي سليمان، بأنها أحلام لقوى سياسية أعياها الحوار، مشيرًا إلى أن صندوق الاقتراع هو الفيصل.
3 شباط/ فبراير	إضراب عدد من معلمي القطاع الخاص والحكومي بولاية الخرطوم احتجاجًا على مقتل الأستاذ أحمد الخير نتيجة لتعذيبه في معتقلات جهاز الأمن بكسلا.

3 شباط/ فبراير	وقفة احتجاجية لأساتذة جامعة النيلين تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	نفى عباس عبد السخي، القيادي بحرب المؤتمر الوطني، وجود أي اتجاه داخل الحزب لعدم إعادة ترشيح رئيس الجمهورية عمر البشير في الانتخابات القادمة على خلفية اتساع حدة الاحتجاجات والمواكب التي تطالب بتنحيه.
	خاطب رئيس الجمهورية عمر البشير لقاءً جماهيريًا بمدينة أم روابة، في ولاية شمال كردفان، وذلك بمناسبة افتتاح طريق أمدرمان - بارا.
4 شباط/ فبراير	مظاهرات في شمبات وشارع الستين بولاية الخرطوم، وأخرى ليلية في مدينة كسلا، تطالب بإسقاط النظام.
	قال أبو بكر عبد الرازق، عضو الهيئة القيادية في المؤتمر الشعبي، إن الشعبي لن يخرج من حكومة الوفاق الوطني بكافة مسمياتها التشريعية والبرلمانية في الظرف الراهن. إذا خرج الشعبي في مثل هذه الظروف فإن هذا يعتبر انزلاقًا من المركب.
5 شباط/ فبراير	أصدر المؤتمر الشعبي في ولاية كسلا بيانًا أعلن فيه انسحابه من حكومة الوفاق الوطني عقب الأحداث التي شهدتها الولاية في الآونة الاخيرة منذُ بدء الاحتجاجات.
	وقفات احتجاجية لأساتذة جامعة أمدرمان الأهلية، وأساتذة جامعة المستقبل تنديدًا بمقتل الأستاذ أحمد الخير، والمحامين أمام المحكمة
	العليا تحولت لمظاهرة بعد اعتداء السلطات عليها بالغاز المسيل للدموع، وأطباء مستشفى سوبا الجامعي، ومستشفى أحمد قاسم، ومستشفى جعفر بن عوف، ومستشفى الولادة، ومستشفى أمدرمان التعليمي، ومستشفى طه بعشر، والمستشفى الأكاديمي، ومستشفى المناقل، ومستشفى سِنْجة تضامنًا مع مطالب المحتجين.

5 شباط/ فبراير	أعلنت مريم الصادق المهدي، نائب رئيس حزب الأمة القومي، أن جهة أمنية مجهولة اعتقلت سارة نقد الله، وأم سلمة الصادق المهدي وآخرين، واقتادتهم إلى جهة غير معلومة، مؤكدًا أن الاعتقالات شملت عددًا من المشاركين في وقفة التجمع الاحتجاجية بشارع الجمهورية في قلب العاصمة الخرطوم.
	مظاهرات في حي ود نوباوي بأمدرمان، وأخرى ليلية في أحياء بُرِّي والطائف والكلاكلة بولاية الخرطوم تطالب بإسقاط النظام.
6 شباط/ فبراير	وقفة احتجاجية لأطباء مستشفى كوستي التعليمي تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	مظاهرات في كرمة بالولاية الشمالية، وأخرى ليلية في حي الرياض بالخرطوم تطالب بإسقاط النظام.
	لقاء الرئيس البشير بالصحفيين، حيث اعترف بالضائقة الاقتصاديَّة، وأقرّ بشرعية مطالب الشباب، وانتقد تطبيق قانون النظام العام.
7 شباط/ فبراير	وقفة احتجاجية لأساتذة جامعة البحر الأحمر تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	مظاهرة لتجمّع الدراميين أمام المسرح القومي بأمدرمان تطالب بإسقاط النظام.
	مظاهرات ضخمة في منطقة السوق العربي وسط الخرطوم، وأحياء بُرِّي، والديم بولاية الخرطوم، وقرية ود سلفاب بولاية الجزيرة تطالب بإسقاط النظام.
	صرح الأستاذ عامر محمد إبراهيم، رئيس لجنة التحقيق في مقتل الأستاذ أحمد الخير، في مؤتمر صحافي، بأن تقرير الطبيب الشرعي أثبت أن الخير توفي جراء «الإصابات

	المختلفة في جسمه بآلة صلبة» بعد احتجازه عقب احتجاجات. في مدينة خشم القربة وترحيله إلى
	كسلا. خاطب وكيل النيابة الأعلى المحقّق في القضية مدير أمن ولاية كسلا لتزويده بأسماء أعضاء فريق التحقيق مع معتقلي خشم القربة لمباشرة الإجراءات القانونية ضدهم.
8 شباط/ فبراير	مظاهرات في أنحاء متفرقة من السُّودان، شملت قرية سقدان بالولاية الشمالية، وعددًا من مساجد ولاية الخرطوم عقب صلاة الجمعة؛ ومظاهرات ليلية في أحياء أُمبدّة، والطائف، وأركويت، والكلاكلة، والصحافة بولاية الخرطوم تطالب بإسقاط النظام.
9 شباط/ فبراير	مظاهرات ليلية في أحياء الطائف، والجريف، وبُرِّي، والمهندسين، وبيت المال، وود نوباوي، وأبوروف بولاية الخرطوم؛ وأخرى في قرية زحل بولاية الجزيرة تطالب بإسقاط النظام.
10 شباط/ فبراير	دعا تجمع المهنيين السودانيين إلى تسيير مسيرة مركزية موحدة باسم موكب النساء يتجمع أمام سجن النساء في أمدرمان للمطالبة بإطلاق سراح السجينات.
	مظاهرات في أحياء العباسية، وود نوباوي، وبيت المال، والملازمين، وأبوروف، والديم، والشجرة، وأركويت بولاية الخرطوم تهتف بإسقاط النظام وتنادي بالحرية والسلام والعدالة.
	وقفة احتجاجية صامتة في ضاحية الحلفاية بولاية الخرطوم، وأخرى في مدينة بورتسودان بولاية البحر الأحمر.

11 شباط/ فبراير	اعتصامات في عدد من ميادين الأحياء بولاية الخرطوم استجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين وتضامنًا مع مطالب المحتجين.
	وقفة احتجاجية للكوادر الطبية في مستشفى علي عبد الفتاح بولاية الخرطوم.

	مظاهرات في مدينتي شندي بولاية نهر النيل، والقضارف بولاية القضارف، وأخرى ليلية في مدينة كسلا بولاية كسلا.
12 شباط/ فبراير	وقفات احتجاجية بالعاصمة للكوادر الطبية بالمستشفى الأكاديمي، ومستشفى إبراهيم مالك، ومستشفى بحري، ومستشفى أمدرمان، ومستشفى العيون، ومستشفى الأمراض الجلدية والتناسلية، ومستشفى الذرة، ومستشفى البان جديد، ومستشفى الولادة، ومستشفى طه بعشر، ومستشفى محمد الأمين حامد، ومستشفى الشعب، ومستشفى سوبا، والمستشفى السعودي تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	وقفات احتجاجية متعددة للكوادر الطبية في ود مدني، وبورتسودان، والقضارف، والأُبَيِّض، ونيالا، وشندي، وسنار، وسنجة، والمناقل، والدويم وكسلا، لاختصاصيي وتقنيي الأشعة بالخرطوم، ولاختصاصيي البصريات بالخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري، ولتجمع أساتذة جامعة النيلين، ولطالبات كلية الصيدلة جامعة الأحفاد للبنات، ولموظفي شركة دال الغذائية بالعاصمة، ولتجمّع الدراميين السودانيين، ولخريجي كلية الآداب بجامعة الخرطوم تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	مظاهرات ليلية في قرية أُم سُنُط بولاية الجزيرة.
13 شباط/ فبراير	وقفات احتجاجية متعددة، شملت موظفي شركة دال الهندسية بالخرطوم، وموظفي شركة دال الغذائية، والعاملين بمجموعة دال بالمنطقة الحرة بقَرّي شمال الخرطوم تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	إضراب موظفي بنك الخرطوم تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	مؤتمر صحافي للقوى الموقعة إعلان الحرية والتغيير، أكد فيه محمد يوسف أحمد المصطفى، ممثل تجمّع المهنيين السودانيين، أنهم لن يساوموا ولن يقبلوا بأي حلول وسطى، وسيمضون في طريق الاحتجاجات السلمية حتى إسقاط النظام ومحاسبة الجناة.
	مظاهرات متعددة، شملت قرية البرقيق، وجزيرة سمت بالولاية الشمالية، وقرية العقدة بولاية الجزيرة؛ وأخرى ليلية في أحياء بُرّي والمنشية بالخرطوم؛ ومدينة الجنينة بولاية

غرب دارفور.	
أكدت القوى الموقعة إعلان الحرية والتغيير في أول مؤتمر صحفي مشترك لها بدار حزب الأزمة القومي بأمدرمان أن إعلان الحرية والتغيير يشمل مبادئ عامة ويضم طيفًا واسعًا من القوى الداعية للتغيير وإقامة البديل الديمقراطي، ولكنها نفت في الوقت ذاته أن يكون احتكارًا للعمل النضالي. ورحبت في بيان مشترك تلاه المهندس محمد فاروق بكل الجهود والمبادرات الوطنية الخالصة التي تعمل من أجل إسقاط النظام ووضع البلاد على مسار انتقالي يصفي دولة الفساد والاستبداد ويؤسس لانتقال ديمقراطي شامل وحقيقي .	
مظاهرات في وسط الخرطوم تنادي بالحرية وإسقاط النظام استجابة لدعوات تجمّع المهنيين السودانيين إلا أن الأجهزة الأمنية تصدّت لها	14 شباط/ فبراير
بعنف، واعتقلت عددًا من المشاركين فيها، وأخرى في معسكر زمزم للنازحين بولاية شمال دارفور.	
مظاهرات نهارية وليلية متعددة، شملت أحياء برِّي، وشمبات، والشجرة، والجريف غرب، والمزاد بولاية الخرطوم، وأمري وقرية سقدان بالولاية الشمالية، وود مدني، وطيبة الشيخ القرشي، وحنتوب، وأربجي، وألتي بولاية الجزيرة، وكسلا وبورتسودان بشرق السودان.	
مظاهرات الجاليات السودانية أمام مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا، تضامنًا مع مطالب الثورة في السودان.	
مظاهرات نهارية وليلية متعددة، شملت عددًا من المساجد بولاية الخرطوم عقب صلاة الجمعة؛ وأحياء الطائف والكلاكلة والمعمورة والجريف والختمية وامتداد ناصر وشارع أوماك بولاية الخرطوم، مدينة الدامر بولاية نهر النيل، وبورتسودان بولاية البحر الأحمر، تنادي بالحرية وإسقاط النظام.	15 شباط/ فبراير
وقفة احتجاجية لتجمّع مهندسي جامعة الخرطوم في المنطقة الصناعية بالخرطوم.	16 شباط/

فبراير	
	هتافات للجماهير بإسقاط النظام أثناء مباراة المريخ السوداني ومولودية الجزائري بأمدرمان.
	وقفة احتجاجية للجالية السودانية بالمملكة المتحدة في ميدان الطرف الأغر بالعاصمة لندن تضامنًا مع الثورة في السودان.
	مسيرة ضخمة للجاليات السودانية في الولايات المتحدة في واشنطن، تضامنًا مع الثورة في السودان.
17 شباط/ فبراير	مظاهرات متعددة في الخرطوم بحري تنادي بالحرية والسلام والعدالة وإسقاط النظام (تحت شعار «تسقط بس»)، استجابة لدعوة تجمّع المهنيين السودانيين إلا أن الأجهزة الأمنية تصدت لها بعنف، مما أدى إلى استشهاد أحد المتظاهرين. ومظاهرات أخرى في أحياء بُرّي وود نوباوي، وشمبات، والشعبية، والعباسية، والحاج يوسف، والشجرة، والحتانة، والواحة، وامتداد ناصر، والجريف، والرياض، وأبو آدم، وحلة حمد بولاية الخرطوم؛ وكذلك في ود مدني بولاية الجزيرة، وبورتسودان، بولاية البحر الأحمر؛ وعطبرة ولاية نهر النيل؛
	وفي قرية توبو في ولاية جنوب كردفان تضامنًا مع مطالب المحتجين.
18 شباط/ فبراير	وصل تيبور ناجي، مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية، الخرطوم، الذي صرح فور وصوله بأن الأساليب القمعية التي تمارسها الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين تؤثر سلبيًا في جهود إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.
	وقفة احتجاجية لموظفي شركة مروج الغذائية بالعاصمة تضامنًا مع مطالب المحتجين؛ ووقفة احتجاجية لعمال وموظفي ميناء بورتسودان ضد خصخصة ميناء الحاويات وبيعه.
	مظاهرات متعددة في شمبات، وبُرّي، وأبو روف، والمعمورة، وامتداد ناصر، والحلفايا، والدومة، والسلمة، والعزوزاب والجريف، والفتيحاب، والأزهري بولاية الخرطوم؛

	وجزيرة صاي في الولاية الشمالية؛ وقرية الكمير وقرية العقدة المغاربة، وقرية طيبة الشيخ عبد الباقي، وقرية يبكه بولاية الجزيرة؛ ومدينة كسلا.
19 شباط/ فبراير	وقفات احتجاجية متعددة للمحامين أمام محكمة مدينة نيالا تطالب بمحاكمة قتلة المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين؛ ووقفات أخرى لأساتذة جامعة الجزيرة، للكوادر بمستشفى الذرة، ومستشفى النو، وللصيادلة أمام مستشفى ابن سينا بالعاصمة اعتراضًا على السياسات الحكومية في القطاع الصحي، تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	مظاهرات متعددة في شمبات والجريف والحتانة بولاية الخرطوم؛ وقرية حفير مشّو بالولاية الشمالية؛ وقرية أم دورين في جنوب كردفان.
20 شباط/ فبراير	وقفات احتجاجية متعددة للكوادر الصحية بمستشفى رويال كير بالخرطوم، ولموظفي وزارة الثروة الحيوانية تضامنًا مع حق المتظاهرين في التعبير السلمي.
	نفذ العمال في مرفأ الحاويات الجنوبي بميناء بورتسودان إضرابًا، احتجاجًا على اتفاق مع الشركة العالمية لموانئ الحاويات (آي.سي.تي.إس.آي) الفيليبينية. وجاء الإضراب في وقت أكد فيه رئيس الوزراء السوداني معتز موسى عبد الله تمسك الحكومة بالاتفاق مع الشركة الفيليبينية.
21 شباط/ فبراير	صرح صلاح عبد الله قوش أمام المجلس الوطني، بأنه لا مكان لأي مبادرة لحل الأزمة خارج إطار الشرعية.
	يواصل العمال في الميناء الجنوبي للحاويات ببورتسودان إضرابهم.
	وقفات احتجاجية متعددة لموظفي شركتي زين وأم تي أن وإيريكسون للاتصالات بولاية الخرطوم تضامنًا مع مطالب المحتجين، لموظفي شركة صافولا تضامنًا مع حق المتظاهرين في التعبير السلمي.
	مظاهرات نهارية وليلية متعددة في وسط الخرطوم ووسط أمدرمان استجابة لموكب التنحي

	الذي دعا إليه تجمّع المهنيين السودانيين؛ في أحياء بُرِّي، وأمبدة، والثورة، والديم، وود أرو، وشمبات، والشجرة بولاية الخرطوم؛ بورتسودان بولاية البحر الأحمر؛ وود مدني، وأربجي، وقرى الحلاوين، والعقدة المغاربة بولاية الجزيرة.
22 شباط/ فبراير	مظاهرات بعد صلاة الجمعة في عدد من أحياء ولاية الخرطوم؛ وأخرى في سقدان، وكرمة البلد بالولاية الشمالية.
	ألقى الرئيس البشير خطابًا مساء الجمعة بالقصر الجمهوري، حضره جمع غفير من شاغلي المناصب العليا بالدولة وأعضاء المؤتمر الوطني وبعض قيادة الأحزاب المتحالف معها، وتطرّق البشير إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد، وأصدر جملة من المراسيم الجمهورية التي شملت حل الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية، وإعلان حالة الطوارئ، والالتزام بمعالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية.
	مظاهرات في أنحاء متفرقة في ولاية الخرطوم، وود مدني بولاية الجزيرة، وبورتسودان بولاية البحر الأحمر ضد خطاب الرئيس البشير وإعلان حالة الطوارئ.
	اعتقال الصحافي عثمان ميرغني بعد انتقاده خطاب الرئيس البشير عبر فضائية سكاي نيوز عربية، وتوقع ميرغني خلال المقابلة أن يفضي خطاب البشير إلى زيادة المظاهرات التي تؤدي إلى سقوط نظام الحكم.
23 شباط/ فبراير	مظاهرات متعددة في جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا داخل مبانيها وخارجها؛ وفي الحلفايا، والثورة، والمزاد، وشمبات، والجرافة، وسوبا الحلة، والصالحة، والثورة، ود نوباوي، والمهندسين، والمنارة، والجربة، والعزبة، ومايو، والشجرة وجبل أولياء بولاية الخرطوم؛ وفي ود مدني، والشبارقة والمحيريبا بولاية الجزيرة؛ والعبيدية بولاية نهر النيل.
	أصدر الرئيس البشير مرسومًا جمهوريًا بإعفاء بكري حسن صالح من منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية وتعيين عوض بن عوف خلفًا له.

	أصدر الرئيس البشير مرسومًا جمهوريًا بتعيين السيد الدكتور محمد طاهر إيلا رئيسًا لمجلس الوزراء القومي.
	أصدر الرئيس البشير مرسومًا جمهوريًا بتعيين 18 واليًا، جميعهم من الأجهزة النظامية (الشرطة، والجيش، والأمن) بهدف تسيير أعمال حكومات الولايات.
24 شباط/ فبراير	مظاهرات متعددة في وسط الخرطوم، والخرطوم بحري، وأمدرمان استجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين؛ وفي جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا حيث اقتحمت أجهزة الأمن الحرم الجامعي وضربت واعتقلت عددًا من الطلبة؛ وليلية في بورتسودان بولاية البحر الأحمر، والعبيدية بولاية نهر النيل تنادي بإسقاط النظام وتندد بحالة الطوارئ.
25 شباط/ فبراير	تعيين أحمد هارون، والي شمال كردفان السابق، نائبًا لرئيس حزب المؤتمر الوطني بدلًا من فيصل حسن إبراهيم.
	مظاهرات متعددة في جامعة الأحفاد للبنات تضامنًا مع مطالب المحتجين؛ وفي وسط الخرطوم استجابة لدعوة تجمّع المهنيين السودانيين؛ وفي مدينة سنار بولاية سنار، والمناصر بولاية نهر النيل؛ وأخرى ليلية في شمبات، والصافية، والعزبة، وجبرة، والصالحة، والفتيحاب، وأبو روف، وود نوباوي، والعزوزاب وأمبدة، والمعمورة، والمهندسين، وبانت، وبُرِّي، والحلفايا بولاية الخرطوم؛ وفي الضعين (بولاية جنوب دارفور)، وعطبرة بولاية نهر النيل، وأربجي بولاية الجزيرة.
26 شباط/ فبراير	وقفات احتجاجية متعددة لموظفي شركة ساميل؛ ولرابطة طلاب بيكا بالجامعات والمعاهد السودانية؛ وللكوادر الطبية بمستشفى رويال كير؛ ومستشفى كسلا التعليمي؛ ومستشفى أمدرمان؛ ومستشفى التجاني الماحي؛ ومستشفى شرق النيل؛ ومستشفى ابن سينا؛ وللصيادلة العاملين بشركات الأدوية؛ ولفنيّي المختبرات الطبية؛ ولموظفي شركة عاديات؛ ولطالبات جامعة الأحفاد للبنات بولاية الخرطوم؛ ولموظفي شركة كنار للاتصالات؛ ولمواطني قرية
	حوش بانقا بولاية نهر النيل؛ وللكوادر الطبية في منطقة جبال النوبة تضامنًا مع مطالب

المحتجين وضد خطاب الرئيس البشير.	
مظاهرات ليلية في ضواحي أمبدة والصالحة والمعمورة وسوبا الحلة تطالب برحيل النظام.	
وافق المكتب القيادي بحزب المؤتمر الوطني على تعيين أحمد هارون نائبًا لرئيس الحزب (الرئيس البشير)، خلفًا لفيصل حسن ابراهيم.	
قتلت مركبة عسكرية دون لوحات طفلًا وأصابت آخر دهسًا بمنطقة السامراب شمال ولاية الخرطوم.	
مظاهرات أمام المستشفى الدولي بالخرطوم بحري تضامنًا مع أسرة الطفلين اللذين قتلا دهسًا بسيارة رباعية الدفع دون لوحات.	27 شباط/ فبراير

إضراب شامل من الكوادر الطبية بالمستشفى الأكاديمي.	
وقفة احتجاجية لطلاب وخريجي جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا أمام المستشفى الأكاديمي.	
مظاهرات متعددة في جامعة الأحفاد للبنات، وجامعة السودان العالمية، والشجرة، والكلاكلة، والصافية بولاية الخرطوم؛ ومدينة الدويم بولاية النيل الأبيض؛ وقرية المحيريبة بولاية الجزيرة.	
أعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل عدم مشاركته في الحكومة القادمة وأن مشاركته انتهت بحل الحكومة الاتحادية وحكومات الولاية في 22 شباط/فبراير 2019.	28 شباط/ فبراير
وقفات احتجاجية للكوادر الطبية بمستشفى البرقيق بالولاية الشمالية؛ ولصيادلة شركات الأدوية تضامنًا مع مطالب المحتجين.	
مظاهرات متعددة باسم موكب التحدي في جامعة الأحفاد للبنات، وشمبات، والرياض،	

	والثورة، والكلاكلة بولاية الخرطوم، وألتي بولاية الجزيرة.
آذار/مارس 2019	
1 آذار/ مارس	مظاهرات متعددة في عدد من أحياء ولاية الخرطوم عقب صلاة الجمعة تنادي بالحرية والسلام والعدالة وإسقاط النظام، وفي قرى ود عشيب، وأبو سير، والعزازي بولاية الجزيرة، وكرمة البلد بالولاية الشمالية.
	وقفة احتجاجية نسائية في سنجة بولاية سنار.
	مظاهرات ليلية في أحياء مايو، ويثرب، والصالحة، والحاج يوسف بولاية الخرطوم.
2 آذار/ مارس	مظاهرات في جامعة الأحفاد للبنات.
	مسيرة حاشدة للجاليات السودانية في أوروبا أمام مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، تضامنًا مع الثورة السودانية.
3 آذار/ مارس	مظاهرات متعددة في وسط الخرطوم باسم موكب استقلال القضاء الذي دعا إليه تجمع المهنيين السودانيين، وفي شمبات والركابية والعمدة والشجرة بولاية الخرطوم تطالب بإسقاط النظام.
	هتافات معادية للحكومة داخل استاد الهلال أثناء مباراة الهلال وزيسكو الزامبي تنادي بالحرية والعدالة وترفض القمع.
	مظاهرات ليلية في أحياء أبو آدم، وبُرّي بولاية الخرطوم.
	أصدر الرئيس السوداني عمر البشير قرارًا جمهوريًا أعفى من خلاله عددًا محدودًا من ضباط الجيش السوداني، وتمت ترقية ضباط آخرين، وشملت الترقيات رتبًا مختلفة، إذ تمَّ تعيين الماحي بشير رئيسًا للأركان المشتركة، والفريق عصام الدين مبارك وزيرًا للدولة

بالدفاع، وترقية الفريق عبد الفتاح البرهان إلى رتبة فريق أول، وتعيينه مفتشًا عامًا للقوات المسلحة.	
وقفات احتجاجية متعددة لموظفي شركة نيوتيك تضامنًا مع مطالب المحتجين؛ وأساتذة جامعة الخرطوم تنادي بالانتقال السلمي للسلطة؛ ولتجمّع ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين)؛ ولمواطني حي المهندسين بأمدرمان؛ ولمواطنين من قرية شبشة بولاية النيل الأبيض، تضامنًا مع مطالب المحتجين.	4 آذار/ مارس
إطلاق سراح عمر يوسف الدقير الذي اعتقل في 28 كانون الأول/ديسمبر 2018، وحزبه يجدد رفضة للحوار مع النظام.	
هاجم الطيب مصطفى، رئيس تحالف 2020، تجمع المهنيين السودانيين، ووصفه بأنه تحالف شيوعي إقصائي يحاول سرقة المظاهرات الشعبيَّة.	
مظاهرة متعددة أمام محكمة الخرطوم بحري؛ وفي الدروشاب وبرى بولاية الخرطوم؛ والقضارف بولاية كسلا، رفضًا لأحكام الطوارئ واستجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين.	
إضراب قطاع كبير من المهنيين والحرفيين عن العمل استجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين لإضراب اليوم الواحد تضامنًا مع مطالب المحتجين.	5 آذار/ مارس
وقفة احتجاجية مسائية للعاملين بشركة سكر النيل الأبيض تضامنًا مع مطالب المحتجين.	
وقفة احتجاجية لأساتذة جامعة أمدرمان الأهلية ضد انتهاكات النظام وقانون الطوارئ.	6 آذار/ مارس
مسيرات مسائية من أمام محكمة الامتداد ضد قانون الطوارئ واحتفالًا بشطب البلاغات التي صدرت ضد بعض المتظاهرين.	

7 آذار/ مارس	مظاهرات متعددة في الجامعة الوطنية داخل حرمها الجامعي وخارجه؛ وفي نابلس شرق؛ وفي وسط العاصمة الخرطوم باسم موكب المرأة السودانية، تزامنًا مع يوم المرأة العالمي، واستجابة لدعوة تجمّع المهنيين السودانيين؛ وفي قرية العقدة المغاربة بولاية الجزيرة؛ وليلية في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور.
	طالب موكب تضحيات المرأة السودانية الذي نظمه تجمع المهنيين السودانيين بإسقاط النظام.
8 آذار/ مارس	مظاهرات في عدد من مساجد وأحياء ولاية الخرطوم عقب صلاة الجمعة.
	استدعت وزارة الخارجية البريطانية السفير السوداني بلندن، وبلّغته عدم رضاها عن أوضاع الحريات العامة وقانون الطوارئ في السودان.
	مظاهرات ليلية في الشجرة، والعزوزاب، وأركويت بولاية الخرطوم.
9 آذار/ مارس	فعاليات حملة «حنبنيهو» المتمثلة في فعاليات نظافة الأحياء استجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين.
	مظاهرات ليلية في ود البخيت، والدوحة، وجبرة، وأركويت بولاية الخرطوم، وأخرى في حنتوب بولاية الجزيرة.
10 آذار/ مارس	مظاهرات متعددة في الجامعة الوطنية وخارجها؛، وفي جامعة ابن سينا، وفي وسط الخرطوم، أربجي بولاية الجزيرة، والدويم بولاية النيل الأبيض.
	وقفة احتجاجية لطلاب كلية البيان رفضًا لقرار الإدارة باستئناف الدراسة، وتضامنًا مع مطالب المحتجين.

أصدرت محكمة طوارئ الأوسط بمدينة أمدرمان، أمرًا فوريًا بالسجن مدة أسبوع وغرامة بألفي جنيه (نحو 43 دولارًا أميركيًا) في مواجهة مريم الصادق المهدي، إلا أنها رفضت دفع الغرامة.	
مظاهرات طلبة كلية اليرموك، وطلبة جامعة السودان العالمية، وطلبة الكلية الأردنية، وطلبة كلية الحياة الجامعية، وطلبة أكاديمية العلوم الهندسية والطبية.	11 آذار/ مارس
مظاهرات الدروشاب، وأخرى ليلية حي النهضة بولاية الخرطوم.	
وافق المجلس الوطني على قرار الرئيس عمر البشير بفرض حالة الطوارئ مدة سنة قابلة للتجديد في كل السودان، وذلك ابتداء من يوم 22 شباط/فبراير 2019، كما أجاز قرار منع التجمهر والفعاليات الاحتجاجية والإضرابات و«حظر تنظيم حركة الأشخاص» والرقابة على ممتلكاتهم وتفتيشها من قبل الأجهزة الأمنية، ومنح سلطات واسعة للقوات النظامية لتطبيق هذه القرارات.	
وقفة احتجاجية متعددة لموظفي شركة كريستال الصناعية تضامنًا مع مطالب المحتجين، ولصيادلة شركات الأدوية، ولأساتذة وموظفي جامعة شندي، ولأسر المعتقلين أمام المفوضية القوميَّة لحقوق الإنسان وتسليم مذكرة للمفوضية، ولموظفي شركة أميفارما للأدوية، وللكوادر الطبية بمستشفى إبراهيم مالك.	12 آذار/ مارس
مظاهرات متعددة في جامعة ابن سينا، وفي كلية النهضة، والكلية الأردنية، وفي كلية الفجر الجامعية، وليلية شمبات وأركويت بولاية الخرطوم.	
أعلن محمد طاهر إيلا، رئيس مجلس الوزراء، عن تشكيل الحكومة الجديدة من 21 وزيرًا اتحاديًا و18 وزير دولة. وحدد إيلا في مؤتمر صحافي أطر عمل الحكومة الجديدة والأولويات التي تواجهها فضلًا عن حلحلة الضائقة الاقتصاديَّة وتوفير الحياة الكريمة والاهتمام بمعاش الناس.	13 آذار/ مارس
إطلاق سراح مريم الصادق المهدي، بعد إلغاء الحكم الصادر ضدها من إحدى محاكم	

	الطوارئ بالسجن مدة أسبوع، والغرامة ألفا جنيه سوداني، وذلك على خلفية مشاركتها في المظاهرات.
	العصيان المدني بولاية الخرطوم استجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين.
	هاجم مسلحون تابعون للأجهزة الأمنية النظامية معسكر أردمتا للنازحين بولاية غرب دارفور، واعتدوا على مواطنين عزل، ونهبوا ممتلكاتهم، ونتج من ذلك استشهاد ثلاثة مواطنين وإصابة عدد منهم.
14 آذار/ مارس	وقفة احتجاجية للصيادلة ومناديب البيع في مدينة ود مدني تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	مظاهرات متعددة لطلبة كلية اليرموك، والكلية الأردنية، وكلية العلوم الهندسية والطبية، وفي أحياء متفرقة من ولاية الخرطوم باسم موكب التنحي استجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين، وفي الجنينة بولاية جنوب دارفور، وفي كسلا بولاية كسلا، وفي قرية العقدة المغاربة بولاية الجزيرة.
	أعلن الخطوط الجوية القطرية تعليق كافة رحلاتها من الخرطوم وإليها اعتبارًا من نيسان/ أبريل 2019، وذلك بسبب الأوضاع التي يعيشها السودان وعدم توافر النقد الأجنبي وتذبذب أسعار صرف الجنيه السوداني، وتعتبر الخطوط الجوية القطرية ثاني شركة بعد خطوط الملكية الأردنية تعلق جميع الرحلات من الخرطوم وإليها.
15 آذار/ مارس	وقفة احتجاجية للأهالي في كاودا بمنطقة جبال النوبة تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	مظاهرات في عدد من المساجد والأحياء بولاية الخرطوم والولايات عقب صلاة الجمعة.
16 آذار/	حملة رفع العلم السوداني في الأماكن العامة ومواصلة حملة «حنبنيهو» المتمثلة في فعاليات نظافة الأحياء.

	مارس
مظاهرات ليلية في أحياء الحتانة والمعمورة بولاية الخرطوم.	

زيارة وفد من الكونغرس الأميركي بقيادة ڤيتس بلراكسيس إلى الخرطوم، والذي قدم له صلاح عبد الله قوش، مدير جهاز الأمن والمخابرات، شرحًا لأسباب المظاهرات، ومآلات القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية مؤخرًا. وأكد للوفد الزائر أن المظاهرات التي يشهدها السودان حق مشروع وفق الدستور والقانون، ولكنها خرجت عن أهدافها السلمية، فتدخلت القوات الأمنية لاحتواء الموقف.	
صرح حسين خوجلي عبر قناة أمدرمان الفضائية أن التيار الوطني الإسلامي العريض سيؤمن السودان، وعندما يخرج في الغد ستدخل	17 آذار/ مارس
الجرذان جحورها. وأضاف قائلًا: «لن تحكمونا استهبال ... نحن 98% يا الخطيب، نحن 98% يا الدقير، نحن 98% يا شذاذ الآفاق».	
وقفة احتجاجية في الخرطوم لأسر المعتقلين بوساطة الأجهزة الأمنية.	
مظاهرات واسعة باسم موكب الخريجين والعاطلين عن العمل في أنحاء متفرقة من ولاية الخرطوم والولايات، استجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين.	
أصدر تجمع المهنيين السودانيين بيانًا عن منع جهاز الأمن والمخابرات صحف الجريدة، والميدان، وأخبار الوطن، والتيار، والبعث، من الصدور مدة 70 يومًا، ومراقبة الصحف التي سُمح لها بالصدور، إضافة إلى اعتقال أكثر من 90 صحافيًا وصحافية وإطلاق سراح بعضهم منذ انطلاق الثورة، ومن ضمنهم الأستاذ عثمان ميرغني، رئيس تحرير صحيفة التيار، فضلًا عن منع عدد من مراسلي القنوات الفضائية من تغطية أحداث السودان.	
مظاهرات ليلية في حي بُرِّي بولاية الخرطوم.	

18 آذار/ مارس	مظاهرات في وسط الخرطوم باسم موكب الجامعات والكليّات الخاصة.
19 آذار/ مارس	إضراب عن العمل يومًا واحدًا بولاية الخرطوم، احتجاجًا على الوضع السياسي والاقتصادي الراهن في البلاد واستجابة لنداء تجمع المهنيين السودانيين.
	وقفات احتجاجية متعددة لموظفي شركة ميقا (الخرطوم)، ولصيادلة شركات الأدوية (الخرطوم)، ولأساتذة جامعة الجزيرة، وللكوادر الطبية بمستشفى كسلا التعليمي.
	مظاهرات متعددة في أحياء السلمة، والدروشاب، وعد حسين، وبُرِّي، والختمية، وسوبا، وأبو آدم، والحلفايا، وشمبات بولاية الخرطوم؛ وود مدني بولاية الجزيرة؛ وسنار بولاية سنار؛ وقرية كبرنارتي بالولاية الشمالية.
20 آذار/ مارس	مظاهرات ليلية في شمبات والصبابي بولاية الخرطوم، ومدينة كسلا بولاية كسلا.
	انضمام تحالف مزارعي مشروع الجزيرة والمناقل وتجمع البيئيين والدراميين السودانيين إلى إعلان الحرية والتغيير.
	اجتماع قوى نداء السودان في باريس، والاتفاق على تطوير إعلان الحرية والتغيير إلى جبهة لإسقاط النظام.
21 آذار/ مارس	أصدر الرئيس البشير مرسومًا جمهوريًا بتعيين أحمد هارون والصادق الهادي المهدي مساعدين لرئيس الجمهورية.
	مظاهرات حاشدة ومتعددة في بعض أحياء ولاية الخرطوم، ومدينة كسلا، والقضارف بولاية كسلا، وود مدني بولاية الجزيرة، والأُبيّض بولاية شمال كردفان، وأمري بالولاية

	الشمالية استجابة لموكب العدالة الذي نظمه تجمّع المهنيين السودانيين.
22 آذار/ مارس	مظاهرات في عدد من المساجد والأحياء بولاية الخرطوم بعد صلاة الجمعة تنادي بالحرية وإسقاط النظام.
	مظاهرات ليلية في إحياء المُقرَن وسوبا والشعبيَّة بالعاصمة.
23 آذار/ مارس	حملة رفع العلم السوداني في الأماكن العامة ومواصلة حملة «حنبنيهو» لنظافة الأحياء.
	مظاهرات في أحياء القماير، وأبو روف، وود نوباوي، والفتيحاب، والكلاكلة، وأركويت بولاية الخرطوم، وقرية برجة بالولاية الشمالية.
	حريق بإحدى غرف القصر الجمهوري القديم.
24 آذار/ مارس	مظاهرات في الخرطوم والخرطوم بحري وأمدرمان باسم موكب العمال، استجابة لدعوة تجمّع المهنيين السودانيين.
	مظاهرات في قرى خدر والعقدة المغاربة بولاية الجزيرة.
25 آذار/ مارس	مظاهرات وسط الخرطوم نظمتها شبكة الصحفيين السودانيين تنادي بالحرية والسلام والعدالة.
	مظاهرات في جبرة، والدروشاب، وود نوباوي، وليلية سوبا والثورة بولاية الخرطوم.
26 آذار/ مارس	وقفة احتجاجية لموظفي شركة ويتا تضامنًا مع مطالب المحتجين.

	مظاهرات في أحياء الشعبيَّة والدروشاب وود نوباوي والفتيحاب والدروشاب والكلاكلة؛ ومظاهرات ليلية في الصحافة بولاية الخرطوم، وسنار بولاية سنار؛ ورَبَك بولاية النيل الأبيض.
27 آذار/ مارس	وقفة احتجاجية لدراميي النيل الأزرق بمناسبة اليوم العالمي للمسرح تطالب بإطلاق سراح الدراميين المعتقلين.
	مظاهرات متعددة في منطقة سوق ليبيا، الثورة، والكدرو والشجرة بولاية الخرطوم.
28 آذار/ مارس	مظاهرات متعددة في الخرطوم والخرطوم بحري وأمدرمان باسم مواكب الحياة للأطفال استجابة لدعوة تجمّع المهنيين السودانيين.
	مظاهرات في الفاشر بولاية شمال دارفور؛ والنهود بولاية غرب كردفان؛ وسنار، وقرية دونتاي بولاية سنار؛ وقرى الحلاوين، وأم تريبات، وود سُلفاب بولاية الجزيرة؛ وكَسَلا بولاية كَسَلا؛ ومنطقة جبال النوبة بولاية جنوب كردفان.
29 آذار/ مارس	اعترف الناجي عبد الله في خطبة بمسجد جامعة الخرطوم بأن حكومة الإنقاذ قد ارتكبت سقطات كبيرة، وخطايا وانحرافات، لكنهم لم يتنصلوا منها لأنهم شركاء فيها.
	مظاهرات ليلية في أحياء المزاد والكلاكلة والرياض وأبو ودآدم والقلعة والعزوزاب وكوبَر وجزيرة توتي بالعاصمة.
	مظاهرات متعددة في بعض مساجد وأحياء ولاية الخرطوم عقب صلاة الجمعة، وفي تلس بولاية جنوب دارفور، وخشم القربة بولاية كَسَلا.
	مظاهرات ليلية خرجت من استاد المرّيخ بأمدرمان بعد مباراة المريخ والنجم الساحلي التونسي.

اعتصام لأسر معتقلي جهاز الأمن والمخابرات داخل مبنى استعلامات جهاز الأمن، احتجاجًا على الاعتقال التعسّفي لذويهم دون توجيه تهم إليهم، أو السماح بزيارتهم.	30 آذار/ مارس
حملة رفع العلم السوداني في الأمكنة العامة ومواصلة حملة «حنبنيهو» المتمثلة لنظافة الأحياء.	
أصدر مدير مكتب الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي، بيانًا نفى فيه مشاركة رئيس الحزب في إحدى المظاهرات التي خرجت من مسجد ود نوباوي عقب صلاة الجمعة.	
مظاهرات ليلية متعددة في ود نوباوي، والقلعة، والعمدة، والمسالمة، والركابية، والقلعة، وأبوروف، والمنارة بأمدرمان؛ وفي مدينة الأُبَيِّض بولاية شمال كردفان؛ وقرية سُقدان بالولاية الشمالية.	
إطلاق سراح عثمان ميرغني الذي تم اعتقاله عشية 22 شباط/فبراير 2019، بعد تعليقه على خطاب الرئيس البشير، موضحًا أن الخطاب سيزيد المظاهرات اشتعالًا.	
مظاهرات في الخرطوم والخرطوم بحري وأمدرمان باسم موكب العدالة الاجتماعيَّة استجابة لدعوة تجمّع المهنيين السودانيين.	31 آذار/ مارس
مظاهرات ليلية في أحياء الحلفاية والصالحة وأركويت والفتيحاب بولاية الخرطوم؛ وقرية كبرنارتي في الولاية الشمالية.	
اتهم الرئيس البشير أثناء افتتاح الدورة التاسعة للبرلمان ومجالس الولايات جهات لم يسمّها باستغلال المظاهرات والمطالب المشروعة للمتظاهرين لتحقيق أجندة إقصائية لدفع البلاد نحو المجهول، وتعهّد بمحاربة الفساد في إطار سيادة القانون.	
نيسان/أبريل 2019	

1 نيسان/ أبريل	بلغ سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار الأميركي 71.5 جنيهًا نقدًا و88 جنيهًا للبيع بالأوراق المصرفية (الشيكات).
	مظاهرات متعددة في مدينة القضارف بولاية القضارف، وليلية في مدينة كَسَلا بولاية كَسَلا، وقرية المحيريبا بولاية الجزيرة، وفي الحاج يوسف، والثورة، ومدينة النيل، والكلالكة بولاية الخرطوم.
2 نيسان/ أبريل	مظاهرات في أبو آدم والكدرو بولاية الخرطوم.
	اعتصام ومظاهرات في كلية الطب وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة دنقلا، وكلية البيطرة جامعة القضارِف.
	مظاهرات ليلية في الكلاكلة والصحافة ويثرب بولاية الخرطوم.
3 نيسان/ أبريل	وقفة احتجاجية لموظفي صندوق الدواء الدائري تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	مظاهرات متعددة في كلية البيطرة بجامعة القضارف، وكلية النهضة، وجامعة الرباط، بُرِّي، والصحافة، والشقلة وأمبدة، وببيت المال، والمعمورة، والكلاكلة بولاية الخرطوم.
4 نيسان/ أبريل	وقفة احتجاجية للمحامين في مدينة ود مدني تضامنًا مع مطالب المحتجين.
	اعتصام ومظاهرات في كلية الهندسة بجامعة كسلا.
	مظاهرات في الحرم الجامعي لكلية النهضة وخارجها بولاية الخرطوم.

مظاهرات حاشدة في الخرطوم والخرطوم بحري وأمدرمان باسم موكب الخبز والكرامة، استجابة لدعوة تجمّع المهنيين السودانيين.	
مظاهرات ليلية في الشعبيَّة والمزاد والدناقلة والرميلة والرياض بولاية الخرطوم، وفي مدينة كسلا ولاية كسلا.	
نفى علي الحاج، الأمين العام للمؤتمر الشعبي، أن يكون حزبه يقف في منطقة وسطى بين الحكومة والمعارضة، وصرح مؤكدًا أن حزبه مع مخرجات الحوار الوطني؛ ووصف خطاب رئيس الجمهورية أمام الهيئة التشريعية القوميَّة لا جديد فيه، مشيرًا إلى غياب آليات التنفيذ والمتابعة، تعللًا بأن ما طرحه الرئيس البشير هو تأكيد على سياسات سبق طرحها. كما وصف تجمع المهنيين السودانيين بأنه تجمع مهني وطني، مستنكرًا الانتقادات الموجهة إليه بأنه «إقصائي» تنمّ عن عدم اعتراف بالآخر.	
مظاهرات في عدد من المساجد والأحياء بولاية الخرطوم، خرجت عقب صلاة الجمعة تنادي بالحرية والسلام والعدالة وإسقاط النظام، وأخرى في خشم القربة بولاية كَسَلا.	5 نيسان/ أبريل
الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي، ومني أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان، وعمر يوسف الدقير رئيس حزب المؤتمر السوداني، وعدد من قيادات المعارضة ورموز الفن والرياضة في المجتمع يدعون إلى الخروج في «موكب 6 أبريل» نحو القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة.	
مظاهرات ليلية متعددة في شمبات، والصافية، والطائف، وبيت المال، والحلفاية، وأبو آدم، والشجرة والشعبية، والأزهري بولاية الخرطوم، وكوستي بولاية النيل الأبيض، والدمازين بولاية النيل الأزرق والقضارف بولاية القضارف، وزالنجي بولاية غرب دارفور، وقرية فارس الكتاب بولاية الجزيرة.	
ألغى الرئيس البشير خطابه الذي كان مفترضًا أن يوجه إلى الأمة، وبدلًا من ذلك اجتمع بنائبيه، ومساعديه والهيئة التنسيقية العليا للحوار الوطني، حيث جدد الدعوة للحوار	

	الوطني لتجاوز الأزمة الاقتصادية والسياسيَّة، وأكد على أن الوصول إلى الحكم لن يكون إلا عبر الانتخابات.
6 نيسان/ أبريل	مسيرات حاشدة في معسكر كلمة للنازحين بجنوب دارفور تنادي بالحرية وإسقاط النظام.
	متظاهرون من «موكب 6 أبريل» في رَبَك بولاية النيل الأبيض، والدمازين، والمُجْلَد بولاية غرب كردفان، وكسلا وخشم القربة بولاية كسلا، وبورتسودان بولاية البحر الأحمر، وود مدني بولاية الجزيرة، وكادُقلي بولاية جنوب كردفان، وعطبرة بولاية نهر النيل.
	متظاهرون من «موكب 6 أبريل» من مواقع مختلفة في ولاية الخرطوم، يتجهون صوب القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة.
	المتظاهرون من «موكب 6 أبريل» يدعون لاعتصام مفتوح أمام مباني القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة.
7 نيسان/ أبريل	محاولات الأجهزة الأمنية فض الاعتصام بالقوة وبعض أفراد القوات المسلَّحة يتصدون لها ويحمون المعتصمين.
	عدد من رموز الفن والرياضة ووجهاء المجتمع يزورون ساحة الاعتصام.
8 نيسان/ أبريل	أول مخاطبة لقوى إعلان الحرية والتغيير بميدان الاعتصام. تلا عمر يوسف الدقير بيان قوى إعلان الحرية والتغيير، إلى جانبه على المنصبة يقف صديق يوسف، ممثل الحزب الشيوعي السوداني، ومريم الصادق المهدي، ممثل حزب الأمة القومي، وأيمن خالد، ومدني عباس مدني.
	محاولات الأجهزة الأمنية للمرة الثانية فض الاعتصام بالقوة وبعض أفراد القوات المسلَّحة يتصدون لها ويحمون المعتصمين.

وصول حشود جماهيرية من أتباع الطرق الصوفية والرموز الدينية من ولاية الخرطوم والولايات إلى ساحة الاعتصام.	
صرّح عوض بن عوف، وزير الدفاع، والنائب الأول لرئيس الجمهورية بأن هناك جهات تحاول استغلال الوضع الراهن لإحداث شرخ في القوات المسلَّحة.	
حسن إسماعيل، وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة، نفى ما يشاع بأن البشير ينوي تسليم السلطة للجيش.	
اجتماع عاجل لقيادة حزب المؤتمر الوطني برئاسة البشير.	
محاولات الأجهزة الأمنية للمرة الثالثة فض الاعتصام بالقوة وبعض أفراد القوات المسلَّحة يتصدون لها ويحمون المعتصمين.	9 نيسان/ أبريل
خاطب الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) قوات الدعم السريع قائلًا:» مهمتنا حماية المواطن وممتلكاته ومؤسسات الدولة ... لا علاقة لنا بأي مظاهرات سلمية حضارية محمية بالقانون والدستور ... لن نسمح بأي تفلت وفوضى في البلاد ... سنقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه الاعتداء على الناس وممتلكاتهم ... مهمة قوات الدعم السريع حماية المواطنين العُزّل والمواطن المسكين ... سنتعامل بالقانون لا بالبندقية مع المواطنين، والبنادق لا يجب استخدامها إلا مع المجرمين».	
صرح اللواء أحمد خليفة الشامي، الناطق الرسمي باسم القوات المسلَّحة، أن التعليمات قد صدرت بفض الاعتصام وفق القانون، وأن التظاهرات دوافعها معروفة وباتت تشكل الآن خطرًا على البلاد، وتوجد بين المتظاهرين مجموعات مندسة أطلقت النار في وسط المحتجين.	
جماهير ولاية الجزيرة تواصل الاعتصام أمام مقر الفرقة الأولى مشاة بمدينة ود مدني.	
جماهير ولاية البحر الأحمر تواصل الاعتصام أمام مقر الفرقة 101 مشاة البحرية بمدينة	

بورتسودان.	
أعلن الناطق الرسمي باسم القوات المسلَّحة بأنهم سيفضون الاعتصام بطريقة مهنية.	
قال الصادق المهدي في مؤتمر صحافي إن أمام الرئيس البشير ثلاثة خيارات رئيسة، وهي أن يستمر في المواجهات الخاسرة مع الجماهير الثائرة؛ وتسليم السلطة لمجلس عسكري «يقود التفاوض مع المتظاهرين في مرحلة انتقاليّة»، أو أن يتنحى عن كرسي الحكم ويستجيب لمطالب الثوار، وهذا الخيار الأفضل من وجهة نظر المهدي.	
جماهير الثورة تواصل الاعتصام لليوم الخامس أمام القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة بالخرطوم ومقار الحميات والقيادة العسكريَّة بالولاية.	10 نيسان/أبريل
أعلن حزب المؤتمر الوطني وأحزاب الحوار الوطني تسيير مسيرة باسم أمان السودان يوم الخميس الموافق 11 نيسان/أبريل.	
أعلن المؤتمر الشعبي مقاطعة مسيرة أمان السودان.	
جهاز الأمن والمخابرات يلغي مسيرة أمان السودان.	
محاولات الأجهزة الأمنية للمرة الرابعة فض الاعتصام بالقوة وبعض أفراد القوات المسلَّحة يتصدون لها ويحمون المعتصمين، مع سقوط بعض الشهداء والجرحى في صفوف المعتصمين.	11 نيسان/أبريل
فرضت قوة عسكرية من قوات الشعب المسلَّحة طوقًا أمنيًا حول مباني الإذاعة والتلفزيون بأمدرمان، وأعلنت عن بيان مهم سيصدر من قيادة قوات الشعب المسلَّحة.	
نفذ جهاز الأمن حملة اعتقالات واسعة في أوساط قيادات حزب المؤتمر الوطني التي تسيطر على مرافق حيوية بالخرطوم.	
أعلن الفريق أول عوض بن عوف، وزير الدفاع، في بيان متلفز استيلاء القوات المسلَّحة على السلطة والتحفظ على رأس النظام في مكان آمن وتعليق العمل بالدستور.	

	إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في كل السجون السودانية.
	رفضت قوى إعلان الحرية والتغيير بيان عوض بن عوف ووصفته بأنه انقلاب داخلي. ودعت الشعب السوداني إلى الاستمرار في اعتصامه أمام مباني القيادة العامة للقوات المسلحة وفي بقية الأقاليم.
	حزب الأمة القومي يرفض بيان عوض بن عوف.
	الحزب الشيوعي السوداني يرفض بيان عوض بن عوف.
	حزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يرفض بيان عوض بن عوف.
	ثمّن أبو بكر عبد الرازق، القيادي في المؤتمر الشعبي، إطاحة الرئيس البشير، ووصفها بأنها مسألة إيجابية.
	بارك حزب دولة القانون والتنمية إزاحة الطاغية عمر البشير.
	أعرب موسى فكي، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن قناعة الاتحاد الأفريقي بأن «الاستيلاء العسكري ليس الرد المناسب على التحديات التي تواجه السودان وتطلعات شعبه». وحثّ جميع الأطراف على «ضبط النفس واحترام حقوق المواطنين». وناشد أصحاب المصلحة بالدخول في حوار شامل وذلك «لتهيئة الظروف التي تمكّن من تلبية تطلعات الشعب السوداني نحو الديمقراطية والحكم الرشيد والرفاه واستعادة النظام الدستوري في أقرب وقت».

المصدر: جُمع هذا المسرد الزمني لأحداث الثورة السودانية من 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 11 نيسان/أبريل 2019 من عدد من المصادر الأولية والثانوية، نذكر منها: يحيى إبراهيم محمد أحمد، يوميات ثورة ديسمبر: سرد يومي لوقائع ثورة ديسمبر في السودان (الخرطوم: قصاصات للنشر، 2019)؛ يوميات الثورة السودانية، من 15/12/2018 إلى 31/7/2019، أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ «يوميات الثورة السودانية»، موقع فيسبوك، شوهد في 13/7/2020، في: https://bit.ly/2BRwyZI

الملحق (2)
ميثاق الخلاص الوطني حزب الأمة القومي
(27 كانون الأول/ديسمبر 2018)

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق الخلاص الوطني

هبة الشعب السوداني في وجه نظام الحكم الاستبدادي الظالم مشروعة، والتعبير بالمظاهرات الاحتجاجية السلميَّة، مشروع بموجب الدستور وبموجب المعاهدات الدولية التي وقَّع عليها السودان. والتصدي لها بالبطش جريمة توجب مزيدًا من المساءلة الجنائية الدولية.

هذه التحركات العفوية ينبغي أن تستمر لإدانة إخفاقات ومظالم وفساد النظام بصورة عملية، على أن تتجنب التخريب فهو ليس من طبع السودانيين ولا يجدي بل يمنح سلطات البطش مبررًا لممارسته.

الواجب الوطني في هذا الظرف التاريخي يتطلب من جميع القوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الشبابية والنسوية، وجموع المفصولين والمهجرين والنازحين، والتجمعات المطلبية، والمتأثرين بالسدود وبيع الأراضي، ومؤسسات القطاع العام، والحركة الطالبية، والمفكرين والشخصيات القوميَّة التوقيع على ميثاق الخلاص الوطني باعتباره الإعلان التاريخي لمطالب الشعب المشروعة، وهي:

أولًا: إزالة هذا النظام الذي فرض على البلاد احتلالًا داخليًا، وإقامة نظام جديد يقيم دولة الوطن في مكان دولة التمكين الحزبي الإقصائي.

ثانيًا: كفالة حقوق الإنسان وبسط الحريات العامة وتكوين حكومة قومية انتقاليّة تدير البلاد إلى حين إجراء انتخابات عامة حرة.

ثالثًا: إبرام اتفاقية سلام عادل شامل تقوم على المبادئ الآتية:

- وقف شامل للعدائيات وكفالة الإغاثات الإنسانية لمستحقيها بإدارة مستقلة ومحايدة.

- كفالة عودة النازحين واللاجئين إلى مواطنهم وتنفيذ التعويضات الفردية والجماعية.

- الالتزام ببرامج اقتصادية واجتماعية نحو المناطق الأقل نموًا والمتأثرة بالحروب لتحقيق المساواة الجهوية والاجتماعيَّة.

- الاعتراف بالتنوع الثقافي والإثني والالتزام باستحقاقاته.

- الالتزام بلامركزية فيدرالية حقيقية تمكن ولايات البلاد المختلفة من ممارسة صلاحيات دستورية. هذا مع دمج الولايات في الخمسة أقاليم التاريخية (الإقليم الشمالي- الإقليم الشرقي- إقليم كردفان- إقليم دارفور- وإقليم النيلين الذي يضم ولايات الجزيرة والنيل الأبيض والنيل الأزرق وسنار).

- هيكلة القوات النظامية بصورة تحقق قوميتها، وضبط عقيدتها العسكريَّة بحماية النظام المدني.

- الالتزام بعدالة انتقاليّة للحقيقة والإنصاف لكل الفترة منذ استقلال السودان.

رابعًا: عقد مؤتمر قومي دستوري مهمته كتابة دستور البلاد يحقق:

- كفالة الحريات العامة وحقوق الإنسان.

- ضبط العلاقة بين الدين والدولة بما يشبع تطلعات المؤمنين والتزام الجميع بالمساواة في حقوق المواطنة.

- يكفل الدستور مبادئ اتفاق السلام العادل الشامل.

- الاتفاق على وسيلة ديمقراطية لإجازة الدستور.

خامسًا: اتباع سياسة توازن بين الانتماء الوطني، والعربي، والأفريقي، والإسلامي والدولي، والتخلي عن سياسة المحاور الانتهازية حرصًا على الصداقة والتعاون دون محورية.

سادسًا: نداء للقوى النظامية الامتناع عن البطش بالشعب الذي يعبِّر سلميًا عن مطالبه، بل الانحياز لمطالبه المشروعة.

سابعًا: النداء لكل الذين ساندوا هذا النظام في مراحله السابقة المثوبة لحضن الشعب، والمشاركة في بناء الوطن بعد أن اتضحت عيوب التجربة لكل مَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ. أما الذين ما زالوا يمسكون بالسلطة فبقدر تجاوبهم مع مطالب الشعب المشروعة سيجدون من الشعب المعاملة العادلة لا الانتقامية.

ثامنًا: مطالبة أشقاء وأصدقاء السودان في العالم العربي والأفريقي، والدولي بتقديم البرهان على دعم أهل السودان بالآتي:

- دعم مبادرات السلام العادل الشامل.

- دعم برامج الإغاثات الإنسانية.

- المساهمة في التوطين الطوعي للنازحين في قراهم بتعمير جديد.

- دعم كل ما من شأنه كفالة حقوق الإنسان والحريات العامة في السودان.

- المساعدة في إعادة الأموال المنهوبة للوطن.

- المساعدة على عدم الإفلات من العقوبة للجناة.

- الالتزام بمعاملة طيبة للاجئين السودانيين فهؤلاء طردهم الظلم من وطنهم.

الوسائل:

أولًا: أن يوقع هذا الميثاق كل عناصر المجتمع المذكورة.

ثانيًا: أن يقدم هذا المطلب في العاصمة والولايات والسفارات في الخارج في آن واحد في مواكب سلميَّة وفي يوم محدد لا يتجاوز أسبوعًا من اليوم.

ثالثًا: أن نعتصم جميعًا في مائة موقع داخل السودان، وأمام كل سفارات السودان في الخارج، اعتصام يستمر مصحوبًا بإضراب عام إلى أن تتحقق مطالب هذا الميثاق.

رابعًا: تكوين قيادة وطنية مشتركة لتنظيم هذا الفلاح الوطني.

المصدر: «ميثاق الخلاص الوطني»، حزب الأمة القومي، الموقع الرسمي للإمام الصادق المهدي، 27/12/2018، شوهد في 20/10/2019، في: https://bit.ly/3p9HIgr

الملحق (3)

مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم (30 كانون الأول/ديسمبر 2018)

بسم الله الرحمن الرحيم

الله.. الوطن.. الحقيقة.. الإنسانية

مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم

السيد: رئيس جمهورية السودان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: الأوضاع الحالية في السودان

تشهد بلادنا الحبيبة انهيارًا اقتصاديًا ومتسارعًا أنهك الشعب السوداني، وزاد من معاناته أضعافًا مضاعفةً خلال السنوات الأخيرة. ظل الشعب يعاني لثلاثة عقود متتالية بسبب السياسات الخاطئة غير الرشيدة، والتي مكَّنت شريحة محدودة من ثروات البلاد وسلطتها على حساب الشعب السوداني المكتوي بنيران هذه السياسات ومآلاتها. نتج عن هذه السياسات تفشي الفوضى، والفساد المالي، والرشاوى والمحسوبية، مما أدى إلى فقدان العملة الوطنية قيمتها، وزادت معدلات الفقر والبطالة، وانتشرت الجرائم الأخلاقية بمعدلات غير مسبوقة في هذا المجتمع المسالم.

وبالرغم من صبره وجلده، قوبل هذا الشعب بالمزيد من الضنك، وزرع الفتن بين أبناء الوطن الواحد، وضرب نسيج وحدته وتكافله وتقسيم البلاد. وقد صاحب ذلك تصريحات كاذبة ومستفزة ومتعالية تتعامل مع الشعب السوداني كأنه أجير، وليس صاحب حق أصيل في هذه

الأرض، وتناست الحكومة وفشلها في القيام بمهامها رغم الثروات الضخمة التي أنعم الله بها على السودان وأولها إنسانها العبقري.

نحن في مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم نرى ضرورة تكوين حكومة ذات كفاءات وحس وطني قويم، تستطيع توظيف هذه الثروات البشرية والزراعية والمائية والمعدنية والتاريخية وضخها في اقتصاد سليم معافى؛ لرفعة شأن هذا البلد، وتوفير العيش الكريم لشعبه. هذه الحكومة قد مكثت ثلاثة عقود من الزمان متخبطة ليست لها رؤية لرفعة البلد، ولا علاقات سياسية مثمرة مع الدول الخارجيَّة، وعليه نطالب بالآتي:

التنحي غير المشروط لرئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير، وحل حكومته، وتسليم السُّلطة لحكومة انتقاليّة متفق عليها من كافة الأطياف؛ لتساعد في إخراج البلاد من هذه الأزمة، وتمهد لإقامة انتخابات حرة نزيهة؛ لاختيار من هو قادر على إدارة دفة البلاد.

التوقف الفوري عن القمع والترهيب والقتل ضد الأبرياء من الشعب، الذين يمارسون حقهم المكفول لهم في الدستور بالتعبير عن رأيهم. إطلاق كافة المعتقلين السياسيين. إيقاف التصريحات والممارسات العنصرية ضد أبناء دارفور والتي تؤدي إلى تأجيج الفتن. ضمان سلامة الموكب السلمي يوم الإثنين 31 ديسمبر المنوط به إيصال رأينا ورؤيتنا لرئاسة الجمهورية كما يحتم علينا ضميرنا، ودورنا كأساتذة جامعة الخرطوم.

والله ولي التوفيق

الأحد 30 ديسمبر 2018

المصدر: «مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم»، سودانيز أونلاين، 30/12/2018، شوهد في 12/10/2019، في: https://bit.ly/38fd1yv

الملحق (4)

مبادرة الجبهة الوطنية للتغيير (30 كانون الأول/ديسمبر 2018)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المشير/عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهورية

السلام عليكم ورحمة الله - وبعد

يقول الله تعالي: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾. صدق الله العظيم

إن الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي عمَّت معظم ولايات السودان لم تكن فقط بسبب الزيادة في أسعار الخبز وندرته، ولكن كانت لها أسباب متعددة، إذ ظل الشعب يعاني ويلات الحرب، والنزوح، ونزاعات الأراضي والحواكير، ومن الغلاء الطاحن، وتفشي البطالة، وسداد فاتورة تعليم أبنائه، وفاتورة العلاج والدواء، وإهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الزراعة، مما أدخل البلاد في أزمة اقتصادية مركبة أساسها:

العجز الكبير في النقد الأجنبي.

النقص الحاد في السيولة النقدية.

التضخم المالي المتعاظم بسبب الترهل في هيكل الحكومة، الذي يموَل بالعجز من خلال طباعة العملة مع زيادة معدلات الفساد والصرف السياسي والأمني. عجز البنوك في الوفاء بسداد أموال المودعين. تعطيل المشاريع الإنتاجية الكبرى والمؤسسات الوطنية مثل مشروع الجزيرة، والخطوط البحرية، والسكة حديد على سبيل المثال. تسييس وفساد الخدمة المدنية. كل ذلك أدى إلى ارتفاع يومي جنوني لأسعار المنتجات المحلية والمستوردة مع نقص حاد في الوقود والمواصلات مما زاد من معاناة المواطنين.

من المعلوم أن النظام لا يتوفر لديه الآليات الاقتصادية المتعارف عليها لوقف هذا التدهور. إلى جانب ذلك فإن النظام بتركيبته الحالية وعزلته السياسية والاقتصادية والإقليمية والدولية ليس في مقدوره تجاوز هذه الأزمة التي لا سبيل لتجاوزها إلا بقيام نظام جديد في البلاد يستعيد ثقة الشعب السوداني، ويستعيد العلاقات الدولية بشكل متوازن تبنى على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل حتى يتسنى له رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب للتأهل لإعفاء ديونه بواسطة نادي باريس، وانتشال عملته الوطنية من الانهيار واستعادة توازنه الاقتصادي.

ما هو الحل؟

على الرغم من أن الحوار الوطني قد شكل أرضية خصبة لحل مشاكل البلاد من خلال مخاطبته لجذور المشاكل والأزمات التي عانت منها بلادنا لعقود من الزمان، وأثمر عن رؤية شاملة وكاملة للحل إلا أن غياب الإرادة السياسية والآليات الفاعلة، وقفتا عائقًا أمام التنفيذ حتى وصل بنا الحال إلى ما نحن عليه الآن من أزمات.

وعليه أصبح السبيل الوحيد لتدارك الانهيار السياسي والاقتصادي الوشيك اتخاذ إجراءات استثنائية من خلال تشكيل مجلس سيادة انتقالي يقوم بتولي أعمال السيادة.

تشكيل حكومة انتقاليّة تجمع ما بين الكفاءات والتمثيل السياسي، دون محاصصة، لا تستثني أحدًا تضطلع بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وفق برنامج وأوليات يوقف الانهيار الاقتصادي، وينهي عزلة السودان الخارجيَّة السياسيَّة والاقتصاديَّة، ويحقق السلام، ويشرف على قيام انتخابات عامة حرة ونزيهة، على أن يقود الحكومة رئيس وزراء متفق عليه تجتمع فيه الكفاءة والخبرة

والقبول الوطني، ويضطلع رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة بالتشاور مع مجلس السيادة الانتقالي والقوى السياسية مع الإجراءات العاجلة الآتية:

- حل المجلس الوطني، ومجلس الولايات، وتعيين مجلس وطني توافقي من 100 عضو.

- حل الحكومات الولائية، ومجالسها التشريعية، وإعادة هيكلة الحكم والولائي والمحلي وفق مكونات الحوار الوطني.

- تحدد الحكومة الانتقاليّة الموعد المناسب للانتخابات وفق التقدم في ملف السلام بالتشاور مع القوى السياسية.

- تنفذ الحكومة الإصلاح القانوني والدستوري، وإصلاح أجهزة الدولة، وتُعِد قانون الانتخابات، وتقوم بتشكيل مفوضية الانتخابات واللجنة القوميَّة للدستور بالتوافق مع القوى السياسيَّة والتشاور مع مجلس السيادة الانتقالي والقوى السياسية.

- اعتماد الخارطة الأفريقية للسلام والحل السياسي في السودان، واعتبار قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 2046 ومجلس السلم والأمن الأفريقي بالأرقام 538 و456 في ذات الشأن جزءًا لا يتجزأ من مخرجات الحوار.

- فتح وثيقة الحوار الوطني للقوى السياسية التي لم توقع عليها لإضافة مساهماتها للوثيقة.

- اتخاذ إجراءات وتدابير اقتصادية عاجلة تخفف من معاناة المواطنين وتوفر احتياجاتهم الأساسية.

- بسط الحريات العامة واستعادة الديمقراطية.

- استقلال القضاء وسيادة حكم القانون.

- دعم القوات النظامية ورفع قدرتها القتالية والنأي بها عن الاستقطاب السياسي لضمان حياديتها ومهنيتها للقيام بمهامها الدستورية في حماية تراب الوطن.

- الاهتمام بالمغتربين بتعليم أبنائهم ومستقبل استقرارهم لقيامهم بمسؤولية كبيرة تجاه أسرهم والمجتمع السوداني في ظل ظروف اقتصادية صعبة.

- وقف الحرب وإحلال السلام في مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور.

- الاهتمام بقضايا النازحين واللاجئين وإعادة التوطين.

إن الاستمرار في رفض الانتقال إلى نظام سياسي جديد سيترتب عليه عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة تودي بالأمن الاجتماعي وتزيد المواطنين معاناة وتورد البلاد مورد الهلاك.

أخيرًا، وإذ نتقدم بهذه المذكرة انطلاقًا من مسؤوليتنا التاريخية، نثمن خروج القوات المسلَّحة لحماية المنشآت العامة، ونطالب بأن يمتد ذلك لحماية التظاهرات السلميَّة المشروعة ممن لا يتورعون في إراقة الدماء، وقتل الأبرياء من المواطنين، الذين هم أثمن وأغلى من المنشآت المادية. نسأل الله أن يتقبل الشهداء الذين سقطوا دفاعًا عن الحرية والكرامة في هذه التظاهرات، ونطالب بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في هذه التجاوزات ومحاسبة مرتكبيها. كما نطالب بإطلاق سراح المعتقلين.

والله ولي التوفيق والسلام

الموقعون:

الجبهة الوطنية للتغير، وتضم كلًا من:

1 - حركة الإصلاح الآن،

2 - حزب الأمة الإصلاح والتجديد،

3 - الحزب الاتحادي الديمقراطي،

4 - كتلة قوى التغيير،

5 - حزب الشرق للعدالة والتنمية،

6 - منبر المجتمع الدارفوري،

7 - الحركة الاتحادية،

8 - الحزب الاشتراكي المايوي،

9 - المؤتمر الديمقراطي لشرق السودان،

10 - حزب الأمة الموحد،

11 - حزب الوطن،

12 - تيار الأمة الواحدة،

13 - منبر النيل الأزرق،

14 - حزب الإصلاح القومي،

15 - اتحاد قوى الأمة،

16 - حزب مستقبل السودان،

17 - حزب وحدة وادي النيل،

18 - جبهة الشرق،

19 - حركة الخلاص،

20 - حزب التغيير الديمقراطي،

21 - حزب السودان الجديد،

22 - حزب الشورى الفيدرالي،

23 - الجبهة الثورية لشرق السودان.

المصدر: «النص الكامل لمذكرة الجبهة الوطنية للتغيير»، باج نيوز، 30/12/2018، شوهد في 14/12/2019، في: https://bit.ly/2ApModO

الملحق (5)
مبادرة السلام والإصلاح (مجموعة الـ 52) بيان
إلى الشعب السوداني الأبيّ الكريم (30 كانون الأول/ديسمبر 2018)

بسم الله الرحمن الرحيم

الخرطوم في 30 ديسمبر 2018

بيان إلى الشعب السوداني الأبي الكريم

وبلادنا تواجه هذه الأيام تحديًا مصيريًا في لحظة مفصلية، تتوالى فيه أشكال التعبير السلمي بخروج السودانيين في أجزاء واسعة من البلاد في حراك شعبي احتجاجًا على انسداد الأفق، بسبب تفاقم الأزمة السياسيَّة التي قادت تجلياتها إلى تدهور أوضاع الاقتصاد السوداني على نحو غير مسبوق، مما خلّف ضائقة معيشية ضنكة، ظلت تأخذ بخناق المواطنين، أدت إلى احتقان اجتماعي خانق، ليفرز هذه الهبّة الشعبيَّة الواسعة المطالبة بتغيير جذري وشامل للأوضاع المأزومة بفعل استمرار الوضع الشمولي القابض.

وإذ تخاطب مجموعة المبادرة الشعب السوداني الأبي في هذا المنعطف المصيري من تاريخ بلادنا، تترحم على الشهداء الأبرار الذين قدّموا أرواحهم الطاهرة في هذا الحراك السلمي تضحيةً بأنفسهم من أجل عزة وطنهم ورفعة مواطنيهم، وتتمنى عاجل الشفاء للجرحى، وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين كافة بدعوى الاشتراك في هذه الاحتجاجات السلميَّة، وإطلاق سراح السياسيين المعتقلين.

تؤكد المجموعة على المواقف التالية:

- تأييدها ودعمها الكامل لحق الشعب السوداني في التعبير بحرية كاملة غير منقوصة عن تطلعاته في الحرية والديمقراطيَّة والحياة الكريمة في وطن يعمّه السلام والاستقرار والحكم الرشيد وسيادة حكم القانون والمساواة وحماية حقوق الإنسان. وتدعم المجموعة سعي المواطنين لتحقيق مطالبهم المشروعة في التغيير السلمي طلبًا للخلاص والخروج من النفق المظلم والحلقة المفرغة الذي أدخل فيه نظام الحكم البلاد.

- وتؤكد المجموعة رفضها التّام لاستخدام السلطات العنف المفرط في مواجهة المواطنين المسالمين بهدف حرمانهم من ممارسة حقهم الدستوري في التعبير السلمي في الاحتجاج على السياسات والممارسات التي أدت إلى إفقار البلاد والعباد. وإذ نقدّر موقف قادة الأجهزة النظامية الرسمية ومنسوبيها الذين أقروا بالأسباب الموضوعية لهذا الحراك الشعبي، وأعلنوا التزامهم بكفالة حق المواطنين في التعبير عن آرائهم سلميًا، فإنها تدين استخدام الرصاص الحي، والعنف في مواجهة المحتجين، مما تسبّب في اغتيال العشرات، وجرح المئات من المواطنين العُزَّل، وتطالب المجموعة الأجهزة النظامية والعدلية بالتزام صف العدالة، وتحمل مسؤوليتها في كشف مرتكبي هذه الانتهاكات الخطيرة، وإيقافهم واتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة في مواجهة الذين اقترفوا هذه الجرائم الدموية.

- وترى المجموعة أن هذه الأوضاع الاقتصاديَّة المتدهورة، والضائقة المعيشية المستفحلة، والاحتقان الاجتماعي المتفاقم، ليست سوى انعكاس لحجم الأزمة السياسيَّة الخانقة، وانسداد الأفق بسبب عدم تجاوب السلطة القائمة مع أية مبادرات أو جهود وطنية مخلصة للإصلاح، مع الإصرار على الاستمرار في احتكار السلطة، وتؤكد أنه لا مخرج من هذا المأزق إلا بتأسيس هيكلة سياسية جديدة جذرية وشاملة لإدارة البلاد وتشكيل حكومة قومية، تحظى برضا الشعب وتستجيب لمطالبه، وتملك القدرة على إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل الاقتصاديَّة المستعصية ورد المظالم، تقود البلاد خلال فترة انتقاليّة بأجندة وطنية محددة الأولويات يتم الاتفاق عليها بين كل القوى السياسيَّة والمجتمع المدني.

- وتؤكد المجموعة أنه ما كان للأوضاع في البلاد لتصل إلى هذا الدرك من التردي الذي ينذر بتهديد تماسكها واستقرارها لولا تفويت السلطات الحاكمة لكل الفرص التي أتيحت لتحقيق

تحوّل ديمقراطي حقيقي، وتقاعسها عن القيام بأية إصلاحات حقيقية جدية ذات صدقية، وعدم استعدادها لتحمل تبعات الإصلاح ودفع ثمنه بكفالة الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وفك احتكار السُّلطة، والمحاربة الجدية للفساد.

- وتوجه مجموعة المبادرة النداء لكافة الفاعلين، أفرادًا وأحزابًا سياسية ومنظمات مجتمع مدني وتنظيمات العمل العام بلا استثناء، للانخراط على نحو إيجابي وبناء، في مسارات عمل متسق نحو هدف مشترك يمكّن وطننا من بلوغ حلمه المشروع في تجاوز أزمته السياسيَّة المتطاولة والمستفحلة، ودفع استحقاقات تأسيس نظام سياسي واجتماعي يكفل الحرية والديمقراطيَّة وحقوق الإنسان والنهوض في المجالات كافة.

- توجه المجموعة النداء للأجهزة الرسمية لضبط خطابها الإعلامي وتجنب الإشارات التي توحي بالعنصرية وتدفع باتجاه التفريق بين أبناء البلد الواحد على خطوط جهوية وعرقية من أجل الحفاظ على اللحمة الوطنية.

- تظل المجموعة في حالة انتباه وحضور كامل تتابع عن كثب مجريات الأحوال، وتطوراتها التزامًا بمسؤولية أعضائها الأخلاقية والوطنية، وتسهم بقسطها في استنبات مستقبل أفضل لوطننا يحقق سلامته واستقراره ونهضة مواطنيه وتحقيق عزتهم وكرامتهم.

أيها الشعب السوداني الكريم:

لقد سبق لهذه المجموعة أن تقدمت بمبادرة قومية للسلام والإصلاح في مارس 2016 قناعة منها أن أزمة السودان المتفاقمة لا يمكن أن تُحل إلا عن طريق حوار وطني جاد، يحظى بموافقة ومشاركة جميع القوى السياسية، وقد هدفت المبادرة إلى جمع الصف الوطني وتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق تحوّل ديمقراطي، ودعت إلى قيام فترة انتقالية تديرها حكومة قومية من ذوي الكفاءة تعبر بالسودان إلى مشارف المستقبل.

واقترحت برنامجًا لفترة الانتقال، يبدأ بإيقاف الحرب وتحقيق السلام، وتضميد الجراح وصولًا للعدالة والمصالحة، وترسيخ قاعدة التداول السلمي للسلطة، وتأسيس الحكم الراشد، وبدء عملية جادة وشاملة لإصلاح الاقتصاد الوطني، وترميم علاقات السودان الخارجية، وتحقيق توافق واسع حول كتابة دستور السودان المقبل، وتهيئة المناخ لانتخابات حرة وعادلة ونزيهة تحت إشراف

محلي ودولي، وإصلاح الخدمة المدنية، ومحاربة الفساد في أشكاله كلها، واسترداد ما تم الاستيلاء عليه من المال العام ورد المظالم. وقد حظيت المبادرة حينها بتجاوب واسع من أغلب القوى السياسية، فيما رفضتها السلطة وحزبها الحاكم.

المصدر: «مبادرة السلام والإصلاح (مجموعة الـ 52)»، سودانايل، 30/12/2018، شوهد في 17/12/2019، في: https://bit.ly/3ld18P4

الملحق (6)
المبادرة الثانية لأساتذة جامعة الخرطوم
(1 كانون الثاني/يناير 2019)

بِسْم الله الرحمن الرحيم

الله.. الوطن.. الحقيقة.. الإنسانية

مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم

مقترح لآليات الانتقال السلمي للسلطة

يتقدم أساتذة جامعة الخرطوم عبر مبادرتهم وكبار أساتذتهم بمقترحات للانتقال السلمي للسلطة، حيث تتناسب مع الإرث الحضاري لشعب السودان وتقاليده السياسية العريقة، ومع الطابع السلمي للاحتجاجات الشعبية منذ انطلاقها في ديسمبر الماضي. من الجلي أنَّ الأزمة السياسية والاقتصادية الطاحنة، والتي ظلت تتفاقم عبر سنين وعقود لن تزول دون نظام سياسي جديد، وسلطة انتقاليّة تحظى بقبول جميع السودانيين، وتعبر عن تطلعاتهم، وترقى لتضحياتهم الجسيمة ونضالهم من أجل الحرية والعيش الكريم. إنَّ الانهيار الاقتصادي الحالي ما هو إلا عرض لمرض مزمن بلغ ذروته في سلطة الإنقاذ التي أعملت سيف التمكين ومكثت ثلاثة عقودٍ انفصلت فيها البلاد، وتراجع فيها الاقتصاد واستشرى الفساد. إنَّ هذه الهبة الشعبيَّة غير المسبوقة يجب أن تكون سانحة للدفع إلى المقدمة، بأجندة الوطنية السودانية والإجماع، وذلك حتى يتمكن السودان من تحقيق استقلاله الحقيقي واللحاق بركب الأمم، وذلك بالآتي:

1 - الشروع الفوري في تكوين هياكل للسلطة الانتقالية، قائمة على مبادئ فصل السلطات، يتفق السودانيون فيها عبر أوسع إجماع ممكن، ومساهمة الخبراء منهم على مبادئ «دستورية» عامة، تُستمد من تجربة الفقه الدستوري السوداني منذ الاستقلال؛ لإدارة الفترة الانتقاليّة التي تعقب انتقال السلطة. تصبح هذه المبادئ موجهات وقوانين دستورية إلى حين الاتفاق على دستور دائم مع نهاية الفترة الانتقالية، وإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات فورًا

2 - يتشكل جسم سيادي يمثل الأقاليم الستة القديمة، مع تمثيل خاص للنيل الأزرق وجبال النوبة، وتمثيل للقوات النظامية لضمان إكمال الفترة الانتقالية بنجاح ودون عقبات، وتقتصر سلطة هذا الجسم السيادي على النواحي السيادية والتمثيلية.

3 - يقوم المجلس السيادي الانتقالي بتشكيل حكومة انتقالية من كفاءات متفق عليها، ومشهود لها بالنزاهة والحياد في أداء الواجب، وذلك عبر آلية تشاورية مناسبة من المهنيين والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وقوى التغيير، وبتمثيل مقدر للأقاليم وفقًا لمعايير عادلة شفافة، وتصبح هذه الآلية تلقائيًا المنبر الدستوري الذي يتولى مهام التشريع والرقابة خلال الفترة الانتقالية في نطاق الصلاحيات الدستورية.

4 - تقوم الحكومة الانتقالية بالشروع مباشرة في إحلال السلام عبر ترتيبات وقف الحرب ومعالجة آثارها الإنسانية الملحة، ثم تسوية المسائل السياسية من خلال التوافق الموضوعي على رؤية مخاطبة لجذور المشكلة السودانية، ومن ثم إجراء الترتيبات الأمنية اللازمة للسلام المستدام.

5 - تقوم الحكومة الانتقاليّة خلال أربع سنوات - عمر الفترة الانتقاليّة - بتنفيذ البرامج الإسعافية المتفق عليها وطنيًا، وبدعم مقدر من القوى السياسيَّة والمدنية، مثل: إنعاش الاقتصاد، إعادة الحياة للخدمة المدنية وضمان مهنيتها، وضمان مهنية وقومية القوات النظامية من جيش وشرطة وأمن وطني، واستقلال القضاء، ومؤسسات التعليم الجامعي، وإعادة تأهيل قطاعات الخدمات، والبنى التحتية للمشاريع الإنتاجية، والاهتمام بالمناطق المهمشة والمتضررة من الحرب، وتطبيع علاقتنا الخارجيَّة بما يخدم المصلحة الوطنية. تتم متابعة أداء الحكومة الانتقاليّة عبر مجالس مهنية تخصصية، تتكون بالتشاور مع الجسم السيادي والمنبر الدستوري، كما تعمل المجالس التخصصية على تبني برامج للسياسات - متوسطة وطويلة الأمد - البديلة وتطويرها مما هو معد سلفًا، وترفد الحكومة الانتقاليّة بالخطط والبرامج وذلك عبر آلية وطنية تشاورية وشفافة.

6 - تُجرى انتخابات الحكم المحلي بعد عام من بدء الفترة الانتقالية حتى يتمكن الشعب من مباشرة حكمه لنفسه، وتمكينه من المشاركة في تنفيذ البرنامج الإسعافي وإنجاحه. تقوم الحكومة بتوفير الموارد المالية والأطر التشريعية لذلك خلال السنة الأولى من الفترة الانتقالية. تعمل القوى السياسية خلال الفترة الانتقالية على بناء قواعدها وتهيئة المناخ للانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية، والمشاركة بفاعلية في المنبر الدستوري كما تتضمن إجراءات تهيئة المناخ، وتقييم التجربة السياسية السودانية - خاصة فترة الإنقاذ - وتقويمها بتضميد الجراح وإحقاق الحقوق وإعادة المفصولين للصالح العام ورد الاعتبار لمفهوم الدولة كجسم يقف على مسافة واحدة من مكونات المجتمع والمواطنين.

7 - تكوين مفوضية مختصة بقضايا العدالة الانتقاليّة تكون من مهامها - بالتعاون مع المنظومة العدلية - التحقيق في الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت في حق الشعب خلال الحقبة الماضية وتحقيق العدالة والمصالحة.

8 - تكوين مفوضية مستقلة لمعالجة قضايا الفساد ونهب المال العام تكون من مهامها استرداد الأموال واستئصال غول الفساد من المجتمع.

يتقدم الأساتذة بهذه المقترحات للقوى السياسية وقوى التغيير والمجتمع السوداني العريض المتطلع لحياة ملؤها الطمأنينة والكرامة، وفاء للدور المنوط بالجامعة منذ ميلاد الحركة الوطنية الحديثة، مؤكدين أن هذا الجهد يأتي مكملًا ومعضدًا لكل الجهود التي قدمها السودانيون في منابرهم ومؤسساتهم؛ لاستشراف مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ونؤكد أن خبرات المجتمع الجامعي ممثلة في أساتذة جامعة الخرطوم والجامعات الأخرى ستظل معينًا لهذا الشعب في سعيه للحياة الكريمة.

والله ولي التوفيق.
مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم
يناير 2019
موقعو المبادرة من أساتذة جامعة الخرطوم[474]

المصدر: «مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم. مقترح لآليات الانتقال السلمي للسلطة، الثلاثاء 1 يناير 2019م»، مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم، موقع فيسبوك، 15/2/2019، شوهد في 12/10/2019، في: https://bit.ly/2BeW9vT

الملحق (7)

إعلان قوى الحرية والتغيير (1 كانون الثاني/يناير 2019)

إعلان الحرية والتغيير

نحن شعب السودان في المدن والقرى، شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا ووسطًا، بكافة قوانا الشعبية والسياسية والاجتماعية والنقابية والمدنية وأصحاب المطالب، نؤكد عبر هذا الإعلان إننا لن نتوقف عن استخدام كافة أساليب النضال السلمي حتى يتم الخلاص من نظام الإنقاذ الشمولي، وتحقيق الأهداف التالية:

أولًا: التنحي الفوري للبشير ونظامه من حكم البلاد دون قيدٍ أو شرطٍ.

ثانيًا: تشكيل حكومة انتقاليّة قومية من كفاءات وطنية بتوافق جميع أطياف الشعب السوداني، تحكم لأربع سنوات، وتضطلع بالمهام التالية:

1 - وقف الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية، ومعالجة آثارها، بما في ذلك إعادة النازحين واللاجئين طوعًا إلى مواطنهم الأصلية، وتعويض المتضررين تعويضًا عادلًا وناجزًا، ومعالجة مشكلة الأراضي مع المحافظة على الحواكير التاريخية.

2 - وقف التدهور الاقتصادي، وتحسين حياة المواطنين في كل المجالات المعيشية.

3 - عمل ترتيبات أمنية نهائية مكملة لاتفاق سلام عادل وشامل.

4 - الإشراف على تدابير الفترة الانتقاليّة وعملية الانتقال من نظام شمولي يتحكم فيه حزب واحد إلى نظام تعددي، يختار فيه الشعب ممثليه، مع إعادة هيكلة الخدمة المدنية والعسكريَّة

(النظامية) بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها، وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة.

5 - إعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون.

6 - العمل على تمكين المرأة السودانية، ومحاربة كافة أشكال التمييز، والاضطهاد التي تتعرض لها.

7 - تحسين علاقات السودان الخارجية وبناؤها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة، والبعد عن المحاور مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة مع أشقائنا في دولة جنوب السودان.

8 - التزام الدولة بدورها في الدعم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال سياسات دعم الصحة والتعليم والإسكان مع ضمان حماية البيئة ومستقبل الأجيال.

9 - إقامة مؤتمر دستوري شامل لحسم كل القضايا القومية وتكوين اللجنة القومية للدستور.

ثالثًا: وقف كافة الانتهاكات ضد الحق في الحياة فورًا، وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، وتقديم الجناة في حق الشعب السوداني؛ لمحاكمة عادلة، وفقًا للمواثيق والقوانين الوطنية والدولية.

بالتوقيع على هذا الإعلان الذي تظل بنوده مفتوحة للإضافة، خاصة في ما يتعلق بمهام الحكومة الانتقاليّة، وذلك لاستيعاب جميع هموم وطموحات الشعب السوداني، والذي سيتم فيه أيضًا المزيد من التفصيل باستصحاب كافة المواثيق والاتفاقات الموقعة سابقًا من قبل الكتل والأحزاب السياسية المعارضة. نؤكد إننا سنظل بالشوارع متمسكين بكافة أشكال النضال السلمي إلى أن تتحقق مطالبنا، وندعو إخواننا وأبناءنا في كافة القوات النظامية للانحياز إلى جانب الشعب، ومصلحة الوطن والمواطن، وعدم التعرض للمواطنين العُزّل بالقتل والتنكيل؛ لحماية البشير ونظامه الذي سقط فعليًا أمام إرادة الجماهير الباسلة.

الخرطوم - الثلاثاء 1 يناير 2019م

موقعو إعلان الحرية والتغيير:

1 - تجمع المهنيين السودانيين [توقيع محمد ناجي الأصم].

2 - قوى الإجماع الوطني [توقيع عبد الرحيم عبد الله محمد].

3 - قوى نداء السودان [توقيع حامد علي نور].

4 - التجمع الاتحادي المعارض [توقيع عز العرب حمد النيل].

المصدر: «إعلان الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 1/1/2019، شوهد في 3/2/2019، في: https://bit.ly/2ZAVJYT

الملحق (8)
المبادرة التنسيقية الوطنية للتغيير والبناء (6 شباط/فبراير 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

«معًا من أجل وطن ديموقراطي آمن يسع الجميع»

مقدمة:

تمر بلادنا بمنعطف تاريخي دقيق، حيث دخلت في حالة من الانهيار، بدأت تتآكل فيه مقدراتها ومواردها البشرية والجغرافية والطبيعية والقيمية، جراء العجز البائن في إدارة الحكم والدولة مما جعل البلاد تتزلق على نحو متسارع إلى درك الدول الفاشلة. أنتج هذا الواقع المأزوم تحديًا هائلًا على المستوى الأخلاقي والفكري والسياسي والاقتصادي. إن المنعطف الخطير الذي تمر به البلاد وما يمكن أن يترتب عليه من مآلات وخيمة لن تقتصر بأثرها على القائمين على أمر الحكم وحدهم، وإنما سوف تمتد بآثارها نحو الشعب بأكمله، مما يحتم مغادرة خانة الخمود والارتكاس، والفكاك من إسار حالة التمزق والتشرذم، والتفكير خارج الأطر الحزبيَّة والاستجابة للتحديات في مسعى جماعي جاد لانتشال البلاد من الوهدة الماثلة الآن. وإيمانًا بحق الشعب السوداني في التعبير عن طموحاته وآماله في التغيير والبناء تُجدد التنسيقية مساندتها ودعمها للانتفاضة الشعبية السلمية، التي عمت مختلف أرجاء البلاد، وحرصها على تطوير الحراك الثوري واستلهام إرادة الجماهير في الدعوة للحرية والشفافية والعدالة والمؤسسية والسلام والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وترى ضرورة تشكيل لجنة مستقلة وذات مصداقية للتحقيق في الاستخدام

المفرط للقوة في التصدي للتظاهرات السلمية، ومحاسبة المتورطين وجبر الأضرار التي حاقت بالأفراد والجماعات.

ماهية التنسيقية الوطنية:

استجابة للتحديات الوطنية العظمى تلاقت إرادة العديد من التنظيمات والفعاليات والرموز في إطار منصة وطنية تُعنى بتنسيق الجهود الهادفة إلى التغيير والبناء؛ لإنجاز تلك المهمة ولاستشراف المستقبل. وتتألف التنسيقية الوطنية من المجموعات التي تتوفر لديها الرغبة والقدرة في العمل السلمي من أجل وقف انهيار الدولة وتحقيق التغيير المنشود، وهي إطار وطني عريض، يكفل حشد الفعاليات الوطنية بمختلف أطيافها السياسية والفكرية دون استثناء لجهة أو عزل لأحد من أجل توظيف الطاقات وحشد القدرات لتحقيق الأهداف الوطنية العظمى. وتُعنى التنسيقية الوطنية بتنسيق جهود المجموعات المنضوية تحت لوائها من دون التدخل المباشر في مسار عملها الخاص. كما تسعى إلى تعزيز أُطر العمل المشترك بين المجموعات المشكلة لها لبلورة الأهداف المشتركة، والسعي لتضييق الفوارق وصولًا إلى برنامج وطني شامل متفق عليه.

غاية التنسيقية الوطنية:

تحقيق التغيير الشامل عبر أدوات فعل معرفي، سياسي، سلمي، مدني، وحضاري.

رسالة التنسيقية الوطنية:

1 - حشد الطاقات والقدرات الوطنية كافة، من أجل التغيير الشامل وإرساء قواعد البناء الوطني.

2 - تعزيز الانتماء الوطني المتجاوز للانتماءات الثانوية، وتوعية المواطنين بالمخاطر المحدقة بالوطن.

3 - تمكين مؤسسات المجتمع المدني كافة، من الفعاليات الشبابية والنسوية والنقابات والطرق الصوفية والأئمة والدعاة ورجال الدين المسيحي والقيادات الأهلية من الانخراط في حوار تفاعلي بناء لمخاطبة التحديات القائمة وإجراء المراجعات المطلوبة لتقويم مسيرة الحكم والدولة.

الأهداف الرئيسة للتنسيقية الوطنية:

1 - المحافظة على تماسك المجتمع وكيان الدولة ومؤسساتها ووحدتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي.

2 - إجراء إصلاحات دستورية تهدف إلى إرساء قواعد الحكم الراشد، بما يضمن تحقيق الكرامة الإنسانية وكفالة حقوق الإنسان، ويتأسس على قيم الحرية، والعدل، والتعددية الفكرية والسياسية، ويُقيم دولة المواطنة وسيادة حكم القانون والعدالة الاجتماعية.

3 - إصلاح مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية وسائر مؤسسات الخدمة المدنية، والمؤسسات العسكرية والشرطية والأمنية وضمان حشد الكفاءات الوطنية وفق معايير الكفاءة وتكافؤ الفرص، وضمان كفاءة أدائها وحيدتها ونزاهتها.

الموجهات العامة للتنسيقية الوطنية:

1 - الانفتاح على الرؤى والمقاربات الفكرية والسياسية والبرامج الوطنية الأخرى بالقدر الذي يمكن من إنتاج وثيقة وطنية تعكس تنوع وثراء الجماعة الوطنية السودانية وفق معيار علمي وتراضي [وتراضٍ] وطني.

2 - التوافق مع المبادرات الوطنية الأخرى على برنامج عمل وابتداع وسائل مدنية حضارية سلمية لتحقيق التغيير.

3 - التوافق على خط سياسي وطني وتعبوي في الولايات ودول المهجر لتحقيق غاية المبادرة ورسالتها وأهدافها.

مسار التنسيقية الوطنية:

1 - المساهمة في بناء تحول سياسي واجتماعي سلمي شامل في الحياة العامة يضمن تحقيق التغيير والحريات والحقوق والسلام والنهضة.

2 - التوافق على فترة للانتقال السياسي يتفق على مداها الزمني وبرنامجها التفصيلي مع تمكين مختلف مؤسسات المجتمع المدني من الأحزاب السياسية والفعاليات الفكرية والكيانات الشبابية والنقابات والتجمعات النسوية والطرق الصوفية والقيادات الأهلية، فضلًا عن أساتذة الجامعات من المساهمة بفاعلية في صياغة الحاضر وتشكيل المستقبل.

3 - تنحي رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس سيادة خلال فترة الانتقال، تؤول إليه صلاحيات الرئيس وكافة مهام السيادة.

4 - تشكيل حكومة كفاءات خلال فترة الانتقال على أن يتولى قيادتها رئيس وزراء متفق عليه يمتاز بالخبرة والكفاءة والنزاهة تسند إليه كامل السلطات والصلاحيات التنفيذية.

5 - تشكيل مجلس نيابي يتألف من كافة مؤسسات المجتمع المدني من الأحزاب والشباب والمرأة والشخصيات الوطنية لكي يضطلع بمهام التشريع والرقابة على أجهزة الدولة خلال مرحلة الانتقال.

6 - سن قانون للعدالة الانتقاليّة وتكوين آلية وطنية للعدالة والإنصاف على أن تضطلع الآلية بمهمة معالجة الآثار والتداعيات المترتبة على ملف المحكمة الجنائية الدولية، فضلًا عن إنصاف الأفراد والجماعات الذين أضيروا، ويشمل ذلك محاكمة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية خاصة في مناطق الحروب والنزاعات المُسلَّحة مع إشاعة قيم العدل والتسامح وإعلاء مبدأ العفو والحرص على جبر الأضرار وذلك بالاستئناس بتجارب الدول النظيرة.

معالم التغيير والبناء:

1 - التوافق على عقد اجتماعي جديد يقوم على كفالة الحقوق والحريات بما فيها حرية الاعتقاد والفكر، والحق في التعبير والتنظيم والتجمع السلمي والعمل النقابي والحريات الصحفية،

وتعزيز حقوق الإنسان وإرساء مبادئ الكرامة الإنسانية.

2 - وضع استراتيجية للنهوض الوطني بمشاركة الطيف الفكري والسياسي دون عزل أو إقصاء، وفق أسس علمية صارمة بعيدًا عن الوصاية السياسية والأيديولوجية، تضمن صناعة مستقبل للبلاد، وتُبنى على محاور سياسية واقتصادية واجتماعية، وتنتج برنامج حكم متوافق عليه لعقدين من الزمان.

3 - إعادة هيكلة الاقتصاد، واعتماد برنامج إسعافي عاجل لمعالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة، ومخاطبة جذورها الأساسية، ووضع المعالجات الناجزة لها، وفك الضائقة المعيشية، ومكافحة الغلاء وتيسير سبل العيش الكريم، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين على امتداد ولايات السودان.

4 - صناعة مشروع للسلام والوئام الوطني يحقق سلامًا مستدامًا في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، والمناطق المتأثرة بالنزاعات، وبناء معادلة منصفة، تتأسس عليها العلاقة بين المركز والأطراف، وذلك بمشاركة وطنية واسعة دون إقصاء، وتأكيد أهمية دور الحركات المُسلَّحة في تحقيق السلام، وفي عملية البناء الوطني والمساهمة في صناعة مستقبل السودان عبر الجهود المعرفية والسياسية.

5 - إصلاح الخدمة المدنية، وكفالة مبدأ تكافؤ الفرص في أروقتها، واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة في من يقع عليهم الاختيار لشغل المناصب القيادية فيها، وضمان ديمقراطية حقة تسمح بمشاركة الجميع.

6 - سن قانون لمكافحة الفساد وإنشاء آلية مستقلة لمكافحته مع الحرص على محاكمة المتورطين ورد الأموال المنهوبة وفق القانون.

7 - إعادة النظر في السياسة الخارجية والبعد عن سياسة المحاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى سياسيًا أو عسكريًا، وتأسيس العلاقات الخارجية للسودان وفق قاعدة من الأخلاق والمصالح المشتركة وصيانة حقوق الإنسان والشعوب.

8 - تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة وفق المعايير الدولية، والتوافق على قانون للانتخابات يحظى برضاء القوى السياسية والمجتمعية، مع الحرص على تشكيل هيئة عامة للانتخابات تحظى بالثقة الوطنية والسياسية.

ونحن إذ نطرح مبادرة التغيير والبناء هذه لجموع الشعب السوداني؛ لنؤكد بأن المبادرة مفتوحة لسائر الأحزاب، والكيانات والقطاعات الفئوية والمهنية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمرأة، والشباب، والطلاب، والطرق الصوفية، وأساتذة الجامعات، وقادة الرأي، والرموز الوطنية في مختلف المجالات؛ للانضمام والمساهمة بفاعلية في تطوير المبادرة ووضعها موضع النفاذ وصنع التغيير المنشود وصياغة الحاضر وتشكيل المستقبل.

وإذ تستشعر التنسيقية الأبعاد المأساوية بالغة الخطورة التي تردت فيها بلادنا جراء غياب الحكم الرشيد، وسوء الإدارة، وتفشي الفساد، وضعف إرادة الإصلاح، فإنها تستنهض الشعب كافة لمقارعة الأوضاع الكارثية الراهنة، ووضع حلول ناجعة تضمن وضع نهاية عاجلة للانهيار الشامل على نحو لا يحتمل الإبطاء ولا التسويف، ومن أجل ذلك سوف تظل عزيمة التنسيقية مصوبة على نحو موصول لتجميع القوى الحية من مختلف قطاعات الشعب السوداني وفئاته، لا سيما الشباب، لبلورة مشروع التغيير الوطني الشامل، مما يكفل تجاوز مظاهر الفرقة والتنازع والضعف، واستشراف المستقبل المأمول تحقيقًا لتطلعات الأجيال في الحكم الرشيد والرفاهية والاستقرار.

والله الموفق وهو المستعان.

التنسيقية الوطنية للتغيير والبناء

الموقعون:

1 - مبادرة تيار المستقبل، عنها بروفيسور مصطفى إدريس

2 - المبادرة الوطنية للتغيير، عنها السفير الشفيع أحمد محمد.

3 - مبادرة الإصلاح والنهضة (السائحون)، عنها الأستاذ فتح العليم عبد الحي.

4 - الإسلاميون الديموقراطيون، عنهم المحبوب عبد السلام.

5 - مبادرة الانتقال نحو الحريات والتداول السلمي عنها د. محمد المجذوب محمد صالح.المصدر: «مبادرة التنسيقية الوطنية للتغيير والبناء»، سودانايل، 21/2/2019، شوهد في 24/2/2019، في: https://bit.ly/2VvxWYK

الملحق (9)

مبادرة تيار المستقبل (19 شباط/فبراير 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾.

في البدء نترحم على أرواح الشهداء، ونسأل الله أن يتقبلهم قبولًا حسنًا، وإن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، ونسأل الله تعالى عاجل الشفاء للجرحى، ونحيي الوعي والروح الوثابة لشباب الانتفاضة.

- تقديرًا للمخاطر الجسيمة التي تهدد كيان الأمة السودانية، وتكاد تعصف بوحدتها وتماسكها.

- أسفًا لتصدي الأجهزة الأمنية بالقبضة الباطشة للتظاهرات السلمية، مما أسفر عن سقوط عشرات الشهداء، ومئات الجرحى والمعتقلين، وإهدار الكرامة الإنسانية.

- واستشعارًا لأبعاد الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أفرزت ضنكًا معيشيًا غير مسبوق.

- وتصديًا لمظاهر العجز البائن في إدارة الحكم والدولة مما جعل البلاد تنزلق على نحو متسارع إلى مهاوي الدولة الفاشلة.

• وسعيًا نحو استعادة مبادئ النزاهة والطهر والاستقامة.

• وتعزيزًا لحقوق الإنسان وحرياته وحرماته.

• وتعميقًا لمبدأ الكرامة الإنسانية التي تم إهدارها زمنًا طويلًا.

• وإيمانًا لتطلعات الشعب بتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة ورفضه لاستئثار حزب أو شخص بالحكم، متبعًا حيلًا شتى وأساليب ملتوية، واستصحابًا للمعاني والمؤشرات والوقائع الواردة أعلاه.

نحن الموقعون [الموقعين] أدناه تيار المستقبل الذي يتألف من الراغبين في الانضمام إليه من كافة قطاعات الشعب السوداني بمختلف تنظيماتهم وتخصصاتهم المهنية ودرجاتهم العلمية، آثرنا أن نتصدى بمنتهى الوعي والحزم والاقتدار لمهمة إصلاح الخلل البائن في بنية الحكم والدولة والمجتمع، واتفقنا بعد نقاش مستفيض ولقاءات متعددة أن ندفع بمبادرة متكاملة ومفتوحة لكل من أراد أن يلتحق بالركب، وتتمثل معالمها في ما يلي:

1 - التأكيد على المطالب المشروعة لشباب الانتفاضة الشعبية السلمية والداعية للحرية والشفافية والعدالة والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة والحق الدستوري في التظاهر السلمي وإبداء الرأي.

2 - الوقف الفوري لاستخدام القوة وإزهاق الأنفس.

3 - التواصل مع جميع الأطراف المشاركة في الانتفاضة للاتفاق حول الرؤية الكلية والأهداف الكبرى والمبادئ التي تؤمن هذا الحراك وتحفظ له قوته وتماسكه وتوسعه لشمل جميع من يؤمن بأهدافه، وتمضي به نحو غاياته دون إزهاق للأنفس أو انفلات لأمن البلاد.

4 - على السيد الرئيس تهيئة المناخ للاستقرار السياسي بتنحيه طواعية من الحكم وإفساح المجال لتوافق وطني.

5 - تشكيل مجلس مؤقت يتولى أعمال السيادة بالتوافق الوطني.

6 - على مجلس السيادة تشكيل حكومة كفاءات (مع مراعاة التمثيل العادل للشباب) لمدة انتقاليّة وفق ميقات زمني معلوم يتفق عليه، وتضطلع بإصلاح نقاط الخلل وما يلزم من إضافات والتهيئة لقيام انتخابات حرة ونزيهة.

7 - تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الاستخدام المفرط للقوة في التصدي للتظاهرات السلمية، والانتهاك السافر لحقوق الإنسان، ومن ثم محاسبة المتورطين في تلك الانتهاكات، وجبر الضرر على مختلف أطياف الشعب السوداني.

8 - وضع برنامج إسعافي عاجل لمعالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وتوفير سبل العيش الكريم والخدمات الأساسية للمواطنين.

9 - الإقرار والتنزيل الفوري للحريات جميعها وحقوق الإنسان وحق التنظيم والتجمع والتعبير عن الرأي ووضعها قيد التنفيذ.

10 - تكوين آلية وطنية للعدالة والإنصاف بالاستئناس بتجارب الدول النظيرة.

11 - تعزيز الحوار مع الحركات المسلَّحة بغرض التوصل لاتفاقيات سلام شامل وكفالة مبدأ تكافؤ الفرص في أروقة الخدمة المدنية، وضمان ديمقراطية حقة تسمح بمشاركة الجميع.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله.

المبادرون:

1. بروفيسور مصطفى إدريس، مدير جامعة الخرطوم الأسبق.
2. بروفيسور محمد سعيد الخليفة، جامعة الخرطوم، واستشاري القلب.
3. بروفيسور عبد الله محمد الحسن.
4. بروفيسور عماد فضل المولى.
5. بروفيسور محمد الأمين محمد إسماعيل.
6. الدكتور صلاح أحمد عمر كمبال.

7. الدكتور محمد خضر طيفور.
8. الدكتور محمد الفاتح ميرغني.
9. الدكتور لؤي المستشار.
10. الأستاذ محمد النبهاني الشيخ.
11. الدكتور محمود العوض إبراهيم.
12. بروفيسور السجاد الطيب.
13. الدكتور عصمت محمود.
14. الدكتور عبد الرحيم عمر محي الدين.
15. الدكتور عبد الحكيم نقد.
16. الدكتور أشرف عبد الفتاح.
17. الدكتور أسامة أحمد بريمة.
18. الدكتور ياسر قشي.
19. الدكتور مرتضي محمد عثمان.
20. عوض عبد الظاهر.
21. الدكتور مأمون أحمد الأمين فزع.
22. الدكتورة إنعام النور.
23. الدكتور حسن البحاري.
24. الدكتور محمد محي الدين الجميعابي.
25. مهندس الحسن محمد إبراهيم.

26. الدكتور عوض عطا محمد عالم.

27. الدكتور جمال مجذوب البشير.

28. الدكتور زهير عبد الفتاح عبد الحي.

29. مهندس الفاتح محمد حسن.

30. الدكتور معتز بلال محمد عبد المحمود.

31. الدكتور أحمد أبشر عمر حسن.

32. الدكتور معاوية محمد دفع الله.

33. أحمد الطاهر رحمة.

34. محمد أحمد فقير محمد.

35. الدكتور المقداد آدم طه حسين.

36. الدكتورة تهاني عبد الرحمن عثمان.

37. الدكتور عمر محمد أحمد الطيب.

38. الدكتور نجم الدين المجذوب.

39. الأستاذ مصطفى إدريس أحمد منصور.

40. الدكتور أسامة عثمان مساعد.

41. الدكتور صالح محمد السيد بخيت.

42. الأستاذ الطيب عوض الجيد الطرفاب.

43. الدكتور عادل عبد الرحمن شرفه.

44. الدكتور قرشي مدني.

45. الدكتور بهاء الدين محمد عبد الحق.

46. الدكتور عبيد يوسف عبيد.

47. الدكتور الصادق سليمان آدم.

48. الدكتورة ابتسام السيد حسن السيد.

49. الدكتور معتز عبد الباقي.

50. عبد القادر أحمد عوض الله.

51. بروفيسور محمد الباقر الأمين.

52. الدكتور صلاح أحمد محمد.

53. الدكتور أحمد محمد خير عبد الله.

54. الأستاذ محمد الحاج إبراهيم.

55. الدكتور الصادق العوض إبراهيم.

56. الدكتور عصام الدين عبد الباقي محمد.

57. مهندس شامة النور محمد النور.

58. الأستاذ هشام قمر الدين.

59. الدكتور عبد المولى محمد عبد الله.

60. الدكتور إبراهيم أحمد الطويل.

61. مهندس الجعلي أحمد حامد بابكر.

62. مهندس معتصم أحمد عثمان.

63. الأستاذ محمد آدم عربي.

64. الدكتور وائل علي المهدي أبو كروق.

65. الدكتور طارق المليح.

66. الدكتورة فاطمة بشير.

67. الدكتورة فاطمة عثمان.

68. الأستاذة هديل محمد مبارك.

69. الدكتور أحمد عبد الملك الدعاك.

70. الأستاذ عثمان آدم الرشيد.

71. مهندس عبد القادر أحمد عوض الله.

72. الأستاذة سارة بصير.

73. مهندس عبد القادر أحمد عوض الله.

74. الدكتور عبد الله محمد محمد زين.

75. الدكتورة انتصار النور محمد.

76. الدكتور فتح الرحمن القاضي.

77. الأستاذ سيد أحمد يوسف حسن.

78. رياض يوسف حسن.

79. الدكتور كمال عبد المكرم.

80. عمر محمد عثمان.

المصدر: «مبادرة تيار المستقبل»، 19/2/2019 (غير منشورة).

الملحق (10)
خطاب الرئيس عمر حسن البشير (22 شباط/فبراير 2019)

بسم الله القائل: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾. صدق الله العظيم.

جماهير شعبنا الكريم.

سلام من الله عليكم ورحمة منه وبركاته.

أخاطبكم اليوم وبلادنا تجتاز مرحلة صعبة ومعقدة في تاريخها الوطني، وبمثل ما ظل شعبنا صامدًا في وجه الأيام كلما قابلته الظروف وأحاطت به التحديات، سنخرج إن شاء الله من هذه المرحلة أقوى شكيمة، وأكثر وحدة، وأكبر إصرارًا على استكمال بناء أمتنا المستقرة والناهضة والمتطلعة إلى المستقبل، وتظل التحديات والابتلاءات أقدارًا مسطرة في حياة البشر، لم يسلم منها حتى الأنبياء والرسل، وخاضت غمارها كل الأمم والشعوب.

لقد كانت أحداث الأيام الماضية اختبارًا عظيمًا لنا كأمة وشعب، وخرجنا منها بعبر ودروس، ستكون رصيدًا لحكمتنا الوطنية الممتدة. نستدعيها ساعة الحاجة وعند اشتداد الأزمات.

لقد شهدت بعض أجزاء البلاد احتجاجات خرجت بمطالب مشروعة في البداية، وهي السعي نحو الحياة الكريمة، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتلك مطالب موضوعية كفل الدستور والقانون حق التعبير عنها، التزامًا لجانب السلمية والمحافظة على النظام العام والممتلكات، ولقد ظللنا طوال مسيرتنا في الحكم نعمل على تنقية الحياة السياسية من الشوائب، وتوسيع مساحة الحريات العامة، تمكينًا للأحزاب والأفراد من ممارسة حقوقهم والسعي لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم؛ لذلك لم يكن مرفوضًا عندنا أن تخرج فئة من الشعب تطالب بترقية الأوضاع العامة،

ومعالجة جوانب الخلل في الأداء الحكومي، ولكن ما كان غير مقبول ومقلقًا هو محاولة البعض القفز في الصف الأول لتلك الاحتجاجات، والعمل على استغلالها؛ لتحقيق أجندة تتبنى خيارات صفرية ومجهولة، تقود البلاد إلى مصير مجهول. والأكثر إثارة للقلق هو بث سموم الكراهية والإقصاء بين أبناء الوطن، والأكثر إيلامًا هو احتسابنا وفقدنا فيها لنفر عزيز من أبناء الوطن، رحمهم الله وتقبلهم أجمعين.

الآن وبعد ما انجلى ذلك الموقف، نقول إننا تابعنا تلك الاحتجاجات متابعة دقيقة، وعكفنا على تحليل أسبابها. ومن واقع مسؤوليتنا الدستورية أقول إننا لن نيأس من دعوة الرافضين للحوار والسلام للعودة والجلوس تحت سقف الوطن ومائدته الكبرى، بما يجنب بلادنا ويلات النزاع وسوءات الكراهية المقيتة؛ ولكن قبل ذلك سيظل انحيازنا لشريحة الشباب انحيازًا صادقًا وأمينًا؛ لقناعتنا بأنهم يمثلون جل الحاضر، وكل المستقبل، ونتفهم مطالبهم الموضوعية وأحلامهم وطموحاتهم المشروعة؛ لأننا نريدهم أن يظلوا أياديَ لبناء وطنهم وتشييد نهضته، فالثقة فيهم وافرة، والرجاء فيهم مأمول، والفرصة لهم للقيادة والبناء قائمة، فكل المشروعات الكبرى التي قامت في عهد الإنقاذ من طرق وجسور وجامعات والتصنيع الحربي والمدني والسدود وشبكات الكهرباء والمياه، إنما قامت بأفكار وطاقات الشباب السوداني الخلص، وأننا نثق أن أياديَ شادت هذه الصروح لن تكون معولًا في هدمها وتخريبها بإذن الله.

ونحن اليوم أكثر قناعة من أي وقت مضى بفتح الباب مشرعًا أمام الأجيال الجديدة؛ لتقدم مساهمتها في سفر الوطن برؤيتها الواعية وتجاربها المتنوعة، ومن الأفضل للوطن وقواه السياسية أن يكون ذلك بالتدافع الحسن والحوار البنَّاء بين الأجيال المختلفة، وهذا ما سنعكف عليه في الأيام القادمة وفق الرؤية التالية:

لقد ظل هدف تحقيق الاستقرار السياسي القائم على التراضي والتوافق الوطني هدفا استراتيجيًا. سعينا لتحقيقه منذ فجر تولينا لمسؤولية إدارة البلاد باعتبار أن الاستقرار السياسي هو المدخل الحتمي والضروري لتحقيق الاستقرار الأمني، والنمو الاقتصادي. وفي سبيل ذلك اتخذنا منهاج الحوار طريقًا لبلوغ تلك الغاية النبيلة، فكانت مؤتمرات الحوار الوطني حول قضايا السلام.. الاقتصاد .. النظام السياسي .. وغيرها من القضايا .. جمع الشمل الوطني وبناء المشتركات الوطنية حاضرة وبقوة في جدول أعمالنا. وشكلت مخرجات تلك المؤتمرات التي شارك فيها طيف واسع من

أبناء وبنات الوطن زادًا معرفيًا ثرًا لمسيرتنا .. ولم نتوان في تطبيق مخرجاتها دون أن نتبضع بها في موائد التفاوض، فنظام الحكم اللامركزي كأنسب نظام لحكم البلاد وإدارة التنوع والتعدد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي .. مضينا فيه بكل عزم .. وكذا الحال في النظام السياسي للبلاد فقد رعينا تجربته في التطور في مختلف المراحل حتى بلغ مرحلته الحالية وغير ذلك من القضايا الكلية.

وعلى الجانب الآخر لم ندّع أن تلك المخرجات هي الحق المطلق فسعينا بها زادًا معرفيًا للتواصل والتحاور مع حملة السلاح وقتئذ ولم ندع بابًا للسلام إلا وطرقناه ... ولا مسارًا يشار إلى أنه يقود للسلام وإنهاء الحرب إلا سلكناه، فكانت اتفاقيات السلام الشامل: الشرق: أبوجا والدوحة والقاهرة، وتوجنا كل ذلك بحوار وطني شامل استمر قرابة الثلاثة أعوام، فأنتج الوثيقة الوطنية. ننظر لكل ذلك الإرث بوصفه إرثًا وطنيًا ومعرفيًا قادرًا على تقديم الإجابات على الأسئلة الوطنية الحرجة التي ظلت معلقة في سماوات الوطن منذ الاستقلال. وشكل عدم وجود إجابات متوافق عليها مصدرًا وسببًا لحالات الاحتراب الداخلي، والتأزم السياسي. وهي أسئلة كيف يحكم السودان؟ ما هو نظامه السياسي؟ الاقتصادي؟ الهوية؟ وغيرها من الأسئلة الوطنية.

ذلك الرصيد المعرفي الوطني بكل مشتملاته ووثائقه يشكل أساسًا صالحًا للبناء عليه، فهو ليس سقفًا يحد من التعاطي مع الأفكار والمبادرات الجديدة؛ ولكنه بناء يشكل قاعدة صلبة للانطلاق منها. الدروس المستفادة من خلال تجربتنا الوطنية تشير إلى الآتي:

1 - إنه لا بديل من الحوار إلا الحوار.

2 - في قضية الوطن الكل فيها كاسب، فلا منتصر ولا مهزوم.

3 - الخيارات الصفرية والعدمية لن تحل مشكلة البلاد، نحتاج جميعًا أن نتحرك للأمام من أجل الوطن؛ فلنمض للبناء على ما هو متوافق عليه، ونتحاور حول ما هو مختلف عليه، لن يتطور السودان بمنهج مقارباتنا السابقة بإيقاف السيرورة والعودة للمربع الأول، ومن ثم محاولة التقدم ثم التقهقر مرة أخرى إلى النقطة صفر. هذه عملية دائرية لا تبني وطنًا.

بنو وطني..

والحال كذلك فإنني ومن واقع مسؤوليتي الدستورية والأخلاقية عن كل الشعب السوداني الموالين منه والمعارضين وحملة السلاح، أدعوكم جميعًا وبلا استثناء إلى التحرك إلى الأمام من أجل الوطن. وأرفع النداء عاليًا من منصة قومية لشبابنا في كل الساحات ولشيوخنا الأجلاء، ولنسائنا الماجدات، بل ولكل قطاعات الشعب السوداني الكريم في الداخل والخارج، بأن الوطن في أشد الحاجة إلى توحدكم وتآزركم، وإلى طاقاتكم الإيجابية وأفكاركم البناءة. لكل ذلك أدعوكم بمقاربة متجددة وعلى مسار يفضي إلى توافق وطني يحفظ الوطن وينظم ويطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيه. هذا المسار وتلك المقاربة تتأسس على الآتي:

1 - المطروح الآن من جانبي هو مسار وإطار جامع للحل وليس الحل بعينه فالحلول أمر يجب أن نتشارك جميعًا في إنجازها.

2 - ما يجب أن يقودنا إليه مسار الحل الوطني المتوافق والمتراضى عليه حتمًا، ليس هو الخيارات الصفرية، ولغة الإقصاء بصرف النظر جاءت من موالٍ أو معارض كلا، بل هو حل يحفظ ويصون وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، ويرسم مسارًا آمنًا لمستقبلها دون إقصاء أو عزل لأحد، ويجنب بلادنا مصائر شعوب ليست منا ببعيدة كانت دولها يومًا حلمًا ومقصدًا، لعدد غير يسير من طالبي ظروف حياة أفضل من أبناء شعبنا الكرام.

عليه، وتأسيسًا على ما تقدم وتهيئة للمسار الوطني الجديد، فإني أعلن الآتي:

1 - التأكيد مجددًا على أن تكون وثيقة الحوار الوطني التي أنجزتها القوى السياسية والمجتمعية، وأودعت فيها جماع اتفاقنا الوطني، والتي قطعنا شوطًا كبيرًا في تنفيذها أساسًا متينًا في استكمال لمّ شمل القوى السياسية الوطنية في الداخل والخارج، وسيتسع صدرنا وأسماعنا لأي مقترحات جديدة تساهم في بناء وطننا العزيز. قناعة منا بأن الحوار هو الوسيلة الأولى والأخيرة لاستكمال بناء وطن يسع الجميع.

2 - أدعو البرلمان إلى تأجيل النظر في التعديلات الدستورية المطروحة عليه، فتحًا للأبواب أمام إثراء الحياة السياسية بالحوار البناء والمبادرات الوطنية الخالصة.

3 - أجدد العهد بأن أقف من منصة قومية (رئاسة الجمهورية) لرعاية هذه العملية لأكون على مسافة واحدة من الجميع، موالين ومعارضين. زادي في ذلك العدل والشفافية، وسعة الصدر

لشمول كل الوطن.

4 - أخصص الدعوة الصادقة لقوى المعارضة التي لا تزال خارج مسار الوفاق الوطني ووثيقته للتحرك للأمام والانخراط في التشاور حول قضايا الراهن والمستقبل عبر آلية حوار يتفق عليها.

5 - أدعو حملة السلاح لتسريع خطى التفاوض من أجل وقف الحرب وتحقيق السلام لتكون جزءًا من ترتيبات بناء الوطن ومستقبله.

6 - أدعو جميع من ذكرت آنفًا من قوى سياسية ومجتمعية وحركات مسلحة لاستيعاب المتغير الجديد في المشهد السياسي والاجتماعي. (الشباب) وذلك من خلال أطروحاتهم وتنظيماتهم، ومن خلال آليات جديدة يتفق عليها معهم للاستماع لهم ولإشراكهم في البناء الوطني بالآليات المناسبة، فأغلبهم ليس جزءًا من التنظيمات والقوى السياسية الموجودة بالساحة الآن.

7 - أدعو الجميع للنظر ضمن هذه العملية لدور القوات المسلَّحة في المشهد الوطني كحامية وضامنة للاستقرار و[أن] يطور الحوار وتفاصيل ذلك.

8 - أوجه دبلوماسيتنا لتعزيز الارتباط الإيجابي البناء مع المجتمع الإقليمي والقاري والدولي ليكون شريكًا مساهمًا بإيجابية في عملية التحول الوطني هذه.

9 - وحيث أن صدى التحدي الاقتصادي يطرق بعنف على كل أبواب منازل الشعب السوداني، فإن تدابير اقتصادية محكمة، ينبغي أن تتخذ بحكومة مهام جديدة سأكلف بها فريق عمل تنفيذي من كفاءات وطنية مقتدرة لإنجازها إلى حين استكمال العملية الحوارية لوقتها الضروري.

10 - واستعدادًا لترتيب المشهد السياسي الوطني بما يحقق الإجماع والوفاق وتنفيذ الاستحقاقات اللازمة، لذلك من تحقيق لطموحات شعبنا وأحلامه في النهضة والبناء والرفاهية فإنني أعلن الآتي:

(أ) فرض حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة عام واحد.

(ب) حل حكومة الوفاق الوطني.

(ج) حل الحكومات الولائية.

وسنوالي اتخاذ التدابير والإجراءات والقرارات اللازمة لتنفيذ ما ذكرنا.

المواطنون الشرفاء.

إن بلادنا التي سالت من أجل صون كرامتها واستقرارها دماء الشهداء الطاهرة في كل الحقب والعهود، لن تنتكس أبدًا لمربع الفوضى والعنف والإقصاء وستظل حكمتها المركوزة في صدور أبنائها وبناتها، عاصمًا لها من التشرذم والتمزق والضياع، وأن التسامح الموجود فطرة في نفوس أبنائها وبناتها سيبقى نبراسًا لها في الليالي الحالكات والأوقات العصيبات ... وإني على يقين أننا سنضيف مثالًا باهرًا يحتذى.

رحم الله من فقدناهم في الأحداث والتعازي لأسرهم المكلومة وللوطن أجمع، وفي انتظار نتائج تحقيقات النيابة العامة ولجان التحقيق الأخرى وتوصياتها. وأتعهد أن يكون العدل والقانون هما الفيصل. حفظ الله بلادنا، ووحد صفنا، وهدانا جميعًا إلى الصراط المستقيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

المصدر: «خطاب الرئيس البشير للأمة السودانية من القصر الجمهوري»، موقع يوتيوب، 22/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/3gciclD

الملحق (11)
بيان من قوى إعلان الحرية والتغيير (6 نيسان/أبريل 2019)

شعبنا العظيم

انتصرتم لحريتكم وكرامتكم وكسرتم أنف الطغيان. جاءت ساعة الحقيقة حيث لا جبار بقادرٍ على دحر إرادة شعب السودان .. اليوم هو اليوم الموعود الذي طال انتظاره، خرجتم شيبًا وشبابًا ونساءً ورجالًا وآن أوان ألا نعود حتى يتنحى الطاغية ونظامه عن سلطة اغتصبوها جورًا فها هو الشعب السوداني يقتلعها هيبةً وجبرة.

شعبنا العظيم

ندعوكم في هذه اللحظات المفصلية من تاريخ بلادنا العظيمة ألا تبارحوا ساحات شارع القيادة العامة، فهذه الشوارع قد حررتموها بعزيمتكم وصبركم وإرادتكم التي لا تلين. ندعو لاعتصامٍ في الخرطوم بطول شارع القيادة العامة يبدأ من نقطة وزارة الشؤون الإنسانية وحتى نقطة مستشفى الأسنان مع إغلاق المداخل والمخارج حتى زوال حكم الطاغية، ندعوكم لاعتصامات في كل موقع تحت توجيهات القيادة الميدانية في كل بقعة من أقاليم السودان. نحيي قواتكم المسلَّحة الباسلة التي كانت بحجم طموحات وآمال شعبها، فلم تتبع الطغاة ولم تمس الثوار بسوء، ونأمل أن تعلن اليوم قبل الغد انحيازها للشعب وإرادته وسحب ثقتها من نظام الإنقاذ ورئيسه وأن تضطلع بمهامها الدستورية في حماية الوطن وشعبه، لا القلة البائسة من الطغاة الذين دمروا الوطن ونهبوا مقدراته.

شعبنا العظيم

اليوم يوم النصر، جُدّدت أكتوبر، ولحقت أبريل بأبريل أخرى، ولن نعود حتى تعود لنا بلادنا حرة أبية جميلة تشبه بناتها وأبناءها الأبرار، الذين لم يخونوا عهدها ولم يبدلوا حب ترابها بذهب ومال. اليوم يوم النصر فلنحرر شوارع البلاد، قراها ومدنها وفرقانها من النظام وأذياله، ولنعلن سقوط من أذلنا وأهاننا وقتلنا وسرقنا، فهو ساقط بأمركم أنتم، فأنتم أهل الشأن والأمر ولا راد أو صاد لإرادتكم الأبية الباسلة.

المصدر: «بيان من قوى الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 6/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/3dHkzLz

الملحق (12)
بيان من قوى إعلان الحرية والتغيير (8 نيسان/أبريل 2019)[475]

ظلت جماهير الشعب السوداني تقدم الدروس الملهمة في النضال والتضحية وفي ابتداع وتنويع أساليب المقاومة السلمية منذ اندلاع ثورتها المجيدة في ديسمبر 2018، والتي لم تجدِ معها كل أدوات البطش والتنكيل، ولم يفلح إعلان الطوارئ في إرهاب جموع السودانيات والسودانيين الثائرة.

خرجت كل قطاعات الشعب السوداني معلنة تصميمها لإنهاء المهزلة التي استمرت لأكثر من ثلاثين عامًا، خرجت النساء وخرج الرجال بعزم وجسارة ستحكي عنها الأجيال، خرج الشباب والشيب في تلاحم فريد، خرج الريف والحضر في عزم أكيد لغلق صفحة التمييز والإقصاء. التحية لمن ضحوا بأرواحهم فداءً لعرس الوطن، والتحية لكل الجرحى والمعتقلين الذين سيطلق سراحهم في اللحظات القادمة بأمر وإرادة الشعب الأبي الثائر.

بلغت الثورة السودانية مرحلة فاصلة ومهمة بموكب 6 أبريل الذي احتشدت فيه جماهير الشعب السوداني بشكل غير مسبوق، وقد قررت الجماهير الاعتصام أمام مباني القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة حتى إعلان سقوط النظام وسطرت ملاحم رائعةً وصمودًا باسلًا في وجه سلطة وحشية تبتغي البقاء في الكرسي على جماجم الناس ووسط بحور دمائهم. أخرج شعبنا أروع ما فيه، تكافلٌ وتراحمٌ وشجاعةٌ وتنوعٌ فريد، لم يحتج زادًا أو ماء فأبناؤه وبناته أفرادًا وشركات كانوا خير عونٍ وخير سند، ولا زالت عبقرية شعبنا قادرة على ابتداع المزيد حتى إنجاز التغيير الشامل الذي نريد.

باسمكم جميعًا نحيي كل الشرفاء من ضباط وجنود القوات المسلَّحة الذين قاموا بحماية الثوار وحماية حقهم في التعبير السلمي عن رأيهم وإرادتهم.

إننا في قوى إعلان الحرية والتغيير، وفي هذا الوقت المفصلي من تاريخ بلادنا، وتلبية لمطالب شعبنا العظيم نعلن التالي:

أولًا: تأكيد مطلب شعبنا بالتنحي الفوري للرئيس ونظامه دون قيدٍ أو شرط.

ثانيًا: تكوين مجلس من قوى إعلان الحرية والتغيير وقوى الثورة التي تدعم الإعلان، على أن يتولى هذا المجلس مهام الاتصال السياسي مع القوات النظامية والقوى الفاعلة محليًا ودوليًا من أجل إكمال عملية الانتقال السياسي وتسليم السلطة لحكومة مدنية انتقالية متوافق عليها شعبيًا ومعبرة عن قوى الثورة.

ثالثًا: دعوة القوات المسلَّحة لدعم خيار الشعب السوداني في التغيير والانتقال إلى حكم مدني ديموقراطي وسحب يدها عن النظام الحالي الذي فقد أي مشروعية له، وقطع الطريق أمام محاولاته البائسة لجر البلاد للعنف أو للالتفاف على مطالب الثورة وإعادة إنتاج نفسه. هذا الأمر يتم عبر التواصل المباشر بين قوى إعلان الحرية والتغيير وقيادة القوات المسلَّحة لتيسير عملية الانتقال السلمي للسلطة للحكومة الانتقاليّة.

رابعًا: دعوة المجتمع الإقليمي والدولي لدعم مطالب ثورة الشعب السوداني، والتأكيد على رغبتنا الجادة في بناء علاقات متوازنة تقوم على احترام أسس الجوار وتعمل على التعاون المشترك من أجل مصلحة الشعوب وسلامها واستقرارها وازدهارها.

خامسًا: ندعو جماهير شعبنا هنا في العاصمة والولايات لمواصلة الحراك الثوري الباسل ومواصلة الصمود في الشوارع والميادين حتى يتحقق هدفهم برحيل النظام. وستواصل تنسيقية قوى إعلان الحرية والتغيير إصدار الموجهات الخاصة بفعاليات الحراك.

إننا في قوى إعلان الحرية والتغيير سنمضي بخطى ثابتة مع شعبنا من أجل إكمال مسار عملية التغيير، فقد لاح فجر الخلاص بصمود وبسالة الثائرات والثوار، وقريبًا سيحصد شعبنا نتاج

غرسه وصبره ونضاله في وطنٍ ينعم فيه جميع بناته وبنيه بالسلام والعدالة والحرية والتنمية والمواطنة بلا تمييز.

المصدر: «قوى إعلان الحرية والتغيير، بيان مهم»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 8/4/2019، شوهد في 26/8/2019، في: https://bit.ly/2NB8Qn4

الملحق (13)
بيان رقم (1) للفريق أول عوض بن عوف
(11 نيسان/أبريل 2019)

قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. (آل عمران: 103).

الحمد لله حمدًا استلذ به ذكري، وله الحمد حمدًا لا أحصي ثناء عليه ولا حصرًا، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي أخرجنا من ظلمات الأنفس وضلالات الجهل وفاسد الاعتقاد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الشعب السوداني الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..

لقد ظلت اللجنة الأمنية العليا المكونة من القوات المسلَّحة، وقوات الشرطة، وجهاز الأمن والمخابرات، وحضور قائد قوات الدعم السريع تتابع ومنذ فترة طويلة ما يجري بمؤسسات الحكم بالدولة، من سوء الإدارة، وفساد في النظم، وغياب عدلٍ في المعاملات، وانسداد للأفق أمام كل الشعب -خاصة الشباب- فزاد الفقير فقرًا، وزاد الغني غنى، وانعدم حتى الأمل في تساوي الفرص لأبناء الشعب الواحد وقطاعاته المختلفة، وعاش أفراد تلك المنظومة الأمنية ما عاشه فقراء الشعب وعامته، رغم تعدد وتنوع الموارد التي تجود بها بلادنا.

ورغم تلك المعاناة والظلم البائن والوعود الكاذبة فقد كان صبر أهل السودان فوق تحمل البشر، إلا أن هذا الشعب كان مسامحًا وكريمًا، ورغم ما أصاب المنطقة وبعض الدول، فقد تخطى شعبنا تلك المراحل بمهارة وحكمة، أبعدت عنه التفكك والتشرذم والفوضى والانزلاق إلى المجهول؛ إلا أن شبابه خرج في تظاهر سلمي عبرت عنه شعاراته منذ 19 ديسمبر 2018 حتى الآن، حيث الأزمات المتنوعة والمتكررة والاحتياجات المعيشية والخدمات الضرورية، وذلك لم ينبه النظام، بل ظل يردد الاعترافات المضللة، والوعود الكاذبة، ويصر على المعالجة الأمنية دون غيرها.

وهنا تجد اللجنة الأمنية العليا لزامًا عليها أن تعتذر عن ما وقع من خسائر في الأنفس، فتترحم على الشهداء، وتتمنى الشفاء للجرحى والمصابين، سواء من المواطنين أو الأجهزة الأمنية، إلا أن كل منسوبي تلك المنظومة الأمنية حرصت كل الحرص على إدارة الأزمة بمهنية وكفاءة واحترافية رغم بعض السقطات.

جماهير شعبنا الكريم

لقد تابعتم ومنذ السادس من أبريل 2019 ما جرى ويجري بالقرب وحول القيادة العامة للقوات المسلَّحة، وما ظهر من بوادر إحداث شروخ في مؤسسة عريقة نبهت به اللجنة الأمنية العليا رئاسة الدولة. وحذرت من خطورته، وظلت تكرر، وتضع البدائل، وتطالب بها حتى اصطدمت بعناد وإصرار على الحلول الأمنية، رغم قناعة الكل بتعذر ذلك واستحالته، وكان تنفيذ هذه الحلول سيحدث خسائر كبيرة لا يعلم عددها وحدودها ونتائجها إلا الله؛ فقررت اللجنة الأمنية العليا وقواتها المسلَّحة ومكوناتها الأخرى تنفيذ ما لم يتحسب له رأس النظام. وتحملت المسؤولية الكاملة بتغيير كل النظام لفترة انتقاليّة لمدة عامين، تتولى فيها القوات المسلَّحة بصورة أساسية، وتمثيل محدود لمكونات تلك اللجنة مسؤولية إدارة الدولة والحفاظ على الدم الغالي العزيز للمواطن السوداني الكريم.

وعليه، أعلن أنا وزير الدفاع، رئيس اللجنة الأمنية العليا، اقتلاع ذلك النظام والتحفظ على رأسه بعد اعتقاله في مكان آمن.

كما أعلن الآتي:

أولًا:

1 - تشكيل مجلس عسكري انتقالي يتولى إدارة حكم البلاد لفترة انتقاليّة مدتها عامان.

2 - تعطيل العمل بدستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005.

3 - إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، وحظر التجول لمدة شهر من الساعة العاشرة مساء إلى الرابعة صباحًا.

4 - قفل الأجواء لمدة أربع وعشرين ساعة، والمداخل والمعابر في كل أنحاء السودان لحين إشعار آخر.

5 - حل مؤسسة الرئاسة من نواب ومساعدين وحل مجلس الوزراء القومي على أن يكلف وكلاء الوزارات بتسيير العمل.

6 - حل المجلس الوطني ومجلس الولايات.

7 - حل حكومات الولايات ومجالسها التشريعية وتكليف الولاة ولجان الأمن في أداء مهامها.

8 - يستمر العمل طبيعيًا بالسلطة القضائية ومكوناتها، وكذلك المحكمة الدستورية والنيابة العامة.

9 - دعوة حاملي السلاح والحركات المسلَّحة للانضمام لحضن الوطن والمساهمة في بنائه.

10 - المحافظة على الحياة العامة للمواطنين دون إقصاء أو اعتداء أو انتقام، أو اعتداء على الممتلكات الرسمية والشخصية وصيانة العرض والشرف.

11 -الفرض الصارم للنظام العام ومنع التفلت ومحاربة الجريمة بكل أنواعها.

12 - إعلان وقف إطلاق النار الشامل في كل أرجاء السودان.

13 - إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين فورًا.

14 - تهيئة المناخ للانتقال السلمي للسلطة وبناء الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات حرة نزيهة بنهاية الفترة الانتقالية ووضع دستور دائم للبلاد.

ثانيًا:

1 - الالتزام بكل المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات بكل مسمياتها المحلية والإقليمية والدولية.

2 - استمرار عمل السفارات والبعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات.

صون كرامة وحقوق الإنسان.

3 - الالتزام بعلاقات حسن الجوار.

4 - الحرص على علاقات دولية متوازنة تراعي مصالح السودان العليا، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ثالثًا:

الإجراءات:

1 - تأمين الوحدات والمناطق الحيوية والجسور وأماكن العبادة.

2 - تأمين واستمرار المرافق والاتصالات والموانئ والحركة الجوية.

3 - تأمين الخدمات بكل أنواعها.

رابعًا:

شعبنا الكريم

ونحن في المجلس العسكري الانتقالي الذي سيتم تشكيله في البيان الثاني، إذ نتحمل هذه المسؤولية نحرص على سلامة المواطن والوطن، ونرجو أن يحمل معنا المواطن المسؤولية، ويتحمل بعض الإجراءات الأمنية المشددة شراكة منه في أمن وسلامة الوطن.

عاش السودان وشعبه الكريم

والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

الإعلام العسكري 11 أبريل 2019.

المصدر: «البيان رقم واحد كاملًا للجيش السوداني وإعلان اعتقال البشير واقتلاع نظامه»، موقع يوتيوب، 11/4/2019، شوهد في 12/4/2019، في: https://bit.ly/3eKJbEDK

الملحق (14)
بيان رقم (1) للفريق أول عبد الفتاح البرهان
(12 نيسان/أبريل 2019)

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

الشعب السوداني الكريم - الشعب السوداني القوي المعلم

المواطنون الشرفاء الأحرار داخل السودان وخارجه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القوات المسلَّحة السودانية ذلك الشرف الباذخ ظلت تضطلع بمهام الوطنية منذ إنشائها حتى اليوم هي على ذات العهد حماية للبلاد والمواطنين، ورعاية أمنهم، وحفظ حقهم في الحياة الآمنة الكريمة على امتداد وطننا الحبيب.

المواطنون الشرفاء:

مواصلة لمسيرة القوات المسلَّحة التي ابتدرتها باقتلاع النظام الحاكم ها هي اليوم تستكمل تلك المبادرة بالاستجابة لرغبات الجماهير، والشباب والشابات، بالاجتثاث الكامل لكل مكونات النظام ورموزه وبإذن الله، وتعاونكم وصبركم حتى تصل ثورتكم المباركة إلى مبتغاها.

المواطنون الشرفاء:

لزامًا علينا أن نحيي شبابنا وأهلنا جميعًا الذين سطروا مجدًا وتاريخًا، وضربوا أروع الأمثلة في الوطنية، وخاصة المرأة السودانية من خلال تطبيقهم لشعار سلمية الثورة، وقد وضح ذلك جدية الشباب والشابات ووطنيتهم وإخلاصهم لهذا التراب، ونحيي فيهم هذا الانضباط والوعي الثوري، ونطلب منهم أن نستكمل سويًا إنفاذ شعارات الثورة - حرية وسلام وعدالة- في هذا المقام لزامًا علينا أن نترحم على أرواح الشهداء، الذين روت دماؤهم غرسكم الذي نبت الآن ونسأل الله أن يشفي الجرحى.

الشعب السوداني الكريم:

حتى يتهيأ المناخ لاستكمال مشروعكم المبارك لبناء دولة المؤسسات نعلن الآتي:

- إلغاء حالة حظر التجوال.

- إطلاق سراح جميع المحكومين فورًا، بموجب قانون الطوارئ أو أي قانون آخر في التظاهرات والاحتجاجات الأخيرة.

- الاهتمام اللازم بترقية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.

- إنهاء تكليف ولاة الولايات، وتكليف قادة الفرق والمناطق العسكرية بتسيير مهام الولايات.

- الدعوة المفتوحة للحوار لكل أطياف المجتمع السوداني وأحزابه ومنظمات المجتمع المدني.

- التأكيد الصارم على وقف إطلاق النار في كل أرجاء السودان.

- تجديد الدعوة لحاملي السلاح للجلوس، والتحاور للوصول إلى إقرار السلام والتعايش السلمي وفق أسس ومعايير جديدة.

المواطنون الشرفاء:

سيتم تشكيل مجلس عسكري لتمثيل سيادة الدولة وتشكيل حكومة مدنية متفق عليها بواسطة الجميع. كذلك يلتزم المجلس العسكري الانتقالي بإرساء دعائم حكم مدني قويم وفقا للآتي:

- فترة انتقالية مدتها عامان كحدٍ أقصى، يتم خلالها أو في نهايتها تسليم حكم الدولة لحكومة مدنية مشكلة من قبل الشعب. إعادة هيكلة ومراجعة مؤسسات الدولة المختلفة من وزارات ومؤسسات وهيئات وخلافه بما يتفق والقانون.

- الالتزام التام بمحاربة الفساد، ومحاسبة كل من أفسد أو ساعد في الإضرار بالاقتصاد، أو الحياة الاجتماعية، وتفكيك كل الواجهات الرسمية والحكومية التي كانت تقوم على المحسوبية والمحاصصة الحزبية، ومحاسبة كل من يثبت تورطه في سفك الدماء وقتل الأبرياء من المواطنين الشرفاء.

المواطنون الأوفياء:

- ينحصر واجب المجلس العسكري طيلة الفترة الانتقالية في الآتي:

- التأكيد على سيادة حكم القانون واستقلال القضاء والنيابة والمحكمة الدستورية.

- توفير وحفظ الأمن وبسط الطمأنينة للوطن والمواطن.

- إزالة كل القيود والحواجز التي تعيق العمل الحر مع إشاعة روح المساواة والتسامح بين مكونات المجتمع السوداني.

- العمل على توفير الخدمات التي تعين المواطنين على الحياة والعيش الكريم.

- تهيئة المناخ السياسي لكل مكونات المجتمع لبناء وتكوين أحزاب وتنظيمات تمارس أنشطتها السياسية والمهنية التي تفضي للانتقال السلمي للسلطة.

مواطني الشرفاء:

يحيي المجلس العسكري شرفاء السودان شبابه وشاباته ومكوناتهم الذين وقفوا على مصلحة السودان، وضحوا من أجل ذلك بالأرواح والأنفس من أحزاب ومنظمات وجماعات ومكونات مهنية وخلافه.

المواطنون الكرام:

نطلب منكم المساعدة في العودة إلى ممارسة الحياة الطبيعية، كما ندعو الأحزاب السياسية وقوى التغيير والجماعات والمنظمات أن يتعاملوا مع هذه المرحلة بتجرد ووطنية وإعلاء القيم الوطنية، وبلا شك أنتم الآن أجدر وأقوى للقيام بذلك من أي وقت مضى، هنا لزامًا علينا نزجي التحية لمنسوبي القوات المسلَّحة، وقوات الدعم السريع، الذين هم مكون أساسي منها، والقوات النظامية الأخرى على وقوفها التام والدائم من أجل حفظ وصيانة أمن السودان.

التحية لشرفاء القوات المسلَّحة وكل جنودها المرابطين في الثغور وهم يزودون عن السودان.

التحية لكم المواطنين والمواطنات أبناء شعبي الأعزاء الكرام الشرفاء، الذين صبروا وتحملوا وما زالوا يواصلون المسير لبناء الأمة السودانية.

والسلام عليكم ورحمة الله

المصدر: «نص بيان رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع فيسبوك، 12/4/2019، شوهد في 25/11/2019، في https://bit.ly/3eASS9i

الملحق (15)
بيان من الأمانة السياسية للإخوان المسلمين
(12 نيسان/أبريل 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من الأمانة السياسية للإخوان المسلمين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يُرحب الإخوان المسلمون بالتغيير الذي وقع في المجلس العسكري، والذي قابله الشارع السوداني برضًا كبير، نقله من حالة الإحباط التي عاشها بعد البيان الأول الذي تلاه رئيس المجلس العسكري السابق، إلى شعورٍ بالأمل في إنجازِ مرحلةِ انتقالٍ صحيحة كبير.

والإخوان المسلمون إذْ يرحبون بهذا التغيير، يشكرون لشباب الثورة صبرَهم، ورباطَهم، ونَفَسَهم الطويل، الذي عبروا به من ديسمبر إلى أبريل، ويشكرون لمؤسسة الجيش انحيازها الثاني لرغبة الشارع في التغيير في مدى زمني جِد قصير.

إنّ المعطيات التي أمامنا تقول بأننا جميعًا معاشر الشعب السوداني أمام فرصة تاريخية؛ لإكمال ثورةِ تغييرٍ ملهِمة ومعلِّمة لغيرنا، مختلفة كل الاختلاف عن ثورات في محيطنا اختُطِفت وأخرى انقلبت عليها الثورةُ المضادة بدولتها العميقة، وأخرى انتهت إلى حروبٍ أهلية.

ثورتنا هذه ثورة سودانية خالصة، ونحذر من تدخل الأيدي الخارجية فيها. لقد عشنا فيها وحدةً حقيقية لم نشهد لها مثيلًا في تاريخنا السياسي قريبًا، عبَّرت عنها جماهيرنا المعتصِمة أمام

القيادة العامة، التي مثَّلت الشعب السوداني على اختلاف طوائفه واتجاهاته وجماعاته.

ونحن نعيش الآن حالة شعور شعبي بثقة في جيشنا ظهرت في هتافات الاحتفال بالتغيرَيْن الأخيرَيْن في الشوارع. إنّ من الوفاء لأرواح الشهداء الذين مضوا وهم يحلمون بالتغيير، ولأهلنا جميعًا، وهم لا يرجون غير العيش الكريم في وطن ناهض متقدِّم؛ ألَّا نرتدَّ عن هذه الحالة إلى حالات الانقسام بالأجندة الحزبية الضيقة، وبالمراوغات الفارغة، وبالوعود الكاذبة، وخيانات العهود والمواثيق.

إنّ الطريق الآن واضح أمامنا كل الوضوح، مؤسسة عسكرية موحَّدة تؤمِّن البلاد وتحميها، لا تمارس السياسة، وإنما تهيئ لها جوَّها المعافى. قوى سياسية واعية ممثلة للشعب بشباب ثورته واتجاهات أحزابه تحرس مكتسبات الثورة، وتدير حكومة الوضع الانتقالي، وتفي بتعاونها مع المجلس العسكري بمطلوبات الفترة الانتقاليّة التي أدنى مراتبها تسيير أمور الوزارات وتصريفها، وأعلاها إنجاز فترة انتقال صحيحة بمؤسسات مستقيمة عدلًا وقانونًا، يدخل الناس منها إلى انتخابات حقيقية، يستوون فيها فُرصًا ولا يتفاوتون فيها إلا بخالص كسبهم.

ونكرر أن هذه الثورة المباركة لا تستطيع جهة أو حزب احتكارها، أو توجيهها، بل الكل مشارك دون إقصاء إلا مَنْ يدان قضائيًا.

اللهَ نسأل لبلادنا حفظًا وأمنًا وسلامًا ورخاءً ورُشدًا.

والله غالب على أمره ... ولكن أكثر الناس لا يعلمون

أمية يوسف حسن أبوفداية

الأمين السياسي للإخوان المسلمين في السودان

الخرطوم 12 أبريل 2019م.

المصدر: «بيان الأمانة العامة السياسية للإخوان المسلمين»، ملتقى الإخوان المسلمين بالسودان، موقع فيسبوك، 12/4/2019، شوهد في 12/12/2019، في: https://bit.ly/2IeZIoL

الملحق (16)

بيان حول لجنة التحقيق المزعومة (27 نيسان/أبريل 2019)

بيان حول لجنة التحقيق المزعومة

شعبنا الأبي،

نرفض نتائج لجنة التحقيق التي كوَّنتها النيابة العامَّة بالكامل، كما رفضنا من قبل إجراءات تكوينها شكلًا وموضوعًا، ونصرُّ على لجنة التحقيق المستقلة ليس في فضِّ اعتصام القيادة العامَّة والمجزرة المصاحبة له فحسب، بل في كل الحوادث والجرائم منذ يوم 11 أبريل 2019 وحتى اليوم. ويأتي رفضنا لها على المستوى الإجرائي:

1/لأنها كُوِّنت بتكليفٍ من المجلس العسكري، وهذا يطعن في نزاهتها مبتدأ لأن المجلس العسكري نفسه متهم في هذه القضية وهو خصم فيها ولا يمكن أن يكون الخصم هو الحكم! وهو متهمٌ بحكم مسؤوليته عن أمن وسلامة المواطنين، ولأن تصريحات بعض عضويته الموثَّقة كان فيها إقرار باتِّخاذ القرار بفضِّ الاعتصام.

2/لأن لجنة التحقيق شاب تكوينها الغموض، وشاب وثيقة اتهامها التي عرضتها اليوم الكثير من الغموض كذلك.

3/لأن اللجنة لم تشمل فرقًا متخصصة أخرى كان يمكن أن تسهم في الوصول لنتائج أكثر جدية؛ فمثلًا قضايا الاغتصاب يجب أن يشارك في التحقيق فيها مختصين نفسيين واجتماعيين [مختصون نفسيون واجتماعيون]. وعلى المستوى العملي يأتي رفضنا لها لأن:

1/التحقيقات لم تُبيِّن بوضوح الجهات المتهمة بل وجَّهت الاتهام بحروف غامضة لأشخاص غامضين.

2/لا نفهم سببًا للإشارة للمتهمين بالأحرف بدلًا من الأسماء كاملة، فلجان التحقيق لا يجب أن تخفي المتهمين في هذه المرحلة، بل يجب عليها نشر أسماءهم [أسمائهم] كاملة، ومسؤولية الجهات المختصة بالحجز والتحفظ عليهم ملزمة، ويجب أن يكون ذلك معلنًا وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته.

3/خرجت اللجنة بإحصاءات معيبة وناقصة للشهداء والضحايا والجرحى، ولا نفهم لماذا لم تستعن هذه اللجنة بالأرقام والإحصاءات التي قدمتها جهات مستقلة ومهنية مثل اللجنة المركزية للأطباء ونقابة الأطباء الشرعية؟!

4/لم تشر لجنة التحقيق للمفقودين، ولم تجرِ أي تحقيق في هذا الجانب على المستوى السياسي يأتي رفضنا متمترسًا مع الشعور العام لدى السودانيين الذي أتى رافضًا للنتائج المعلنة؛ نحن لسنا معنيين بها واتفاقنا في قوى إعلان الحرية والتغيير على تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة لإجراء تحقيق شفاف ودقيق بدعم أفريقي. نؤكد حرصنا على تحقيق شعار الثورة الأصل حرية وسلام وعدالة عهدًا وميثاقًا مع الشهداء.

قوى إعلان الحرية والتغيير. 27 أبريل 2019.

المصدر: «بيان حول لجنة التحقيق المزعومة»، تجمع المهنيين السودانيين، 27/7/2019، شوهد في 6/12/2019، في: https://bit.ly/31B7HEf

الملحق (17)
بيان قوى إعلان الحرية والتغيير (30 نيسان/أبريل 2019)

جماهير شعبنا الأبي،

إن محاولات التشبث بالسلطة والالتفاف على الكراسي بذريعة الحماية أو حفظ الأمن هي أسطوانة قديمة متجددة ولكنها مشروخة، فالقوات الأمنية والجيوش مهمتها على الدوام تقتصر على الأمن والدفاع، ولا تتعداها للسيطرة على الحكم والهيمنة على سلطة. لم تكوَّن الجيوش في يوم من الأيام لتستلم السلطة أو تتمهل في القصور، فالجيوش بطبيعتها هي لحماية الشعوب ولصيانة حدود الأوطان من الأعداء، وأي فصلٍ في فصول كتاب التاريخ ذُكر فيه قعود الجيوش في كراسي الحكم، كان متبوعًا بفصلٍ يحكي عن أنهار الدماء ويروي عن طبائع الاستبداد.

إن محاولات المجلس العسكري تصوير تفاوضنا معه حول وسائل إدارة الدولة وصلاحيات مؤسسات الحكم بأنها تغوُّل، يبيِّن من الذي يريد أن يتغوَّل ومن الذي يريد أن يعيد تطبيق تجارب مأساوية من حكم العسكر في بلدنا وفي بلدان أخرى، إعادة منسوخة بالكربون بكل كوارثها ومظاهر الاستبداد فيها، وهو ما لن نسمح به، كما لن نسمح باستبدال طاغية بطاغيةٍ جديد. إن التضحيات التي قدمها الشعب السوداني أكبر من أن تُباع وتُشترى، والدماء التي سالت والشهداء الذين ارتقوا أغلى من أن نترك حقهم للطموحات الشخصية والتدابير الذاتية.

إننا في قوى الحرية والتغيير، نعلن عن تمسكنا بإعلان الحرية والتغيير وهدفنا ليس تسلم السلطة من أجل السلطة نفسها، فهذه لو أردناها لسبحنا نحوها مع السابحين في أنهر الدماء، ولصعدنا إليها فوق جماجم الشهداء الشرفاء مع أول دعوة من دعوات نظام الإنقاذ البائد للحوار

وتقاسم السلطات. لذلك فإن حوارنا وتفاوضنا مع المجلس العسكري مبني على وعده الذي قطعه مع الشعب وأمام الكاميرات والإعلام بأنه حوار مُستحَق مع الطرف المُستحِق بهدف تسليم السلطة للمدنيين، وليس حوارًا مع أي أطراف أخرى ما يربطها مع الثورة والتغيير أوهى من خيوط العنكبوت. حوارنا مع المجلس العسكري حوار شفاف وفوق الطاولات لا في أماكن سرية أو عبر لقاءات «ثنائية» خفية، وما نطالب به هو أن يكون أمام الشعب والإعلام.

إن ما حدث خلال كل جولات التفاوض السابقة يشير إلى أن المجلس العسكري يبحث عن شرعنة نفسه ونظامه عبر إلباس الحكم العسكري طابعًا مدنيًا مزيفًا وضعيفًا مع الإبقاء على وجوده كحاكم ومسيِّر فعلي للدولة. ونؤكد أن ممارسة المجلس العسكري للمماطلة وخطاب المراوغة لن يكسبه أي شرعية، وأن تصريحاته حول قوى إعلان الحرية والتغيير غير مسؤولة وتتسم بعدم المصداقية.

إن لدينا أدوات في العمل السلمي الجماهيري ليس أقلها الإضراب السياسي والعصيان المدني وهي وسائل مجربة وخبرة شعبنا فيها مشهودة، هذه الأدوات نجيد تطبيقها والذهاب بها إلى أبعد الحدود، وبوصلتنا ومرجعيتنا في ذلك هي الجماهير وتحقيق تطلعاتها، لذلك فإننا في قوى إعلان الحرية والتغيير نؤكد استمرار أدوات المقاومة السلمية من التظاهرات والمواكب والاعتصامات الباسلة في كل بقاع السودان حتى تسليم مقاليد الحكم في البلاد لسلطة انتقاليّة مدنية وفقًا لما نص عليه إعلان الحرية والتغيير الذي تواثقت عليه جماهير شعبنا.

إن ما نسعى إليه ونعمل له هو إنجاز السلطة المدنية الانتقاليّة بمؤسسات ذات صلاحيات تفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي تغلق الباب أمام سرقة مكتسبات شعبنا من الثورة المضادة وأذيال النظام، وتعمل من أجل العبور نحو مراقي التطور والنماء والاستقرار والأمان للسودان ولإنسانه، وسنصعِّد من أجل الوصول لهذه الأهداف، وسنواصل الضغط السلمي بكل الوسائل المتاحة والمجربة في عُرف ونهج الشعوب الأبية التي لا ترضى الضيم ولا تنكسر.

المصدر: «بيان قوى إعلان الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 30/4/2019، شوهد في 24/10/2019، في: https://bit.ly/2Uk0XpH

الملحق (18)
مقترح الوثيقة الدستورية المقدمة من قوى الحرية والتغيير (3 أيار/مايو 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة دستورية

الباب الأول

أحكام عامة

المادة 1: يوقف العمل بالدستور الانتقالي عام 2005.

المادة 2: تعتبر وثيقة الحقوق الأساسية المجازة في دستور 2005 جزءًا لا يتجزأ من هذا الدستور.

المادة 3: السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة، مدنية، ديمقراطية، تعددية، لامركزية تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة بدون تمييز بسبب الدين، والعرق، والنوع، والوضع الاجتماعي.

المادة 4: تلتزم الدولة باحترام وترقية الكرامة الإنسانية، وتؤسس على العدالة والمساواة والارتقاء بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتتيح التعددية الحزبية.

المادة 5: السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقًا لنصوص الدستور الانتقالي وهو القانون الأعلى للبلاد الذي تسود أحكامه على جميع القوانين.

الباب الثاني

مستويات الحكم

المادة 6: السودان دولة لامركزية، متعددة الأقاليم، وتكون مستويات الحكم فيها على الوجه التالي:

(أ) مستوى الحكم الاتحادي، الذي يمارس السلطة ليحمي سيادة السودان الوطنية وسلامة أراضيه ويعزز رفاهية شعبه عن طريق تقديم الخدمات على المستوى القومي.

(ب) مستوى الحكم الإقليمي، الذي يمارس السلطة على مستوى الأقاليم.

(ج) مستوى الحكم المحلي، ويقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الأقرب للمواطنين، في كل أنحاء السودان ويحدد هياكلهم وسلطاتهم القانون.

الباب الثالث

الفصل الأول

هياكل الحكم

المادة 7: تحكم جمهورية السودان خلال الفترة الانتقالية البالغ قدرها أربع سنوات، تبدأ من تاريخ دخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ من خلال مؤسسات حكم قائمة على سيادة حكم القانون والفصل بين السلطات وفق مبادئ هذا الدستور.

المادة 8: تتكون مؤسسات الحكم الانتقالي على النحو التالي:

أولًا: مجلس سيادة، يكون رأسًا للدولة ورمزًا للسيادة الوطنية.

ثانيًا: مجلس وزراء تكون له السلطة التنفيذية العليا في البلاد.

ثالثًا، هيئة تشريعية تختص بسلطة التشريع وسلطة الرقابة على أداء الحكومة.

رابعًا: سلطة قضائية مستقلة.

خامسًا: القوات النظامية: القوات المسلَّحة مؤسسة قومية حامية للوطن ولسيادته، وخاضعة لقرارات السلطة السيادية والتنفيذية المختصة وفقًا للقانون. قوات الشرطة والأجهزة الأمنية لحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات السلطة السيادية والتنفيذية وفق القانون.

سادسًا: الخدمة المدنية العامة القومية التي تتولى إدارة جهاز الدولة، ووظائفه بتطبيق وتنفيذ خطط وبرامج السلطة التنفيذية وفق القانون.

سابعًا: مفوضيات مستقلة مختصة توكل إليها مهام وفق قانون إنشاء كل منها.

الفصل الثاني: مؤسسات وسلطات الحكم العامة

المادة 9: مجلس السيادة الانتقالي:

1 - يتكون مجلس السيادة الانتقالي بالتوافق بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي.

2 - سلطات مجلس السيادة. يرمز للسيادة الوطنية ويمارس السلطات السيادية التالية:

(أ) رأس الدولة ورمز وحدتها.

(ب) القائد الأعلى للقوات المسلَّحة.

(ج) اعتماد تعيين رئيس القضاء بعد اختياره بواسطة مجلس القضاء الأعلى.

(د) اعتماد سفراء السودان في الخارج. وقبول اعتماد السفراء الأجانب لدى السودان

(هـ) إعلان الحرب.

(و) التصديق على القوانين الصادرة من الهيئة التشريعية، وعلى الأحكام النهائية الصادرة بالإعدام من السلطة القضائية.

(ز) تعيين حكام الأقاليم بالتشاور مع مجلس الوزراء.

(ح) يؤدي رئيس مجلس الوزراء القسم أمام مجلس السيادة.

(ط) تصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء. توجيه الاتهام لعضو المجلس السيادي

تتم محاكمة عضو مجلس السيادة أمام المحكمة الدستورية، في حالة صدور قرار باتهامه الخيانة العظمى أو الانتهاك الجسيم لأحكام هذا الدستور أو السلوك المشين المتعلق بشؤون الدولة، بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء الهيئة التشريعية الحاضرين.

3 - يفقد عضو مجلس السيادة أو رئيسه منصبه في أي من الأحوال التالية:

(أ) قبول استقالته بواسطة مجلس السيادة.

(ب) إعفاؤه بواسطة مجلس السيادة.

(ج) وفاته أو مرضه مرضًا مقعدًا.

(د) إذا تمت إدانته بواسطة المحكمة الدستورية وفقًا للمادة أعلاه.

(هـ) في حالة خلو منصب عضو مجلس السيادة الانتقالي أو رئيسه، تعين الجهة التي عينته ابتداء عضوًا أو رئيسًا بديلًا.

المادة 10: مجلس الوزراء الانتقالي:

1) يتكون مجلس الوزراء الانتقالي من رئيس ونائب له وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين وزيرًا، يتم اختيارهم بواسطة قوى الحرية والتغيير.

2) يتولى مجلس الوزراء الصلاحيات التالية:

(أ) إعلان حالة الطوارئ.

(ب) ابتدار القوانين ووضع السياسة العامة للدولة.

(ج) المحافظة على أمن الدولة ومصالحها.

(د) تعيين وعزل قادة الخدمة المدنية على مستوى وكلاء الوزارات، أو من يكون في مقامهم، ومراقبة وتوجيه عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك أعمال الوزارات، والمؤسسات، والجهات والهيئات العامة التابعة إليها أو المرتبطة بها، والتنسيق في ما بينها.

(هـ) الإشراف على تنفيذ القوانين وفق الاختصاصات المختلفة واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذ مهامه الانتقاليّة.

(و) يفقد عضو مجلس الوزراء أو رئيسه منصبه في أي من الأحوال التالية:

- قبول استقالة رئيس الوزراء بواسطة مجلس السيادة، والوزير بواسطة رئيس الوزراء.

- سحب الثقة منه بواسطة المجلس التشريعي الانتقالي.

- إذا صدر بحقه حكم قضائي بعقوبة سالبة للحرية.

- وفاته أو مرضه مرضًا مقعدًا.

- في حالة خلو منصب رئيس مجلس الوزراء أو أي من أعضائه تعين القوى إعلان الحرية والتغيير رئيسًا أو عضوًا بديلًا.

المادة 11: المجلس التشريعي الانتقالي:

1 - تتكون السلطة التشريعية والرقابية خلال الفترة الانتقالية من مجلس يتكون من 120 إلى 150 عضوًا، يتم التوافق عليهم بواسطة القوى الموقعة على إعلان الحرية والتغيير. على أن يراعى في عضويته تمثيل كافة القوى المشاركة في التغيير ولا يقل تمثيل المرأة عن 40% من عضوية المجلس.

2 - المجلس التشريعي الانتقالي سلطة تشريعية مستقلة لا يجوز حلها، ولا يفقد أيٌّ من أعضائها عضويته إلا بالوفاة أو الاستقالة أو المرض المقعد، أو إذا صدر في حقه حكم قضائي

بعقوبة سالبة للحرية. يصدر المجلس التشريعات واللوائح التي تنظم أعماله واختيار رئيس المجلس ونائبه ولجانه. يمارس المجلس السلطات التالية:

(أ) سن التشريعات والقوانين وإجازة اللوائح.

(ب) مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومناقشتها وسحب الثقة منها.

المادة 12: السلطة القضائية.

1 - تُسند ولاية القضاء القومي في جمهورية السودان للسلطة القضائية القومية.

2 - تكون السلطة القضائية مستقلة عن الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية، ولها الاستقلال المالي والإداري اللازم.

3 - يعقد للسلطة القضائية القومية الاختصاص القضائي عند الفصل في الخصومات وإصدار الأحكام وفقًا للقانون.

4 - يكون رئيس القضاء لجمهورية السودان رئيسًا للسلطة القضائية القومية ورئيسًا للمحكمة العليا القومية، ويكون مسؤولًا عن إدارة السلطة القضائية القومية لدى مجلس السيادة.

5 - على أجهزة الدولة ومؤسساتها تنفيذ أحكام وأوامر المحاكم.

6 - يعين مجلس الوزراء مجلس القضاء العالي ويتم تأييد التعيين بواسطة المجلس التشريعي.

7 - يقوم مجلس القضاء العالي بإعادة النظر في تشكيل أجهزة السلطة القضائية بما يضمن استقلالها وقيامها بدورها على الوجه الأكمل.

8 - يتم تشكيل محكمة دستورية مستقلة ومنفصلة من السلطة القضائية، وفقًا للقانون الذي يحدد سلطاتها واختصاصاتها.

حالة الطوارئ

1 - عند وقوع أي خطر طارئ يهدد البلاد أو أي جزء منها، حربًا كان أو غزوًا أو حصارًا أو كارثة طبيعية أو أوبئة، يهدد سلامتها أو اقتصادها، يجوز لمجلس الوزراء أن يُعلن حالة الطوارئ في البلاد أو في أي جزء منها، وفقًا لهذا الإعلان والقانون.

2 - يُعرض إعلان حالة الطوارئ على الهيئة التشريعية خلال خمسة عشر يومًا من إصداره، وإذا لم تكن الهيئة التشريعية منعقدة فيجب عقد دورة طارئة.

3 - عند مصادقة الهيئة التشريعية على إعلان حالة الطوارئ تظل كل القوانين والأوامر الاستثنائية والإجراءات التي صدرت سارية المفعول.

سلطات مجلس الوزراء في حالة الطوارئ

1 - يجوز لمجلس الوزراء، أثناء سريان حالة الطوارئ، أن يتخذ أية تدابير لا تقيد، أو تلغي جزئيًا، أو تحد من آثار مفعول أحكام هذا الإعلان، ومع ذلك، في حالة وصول الحالة الاستثنائية درجة تهدد حياة الأمة يجوز للمجلس تعليق جزء من وثيقة الحقوق، ولا يجوز في ذلك انتقاص الحق في الحياة أو الحرمة من الاسترقاق أو الحرمة من التعذيب أو عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو المعتقد الديني أو حق التقاضي أو الحق في المحاكمة العادلة.

2 - على أنه يتوجب على رئيس مجلس الوزراء إخطار الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فورًا، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي تم تعليقها وبالأسباب التي دفعت إلى ذلك. وعليه في التاريخ الذي ينتهي فيه عدم التقيد، أن يخطر الأطراف المذكورة بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

**

هذه الوثيقة متعلقة بالهياكل الدستورية لحكم الفترة الانتقالية وهي جزء من الدستور الانتقالي لجمهورية السودان المقترح للفترة الانتقالية والبالغ قدرها أربع سنوات، تبدأ من تاريخ سريانها.

المصدر: «المقترح المقدم من قوى الحرية والتغيير للمجلس العسكري»، سودان تربيون، 3/5/2019، شوهد في 23/9/2019، في: https://bit.ly/2Iu1Ut1

الملحق (19)

مبادرة لجنة الوساطة القومية (5 أيار/مايو 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادرة لجنة الوساطة القومية

مسودة اتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير

حول هياكل الحكم في الفترة الانتقالية

ديباجة

تمر البلاد بمرحلة حرجة، تحتاج فيها إلى ترتيبات استثنائية في أوضاع الحكم ومهامه حتى تتجاوز هذه الفترة بتوازن واستقرار، وتعبر إلى أوضاع مستدامة ومرضية للشعب، في دولة مدنية ديمقراطية ترتكز على قيم وأسس الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، والمواطنة المتساوية وفصل السلطات وسيادة حكم القانون، من أجل ذلك، نقدم هنا مسودة اتفاق لترتيبات انتقالية حول هياكل الحكم لتسهيل الوصول لاتفاق بين الطرفين كخطوة أولى نحو الاتفاق على وثيقة دستورية تحكم الفترة الانتقالية.

هياكل الحكم المدني خلال الفترة الانتقالية

مجلس السيادة الانتقالية

التكوين

1 - قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي يشكلان مجلس السيادة الانتقالي.

2 - يتكون مجلس السيادة الانتقالي من عشرة أشخاص، سبعة ترشحهم قوى إعلان الحرية والتغيير، وثلاثة من أعضاء المجلس العسكري الانتقالي.

3 - يترأس مجلس السيادة الانتقالي رئيس المجلس العسكري الانتقالي، القائد الأعلى لقوات الشعب المسلَّحة، ويكون له نائبان، أحدهما مدني والآخر عسكري، يقوم النائبان بمهام رئيس المجلس السيادي في حالة غيابه.

4 - يتخذ مجلس السيادة الانتقالي قراراته بالأغلبية ويراعى في ذلك توافق الآراء وروح المشاركة للحفاظ على استقرار البلاد.

سلطات مجلس السيادة الانتقالي واختصاصاته

1 - يعتبر مجلس السيادة الانتقالي رأسًا للدولة ورمزًا للسيادة الوطنية، ويختص بأعمال السيادة ويشكل مصدرًا لاستقرار البلاد ومؤسسات الدولة، ويكون راعيًا عامًا لعملية إدارة الدولة وحاميًا لمنجزات الثورة المدنية السلمية، ويختص بصيانة أمن البلاد من الأخطار ويرعى مؤسسات الحكم الدستورية.

2 - يقوم مجلس السيادة الانتقالي بتمثيل السودان أمام المجتمع الدولي (ما عدا المناسبات والأعمال التي تقتضي تمثيل وزراء ودبلوماسيين من الحكومة الانتقالية المدنية).

3 - اعتماد تعيين رئيس القضاء بعد اختياره بواسطة مجلس القضاء العالي.

4 - اعتماد تعيين حكام الأقاليم بتوصية مجلس الوزراء.

5 - المصادقة على القوانين المصادرة من المجلس التشريعي.

6 - اعتماد الاتفاقيات الدولية المصادق عليها بواسطة المجلس التشريعي.

مجلس الأمن والدفاع

التكوين

1 - يتكون مجلس الأمن والدفاع من عشرة أعضاء، تمثل فيه القوات النظامية بسبعة أعضاء، إلى جانب ثلاثة أعضاء من مجلس الوزراء، وهم رئيس مجلس الوزراء، ووزير المالية، ووزير الخارجية.

2 - يترأس مجلس الأمن والدفاع القائد الأعلى للقوات المسلَّحة ويكون له نائبان.

3 - عند خلوّ منصب رئيس مجلس الأمن والدفاع خلال الفترة الانتقالية لأي سبب يعيّن المجلس خلفًا له خلال أسبوع من خلوّ المنصب ويراعى في ذلك توافق الآراء.

4 - يتخذ مجلس الأمن والدفاع قراراته بالتراضي، ويراعى في ذلك توافق الآراء وروح المشاركة للحفاظ على أمن البلاد واستقرارها.

5 - يقدم مجلس الأمن والدفاع تقارير دورية للجنة الدفاع والأمن بالمجلس التشريعي وفقًا للقانون.

سلطات مجلس الأمن والدفاع واختصاصاته

1 - ينشأ خلال الفترة الانتقالية مجلس للأمن والدفاع يختص بكافة شؤون المؤسسة العسكرية، بما في ذلك الدفاع عن الوطن وحمايته ومحاربة الإرهاب والتطرف والهجرة غير المشروعة، وفقًا للقانون واضعين في الاعتبار المصلحة الوطنية.

2 - عقد اجتماعات مع رئيس الوزراء والحكومة في ما يختص بقضايا الأمن.

3 - تقديم النصح للحكومة الانتقالية حول سياسات الأمن القومي.

4 - التنسيق والتعاون مع الأجهزة الأمنية الموازية في دول أخرى.

5 - يختص مجلس الأمن والدفاع بالتشاور مع مجلس الوزراء بإعادة هيكلة جهاز الأمن والمخابرات.

الفترة الانتقالية ومهامها

1 - فترة الانتقال عامان تعدل باتفاق الطرفين.

2 - تتمثل مهام الفترة الانتقالية في إنجاز عملية التحول إلى المجتمع الديمقراطي وإيقاف الحرب واستدامة السلام، ودمج القوات وإعادة توطين النازحين والعدالة الانتقالية والإعداد لصناعة الدستور الدائم وإعداد قانون الانتخابات والإصلاح القانوني وإنشاء المفوضيات الدستورية.

3 - إعادة هيكلة الخدمة المدنية بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة.

4 - تعزيز أوضاع المرأة السودانية، والتأكد من تفعيل مساواتها مع الرجل، في التشريع والتنفيذ والمجال العام، ومحاربة كافة أشكال التمييز.

5 - تحسين علاقات السودان الخارجية وبناؤها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة والبعد عن المحاور مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة مع أشقائنا في دولة جنوب السودان.

6 - تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية من خلال سياسات دعم الصحة والتعليم والإسكان مع ضمان حماية البيئة ومستقبل الأجيال.

7 - الإشراف على عقد مؤتمرات واستفتاءات دستورية من خلال لجان صناعة الدستور لحسم القضايا القومية والمشاركة مع المجلس التشريعي في إنجاز مشروع الدستور الدائم من خلال استفتاء عام وشفاف.

8 - الإشراف على عملية صناعة الدستور لإنجاز مشروع الدستور الدائم من خلال استفتاء عام تشرف عليه لجنة «المفوضية القومية المستقلة لصناعة الدستور.

استقلال القضاء والعدالة الانتقالية

1 - إعادة بناء المنظومة الحقوقية والعدلية وتطويرها، واستقلالية النيابة العامة وضمان صيانة استقلال القضاء والمحكمة الدستورية وسيادة حكم القانون والدستور.

2 - الإشراف على العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية وجبر الضرر والحقيقة والمناصحة والعدالة التقليدية والعدالة الجنائية وفقًا للمعايير والتجارب العالمية.

المجلس التشريعي الانتقالي

1 - المجلس التشريعي الانتقالي يمثل الإرادة الشعبية للسودانيين ويختص بسلطة التشريع وسلطة الرقابة على أداء الحكومة والمفوضيات الدستورية المستقلة وأجهزة الحكم الأخرى.

2 - أعضاء المجلس التشريعي يشكلون عددًا فرديًا لا يتجاوز 121 فردًا، ويشكل الطيف الأوسع من قطاعات الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم تعيينهم على أساس المشاركة المجتمعية الواسعة والكفاءة والنزاهة.

3 - ضمان تمثيل النساء بما لا يقل عن 40 في المئة من العدد الكلي للمجلس التشريعي.

4 - يتم تمثيل قوى إعلان الحرية والتغيير بنسبة 40 في المئة من مقاعد المجلس التشريعي. ويتم تمثيل القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى بنسبة 60 في المئة من مقاعد المجلس العسكري.

5 - تشمل القوى الأخرى في البند أعلاه الفئات التالية:

- الشباب.
- القوى الحزبية الأخرى (غير المنضوية تحت إعلان الحرية والتغيير).
- الهيئات والقوى المهنية والفئوية الأخرى.

- المنظمات والهيئات النسوية الأخرى.
- الزعامات الدينية بما في ذلك الأقليات الدينية.
- القيادة الأهلية.
- القوات النظامية (المتقاعدون)
- شخصيات قومية.

سلطات المجلس التشريعي

1 - ابتدار التشريعات ومراجعتها وتعديلها وإلغاء القوانين التي تقترحها الوزارات والمفوضيات المختلفة.

2 - إجازة الموازنة السنوية، ومراقبة أداء الحكومة المدنية الانتقالية والمجلس السيادي واستدعاء الوزراء واستجوابهم والتوصية بعزلهم مع مراعاة شروط اختيار الوزراء الواردة في هذه الوثيقة.

3 - متابعة مفوضيات صناعة الدستور ولجانها المتخصصة والمفوضيات الدستورية الأخرى (المفوضية القومية المستقلة للانتخابات، ومفوضية الإصلاح القانوني، ومفوضية حقوق الإنسان)، ومراقبة التجهيزات والتحضيرات لعملية صناعة الدستور الدائم والقوانين اللازمة لقوانين الانتخابات وقوانين المفوضيات الأخرى.

4 - التحضير للمؤتمرات واللجان الفنية المختصة ورفع خلاصاتها للحكومة، مثل مؤتمرات الاقتصاد والرعاية الصحية والتعليم والإنتاج الزراعي والصناعي والتعدين، وسياسات النوع الاجتماعي... إلخ.

يتمتع أعضاء المجلس التشريعي بالحصانات الموضوعية، وتفصل الوثيقة الدستورية هذه المسألة من إجراءات جلسات المجلس التشريعي ولوائحه وقيادته وجلساته العلنية، وطلبات الإحاطة والاستدعاء العام لأي وزير أو موظف عام.

المصدر: «مبادرة لجنة الوساطة القومية»، تجمع المهنيين السودانيين، 5/5/2019، شوهد في 19/7/2019، في:
https://bit.ly/2IhopB6

الملحق (20)
ملاحظات المجلس العسكري على الوثيقة الدستورية
(8 أيار/مايو 2019)

تلا الفريق شمس الدين إبراهيم كباشي ملاحظات المجلس العسكري على مسودة الوثيقة الدستورية المقدمة من قوى إعلان الحرية والتغيير في مؤتمر صحافي عقد بالقصر الجمهوري، بتاريخ 8 أيار/مايو 2019. وهذا نصها:

أحكام عامة أغفلتها الوثيقة

ـ أغفلت الوثيقة النص على مصادر التشريع.

ـ أغفلت الوثيقة النص على اللغة الرسمية للدولة.

ـ أغفلت الوثيقة مبدأ جوهريًا يتمثل في النص على تحقيق السلامة ونبذ العنف والمصالحة الوطنية

*** الباب الأول:**

المادة (1)

ـ كلمة يوقف (العمل بالدستور الانتقالي لعام 2005) لا تتسق والنهج التشريعي المتبع.

- استخدمت الوثيقة عبارة الدستور الانتقالي 2005 وكان من المفترض الإشارة إلى الدستور باسمه الصحيح (دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005).

- الوثيقة أغفلت الإشارة إلى إلغاء دساتير الولايات.

إعلان

- الوثيقة أغفلت الإشارة إلى سريان واستمرار العمل بالقوانين الصادرة بموجب هذه الدساتير إلى أن تلغى أو تعدل.

المادة (2)

* الوثيقة اعتبرت وثيقة الحقوق الأساسية المجازة في دستور الجمهورية الانتقالي لسنة 2005 جزءًا لا يتجزأ من هذا الدستور.

- بما أن الوثيقة نصَّت على إيقاف العمل بالدستور ما كان ينبغي النص على اعتبار وثيقة الحقوق جزءًا لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

- الوثيقة أشارت إلى أن وثيقة الحقوق تعتبر جزءًا من هذا الدستور، وهذه الوثيقة لا تعتبر دستورًا في هذه المرحلة، وكان الصحيح أن يشار إلى أنها جزء من هذه الوثيقة.

- أغفلت الوثيقة الإشارة إلى التعديلات التي تمت في وثيقة الحقوق في العام 2017 وهي تعديلات جوهرية.

المادة (3)

استخدمت الوثيقة كلمة (مدنية) في (السودان دولة مستقلة، ذات سيادة، مدنية، إلخ) وهي كلمة لم ترد في أي دستور من دساتير السودان السابقة وهي كلمة مبهمة تحتمل العديد من المعاني في تفسيرها وتأويلها.

إعلان

*** الباب الثاني:**

مستويات الحكم

- في المادة 6 تمت تسمية أقاليم بدلًا عن ولايات، وهذا يشير إلى عودة الحكم الإقليمي دون الإشارة إلى كيفية معالجة الوضع الراهن.

- نصَّت الوثيقة في ما يختص بمستويات الحكم أن السودان دولة لامركزية متعددة الأقاليم في إشارة إلغاء النظام الحالي (الولايات).

- أغفلت الوثيقة الإشارة إلى عدد الأقاليم وحدودها وعواصمها وسلطاتها ومواردها.

- أغفلت الوثيقة الإشارة إلى الخطوات الانتقالية من نظام الولايات إلى نظام الحكم الإقليمي.

- الوثيقة أغفلت الإشارة إلى وضع العاصمة القومية في ظل نظام الأقاليم المقترح.

- كذلك يثور التساؤل حول إمكانية الانتقال إلى النظام الجديد في ظل الفترة الانتقالية.

*** الباب الثالث**

الفصل الأول هياكل الحكم

* أغفلت الوثيقة في هذا الباب هياكل أساسية مثل:

- المحكمة الدستورية.

- النيابة العامة.

- المستشارون القانونيون للدولة.

- ديوان المراجعة القومي.

ـ المحاماة.

إعلان

ـ في المادة.

حددت الوثيقة الانتقالية بمدة أربع سنوات على أن تبدأ من تاريخ دخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ. علمًا بأن البيان الأول للمجلس العسكري الانتقالي صدر بتاريخ 11 أبريل/نيسان 2019 وحدد الفترة الانتقالية بسنتين.

يضاف إلى ذلك أن النص بربط الفترة الانتقالية بدخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ يجعل تاريخ بداية الفترة الانتقالية مبهمًا وغير معلوم.

ـ في المادة 8

المتعلقة بأجهزة الحكم الانتقالي أشارت الوثيقة إلى كلمة مؤسسات وهي كلمة غير مستخدمة في صياغة الدساتير لأن الكلمة الصحيحة هي هياكل.

ـ البند خامسًا المتعلق بالقوات النظامية: أغفلت الوثيقة قوات الدعم السريع وهي قوات منشأة بقانون كما استخدمت الوثيقة عبارة الأجهزة الأمنية دون الإشارة إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني كما أغفلت الوثيقة إضافة كلمة الموحدة إلى قوات الشرطة ليشمل المعني الشرطة بكافة هيئاتها.

ـ وفي ذات البند (خامسًا) جعلت الوثيقة القوات المسلَّحة وقوات الشرطة والأجهزة الأمنية خاضعة لقرارات السلطتين السيادية والتنفيذية، ومعلوم أن هذه الأجهزة أجهزة سيادية تخضع للسلطة السيادية.

ـ في البند (سابعًا) أوكلت الوثيقة أمر المفوضيات ومهامها للقانون، ومن المفترض أن ينص على إنشاء هذه المفوضيات بالدستور على سبيل المثال مفوضية حقوق الإنسان، مفوضية

الانتخابات، باعتبارهما مفوضيتين مرتبطتين بترتيبات دستورية تتطلبها المرحلة الانتقالية وما بعدها من ترتيبات.

إعلان

الفصل الثاني

مؤسسات وسلطات الحكم العامة

- أشارت الوثيقة في هذا العنوان إلى كلمة مؤسسات وهي غير مستخدمة في هياكل الدولة الدستورية.

في المادة 9 (1) في تكوين مجلس السيادة أغفلت الوثيقة مشاركة بقية القوى المشاركة في التغيير.

في المادة 9 (2) المتعلقة بسلطات مجلس السيادة أغفلت الوثيقة السلطات الآتية:

- تعيين القضاة والمستشارين القانونيين وأعضاء النيابة العامة والمراجع العام.

- إعلان حالة الطوارئ.

- المصادقة على الاتفاقيات والتحالفات العسكرية مع الدول الصديقة والشقيقة.

إعلان

- إصدار العفو وإسقاط العقوبة والإدانة وفق القانون.

- تعيين رئيس مجلس الوزراء القومي واعتماد تعيين الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي.

- تبني قضايا السلام والحوار مع الحركات المسلَّحة وحاملي السلاح وقوى المعارضة.

- في المادة (9) (2) (هـ) نصَّت الوثيقة على سلطة مجلس السيادة في اعتماد السفراء، والصحيح تعيين السفراء ويكون الاعتماد بالنسبة للسفراء الأجانب لدى السودان.

- في المادة (9) (2) (و) جعلت الوثيقة سلطة إعلان الحرب بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء وهي سلطة سيادية.

- في المادة (9) (2) (ح) جعلت الوثيقة سلطة تعيين حكام الأقاليم مرتبطة بتوصية من مجلس الوزراء وهي أيضا من السلطات السيادية التي يمارسها مجلس السيادة.

إعلان

- في المادة (9) (2) (ح) جعلت الوثيقة سلطة تعيين حكام الأقاليم مرتبطة بتوصية من مجلس الوزراء وهي أيضًا من السلطات السيادية التي يمارسها مجلس السيادة.

- في المادة (9) (2) (ك) ورد ضمن سلطات مجلس السيادة توجيه الاتهام لعضو المجلس وليس من سلطات المجلس توجيه الاتهام والذي هو سلطة جهات عدلية مختصة.

- أما ما ورد أسفل الفقرة (ك) فلا علاقة له بسلطات المجلس فإما أن ينص عليه ضمن سلطات المحكمة الدستورية أو المجلس التشريعي.

- في المادة 9 (3) (ب) من ضمن أسباب فقدان العضوية (إعفاء العضو بواسطة مجلس السيادة) ولم تحدد الوثيقة الأسباب والحالات التي يجوز فيها إعفاء العضو بواسطة المجلس علمًا بأن بقية فقرات المادة حددت جميع الحالات بصورة واضحة.

- في المادة 9 (3) (هـ) لم تفصل هذه الفقرة كيفية التعامل في حالة خلو منصب بالنسبة للأعضاء العسكريين.

- في المادة (10) أغفلت الوثيقة الإشارة إلى بقية القوى المشاركة في التغيير.

إعلان

اختصاصات مجلس الوزراء

- في المادة (10) (1) نصَّت الوثيقة على منح مجلس الوزراء سلطة إعلان حالة الطوارئ وهي سلطة سيادية لمجلس السيادة.

- في المادة (10) (3) نصَّت الوثيقة على سلطة المحافظة على أمن الدولة وسلامتها ضمن سلطات مجلس الوزراء الانتقالي وهي سلطة سيادية تضطلع بها أجهزة سيادية.

- المادة (10) (4) نصَّت على سلطة مجلس الوزراء في تعيين وعزل قادة الخدمة المدنية دون الإشارة إلى تقييد هذه السلطة بالقانون.

- المادة (10) (6) (ب) أوردت ضمن أسباب فقد العضوية سحب الثقة من العضو بقرار من المجلس التشريعي وأغفلت ربط هذه السلطة مع مجلس السيادة.

- المادة (10) (6) (ج) نصَّت هذه الفقرة على سقوط العضوية بحكم قضائي بعقوبة سالبة للحرية فقط، وأغفلت العقوبات الأخرى وهي بذلك جعلت معيار سقوط العضوية مرتبطًا بالعقوبة وليس بالإدانة وطبيعة الجرم.

- المادة (10) (6) (د) في ما يتعلق بسقوط العضوية بسبب المرض أغفلت الإشارة إلى الجهة المختصة التي تقرر ذلك.

إعلان

المادة (10) (6) (هـ) أغفلت هذه الفقرة بقية القوى المشاركة في التغيير كما أغفلت موافقة مجلس السيادة على هذا الاختيار علمًا بأن سلطة التعيين سلطة سيادية.

- المادة (11) المجلس التشريعي الانتقالي:

- الفقرة (1) أغفلت الوثيقة الجهة التي تصدر قرار التعيين وهي مجلس السيادة كما أغفلت بقية القوى التي شاركت في التغيير.

الفقرة (2) أغفلت الوثيقة تحديد أجل نهاية دورة المجلس التشريعي وهي نهاية الفترة الانتقالية إضافة إلى أن هذه الفقرة نصَّت على أن العضو يفقد العضوية إذا صدر في حقه حكم قضائي بعقوبة سالبة للحرية، وكان الأجدر أن يتم النص على الإدانة بجريمة مخلة بالشرف والأمانة كبديل لعبارة العقوبة السالبة للحرية لأن العقوبات ليس كلها عقوبات سالبة للحرية، كما أن هذا النص أغفل نوع الجرم.

- المادة 11 (أ) المتعلقة بسلطات المجلس التشريعي أغفل هذا النص المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

- المادة (11) (ب) المتعلقة بمراقبة أداء السلطة التنفيذية ومناقشتها وسحب الثقة منها فقد أغفلت الوثيقة الجهة التي توافق على القرار وهي مجلس السيادة.

إعلان

السلطة القضائية

المادة (12) وردت المحكمة الدستورية ضمن بنود هذه المادة بالرغم من النص على أن تكون منفصلة عن السلطة القضائية كما أن البند (2) أحال إلى القانون سلطات المحكمة واختصاصاتها وكان الأجدر أن ترد المحكمة الدستورية في الوثيقة بشكل مفصل يبين إنشاءها وتعيين رئيسها وأعضائها واختصاصاتها.

حالة الطوارئ

أسندت لمجلس الوزراء سلطة إعلان حالة الطوارئ بالرغم من الطبيعة السيادية للسلطة.

- كما نصَّت الوثيقة على سلطات مجلس الوزراء في إصدار الأوامر والتدابير اللازمة لإنفاذ حالة الطوارئ على اعتبار أن الإعلان صادر من المجلس المذكور والصحيح أن تصدر الأوامر والتدابير من مجلس السيادة.

شروط أهلية تولي المناصب:

أغفلت الوثيقة شروط أهلية تولي منصب عضو مجلس السيادة ورئيس أعضاء مجلس الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي.

المصدر: «النص الكامل لملاحظات العسكر على وثيقة قوى التغيير»، الجزيرة نت، 8/5/2019، شوهد في 23/10/2019، في: https://bit.ly/3n38jdl

الملحق (21)
بيان رئيس المجلس العسكري (16 أيار/مايو 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رئيس المجلس العسكري الانتقالي

جماهير شعبنا العظيم شبابنا الأماجد

في البدء نترحم على شهدائنا الأبرار، وشهداء العزة من القوات المسلَّحة والدعم السريع، وشهداء الثورة والشموخ، وتعازينا لأسرهم الكريمة، وعاجل الشفاء لجرحانا.

إنّ قواتكم المسلَّحة الباسلة وقوات الدعم السريع أتت من رحم هذا الشعب، لعبت دورًا مهمًا وفاعلًا في إسناد الثورة السودانية العظيمة، وانحازت لخيار شعبنا في التغيير، وأمَّنت انتصار الثورة المباركة، بهدف حقن الدماء ونقل السلطة للشعب عبر انتخابات حرة ونزيهة. دخل المجلس العسكري منذ الوهلة الأولى في اتصالات واجتماعات متواصلة رسمية وخاصة مع قوى إعلان الحرية والتغيير وقوى الحراك الثوري وجميع المكونات السياسية، عدا (حزب المؤتمر الوطني)، والعلماء ورجالات الدين، والمستقلين، ورموز المجتمع ورجالات الإدارة الأهلية لتوافق الرؤى لأجل اجتياز هذه المرحلة الدقيقة والحرجة من تاريخ بلادنا الحبيبة.

تواصلت الاجتماعات بدرجة مميزة، وسارت الأمور جميعها نحو التوافق مع قادة قوى إعلان الحرية والتغيير في شراكة حقيقية يسودها التفاؤل والتفاكر المنطقي العقلاني؛ لحماية الثورة وحماية الفترة الانتقالية، والتحضير لانتخابات حرة ونزيهة. توصلنا للآتي:

1 - وقف التصعيد وتهيئة المناخ للاتفاق والاحتفال به.

2 - عمل لجان مشتركة لحماية مكان الاعتصام وعدم توسعته، وتم الاتفاق على أن مكان الاعتصام ينحصر فقط أمام القيادة العامة.

إلا أنّ الأمور تطورت بصورة متسارعة، تمثلت في الآتي:

1 - إصدار جدول بالتصعيد الثوري متزامن مع سير التفاوض من قبل قوى إعلان الحرية والتغيير.

2 - الاستفزاز المباشر والإساءة البالغة للقوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع، علمًا بأن قوات الدعم السريع ولدت من رحم هذا الجيش العظيم، ولعبت دورًا مهمًا ومؤثرًا في أمن البلاد حربًا وسلمًا، وانحازت لثورة الشعب، ولعبت دورًا مؤثرًا في انتصار الثورة وحمايتها، ويلعب قادتها دورًا سياسيًا واقتصاديًا هامًا وضروريًا، وقائد ثاني الدعم السريع يلعب أدوارًا متعاظمة في سبيل استتباب الأمن والاستقرار.

3 - التصعيد الإعلامي غير المبرر واللهجة العدائية التحريضية ضد القوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع.

4 - قفل الطرق والجسور مما خلق حالة من الاحتقانات المرورية في العاصمة القومية، ووقف عائقًا أمام الخدمات والاحتياجات لكل مكونات الشعب.

5 - قفل خط السكة الحديد مما أدى إلى قطع الإمداد عن الولايات وعدم وصول المواد الضرورية من مواد التموين والمشتقات البترولية للكهرباء.

6 - قفل الطرق بصورة واسعة حول القيادة مما يؤدي لصعوبة القدرة على الحركة والمناورة لحماية ساحة الاعتصام.

7 - الخطاب العدائي خلق حالة من الفوضى العامة والانفلات الأمني غير المقبول في العاصمة القومية والولايات.

8 - تسلل عناصر مسلحة داخل مكان الاعتصام وحوله والامتدادات الجديدة وجامعة الخرطوم (البركس) وكبري النيل الأزرق وشارع النيل، واستهدفوا القوات المسلَّحة والدعم السريع والمواطنين، وإزهاق أرواح عدد من شباب السودان.

9 - لذا نناشد أبناء بلادنا العظيمة وحفاظًا على سلامتهم وحماية للثورة المجيدة وحتى لا تنزلق بلادنا نحو الانفلات الأمني الذي تصعب السيطرة عليه لذا ومن واقع مسؤوليتنا أمام الله وشعبنا وجيشنا وثورتنا لقد قررنا الآتي:

(أ) وقف التفاوض لمدة 72 ساعة حتى يتهيأ المناخ الملائم لإكمال الاتفاق.

(ب) إزالة المتاريس جميعها خارج منطقة ساحة الاعتصام.

(ج) فتح خط السكة حديد لإمداد الولايات التي تضايقت كثيرًا من شح المواد التموينية والبترولية.

(د) عدم التصعيد الإعلامي وتهيئة المناخ الملائم الذي يؤمن الشراكة الحقة لاجتياز هذه المرحلة الحرجة من تاريخ بلادنا العظيمة.

(هـ) عدم التحرش أو الاستفزاز للقوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع والشرطة والأمن وهي تعمل لحمايتكم وحمايه الأمن العام.

الشعب السوداني الأبي:

ستظل القوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع وقوات الشرطة جهاز الأمن الوطني عهدها في حماية مكتسبات الثورة وستضطلع بدورها كاملًا في حماية الوطن والمواطن والنأي به عن المنزلقات الخطرة. عليه نناشد المواطنين الكرام والثوار الشرفاء بحماية مكتسبات الثورة وفاءً لدماء الشهداء وتطلعات الشباب والشعب السوداني، وعدم الانجراف وراء أعداء الوطن، والعمل سويًا للوصول بهذه الثورة المباركة إلى مرادها وتحقيق تطلعات وحلم الشعب السوداني في بناء دولة المواطنة، والحرية، والسلام، والعدالة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصدر: «بيان من رئيس المجلس العسكري»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 16/5/2019، شوهد في 24/11/2019، في: https://bit.ly/2Ih2g6e

الملحق (22)
بيان ونداء عاجل تحالف قوى الإجماع الوطني
(3 حزيران/يونيو 2019)

دعوة إلى الإضراب السياسي المفتوح والعصيان المدني الشامل

إلى جماهير شعب السودان الثائرة

لقد أثبت المجلس العسكري الأمني الانقلابي رأينا الواضح فيه بأنه امتداد لنظام القتل والغدر ونقض المواثيق.

فمنذ الساعات الأولى من فجر اليوم الاثنين 3 يونيو 2019 بدأت قوات الدعم السريع بمشاركة قوات أخرى هجومًا عنيفًا على المعتصمين من عدة محاور في منطقة الاعتصام شمال وشرق القيادة العامة، مستخدمين في ذلك الرصاص الحي والقنابل الدخانية المسيلة للدموع والعصي والهراوات. نتج عن ذلك شبه مجزرة بين الثوار، وتشير معلوماتنا إلى سقوط أعداد من الشهداء والجرحى لم يتم حصرهم بعد. كما تمت بعض الاعتقالات بين النشطاء من لجان الاعتصام خاصة وسط الأطباء وآخرين. لقد فقد المجلس العسكري الوجه الآخر من الإنقاذ أي مبرر من مبررات بقائه، وليس أمام قوى الثورة سوى مواجهته، وإكمال ثورتها بإسقاطه تمامًا، وإسقاط ما تبقى من نظام البشير المجرم. نهيب بكل الجماهير إلى ملء الشوارع غضبًا وهتافًا، ومتاريس تعم كل أرجاء البلاد، واستمرار الثورة حتى الإسقاط الكامل لآخر فرد من أفراد القتلة والمجرمين. نهيب خاصة بجماهير العاصمة القومية النهوض فورًا، والتوجه لحماية الثوار بساحات الاعتصام، وتتريس وإغلاق كل الشوارع والتظاهرات العارمة. كما تدعو قوى الإجماع الوطني كل المواطنين

والمواطنات الكرام إلى الدخول فورًا في الإضراب السياسي المفتوح والعصيان المدني الشامل لحين إسقاط ما تبقى من نظام الخزي والعار.

الخزي والعار للمجلس العسكري الأمني الغادر

يسقط كل الخونة والمأجورين

عاشت ثورة السودان المستمرة وعاش نضال الشعب السوداني الأبي

تحالف قوى الإجماع الوطني

المصدر: «تحالف قوى الاجتماعي الوطني: بيان ونداء عاجل»، ملتقى أيوا للسلام والديمقراطية، موقع فيسبوك، 3/6/2019، شوهد في 10/10/2019، في: https://bit.ly/3n8yUG3

الملحق (23)
بيان نادي النيابة العامة عن أحداث فض الاعتصام
(3 حزيران/يونيو 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان نادي أعضاء النيابة العامة

أحداث فجر 3 يونيو 2019م

عند فجر الثالث من يونيو تواترت الأنباء بأن قوات الشرطة والأجهزة الأمنية، وبتوجيه المجلس العسكري الانتقالي، تقوم بعملية تمشيط للمنطقة التي تقع خارج ميدان الاعتصام شمال شارع النيل (كولومبيا) برفقة وكلاء نيابة، وذلك لضبط الممارسات المخالفة للقانون والتي رفع بشأنها تجمع المهنيين السودانيين بواسطة لجنة الميدان شكاوى متكررة إلى الجهات المختصة، كما حمَّل المجلس العسكري مسؤولية التراخي الأمني في مواجهتها.

لقد تفاجأ أبناء الشعب في فجر3 يونيو 2019م عند الساعة 4 صباحًا بقوات تقتحم ميدان الاعتصام وتقرر فضه بالقوة تسبب ذلك في كارثة إنسانية، وأسفر عن قتلى وجرحى من أبناء هذا البلد.

لقد بدأ واضحًا بأن الأجهزة الأمنية قد اتخذت من المكان الذي يُفترض أن تضبط فيه الممارسات المخالفة للقانون ذريعة للدخول لميدان الاعتصام وفضه بالقوة، ثم بدأ أكثر وضوحًا عند

مخالفة القوة المكلفة بتمشيط منطقة (كولومبيا) لتوجيهات النيابة بعدم إطلاق الرصاص الحي في مواجهة أي شخص حتى وإن كان في مواجهة المخالفين للقانون في المنطقة المعنية.

الوقائع كما نقلها أعضاء النيابة العامة.

تم تكليفهم بمصاحبة قوة من الشرطة وذلك بسبب ضبط الممارسات السالبة في منطقة (كولومبيا) فقط بناءً على توجيهات السيد النائب العام، وتفاجؤوا بقيادة ميدانية من قوات الدعم السريع. قاموا بتوجيه القوة بواسطة قائدها الميداني (يرتدي زي قوات الدعم السريع) بعدم إطلاق الرصاص الحي في مواجهة أي شخص حتى المتواجدين في المنطقة المذكورة والتعامل معهم وفقًا للقانون، وأن لا علاقة لهم بميدان الاعتصام وفقًا لتوجيهات السيد النائب العام. عند الساعة الخامسة والنصف فجرًا خالفت القوات بواسطة قائدها توجيهات النيابة وقامت بإطلاق الرصاص، وانحرفت من المنطقة بالدخول إلى ميدان الاعتصام فانسحب وكلاء النيابة العامة بعد أن قاموا بإسعاف بعض المصابين، وامتدت حتى شملت الأحياء السكنية والمستشفيات العامة بناءً على تقرير لجنة الأطباء المركزية.

إن السبب الجوهري في كتابة مذكرة أعضاء النيابة العامة رقم (1) بتاريخ 27/1/2019م كان الانتهاك الصارخ للقانون، واستخدام القوة المفرطة ضد السلميين العُزَّل وانتهاك سيادة حكم القانون والتعدي على سلطات واختصاصات النيابة العامة في قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م. إن سلطة الأمر باستخدام السلاح الناري وفقًا لأحكام المادة (129أ) من القانون سلطة خالصة للنيابة العامة لا يمارسها الضابط المسؤول إلا في حالة غياب وكيل النيابة أو القاضي، ولا تُستخدم إلا في حالات محددة، وبغرض ضبط الجناة فقط وليس لفض التجمعات السلمية التي تعبر عن الرأي.

إن التجمع والتجمهر والتعبير عن الرأي حق دستوري كفلته سائر التشريعات الوطنية والتشريعات الدولية، ولما كانت السلطة التي يُفترض بها حماية الأرواح وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين قد انتهكت هذه الحقوق وكذا المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وأبسط معايير حقوق الإنسان.

وحيث أنّ النيابة العامة كيان قانوني يُفترض فيه حفظ هيبة الدولة القانونية بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وهي لا تملك ذلك الآن طالما تنتهك الحقوق الأساسية للمواطنين أمام ناظريها، حتى الحق في الحياة.

إننا نُحَمل المجلس العسكري مسؤولية أرواح المدنيين من أبناء شعبهم، إذ أن قولهم بأن المجلس أراد مطاردة المخالفين الفارين من منطقة (كولومبيا) قول لا يسمن ولا يُغني من جوع، وذلك لأن أول مسؤوليات المجلس العسكري حماية أرواح المدنيين وفق خطة محكمة هذا عند افتراض أن القوات الأمنية تواجه عصابة مسلحة، بحيث تحافظ على منطقة الاعتصام وتقوم بضبط الممارسات المخالفة للقانون؛ لأن الحفاظ على الأرواح أولى من ضبط المخالفات. وإذ نعتبر أن الجرائم التي وقعت اليوم في حق المدنيين السلميين العُزَّل جرائم ضد الإنسانية وفقًا لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م، وهم الأشخاص السلميين [السلميون] الذين لا يشتركون مباشرة في أعمال عدائية والمضمنة ضمن أحكام القانون الجنائي لسنة 1991م تعديل 2009م، والذي عرف الجريمة ضد الإنسانية في المادة (186) «كل من يرتكب بنفسه أو بالاشتراك مع غيره أو يشجع أو يعزز أي هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي مجموعة من السكان المدنيين وهو على عِلم بذلك الهجوم».

أننا لن ولم نكن ذريعة لانتهاك القانون لذا نعلن أننا قررنا الدخول في عصيان مدني شامل إلى وقت تحقيق المطالب التالية.

1 - تسليم السلطة لحكومة مدنية.

2 - تقديم الجناة لمحاكمة وفقًا لأحكام الباب الثامن عشر من القانون الجنائي لسنة 1991م تعديل 2009م (الجرائم ضد الإنسانية).

ننادي الهيئات الدولية بالقيام بمسؤولياتها تجاه حماية المدنيين

السكرتارية التمهيدية لنادي أعضاء النيابة العامة

المكتب الإعلامي

المصدر: «بيان من نادي أعضاء النيابة العامة»، الفتاح جبرا - ساخر سبيل، موقع فيسبوك، 14/6/2019، شوهد في 12/10/2019، في: https://bit.ly/3n8ym2X

الملحق (24)

حركة وجيش تحرير السودان: بيان إدانة جريمة فضّ الاعتصام وقتل المعتصمين السلميين بوساطة ميليشيات المجلس العسكري الانقلابي (4 حزيران/يونيو 2019)

الحرية - العدل - السلام - الديمقراطية

في جريمة تضاف إلى جرائم النظام السابق من قتل السودانيين، أقدم المجلس العسكري الانتقالي (الانقلابي) وبواسطة ميليشياته المسلَّحة على فض اعتصام الثوار السودانيين أمام القيادة العامة فجر صباح هذا اليوم الثالث من يونيو بالرصاص الحي والأدوات القمعية الأخرى، مما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء، والمئات من الجرحى والمصابين، وحرق الخيام والمنصات بمكان الاعتصام. إزاء هذا، تؤكد الحركة الآتي:

إدانة مجزرة اليوم بأغلظ العبارات والألفاظ والتأكيد بأنها عمل جبان، تم التخطيط والتدبير لها وبرعاية تامة من قبل المجلس العسكري الانقلابي، بغرض إجهاض مكاسب الثورة الحالية، وفرض واقع الثورة المضادة. إن هدر الدم السوداني وفي صباح رمضان سوف لن يمر دون محاسبة وعقاب. إن ما أقدم عليه ما يسمى بالمجلس العسكري هو إعلان صريح بأن ما قاموا به في الحادي عشر من أبريل هو مجرد انقلاب عسكري، ولا علاقة له بالانحياز إلى رغبة الثوار السودانيين في التغيير والانتقال من دولة الإنقاذ الشمولي إلى نظام ديمقراطي. إن عملية فض الاعتصام بالرصاص الحي وضعت المجلس العسكري الانقلابي في خانة النظام السابق، ولم يعد

شريكًا في عملية التغيير المنشود، بل الحادثة أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك بأن المجلس العسكري ما هو إلا امتداد للنظام السابق الدموي.

ندعو جماهير الشعب السوداني إلى عدم الاستسلام للانقلابيين الجدد بالنزول إلى الشارع، وإقامة عشرات الاعتصامات في الخرطوم وعواصم الولايات، كما على قوى إعلان الحرية والتغيير إعلان وقف كافة أشكال التواصل مع هؤلاء الانقلابيين، وتوجيه الشعب السوداني للدخول في الإضراب السياسي المفتوح، والعصيان المدني الشامل حماية لمكتسبات الثورة، والاستمرار في الكفاح السلمي حتى تحقق مطالب الثورة والثوار من حرية وسلام وعدالة.

المصدر: «بيان حركة وجيش تحرير السوداني، المجلس الانتقالي»، صحيفة سودانايل الإلكترونية، 4/6/2019، شوهد في 12/10/2019، في: https://bit.ly/3eCzoRw

الملحق (25)
حركة العدل والمساواة السودانية تدين لجوء المجلس العسكري إلى فضّ الاعتصام بالسلاح (4 حزيران/يونيو 2019)

لقد تابعتم جميعًا كيف نكث المجلس العسكري عهده عشية عيد الفطر المبارك باعتدائه الغاشم المبيت على المعتصمين في ساحة الاعتصام بالقيادة العامة صباح اليوم الاثنين 3 يونيو 2019م، باستخدام الذخيرة الحية ضد العُزَّل من جماهير شعبنا مخلفًا عددًا كبيرًا من الشهداء والجرحى.

إن استخدام الرصاص الحي ضد المعتصمين السلميين يؤكد بجلاء أن المجلس لم ينحز أبدًا إلى الشعب في ثورته ضد النظام البائد، وإنما تظاهر بذلك حتى أبان وجهه الحقيقي صباح اليوم بشكل لا يحتمل التأويل، وأثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن نظام البشير لم يسقط، وإنما سعى لتغيير جلده بمسرحية فجَّة عجزت عن إخفاء التدليس على الشعب والكذب عليه.

تدين الحركة هذه المجزرة بأغلظ العبارات، وتترحم على أرواح الشهداء، وتدعو للجرحى بعاجل الشفاء، وتناشد جماهير شعبنا الباسل للخروج في مليونيات هادرة كما العهد بها في كل مدن السودان وأريافه للمطالبة بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية دون قيدٍ أو شرط، تجنبًا لاحتمالات انهيار الدولة وسيادة الفوضى والاحتراب الداخلي. لا تنازل أبدًا عن حق الشعب في الحرية والديمقراطية والمواطنة المتساوية والعدالة وسيادة حكم القانون وحكومة مدنية. وأخيرًا وليس آخرًا، تدعو الحركة كل القوى السياسية والمدنية السودانية إلى الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه شعبها، كما تطالب الحركة المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف واضح وقوي ضد ما أقدم عليه المجلس العسكري الانتقالي. وثورة حتى النصر.

معتصم أحمد صالح

أمين الإعلام والناطق الرسمي

المصدر: «بيان: حركة العدل والمساواة السودانية»، الصفحة الإعلامية لحركة العدل والمساواة السودانية، موقع فيسبوك، 4/6/2019، شوهد في 12/10/2019، في: https://bit.ly/3n1WLHe

الملحق (26)

بيان تجمع المهنيين السودانيين (4 حزيران/يونيو 2019)

شعبنا الأبي؛

إن عصياننا المدني الشامل وما يعززه من إضراب سياسي مفتوح هو الحامي من الفوضى الشاملة، فالمجزرة التي شهدها اعتصام القيادة العامة، والعنف غير المسبوق الذي قوبل به المعتصمون في عدد من المدن فيه إشارة جادة لمآلات الحال في السودان في الأيام القادمة، فالقتل والعنف سيصبح هو المشهد المعتاد في الشوارع، وستتكرر المآسي التي كانت لسان حال النظام البائد لا محالة، فنفس العصا التي كان يحملها رأس النظام البائد تحولت ليد قيادة المجلس العسكري الانقلابي المجرم الذي يمثل امتدادًا له.

إن السودان الآن في وضع هش، ويصبح نهبًا للمحاور من الغرب والشرق والشمال والجنوب، وإن كان المجلس العسكري الانقلابي يظن أن ارتماءه في حضن أحد المحاور سينقذه وينقذ السودان فهو واهم، فهناك العديد من المحاور الجاهزة للانقضاض على البلاد، ولا يفوت على ذي عقل أن حدود السودان مفتوحة وتحوم الضباع بينها دخولًا وخروجًا، وأن تجارة السلاح هي التجارة التي ستروج وأن الرصاص سيباع في شوالات الملح. ليعلم المجلس الانقلابي أنه بادر بالفوضى التي كان يحذر منها، وأن التطرف والإرهاب أصبح في فناء الدار، وسيقابله تطرف وإرهاب يضيع به ومعه البلاد، ووقتها لن يفيد الندم وعض الأصابع، فمغامرات المجلس العسكري الانقلابي تهدد السلم الداخلي في السودان، مما يرجح امتداد نيرانها لزعزعة السلم الإقليمي والدولي.

لقد بات الوضع الآن أكثر سوءًا من أي وقت مضى، فترويع المواطنين وضربهم في الشوارع وعمليات النهب والاعتداءات، وقطع خدمات الإنترنت وتهديد الموظفين وإجبارهم على مباشرة العمل أو إيقافهم منه هي مظاهر تنبئ بجوهر السلطة التي يريدونها ويعملون لصنعها، ونريد أن ننبه إلى أن الانتخابات المبكرة يعني تسليم السلطة من المجلس العسكري للمجلس العسكري نفسه، وإن أي حكومة تأتي عبر هذا التخطيط هي حكومة منزوعة الدسم، وستقتن للعنف، والقتل وستدار وفقًا لتوجهات المجلس العسكري ومنهجه الدموي، ولن تفلت البلاد من العنف والعنف المضاد.

عليه فإننا في تجمع المهنيين نرفض كل القرارات المعلنة عبر السلطة الانقلابية جملة وتفصيلًا وندعو كل الدول والمنظمات لعزل ووقف التعامل مع ما يسمى بالمجلس العسكري ومحاصرة أعضائه الوالغين في العنف والقتل والجرائم ضد الإنسانية امتدادًا لما يحدث في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. كما ندعو المجتمع الدولي للتركيز على الانتهاكات والجرائم الجارية الآن في كل المدن والقرى وإيقافها فورًا بالضغط المباشر على المجلس العسكري لتسليم السلطة بدون قيد أو شرط، ودعم تكوين لجان تحقيق قضائية بإشراف قوى الحرية والتغيير والمنظمات الدولية ذات الصلة للتحقيق في هذه الجرائم والجرائم السابقة التي تطاول التهم فيها أعضاء المجلس العسكري، ونظرًا للعنف المفرط الجاري الآن والمستمر فإن مطلب عزل وتفكيك ميليشيات الجنجويد وجهاز الأمن وكتائب النظام ونزع سلاحها يصبح ضرورة قصوى من أجل وضع حد للعنف والمحافظة على حياة المواطنين، فتاريخ هذه القوات يفصح عن مدى السوء الذي يمكن أن تصل إليه الأوضاع في المستقبل القريب.

ندعو جماهير الشعب السوداني للتمسك الكامل بالسلمية فهي حصن ثورتنا المنيع وسيفها البتار، ورفض محاولات المجلس العسكري الانقلابي لجر البلاد إلى مربع العنف، ونؤكد ضرورة رصد وتوثيق كل الجرائم التي يقوم بها جهاز أمن النظام وكتائب ظله وميليشيات جنجويده في شوارع مدن وقرى السودان المختلفة تحت إمرة المجلس العسكري الانقلابي ورعايته، فالمحاكمات العادلة عن كل جرائمهم قادمة، يرونها بعيدة ونراها قريبة.

كما ندعو جماهير شعبنا العظيم للالتزام الصارم بالعصيان المدني الشامل وتفعيل سلاح الإضراب السياسي المفتوح فهو الضامن لسلامة البلاد والعباد، وهو السلاح الوحيد الذي يمكن أن

يمنع الفوضى باعتباره سلاحًا سلميًا مجربًا، وهو طريقنا لإسقاط المجلس العسكري الانقلابي واستكمال الثورة نحو تمام التغيير.

- العصيان المدني الشامل وإغلاق الطرق الرئيسية والكباري والمنافذ بالمتاريس وشل الحياة العامة.

- الإضراب السياسي المفتوح في كل مواقع العمل والمنشآت والمرافق في القطاع العام والخاص.

- العمل الدؤوب والتنسيق والتنظيم المحكم من خلال لجان الأحياء ولجان الإضراب.

- التمسك والالتزام الكامل بالسلمية في كل خطواتنا من أجل التغيير.

تجمع المهنيين السودانيين

المصدر: «بيان تجمع المهنيين السودانيين»، سودانيز أونلاين، 4/6/2019، شوهد في 12/10/2019، في: https://bit.ly/36grPfx

الملحق (27)

بيان رئيس المجلس العسكري (4 حزيران/يونيو 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان السيد رئيس المجلس العسكري الانتقالي لجماهير الشعب السوداني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

المواطنون الشرفاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البدء نترحم على شهداء الثورة وشهداء القوات النظامية الذين سقطوا منذ انطلاقة الثورة وحتى صباح اليوم وعاجل الشفاء للجرحى. المجلس العسكري يأسف لما صاحب عملية نظافة شارع النيل صباح اليوم من أحداث وما صاحبها من تداعيات تخطت حدود التخطيط والالتزام السابق. الشعب الأبي الثوار الشرفاء نعلم جيدًا أنه ليس هناك أغلى من فقدان الأرواح فالوطن أيضًا غالٍ والحفاظ عليه غال، ويتطلب التضحيات من الجميع، فالثورة منذ انطلاقها مهرت بدماء الشهداء فالقوات المسلَّحة والدعم السريع والقوات النظامية ما انحازت إلى هذه الثورة إلا لضمان حمايتها وحماية السودان، وليست من أجل أن تحكم لأنه ليس من حقها، فالسبيل الوحيد إلى حكم السودان هو صندوق الانتخابات الذي يتحكم فيه الشعب السوداني. إن القوى السياسية التي تحاور المجلس العسكري تتحمل ذات المسؤولية في إطالة أمد التفاوض بمحاولة إقصاء القوى السياسية والقوى العسكرية والانفراد بحكم السودان لاستنساخ نظام شمولي آخر، يُفرض فيه رأي واحد يفتقر للتوافق والتفويض الشعبي والرضاء العام ويضع وحدة السودان وأمنه في خطر حقيقي.

المواطنون الشرفاء

إن اكتساب الشرعية والتفويض لا يأتي كما ذكرت إلا بصندوق الانتخابات، عليه قرر المجلس العسكري الآتي:

1 - إلغاء ما تم من اتفاق وإيقاف التفاوض مع قوى إعلان الحرية والتغيير.

2 - الدعوة لانتخابات عامة في فترة لا تتجاوز سبعة أشهر من الآن، بتنفيذ وإشراف إقليمي ودولي، وعمل الترتيبات اللازمة لذلك. تشكيل حكومة تسيير مهام لتنفيذ مهام الفترة الانتقالية المتمثلة في الآتي.

(أ) محاسبة واجتثاث كل رموز النظام السابق المتورطين في جرائم فساد أو خلافه.

(ب) التأثيث لسلام مستدام وشامل في مناطق النزاعات المختلفة بما يمكن من استتباب السلام وعودة النازحين إلى قراهم.

(ج) تهيئة البيئة المحلية والإقليمية والدولية لقيام الانتخابات بما يمكن الشعب السوداني من اختيار قيادته بكل شفافية.

(د) كفالة الحريات العامة وتمكين حقوق الإنسان.

المواطنون والثوار الشرفاء، المجلس العسكري على عهده منذ البيان الأول بتسليم مقاليد حكم السودان لمن يرتضيه الشعب، وهذا ما خرج من أجله الشباب وضحى من أجله المئات، وهو لن يقف عقبة في سبيل تحقيق رغبة الشباب الثائر الذي يستحق أن يعيش في وطن حر ديمقراطي ليشارك الجميع في بنائه والدفاع عنه.

إننا نعدكم بالتحقيق في أحداث اليوم وندعو النيابة العامة لتولي ذلك الأمر، كما يؤكد المجلس العسكري يدعو الجميع لإعلاء قيمة الوطن، وإشاعة روح التسامح، وبث الطمأنينة. وأن أبوابنا مشرعة دومًا لسماع الصوت الوطني الصادق وسيبذل المجلس العسكري قصارى جهده لتحقيق أمن السودان وحفظ كرامة أهله والتحضير لما يستحقه من عيش كريم.

التحية لقوات الشعب المسلَّحة

التحية لقوات الدعم السريع

التحية للشرطة السودانية

التحية لجهاز الأمن الوطني

وفوق كل ذلك التحية للشعب السوداني الأبي المعلم الذي دون أمنه المهج والأرواح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إعلام المجلس العسكري الانتقالي.

المصدر: «بيان رئيس المجلس العسكري الانتقالي»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 4/6/2019، شوهد في 13/10/2019، في: https://bit.ly/38j1twe

الملحق (28)
بيان الأمانة العامة لحزب الأمة القومي
(4 حزيران/يونيو 2019)

إنّ حزب الأمة القومي، وبلادنا في مفترق طرق، لن يقف إلا إلى جانب الحق والقوة. الحقّ هو استحقاقات الثورة الكاملة المكمَّلة، والقوة هي الوقوف الراكز إلى جنب الشعب السوداني العظيم، وخياراته العالية، وبلا تردُّد !لم يترك بيان البرهان غير طريقٍ واحد لكلّ حر: وهو الاصطفاف، وبلا تزحزح إلى جانب الشعب السوداني الباسل وثورته الفتية، وخياراته السامية، والخوض معه، مهما كلف من تضحيات، حتى الوصول إلى غاياته المبتغاة، والتي مَهَرها بالدم، والدمع، والأرواح الطاهرة.

يدعو حزب الأمة القومي كلّ قوى الثورة والتغيير إلى أن نصطف مجددًا، وبصرامة، وتصميم في وجه الاختطاف، والانحراف بالثورة عن أهدافها، وإلى العمل المخلص معًا من أجل تحقيق الأهداف السامية لها عبر ذات الوسيلة الناجعة المجرَّبة وهي الثورة السلمية.

حزب الأمة القومي يناشد الضمير العالمي، ويدعوه إلى الانتباه إلى أن الشعب السوداني الجليل يتعرض إلى استباحةٍ غير مسبوقة لحقوقه وكرامته، وإلى قمع، وتقتيل، واستهداف !!

ويناشد حزب الأمة القومي القوى الإقليمية، والعالمية، والصديقة والشقيقة والمشفقة الوقوف إلى جانب السودان، وإرادة شعبه الحرة، المتطلعة إلى صداقة الشعوب كافة، وبكل إخلاص وندية، وبلا أذى ولا إضرار!

رحم الله شهداءنا البررة، وشفى جرحانا، وكفكف دموعنا، وملأ قلوبنا بالعزيمة، والتصميم، والصبر، وحُسن التسليم.

وهذه الثورة قاصدة، وبالغة أمرها بإذن الله، برغم عِظم التضحيات.

والله أكبر ولله الحمد..

الأمانة العامة لحزب الأمة القومي

المصدر: «بيان الأمانة العامة لحزب الأمة القومي»، موقع حزب الأمة القومي السوداني، 4/6/2019، شوهد في 14/10/2019، في: https://bit.ly/2IiAe9W

الملحق (29)
الخطبة الثانية التي ألقاها الصادق المهدي في عيد الفطر المبارك
1 شوال 1440هـ، الموافق الثلاثاء 4 حزيران/يونيو 2019م،
في مسجد الهجرة ود نوباوي

اللهُ أكبر.. الله أكبر.. الله أكبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لك يا الله حمدًا يوافي نعمك ويكافئ مزيدك، ولك الحمد لذاتك حمدًا يوافي مرضاتك، وصلّ وسلم وبارك على حبيبنا محمد مبلغ رسالتك، وعلى آله وأصحابه الذين عملوا بوحيك، واتبعوا هدى نبيك صلى الله عليه وسلم، أما بعد...

أحبابي في الله وإخواني في الوطن العزيز،

الشعار لا ولاء لغير الله خادع، فنحن مطالبون بولاء لرحمنا، ولجيراننا، ولوطننا، ولاءات يطلبها الدين نفسه. والصحيح أن يقال لا ولاء يعلو ما لله. إن حب الوطن والولاء له من الإيمان.

إن لثورة ديسمبر الشعبية الفريدة نسبًا جسدته ست انتفاضات في 1990م، وفي 1996م، وفي 1998م، وفي 2006م، وفي 2012م، وفي 2013م. نزعت من النظام الحاكم الشرعية الواقعية التي اكتسبها. وساهمت فيه مقاومة مسلحة جسدتها مقاومة الحركة الشعبية التي اتسعت بسبب تبني النظام الانقلابي أجندة إقصائية كانت سببًا في اشتعال حروب أهلية أخرى في 2003م و2011م، وحروب أهلية استنزفت النظام وساهمت مع المقاومة المدنية في إجبار النظام على سلخ جلدته أربع مرات في محاولة يائسة لاحتواء الرفض والمقاومة. وارتكب النظام في وجه المقاومة تجاوزات

دموية جلبت ضده 62 قرارًا من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أهمها القرار 1593 الذي دفع بقادة النظام لملاحقة المحكمة الجنائية الدولية.

الحلقة السابعة من المقاومة الشعبية انطلقت في ديسمبر 2018م من أقاليم البلاد. تجاوبت مع هذه الهبة القوى الفكرية والسياسية الرافضة للنظام الحاكم، وتحول نداء القوى المهنية من مطلبية إلى سياسية ثورية.

ومنذ السادس من أبريل 2019م احتشدت المواكب لتكوين اعتصام فريد بصموده وإقدامه، نقل الحالة الشعبية من يأس غذاه طول عهد القمع ثلاثين عامًا إلى عودة للروح أذنت بأن الصبح قريب، وأن الثورة الشعبية قد بلغت شأوًا لن يتراجع حتى يحقق مطالب الشعب المشروعة في سلام عادل شامل وتحول ديمقراطي كامل.

واجه هذا الإقدامَ الثوري حدثان مهمان: الأول، أن ضباطًا في القيادة العامة استضافوا الاعتصام، والثاني، أن قوات الدفاع والأمن المتمثلة في اللجنة الأمنية رفضت أمر الطاغية بفض الاعتصام بالقوة بحجة سندها لفتوى مالكية، والإمام مالك منها براء: أنه يجوز لولي الأمر أن يقتل ثلث السكان لإصلاح حال الثلثين. وهي فتوى تفترض أن ولاية الأمر شرعية لا كما في السودان انقلابية. افتراء على مالك إمام التسامح المذهبي كما شرح ذلك القرافي. فتوى دموية في دين يقول إن من قتل نفسًا واحدة دون مبرر شرعي ﴿كَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾. خطة دموية مارسها النظام في مناسبات كثيرة حتى بلغت ضحاياه مئات الآلاف. قامت لجنة الأمن بتنحية المخلوع وانخرطت في تفاوض مع قوى الحرية والتغيير بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي.

ثورة ديسمبر ليست معزولة بل لها نسب عريق من مقاومة النظام مدنيًا وعسكريًا، ومع ما اتسمت به من ثورية عارمة قوامها شباب الوطن ذكورًا وإناثًا فإن للرافع العسكري الذي يمثله المجلس العسكري دورًا مفصليًا في نجاح الثورة وخلع الطاغية. وساهم في نجاح الثورة رأي عام وطني، وإقليمي أفريقي وعربي، ورأي عام دولي وإعلام روج لشعارات الثورة في كل مكان.

إعلان الحرية والتغيير الذي جمع أكثرية قوى الثورة في بيان واحد عبر عن إرادة الثورة وهوية الاعتصام الفريد.

لكن وفي فجر الإثنين 29 رمضان قامت قوة نظامية بفض الاعتصام الباسل بدموية خلفت عشرات الشهداء، ومئات الجرحى، بعضهم حالته حرجة. أسأل الله أن يتقبل شهداءنا ويحسن عزاء أسرهم والشعب المكلوم الذي فجع في فلذات أكباده فاستقبل العيد بغصة، وأن يعجل شفاء الجرحى. لقد كونت لجنة برئاسة د. يوسف الأمين للتحقيق في ما حدث، وبيان الحقائق توطئة لمطالبة الأمم المتحدة بتحقيق دولي.

كنت قد اقترحت خارطة طريق معينة تحدد المطلوب من جميع الأطراف للاتفاق حول معالم الحكم الانتقالي ومن ثم التسليم للسلطة الانتقالية في الطريق نحو الديمقراطية التوافقية المنشودة. ولكن مجزرة الإثنين وفض الاعتصام الوحشي غير المناخ الوطني كلية. في جوهر الموضوع أقول: ما حدث دليل على أن المجلس العسكري قد بدد ما اكتسب من فضيلة برفض فض الاعتصام بالقوة بأمر الطاغية.

بعد هذه المأساة فإن المطلب الشعبي الذي سوف تصطف كافة قوى الشعب الثورية دعمًا له هو:

أولًا: اعتبار الهجوم الغادر وغير المبرر فراقًا بين الثورة الشعبية السودانية ومن كانوا وراء هذا الهجوم الغادر.

ثانيًا: دعوة قوى الحرية والتغيير وكافة القوى الشعبية المؤيدة للثورة لاجتماع عاجل لتحديد كيفية استلام النظام الانتقالي الجديد.

ثالثًا: ينبغي أن يعترف المجلس العسكري بأن الهجوم الذي حدث على المعتصمين أمام القيادة العامة مدبر، وتحمل المسؤولية.

رابعًا: أمام المجلس العسكري في وجه التاريخ خياران: أن يصر على الهجوم وتحمل نتائجه، وبالتالي وضع مجلسه في نفس خانة المخلوع، واستدعاء المواجهة المحتومة للشعب الثائر. أو أن يعلن مسؤوليته عما حدث ومحاسبة كل من تورط في الجريمة، والاستعداد لنقل السلطة للنظام المدني الديمقراطي المنشود بالصورة التي يقررها ممثلو الثورة الشعبية.

نعم نحن خطأنا التصعيد غير المبرر من بعضنا، وتوقعنا أن يقود لتصعيدات من المجلس العسكري. البيان الذي أعلنه الفريق أول عبد الفتاح البرهان مساء الإثنين يفرض حلًا من جانب واحد، وسوف يسعد به السدنة، ويرفع درجة الاستقطاب. هذا النهج خاطئ، والتراجع عنه هو السبيل، فالمخرج سيكون دائمًا بالتوافق مع القوى الشعبية لا بالإملاء.

أحبابي،

مهما تعثرت الخطى فإن شعبنا سوف يحرس ثورته لتبلغ بإذن الله مقاصدها عبر سلطة انتقالية محددة المهام، يعقب الفترة الانتقالية نظام يؤسس على السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل. ديمقراطية مستفيدة من دروس الماضي يحرسها دستور يؤسس لديمقراطية توافقية. إن هذه التوافقية تتطلب إجراء انتخابات عامة حرة. استحقاقات نزاهة تلك الانتخابات هي:

- توافر الحريات وسائر حقوق الإنسان.
- يكون قانون الانتخابات متفقًا عليه قوميًا.
- تكوين مفوضية للانتخابات متفق عليها.
- تلتزم أجهزة الإعلام القوميَّة نهجًا محايدًا.
- الالتزام بالانضباط المالي والإداري.
- أن تتوافر مراقبة نزيهة أفريقية ودولية.
- أن تزال آثار الحرب ليتمكن النازحون واللاجئون من المشاركة.
- أن يُعزل المؤتمر الوطني والأحزاب التي شاركته ريثما يجرون مراجعات للاعتراف بخطأ الانقلاب والفطام من الدولة، وتتم فكفكة مفاصل التمكين.

أما الديمقراطية التوافقية التي نتطلع إليها بعد الفترة الانتقالية فسوف نقوم بتجسيدها في دستور البلاد الذي يضعه المؤتمر القومي الدستوري، وهي تتطلب كذلك إصلاحات سياسية ومراجعات حزبية بيانها:

• الأحزاب الشعبية العريقة ذات المرجعية [الدينية] عليها الفصل بين كيان الدعوة والحزب السياسي واستيعاب المستجدات.

• الأحزاب ذات المرجعية الإخوانية أن تتخلى عن فكرة الحاكمية لله فالحاكمية في ولاية الأمر للناس. وأن تعترف بأخطاء الانقلاب العسكري والثلاثين عامًا من تشويه الشعار الإسلامي وتدمير الوطن.

• الأحزاب ذات المرجعية السلفية تقر بأن السلفية في المسائل الشعائرية اتباعية، أما في المعاملات والعادات وولاية الأمر فالعمدة مقولات ابن تيمية وابن القيم حول السياسة الشرعية وفقه التنزيل. قال ابن تيمية: «إن الله يقيمُ الدولة العادلة وان كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وان كانت مسلمة»، وقال ابن القيم: «إذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه»، وقال حول فقه التنزيل: «الفقيه من يطبق بين الواقع والواجب وينفذ الواجب بحسب استطاعته، لا من يلقي العداوة بين الواجب والواقع، فلكل زمان حكم، والناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم».

• الأحزاب ذات المرجعية الأحادية الإقصائية الشيوعية والبعثية والناصرية تراجع مواقفها لقبول الآخر ومشروعية التعددية والاحتكام للديمقراطية حقًا لا تكتيكًا.

• الجماعات ذات المرجعية النقابية كالمهنيين تطور موقفها في اتجاه سياسي يفتح الحزب لكافة المواطنين واتجاه نقابي ينظم شؤون الانتماء المهني.

• الجماعات الأفريقانية تنبذ الإقصاء الإثني، والقوى الثورية تكون أحزابًا ديمقراطية للتنافس السلمي.

هذه المراجعات من استحقاقات الديمقراطية التوافقية المنشودة.

يا أهلنا في السودان وخارجه أبارك لكم العيد الأول بعد ثورتكم المجيدة. وأعزيكم وأسر الشهداء، وأسأل الله أن يتقبلهم ويشفي المصابين، وأن يبارك بلادنا ويوفقها بنور من عنده للعبور التاريخي لتصير قدوة لكل الشعوب التي يسوسها الجبابرة بالحديد والنار.

والعيد في الحقيقة في يوم الثلاثاء أمس، فشعبان كان 30 يومًا ما يجعل رمضان على الأرجح 29 يومًا، ولكن الفيصل هنا ما أفاده علم الفلك. من الآن فصاعدًا يجب اعتماد مقولات علم الفلك في تحديد الشهر، رؤية الهلال ليست شعيرة دينية، بل دليل، فإن وجدنا دليلًا أضبط يعتمد. جمعنا لصلاة العيد اليوم اعتمادًا لفتوى الجهة المعتادة بحكم الأمر الواقع إلى حين إصلاحها.

إن العيد يا أحبابي مناسبة للتصافي والتعافي فاعفوا عني إني عافٍ عمن يسيء إليَّ، وتعافوا جميعًا وتصافوا لتجلو قيمة التسامح الأصيلة في شعبنا العظيم.

اللهم ارحمنا وارحم آباءنا وأمهاتنا، واهدنا واهد أبناءنا وبناتنا، واجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

المصدر: «الخطبة الثانية لعيد الفطر المبارك للإمام/الصادق المهدي»، دائرة السودان، 4/6/2019، شوهد في 14/10/2019، في: https://bit.ly/2U9dk7P

الملحق (30)

بيان من الحزب الشيوعي السوداني (8 حزيران/يونيو 2019)

الحزب الشيوعي السوداني

لا تفاوض مع المجلس العسكري إلّا حول كيفية تسليم السلطة

الإضراب السياسي والعصيان المدني ليس جسرًا لتحسين الموقف التفاوضي مع المجلس العسكري الانتقالي. يتحمل المجلس العسكري الانتقالي وقوات الدعم السريع المسؤولية كاملة، اعترف بها أو لم يعترف، عن المجزرة الغادرة والإبادة التي ارتكبت أمام القيادة العامة، وما حدث من هجمات وقتل لمواطنين عُزَّل في مدن السودان وأحياء العاصمة، وما وقع من إرهاب وانتهاكات منذ 11 أبريل 2019 في عملية انتقام حاقدة وغادرة؛ لتغيير توازنات القوى في الساحة السياسية، وعودة النظام البائد في ثوب جديد وحلفاء جدد، بمساعدة ومباركة من دول خارجية لها المصلحة في استمرار السياسات القديمة مع تغييرات شكلية عليها لا تمس جوهرها وبقاء السودان في المحور العسكري واستمرار قواته في حرب اليمن.

قصدت المجزرة تصفية مجرمة لنشطاء الثوار المرابطين الصامدين المصممين على استكمال الانتفاضة، ونجاحها لغاياتها العظيمة التي عمل لها الشعب، وخط مسار جديد يستديم الديمقراطية والسلام ومفارقة المسار القديم الذى هلك السودان، وقاد إلى التخلف والفقر والتبعية للخارج، وشق المسار الجديد الذى يسهم في نهضة وتقدم السودان؛ لمصلحة شعبه عبر تملكه وتوظيف واستغلال موارده وثرواته الغنية، واستغلال ما ينتج من فائض قيمة عمل في تنمية مستقلة معتمدة على الذات وتحقيق نهضة السودان ورفاهية شعبه وسيادة إرادته على وطنه.

مهمة ومبادرة رئيس وزراء إثيوبيا، الجارة الشقيقة، تصب في تحقيق اختراق الأفق المسدود في تجاه مواصلة التفاوض بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، مقترحًا توزيع الأنصبة في مجلس السيادة 8 مدنيين و7 عسكريين (كامل المجلس العسكري)، ورئاسة دورية يستهلها العسكر في النصف الأول من الفترة الانتقالية، وبالتأكيد ستتواصل الجهود لفرض التفاوض من جديد.

يقدر ويدعم الحزب الشيوعي السوداني ما تقدمت به قوى الحرية والتغيير من شروط لاستئناف المفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي، خاصة مطلب إجراء تحقيق دولي بما تمَّ ووقع من مجازر، وفك الأسرى والمعتقلين وسجناء الرأي فورًا، ونضيف مطلب محاكمة الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في (لاهاي). يرى الحزب أن ما تقدمت به قوى الحرية والتغيير من شروط لاستئناف الحوار ما هي إلا مطالب ومهام يجب فرضها، وانتزاعها قسرًا في كل الحالات سواء استؤنفت المفاوضات أو دونها، فهي حقوق لن تسقط في حالة عدم استئناف التفاوض.

أيقنت قوى إعلان الحرية والتغيير، بما لا يدع مجالًا للشك، أن المجلس العسكري الانتقالي لم ينحز للشعب بخلعه لرأس النظام كما ادعى، إنما كان انقلابًا مدبرًا لقطع الطريق على الانتفاضة حتى لا تصل إلى غاياتها في الإسقاط الكامل للنظام، وتفكيكه وتصفيته، ونجح المجلس العسكري الانتقالي في استخدام ما تحقق من استتباب الأمر له من خلال إطالة أمد المفاوضات، وكسب الوقت لتجميع بعض من قوى النظام المباد، وطعن قوى الثورة من الخلف بارتكاب المجزرة وفض الاعتصام، وترهيب المواطنين لفرض توازن جديد للقوى سيرًا على مخططاته، وعودة نظام الرأسمالية الطفيلية يوما ما عاجلًا أو آجلًا. كما عمل طوال المفاوضات على اختراق مواثيق قوى الحرية والتغيير والبرامج الموقع عليها وفرض واقع وبرنامج جديدين حفاظًا على التمكين، والثروات المكتسبة لدى الرأسمالية الطفيلية، ومنع إجراء المحاكمات السياسية والجنائية، ومكافحة فساد الرأسمالية الطفيلية في نهب موارد وثروات البلاد وبيعها والتفريط في سيادة السودان. والأدهى السعي لإبقاء الميليشيات العسكرية للنظام وحزبه ودمجهم في القوات النظامية، وما يتبع ذلك من تغيير تركيبة القوات النظامية وقوميتها والعقيدة القتالية لها تجييرًا لمصلحة الرأسمالية الطفيلية وما تقيمه من نظام مستدام لمصلحتها.

يستعين المجلس العسكري في الترويج وتنفيذ مخططه ببعض القوى الاجتماعية المحسوبة على المعارضة التي كانت تتبنى مشروع الهبوط الناعم قبل اندلاع الانتفاضة ولا مصلحة لها في التغيير الجذري واكتفت بخلع رأس النظام أملًا في إرث النظام البائد وسياساته.

يعمل المجلس العسكري على تبني إجراء انتخابات عامة عاجلة وغير متكافئة وفى ظروف لم تتهيأ لإجراء انتخابات نزيهة بقصد استنساخ تجربة انتخابات 2010م التي لم تحقق فيها النزاهة رغم الضمانات والرقابة الدولية عليها وإعطاء شرعية انتخابية لقوى النظام البائد والحلفاء الجدد قطعًا للتغيير الجذري دون استئصال شأفة الرأسمالية الطفيلية في السودان وعقد مؤتمر دستوري قومي بمشاركة ممثلين من كافة أهل السودان لوضع خارطة لحل الأزمة العامة والتوافق على كيفية حكم السودان ورسم حاضر ومستقبل وصنع سودان يسع الجميع.

صمود شعب السودان رغم المجازر والانتهاكات وإصراره بحزم على استكمال الانتفاضة أفشل مخططات تغيير توازنات القوى وشعبنا المعلم يواصل انتفاضته واستكمالها في اتجاه تفكيك وتصفية ذيول النظام وإسقاط المجلس العسكري وحلفائه.

ما لا يفقهه المجلس العسكري الانتقالي وحلفاؤه في الداخل والخارج عمق هذه الانتفاضة الشعبية التي اختزلت في ذاكرتها تجارب نجاحات وإخفاقات الثورة السودانية وحملها لقضايا عالقة دون حل منذ الاستقلال قادت لتراكم الأزمة العامة واتساع الحروب الداخلية وسيادة الدائرة الشريرة وعدم استقرار السودان سياسيًا وغياب التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية مما أقعد السودان وأفقر عموم أهله لصالح أقلية من النخب السياسية تثرى على حسابهم ولا بد من تغيير المسار القديم وفتح الطريق لمسار جديد، ومن ثم لن يسمح شعبنا بتجيير الانتفاضة والإضراب السياسي والعصيان المدني لتحسين الموقف التفاوضي مع المجلس العسكري الانتقالي بل لإحداث تغيير جذري وصنع سودان يملكه جميع شعبه. فلنواصل الإضراب السياسي والعصيان المدني حتى إسقاط المجلس العسكري، واسترداد السودان من فئات الرأسمالية الطفيلية (متأسلمة كانت أو علمانية).

المجد والخلود لشهداء الثورة السودانية.

الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

الحزب الشيوعي السوداني

سكرتارية اللجنة المركزية

المصدر: «بيان الحزب الشيوعي السوداني»، الحزب الشيوعي السوداني، موقع فيسبوك، 8/6/2019، شوهد في 15/10/2019، في: https://bit.ly/3eFUrTp

الملحق (31)

تيار نصرة الشريعة ودولة القانون (8 حزيران/يونيو 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

تيار نصرة الشريعة ودولة القانون

بيان مهم

لقد عاش الشعب السوداني سنوات مريرة من الكد والبؤس والشقاء والقهر والكبت والقمع والمصادرة، صدرت من نظامٍ أدمن السقوط الأخلاقي والإداري والسياسي، إلى أن جاءت لحظة السقوط التام الذي توج سنواتٍ من النضال في سبيل نهضةٍ تحقق للشعب السوداني رفعته المستحقة بين الشعوب، هذا النضال الذي قاده الشعب السوداني في الخمسة أشهر الماضية بكافة مكوناته ووجدانه وعاطفته الصادقة التي لطالما كانت تحلم في لحظاتٍ تاريخية تتوج لها هذا المشوار.

إن اللحظات التاريخية المفصلية تحتاج دومًا لعزائم ماضية، وذمم وفية، تدرك عظم الأمانة التي التزمت بها، فترتفع بحفظها أو تخون بتضييعها، وكيف إن كانت هذه الأمانة هي وطن بكامله برجاله ونسائه وأطفاله وشبابه وأمنه وسلامه، وإن المجلس العسكري كان قد تصدّر لهذه الأمانة فأعلن نفسه شريكًا للثورة، وداعمًا لأهدافها وحارسًا لثوارها، ولكنّا قد وجدنا الشريك يخون العهد، وينكس عن الأهداف، ويسفك دماءً معصومة قتلًا وإغراقًا وتتبعًا لمن حاول النجاة من رصاصهم في شهر عظيم مقدس، ويختم ذلك بمصادرةٍ مستبدة للمشهد السياسي.

إننا في تيار نصرة الشريعة ودولة القانون، ونحن نعايش هذه الأحداث الأليمة نوضح الآتي:

(أ) إن تيار نصرة الشريعة ودولة القانون لن يرضى بتفاوضٍ مع من فجر بركة الدماء في ساحة الاعتصام، خاصةً وسيل الدماء لم يقف ودموع الثكلى لم تجف.

(ب) دعوة رئيس المجلس العسكري لانتخابات مبكرة أمر غير مقبول بالنسبة لنا مع هذا التسيُّد من المجلس العسكري للمشهد السياسي، في حالةٍ من المصادرة السياسية التي تجهض مشروع التوافق السياسي الذي كان وما زال يسعى له التيار.

(ج) ندعو كافة جماهيرنا لمواصلة التصعيد الثوري حتى تتحقق أهداف ثورة ديسمبر المباركة الداعية لفترة انتقالية ننعم فيها بالحرية والسلام والعدالة عبر توافق سياسي مفضٍ للأمن والاستقرار الذي تهدده السياسات القمعية والدموية.

وتفاديًا للمآلات المظلمة للمشهد السياسي اليوم ندعو رئيس المجلس العسكري ونائبه أن يتقدموا باستقالتهم استجابة لإرادة الشعب الذي التزموا الانحياز إليه، فكيف للقوى السياسية المدنية الثائرة أن تفاوض وتمد يدها إلى أيدٍ تلطخت بدم الشهداء؟!

عاش شعبنا حرًا كريمًا وحفظ الله بلادنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

الأمانة العامة

المصدر: «بيان: تيار نصرة الشريعة ودولة القانون»، السودان، موقع فيسبوك، 8/6/2019، شوهد في 15/12/2019، في: https://bit.ly/38j0Ti2

الملحق (32)
القرار رقم 432 لجلسة مجلس النواب الأميركي
رقم 116 (10 حزيران/يونيو 2019)

إدانة الهجمات على المتظاهرين المسالمين، ودعم الانتقال السلمي الفوري إلى حكومة ديمقراطية مدنية في السودان. أن مجلس النواب:

1 - يقف تضامنًا مع شعب السودان، ويؤيد بقوة حق الشعب السوداني في التجمع السلمي، والتعبير عن مطالبهم المشروعة بالتغيير السياسي الأساس، بما في ذلك حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية؛

2 - يدين استخدام حكومة السودان للعنف، والاعتقال التعسفي ضد المتظاهرين السلميين، ومضايقة وإرهاب المهنيين الطبيين والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والمعارضة السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛

3 - يؤيد بقوة نقل السلطة الفوري من قبل الجيش إلى حكومة شاملة بقيادة مدنية، تعكس تطلعات الشعب السوداني، وتضع السودان على الطريق نحو الديمقراطية والسلام؛

4 - يدين محاولات الجهات الفاعلة الإقليمية لتقويض المفاوضات بين المجلس العسكري والمتظاهرين، بما في ذلك العروض بتقديم الدعم المالي للقادة العسكريين؛

5 - يشجع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه على مواصلة دعم تطلعات الشعب السوداني للديمقراطية والعدالة والسلام؛

6 - يحث حكومة الولايات المتحدة على مواصلة الجهود للاجتماع والعمل مع المجتمع الدولي لدعم حكومة بقيادة مدنية في السودان؛

7 - يشدد على أن وجود علاقة أكثر إيجابية وإنتاجية بين الولايات المتحدة والسودان، يتطلب إصلاحًا سياسيًا ذا مغزى، ومساءلة أكبر، وإظهارًا واضحًا من جانب حكومة السودان لاحترام أكبر لحقوق الإنسان؛

8 - يدعو السلطات السودانية إلى:

(أ) الوقف الفوري للهجمات على المتظاهرين والمدنيين، واحترام الحق في حرية تكوين الجمعيات والتعبير، والتحقيق في وفيات المحتجين، ومتابعة المساءلة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في العقود الثلاثة الماضية؛

(ب) حماية حقوق الأحزاب السياسية والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات الدينية والمنظمات غير الحكومية في العمل دون تدخل وإطلاق سراح السجناء السياسيين؛

(ج) رفع القيود البيروقراطية على عمليات الإغاثة الإنسانية، وتسهيل الوصول دون عائق إلى جميع أنحاء البلاد؛

(د) اتخاذ تدابير قوية لخلق الشفافية والتصدي للفساد الهيكلي والاستبداد في الدولة؛

(هـ) الانخراط المجدي مع قوات المعارضة في دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، بهدف تحقيق سلام عادل ودائم؛

(و) وتعزيز الظروف الملائمة للانتقال إلى الديمقراطية، والاستقرار الاقتصادي، والسلام والتنمية المستدامة؛ ويدعو شعب السودان إلى العمل معًا لحل النزاعات سلميًا.

المصدر: «قرار مجلس النواب الأميركي»، الحوش، موقع فيسبوك، 12/6/2019، شوهد في 10/10/2019، في: https://bit.ly/3ldNs6x

الملحق (33)
بيان: قوى إعلان الحرية والتغيير (1 تموز/يوليو 2019)

جرِّب تقرِّب جاي.. تلقانا كالهبباي

في لحظة تلقى الرد.. كل الشوارع سد

أحرار وما أتباع.. ما بنتكري ونتباع

شعبنا الأبي؛

فالمجد للسودان حرًا طويل الباع، والمجد للشهداء والجرحى على مر الزمان، وللثائرات والثوار الذين لم يهِنوا ولم يركنوا للأوجاع والأحزان، فخرجوا في مليونيات، بل ملايين المليونيات في كل بقاع العالم، فالسودانيون أعيادهم شهداء وأفراحهم مواكب، ونشوتهم هدير الشوارع.

زانت الأرض الحشود وتلقَّفت الحلوق الهتافات الأثيرة ممجِّدةً الشهداء ومعززةً مطلب تسلُّم السلطة المدنية، واقتلاع حقوق الشهداء حتمًا وحقًا، وكان ذلك أمرًا مقضيًّا.

خرج شعبنا بالأمس في السودان، وكل مدن العالم، مُضمَّخًا بالثورة عطرًا، ومُتهندمًا بالمجد لباسًا، وشادًّا إزار العزم، لتنزّ الأمكنة بالجموع التي احتلت الفضاءات الحرة، ولتعيد ذكرى يومٍ كان للانتكاس فحوَّلته بقرار الشعب القادر القاهر ليوم كشفٍ عظيم.

ذاق الشعب طعم الكرامة، واستطعم من مواعين الإباء، ويعزُّ عليه ويحرم أن يقتات من الهوان أو يلعق الصبر، بل سيرفض حرًا ويلتئم شمله عزيزًا.

شعبنا الثائر.. إن مواكبنا على مجمرة الغضب، وتظاهراتنا تستوي على سوقها لتسوقنا للحرية والسلام والعدالة، وجداولنا التي سنصدرها اليوم ستعجب كل ناظر، وتسر كل حبيب، فالنصر ملك يميننا وهذه الأرض لنا ولأعدائنا المخارز والنكوص.

وليعش سوداننا علمًا بين الأمم، [نطالب بالآتي]:

- لجنة تحقيق مستقلة مسنودة إقليميًا للكشف عن الجناة وتحقيق العدالة لشهداء المجازر منذ 11 أبريل.

- تسليم مقاليد الحكم في البلاد فورًا لسلطة انتقالية مدنية وفقًا لإعلان الحرية والتغيير الذي تواثقت عليه جماهير شعبنا (مجلس سيادي مختلط بسلطات سيادية تشريفية، مجلس وزراء من الكفاءات الوطنية النزيهة وبكامل السلطات التنفيذية، مجلس تشريعي مدني من قوى الثورة السودانية يضطلع بإصدار القوانين والتشريعات الانتقالية).

المصدر: «بيان قوى إعلان الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 1/7/2019، شوهد في 16/10/2019، في: https://bit.ly/32nydQY

الملحق (34)

الاتفاق السياسي[476] (17 تموز/يوليو 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتفاق السياسي

لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، استلهامًا لنضالات الشعب السوداني الممتدة عبر سنوات النظام الدكتاتوري البائد منذ استيلائه على السلطة وتقويضه للنظام الدستوري في الثلاثين من يونيو 1989؛ وإيمانًا بثورة ديسمبر 2018 المجيدة التي انتظمت أرجاء بلادنا لاقتلاع النظام البائد، ووفاءً لأرواح الشهداء الأبرار وإقرارًا بحقوق كافة المتضررين من سياسات نظام الثلاثين من يونيو 1989؛ واستنادًا لشرعية هذه الثورة المباركة واستجابةً لتطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة، وتحقيق الديمقراطية وبناء الدولة الوطنية ذات السيادة وفق مشروع نهضوي متكامل وإرساء مبادئ التعددية السياسية؛ وتأسيسًا لدولة القانون التي تعترف بالتنوع وترتكز على المواطنة أساسًا للحقوق والواجبات وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية والعدل والمساواة وحفظ كرامة الإنسان ومساواة الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، التزامًا بضرورة التوجه بالحكم في المرحلة المقبلة نحو تعزيز النمو الاقتصادي بما يحقق الرفاهية والرعاية للجميع، وتوطيد التوافق الاجتماعي وتعميق التسامح الديني والمصالحة الوطنية، واستعادة وبناء الثقة بين أهل السودان جميعًا؛ واستجابةً لنداء ثورة ديسمبر المجيدة وتحقيقًا لأهداف إعلان الحرية والتغيير المتوافق عليها بين الأطراف لتصفية نظام الثلاثين من يونيو 1989، وإنفاذ تدابير العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال العامة المنهوبة، وإنقاذ الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية ودولة الرفاه والرعاية الاجتماعية وإصلاح أجهزة الدولة والخدمة العامة؛ ووعيًا بضرورة التعاون المشترك للعبور بالوطن إلى مرحلة التغيير

والبناء؛ وتأكيدًا لعزمنا للتحول السلمي للسلطة المدنية ووضع أولى لبنات النظام المدني المعافى لحكم السودان في الفترة الانتقالية، فقد توافقنا نحن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير على توقيع هذا الاتفاق السياسي لتحديد هياكل الحكم وصلاحياتها في الفترة الانتقالية والتي تؤسس لنظام برلماني للحكم، ونتعهد معًا على احترامه والالتزام بما جاء فيه.

وقد توافقنا على تبني المرسوم الدستوري الملحق بهذا الاتفاق حاكمًا للفترة الانتقالية على أن يصدر بتوقيع وخاتم المجلس العسكري الانتقالي.

الفصل الأول: المبادئ المرشدة

1 - اتفق الطرفان على قدسية مبدأ السيادة الوطنية، ووحدة التراب السوداني، والوحدة الوطنية للسودان بكل تنوعاته.

2 - يتعامل الطرفان بمبدأ الشراكة، وحسن النية، والكف عن الخطاب العدائي والاستفزازي.

3 - يلتزم الطرفان بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم التقليدية للشعب السوداني.

4 - اتفق الطرفان على مبدأ تسوية جميع الخلافات التي قد تطرأ بالحوار والاحترام المتبادل.

الفصل الثاني: الترتيبات الانتقالية

مجلس السيادة

5 - يتشكل مجلس السيادة من أحد عشر عضوًا، خمسة عسكريين يختارهم المجلس العسكري الانتقالي وخمسة تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير. ويضاف إلى العشرة أعضاء شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.

6 - يترأس مجلس السيادة لواحد وعشرين شهرًا ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق أحد الأعضاء العسكريين في المجلس.

7 - يترأس مجلس السيادة الثمانية عشر شهرًا المتبقية من مدة الفترة الانتقالية أحد الأعضاء المدنيين بالمجلس.

8 - يحدد المرسوم الدستوري صلاحيات ووظائف وسلطات مجلس السيادة مجلس الوزراء.

9 - تختار قوى إعلان الحرية والتغيير اسم رئيس الوزراء للحكومة المدنية وفق الشروط الواردة بالمرسوم الدستوري.

10 - يتشكل مجلس الوزراء من شخصيات وطنية ذات كفاءات مستقلة لا يتجاوز عددها العشرين وزيرًا بالتشاور يختارهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يعينهما المكون العسكري بمجلس السيادة. ولرئيس مجلس الوزراء أن يرشح استثناءً شخصية حزبية ذات كفاءة أكيدة لممارسة مهمة وزارية.

11 - يحدد المرسوم الدستوري الانتقالي صلاحيات وسلطات مجلس الوزراء.

12 - لا يجوز لمن شغل منصبًا في مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو ولاة الولايات أثناء الفترة الانتقالية الترشح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية.

الفصل الثالث: المجلس التشريعي

13 - احتفظ كل طرف من هذا الاتفاق بموقفه في ما يتعلق بالنسب في المجلس التشريعي الانتقالي. اتفق الطرفان على أن ترجأ المناقشات بشأن تشكيله إلى ما بعد تكوين مجلسي السيادة والوزراء، على أن يتم ذلك في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تكوين مجلس السيادة.

14 - إلى أن يشكل المجلس التشريعي الانتقالي، تؤول سلطات المجلس التشريعي في ابتدار وسن مشروعات القوانين إلى مجلس الوزراء وتجاز من قبل مجلس السيادة.

الفصل الرابع: لجنة التحقيق

15 - تشكل لجنة تحقيق وطنية مستقلة في أحداث العنف في الثالث من يونيو 2019 وغيرها من الأحداث والوقائع التي تمت فيها خروقات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين كانوا.

الفصل الخامس: مهام المرحلة الانتقاليّة

16 - توضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع كافة الحركات المسلَّحة.

17 - يعمل على إنهاء عملية السلام الشامل في المادة أعلاه في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

18 - يعتمد مجلس الوزراء خطة اقتصادية ومالية وإنسانية عاجلة لمواجهة التحديات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والإنسانية الراهنة.

الفصل السادس: المساندة الدولية

19 - تتم دعوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وكافة الدول الشقيقة والصديقة لحشد الدعم القوي الاقتصادي والمالي والإنساني لتطبيق هذا الاتفاق ومساندة السلطات الانتقالية من أجل النجاح التام لمهامها ووظائفها المختلفة.

20 - المساعدة في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات وإعفاء الديون.

21 - تخضع هذه المساندة لمبدأ الشراكة البناءة بين جمهورية السودان وكافة الشركاء في إطار الاحترام التام لسيادة السودان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية مهما كان الشريك ومهما كان موضوع الشراكة.

تم التوقيع عليه بالخرطوم في هذا اليوم السابع عشر من يوليو 2019م، بشهادة الاتحاد الأفريقي وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية والشركاء.

الأطراف الموقعة:

المجلس العسكري الانتقالي [توقيع: الفريق أول محمد حمدان دقلو]

قوى إعلان الحرية والتغيير [توقيع: أحمد سيد أحمد الربيع]

بشهادة:

الاتحاد الأفريقي [توقيع محمد حسن لبّات]

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية [توقيع محمود درير].

الشركاء:

الاتحاد الأوروبي [دون توقيع].

الأمم المتحدة [دون توقيع].

جامعة الدول العربية [دون توقيع].

الولايات المتحدة الأميركية [دون توقيع].

المصدر: «نص الاتفاق السياسي»، سودانايل، 17/7/2019، شوهد في 18/10/2019، في: https://bit.ly/35cqLKC

الملحق (35)
بيان من حركة/جيش تحرير السودان (5 تموز/يوليو 2019)

بيان من حركة/جيش تحرير السودان حول الاتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير.

إنّ الاتفاق الذي تم يوم صباح اليوم الجمعة الموافق 5 يوليو 2019م في ما بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير هو محاولة يائسة لاختطاف ثورة الشعب التي مهرها بالدماء والدموع رافعًا شعار (تسقط بس). ظل الشعب السوداني يقاوم نظام الجبهة الإسلامية القومية منذ صبيحة انقلابه المشؤوم في 30 يونيو 1989م، وتعرض للانتهاكات والجرائم، بدءًا بسياسات الخصخصة، والتمكين التي أدت إلى إحالة الآلاف من الكفاءات الوطنية للصالح العام، والتي ألقت بظلالها السالبة على مئات الآلاف من الأسر السودانية، ثم جرائم الإبادة والتطهير العرقي وجرائم الحرب بحق المدنيين العُزَّل في جنوب السودان ودارفور، وجبال النوبة، والنيل الأزرق، وشرق السودان، وقتل الطلاب العُزَّل في الجامعات السودانية، وتشريد ثلثي الشعب السوداني داخليًا حيث الملايين في معسكرات النزوح، وخارجيًا في معسكرات اللجوء بدول الجوار الإقليمي وبلدان العالم، وتدمير المشاريع التنموية في الجزيرة، والرهد، والنيل الأبيض، وغيرها، واعتماد الحلول الأمنية والعسكرية لمخاطبة القضايا السياسية ومطالب الجماهير في الحرية والتغيير، والمواطنة المتساوية، ودولة سيادة القانون والديمقراطية الحقيقية، فقتل أهلنا في أمري، وكجبار، وبورتسودان، وغيرها من المدن والقرى السودانية، واستخدم النظام سلاح الاغتصاب كسياسة رسمية لتركيع الضحايا، ومنع الطعام والدواء عن النازحين والمدنيين في الأراضي المحررة، واعتقل الآلاف من بنات وأبناء السودان، وتعرضوا لأبشع الانتهاكات، وكان الشباب

والطلاب من أكثر فئات المجتمع التي دفعت فاتورة المقاومة، وواجهت إرهاب الدولة بشتى أصنافه من قتل، واعتقال، وفصل من الدراسة. وواجه النظام انتفاضة هبة سبتمبر المجيدة 2013 بالرصاص الحي، والتنكيل رغم سلميتها وعدالة مطالبها.

إن ثورة ديسمبر 2018م هي امتداد تراكمي للثورة الشعبية بشقيها الجماهيري السلمي والكفاح الثوري المسلح، وقد دفع كل الشعب السوداني فاتورة التغيير بدرجات متفاوتة. إن سياسات نظام البشير قادت إلى تمزيق السودان سياسيًا واجتماعيًا، وفصلته جغرافيًا، وصار السودانيون غرباء في وطنهم. إنّ هذه السياسات الخرقاء والحروب العبثية التي أشعلها النظام في أطراف السودان قادت إلى انهيار الاقتصاد وتدهور العملة الوطنية على نحو غير مسبوق، والجرائم التي ارتكبها البشير وزمرته، ودعمه للحركات الإرهابية جعلت السودان تحت طائلة العقوبات الدولية والحظر الاقتصادي، ورئيس النظام ملاحق دوليًا، وأضحى السودان دولة فاسدة وفاشلة، ومنبوذة دوليًا، ومحتربة داخليًا، وفشلت كل محاولات النظام السيطرة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسير من سيئ إلى أسوأ، وبات شبح تفكك وانهيار الدولة يلوح في الأفق، مما جعل الشعب السوداني ينتفض في ثورة شعبية سلمية مكتملة الأركان، عمت جميع المدن والقرى، وشاركت فيها جميع فئات المجتمع، لا سيما المرأة والشباب، رافعين شعارات واضحة ومعروفة وهي إسقاط النظام بالكامل، وتصفية مؤسساته، ومحاكمة رموزه، وبناء دولة المواطنة المتساوية، وهذا لا يتم إلا باجتماع السودانيين وتوافقهم على تأسيس وطن جديد، ونظام مدني بالكامل، ومخاطبة جذور الأزمة الوطنية، وإيجاد الحلول الناجعة لها، والاتفاق على الفترة الانتقالية ومدتها وصلاحياتها والتي يجب أن تتشكل الحكومة الانتقالية فيها من شخصيات سودانية مستقلة مشهود لها بمقاومة النظام يتوافق عليها الجميع. عندما أشعل الشعب السوداني ثورته الظافرة استخف بها البعض، وعندما أدركوا إنها ثورة حقيقية هرولوا لاختطافها، فظهر تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير الذي لا وجود له قبل الثورة، بل ادعوا أنهم الممثلون الوحيدون للشعب وثورته المجيدة! ولكن الشباب والنساء والمشردين داخليًا وخارجيًا، ومن دفعوا أرواحهم مهرًا للتغيير هم أصحاب الثورة الحقيقيين [الحقيقيون]. إنّ المجلس العسكري الانتقالي غير شرعي وهو امتداد لحكم البشير وسابقاته من الأنظمة العسكرية التي حكمت السودان منذ استقلاله لمدة أربع وخمسين سنة بالحديد والنار، وقادته لهذا الانهيار، وكذلك قوى الحرية والتغيير لا تمثل الشعب السوداني والثورة، لذا من الطبيعي أن التزاوج بينهما أن ينتج مولودًا مشوهًا وغير شرعي، كالاتفاق الذي تم بينهما.

إن قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري يريدون تحسين شروط الدكتاتورية، وكلاهما مرفوض من الشعب السوداني، فالتغيير الشامل والحقيقي يتم عبر إسقاط النظام، وكافة مؤسساته، وإقامة سلطة مدنية بالكامل، وبناء دولة المواطنة المتساوية، وليس عبر المساومة وسرقة ثورة الشعب ونضالاته. إنّ المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير يتحايلون على الشعب والثورة عبر وساطة الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا؛ لإنتاج تسوية ثنائية أثبتت التجارب فشلها في حل الأزمة الوطنية في أديس أبابا 1972 ونيفاشا 2005، وأبوجا 2006، والدوحة 2011 وغيرها من عشرات الاتفاقيات الجزئية التي زادت الوضع تعقيدًا. نناشد الشعب السوداني وشابات وشباب السودان والنساء وكافة شرائح المجتمع بمواصلة ثورتهم الظافرة، وعدم القبول بنصف ثورة حتى بلوغ التغيير الشامل، وإسقاط النظام بالكامل، وتصفية مؤسساته والاتفاق على حكومة انتقالية مدنية بالكامل بصلاحيات حقيقة، تقود السودان نحو طريق التغيير والحرية والكرامة والديمقراطية، وتعمل على مخاطبة قضية الحرب والسلام، وهيكلة مؤسسات الدولة، وفق أسس قومية جديدة.

عبد الواحد محمد أحمد النور

رئيس ومؤسس حركة/جيش تحرير 5 يوليو 2019م

المصدر: «بيان من حركة/جيش تحرير السودان»، صحيفة التغيير، 5/7/2019، شوهد في 18/10/2019، في: https://bit.ly/2Ieik8y

الملحق (36)
كلمة رئيس المجلس العسكري بعد توقيع الاتفاق السياسي
(6 تموز/يوليو 2019)

المجلس العسكري الانتقالي يفخر بانتمائه لهذا الشعب المعلم الملهم الواعي، القوي الثائر أبدًا على الظلم، والمنتفض دومًا في وجه التسلط، والشامخ دومًا أمام الأعداء، هنيئًا لكم بزوغ فجر ثورتكم، وانبلاج إشراقها، ليعم ربوع السودان، هنيئًا لكم وأنتم تسطرون بأحرف من دماء الشهداء تاريخ أمتكم السودانية المجيدة، فأنتم أعدتم صياغة التاريخ، تاريخ هذه الأمة السودانية المحفور والضارب في عمق التاريخ.

إنها تهنئة تستحقها الأمهات اللائي كن ينتظرن عودة أبنائهن، تهنئة يستحقها الآباء الذين انتفضوا ضد الظلم، تهنئة يستحقها الشباب والشابات على قوة الإرادة والتصميم، تهنئة تستحقها قوى الثورة التي قادت الحراك ونظمت مسيرته، تهنئة تستحقها القوات النظامية جميعها؛ لوقوفها إلى جانب الشعب وحفظ كيان الدولة، وقبلهم جميعًا شهداء بلادي الذين كانوا وقود هذه الثورة، فلهم الرحمة ولذويهم حسن العزاء. بتوقيع اتفاق 5 يوليو مع قوى الحرية والتغيير والقوى الأخرى الذي نحسب أن لا خاسر فيه، نكون قد أشعلنا مصابيح الطريق. طريق الثورة السودانية المجيدة الذي يعني إسقاط الممارسة التقليدية للسياسة، وإسقاط الفساد والمحسوبية، والتمييز والعنصرية، وإسقاط كل ما ينتهك عزة وكرامة المواطن، وإسقاط العصبيات الجهوية والقبلية والحزبية.

المواطنون الشرفاء:

نحن في بداية مرحلة بناء سودان جديد تتم فيه ممارسة الحكم الراشد من شفافية ومحاسبة وسيادة حكم القانون. سودان يسع الجميع، سودان تسوده العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تمارس فيه الحقوق وفق المواطنة مع رد المظالم والحقوق ومحاربة الفساد والمفسدين.

الشعب السوداني الكريم:

نتعهد في المجلس العسكري الانتقالي بحماية ما تم الاتفاق عليه، ونحرص على تنفيذه إيفاءً لحق الشعب علينا، لأننا نرى فيه ميلاد الأمل لأبناء وبنات بلادي، ولحلم انتظروه وضحوا من أجله، وسنعمل مع شركائنا في قوى إعلان الحرية والتغيير والقوى الأخرى بتعاون وثيق، وتعامل مشترك هدفه بناء هذا الوطن وحمايته، وتحقيق تطلعات شعبه تحقيقًا لأهداف المرحلة الانتقالية. فالشراكة كانت هدفنا المعلن، والذي سنعمل بروحه، ونستكمل به المسيرة حتى بلوغ غايتها، وهو قيام الدولة السودانية التي يحلم بها الجميع. دولة الحرية والسلام والعدالة.

لزامًا علينا الآن أن نتقدم بالشكر لكل من أسهم قولًا أو فعلًا لإنجاز هذا الاتفاق التاريخي، أولهم شرفاء بلادي من مختلف الفئات والمجموعات، والبعثات الدبلوماسية المختلفة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والدول الصديقة والشقيقة. وأخص بالشكر الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومبعوثه بروفيسور محمد الحسن ولد لبّات، والأخ رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، ومندوبه السفير محمود درير. وكذلك تحية شكر وإجلال لجيران وأصدقاء السودان الذين قدموا الدعم المادي والمعنوي للشعب السوداني. والشكر لقوى إعلان الحرية والتغيير، وهي تقود القوى السياسية جميعها من أجل بناء الوطن.

تحية خاصة جدًا لكل ثوار بلادي، وأيقوناتها، لناس الرصة، وللراستات، والسانات، لناس الصبة، للناس الوقفت قنا، والتحية لجميع الشرفاء داخل وخارج السودان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المصدر: «كلمة رئيس المجلس العسكري الانتقالي»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 6/7/2019، شوهد في 17/10/2019، في: https://bit.ly/2JDZ7xx

الملحق (37)
البيان التفصيلي للجنة المركزية للحزب الشيوعي عن الوثيقة الدستورية
(15 تموز/يوليو 2019)

بيان تفصيلي من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حول وثائق الاتفاق بين الحرية والتغيير والمجلس العسكري

إلى جماهير الشعب السوداني

نبض الشارع هو البحكمنا

تحية الثورة العميقة والتضحيات الفذة

جماهير شعبنا الثائرة، لقد ظللتم تواصلون حراككم المدني الصاعد نحو انتصار الثورة، وتحقيق أهدافها، وفي ذات الوقت تتابعون مسيرة التفاوض التي ظلت تلتئم ثم تنفضّ ثم تلتئم، تمامًا كممارسة النظام البائد، هدفها الاستراتيجي كسب الوقت، وإضاعة الأهداف التي من أجلها اندلعت الثورة، وهزيمة النضال بالتراخي والرهق ولكن هيهات ...

جماهير شعبنا الثائرة

بعد تسلمنا في الحزب الشيوعي السوداني أمسية 12 يوليو 2019م، مسودة الاتفاق السياسي ووثيقة المرسوم الدستوري المعدتين للتوقيع بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، وبعد مناقشتها في اللجنة المركزية للحزب استنادًا إلى أهداف حراككم الظافر وشعاراته العميقة، فإننا

نرى أن هذا الاتفاق لن يفتح الطريق أمام تحقيق أهداف الثورة التي ظللنا نعمل معًا على تحقيقها منذ انطلاقتها، وأن هذا الاتفاق يقودنا نحو تنفيذ مشروع الثورة المضادة بفروعها العالمية والإقليمية. وقد تمّ إعداده لتنفيذ الهبوط الناعم، وإعادة إنتاج نظام الرأسمالية الطفيلية، فهو اتفاق معيب تفوح منه رائحة التآمر، ولا يرقى لأهداف انتفاضة ديسمبر المجيدة، وانتصاراتها المذهلة، وعمق محتواها، وأفقها واتساع مداها، وتضحياتها الجسام، ولا يرقى للأهداف والمهام المضمنة في وثيقة إعلان الحرية والتغيير، ووثيقة البديل الديمقراطي، ووثيقة إعادة هيكلة السودان. وقد اتخذ مهندسو هذا الاتفاق من انتفاضة 19 ديسمبر رافعة لتحقيق مشروع الهبوط الناعم بعد إزاحة رأس النظام، مما سيقطع الطريق أمام استعادة الحريات وانعقاد المؤتمر الدستوري الذي يؤسس لصياغة سودان جديد ويؤسس لدولة مدنية ديمقراطية، تسع الجميع على تعددهم، وتنوعهم، وتؤسس الديمقراطية الراسخة والتنمية المتوازنة والسلام الوطيد والمساواة على أساس المواطنة.

جماهير شعبنا

في هذا المنعطف الذي تمر به البلاد لا مناص سوى رفض هذا الاتفاق الكارثي، ورص الصفوف وتمدد الحراك الجماهيري على هدى الثورة، والتنظيم أكثر فأكثر للعمل المقاوم من أجل إرساء الحرية والسلام والعدالة. وتورد اللجنة المركزية أدناه ما انطوى عليه الاتفاق من مزالق وعيوب:

أولًا: الوثيقة الأولى بعنوان الاتفاق السياسي لإنشاء مؤسسات الحكم بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير:

• لقد جاء في مقدمة وثيقة الاتفاق السياسي وفي السطر الأخير من المقدمة «وقد تواثقنا على تبني المرسوم الدستوري الملحق بهذا الاتفاق حاكمًا للفترة الانتقالية على أن يصدر بتوقيع وخاتم المجلس العسكري الانتقالي»، ورد هذا على الرغم من أنه لم يحدث في الاتفاق الأولي الذي تم إعلانه أو في أي وقت آخر أن اتفق المفاوضون في جلسات التفاوض على أن يصدر هذا المرسوم.

• صدور هذا المرسوم يعني حاكميته على الاتفاق السياسي، ويتضح ذلك جليًا عند نقدنا للمرسوم الدستوري الوثيقة الثانية التي أُعِدّت للتوقيع، لأن صدور المرسوم بتوقيع وخاتم المجلس العسكري يعني أن الأخير مصدر شرعنة مؤسسات المرحلة الانتقالية، وليس الاتفاق السياسي الناجم عن حراك الجماهير.

• المبادئ المرشدة في الفصل الأول كان يجب أن تكون إعلان الحرية والتغيير، كما تم التوقيع عليه بالإضافة للقيم الراسخة في مجتمعنا والناجمة عن الإرث الجيد في التراضي وحل النزاعات لتفادي ما ينشأ مستقبلًا من تنازع حول النصوص، وكان يجب النص في المبادئ المرشدة على ضرورة وأهمية القيادة المدنية للحكم، ورفض الانقلابات العسكرية، وكذلك الالتزام بالمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية كما جاء في إعلان مبادئ الاتحاد الأفريقي، وتم تعضيده بواسطة الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة... إلخ.

• أقرت الوثيقة الشراكة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري في مقدمة الوثيقة دونما توضيح لأساس الشراكة ومداها.

• في الترتيبات الانتقالية في الفصل الثاني موضع مجلس السيادة نورد الملاحظات الآتية:

(أ) ليس هناك آلية للمعالجة في حالة عدم التوافق على العضو الحادي عشر، مما قد يحول دون تشكل المجلس.

(ب) رئاسة المجلس السيادي في الفترة الأولى كان النص قاطعًا في أنها للعسكر، بينما أغفل أن تكون في الفترة الثانية لقوى الحرية والتغيير، علمًا بأن هناك عضوًا لا ينتمي لأي من الطرفين وهو مدني الصفة.

(ج) إذا كانت صلاحيات مجلس السيادة يحددها المرسوم الدستوري الذي سيصدره المجلس العسكري فإن شرعية المجلس وصلاحيته ستكون مستمدة من هذا المجلس العسكري، وكان يجب أن تكون مستمدة من الاتفاق.

(د) يترأس بموجب هذا الاتفاق العسكريون (24) شهرًا من المرحلة الانتقالية وتكون للمدنيين (18) شهرًا في نهاية المرحلة الانتقالية. فهل هذه سلطة مدنية أم عسكرية؟ ولماذا لم تكن

الرئاسة بالتناوب لفترات أقل (ثلاثة شهور أو شهر مثلًا)، ما دامت القرارات تصدر بالتراضي أو بالأغلبية المطلقة.

(هـ) تبدأ -حسبما جاء في الوثيقة- رئاسة مجلس السيادة من تاريخ التوقيع على المرسوم وليس من تاريخ تشكيل المجلس كما هو المجرى العادي والطبيعي للأمور، مما يجعل من الممكن أن يكون هناك رئيس دون مجلس لفترة قد تطول قبل أن يتشكل المجلس.

- **مجلس الوزراء:**

(أ) المرسوم الدستوري هو الذي يحدد الشروط التي يتم بها قبول ترشيح قوى الحرية والتغيير لرئيس الوزراء.

(ب) تشكيل مجلس الوزراء يتم بالتشاور بينما كان في الاتفاق الذي تم خالصًا لقوى الحرية والتغيير.

(ج) يتم اختيار وزير الداخلية ووزير الدفاع بواسطة العسكريين في مجلس السيادة، وهذا بالإضافة لأنه يخالف النظام البرلماني المتفق عليه فإنه يعطي العسكريين في مجلس السيادة سلطة بالتمييز على المدنيين فيه، ويسلب مجلس الوزراء جزءًا من سلطاته. وهكذا لا ولاية لرئيس الوزراء على وزارتي الداخلية والدفاع. ويرد هنا سؤال ما موقف المجلس التشريعي من هاتين الوزارتين في ما يتعلق بدوره الرقابي وسلطاته في سحب الثقة؟

- **المجلس التشريعي (الفصل الثالث):**

(أ) تم نقض الاتفاق السابق بأن تكون لقوى الحرية والتغيير نسبة 67% من المجلس التشريعي، وأن يتم التشاور بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري في نسبة الـ 33% على أن يتم الاختيار من غير أعضاء حزب المؤتمر الوطني وحلفائهم حتى 11 أبريل 2019م.

(ب) إرجاء تكوين المجلس التشريعي لفترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر، وانتقال التشريع في هذه الفترة ليكون مشاركة بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء على أن يجيز مجلس السيادة التشريعات

التي يصدرها مجلس الوزراء، مما يتعارض مع مبدأ المشاركة ويعيق إصدار القوانين.

• **لجنة التحقيق:**

حسب ما جاء في الاتفاق ستكون لجنة وطنية لم يحدد ماهيتها، ولا عدد عضويتها، ولا صفاتهم، وهل ستكون هناك جهات ممثلة فيها، وما هي هذه الجهات، ومن سيشكلها، ومتى، وما هي صلاحياتها، وهل تستطيع استجواب من هم على سدة الحكم؟ باعتقادنا أن هذا الوضع المبهم كان متعمدًا ويهدف إلى إطالة الأمد الذي حتمًا سيساهم في ضياع الأدلة وإتلافها، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة لإهدار دماء الشهداء. ثم لماذا تم التراجع عن لجنة تحقيق مستقلة بإشراف دولي على الأقل أو بإشراف إفريقي اتساقًا مع المبادرة الإفريقية. لماذا يرفض المجلس العسكري ذلك؟!!!

• **حول مهام المرحلة الانتقالية في الفصل الخامس:**

(أ) انتفى تحديد المهام التي يقوم بها كل جهاز من أجهزة الدولة على وجه التحديد حسب صلاحياته.

(ب) تم اختزال المهام في هذا الفصل، فالمهام المطروحة في المرحلة الانتقالية أعمق بكثير من مجرد تحقيق السلام مع الحركات المسلَّحة في ستة أشهر، على قصر هذه المدة، فهناك أيضًا اعتماد خطة اقتصادية إسعافية لمواجهة التحديات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية. وكان من الضروري إدراج المهام التي وردت في وثيقة إعلان الحرية والتغيير بكاملها، بما في ذلك الهدف المركزي من الفترة الانتقالية المتمثل في عقد المؤتمر الدستوري القومي في نهاية الفترة الانتقالية لما له من أهمية بالغة في صياغة السودان الجديد وإرساء قواعد الدولة المدنية الديمقراطية.

ثانيًا: حول الوثيقة الثانية- المرسوم الدستوري:

1 - السؤال الأول المطروح: أين هذا من الإعلان الدستوري الذي طرحته قوى إعلان الحرية والتغيير، وسلمته للمجلس العسكري إبان المفاوضات السابقة، ولماذا انفرد المجلس

العسكري بإصدار هذا المرسوم. ولماذا تم الزج به في مرحلة الصياغة ولم يطرح عند التفاوض.

2 - لماذا لم تدرج من ضمن مهام المرحلة الانتقالية وضع السياسات الخارجية المتوازنة والبعد عن المحاور الإقليمية.

3 - أغفل المرسوم عقد المؤتمر الدستوري، ونص على آليات التحضير لوضع الدستور، وهذا يتنافى مع ما جاء في وثيقة إعلان الحرية والتغيير، وتجاهل أن القضية المركزية لانتفاضة ديسمبر 2019، وهي تهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري بإسقاط النظام الشمولي، وتفكيكه وتصفيته ومحاسبته واسترداد أموال الشعب المنهوبة.

4 - في الفصل الثالث نظام الحكم اللامركزي ومستوياته تخالف ما جاء في وثيقة إعلان الحرية والتغيير والإعلان الدستوري بأن مستويات الحكم تقسم إلى اتحادي- إقليمي، ومحلي، وليس اتحادي ولائي، كما جاء في المرسوم الدستوري؛ لأن ترك مستويات الحكم على نفس منوال ما كان عليه في عهد الإنقاذ البائد تقسيم له عيون كثيرة وهو تقسيم مكلف جدًا.

5 - جاء في المرسوم الدستوري أن الفترة الانتقالية تبدأ من تاريخ إسقاط النظام في 11 أبريل 2019م، ويجب أن تبدأ من تاريخ تكوين مؤسسات الحكم؛ لأن ذلك يرتبط بمهام الفترة الانتقالية، كما أن هذا النص يسبق شرعية على ما قام به المجلس العسكري من أعمال هي قطعًا لا تستحقها.

6 - تقسيم المدة بين العسكريين والمدنيين غير عادلة وليس لها ما يبررها.

7- (أ) أجهزة إنفاذ القانون:

المحكمة الدستورية يجب أن لا تنفصل عن السلطة القضائية في المرحلة الانتقالية والأفضل أن تعود دائرة في المحكمة العليا (الدائرة الدستورية) كما كانت سابقًا حتى نضمن استقلاليتها.

(ب) حول الطعن في أعمال السيادة، جاء في المرسوم الدستوري 12(2): (ينظم القانون أعمال السيادة التي لا يجوز الطعن فيها)- السؤال ما هي أعمال السيادة التي لا يجوز الطعن فيها؟ يجب تحديد هذه الأعمال على سبيل الحصر، والنص عليها في صلب الدستور؛ لأنها تنتقص من حق التقاضي كحق دستوري، وذلك لا يجوز بالقانون وإلا استوجب إلغاءه.

(ج) حول حصانة رئيس وأعضاء مجلس السيادة - فقد نص المرسوم على حصانة مطلقة تتنافى مع ديمقراطية الدولة، وتنتهك حق المساواة أمام القانون، وتهدر العدالة، ومن ضمن أهداف هذه الانتفاضة أن تؤسس لدولة حكم القانون وأن تمنع الإفلات من العقاب، وليس العكس، كما أنه لا يجوز أن تكون هناك حصانة في مواجهة الإجراءات الجنائية.

(د) السلطة الممنوحة لمجلس السيادة بموجب المرسوم والتي تخوله تعيين رئيس القضاء والنائب العام ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية تعطيه حكمًا شاملًا في تصريف شؤون العدالة في المرحلة الانتقالية.

(هـ) المصطلحات- تعيين- اعتماد، واعتماد تعيين- ومصادقة مصطلحات مربكة، وغير منضبطة، في ما يتعلق باختصاصات مجلس الوزراء وسلطاته، ويجب النص فقط على مصطلح اعتماد كما استقر عليه العمل في النظام البرلماني.

(و) في شروط عضوية مجلس السيادة لم يرد شرط التأهيل الوارد في شروط عضوية مجلس الوزراء واكتفى النص بالنزاهة والكفاءة، وهل تكون هناك كفاءة دون تأهيل- ثم لماذا؟ أُبعد هذا الشرط؟

8 - خالف المرسوم الدستوري ما جاء في الاتفاق السابق حول تكوين مجلس الوزراء 18(1) كفاءات وطنية مستقلة وبالتشاور. وفي الاتفاق السابق يتم تشكيل مجلس الوزراء من كفاءات وطنية، ولا يوجد لفظ مستقلة استنادًا على أنه لا توجد محاصصة حزبية. وبإضافة شرط التشاور مع المجلس فإن هذا يعني أن يكون للعسكر الحق في رفض وقبول الوزراء بينما كان ذلك حقًا خالصًا لقوى الحرية والتغيير.

9 - حول المجلس التشريعي:

(أ) حصر المرسوم الدستوري سلطة المجلس التشريعي في التشريع للجهاز التنفيذي ومهامه في الفترة الانتقالية- وبذلك يحول بينه وبين التشريع للسلطات المستقلة مثل القضاء والجيش والأمن، اللذان يتبعان للعسكر في مجلس السيادة حسبما ورد في المرسوم الدستوري.

(ب) لم يتم النص على النسبة المتفق عليها مسبقًا في المجلس التشريعي لقوى الحرية والتغيير 67% كما تم النص على القوى الأخرى ولم يتم تحديدها مما يفتح الباب لفلول النظام السابق.

10 - نصَّت الوثيقة على أن هيكلة وإصلاح المؤسسات العسكرية يقوم به العسكريون مما يعني أن أمر مراجعتها لا يخضع لمجلس الوزراء، وكان يجب أن تحدد الوثيقة آلية لإصلاح المؤسسات وإعادة هيكلتها جميعها وفقًا لأهداف الفترة الانتقالية المستندة إلى إعلان الحرية والتغيير.

11 - لم تنص الوثيقة على أن يقدم جهاز الأمن خدمة مهنية ترتكز على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للسلطات المعنية كما كان يجب النص على نزع السلطات التنفيذية لجهاز الأمن ومنعه من التغول على الحياة العامة والنشاط الاقتصادي والسياسي والنقابي والمدني.

12 - قوات الدعم السريع لا تجب مساواتها عند النص عليها بالقوات المسلَّحة فهي ميليشيات أنشأتها الإنقاذ لأغراض محددة وشرعت لها قانونًا خاصًا بها فيجب أن يتم النص على تسريحها وإعادة دمجها في القوات المسلَّحة في إطار اتفاق السلام على أن يكون هدفها حماية الدستور والنظام الديمقراطي.

13 - سلب المرسوم الدستوري العديد من السلطات التنفيذية التي كان يجب أن تكون لمجلس الوزراء ليمنحها لمجلس السيادة كتعيين رئيس وأعضاء مفوضيات- الأراضي - الانتخابات، وغيرها الأمر الذي يناقض الاتفاق السياسي القائل بأن السودان دولة برلمانية.

14 - وصفت الوثيقة مجزرة القيادة بأحداث العنف، وهذا الوصف لا يعبر عمّا تم فهو مجزرة بشعة مورست فيها جميع صنوف القتل والتنكيل والإذلال.

15 - في الباب العاشر وتحت عنوان أحكام متنوعة جاء «تعتبر الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات العسكرية والدولية والإقليمية واتفاقيات السلام الموقعة مع الحركات المسلَّحة التي أبرمتها جمهورية السودان سارية المفعول خلال الفترة (الانتقالية) وهذا من أخطر نصوص هذا المرسوم فهي تعني بقاء السودان في الحلف العربي الإسلامي وحرب اليمن وبقاء السودان في قوات الأفريكوم وبقاء القواعد العسكرية والاستخباراتية الأجنبية في البلاد. وبموجب تلك الاتفاقيات لا

يمكن للسودان انتهاج سياسة خارجية متوازنة بدون محاور أو تفريط في السيادة الوطنية أو ارتزاق بقوات الشعب المسلَّحة.

أخيرًا السؤال الهام، لماذا هذا التراجع المريع والمخل في الموقف التفاوضي بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري، وكيف يمكن أن يتم القبول بهذا الاتفاق المسخ الذي لا يرقى إلى عمق واتساع انتفاضة ديسمبر المجيدة رغم الانتصارات التي حققها شعبنا خلال نضاله منذ 30 يونيو 1989م، وحتى الآن؟

- يحق لشعبنا ولنا جميعًا أن نرفض هذا الحصاد الهشيم.
- ستظل جذوة الثورة متقدة.
- وستظل قوى الثورة حارسًا أمينًا لشعاراتها وأهدافها ودماء شهدائها.

ودمتم ودام نضالكم

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

المصدر: «بيان تفصيلي من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حول وثائق الاتفاق بين الحرية والتغيير والمجلس العسكري»، صحيفة ربوع السودان، موقع فيسبوك، 20/7/2019، شوهد في 15/11/2019، في: https://bit.ly/3dQ7xeJ

الملحق (38)

إعلان أديس أبابا (25 تموز/يوليو 2019)

إعلان أديس أبابا لقوى الحرية والتغيير حول قضيتي

الانتقال لحكم مدني والسلام الشامل

استلهامًا للتضحيات الجسام التي بذلت من بنات وأبناء شعبنا خلال الثلاثين عامًا الماضية من عمر نظام الإنقاذ الفاشي، والتي بلغت ذروتها في ثورة ديسمبر العظيمة التي تقدمتها نساء وشباب بلادنا في وحدة لا انفصام لعراها بين مكونات شعبنا التي تخطت التحيزات الثقافية والجغرافية والنوع مما أكد على ميلاد وطن ونظام جديد.

التزامًا بتحقيق آمال شعبنا وتطلعاته المشروعة في الانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية ومن الحرب إلى السلام الشامل وإلى بناء دولة المواطنة المتساوية.

إيمانًا منا باستحالة الفصل بين قضيتي الديمقراطية والسلام كحزمة متكاملة، التقت قوى الحرية والتغيير ومن ضمنها الجبهة الثورية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في الفترة من 12 يوليو 2019 إلى 23 يوليو 2019، وانخرطت في حوارات عميقة حول قضايا شعبنا الكبرى، والتحديات التي تواجه بلادنا، وعلى رأسها الانتقال إلى حكم مدني ديمقراطي بأسرع وقت، والوصول إلى سلام شامل وعادل، وكيفية توفير الحياة الكريمة في أسرع وقت لبنات وأبناء شعبنا.

توصلت قوى الحرية والتغيير وضمنها الجبهة الثورية إلى:

- الإسراع في تشكيل السلطة المدنية الانتقالية.

- تكون أولى مهام السلطة المدنية الانتقالية تحقيق اتفاق سلام شامل، يبدأ بإجراءات تمهيدية عاجلة تم الاتفاق عليها تعمل على خلق المناخ المؤاتي للسلام.

- الاتفاق على هيكل يقود قوى الحرية والتغيير طوال المرحلة الانتقالية، ويحشد طاقات شعبنا لإنجاز مهام الثورة التي حددتها جماهير شعبنا، ودفعت ثمنها بتضحياتها، وهو الذي ستتم إجازته بإجراءات محدده تم الاتفاق عليها.

- الجبهة الثورية بهذا الاتفاق تكون قد توافقت مع قوى الحرية والتغيير حول الانتقال إلى السلطة المدنية، والربط العضوي بينها وبين قضايا السلام.

- قوى الحرية والتغيير صاغت رؤيتها الموحدة حول الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري والتي تستجيب لمطالب شعبنا في السلام العادل والتحول الديمقراطي.

- هذا الاتفاق ناقش قضايا الحرب والسلام الجوهرية وجذور المشكلة السودانية، وتهدف عبره قوى الحرية والتغيير إلى فتح الطريق واسعًا من أجل الوصول إلى اتفاق سلام شامل مع كافة حركات الكفاح المسلح.

- هذا الاتفاق يمهد للوصول للسلام الشامل بصورة عاجلة فور البدء في عملية الانتقال إلى الحكم المدني.

- استحقاقات السلام وإقامة النظام المدني الديمقراطي لا صلة لها بالمحاصصات بل هي قضايا واجبة الحل لإعادة هيكلة الدولة السودانية واستيعاب مجموعات الشعب السوداني المختلفة في العملية السياسية وعلى رأسها هامش السودان والنساء والشباب.

- إن الشعب السوداني هو صاحب المصلحة والضامن الأساسي للوصول للسلام العادل وإنجاز مشروع التغيير الشامل الذي سعى إليه عبر نضالاته المتراكمة وندعو بلدان الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي لدعم كافة طموحات شعبنا.

أخيرًا إن هذا الاتفاق يخلق أرضية صلبة لتصعيد نضال شعبنا وعمله الجماهيري الواسع وتضحياته من أجل السلام وإقامة السلطة المدنية، كما نؤكد أن قوى الحرية والتغيير قد خرجت من هذا الاجتماع أكثر وحدة وتمسكًا بقضايا شعبنا والتزامًا بإعلان الحرية والتغيير بكافة بنوده.

المجد والخلود لشهداء الشعب السوداني.

المجد للشعب السوداني.

المصدر: «إعلان أديس أبابا قوى إعلان الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 24/7/2019، شوهد في 6/12/2019، في: https://bit.ly/31yqeRO

الملحق (39)

الجبهة الثورية السودانية: الإعلان الدستوري تجاوز رؤية السلام العادل

(4 آب/أغسطس 2019)

جماهير الشعب السوداني الثائرة

تعلمون إن الجبهة الثورية السودانية من مؤسسي قوى إعلان الحرية والتغيير، وظلت مكونًا فاعلًا فيه، وسعت سعيًا حثيثًا مع بقية حلفائها في إنجاز الثورة السودانية وانتصارها، ليس بالعمل العسكري والسياسي المعارض الذي أنهك النظام البائد، وجعله عاجزًا عن مواجهة الثورة، ولكن أيضًا عبر جماهيرها الغفيرة التي كانت ولا زالت في صدارة الحراك الشعبي. طالبت الجبهة الثورية في محطات عديدة بضرورة هيكلة قوى إعلان الحرية والتغيير، وضبط مناهج اتخاذ القرار فيها، حتى لا يختطف قرارها بواسطة جهات وأطراف غير مخولة باتخاذ القرار نيابة عنها، وحتى يشارك جميع مكونات قوى الحرية والتغيير في تحديد رؤيتها التفاوضية وتحديد مرجعيتها، وتوحيد خطابها الإعلامي عبر هيكل إداري محكم يعالج السيولة التنظيمية للحرية والتعبير. في شهر يوليو المنصرم، وبسبب تجاهل مطالبها علقت الجبهة الثورية مشاركتها في اللجان التفاوضية، وخاطبت الوساطة رسميًا بذلك، مما قاد إلى تعطيل مفاوضات الانتقال الديمقراطي، ودفع بأطراف الحرية والتغيير والوسيطين الإفريقي والإثيوبي إلى عقد مشاورات أديس أبابا، والتي حظيت بمشاركة واسعة من كل مكونات قوى الحرية والتغيير، وعلى أعلى مستويات التمثيل لكتلهم.

أنتجت اجتماعات أديس أبابا التاريخية رؤية شاملة للسلام تؤمن تحقيق السلام عبر مخاطبة جذور المشكلة السودانية، والعمل على إزالة المظالم التاريخية، توطئة لإنهاء الحرب بمخاطبة الأسباب التي أدت إلى حمل السلاح. كما أدت مشاورات أديس أبابا إلى توافق تام حول هيكلة

الحرية والتغيير لتكون قادرة على حمل أعباء الفترة الانتقالية. توافقت أطراف الاجتماعات في أديس أبابا على إدراج رؤية السلام كاملة في وثيقتي الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري، وعلى ضرورة الربط الوثيق بين تحقيق السلام والتحول الديمقراطي. ولكن مع الأسف، تم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري بدون إدراج رؤية السلام كاملة في الوثيقتين في مدابرة كاملة لما تم الاتفاق عليه في مشاورات أديس أبابا.

وإزاء هذا الموقف تود الجبهة الثورية بيان الآتي:

1 - لا تستطيع الجبهة الثورية السودانية قبول الوثيقة الدستورية بشكلها الراهن؛ لأنها تجاوزت مبادئ محورية في أمر السلام، بل ووضعت عراقيل أمام تنفيذ أي اتفاق سلام قادم بتحديد سقفه بمنطوق الوثيقة الدستورية نفسها.

2 - في عرف اتفاقيات السلام، ومن تجارب اتفاقية السلام الشامل وأبوجا وغيرها، أن يتم تعديل الدساتير السارية لاستيعاب نصوص اتفاق السلام، لكن تم تضمين فقرة إضافية (المادة 69) تمنع تعديل الإعلان الدستوري إلا وفقًا لتدابير شائكة ومعقدة، وهذه العقبات ستحول دون الوصول إلى السلام في المستقبل.

3 - رؤية السلام المتفق عليها بواسطة جميع أطراف الحرية والتغيير في أديس أبابا وجدت الترحيب والقبول في قاعة التفاوض من الوسيط الإفريقي، ومن ممثلي المجلس العسكري؛ إلا أنها جوبهت باعتراض شرس من جانب غالب ممثلي قوى الحرية والتغيير، ولم تفلح المواقف المشهودة للأستاذ عمر الدقير في مواجهة المواقف المتشددة الرافضة، والمؤسفة التي تبناها الدكتور إبراهيم الأمين ممثل حزب الأمة القومي، و[علي الريح] السنهوري [ممثل حزب البعث]، وبقية ممثلي قوى الحرية والتغيير، مما يعكس بجلاء حجم وعمق الأزمة السودانية.

4 - الأطراف من الحرية والتغيير التي عرقلت إدراج رؤية السلام بنصها وروحها في الوثيقة الدستورية، لا ينتظر منها العمل مستقبلًا لصالح توقيع اتفاق سلام يوقف الحرب ويعالج قضايا التهميش. تجاوز قضايا السلام والانتقال الديمقراطي، بالعمل على إقصاء أطراف مهمة قدمت التضحيات الجسام، ولا تزال في الثورة السودانية، يمثل هروبًا صريحًا واختطافًا لنضالات الثوار،

واستئثارًا بالسلطة، وانفرادًا بالقرار في إعادة إنتاج بئيسة لمنهج نظام المؤتمر البائد، وتكرار محزن للأخطاء التاريخية للنخب السياسية منذ فجر الاستقلال.

ستواصل الجبهة الثورية جهودها لتحقيق السلام العادل الشامل وإنجاز تحول ديمقراطي يضمن مشاركة جميع الأطراف ويعالج المظالم التاريخية. وستتواصل مع الوساطة الإفريقية والمجلس العسكري الانتقالي وحلفائها في القوى السياسية لتعديل الوثيقة الدستورية والاتفاق السياسي وتضمينهما قضايا السلام بالشكل الذي يضمن تحقيقه قبل التوقيع النهائي على الإعلان الدستوري في السابع عشر من أغسطس الجاري. وتدعو الجبهة الثورية كافة أطراف الحرية والتغيير الرافضة للاتفاق والوثيقة الدستورية لما فيهما من عيوب مقعدة، إلى العمل سويًا لإدراج قضايا السلام والنازحين واللاجئين، ولضمان تمثيل عادل للمرأة وللشباب، ولتحقيق العدالة الناجزة للضحايا.

القائد مالك عقار أير رئيس الجبهة الثورية
القائد مني أركو مناوي رئيس الجبهة الثورية

المصدر: «الجبهة الثورية السودانية: الإعلان الدستوري تجاوز رؤية السلام العادل»، موقع الجبهة الثورية، 5/8/2019، شوهد في 7/12/2019، في: https://bit.ly/2BojSJO

الملحق (40)
الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019[477]

جمهورية السودان
المجلس العسكري الانتقالي
مرسوم دستوري بإعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية

المجلس العسكري الإنتقالي

بعد الاطلاع على المرسوم الدستوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٩م ووثائق الفترة الانتقالية التى تم التوقيع عليها بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٩م وعملا بأحكام المادة (٢/هـ/ر) من المرسوم الدستوري رقم (٨) لسنة ٢٠١٩م أصدر المرسوم الدستوري الآتي :

اسم المرسوم وبدء العمل به

١. يسمى هذا المرسوم مرسوم دستوري رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٩م بإعتماد الوثيقة الدستورية المرفقة للفترة الإنتقالية ويعمل بـه من تاريخ التوقيع عليـه .

اعتماد

٢. تعتمد الوثيقة الدستورية المرفقة بهذا المرسوم بكافة فصولها وموادها الواردة بها للعمل بموجبها خلال الفترة الإنتقالية .
٣. يكون هذا الاعتماد من تاريخ التوقيع علي هذا المرسـوم .

صدر تحت توقيعي في اليوم التاسع عشر...... من شهر ذوالحجة ١٤٤٠هـ
الموافق اليوم ...العشرين............. من شهر أغسطس ٢٠١٩م

الفريق أول ركن
عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن
رئيس المجلس العسكري الإنتقالي

ديباجة

استلهامًا لنضالات الشعب السوداني الممتدة عبر تاريخه، عبر سنوات النظام الدكتاتوري البائد منذ تقويضه للنظام الدستوري في الثلاثين من يونيو 1989م، وإيمانًا بمبادئ ثورة ديسمبر 2018م المجيدة، ووفاء لأرواح الشهداء وإقرارًا بحقوق المتضررين من سياسات النظام السابق، وإقرارًا بدور المرأة ومشاركتها الفاعلة في إنجاز الثورة، اعترافًا بدور الشباب في قيادة الحراك الثوري، واستجابةً لتطلعات الشعب السوداني لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة وفقًا لمشروع نهضوي متكامل، وإرساء لمبدأ التعددية السياسية وتأسيس دولة القانون التي تعترف بالتنوع، وترتكز على المواطنة أساسًا للحقوق والواجبات، وتعلي قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

وإيمانًا بوحدة التراب السوداني وبالسيادة الوطنية، والتزامًا بأهداف إعلان الحرية والتغيير المتوافق عليها بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، وسعيًا لإنفاذ تدابير العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة وإصلاح الاقتصاد الوطني وتحقيق دولة الرفاه والرعاية والعدالة الاجتماعية، وإصلاح أجهزة الدولة والخدمة العامة وتوطيد دعائم السلم الاجتماعي وتعميق قيم التسامح والمصالحة بين مكونات الشعب السوداني وإعادة بناء الثقة بين أهل السودان جميعًا.

وتأكيدًا لعزمنا على وضع لبنات النظام المدني المعافى لحكم السودان مستقبلًا، واستنادًا إلى شرعية الثورة، فقد توافقنا نحن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير على أن تصدر الوثيقة الدستورية التالي نصها:

الفصل الأول

الأحكام العامة

اسم الوثيقة بدء العمل بها[478]

1 - تسمى هذه الوثيقة، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م، ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.

إلغاء واستثناء[479]

2 - (1) يلغى العمل بدستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م ودساتير الولايات، على أن تظل القوانين الصادرة بموجبها سارية المفعول ما لم تبلغ أو تعدل.

(2) تعتبر المراسيم الصادرة من 11 أبريل 2019م وحتى تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة الدستورية سارية المفعول مالم تلغ أو تعدل من قبل المجلس التشريعي الانتقالي وفي حالة تعارض أي منها مع أي من أحكام هذه الوثيقة تسود أحكام هذه الوثيقة.

سيادة وأحكام الوثيقة الدستورية[480]

3 - الوثيقة الدستورية هي القانون الأعلى بالبلاد، وتسود أحكامها على جميع القوانين، ويلغى أو يعدل من أحكام القوانين ما يتعارض مع أحكام هذه الوثيقة الدستورية بالقدر الذي يزيل التعارض.

طبيعة الدولة[481]

4 - (1) جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية، برلمانية، تعددية، لامركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الانتماء الجهوي أو غيرها من الأسباب.

(2) تلتزم الدولة باحترام الكرامة الإنسانية والتنوع، وتؤسس على العدالة والمساواة، وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

السيادة

5 - السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقًا لنصوص هذا القانون[482].

حكم القانون

6 - (1) يخضع جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات رسمية كانت أم غير رسمية لحكم القانون.

(2) تلتزم السلطة الانتقالية بإنفاذ حكم القانون وتطبيق مبدأ المساءلة ورد المظالم والحقوق المسلوبة.

(3) على الرغم من أي نص ورد في أي قانون، لا تسقط بالتقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم القتل خارج نطاق القضاء، وانتهاكات حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وجرائم الفساد المالي وجميع الجرائم التي تنطوي على إساءة لاستخدام السلطة التي ارتكبت منذ الثلاثين من يونيو 1989م.

الفصل الثاني

الفترة الانتقالية

مدة الفترة الانتقالية

7 - (1) تكون مدة الفترة الانتقالية تسعة وثلاثين شهرًا ميلاديًا تسري من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة الدستورية.

(2) تكون الأولوية خلال الستة أشهر الأولى من الفترة الانتقالية للعمل الجاد لأجل إحلال السلام طبق ما يرد في برنامج الفترة الانتقالية في هذا الشأن.

مهام الفترة الانتقالية

8 - تلتزم أجهزة الدولة في الفترة الانتقالية بإنفاذ المهام الآتية:

(1) العمل على تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التدابير التفضيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نموًا والمجموعات الأكثر تضررًا،

(2) إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات أو التي تميز بين المواطنين على أساس النوع،

(3) محاسبة منسوبي النظام البائد عن كل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوداني منذ الثلاثين من يونيو 1989م وفق القانون،

(4) معالجة الأزمة الاقتصادية والتدهور الاقتصادي والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة وذلك بتطبيق برنامج اقتصادي واجتماعي ومالي وإنساني عاجل لمواجهة التحديات الراهنة،

(5) الإصلاح القانوني وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون،

(6) العمل على تسوية أوضاع المفصولين تعسفيًا من الخدمة المدنية أو العسكرية والسعي لجبر الضرر عنهم وفقًا للقانون،

(7) ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة ومحاربة أشكال التمييز ضد المرأة كافة مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في حالتي السلم والحرب،

(8) تعزيز دور الشباب من الجنسين وتوسيع فرصهم في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،

(9) إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم لجمهورية السودان،

(10) عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية الفترة الانتقالية،

(11) سن التشريعات المتعلقة بمهام الفترة الانتقالية،

(12) وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة خلال الفترة الانتقالية بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة، على أن تسند مهمة إعمال إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون،

(13) وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وتعمل على تحسين علاقات السودان الخارجية وبنائها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة البلاد وأمنها وحدودها،

(14) القيام بدور فاعل في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال السعي لتوفير الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي، والعمل على المحافظة على بيئة طبيعة نظيفة وعلى التنوع الحيوي في البلاد ورعايته وتطويره بما يضمن مستقبل الأجيال،

(15) تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989م وبناء دولة القانون والمؤسسات،

(16) تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة بدعم أفريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية، لإجراء تحقيق شفاف ودقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو 2019م، والأحداث والوقائع التي تمت فيها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين، على أن تشكل اللجنة خلال شهر من تاريخ اعتماد تعيين رئيس الوزراء، وأن يشمل أمر تشكيلها ضمانات لاستقلاليتها بالصلاحيات كافة للتحقيق وتحديد المدى الزمني لأعمالها.

الفصل الثالث

أجهزة الفترة الانتقالية

مستويات الحكم

9 - (1) جمهورية السودان دولة لامركزية تكون مستويات الحكم فيها على النحو الآتي:

(أ) المستوى الاتحادي: ويمارس سلطاته لحماية سيادة السودان وسلامة أراضيه وتعزيز رفاهية شعبه عن طريق ممارسة السلطات على المستوى القومي،

(ب) المستوى الإقليمي أو الولائي: ويمارس سلطاته على مستوى الأقاليم أو الولايات وفق ما يقرر من تدابير لاحقة،

(ج) المستوى المحلي: ويعزز المشاركة الشعبية الواسعة ويعبر عن الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ويحدد القانون هياكله وسلطاته.

(2) تكون لمستويات الحكم المختلفة اختصاصات وسلطات حصرية ومشتركة وموارد لكل مستوى حكم يحددها القانون.

(3) إلى إعادة النظر في التقسيم الجغرافي وتوزيع السلطات والاختصاصات بين مستويات الحكم، يستمر العمل بالنظام القائم، وتشكل حكومات تنفيذية بالولايات وفق ما يتم اتخاذه من تدابير لاحقة.

أجهزة الحكم الانتقالي

10 تتكون أجهزة الحكم الانتقالي على النحو الآتي:

(1) مجلس السيادة وهو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها.

(2) مجلس الوزراء، وهو السلطة التنفيذية العليا للدولة.

(3) المجلس التشريعي، وهو سلطة التشريع والرقابة على أداء الجهاز التنفيذي.

الفصل الرابع

مجلس السيادة

تشكيل مجلس السيادة

11 - (1) مجلس السيادة هو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها وهو القائد الأعلى للقوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع والقوات النظامية الأخرى، ويتكون بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير.

(2) يشكل مجلس السيادة من أحد عشر عضوًا، خمسة مدنيين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير وخمسة يختارهم المجلس العسكري الانتقالي، ويكون العضو الحادي عشر مدنيًا، يتم اختياره بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير.

(3) يرأس مجلس السيادة في الواحد والعشرين شهرًا الأولى للفترة الانتقالية من يختاره الأعضاء العسكريون، ويرأسه في الثمانية عشرًا المتبقية من الفترة الانتقالية والتي تبدأ في السابع عشر من شهر 2021م[483] عضو مدني يختاره الأعضاء الخمسة المدنيون الذين اختارتهم قوى إعلان الحرية والتغيير.

اختصاصات مجلس السيادة وسلطاته

12 - (1) يمارس مجلس السيادة الاختصاصات والسلطات الآتية:

(أ) تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي تختاره قوى الحرية والتغيير.

(ب) اعتماد أعضاء مجلس الوزراء الذين يعينهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير.

(ج) اعتماد حكام الأقاليم أو ولاة الولايات، وفق ما يكون عليه الحال، بعد تعيينهم من رئيس مجلس الوزراء.

(د) اعتماد تعيين أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي بعد اختيارهم وفق أحكام المادة 23 (3) من هذه الوثيقة.

(هـ) اعتماد تشكيل مجلس القضاء العالي بعد تشكيله وفق القانون.

(و) اعتماد تعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي، ولحين تشكل مجلس القضاء العالي يعين مجلس السيادة رئيس القضاء[484].

(ي) اعتماد تعيين النائب العام بعد ترشيحه من قبل المجلس الأعلى للنيابة العامة، ولحين إعادة تشكل المجلس الأعلى للنيابة يعين مجلس السيادة رئيس النائب العام[485].

(ز) اعتماد تعيين المراجع العام بعد اختياره من قبل مجلس الوزراء.

(ح) اعتماد سفراء السودان في الخارج بترشيح من مجلس الوزراء وقبول اعتماد السفراء الأجانب لدى السودان.

(ط) إعلان الحرب بناء على توصية من مجلس الأمن والدفاع والذي يتكون من مجلس السيادة، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الخارجية، وزير العدل، وزير المالية، القائد العام للقوات المسلَّحة، النائب العام والمدير العام لجهاز المخابرات العامة، على أن تتم المصادقة عليه من المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ الإعلان، وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقدًا فيجب عقد دورة طارئة.

(ي) إعلان حالة الطوارئ بطلب من مجلس الوزراء، وتتم المصادقة عليه من المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ الإعلان.

(ك) التوقيع على القوانين المجازة من المجلس التشريعي الانتقالي، وفي حالة امتناع مجلس السيادة عن التوقيع لمدة خمسة عشر يومًا دون إبداء أسباب يعتبر القانون نافذًا. وإذا أبدى مجلس السيادة، خلال الخمسة عشر يومًا المذكورة، أسبابًا لامتناعه عن التوقيع يعاد القانون للمجلس التشريعي الانتقالي للتداول حول ملاحظات مجلس السيادة ويصبح مشروع القانون مبرمًا إذا أجازه المجلس التشريعي الانتقالي مرة أخرى، وفي هذه الحالة لا تكون موافقة مجلس السيادة لازمة إنفاذ القانون.

(ل) المصادقة على الأحكام النهائية الصادرة بالإعدام من السلطة القضائية.

(م) العفو وإسقاط العقوبة عن المدانين وفق القانون[486].

(ن) التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية بعد المصادقة عليها من المجلس التشريعي الانتقالي.

(س) رعاية عملية السلام مع الحركات المسلَّحة.

(ع) إصدار اللوائح المنظمة لأعماله.

(2) لأغراض هذه المادة، الاعتماد يعني التوقيع اللازم شكلًا لإنفاذ القرار الصادر. ويكون القرار نافذًا خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إيداعه لمجلس السيادة، وإذا أبدى مجلس السيادة أسبابًا لامتناعه عن الاعتماد أو المصادقة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تسلمه للقرار، يعاد القرار للجهة التي أصدرته للتداول حول ملاحظات مجلس السيادة، ويعتبر الاعتماد أو المصادقة واقعًا حكمًا إذا أصدرت الجهة المختصة القرار مرة أخرى.

(3) تصدر قرارات مجلس السيادة بالتوافق أو بأغلبية ثلثي أعضائه في حالة عدم التوافق.

شروط عضوية مجلس السيادة

13 - يشترط في رئيس وعضو مجلس السيادة:

(1) أن يكون سوداني الجنسية بالميلاد ولا يحمل جنسية دولة أخرى[487].

(2) ألا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عامًا.

(3) أن يكون من ذوي النزاهة والكفاءة.

(4) ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي في محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

فقدان عضوية مجلس السيادة

14 - (1) يفقد عضو مجلس السيادة منصبه لأحد الأسباب الآتية:

(أ) الاستقالة،

(ب) المرض الذي يحول دون القيام بأداء مهامه وفقًا لتقرير طبي صادر من جهة مختصة قانونًا[488].

(ج) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(د) فقدان شرط من شروط العضوية.

(هـ) الوفاة.

(2) في حالة خلو منصب عضو مجلس السيادة، يقوم المجلس التشريعي الانتقالي بترشيح العضو البديل إذا كان العضو الذي خلا منصبه مدنيًا، ويقوم القائد العام للقوات المسلَّحة بترشيح البديل إن كان عسكريًا، على أن يعتمد مجلس السيادة تعيينه.

الفصل الخامس

مجلس الوزراء الانتقالي

تكوين مجلس الوزراء الانتقالي

15 - (1) يتكون مجلس الوزراء من رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين من كفاءات وطنية مستقلة بالتشاور، يعينهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، ويعتمدهم مجلس السيادة، عدا وزير الدفاع والداخلية اللذين يرشحهما المكون العسكري بمجلس السيادة.

(2) تختار قوى إعلان الحرية والتغيير رئيس مجلس الوزراء ويعينه مجلس السيادة.

(3) تكون مسؤولية الوزراء تضامنية وفردية أمام المجلس التشريعي الانتقالي عن أداء مجلس الوزراء والوزارات.

اختصاصات وسلطات مجلس الوزراء

16 - تكون لمجلس الوزراء الاختصاصات والسلطات الآتية:

(1) تنفيذ مهام الفترة الانتقالية وفق برنامج إعلان الحرية والتغيير الوارد في هذه الوثيقة،

(2) العمل على إيقاف الحروب والنزاعات وبناء السلام،

(3) ابتدار مشروعات القوانين، ومشروع الموازنة العامة للدولة، والمعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف،

(4) وضع الخطط والبرامج والسياسات الخاصة بالخدمة المدنية العامة التي تتولى إدارة جهاز الدولة تطبيق وتنفيذ تلك الخطط والبرامج،

(5) تشكيل المفوضيات القومية المستقلة وفقًا لأحكام الفصل الثاني عشر،

(6) تعيين وإعفاء قادة الخدمة المدنية ومراقبة وتوجيه عمل أجهزة الدولة بما في ذلك أعمال الوزارات والمؤسسات والجهات والهيئات العامة والشركات التابعة لها أو المرتبطة بها والتنسيق في ما بينها وفقًا للقانون،

(7) الإشراف على إنفاذ القوانين وفق الاختصاصات المختلفة واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذ مهامه الانتقالية،

(8) إصدار اللوائح المنظمة لأعماله.

شروط عضوية مجلس الوزراء

17 - (1) يشترط في رئيس وعضو مجلس الوزراء الآتي:

(أ) أن يكون سودانيًا بالميلاد[489].

(ب) ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين عامًا.

(ج) أن يكون من ذوي النزاهة والكفاءة والتأهيل والخبرة العملية والقدرات الإدارية الملائمة للمنصب[490]،

(د) ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(2) مع مراعاة الشروط الواردة في الفقرة (1-(أ)) من هذه المادة يشترط في أي من رئيس الوزراء ووزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية والعدل ألا يحملوا جنسية دولة أخرى، ويجوز الاستثناء من هذا الشرط بالتوافق بين مجلس السيادة وقوى إعلان الحرية والتغيير لرئيس الوزراء، وبالتوافق بين مجلس السيادة ورئيس الوزراء بالنسبة للوزراء المذكورين في هذه الفقرة[491].

فقدان عضوية مجلس الوزراء

18 - (1) يفقد رئيس أو عضو مجلس الوزراء منصبه لأي من الأسباب الآتية:

(أ) استقالة رئيس مجلس الوزراء وقبولها من مجلس السيادة،

(ب) استقالة الوزير وقبولها من رئيس مجلس الوزراء واعتماد مجلس السيادة.

(ج) إعفاء الوزير من قبل رئيس مجلس الوزراء واعتماد مجلس السيادة،

(د) سحب الثقة من قبل المجلس التشريعي الانتقالي بأغلبية الثلثين،

(هـ) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية،

(و) المرض الذي يحول دون القيام بمهامه وفقًا لتقرير طبي من جهة مختصة قانونًا،

(ز) الوفاة،

(ح) فقدان شرط من شروط العضوية.

(2) في حالة خلو منصب رئيس مجلس الوزراء يسمي المجلس التشريعي الانتقالي رئيس الوزراء ويعتمد مجلس السيادة تعيينه.

(3) في حالة خلو منصب رئيس مجلس الوزراء قبل تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي يعين رئيس للوزراء بالطريقة التي عين بها رئيس الوزراء ابتداءً[492].

الفصل السادس

أحكام مشتركة لشاغلي المناصب الدستورية

الإقرار بالذمة المالية وحظر الأعمال التجارية

19 (1) يلتزم رئيسا وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء[493] وولاة أو وزراء الولايات أو حكام الأقاليم وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لدى توليهم مناصبهم، بتقديم إقرار الذمة المالية يتضمن ممتلكاتهم والتزاماتهم بما في ذلك ما يتعلق بأزواجهم وأبنائهم وفقًا للقانون.

(2) يلتزم رئيسا وأعضاء مجلس السيادة والوزراء وولاة ووزراء الولايات أو حكام الأقاليم بعدم مزاولة أي مهنة خاصة أو أي عمل تجاري أو مالي أثناء توليهم لمناصبهم، ولا يجوز لهم تلقي أي مقابل مالي أو هدايا أو عمل من أي نوع من أية جهة غير الحكومة كيفما يكون الحال.

حظر الترشح في الانتخابات

20 - لا يحق لرئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء وولاة الولايات أو حكام الأقاليم الترشيح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية.

الطعن في أعمال مجلس السيادة ومجلس الوزراء

21 -(1) يجوز لكل متضرر[494] من أعمال مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أن يطعن فيها أمام:

(أ) المحكمة الدستورية إذا كان الطعن متعلقًا بأي[495] تجاوز للنظام الدستوري أو للحريات أو الحرمات أو الحقوق الدستورية.

(ب) محكمة إذا كان الطعن متعلقًا بأي تجاوز القانون[496].

(2) ينظم القانون أعمال السيادة التي لا يجوز الطعن فيها.

الحصانة الإجرائية

22 - (1) لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أي من أعضاء مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي الانتقالي أو ولاة الولايات، حكام الأقاليم دون أخذ الإذن اللازم من المجلس التشريعي[497].

(2) يصدر القرار برفع هذه الحصانة الإجرائية بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس التشريعي.

(3) إلى حين تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي يكون رفع الحصانة من اختصاص المحكمة الدستورية وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقدًا فيجب عقد جلسة طارئة.

قسم رئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء

23 - يؤدي رئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء القسم التالي أمام رئيس القضاء: (أنا .... أقسم بالله العظيم بوصفي رئيسًا/عضوًا لمجلس السيادة الانتقالي/الوزراء الانتقالي أن أكون مخلصًا وصادقًا في ولائي لجمهورية السودان، وأؤدي واجباتي ومسؤولياتي بجد وأمانة وشفافية لترقية ورفاهية وتقدم الشعب السوداني، والتزام بالوثيقة الدستورية الانتقالية وأحميها وأحافظ عليها وأراعي قوانين جمهورية السودان وأدافع عن سيادة البلاد، وأعمل لوحدتها وأوطد دعائم نظام الحكم الديمقراطي وأصون كرامة شعب السودان وعزته، والله على ما أقول شهيد).

الفصل السابع

المجلس التشريعي الانتقالي

تكوين المجلس التشريعي الانتقالي

24 (1) المجلس التشريعي الانتقالي سلطة تشريعية مستقلة لا يجوز حلها ولا تتجاوز عضويته الثلاثمائة عضو، على أن يراعى تمثيل القوى المشاركة كافة في التغيير، عدا أعضاء المؤتمر الوطني والقوى السياسية التي شاركت في النظام البائد حتى سقوطه.

(2) لا تقل نسبة مشاركة النساء عن 40% من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي.

(3) يتكون المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة 67% ممن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ونسبة 33% للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير والتي تتم تسميتها وتحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور بين قوى إعلان الحرية والتغيير والأعضاء العسكريين في مجلس السيادة.

(4) يشكل المجلس التشريعي الانتقالي ويباشر مهامه في فترة لا تتجاوز تسعين يومًا من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة.

(5) يراعى في تكوين المجلس التشريعي الانتقالي مكونات المجتمع السوداني بما فيها القوى السياسية والمدنية والمهنية والطرق الصوفية والإدارات الأهلية والحركات المسلَّحة الموقعة وغير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير وغيرها من مكونات المجتمع السوداني.

اختصاصات المجلس التشريعي الانتقالي وسلطاته ومدته

25 - (1) تكون للمجلس التشريعي الانتقالي الاختصاصات والسلطات الآتية:

(أ) سن القوانين والتشريعات،

(ب) مراقبة أداء مجلس الوزراء ومساءلته وسحب الثقة منه أو من أحد أعضائه عند الاقتضاء.

(ج) إجازة الموازنة العامة للدولة.

(د) المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية.

(هـ) سن التشريعات واللوائح التي تنظم أعماله واختيار رئيس المجلس ونائبه ولجانه المتخصصة.

(2) في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء على المجلس التشريعي الانتقالي تسمية رئيس مجلس الوزراء ويعتمده مجلس السيادة.

(3) إلى حين تشكيل المجلس التشريعي، تؤول سلطات المجلس، لأعضاء مجلسي السيادة والوزراء يمارسونها في اجتماع مشترك، وتتخذ قراراته بالتوافق أو بأغلبية ثلثي الأعضاء.

(4) تصدر قرارات المجلس التشريعي الانتقالي بالأغلبية البسيطة.

(5) ينتهي أجل المجلس التشريعي الانتقالي بانتهاء الفترة الانتقالية.

شروط عضوية المجلس التشريعي الانتقالي

26 - يشترط في عضو المجلس التشريعي الانتقالي:

(1) أن يكون سوداني الجنسية بالميلاد.

(2) ألا يقل عمره عن الواحد والعشرين عامًا.

(3) أن يكون من ذوي النزاهة والكفاءة.

(4) ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(5) أن يكون ملمًّا بالقراءة والكتابة.

فقدان عضوية المجلس التشريعي الانتقالي

27 - (1) يفقد عضو المجلس التشريعي منصبه لأي من الأسباب الآتية:

(أ) الاستقالة وقبولها من قبل المجلس التشريعي الانتقالي.

(ب) الإعفاء من قبل المجلس التشريعي الانتقالي وفق اللوائح المنظمة للعمل.

(ج) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(د) المرض الذي يحول دون القيام بأداء مهامه وفقًا لتقرير طبي من جهة مختصة قانونًا.

(هـ) الوفاة.

(و) فقدان شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة 26[498].

(2) في حالة خلو مقعد عضو المجلس التشريعي الانتقالي، تختار الجهة التي رشحته ابتداءً عضوًا بديلًا ويعتمده مجلس السيادة وإذا تعذر ذلك يعين المجلس التشريعي الانتقالي عضوًا بديلًا.

28 - قسم رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي:

يؤدي رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي القسم التالي: (أنا .... أقسم بالله العظيم بوصفي رئيسًا/عضوًا للمجلس التشريعي الانتقالي أن أكون مخلصًا وصادقًا في ولائي لجمهورية السودان، وأؤدي واجباتي ومسؤولياتي بجد وأمانة وشفافية لترقية ورفاهية وتقدم الشعب السوداني، وألتزم بالوثيقة الدستورية الانتقالية وأحميها وأحافظ عليها وأراعي قوانين جمهورية السودان وأدافع عن سيادة البلاد، وأن أعمل لوحدتها وأوطد دعائم نظام الحكم الديمقراطي، وأصون كرامة شعب السودان وعزته، والله على ما أقول شهيد).

الفصل الثامن

أجهزة القضاء القومي

مجلس القضاء العالي

29 - (1) ينشأ مجلس للقضاء العالي ليحل محل المفوضية القومية للخدمة القضائية ويتولى مهامها، ويحدد القانون تشكيله واختصاصاته وسلطاته.

(2) يختار مجلس القضاء العالي رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية ورئيس القضاء ونوابه.

السلطة القضائية

30 - (1) تسند ولاية القضاء في جمهورية السودان للسلطة القضائية.

(2) تكون السلطة القضائية مستقلة عن مجلس السيادة والمجلس التشريعي الانتقالي والسلطة التنفيذية ولها الاستقلال المالي والإداري اللازم.

(3) ينعقد للسلطة القضائية الاختصاص القضائي عند الفصل في الخصومات وإصدار الأحكام وفقًا للقانون.

(4) يكون رئيس القضاء لجمهورية السودان رئيسًا للسلطة القضائية ورئيسًا للمحكمة العليا القومية، ويكون مسؤولًا عن إدارة السلطة القضائية لدى مجلس القضاء العالي.

(5) تنفذ أجهزة الدولة ومؤسساتها أحكام وأوامر المحاكم.

المحكمة الدستورية

31 - (1) المحكمة الدستورية محكمة مستقلة ومنفصلة عن السلطة القضائية برقابة دستورية القوانين والتدابير وحماية الحقوق والحريات والفصل في النزاعات الدستورية.

(2) تشكل المحكمة الدستورية وتحدد اختصاصاتها وسلطاتها وفقًا للقانون.

الفصل التاسع

النيابة العامة

32 - النيابة العامة جهاز مستقبل يعمل وفق القوانين المنظمة.

33 - يرشح المجلس الأعلى للنيابة العامة النائب العام ومساعديه ويعينهم مجلس السيادة.

الفصل العاشر

المراجع العام

34 - ديوان المراجعة العامة جهاز مستقل يعمل وفق القوانين المنظمة.

الفصل الحادي عشر

الأجهزة النظامية

القوات المسلَّحة

35 - (1) القوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية حامية لوحدة الوطن ولسيادته تتبع للقائد العام للقوات المسلَّحة وخاضعة للسلطة السيادية.

(2) ينظم قانون القوات المسلَّحة وقانون قوات الدعم السريع علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية.

قوات الشرطة

36 - (1) قوات الشرطة قوات نظامية قومية لإنفاذ القانون، وتختص بحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات السلطة التنفيذية وفق القانون.

(2) ينظم قانون الشرطة والقوات المسلَّحة علاقتها بالسلطة السيادية.

جهاز المخابرات العامة

37 - جهاز المخابرات العامة جهاز نظامي يختص بالأمن الوطني وتقتصر مهامه على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة ويحدد القانون واجباته ومهامه ويخضع للسلطتين السيادية والتنفيذية وفق القانون.

المحاكم العسكرية

38 - على الرغم من الولاية العامة للقضاء، يجوز إنشاء محاكم عسكرية للقوات المسلَّحة قوات الدعم السريع وقوات الشرطة وجهاز المخابرات العامة لمحاكمة منسوبيهم في ما يتعلق بمخالفتهم للقوانين العسكرية وتستثنى من ذلك الجرائم الواقعة على المدنيين أو المتعلقة بحقوق المدنيين والتي تختص بها محاكم القضاء العادي[499].

الفصل الثاني عشر

المفوضيات المستقلة

39 - (1) تنشأ مفوضيات مستقلة وترشح لها شخصيات من الخبراء مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، وتشكل وتحدد اختصاصاتها وفق القوانين التي تنشئها.

(2) يشترط في المرشح لعضوية المفوضيات:

(أ) التأهيل العلمي والخبرة العملية في المجال المعني.

(ب) عدم تولي مناصب سيادية أو دستورية خلال فترة حكم الثلاثين من يونيو 1989م.

(ج) الحيادة والنزاهة والكفاءة والاستقلالية المهنية.

(3) يعين مجلس السيادة رئيس وأعضاء المفوضيات التالية بالتشاور مع مجلس الوزراء:

(أ) مفوضية السلام.

(ب) مفوضية الحدود.

(ج) مفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري.

(د) مفوضية الانتخابات.

(4) يعين مجلس الوزراء رئيس وأعضاء المفوضيات الآتية:

(أ) مفوضية الإصلاح القانوني.

(ب) مفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة.

(ج) مفوضية حقوق الإنسان.

(د) مفوضية إصلاح الخدمة المدنية.

(هـ) مفوضية الأراضي.

(و) مفوضية العدالة الانتقالية.

(ز) مفوضية المرأة والمساواة النوعية.

(ح) أي مفوضيات أخرى يرى مجلس الوزراء ضرورة لإنشائها.

الفصل الثالث عشر

حالة الطوارئ

40 - (1) عند وقوع أي خطر طارئ أو كارثة طبيعية أو أوبئة، يهدد وحدة البلاد أو أي جزء منها أو سلامتها أو اقتصادها، يجوز لمجلس الوزراء أن يطلب من مجلس السيادة إعلان حالة الطوارئ في البلاد أو في أي جزء منها وفقًا لهذه الوثيقة الدستورية والقانون.

(2) يعرض إعلان حالة الطوارئ على المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إصداره، وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقدًا فيجب عقد دورة طارئة.

(3) عند مصادقة المجلس التشريعي على إعلان حالة الطوارئ تظل كل القوانين والأوامر الاستثنائية والتدابير التي صدرت بموجبه سارية المفعول.

(4) يسقط إعلان حالة الطوارئ إذا لم يصادق عليه المجلس التشريعي، وتسقط جميع التدابير المتخذة بموجبه دون أثر رجعي.

41 - سلطات مجلس الوزراء في حالة الطوارئ: يجوز لمجلس الوزراء أثناء سريان حالة الطوارئ أن يتخذ أية تدابير لا تقيد، أو تلغي جزئيًا أو تحد من آثار أحكام هذه الوثيقة، ومع ذلك في حالة وصول الحالة الاستثنائية درجة تهدد سلامة الأمة يجوز للمجلس بالتشاور مع مجلس السيادة تعليق جزء من وثيقة الحقوق الواردة في هذه الوثيقة، ولا يجوز مع ذلك الانتقاص من الحق في الحياة أو الحرمة من الاسترقاق أو التعذيب أو عدم التمييز على أساس العرق أو النوع أو المعتقد الديني أو الإعاقة أو حق التقاضي أو الحق في المحاكمة العادلة.

الفصل الرابع عشر

وثيقة الحقوق والحريات

ماهية وثيقة الحقوق

42 - (1) تكون وثيقة الحقوق عهدًا بين أهل السودان كافة، وبينهم وبين حكوماتهم على كل مستوى، والتزامًا من جانبهم بأن يحترموا حقوق الإنسان والحريات الأساسية المضمنة في هذه الوثيقة وأن يعملوا على ترقيتها، وتعتبر حجر الأساس للعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية في السودان.

(2) تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءًا لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

(3) تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصادرها أو تنتقص منها، ولا يقيد هذه الحقوق إلا لضرورة ويقتضيها المجتمع الديمقراطي.

التزامات الدولة

43 - تتعهد الدولة بحماية وتعزيز الحقوق المضمنة في هذه الوثيقة وكفالتها للجميع دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك من الأسباب.

الحياة والكرامة الإنسانية

44 - لكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية، ويحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي إنسان من الحياة تعسفًا.

المواطنة والجنسية:

45 - تكون المواطنة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين.

(1) لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية.

(2) ينظم القانون المواطنة والتجنس، ولا يجوز نزع الجنسية عمن اكتسبها بالتجنيس إلا بقانون.

(3) يجوز لأي سوداني أن يكتسب جنسية بلد آخر حسبما ينظمه القانون.

الحرية الشخصية

46 - (1) لكل شخص الحق في الحرية والأمان، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الحبس، ولا يجوز حرمانه من حريته أو تقييدها إلا لأسباب ووفقًا لإجراءات يحددها القانون.

(2) لكل شخص حُرم من حريته الحق في أن يعامل بإنسانية وباحترام لكرامته الإنسانية.

الحرمة من الرق والسخرة

47 - (1) يحظر الرق والاتجار بالبشر بجميع أشكاله، ولا يجوز استرقاق أحد أو إخضاعه للسخرة.

(2) لا يجوز إرغام أحد على أداء عمل قسرًا إلا كعقوبة على الإدانة بواسطة محكمة مختصة.

المساواة أمام القانون

48 - الناس متساوون أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب الإثنية أو اللون أو النوع أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي أو الاثني وأي سبب آخر.

حقوق المرأة

49 - (1) تحمي الدولة حقوق المرأة كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.

(2) تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى.

(3) تضمن الدولة حقوق المرأة في جميع المجالات وتعززها من خلال التمييز الإيجابي.

(4) تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها.

(5) توفر الدولة الرعاية الصحية المجانية للأمومة والطفولة وللحوامل.

حقوق الطفل

50 - تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.

الحرمة من التعذيب

51 - لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاملة بالكرامة الإنسانية.

المحاكمة العادلة

52 - (1) المتهم بريء حتى تثبت إدانته وفقًا للقانون.

(2) يُحظر أي شخص عند القبض عليه بأسباب القبض ويبلغ دون تأخير بالتهمة الموجهة ضده.

(3) يكون لأي شخص، تتخذ ضده إجراءات مدنية أو جنائية، الحق في سماع عادل وعلني أمام محكمة عادلة مختصة وفقًا للإجراءات التي يحددها القانون.

(4) لا يجوز توجيه الاتهام ضد أي شخص بسبب فعل أو امتناع عن فعل ما لم يشكل ذلك الفعل أو الامتناع جريمة عند وقوعه.

(5) يكون لكل شخص الحق في أن يحاكم حضوريًا بدون إبطاء غير مبرر في أي تهمة جنائية. وينظم القانون المحاكمة الغيابية.

(6) يكون للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه شخصيًا أو بوساطة محامٍ يختاره، وله الحق في أن توفر له الدولة المساعدة القانونية عندما يكون غير قادر على الدفاع عن نفسه في الجرائم بالغة الخطورة.

الحق في التقاضي

53 - يكفل للكافة الحق في التقاضي، ولا يجوز منع أحد من حقه في اللجوء إلى العدالة.

تقييد عقوبة الإعدام

54 - (1) لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام إلا قصاصًا أو حدًا أو جزاءً على الجرائم بالغة الخطورة بموجب القانون.

(2) لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام على من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة.

(3) لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام على من بلغ السبعين من عمره في غير جرائم القصاص والحدود.

(4) لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام على الحوامل والمرضعات إلا بعد عامين من الرضاعة.

الحق في الخصوصية

55 - لا يجوز انتهاك خصوصية أي شخص، ولا يجوز التدخل في الحياة الخاصة أو الأسرية لأي شخص في مسكنه أو في مراسلاته إلا وفقًا للقانون.

حرية العقيدة والعبادة

56 - لكل إنسان الحق في حرية العقيدة الدينية والعبادة، وله الحق في إعلان دينه أو عقيدته أو التعبير عنهما عن طريق العبادة والتعليم والممارسة أو أداء الشعائر أو الاحتفالات، وذلك وفقًا لما يتطلبه القانون والنظام العام، ولا يكره أحد على اعتناق دين لا يؤمن به أو ممارسة طقوس أو شعائر لا يقبل بها طواعية.

حرية التعبير والإعلام

57 - (1) لكل مواطن حق لا يقيد في حرية التعبير وتلقي ونشر المعلومات والمطبوعات والوصول إلى الصحافة، دون المساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وفقًا لما يحدده القانون.

(2) لكل مواطن حق الوصول للإنترنت دون المساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وفقًا لما يحدده القانون[500].

(3) تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وفقًا لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي تعددي.

(4) تلتزم وسائل الإعلام كافة بأخلاق المهنة وبعدم إثارة الكراهية الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الثقافية أو الدعوة للعنف أو الحرب.

حرية التجمع والتنظيم

58 - (1) يكفل الحق في التجمع السلمي، ولكل فرد الحق في حرية التنظيم مع آخرين، بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والنقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها حماية لمصالحه.

(2) ينظم القانون تكوين وتسجيل الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والنقابات والاتحادات المهنية وفقًا لما يتطلبه المجتمع الديمقراطي.

(3) لا يحق لأي تنظيم أن يعمل كحزب سياسي ما لم يكن لديه:

(أ) عضوية مفتوحة لأي سوداني بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو مكان الميلاد.

(ب) قيادة ومؤسسات منتخبة ديمقراطيًا.

(ج) مصادر تمويل شفافة ومعلنة.

الحق في المشاركة السياسية

59 - لكل مواطن الحق في المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة حسبما ينظمه القانون.

حرية التنقل والإقامة

60 - (1) لكل مواطن الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته إلا لأسباب تقتضيها الصحة العامة أو السلامة وفقًا لما ينظمه القانون.

(2) لكل مواطن الحق في مغادرة البلاد وفقًا لما ينظمه القانون وله الحق في العودة.

حق التملك

61 - (1) لكل مواطن الحق في الحيازة أو التملك وفقًا للقانون.

(2) لا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا بموجب قانون وللمصلحة العامة، وفي مقابل تعويض عادل وفوري، ولا تصادر الأموال الخاصة إلا بموجب حكم قضائي.

الحق في التعليم

62 - (1) التعليم حق لكل مواطن وعلى الدولة أن تكفل الحصول عليه دون تمييز على أساس الدين أو العنصر أو العرق أو النوع أو الإعاقة.

(2) التعليم في المستوى العام إلزامي وعلى الدولة توفيره مجانًا.

استقلال الجامعات والمعاهد العليا

63 - تكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وحرية الفكر والبحث العلمي.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين

64 - (1) تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة كل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة، وبخاصة احترام كرامتهم الإنسانية، وإتاحة التعليم والعمل المناسبين لهم وكفالة مشاركتهم الكاملة في المجتمع.

(2) تكفل الدولة للمسنين الحق في احترام كرامتهم وتوفر لهم الرعاية والخدمات الطبية اللازمة وفقًا لما ينظمه القانون.

الحق في الصحة

65 - تتعهد الدولة بتوفير الرعاية الصحية الأولية وخدمات الطوارئ مجانًا لكل المواطنين وتطوير الصحة العامة وإنشاء وتطوير وتأهيل المؤسسات العلاجية والتشخيصية الأساسية.

المجموعات العرقية والثقافية

66 - لكل المجموعات العرقية والثقافية الحق في أن تنعم بثقافاتها الخاصة وتطورها بحرية، وللمنتمين لهذه المجموعات الحق في أن يمارسوا معتقداتهم ويستخدموا لغاتهم ويراعوا أديانهم وأعرافهم ينشئون [وينشِّئوا] أطفالهم في إطار تلك الثقافات والأعراف.

حرمة الحقوق والحريات

67 - مع مراعاة المادة 41 من هذه الوثيقة[501]، لا يجوز الانتقاص من الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة، وتصون المحكمة الدستورية والمحاكم المختصة الأخرى هذه الوثيقة وتحميها وتطبقها وتراقب مفوضية حقوق الإنسان تطبيقها في الدولة.

الفصل الخامس عشر

قضايا السلام الشامل

68 - تعمل أجهزة الدولة في الفترة الانتقالية على إنفاذ المهام الآتية[502]:

(1) تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التدابير التفضيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نموًا، ومعالجة قضايا التهميش والمجموعات المستضعفة والأكثر تضررًا،

(2) الأولوية للعمل على إتمام اتفاق السلام الشامل المشار إليه في الفقرة أعلاه في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق على أن تبدأ بعد شهر من تاريخ تشكيل مفوضية السلام.

(3) تطبيق قرار الأمم المتحدة 1325 وقرارات الاتحاد الأفريقي ذات العلاقة والخاصة بمشاركة النساء على المستويات كافة في عملية السلام وضمان تطبيق المواثيق الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق المرأة.

(4) إجراء الإصلاحات القانونية التي تضمن حقوق النساء وذلك بإلغاء القوانين كافة التي تميز ضد النساء وحماية الحقوق التي تكفلها هذه الوثيقة الدستورية.

(5) العمل على وقف العدائيات في مناطق النزاعات وبناء عملية السلام الشامل والعادل من خلال فتح الممرات لوصول المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح الأسرة والمحكومين بسبب الحرب وتبادل الأسرى.

(6) إصدار العفو العام في الأحكام الصادرة ضد القيادات السياسية وأعضاء الحركات المسلَّحة بسبب عضويتهم فيها.

(7) البدء في إنفاذ إجراءات العدالة الانتقالية والمحاسبة على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وتقديم المتهمين إلى المحاكم الوطنية والدولية إعمالًا بمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

(8) تسهيل مهمة المبعوث الأممي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للعمل بالسودان.

(9) إرجاع الممتلكات التي تخص التنظيمات والأفراد التي تمت مصادرتها بسبب الحرب وفق القانون.

(10) الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة بتعويض وإعادة الممتلكات للنازحين واللاجئين وكفالة وضمان حقوق الإنسان النازح واللاجئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية خلال عملية العودة الطوعية وبعدها.

(11) ضمان حق مشاركة النازحين واللاجئين في الانتخابات العامة والمؤتمر الدستوري.

69 - تشمل القضايا الجوهرية لمفاوضات السلام الآتي[503]:

(1) خصوصية المناطق المتأثرة بالحرب.

(2) الترتيبات الأمنية.

(3) العودة الطوعية والحلول المستدامة لقضايا النازحين واللاجئين.

(4) قضايا التهميش والفئات الضعيفة.

(5) المواطنة المتساوية.

(6) نظام الحكم والعلاقة بين المركز، الولايات والأقاليم.

(7) قضايا الأرض والحواكير.

(8) عدالة توزيع السلطة والثروة.

(9) التنمية العادلة والمستدامة.

(10) إعادة إعمار المناطق المتأثرة بالحرب.

(11) التعويضات وإعادة الممتلكات.

(12) العدالة الانتقالية والمصالحة وإنصاف الضحايا.

(13) الوضع الإداري للولايات والأقاليم المتأثرة بالحرب.

(14) أية قضايا أخرى تحقق عملية السلام الشامل والعادلة.

70 - يتم إدراج اتفاقيات السلام الشامل التي توقع بين السلطة الانتقالية والحركات المسلَّحة في هذه الوثيقة الدستورية وفق أحكامها.

الفصل السادس عشر

أحكام متنوعة[504]

71 - استمدت أحكام هذه الوثيقة الدستورية من الاتفاق السياسي لهياكل الحكم في الفترة الانتقالية الموقع بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، وفي حالة تعارض أي من أحكامهما تسود أحكام هذه الوثيقة.

72 - يُحل المجلس العسكري الانتقالي بأداء القسم الدستوري من قبل أعضاء مجلس السيادة.

73 - فيما عدا ما ورد بشأنه حكم في هذه الوثيقة الدستورية، يستمر عمل أجهزة ومؤسسات الدولة القادمة ما لم تحل أو تلغ أو يعاد تكوينها بموجب أي تدبير لاحق.

74 - باستثناء السلطات والصلاحيات الممنوحة لمجلس السيادة بموجب هذه الوثيقة الدستورية، تؤول كل سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ذات الطبيعة التنفيذية الواردة في أي قانون سارٍ لرئيس مجلس الوزراء.

75 - في حالة نشوء نزاع بين السلطة ذات الطبيعة السيادية والتنفيذية تكون المحكمة الدستورية هي المختصة بالبت في ذلك النزاع.

76 - يمثل مجلسا السيادة والوزراء الدولة خارجيًا وفق صلاحيات كل مجلس.

77 - تراجع اتفاقيات السلام المبرمة بين حكومة السودان والحركات المسلَّحة لمعالجة الاختلالات فيها بما يضمن تحقيق سلام شامل وعادل.

78 - لا يجوز تعديل أو إلغاء هذه الوثيقة الدستورية إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي[505].

بهذا نشهد، نحن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، بأننا قد توافقنا على إجازة هذه الوثيقة الدستورية حاكمًا للفترة الانتقالية[506].

تم التوقيع عليها في هذا اليوم السادس عشر من شهر ذو الحجة 1440هـ، الموافق اليوم السابع عشر من شهر أغسطس 2019م[507].

[توقيع]	[توقيع] أحمد ربيع سيد أحمد
فريق أول محمد حمدان دقلو موسى نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي المفوض عن المجلس العسكري الانتقالي	المفوض من قوى إعلان الحرية والتغيير

المصدر: الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد 1895، 3/10/2019.

الملحق (41)

بيان عن الوثيقة الدستورية، المؤتمر الوطني (3 آب/أغسطس 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر الوطني

بيان مهم

تابعنا صباح السبت الثالث من أغسطس الجاري المؤتمر الصحفي للوسيط الإفريقي الذي أعلن خلاله التوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الوثيقة الدستورية التي تحكم الفترة الانتقالية التي تمتد لثلاث سنوات وتزيد.

إن هذا الاتفاق الثنائي الذي أبرم بين الطرفين، أقصى كل مكونات الحياة السياسية والاجتماعية بما يعقّد للأسف الشديد مستقبل الفترة الانتقالية من ممارسات سياسية متوقعة تقوم على الإقصاء والعزل والشمولية. لقد تجاوز الاتفاق دستور 2005م، الذي جاء بإجماع كافة الأحزاب السياسية بدون استثناء، وذلك بعد اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)، والتي حظيت بتأييد كل دول المنطقة والمؤسسات الإقليمية والدولية. وعلى خلاف تأكيد دستور 2005م على مرجعية الشريعة الإسلامية في التشريع، نجد أن الاتفاق سكت عن ذلك مفسحًا المجال واسعًا أمام توجهات علمانية مطروحة في الساحة، هي الأبعد عن روح الشعب وأخلاقه. كما عمد الاتفاق إلى تغيير نظام الحكم من نظام رئاسي إلى نظام برلماني بدون أي تفويض شعبي عبر برلمان منتخب، بما ينذر بحجم الانتهاكات المتوقعة في مجال الحريات العامة والنشاط السياسي، ويقود البلاد إلى نظام دكتاتوري

مستبد، وإن تدثر بشعارات المدنية والديمقراطية تتحكم فيه مجموعة سياسية تأبى أن يشاركها الآخرون في تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية وتجاوز تحدياتها.

جماهير شعبنا الأبي

إن أي وثيقة تسمى دستورية تفشل في الفصل البين بين السلطات السيادية والتشريعية والتنفيذية والقضائية، والتي هي من أبجديات علم السياسة والفقه الدستوري، لهي وثيقة لا تستحق الاطلاع عليها، فضلًا عن اعتمادها لحكم فترة انتقالية متطاولة. إذ يمضي الاتفاق في ذات النهج الدكتاتوري في تشكيل مجلس تشريعي بأغلبية من لونية سياسية واحدة، وإن تعددت وجوهها ولافتاتها، دون أي انتخابات أو تفويض، لتصادر سلطة الشعب في التشريع، عبر قوانين ذات طبيعة سياسية بما يتوافق مع أجندتها الحزبية في تصفية حساباتها، وفي تجاوز وعزل واضح للعديد من القوى السياسية الوطنية ذات التاريخ العريق والدور الوطني البارز، بخلاف ما هو متعارف عليه في الفترات الانتقالية ومهامها. وبما أن المجلس العسكري الانتقالي هو الذي استولى على مقاليد الأمور في البلاد، فإنه يقع عليه مسؤولية تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة بنهاية الفترة الانتقالية. ولا يعفيه أي اتفاق أو وساطة لتجاوز هذا الواجب الجسيم، كما يقع عليه عبء الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها وسلامتها، وحماية وحدة ترابها. إن أي وثيقة تعطل هذا الدور للمجلس وتمنحه لمجموعة سياسية لها أجندتها المعلنة في تفكيك عرى المجتمع، ومؤسسات الدولة وأجهزتها، بما فيها القوات المسلَّحة والقوات النظامية الأخرى يجب أن تكون محل نظر من كل مشفق وحريص على البلاد وأهلها ومصالحها.

الإخوة الكرام

إننا عاكفون في هذه المرحلة التاريخية من عمر بلادنا على إجراء الكثير من المراجعات الفكرية والسياسية والتنظيمية لتجربتنا خلال العقود الماضية، ونؤكد في ذات السياق عدم رغبتنا بالمشاركة في أي مستوى من مستويات الحكم في الفترة الانتقالية لاعتبارات معروفة، ولكننا في

ذات الوقت نؤكد أننا سنمد أيادينا بيضاء لكل من يعمل لمصلحة البلاد العليا، وسنكون ضد أي قوة تهدف للنيل من استقلال البلاد واستقرارها.

وختامًا نأمل أن تجتمع كل القوى السياسية لتعمل سويًا على بساط عدل وسعة، لتحقيق السلام الشامل والنهضة والتنمية المرجوة بما يخفف الأعباء عن كاهل المواطنين، ويحقق آمالهم وتطلعاتهم في حياة كريمة، ويتجاوز كافة المعضلات والأزمات التي تواجه الفترة الانتقالية وصولًا لقيام انتخابات حرة ونزيهة تمثل الاختبار الحقيقي لمن ينال ثقة المواطنين بنهايتها.

والله أكبر والعزة للسودان.

والله أكبر والعزة للإسلام.

المؤتمر الوطني

المصدر: «المؤتمر الوطني: بيان مهم»، الموقف الآن، موقع فيسبوك، 4/8/2019، شوهد في 30/11/2019، في: https://bit.ly/2BgSr4T

الملحق (42)
خطاب محمد ناجي الأصم في احتفال توقيع الوثيقة الدستورية
(17 آب/أغسطس 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

الضيوف الكرام

السيدات والسادة أسر الشهداء والجرحى والمفقودين

السيدات والسادة ممثلي القطاعات المختلفة للشعب السوداني الكريم

السادة رئيس وأعضاء المجلس العسكري

اسمحوا لي نيابة عنكم وعن قوى إعلان الحرية والتغيير أن أرحب بضيوفنا الأكارم

فخامة رئيس الوزراء الإثيوبي، الدكتور آبي أحمد

فخامة رئيس جمهورية جنوب السودان الفريق أول سلفا كير ميارديت

فخامة رئيس جمهورية تشاد إدريس دبي

فخامة رئيس أفريقيا الوسطى فاوستين أرشانج تواديرا

فخامة الرئيس الكيني أوهورو كينياتا

رئيس وزراء جمهورية مصر مصطفى مدبولي

رئيس الوزراء الكويتي سمو الأمير جابر مبارك الصباح

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي د. يوسف بن أحمد العثيمين

الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط

مساعد الأمين العام للأمم المتحدة

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

وزير خارجية سلطنة عمان

وزير خارجية دولة قطر

وزير خارجية دولة البحرين

وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة

وزير خارجية دولة تركيا

وزير خارجية دولة جيبوتي

وزير خارجية دولة الصومال

وزير خارجية فنلندا

السادة سفراء الدول الشقيقة والصديقة والسادة ممثلي البعثات الدولية للسودان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في فاتحة هذا الاحتفال اسمحوا لي أن أترحم على أرواح الشهيدات والشهداء من شعبنا السوداني الكريم المناضل، الذين بذلوا دماءهم بسخاء طوال ثلاثين عامًا من النضال الوطني ضد

نظام الإنقاذ الدموي الفاسد، فبفضل هذه الدماء والتضحيات أصبح هذا اليوم واقعًا، وأضحى هذا الجمع ممكنًا في هذه المناسبة الوطنية العظيمة، بعد أن كان في عداد الأحلام العصية على التحقق.

كما أرجو أن تسمحوا لي بأن أتقدم بالتحية الخاصة لضحايا حروب نظام الإنقاذ ضد شعبنا من الشهداء والجرحى والنازحين واللاجئين وضحايا الاعتقال والتعذيب الممنهج، فكل التضحيات التي قدمها هذا الشعب كانت غرسًا طيبًا نحصد ثماره اليوم، وعدًا وأمنيات وطموحات مستحقة.

السيدات والسادة الضيوف

يشق علينا في يوم فرحنا هذا أن نفتقد بيننا ثوارًا شاركوا في ثورة ديسمبر، وفي ميدان الاعتصام المجيد أمام القيادة، فهم من عملوا بجهد وجد وإيمان عميق من أجل استكمال مهام الثورة بعد الإطاحة برأس نظام الإنقاذ. نفتقد في هذه اللحظة رفاقنا الثوار شهداء المجزرة نسأل الله لهم الرحمة والقبول، كما نفتقد رفاقنا الثوار المفقودين، ونؤكد أنه سيظل العمل والأمل من أجل المفقودين التزامًا صارمًا، وواجبًا متقدمًا على رأس أولويات قوى الحرية والتغيير والسلطة الانتقالية.

الضيوف الكرام

نشكركم على الحضور والمشاركة في هذا الاحتفال الذي نفتح عبره صفحة جديدة، ونطوي أخرى كلفتنا ثلاثة عقود من الحرب والقمع والفساد والفشل الأخلاقي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي.

جاءت ثورة ديسمبر 2019م تتويجًا لعمل ونضال وطني شاق ومستمر بدأ منذ انقلاب الثلاثين من يونيو ضد الديمقراطية، إذ ظل شعبنا يناضل ضد النظام بوسائل مختلفة في كافة أنحاء البلاد. يستحق شعبنا أن يفتخر أنه لم يستسلم ولم يرفع الراية البيضاء وظل قابضًا على جمر القضية إلى أن شق فجر ديسمبر الدياجي وأزاح العتمة.

جاء إعلان الحرية والتغيير ملبيًا لتطلعات شعبنا في التواضع على خارطة طريق وطنية للانتقال، بعد دراسة وافية لطبيعة مشكلات البلاد، وقد رأينا في قوى الحرية والتغيير معالجة مشكلات المقاومة الوطنية وعلى رأسها غياب القيادة الموحدة للمقاومة، فكان ميلاد قوى الحرية

والتغيير التحالف الأوسع من حيث التمثيل السياسي والنقابي والمطلبي والمدني، وهو التحالف الذي عمل على تنسيق جهود شعبنا وبلورة خياراته النضالية في مشروع سياسي واضح عبر إعلان الحرية والتغيير.

السيدات والسادة الحضور

ظلت قضية الحرب والسلام واحدة من أهم أولويات قوى الحرية والتغيير، وقد عملنا على ربط قضايا السلام بقضية التحول الديمقراطي، إيمانًا منا بالحق في الحياة، وبالحق في السلام والطمأنينة، وبحقوق الشهداء والنازحين واللاجئين. في هذا الخصوص نؤكد أن قوى الحرية والتغيير تؤمن أن السلام يجب أن يكون شاملًا دون استثناء في كافة مناطق الحروب، وإنها تقف من حيث الرؤى والبرامج والأهداف على مقربة من قوى الكفاح المسلح داخل وخارج قوى الحرية والتغيير، وإننا نتطلع إلى العمل معًا من أجل سلام شامل وعادل ودائم ببلادنا.

السيدات والسادة الحضور

استحق النظام ورئيسه أن يدون التاريخ اسمه في سجلات الظلام، ولتقف مذكرة الاعتقال والاتهام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس النظام المخلوع شاهدًا على أن هذا النظام لم يترك ذنبًا إلا واقترفه. كل هذه الجرائم التي ارتكبت ضد شعبنا تجعل من المساءلة والمحاسبة القضائية بغرض جلب العدالة إلى الضحايا والعائلات من أهم واجبات الحكومة وواجبات المؤسسات القضائية والعدلية والشرطية، والتي يجب أن تبنى مستقلة، لتكلف رسميًا بإنجاز مهام الفترة الانتقالية، ونؤكد تمسك قوى الحرية والتغيير بإجراء تحقيق وطني وشفاف عادل وموضوعي في مجزرة القيادة العامة، ونؤكد أننا سنعمل حثيثًا حتى لا يفلت أي شخص ارتكب جريمة ضد الشعب السوداني منذ الثلاثين من يونيو 1989م من العقاب.

السيدات والسادة الحضور

تضع قوى الحرية والتغيير جل اهتمامها في مشكلة الاقتصاد في بلادنا، ورغم أن هناك أسبابًا موضوعية عدة تعترض هذا الطريق، حيث أن استشراء الفساد والمحسوبية، والتغول على المال العام، والترهل الإداري، والصرف البذخي على دواوين الحكومة، وتحويل غالبية المصادر للقوى القمعية، تقف حجر عثرة في طريق الإنعاش الاقتصادي، وحل المشكلات التي تعاني منها

القطاعات العظمى من شعبنا، إلا أننا نعتقد أنه في ظل الإرادة الثورية والروح الوطنية الجديدة ستوفر المصادر الاقتصادية والخبرات البشرية اللازمة للعبور نحو التقدم والنماء.

السيدات والسادة الحضور

لقد طال الخراب الذي أحدثه النظام السابق كافة مناحي الحياة من عيش كريم وغذاء للأطفال، وماء نظيف، وصحة وتعليم، كما عمد إلى ضرب النسيج الاجتماعي بالتفريق بين المواطنين على أساس قبلي، وإقليمي وديني، وعنصري الأمر الذي لم يعهده السودانيون من قبل، وهذا يتطلب من الحكومة الانتقالية العمل جاهدة على رتق النسيج الاجتماعي ليتمكن السودانيون من العيش في سلام ووئام. كما عمد النظام لاضطهاد المرأة السودانية، وقهرها من خلال القوانين القمعية، وتخصيص محاكم، ونيابات، وشرطة مهمتها إذلال النساء، نحن نتطلع إلى وضع كافة أشكال التمييز ضد المرأة خلف ظهورنا، وإلى كفالة حقوقها دستورًا وقانونًا وممارسة، ونأمل أن نبدأ هذا العهد الجديد بالالتزام بنسبة الـ 40 في المئة للمرأة كحد أدنى من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي.

السيدات والسادة الحضور

دمر النظام علاقات السودان الخارجية وأضاع مصالحه الاستراتيجية، برهن الدور الدولي والإقليمي لصالح الحركة الإسلامية، وليس لصالح الشعب السوداني، وأصبحت العلاقات الخارجية للبلاد في خدمة أيديولوجيا النظام، وقبضة مصالح الطبقة الإسلامية الانتهازية الحاكمة. إن الدمار الشامل الذي أطاح بعلاقات البلاد الخارجية جلب ضدنا العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، وأصبحنا أسرى الوصاية الدولية، حيث مست هذه العقوبات السيادة الوطنية، وعرض مسيرتنا التنموية للخطر، مما يجعل من مهمة إعادة البلاد إلى المجتمع الدولي وإزالة آثار الدمار الشامل مهمة عاجلة وأولوية. وهنا اسمحوا لي بهذه الرسائل من بريد ثورتنا والتي يتوجب إيصالها بدون كثير تزويق أو تلميع.

الرسالة الأولى إلى أسر الشهداء والمفقودين والمصابين

طوبى للغرباء

لقد بدأت هذه الثورة منذ انقلاب الإنقاذ وكان الشعب دائمًا غريبًا منبوذًا، ومن يتقدمونه هم صغاره أخلاقًا، عواره وسقط متاعه. جاءت ثورة ديسمبر ولا يزال شعبنا يعاني هذه الغربة.. ولكن المارد انتفض وثارت براكين الغضب.. كان الشهداء هم الحمم وصمدت الأسر كالجبال الراسيات.. شهيد تلي [تلوَ] شهيد ومع كل دم يسيل كانت والدة الشهيد ووالده أول من ينادي بضرورة الاستمرار، ولم يستكينوا للحزن، ولم يستسلموا للكآبة.. هذا مشهد مبهر.. مشهد والدي الشهيد والجريح والمفقود وهم يتقدمون الصفوف في المواكب.. حق شهداء الثورة السودانية وجرحاها ومفقوديها عبر كافة مراحلها ومواقيتها، نزولًا وصعودًا، كرًا وفرًا، دين علينا، وواجبنا رد هذا الدين والوفاء بهذا الحق عبر كافة السبل، بالقانون وعبر التحقيقات الشفافة النزيهة، بالمواكب وبحملات البحث والتقصي فهذا حقهم.. وحقهم هذا هو أحد أعمدة هذه الثورة.

الرسالة الثانية للنازحين واللاجئين..

أنتم أصحاب الحق وصانعي هذا اليوم، وما تضحياتكم إلا طوب بناء الثورة ومونتها بل ومؤونتها. هذه الثورة لا نهديها لكم، فالهدية تُعطى للغير، أنتم الهدية نفسها والهداية.. منحتمونا أعماركم، وأنتم تسكنون في المعسكرات الباردة شتاء والملهب حرها في الصيف، منحتمونا أحلامكم خيوطًا رتق بها حلم الوطن الجميل الكبير، فما الذي يمكن أن نمنحكم إياه بالمقابل؟ دار فسيحة.. هذا حق لا منحة.. مدرسة ومستشفى.. هذا حق لا منحة.. عمل شريف؟ هذا حق لا منحة.. ليس أمامنا سوى أن نعمل من أجل السلام العادل الشامل، ومحاسبة كل من اقترف جرمًا، من نزع عنا وعنكم حق أن يجمعنا الوطن متساوين متحابين تجمعنا الحياة ونفس القبور بعد عيش آمن وحر وبعدالة.. ليس لدينا الكثير لنمنحه لكم.. لذلك نقولها ونحن مطأطئي الرؤوس: شكرًا جزيلًا.

الرسالة الثالثة لنساء بلادنا وللشباب، بنات وأبناء هذا الجيل، لجان الأحياء والأطفال

كنتم خير أمة أخرجت في هذا الزمان لهذا السودان البلد الثري المخطوفة ثروته والمبعثرة موارده في جيوب الطغاة المستبدين.. نعلم جميعنا أن مهمة اقتلاع بلادنا من براثن هؤلاء ستكون شاقة، ولكنها ليست أشق علينا من أشهر بل وسنوات فقدنا خلالها الصحاب من اللحم والدم..

ستظلون حداة هذه الثورة، فأنتم نارها أوان ما كانت تستوي خلال المواكب، ونورها عند عتمة أو كتمة الرصاص والسياط والاعتقال والملاحقات.. ثورة بلا حراسة مثل كنز ثمين ملقى على قارعة الطريق، سيعجب السابلة وقطاع الطريق.. نحن وأنتم حُراس هذه الثورة.. مثل ثعبان الراصود حارس الكنوز والآثار.. سنموت دون خطفها أو المتاجرة بها أو سرقتها.. هذا عهد قطعناه معًا وأوفيتم بما قلتم وعلينا أن نقسم ألا غفلة نتوه معها في الظلمات ولا عودة من منتصف الطريق.

الرسالة الرابعة للإدارات الأهلية والجماعات الدينية كافة

آبائي وخلاني وأعمامي وإخوتي وأهلي

هذا السودان المترامي الأطراف الذي يعيش أهله بالكفاف جمعنا واحتملنا جميعًا، وسيظل يسعنا ويحتملنا جميعًا، بشرط أن نضع في ما بيننا مساحات للعذر والتآخي والاحتمال، فإن لم نفعل فلا كنا ولا بقينا.. حملتنا أرضه ورعتنا خيراته حتى اشتد عودنا، فإما أن نرعاه كما رعانا أو نهمله ونحن الخاسرون.. كلنا لنا أفكار ومواقف.. يمكن أن نختلف في الرؤى، لكن علينا أن نتفق على العيش في سلام.. نزاعنا يعني ضياع الوطن، ووفاقنا وتآلفنا رغم الاختلاف هو أصل التراحم والتوادد المطلوب كواجب مقدس، قبل أن يكون واجب المواطنة، فقد خُلقنا من نفس واحدة فكيف لا نحافظ عليها كي نحافظ على أنفسنا ومشاريعنا في الحياة؟ واجبنا أن نعمل معًا من أجل نبذ العنصرية البغيضة والقبلية المتعصبة، لنشيع التسامح والإخاء والتعايش السلمي، لنحترم ونوقر بعضنا، ثقافاتنا لغاتنا وسحناتنا، ولنرفع قيمة الوطن فوق كل شيء.

الرسالة الخامسة

إلى غرب السودان - دارفور -، إلى شرقه، إلى جنوب كردفان، والنيل الأزرق، إلى شماله ووسطه، إلى الريف السوداني، إلى كل مواطنة ومواطن سوداني فقير، مريض، غير آمن، مهمش، هذه الثورة ثورتكم وأنتم يجب أن تكونوا أول من يقطف ثمارها، المواطنة المتساوية والخدمات الحكومية المتساوية والتمثيل المتساوي مع التمييز الإيجابي المستحق هو ما يجب أن نعمل جميعًا من أجل تحقيقه وبنائه.

الرسالة السادسة للموظفين.. المهنيين.. العمال ورجال الأعمال

كنتم وما زلتم سند الثورة وشِعبتها ودخريها.. اختبرتكم المواكب والتظاهرات فما انكسرتم ولا تراجعتم، حوربتم في معاشكم وحريتكم فصبرتم.. عندما نادى المنادي كنتم في قلب الإضرابات والعصيان، ولما ضاق الحال ربطتم الإزار وقدمتم ما في الجيوب سدادًا ورضا. لا مجال لانتصار إن تأخرتم، ولا مناص من الانتياش والتربص إن لم تكونوا في مقدمة ركب التغيير منافحين مدافعين.

الرسالة السابعة

إلى السودانيين في المهجر:

وقفتم كالجبال في كل ربوع العالم، ورفعتم اسمه عاليًا بأخلاقكم ومهنيتكم، وعزة أنفسكم، هذا الوطن يحتاجكم اليوم وغدًا، كما احتاجكم بالأمس، دوركم في مستقبل أيامه عظيم وضخم ولا تحتاجون وصية، أو تذكير فلتواصلوا في تقديم كل ما تملكون وأكثر من عرق وخبرة ونصح في سبيل وطن أفضل نسعى معًا من أجل بنائه.

الرسالة الثامنة للقوات المسلَّحة والقوات النظامية الأخرى

استكملتم معنا النشيد وسرتم معنا في طريق الثورة والتغيير بصدور مفتوحة وتضحية كان لزامًا أن تكون فهذا واجب لا مستحيل معه.. واجهت مسيرتنا معًا العقبات التي فتحت أبوابًا للريبة، لكن أملنا في باكر الضواي كان هو مفتاح الصبر.. سالت الدماء بالأمس أنهارًا، وانهمر الدمع مدرارًا، وحدثت أخطاء دُفع معها الثمن فادحًا، لكننا رغم ذلك نؤمن بأن بذرة الوطنية عامرة ندية في هذه المؤسسة التي نعتز أنها حمايتنا ودرع وقايتنا، ومهما شُقت بيننا الدروب وكثرت الحفر، فإنه بيدنا اليوم أن نصنع معًا طريقًا معبدًا يبني الثقة ويعززها، يتم فيه تداول السلطة بصورة سلمية يطوي صفحات مظلمة من الدكتاتورية البغيضة ونؤسس عبره معًا ديمقراطية مستدامة في السودان.

الرسالة التاسعة للمؤتمر الوطني وشركائه

قولوها: الآن حصحص الحق وزهق الباطل.. اغتصبتم السلطة وقتلتم واعتقلتم وعذبتم وشردتم الشعب.. أكثركم صمت على الجرائم وأشاح عن الظلم .. عانت بلادنا خلال حكمكم الجائر من الويلات والحروب الداخلية والنزاعات.. جاع الناس وتشردوا بين البلدان.. امتهنت كرامتنا وضاقت الدنيا بنا.. في سنوات حكمكم انتشر الفساد بصورة غير مسبوقة.. في زمانكم ضاعت ثروات البلاد وتناثرت في جيوب قلة منكم.. في عهدكم أصبح كل حلم الشباب هو الهجرة وترك الديار، وأصبح تمني الموت عادة للكثيرين.. فارقت بلادنا تمنيات التطور والنماء وعافانا الاستقرار والأمان.. لن نفعل كما فعلتم، ولن يكون الانتقام هو منهجنا، بل المحاسبة والعقاب العادل.. ومن لم يرتكب جرمًا مشهودًا أو لم يقم بعمل منظور ضرره، فندعوه لحملة بناء الوطن من جديد، فربما غفر الشعب الجبار، وربما تناست جماهير الشعب السوداني الكريم آثار الأذى، فأنتم في النهاية من هذي البلاد، وحقكم في المواطنة غير مسلوب، ولكم أن تختاروا كيف تكفرون عن ما أسرفتم فيه، فحتى الصمت حين الظلم اشتراك وإسراف فيه.

الرسالة العاشرة لشعب جنوب السودان

نحييكم تحية الشوق والمحبة، وما مسرتنا إلا بكم فأنتم بعضنا ونحن بعضكم، لا نكتمل إلا بكم، ولا يسوئنا [يسوؤنا] إلا ما أساءكم.. سنعمل على أن نعود كما نود.. فراقنا كان قاسيًا، ولكن التئام شملنا ممكن فأنتم نصفنا الحلو.. وعندما نقول السودان نتخيل هذه الخريطة الأليفة الكثيفة بالتنوع والتعدد، فلنقترب ونتعاضد ونعمل سويًا من أجل تقدمنا وتطورنا ونمائنا المشترك.

الرسالة الحادية عشرة للشعوب الأفريقية كافة

هذه الأرض لنا، وهي أرض نتشارك معكم فيها، ليس جغرافيتها فحسب، ولكن تاريخها وثقافاتها وقبائلها ومجموعاتها السكانية. إن ما يميز بلادنا التي تقع في موضع القلب من هذه القارة العريقة، أن حدودها جميعها مفتوحة، ليست حدودًا طبيعية، بل ساحة من الود والمحبة والتصاهر

والعيش المشترك.. إن من نزحوا أو لجأوا من بلادنا وساحوا في عموم القارة بسبب اشتداد الحرب ونيران النزاع، لم نشعر أنهم ضيوف لديكم يومًا، بل هم زوار لبعض غرف الدار الواحدة.. أملنا في أن تكون وحدة القارة اقتصاديًا واجتماعيًا هي هم للمسؤولين في الاتحاد الأفريقي ومشروع كبير نبذل الجهد لإنجازه كلنا معًا وإلى الأبد..

الرسالة الثانية عشرة إلى جميع شعوب العالم

نعتذر عن ثلاثين سنة من الغياب القسري عن مساهمة الدولة السودانية بصورة حقيقية ومباشرة في تطوير العالم، وفي تنمية الشعوب والدفع بها نحو الرفاه وتمام الحقوق وسعادة الإنسانية. لا نطلب منكم سوى التعامل باحترام مع الشعب السوداني.. فهو شعب قدم تضحيات كبيرة ليلحق بركب المدنية والحضارة والتطور.. وله أن يجد تقديرًا استحقه فهو الذي قدم الدرس تلو الدرس في السلمية واللاعنف والنضال المشترك من أجل الحقوق، ونستحق أن تتعرفوا إلينا من جديد فنحن أهل لذلك..

الرسالة الثالثة عشرة لمحيطنا العربي والإقليمي

حققنا ثورة ناصعة بهية، ولنا إرث نعتز به في هذا المضمار، فثوراتنا منذ الستينيات مَعْلَمٌ بين الشعوب، وقد استفادت الثورات من حولنا مما صنعناه من ثورات قبل عقود، وها نحن اليوم لا نستنكف أن نقول إننا وجدنا كثيرًا مما انتفعنا به من ثورات الشعوب الشقيقة وتضحياتها من أجل التغيير. لقد وجدنا الدعم من شعوب شقيقة ووصلتنا خطابات المساندة التي تنزلت علينا كبركاتٍ وفأل حسن، ورغم المكائد ومحاورات السياسة هنا وهناك ها نحن نجتاز الدسائس.. إن شعبنا لا ينسى من وقف معه وسانده، ولكنه كذلك سيذكر كل من وضع له العراقيل ومن عفى وأصلح فأجره على الله.. أشقاءنا، نريد لعلاقاتنا الأزلية أن تستمر، ولمصالحنا المشتركة أن تكون مرتكز علاقاتنا، فنحن أهل السودان ما زارتنا الذلة والمهانة إلا لأن النظام البائد، نظام البشير، كان يقدم كرامتنا قربانًا مقابل سلامته ولاستمرار حكمه.. اليوم نحن لم نعد في حاجة لتقديم القرابين، بل نحن في حاجة للدعم الخالص الخالي من كل غرض من كل من يهمه أمرنا، فنحن في مرحلة نقاهة بعد

مرض عضال استطال أمده، وشفاؤنا في استعادة موقعنا الطبيعي كدولة مستقلة وشعب حكيم، وتحسين مزاجنا الوطني يكون في استعادة منزلتنا بين الأمم، والاعتراف لنا بأننا نستحق أن نسترد كرامتنا كاملة واستقلاليتنا دون نقصان.

الرسالة الرابعة عشرة الحركات الكفاح المسلح

رفاقنا في الحركات المسلَّحة.. إن دعوتنا من هنا هي أرضًا سلاح .. أرضًا سلاح، وحي حي على الكفاح وصنع أسباب النجاح.. فثورتنا كانت سلمية، ولكن نعلم جيدًا أن ثورة الشعب السوداني لم تبدأ اليوم، ولقد ساهمتم فيها بالدماء والدموع والاضطرار لحمل السلاح دفاعًا في كثير من الأحيان عن الحق في الحياة، وفي المواطنة المتساوية والتنمية المتوازنة كما كنتم أيضًا وكفصيل أصيل من فصائل الثورة بالكتوف العالية في المواكب، وقد اختبرتم معنا النجاحات عبر السلمية، وعلينا اليوم أن نمتشق الحوار الجاد المنتج من أجل حل قضايانا وبصورة جذرية ونهائية؟ إن السلام أولوية كل عاقل، والحرب خيار اضطراري، وقد كان مشهد الثورة العظيم مدعاة للجنوح لخيارات أكثر أمنًا وأعمق أثرًا، من أجل الوطن، ومن أجل من عانوا ويلات الحروب، من أجل أهلنا في جبال النوبة، ودارفور، والنيل الأزرق.. من أجل تحقيق العدالة والمساواة نحن معًا، لنعمل من أجل السلام الشامل المُرضي.. سلام بعقل مفتوح وقلب سليم لا سلام العقول المتسخة والقلوب الواجفة..

الرسالة الخامسة عشرة والأخيرة لنا في قوى الحرية والتغيير كتذكار

عهدنا الذي قطعناه نهايات العام لا يزال كثيره مؤجل، فما بدأنا السير في هذا الدرب إلا لنكمله معًا.. طريقنا واحد، وإن واجهتنا المصاعب فهذا قدرنا الذي كنا نتحسب له، وإن أصبنا النجاحات فهذا خير يعم بلادنا كلها، أما إن استسلمنا ولم نواجه التحديات ونصلح الأخطاء، فسنكون قد فشلنا .. لنزيد من التكاتف ونسد الفراغات ونصطف جماعة في محراب الوطن الذي عانى وآن له أن يستجم..

في الختام

اسمحوا لي أن أشيد بالدور الكبير الذي لعبه الوسطاء في تقريب وجهات النظر بيننا والمجلس العسكري الانتقالي، وعلى رأسهم فخامة السيد آبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا الشقيقة، وفخامة السيد موسى فكي، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد السفير محمود درير، مبعوث رئيس الوزراء الإثيوبي، والسيد محمد الحسن ولد لبّات، مبعوث الاتحاد الأفريقي. ونثمن الدور الكبير الذي لعبه فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ومعالي سفيري دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. كما نحيي الدور الإيجابي لمبعوث الإدارة الأمريكية، السفير دونالد بوث، وفخامة القائم بالأعمال بسفارة الولايات المتحدة في الخرطوم، وسفير المملكة المتحدة، كما نحيي الدور الإيجابي للاتحاد الأوروبي، ودول الترويكا، ونشكرهم جميعًا على مساهمتهم في الوصول إلى هذا الاتفاق وتقديرهم لخيارات الشعب السوداني إلى جانب الدور الإيجابي الذي لعبته المبادرات الوطنية، ونؤكد أن هذا الاتفاق جاء تعبيرًا عن إرادة وطنية صميمة مستندًا إلى إرادة جماهيرية واسعة، تمثل الضمانة الحقيقة لتنفيذ هذا الاتفاق، ونتطلع إلى أن يكون هذا الاحتفال تدشينًا لعهد جديد، وأهداف جديدة، نحن واثقون من تحقيقها.

شكرًا الحضور الكريم على صبركم وحسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

المصدر: «خطاب قوى الحرية والتغيير الذي تلاه د. محمد ناجي الأصم في الاحتفال بتوقيع الإعلان الدستوري»، سودانايل، 17/8/2019، شوهد في 18/12/2019، في: https://bit.ly/3n666xL

الملحق (43)

إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض بين حكومة السودان والجبهة الثورية (11 أيلول/سبتمبر 2019)

إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض

بين حكومة السودان (و)

الجبهة الثورية السودانية، ورئيس حركة تحرير السودان، المجلس الانتقالي

حركة العدل والمساواة السودانية.

الحركة الشعبية لتحرير السودان.

حركة/جيش تحرير السودان.

مؤتمر البجة المعارض.

الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة.

حركة تحرير كوش.

الحزب الاتحادي الديمقراطي، الجبهة الثورية.

تجمع قوى تحرير السودان.

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض

تقديرًا لوشائج القربى وأواصر المحبة والتاريخ والمصير المشترك بين شعبي جمهوريتي السودان وجنوب السودان. استجابةً للدعوة الكريمة التي توجه بها سعادة الفريق أول سلفاكير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان لطرفي الاتفاق، وإدراكًا من الأطراف الموقعة على أن قضية السلام قضية استراتيجية، وأن إنهاء الحروب، وتمتين الوحدة الداخلية، وإصلاح العلاقات الخارجية، سينعكس إيجابًا في حياة ملايين النازحين واللاجئين، سيسهم في حل الأزمة الاقتصادية، ورفع المعاناة المعيشية عن كاهل شعبنا، أنه لا يمكن تحقيق الانتقال للديمقراطية إلا بتحقيق السلام، كما دلت تجارب شعبنا في مختلف فترات الانتقال.

وتأكيدًا لرغبة طرفي الاتفاق في تجنب مواطن الخلل في تجارب مفاوضات السلام السابقة التي تقاصرت عن تحقيق تطلعات شعبنا في السلام العادل القابل للاستدامة، وسعيًا لاستثمار الإدارة السياسية الجديدة التي توفرت بفعل ثورة ديسمبر 2018م المجيدة، التي عبر فيها شعبنا عن رغبته الجامحة في السلام والحرية والعدالة للوصول إلى سلام عاجل وعادل وشامل.

استلهامًا لقيم الثورة التي ساهم في إنجازها كل فئات الشعب السوداني بمختلف أشكال المقاومة، بحقيقة أن طرفي الاتفاق هم شركاء في إنجاز التغيير، وإن شراكتهم ستتحول إلى شراكة منتجة لتحقيق السلام، وبناء مجتمع جديد يسع جميع السودانيين.

التزامًا من طرفي الاتفاق بضرورة تهيئة المناخ، وبناء الثقة بينهما، والدفع بعملية السلام، فإن حكومة السودان ستقوم بالتنفيذ الفوري لإجراءات بناء الثقة واستحقاقات السلام التي وردت في الوثيقة الدستورية.

فإن الاجتماع الذي انعقد في الفترة من التاسع إلى الحادي عشر من شهر سبتمبر 2019م بين وفد حكومة السودان وفد الجبهة الثورية السودانية (التي تضم حركة العدل والمساواة السودانية، الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال، حركة/جيش وتحرير السودان، حركة جيش وتحرير السودان المجلس الانتقالي، مؤتمر البجة المعارض، الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، حركة تحرير كوش، الحزب الاتحادي الديمقراطي/الجبهة الثورية) وتجمع قوى تحرير السودان، قد اتفقا على الآتي:

(أ) التنفيذ الفوري لإجراءات بناء الثقة الواردة في المادة (67) الفقرات (هـ) (و) (ح) (ط) في الباب الخامس عشر من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م مع وضع الآليات المناسبة للتنفيذ.

(ب) تكوين لجنة مشتركة لتنفيذ المهام التالية:

1 - لجنة لمتابعة إطلاق سراح جميع أسرى الحرب والمحكومين منهم، ما لم يكن هناك حق خاص.

2 - لجنة لمتابعة إجراءات وقف العدائيات والمسائل الإنسانية مع اعتماد آليات للمراقبة.

3 - لجنة لمتابعة الترتيب لمفاوضات السلام والإعداد لها والتنسيق بين مسارات التفاوض بآليات مناسبة.

(ج) كما وافق وفد الحكومة السودانية على القيام بالإجراءات التالية:

1 - إلغاء قوائم المحظورين من السفر لأسباب سياسية متعلقة بالحرب.

2 - مراجعة القرارات الصادرة بشأن أراضي السدود، والقرار رقم 206 لأراضي الولاية الشمالية التي منحت للمستثمرين.

3 - إرجاء تكوين المجلس التشريعي، وتعيين الولاة، لحين الوصول لاتفاق السلام

4 - في ما يختص بتعديل نص المادة 70 من الوثيقة الدستورية والمشاركة في مؤسسات السلطة الانتقالية بكافة مستوياتها بعد التوصل لاتفاق سلام، فقد تعهد وفد الحكومة بالرد على هذه القضية الهامة في الاجتماع القادم.

(د) تم الاتفاق على أن تكون أطراف التفاوض مع حكومة السودان، هي:

1 - الجبهة الثورية وتجمع قوى تحرير السودان.

2 - الحركة الشعبية/شمال بقيادة الفريق عبد العزيز الحلو

3 - حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور

4 - أي أطراف أخرى يتم ضمها بالاتفاق بين حكومة السودان وأي من الأطراف الأساسية المذكورة أعلاه.

اتفق الطرفان على أن تكون هنالك مسارات لمخاطبة خصائص مناطق الحرب في دارفور، والمنطقتين، وشرق السودان.

اتفق الطرفان على أن تبدأ المفاوضات في 14/10/2019م على أن يتم التوقيع في أو قبل يوم 14/12/2019م.

اتفق الطرفان على تشكيل لجنة لترتيب مفاوضات السلام، تباشر عملها فور التوقيع على هذا الاتفاق لضمان بداية المفاوضات في 14/10/2019م.

يتضمن هذا الاتفاق إجراءات بناء الثقة والقضايا الإجرائية لبدء المفاوضات، وسيتم عرضه بواسطة الطرفين وحكومة جنوب السودان على مجلس الأمن والسلم الأفريقي ليصدر بموجبه تفويضًا جديدًا بشأن مفاوضات السلام السودانية، وما ورد في هذا الاتفاق من قضايا، كما تطلب الأطراف من الاتحاد الأفريقي السعي لاعتماد هذا التفويض من قبل المؤسسات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي.

اتفق الطرفان أن الشركاء الإقليميين وعلى رأسهم الاتحاد الأفريقي، ودول الإيقاد، وجمهورية تشاد، والدول العربية، وفي مقدمتها جمهورية مصر، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، والكويت، وكافة بلدان الخليج، والمجتمع الدولي وفي مقدمته بلدان الترويكا (الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، والنرويج)، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، وكندا وروسيا، والصين، والأمم المتحدة، كأطراف مهمة لا بد من إشراكها في مراحل صناعة السلام وبنائه.

الأطراف:

الفريق أول/محمد حمدان دقلو، حكومة السودان

الجبهة الثورية السودانية:

الدكتور الهادي إدريس يحي

رئيس الجبهة الثورية السودانية، ورئيس حركة تحرير السودان، المجلس الانتقالي

الدكتور جبريل إبراهيم، حركة العدل والمساواة السودانية.

الفريق مالك عقار آير،

الحركة الشعبية لتحرير السودان.

القائد منى أركو مناوي،

حركة/جيش تحرير السودان.

الأستاذ أسامة سعيد،

مؤتمر البجة المعارش.

الأستاذ الأمين داؤود محمود،

الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة.

الأستاذ محمد داؤود محمد،

حركة تحرير كوش.

الأستاذ التوم هجو،

الحزب الاتحادي الديمقراطي، الجبهة الثورية.

الأستاذ الطاهر أبو بكر حجر،

تجمع قوى تحرير السودان.

الشهود [توقيع]:

الفريق أول سلفاكير ميارديت،

رئيس جمهورية جنوب السودان.

وتجمع قوى تحرير السودان

الشهود

سلفا كير ميارديت رئيس جمهورية جنوب السودان.

المصدر: «إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض»، مركز النوبة الدولي للدراسات الاستراتيجية، موقع فيسبوك، 11/9/2020، شوهد في 20/12/2020، في: https://bit.ly/3eGoNF6

الملحق (44)

تشكيل لجنة التحقيق في فض الاعتصام (20 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

بعد الاطلاع على الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م، وعملًا بأحكام المادة (8)، الفقرة (16)، منها أصدر القرار الآتي نصه:

اسم القرار وبدء العمل به

1 - يسمى هذا القرار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (63) لسنة 2019م بتشكيل لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو 2019 م، والأحداث والوقائع التي تمت فيها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين بمحيط القيادة العامة للقوات المسلَّحة والولايات، ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

تعديل

2 - يعدل هذا القرار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2019م

تشكيل اللجنة

3 - تشكل اللجنة الوطنية للتحقيق على النحو التالي:

(أ) الأستاذ نبيل أديب عبد الله، رئيسًا.

(ب) كبير مستشارين عثمان محمد عثمان، مقررًا.

(ج) الأستاذ صهيب عبد اللطيف (النيابة الجنائية)، مقررًا مناوبًا.

(د) العقيد حقوقي عصمت عبد الله محمد طه، عضوًا.

(هـ) اللواء حقوقي خالد مهدي، عضوًا.

(و) الأستاذ محمد زين الماحي، عضوًا.

(ز) الأستاذ أحمد الطاهر النور، عضوًا.

مهام واختصاصات اللجنة

4 - تختص اللجنة المشكلة وفقًا لأحكام البند (3) بالتحقيق بغرض تحديد الأشخاص المسؤولين عن فض الاعتصام بالتحريض، أو المشاركة/أو الاتفاق الجنائي، أو ارتكاب أي انتهاكات أخرى.

5 - دون المساس بعمومية الفقرة (1) أعلاه، تكلف اللجنة بالآتي:

(أ) تحديد وحصر عدد الضحايا من الشهداء والمصابين والجرحى والمفقودين.

(ب) قيمة الخسائر المالية والجهات والأشخاص المتضررين من ذلك.

6 - تكون للجنة السلطات الآتية:

(أ) استدعاء أي شخص أو مسؤول حكومي أو نظامي أو موظف عام بغرض الإدلاء بشهادته أو التحقيق.

(ب) طلب أية معلومات من الأشخاص المذكورين في البند (أ) تتعلق بموضوع التحقيق، ويشمل ذلك المعلومات عن عملهم والتوجيهات الصادرة عنهم والإجراءات التي اتخذت قبل أو بعد

أو أثناء فض الاعتصام.

(ج) الاطلاع على محاضر التحقيق الجنائية والإدارية، ودفاتر الأحوال والمكاتبات، والتقارير العسكرية والشرطية والأمنية والطبية.

(د) الأمر بشأن تشريح الجثث ونبشها.

(هـ) مقابلة الموقوفين والمحكومين بشأن فض الاعتصام والانتهاكات الأخرى.

(و) دخول أي مكان أو مرفق عام بالبلاد بغرض التفتيش أو إجراء في إطار التحقيق.

(ز) أحكام عامة

7 - يجوز لرئيس مجلس الوزراء من تلقاء نفسه، أو بناء على توصية اللجنة إعفاء أي من أعضائها، وتعيين بديل له.

8 - طلب العون الفني من الاتحاد الأفريقي عبر وزارة الخارجية.

9 - تلتزم اللجنة بالمعايير المهنية والدولية في التحقيق.

10 - يلزم وزراء الدفاع والداخلية والصحة ومدير جهاز المخابرات بتسهيل مهام اللجنة.

11 - يجوز لأي شخص من عائلات وضحايا فض الاعتصام المطالبة بالحقوق القانونية ومتابعتها ولا تعتبر أعمال اللجنة مانعة من ذلك.

12 - يجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبًا لأداء مهامها.

13 - توفر الدولة مقر وميزانية اللجنة والموظفين الإداريين.

14 - تكون مدة عمل اللجنة ثلاثة أشهر، ويجوز تمديدها بناءً على توصيتها لمدة مماثلة.

15 - ترفع اللجنة تقريرًا شهريًا عن سير أعمالها لرئيس الوزراء.

16 - يجوز للجنة تجميد الحصانات القانونية للقيام بعملها.

17 - تتمتع اللجنة بممارسة اختصاص النيابة في التحقيق والتحري وإجراءات وتدابير الضبط وتوجيه التهمة والإحالة للمحاكمة وفق تفويض النائب العام المرفق.

صدر تحت توقيعي في اليوم 21 من شهر صفر سنة 1441هجرية، الموافق اليوم 20 من شهر أكتوبر سنة 2019م

[توقيع] د. عبد الله آدم حمدوك، رئيس مجلس الوزراء الانتقالي.

المصدر: «إعلان تشكيل لجنة التحقيق الوطنية المستقلة في مجزرة القيادة العامَّة»، موقع يوتيوب، 20/10/2019، شوهد في 25/10/2019، في: https://bit.ly/38ePuOf

الملحق (45)
قانون تفكيك نظام الإنقاذ لسنة 2019
(28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)

مشروع قانون تفكيك نظام الإنقاذ لسنة 2019

الباب الأول

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

المادة 1: إصدار واسم القانون

تنفيذًا لمهام الفترة الانتقالية المقررة بموجب المادة 8/15 من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، وعملًا بسلطات مجلسي السيادة والوزراء، الواردة بالمادة 25/3 من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، أصدر مجلسا السيادة والوزراء هذا القانون تحت اسم «قانون تفكيك نظام الانقاذ لسنة 2019م» على أن يسري من تاريخ إجازته بواسطة الاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء.

المادة 2: تسود أحكام هذا القانون وتعلو نصوصه عند التعارض على أي قانون آخر.

المادة 3: في هذا القانون وما لم يقتض السياق معنى آخر تكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة أمامها:

- الوثيقة الدستورية: يقصد بها الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019.

- نظام الإنقاذ: يقصد به ما ترتب على الانقلاب الذي استولى على السلطة الشرعية في السودان في الثلاثين من يونيو 1989م واستمر في الحكم حتى 11 أبريل 2019م.

- الحزب: يقصد به حزب المؤتمر الوطني المسجل بجمهورية السودان.

- رموز المؤتمر الوطني: يقصد بهم أي شخص شغل منصبًا في ما يسمى «مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني»، أو أي شخص كان عضوًا بمجلس شورى الحزب، أو عضوًا بالمجلس القيادي للحزب بمن فيهم من شغلوا منصب رئيس الجمهورية، أو نائبًا لرئيس الجمهورية، أو رئيسًا للمجلس التشريعي، أو واليًا، أو وزيرًا اتحاديًا، أو ولائيًا، أو مديرًا لجهاز الأمن، أو نائبًا عامًا، أو نقيبًا للمحامين، أو رئيسًا للقضاء، أو للمحكمة الدستورية لجمهورية السودان إبان نظام الإنقاذ.

- التمكين: يقصد به أي طريقة أو أسلوب أو عمل أو تخطيط أو اتفاق للحصول على الوظيفة العامة أو الخاصة إنفاذًا لسياسات نظام الإنقاذ سواء بالفصل من الخدمة تحت مظلة الصالح العام أو بتعيين منسوبي نظام الإنقاذ أو إحلالهم ليتولوا بأي وسيلة أو يسيطروا على الوظائف أو المصالح أو المؤسسات القائمة أو التي تم إنشاؤها بقانون أو أي منظمة أو هيئة أو شركة أو اسم عمل أو مشروع أو جمعية أو اتحاد طلابي أو مهني أو نقابة أو أي كيان سواء له شخصية اعتبارية أو لم يكن وذلك للحصول على أي ميزة أو إعفاء أو امتياز أو إتاحة فرص للعمل بسبب الولاء التنظيمي أو الانتماء السياسي أو القرابة بأحد رموز نظام الإنقاذ أو قيادات الحزب أو الأفراد الذين نفذوا أو ساعدوا في الاستيلاء على السلطة في الثلاثين من يونيو 1989م أو بسبب المحسوبية أو الولاء أو الحصول على الموالاة لنظام الإنقاذ أو لتحقيق أهدافه أو تلك الواردة في برنامج الحزب وشعاراته.

- العمل السياسي: يقصد به الإنشاء أو الانضمام للأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية واتحادات أصحاب العمل.

• النقابة: يقصد بها النقابة وضباطها وأعضاء مجلسها وقياداتها أو من في حكمهم سواء للنقابة المركزية أو فروعها، إن وجدت.

• الاتحاد المهني: يقصد به أي اتحاد مهني وأعضاء مجلسه وقيادته وفروعه، إن وجدت .

• اتحاد أصحاب العمل: يقصد به الاتحادات المنشأة لأصحاب الأعمال بموجب القوانين الخاصة، أو الاتحادات التابعة لها أو المنضوية تحتها.

• الجهات الحكومية: تشمل المنظمات، الهيئات، المفوضيات، المؤسسات، المنظمات الثقافية أو شركات القطاع العام والشركات المنشأة بموجب قانون خاص أو التي تكون أسهمها مملوكة لأجهزة الدولة أو تتحكم في إدارتها أجهزة الدولة أو تعيّن أعضاء مجلس إدارتها حكومة السودان أو أي جهة تابعة لحكومة السودان.

• اللجنة: يقصد بها لجنة تفكيك نظام الإنقاذ.

• المسجل: يقصد به مسجل تنظيمات العمل.

• شخص: تشمل الشخص الطبيعي والاعتباري.

• مال: يشمل ولا يقتصر على أي مال منقول أو عقار أو أي حقوق معنوية.

• النيابة: يقصد بها النيابة الجنائية المنشأة بموجب قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م، والتي يحددها النائب العام.

• المحكمة: يقصد بها المحكمة التي يحددها ويشكلها ويحدد اختصاصاتها رئيس القضاء.

الفصل الثاني: لجنة تفكيك نظام الإنقاذ

المادة 4: إنشاء اللجنة وتشكيلها ومقرها وقراراتها

1 - بموجب هذا القانون تنشأ لجنة تسمى لجنة تفكيك نظام الإنقاذ يكون مقرها بمجلس الوزراء على أن تتشكل على الوجه الآتي:

(أ) ممثل يختاره مجلس السيادة من بين أعضائه رئيسًا.

(ب) ممثل يختاره مجلس الوزراء من بين أعضائه رئيسًا مناوبًا.

(ج) وزير العدل، عضوًا ومقررًا.

(د) وزير الدفاع، عضوًا.

(هـ) وزير الداخلية، عضوًا.

(و) وزير الصحة، عضوًا.

(ز) ممثل لجهاز المخابرات العامة، عضوًا.

(ح) ممثل لبنك السودان، عضوًا.

(ط) خمسة أعضاء يختارهم رئيس الوزراء أعضاء.

2 - تصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية العادية وفي حال تساوي الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح.

3 - يجوز للجنة أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر يحدده رئيسها بالتشاور مع مقررها.

المادة 4: سلطات وصلاحيات اللجنة

1 - يكون للجنة شخصية اعتبارية وصفة في التقاضي بالإضافة لما يلي من سلطات وصلاحيات:

(أ) إلغاء أي وظيفة في أي جهاز حكومي أو مفوضية أو مؤسسة أو هيئة أو شركة قطاع عام أو أي من الأجهزة الحكومية أو مؤسسات الخدمة المدنية.

(ب) حل أي منظمة ربحية أو غير ربحية أو مؤسسة أو هيئة أو مفوضية أنشئت قبل 11 أبريل 2019 م وإنهاء خدمة كافة المسؤولين والموظفين والعاملين فيها.

(ج) إنهاء خدمة أي شخص في أي جهاز حكومي أو بالخدمة المدنية حصل على الوظيفة العامة بسبب التمكين أو استخدام النفوذ أو الوظيفة العامة لأغراض التمكين.

(د) نقل أي موظف بالخدمة العامة أو أي جهاز حكومي أو مفوضية أو مؤسسة أو هيئة أو شركة تابعة للدولة.

(هـ) تعيين أي شخص أو أشخاص في أي هيئة أو مفوضية أو مؤسسة أو شركة أو إعفاء أي أعضاء بمجلس إدارة أو مدراء أو قيادات في تلك الجهات أو غيرها من مؤسسات الخدمة المدنية أو الأجهزة الحكومية ومن في حكمهم من شاغلي الوظائف.

(و) طلب المعلومات والتقارير من مؤسسات الدولة وأجهزتها لأغراض تفكيك نظام الإنقاذ.

(ز) استدعاء أي شخص للإدلاء بأية معلومات أو تقديم أي بيانات لأغراض تنفيذ هذا القانون.

(ح) الاطلاع والحجز على حسابات الأشخاص والمؤسسات والشركات المصرفية لأغراض تفكيك نظام الإنقاذ واتخاذ التدابير القانونية بشأنها.

(ط) الاستعانة بمن تشاء لتقديم أي رأي أو مشورة.

(ي) تفويض كل أو بعض صلاحياتها لمن تختاره من أعضاء اللجنة.

(ك) اتخاذ أي إجراءات جنائية أو قانونية ضد أي شخص ومطالبته بالتعويض عن أي كسب غير مشروع بسبب الوظيفة أو طريقة الحصول عليها.

(ل) وضع الخطط والبرنامج الكفيلة لتفعيل هذا القانون لتمام تفكيك النظام في كافة مؤسسات أو أجهزة الدولة واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها أو إنشاء أي كيان بديل وتحديد هياكله واختصاصاته.

1 - تمارس اللجنة صلاحيات وسلطات مجلس الوزراء ووزير العدل المقررة بموجب المادة 22/3 من قانون الشركات لسنة 2015.

2 - يكون للجنة صلاحيات وكيل النيابة المقررة في قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م.

الفصل الثالث: حل الحزب

المادة 6: حل الحزب وواجهاته حذفه من السجل

1 - يحل الحزب وتنقضي تلقائيًا شخصيته الاعتبارية ويحذف من سجل الأحزاب والتنظيمات السياسية بالسودان.

2 - تحل كل الواجهات الحزبية والمنظمات والتنظيمات التابعة للحزب أو لأي شخص أو كيان يعتبر من نتائج التمكين وذلك بقرار تصدره اللجنة والتي لها أن تلاحق قانونًا وتصادر الممتلكات ذات الصلة لصالح حكومة السودان أو تحدد طريقة التصرف فيها لأي جهة حكومية.

3 - يجوز للجنة أن تجري التحريات وتمارس سلطة الحجز على الأموال والأصول والحقوق متى تبين للجنة أن تسجيل المال أو الحق تم باسم أي شخص هو في واقع الأمر من أموال الحزب أو شخص من المخول لهم استثمار أموال الحزب أو أموال نظام الإنقاذ أو أحد رموزه أو مستخدميه أو المستفيدين منه حتى ولو انتقل ذلك المال إلى هذا الشخص قبل أو بعد 11 أبريل 2019م.

المادة 7: أيلولة ممتلكات الحزب

تصادر ممتلكات وأصول الحزب لصالح حكومة السودان طبقًا لما تقرره اللجنة.

المادة 8: العزل السياسي

لا يجوز لأي من رموز نظام الإنقاذ أو الحزب ممارسة العمل السياسي لمدة لا تقل عن عشر سنوات تسري من تاريخ إجازة هذا القانون.

الفصل الرابع: الاتحادات المهنية والنقابات

المادة 9: إلغاء وحل النقابات والاتحادات المهنية واتحاد أصحاب العمل

لمسجل تنظيمات العمل أن:

1 - يلغي تسجيل نقابة المحامين السودانيين،

2 - يحل لجنة قبول المحامين ومجلس النقابة،

3 - يسمي ويعين نقيبًا للمحامين ليكون بحكم المنصب رئيسًا للجنة قبول المحامين.

4 - يسمي ويعين ثلاثة محامين ليشغلوا عضوية لجنة قبول المحامين،

5 - يسمي ويعيّن أربعة عشر محاميًا يرأسهم نقيب المحامين ليتولوا أعمال مجلس النقابة والاضطلاع بواجبات اللجنة التمهيدية لنقابة المحامين.

6 - يلغي تسجيل اللجان التنفيذية واللجان المركزية للنقابات ومجالس الاتحادات المهنية وكافة النقابات المركزية والفرعية سواء المنشأة بموجب قوانين خاصة أو أي نقابات مسجلة بموجب أي قانون ساري المفعول.

7 - يلغي تسجيل أو يحل اتحاد أصحاب العمل أو أي اتحادات تابعة له ويعين من يدير مجالسها.

8 - يستبدل أي شخص تم تعيينه بآخر.

المادة 10: سلطات وصلاحيات المسجل

1 - يجوز للمسجل أن يعين أو يعيد تعيين أو يكلف أي لجان لتسيير النقابات والاتحادات المهنية وذلك إلى حين انتخاب اللجان التنفيذية ومجالس النقابات والاتحادات المهنية ونحوها من اتحادات أصحاب العمل والاتحادات التابعة لها.

2 - مراعيًا حقوق العضوية ومراقبتها تكون أيلولة الأموال والأصول والممتلكات والحقوق التابعة للنقابات والاتحادات طبقًا لما يحدده المسجل.

3 - ليس في هذا القانون ما يحد أو يقلل من سلطات المسجل في التشاور مع أي شخص أو سلطة يقتضيها أي قانون لاتخاذ أي تدبير أو القيام بأي عمل يكون ضروريًا لممارسة صلاحياته وسلطاته المقررة في هذا القانون.

4 - يجوز للمسجل أن يتخذ أي إجراءات جنائية أو أي تدابير قانونية أخرى في مواجهة أي نقابة أو اتحاد مهني أو شخص أو أشخاص عن أي مخالفات مالية أو إدارية متعلقة بأي نقابة أو اتحاد مهني أو اتحاد أصحاب عمل أو ما في حكمها.

الفصل الخامس

المادة11: أحكام عامة

1 - لا يخول الطعن في أي تدبير صادر بموجب هذا القانون لأي سلطة قضائية أن توقف أو تأمر بوقف تنفيذ ما يصدر عن اللجنة أو المسجل ما لم يتقرر بطلان التدبير قضائيًا.

2 - لأغراض اتخاذ أي إجراءات جنائية أو قانونية في مواجهة أي شخص بموجب هذا القانون لا يعتد بأي مدة تقادم منصوص عليها في أي قانون آخر.

3 - لا يتمتع أي شخص بأي حصانة موضوعية أو إجرائية عند اتخاذ أي تدبير ضده بموجب هذا القانون.

4 - ينتهي عمل اللجنة والمسجل بانتهاء الأعمال المسندة إليهما والواردة في هذا القانون.

المصدر: «مشروع قانون تفكيك نظام الإنقاذ لسنة 2019»، سودانايل، 29/11/2019، شوهد في 16/8/2020، في: https://bit.ly/3k95ENl

الملحق (46)
جداريات ساحة الاعتصام

يحتوي هذا الملحق على مجموعة مختارة من الجداريات التي رسمها فنانو الغرافيتي في ساحة الاعتصام أمام مباني القيادة العامة لقوات الشعب المسلَّحة والمناطق المجاورة لها، قبل أن تصبح تلك الجداريات أثرًا بعد عين؛ لأن قوى الثورة المضادة قد أزالت بعضها وشوهت بعضها الآخر في 3 حزيران/يونيو 2019؛ لكنها ستظل مطبوعةً في ذاكرة كل الذين شاهدوها؛ لأنها كانت تعبِّر عن وجدان الشارع السوداني الثائر آنذاك، وأشواقه وطموحاته، وشعاره النبيل «حرية سلام وعدالة، والثورة خيار الشعب»، الشعار الذي لخص برنامج الثورة في ثلاث كلمات مفتاحية؛ قوامها الحرية التي تعني الديمقراطية بمعناها الشامل، والسلام الذي يُقصد به إنهاء الحرب الأهلية وإعادة توطين النازحين والمهجرين واللاجئين إلى ديارهم، والعدالة التي تعني سيادة القانون واستقلال القضاء.

الجدارية (أ)

تمّ اقتباسها من صورة الطالبة آلاء صلاح، التي التقطتها عدسة لانا هارون في 8 نيسان/ أبريل 2019 في شكل صورة حيَّة بجهاز هاتفها الجوال، وهي ترتدي ثوبًا سودانيًا أبيض، وأقراطًا ذهبيةً في أذنيها، وبلوزةً سوداء، وتقف على سطح سيارةٍ وسط حشود المتظاهرين، وتردد بصوت عالٍ قصيدة «الطلقة ما تقتل ... يقتل سكات الزول»، والحضور يردد خلفها في منظر مهيب، يدل على شجاعتها، ويؤكد أن صوت المرأة ثورة.



الجدارية (ب)

ترمز لهتاف الثورة «جيش واحد... شعب واحد»، وتوثق دور المرأة المبادر في الحراك الثوري



الجدارية (ج)

تجسد شعار الثورة القائم على ثلاثية الحرية والسلام والعدالة، ورابعها النصر المرتجى



الجدارية (د)

تجسد شعار الثورة القائم على ثلاثية الحرية والسلام والعدالة



الجدارية (هـ)

تؤكد دور الكنداكات الرائد والجسور والمبادر في الحراك الثوري



الجدارية (و)

تجسِّد دور المرأة، وعزيمة الثوار وإرادتهم المتمثلة في حرفَي «كن»، والسلام، والغد المشرق



الجدارية (ز)

تنشد الاستمرارية وتدعو الشرطة إلى التضامن: «خلي عينك على الثورة»


خلي عينك على الثورة

المراجع

1 - العربية

أبو شوك، أحمد إبراهيم. الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010: مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2012.

______. السودان: السلطة والتراث. ج 6. أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2018.

______. «تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة». تقييم حالة. وحدة الدراسات السياسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 1/5/2019.

أبو علي، المحبوب. «الوثيقة الدستورية السودانية: قراءة قانونية سياسية». دراسات سياسية. المعهد المصري للدراسات. 15/8/2019.

«اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان: فرص النجاح والعقبات». تقدير موقف. وحدة الدراسات السياسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 22/8/2019.

«احتجاجات السودان: عوامل استمرارها وآفاقها». تقدير موقف. وحدة الدراسات السياسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 11/2/2019.

أحمد، يحيى إبراهيم محمد. يوميات ثورة ديسمبر: سرد يومي لوقائع ديسمبر في السودان. الخرطوم: قصاصات للنشر والتوزيع، 2019.

الأشعل، عبد الله. السودان والمحكمة الجنائية الدولية: دراسة في الآليات القانونية لتمزيق السودان. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010.

الأشقر، أسامة. «الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات». مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (نيسان/أبريل 2019).

الأفندي، عبد الوهاب وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (محرر). دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

بشارة، عزمي. «في الثورة والقابلية للثورة». سلسلة دراسات وأوراق بحثية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آب/أغسطس 2011).

______. ثورة مصر، ج 2: من الثورة إلى الانقلاب. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

بشير، محمد عمر. تاريخ الحركة الوطنية في السودان، 1900-1969. نقله من الإنكليزية هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر. مراجعة نور الدين ساتي. ط 2. بيروت: دار الجيل، 1987.

البطحاني، عطا الحسن. أزمة الحكم في السودان: أزمنة هيمنة أم هيمنة أزمة. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011.

______. إشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي. الخرطوم: المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، 2019.

«تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان في دارفور». برئاسة مولانا دفع الله الحاج يوسف». موسوعة التوثيق الشامل. 2005. في: https://bit.ly/3eDwDzx

تكنة، يوسف. الصراع القبلي في دارفور والهوية السودانية. أمدرمان: مركز محمد عمر بشير، 2017.

«ثورة ديسمبر السودانية: ملحمة العصر وبذرة التغير». كتابات سودانية. عدد خاص. العدد 58 (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

الجزولي، مجدي. «قوى الاحتجاج وقوى الردة». بدايات. العدد 23-24 (2019).

حمد، محمد أبو القاسم حاج. السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، 1956-1996. مج 2. ط 2. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

حمد، محمد (جمع). حسام هلالي (محرر). «الثورة تؤرخ لنفسها: هتافات وشعارات الشعب السوداني الحر». بدايات. العدد 23-24 (2019).

خالد، منصور. تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان. الخرطوم: دار مدارك، 2010.

______. شذرات من وهوامش على سيرة ذاتية: الدبلوماسية السودانية في نصف قرن. ج 4. القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع، 2018.

خليل، عمرو. «التحديات الاقتصادية أمام الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان وكيف يمكن التغلب عليها». تقديرات موقف. المركز العربي للبحوث والدراسات. 31/8/2019. في: https://bit.ly/3dO7twa

الدبيلو، سليمان محمد. أبيي: من شقدوم إلى لاهاي 2 مج. الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، 2010.

رحمة، سلمى حسن العطا محمد. الحركة الإسلامية في السودان: تجربة الحكم والانقسام في عام 2000. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008.

زروق، أريج تيسير. «من يوميات ثورة الحرية والتغيير». بدايات. العدد 23-24 (2019).

زيادة، حمور. «كنداكات عين شمس: ‘يا بنات أبقو الثبات الثورة دي ثورة بنات’». بدايات. العدد 23-24 (2019).

زين الدين، الحبيب استاتي. «الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنوع المقاربات التفسيرية». عمران. السنة 6، العدد 22 (خريف 2017).

زين العابدين، الطيب (إعداد). مقالات في السياسة السودانية. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2004.

______. «السودان: مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومآلاته». تقارير. مركز الجزيرة للدراسات. 22/2/2017. في: https://bit.ly/3gnK8TG

سلمان، سلمان محمد أحمد. انفصال جنوب السودان: دور ومسئولية القوى الشمالية. فيرفاكس، فرجينيا: مركز أبحاث السودان، 2015.

ضو البيت، شمس الدين الأمين. تطبيق الشريعة في فضاء معاصر: تجربة السودان. سلسلة القراءة من أجل التغيير 16. الخرطوم: مشروع الفكر الديمقراطي، 2014.

عابدين، حسن. حياة في السياسة والدبلوماسية السودانية. أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2013.

عبد الرحمن، علي عيسى. الحركة الإسلامية السودانية من التنظيم إلى الدولة، 1949-2000. الخرطوم: مطبعة التيسير، 2006.

عبد الرحيم، محمد. الصراع المسلح على الوحدة في السودان أو الحقيقة عن حوادث 1924م. القاهرة: مطبعة كلوت بك، 1948.

عبد السلام، المحبوب. الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء.. خيوط الظلام، تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ. الخرطوم: دار مدارك، 2010.

عبد القادر، التجاني. نزاع الإسلاميين في السودان: مقالات في النقد والإصلاح. [د.م]: [د.ن]، 2008.

عبد اللطيف، كمال. العرب في زمن المراجعات الكبرى: محاولات تعقل تحولات الراهن العربي. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

علي، حسن حاج. «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير». مجلة خطاب. العدد 6-7 (2014).

علي، حيدر إبراهيم. سقوط المشروع الحضاري. ج 1. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2004.

______ وآخرون (تحرير). خمسون عامًا على ثورة أكتوبر، 1964-2014: نهوض السودان الباكر. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2014.

______ (محرر). استقلال السودان ستون عامًا من التجربة والخطأ 1956-2016. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2016.

عمر، أحمد عثمان. توقيعات في دفتر الثورة السودانية. [د. م.]: [د. ن.]، 2019.

الغالي، مرتضى. ميدان الاعتصام.. يوميات وهوامش حول ثورة ديسمبر (عمود صحفي). الخرطوم: دار المصورات، 2019.

غير، تيد روبرت. لماذا يتمرد البشر. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

الفيل، خالد عثمان. «اتفاق الأطراف السودانية وتحديات الفترة الانتقالية». تقارير. مركز الجزيرة للدراسات. 5/9/2019.

______. «الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية». تقارير. مركز الجزيرة للدراسات. 21/1/2019. في: https://bit.ly/31lOAOj

الكد، خالد حسين عثمان. الأفندية ومفاهيم القومية في السودان. محمد عثمان مكي العجيل (ترجمة). أمدرمان: مركز عبد الكريم الثقافي، 2011.

كوريتا، يوشيكو. علي عبد اللطيف وثورة 1924: بحث في مصادر السودانية. مجدي النعيم (ترجمة). القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2004.

محجوب، محمد أحمد. الديمقراطية في الميزان. بيروت: دار النهار للنشر، 1975.

محمد، فتحي الضو. السودان: سقوط الأقنعة، سنوات الخيبة والأمل. القاهرة: شركة سوتير، 2006.

محي الدين، عبد الرحيم عمر. الترابي والإنقاذ: صراع الهوية والهوى. دمشق: مطبعة دار عكرمة، 2006.

مدني، أمين مكي. جرائم سودانية بالمخالفة للقانون الإنساني الدولي، 1989-2000. بيروت: دار المستقبل العربي، 2001.

المرسوم الدستوري الأول لسنة 1989. مركز هودو. 30/6/1989. في: https://bit.ly/2AveCE0

المرسوم الدستوري الثاني لسنة 1989: قانون الإجراءات والسلطات الانتقالية 30/6/1989. مركز هودو. في: https://bit.ly/2VCHZLO

مصطفى، عزة. «هذا هو تجمع المهنيين السودانيين». بدايات. العدد 23-24 (2019).

مكوتشين، أندرو. «الجبهة الثورية السودانية نشأتها وتطورها». مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية (حزيران/يونيو 2015).

المهدي، الصادق. الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة. ط 2. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2015.

المهدي، مبارك. ماذا جرى؟ أسرار الصراع السياسي في السودان، 1986-2016. الخرطوم: [د. ن.]، 2017.

مور، بارينجتون. الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث. أحمد محمود (ترجمة). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

ميرغني، عصام الدين (أبو غسان). الجيش السوداني والسياسة: دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الدكتاتورية في السودان. القاهرة: دار آفرو ونجي للتصميم والطباعة، 2002.

النصري، ميرغني. مبادئ القانون الدستوري والتجربة الديمقراطية في السودان. الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 2006.

النور، خالد التيجاني. نصيبي من النصيحة. الخرطوم: شركة هوادي للاستثمار والخدمات المحدودة، 2013.

______. «الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل». مجلة لباب. العدد 3 (آب/أغسطس 2019).

2 - الأجنبية

African Union. The Peace and Security Council. Communiqué of the 854th meeting held on 6 June 2019, on the situation in The Sudan. 6/6/2019. at: https://bit.ly/3ijff4D

Alaffendi, Abdelwahab. «Revolutionary Anatomy: The Lessons of Sudanese Revolutions of October 1964 and April 1985.» Contemporary Arab Affairs. vol. 5, no. 2 (April 2012).

Berridge, W. J. Civil Uprisings in Modern Sudan: The Khartoum Springs of 1964 and 1985. London and New York: Bloomsbury, 2015.

Brinton, Crane. The Anatomy of Revolution. New York: Vintage book, 1952.

Eckstein, H. (ed.). Internal Wars: Problems and Approaches. New York: Free Press of Glencoe, 1964.

Ellwood, Charles A. «A Psychological Theory of Revolutions.» American Journal of Sociology. vol. 11, no. 1 (July 1905).

Hasan, Yusuf Fadl. «The Sudanese Revolution of October 1964.» The Journal of Modern African Studies. vol. 5, no. 4 (December 1967).

Hobsbawm, Eric. The Age of Revolution: 1789-1848. New York: Vintage Book, 1996.

Hudson, Michael C. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New Haven, CT.: Yale University Press, 1977.

Huntington, Samuel. Political Order in Changing Societies. London: Yale University Press, 2006.

Linz, Juan J. & Alfred Stepan. Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

McAdam, D. J. McCarthy & M. Zald (eds.). Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Petersen, Roger. Resistance and Rebellion: Lessons from Eastern Europe. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Sidahmed, Abdel Salam & Alsir Sidahmed. Sudan. London and New York: Routledge Curzon, 2005.

Stones, Rob (ed.). Key Sociological Thinkers. New York: New York University Press, 1998.

Sudan Political Service: 1899-1956. Oxford: Oxonian Press, [n. d.].

Tanter, Raymond & M. Midlarsky. «A Theory of Revolution.» Conflict Resolution. vol. 11, no. 3 (September 1967).

United States of America. Congress. H.Res.432 - 116th Congress (2019-2020): Condemning the Attacks on Peaceful Protesters and Supporting an Immediate Peaceful Transition to a Civilian-led Democratic Government in Sudan. 15/7/2019. at: https://bit.ly/2VxWuAK

Venter, J. C. M. & E. G. Bain. «A Deconstruction of the Term 'Revolution'.» KOERS - Bulletin for Christian Scholarship. vol. 80, no. 4 (2015). at: https://bit.ly/2CvFvIB

Notes

[1←]

يأتي هذا التقديم للكتاب المهم للصديق الدكتور أحمد أبو شوك، الذي جاء في أوانه لتوثيق ثورة عام 2018 السودانية وتحليلها، بناءً على طلب المؤلِّف. وهو لم يرده عرضًا للكتاب، بل أصر على أن يطرح التقديم بعض الأفكار حول هذه الثورة ومآلاتها في هذه المرحلة. ليس الخوض في كتابة التاريخ المباشر تحديًا سهلًا للمؤرخ. وتتطلب مواجهته حوافز إضافية لا يتطلبها عمله البحثي العادي، وفي مقدمتها الانتماء إلى ما يكتب عنه. لكنه ليس كأي منتمٍ إلى الشعب وقضيته العادلة، فهو يسجل الوقائع بحرفية المؤرخ حتى قبل أن تتضح جميع الحقائق، وقبل أن تنشر جميع الوثائق. وهذا عمل في غاية الأهمية، مع العلم والإدراك أنه ليس مكتملًا، وهو مهم تحديدًا لأنه يوضع قبل أن يبدأ «المنتصرون» على أنواعهم في كتابة تاريخ الثورات، وقبل أن تنتشر الأساطير وتزوّر وقائع شهدناها بأمّ أعيننا. ويمكن دائمًا أن يستكمل العمل مع ظهور حقائق لم تكن معروفة.

[2←]

هي الجمعية التي أُسّست في الخرطوم في أوائل عام 1924، برئاسة النقيب علي عبد اللطيف، ومن أعضائها البارزين صالح عبد القادر (الوكيل العام) وعبيد حاج الأمين (أمين المال) وحسن صالح وحسن شريف وعبد الله خليل. وكانت تعمل على استنهاض الوعي القومي، وتدعو إلى وحدة وادي النيل بطريقة سرية وبعيدة عن عيون المخابرات البريطانية. اتخذت الجمعية اسمها من «اللواء الأبيض، أو الراية البيضاء التي اتّخذتها علمًا وشعارًا لها، لمزيد من التفصيل يُنظر: يوشيكو كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة 1924: بحث في مصادر الثورة السودانية، مجدي النعيم (ترجمة) (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2004).

[3←]

خالد حسين عثمان الكدّ، الأفندية ومفاهيم القومية في السودان، محمد عثمان مكي العجيل (ترجمة) (أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2011)، ص 111.

[4←]

المرجع نفسه، ص 112؛ السير لي ستاك (Sir Lee Stack)، هو لي أوليفير فيتزماورس ستاك (1868-1924)، درس في الكلية الملكية العسكرية في ساند هرست (Sandhurst)، ثم التحق بالجيش البريطاني، ورُقّي فيه إلى رتبة جنرال. وفي عام 1899 انتُدب للعمل في الجيش المصري، ثم للعمل في السودان الإنكليزي - المصري في عام 1904، حيث عمل سكرتيرًا خاصًا للحاكم العام (1904-1907) ووكيلًا لحكومة السودان ومديرًا لقلم المخابرات (1908-1914)، وبعدها شغل منصب السكرتير الإداري (1914) ونائب حاكم السودان العام (1917)، وأخيرًا منصب حاكم عام السودان (1919-1924)، لمزيد من التفصيل، يُنظر:

Sudan Political Service: 1899-1956 (Oxford: Oxonian Press, [n. d.]), p. 14.

[5←]

محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان: 1900-1969، نقله من الإنكليزية هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر، مراجعة نور الدين ساتي، ط 2 (بيروت: دار الجيل، 1987)، ص 121. يصف

بشير أحداث 1924 بأنها ثورة، وأفرد لها الباب الخامس تحت عنوان «ثورة 1924»، حيث وصف عملية القضاء عليها من دون كبير عناء: «هكذا انتهت ثورة السودان القومية الأولى بعد إلحاق الهزيمة بالثورة المهدية». وكذلك الباحثة اليابانية يوشيكو كوريتا وصفت أحداث 1924 بأنها ثورة في كتابها علي عبد اللطيف وثورة 1924: بحث في مصادر الثورة السودانية. إلّا أن محمد عبد الرحيم عاصر تلك الأحداث، ولم يصفها بأنها ثورة في كتابه الصراع المسلح على الوحدة في السودان أو الحقيقة عن حوادث 1924 (القاهرة: مطبعة كلوت بك، 1948).

[6←]
حسن عابدين، حياة في السياسة والدبلوماسية السودانية (أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2013)، ص 62.

[7←]
حيدر إبراهيم علي «ثورة أكتوبر: صعود وهبوط مشروع الحداثة»، في: حيدر إبراهيم علي وآخرون (تحرير)، خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية 1964-2014: نهوض السودان الباكر (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2014)، ص 31.

[8←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر:

J. C. M. Venter & E. G. Bain, «A Deconstruction of the Term ‘Revolution’,» KOERS - Bulletin for Christian Scholarship, vol. 80, no. 4 (2015), accessed on 31/12/2019, at: https://bit.ly/2NXhJaN; Raymond Tanter & M. Midlarsky, «A Theory of Revolution,» Journal of Conflict Resolution, vol. 11, no. 3 (1967), pp. 264-280.

[9←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر: بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث، أحمد محمود (ترجمة) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).

[10←]
Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies (London: Yale University Press, 2006), p. 264.

[11←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر:

Charles A. Ellwood, «A Psychological Theory of Revolutions,» American Journal of Sociology, vol. 11, no. 1 (July 1905), pp. 51-52.

[12←]

لمزيد من التفصيل، يُنظر: تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 51-56.

[13←]
المرجع نفسه، ص 65-115.

[14←]
الحبيب استاتي زين الدين، «الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنوع المقاربات التفسيرية»، عمران، السنة 6، العدد 22 (خريف 2017)، ص 169.

[15←]
المرجع نفسه.

[16←]
يرجع أصل نظرية التأطير إلى باول يوزف غوبلز (1897-1945)، وزير الدعاية السياسية في عهد المستشار الألماني أدولف هتلر (1933-1945)، حيث استطاع أن يوظف قدراته الدعائية في الحرب العالمية الثانية ضد الحلفاء، ويصور هتلر بأنه المنقذ الوحيد للألمان وألمانيا، وكان يستخدم الأساليب والمصطلحات والأسئلة والافتراضات والمعطيات التي تصوب تفكير خصومه أو نصرائه تجاه الهدف الذي يريد الوصول إليه. وأصبح يطلق على هذه الأساليب نظرية التأطير التي تُستخدم إعلاميًا للسيطرة على الرأي العام المستقبِل، ثم تؤطر خياراته مسبقًا تجاه الهدف الذي ينشد تحقيقه. وتعني هذه النظرية باختصار فرض خيارات محددة ضمن إطار معيّن لإرغام العقل على القبول بأحدها. وأضحت من النظريات الرائجة في دراسة الإعلام.

[17←]
لمزيد من التفصيل يُنظر:

Rob Stones (ed.), Key Sociological Thinkers (New York: New York University Press, 1998), pp. 46-58.

[18←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر:

Roger Petersen, Resistance and Rebellion: Lessons from Eastern Europe (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 236-271.

[19←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر:

Eric Hobsbawm, The Age of Revolution: 1789-1848 (New York: Vintage book, 1996).

[20←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر:

Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (New York: Vintage book, 1952), pp. 3-4; Venter & Bain.

[21←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر:

Karl W. Deutsch, «External Involvement in Internal Wars,» in: H. Eckstein (ed.), Internal Wars: Problems and Approaches (New York: Free Press of Glencoe, 1964), pp. 102-104.

[22←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر:

Brinton, pp. 3-4.

[23←]
عزمي بشارة، «في الثورة والقابلية للثورة»، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آب/أغسطس 2011)، ص 22.

[24←]
المرجع نفسه.

[25←]
حسن حاج علي، «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير»، مجلة خطاب، العدد 6-7 (2014)، ص 65-94.

[26←]
هي الوثيقة الدستورية التي وقعها طرفا التفاوض (المدنيون والعسكريون)، لحكم الفترة الانتقالية، لمزيد من التفصيل يُنظر: الفصل السادس.

[27←]
أحمد عثمان عمر، توقيعات في دفتر الثورة السودانية ([د. م.]: [د. ن.]، 2019)، ص 7.

[28←]
تحالف سياسي يضم مجموعة الأحزاب المعارضة لنظام الإنقاذ، لمزيد من التفصيل يُنظر: الفصل الأول.

[29←]
«ثورة ديسمبر السودانية: ملحمة العصر وبذرة التغير»، كتابات سودانية، عدد خاص، العدد 58 (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

[30←]

عطا الحسن البطحاني، إشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي (الخرطوم: المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، 2019(.

[31←]

عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011).

[32←]

أسامة الأشقر، «الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (نيسان/أبريل 2019)؛ «احتجاجات السودان: عوامل استمرارها وآفاقها»، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11/2/2019؛ خالد عثمان الفيل، «الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 21/1/2019.

[33←]

«اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان: فرص النجاح والعقبات»، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22/8/2019؛ خالد عثمان الفيل، «اتفاق الأطراف السودانية وتحديات الفترة الانتقالية»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 5/9/2019.

[34←]

هي حزب الجبهة الإسلامية القومية الذي أسسه حسن الترابي وبعض الناشطين الإسلاميين بعد سقوط نظام الرئيس نميري في عام 1985، وفي الديمقراطية الثالثة (1986-1989) كان للحزب حضور وازن في البرلمان ومشاركة فاعلة في الحكومة الائتلافية الثالثة، وبعد مجيء حكومة الإنقاذ أُسس حزب المؤتمر الوطني.

Abdel Salam Sidahmed & Alsir Sidahmed, Sudan (London and New York: Routledge Curzon, 2005), p. 58.

[35←]

يُنظر: النص الكامل لمبادرة السلام السودانية (اتفاقية الميرغني-قرنق)، أديس أبابا، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، في: سلمان محمد أحمد سلمان، انفصال جنوب السودان: دور ومسئولية القوى الشمالية (فيرفاكس، فرجينيا: مركز أبحاث السودان، 2015)، ص 737-739. يقصد بقوانين أيلول/سبتمبر 1983، قوانين الشريعة الإسلامية التي أصدرها الرئيس الأسبق جعفر نميري بمراسيم دستورية موقتة في عام 1983.

[36←]

مبارك المهدي، ماذا جرى؟ أسرار الصراع السياسي في السودان، 1986-2016 (الخرطوم: [د. ن.]، 2017)، ص 43.

[37←]

عصام الدين ميرغني (أبوغسان)، الجيش السوداني والسياسة: دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الدكتاتورية في السودان (القاهرة: دار آفرو ونجي للتصميم والطباعة، 2002)، ص 189؛ فتحي الضو محمد، السودان: سقوط الأقنعة، سنوات الخيبة والأمل (القاهرة: شركة سوتير، 2006)، ص 29-30.

[38←]

لمزيد من التفصيل، يُنظر النص الكامل لمذكرة قوات الشعب المسلحة في: ميرغني (أبوغسان)، ص 212-216.

[39←]

الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة، ط 2 (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2015)، ص 71.

[40←]

المرجع نفسه، ص 72-73.

[41←]

في حوار مع عبد الرحيم عمر محي الدين، يقول يس عمر الإمام: «في 1978 بدأنا نبحث عن عناصرنا داخل القوات المسلَّحة، وقام مجلس الشورى بتفويض المكتب التنفيذي ليتولى مسألة العمل العسكري، كما فوَّض المكتب التنفيذي بدوره الأمين العام حسن الترابي لهذا الشأن. هذا التفويض كان في 1982 أو 1983 تقريبًا. وحصل في أكثر من اجتماع، وبصورة أوضح بعد 1985. وكان هنالك اعتراض على العمل العسكري من بعض الإخوان، أمثال محمد يوسف، الطيب زين العابدين. [...] نحن من 1978 إلى 1985 بدأنا إعداد كوادرنا للانقلاب، وكان ممكنًا»، لمزيد من التفصيل يُنظر: عبد الرحيم عمر محي الدين، الترابي والإنقاذ: صراع الهوية والهوى (دمشق: مطبعة دار عكرمة، 2006)، ص 176-179.

[42←]

المحبوب عبد السلام، الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء.. خيوط الظلام، تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ (الخرطوم: دار مدارك، 2010)، ص 107.

[43←]

الطيب زين العابدين، «حصاد تجربة الإنقاذ»، في: الطيب زين العابدين (إعداد)، مقالات في السياسة السودانية (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2004)، ص 56.

[44←]

لمزيد من التفصيل عن نزاع الإسلاميين، يُنظر: التجاني عبد القادر، نزاع الإسلاميين في السودان: مقالات في النقد والإصلاح ([د. م.]: [د. ن.]، 2008)، ص 60-102؛ عبد السلام، ص 371-428.

[45←]

عبد القادر، ص 10.

[46←]

المرجع نفسه، ص 127، 135.

[47←]
خالد التيجاني النور، «نهاية أيديولوجيا ‘الحركة السياسية’: ما بعد أفول مغامرتي ‘المشروع الحضاري’ و‘السودان الجديد’»، إيلاف، 21/6/2017.

[48←]
(1) العميد أركان حرب الزبير محمد صالح، (2) العميد أركان حرب فيصل علي أبو صالح، (3) العميد أركان حرب التيجاني آدم الطاهر، (4) العميد أركان عثمان أحمد حسن، (5) العقيد أركان حرب (طيار) فيصل مدني مختار، (6) العقيد أركان حرب بيويو كوان (7) العقيد أركان حرب سليمان محمد سليمان، (8) العقيد أركان حرب (مهندس بحري) صلاح الدين محمد أحمد كرار، (9) العقيد مارتن موال، (10) العقيد أركان إبراهيم نايل إيدام، (11) العقيد أركان حرب دومنيك كاسيانو، (12) المقدم أركان حرب محمد الأمين خليفة، (13) المقدم أركان حرب بكري حسن صالح، (14) الرائد إبراهيم شمس الدين.

[49←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: المرسوم الدستوري الأول لسنة 1989، 30/6/1989، مركز هودو، شوهد في 20/8/2019، في: https://bit.ly/2AveCE0

[50←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: المرسوم الدستوري الثاني: قانون الإجراءات والسلطات الانتقالية لسنة 1989، مركز هودو، شوهد في 20/8/2019، في: https://bit.ly/2VCHZLO

[51←]
يقول يس عمر الإمام في حواره مع عبد الرحيم عمر محي الدين عن اختيار مجلس الوزراء: «نحن قبل حدوث الانقلاب كنا نناقش ترشيحات الوزراء الذين يجب أن يشتركوا في مجلس وزراء الحكومة الجديدة، وقد قمنا بإبعاد كل من له علاقة مباشرة بالحركة الإسلامية، أو له رائحة حركية ظاهرة ... حتى عبد الرحيم حمدي عندما ورد اسمه وزيرًا للمالية في الأيام الأولى تم رفضه لعلاقته التاريخية بالحركة الإسلامية [...] لذلك رأينا استخدام إخواننا الذين ذهبوا للخليج منذ فترات بعيدة مثل عبد المنعم خوجلي ومحمد أحمد عمر اللذين لم يعرف لهما دور ظاهر في الحركة السياسية السودانية». وكان الهدف من ذلك بحسب رأي المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية: «أن تظهر الثورة قومية أول الأمر، بغير لون حزبي تدعمها الحركة بعناصرها في المواقع كافة حفظًا لميلادها وقوميتها بغير إعلان ولا سفور بعودة المغتربين من أعضاء الحركة في كل مكان، لسد الثغرات ثم القرار بإعلان الشريعة الإسلامية بعد العام الأول، ثم القرار بظهور الرموز الإسلامية شيئًا فشيئًا وفق الاطمئنان إلى رسوخ التمكين، والقرار بأن تنقل الحركة وظائفها تدرّجًا نحو الدولة». نقلًا عن محي الدين، ص 188.

[52←]
المرجع نفسه، ص 167.

[53←]
الكتاب الأخضر هو كتاب فلسفي-سياسي وضعه العقيد معمر القذافي، الرئيس الليبي الأسبق، في عام 1975، وطرح فيه أفكاره عن أنظمة الحكم الاشتراكية والديمقراطية، كما روّج فيه لفكرة الديمقراطية المباشرة

واللجان الشعبية الثورية التي أسسها في ليبيا آنذاك.

[54←]
سلمى حسن العطا محمد رحمة، الحركة الإسلامية في السودان: تجربة الحكم والانقسام في عام 2000 (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008)، ص 102-118. وردت روايات عدة عن حل الحركة الإسلامية بعد قيام انقلاب الإنقاذ، بعضها أرجع تاريخ حلّها إلى الفترة التي أعقبت قيام الإنقاذ في 30 حزيران/ يونيو 1989، وبعض آخر أرجعها إلى عام 1993. لكن أكثر الروايات قربًا إلى الواقع هي رواية نافع علي نافع في حواره مع عبد الرحيم عمر محي الدين، حيث يقول نافع: «الحركة الإسلامية حُلَّت قبل قيام المؤتمر الوطني بوقت مبكر. فالحركة حُلَّت منذ قيام الثورة، فعند قيام الثورة لم تعد هنالك حركة إسلامية، حتى هيئة شوراها المتبقية للمسائل الاستراتيجية حُلَّت بصورة حولها أخذ ورد [...] لكن الغريب أنه عندما فُكر في إعادة تكوين الحركة الإسلامية - قبل مسألة الكيان الخاص - بدأنا في استقطاب العضوية الجديدة، وبدأنا في استرجاع عضوية هيئة الشورى السابقة [...] لكنها قامت حركة فوقية من عدد محدد، ثم أصبح يتوسع [العدد] إلى أن صارت الحركة الإسلامية [الجديدة]، لم تقم من القواعد، هذا قبل المؤتمر الوطني». لقراءة النص الكامل لحوار نافع، يُنظر: محي الدين، ص 218.

[55←]
زين العابدين، «حصاد تجربة الإنقاذ»، ص 57.

[56←]
لمزيد من التفصيل عن انتخابات 2010، يُنظر: أحمد إبراهيم أبو شوك، الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010: مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2012).

[57←]
حوار أجراه الصحافي عبد الحميد قطب مع كمال عمر في صحيفة الشرق القطرية، يُنظر: عبد الحميد قطب، «كمال عمر: الانتخابات الرئاسية الأخيرة لن تحل أزمات السودان»، الشرق، 22/6/2015، شوهد في 5/2/2020، في: https://bit.ly/3erEsap. بلغت نسبة التصويت المعلنة رسميًا من المفوضية القومية للانتخابات 46,4 في المئة من سجل الناخبين البالغ عددهم 13 مليونًا و127 ألف شخص.

[58←]
يقصد بالمفاصلة الخصومة التي حدثت بين الرئيس البشير والترابي بعد المذكرة التي تقدم بها عشرة أعضاء من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بهدف تحجيم سلطات الترابي، وكان من نتائجها انسحاب الترابي وأنصاره من الحكومة، وتكوين حزب المؤتمر الشعبي المعارض للحكومة في عام 2000. وأضحى هذا الانسحاب وتكوين حزب المؤتمر الشعبي يُعرف بالمفاصلة في أدبيات الحركة الإسلامية.

[59←]
بلغ عدد الذين شملتهم قوائم الصالح العام في السنوات الأربع الأُوَل من عمر الإنقاذ 73640 موظفًا وعاملًا، لمزيد من التفصيل يُنظر: Sidahmed & Alsir, p. 58.

[60←]

دستور الجبهة الإسلامية القومية، الأهداف السياسية والدستورية، المادة (1)، شوهد في 18/11/2019، في: https://bit.ly/38nyaZg

[61←]

علي عيسى عبد الرحمن، الحركة الإسلامية السودانية من التنظيم إلى الدولة، 1949-2000 (الخرطوم: مطبعة التيسير، 2006)، ص 192.

[62←]

محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، 1956-1996، مج 2، ط 2 (بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)، ص 604.

[63←]

دستور الجبهة الإسلامية القومية.

[64←]

رحمة، ص 219.

[65←]

هو المؤتمر الذي عقدته قوى التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة أسمرا عاصمة إريتريا، تحت شعار مؤتمر القضايا المصيرية، في الفترة 15-23 حزيران/يونيو 1995، وشاركت في المؤتمر القيادات السياسية والنقابية والعسكرية كلها والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي: الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة القومي والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وتجمع الأحزاب الأفريقية السودانية والحزب الشيوعي السوداني والنقابات السودانية ومؤتمر البجة وقوات التحالف السودانية وشخصيات وطنية مستقلة أخرى، لمزيد من التفصيل يُنظر: نص البيان الختامي للمؤتمر، الجزيرة نت، 3/10/2004، شوهد في 11/4/2020، في: https://bit.ly/2Vo1HLd

[66←]

منصور خالد، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان (الخرطوم: دار مدارك، 2010)، ص 452.

[67←]

يقول المحبوب عبد السلام عن تأسيس المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي: «افتُتحت في الخرطوم [...] في أبريل [نيسان] 1991 الجلسة الأولى لمؤتمر فعاليات الأمَّة الذي لم يلبث أن أسس أمانة دائمة باسم 'المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي'، واختار أمين عام الحركة الإسلامية السودانية [حسن الترابي] أمينًا عامًا للكيان الجديد، دافعًا باسمه إلى العلن بعد سنوات الستر، بما يجر من ثقلٍ، وبما يستقطب من تحديات. لبّى دعوة المؤتمر كل من بلغته الدعوة الواسعة التي شملت قادة الحركات الإسلامية المشهورين في العالم، وزعماء الفكرين القومي العربي والاشتراكية العربية، كما تقاطر إليه قادة المنظمات والجمعيات وشيوخ الصوفية في العالم الإسلامي، من أصغر دول أميركا اللاتينية إلى كبار زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، وأظهر الحضور الذي اجتمع كله

في تلك الساحة أن هناك قيادة شعبية للأمة العربية الإسلامية، تتشكل في مباني القاعة الرسمية الأكبر في الخرطوم، رغم السمت الشعبي الغالب على المؤتمر». وبعد الإعلان عن تكوين المؤتمر، يقول المحبوب: قد وصف الإعلام الغربي المؤتمر بـ «تجمع الإرهابيين من اليسار واليمين خلف نظام الخرطوم»، وبدأ «تصويب كثير من السهام إلى الأمين العام الجديد للمؤتمر، بوصفه العقل المدبّر خلف السياسة التوسعية التي تؤمن بتصدير الثورة إلى الجوار العربي الإسلامي، ليقوم من بعد إمامًا للخلافة الإسلاميَّة الجديدة الممتدة عبر السودان إلى العالم العربي» والإسلامي، يُنظر: عبد السلام، ص 343-345.

[68←]
لمزيد من التفصيل عن علاقات حكومة الإنقاذ الخارجية، يُنظر: منصور خالد، شذرات من وهوامش على سيرة ذاتية: الدبلوماسية السودانية في نصف قرن، ج 4 (القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع، 2018)، ص 268-340. لمزيد من التفصيل عن نقد المشروع الحضاري، يُنظر: حيدر إبراهيم علي، سقوط المشروع الحضاري، ج 1 (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2004).

[69←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر: الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، الملحق (40).

[70←]
عمر محجوب محمد الحسين، «أثر سياسة التمكين على الاقتصاد»، صحيفة الصيحة، 19/4/2018. لمزيد من التفصيل عن سياسة التمكين، يُنظر: شمس الدين الأمين ضو البيت، تطبيق الشريعة في فضاء معاصر: تجربة السودان، سلسلة القراءة من أجل التغيير 16 (الخرطوم: مشروع الفكر الديمقراطي، 2014)، ص 141-146. ويقول التجاني عبد القادر، استنادًا إلى وثائق عثر عليها من مكتب حزب المؤتمر الشعبي بعد المفاصلة، إنَّ المكتب القيادي للجبهة الإسلامية القومية الذي أجاز تنفيذ الانقلاب في 30 حزيران/يونيو 1989، قرر في اجتماع الإجازة نفسه «الخطة نحو التمكين، وأول قراره أن تظهر الثورة قومية أول الأمر، ثم القرار بإعلان الشريعة الإسلامية بعد العام الأول، ثم القرار بظهور الرموز الإسلامية شيئًا فشيئًا وفق الاطمئنان إلى رسوخ التمكين، والقرار بأن تنقل الحركة وظائفها تدريجيًا نحو الدولة»، عبد القادر، ص 62.

[71←]
لمزيد من التفصيل عن مواصفات دولة الرجل والواحد في العالم العربي، يُنظر:

Michael C. Hudson, Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

[72←]
الطيب زين العابدين، «البشير لا يستحق ولاية سابعة»، التغيير، 21/1/2018، شوهد في 26/12/2019، في:
https://bit.ly/2NAHT2N

[73←]
عندما عارض غازي صلاح الدين ترشيح الرئيس البشير لولاية ثالثة في عام 2015 كان مصيره الإبعاد من حزب المؤتمر الوطني الحاكم؛ وعندما عارض أمين حسن عمر تعديل النظام الأساس لحزب المؤتمر الوطني

والدستور الانتقالي لترشيح الرئيس في انتخابات عام 2020، هُمّش وجرى تجاهل رأيه في دائرة صنع القرار السياسي في الحزب.

[74←]
لمزيد من التفصيل: يُنظر إبراهيم البدوي عبد الساتر، «السودان وأزمة الاقتصاد والتنمية»، في: حيدر إبراهيم علي (محرر)، استقلال السودان ستون عامًا من التجربة والخطأ 1956-2016 (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2016)، ص 275-311.

[75←]
مجدي الجزولي، «قوى الاحتجاج وقوى الردة»، بدايات، العدد 23-24 (2019)، ص 9.

[76←]
عطا الحسن البطحاني، «مسيرة الاقتصاد السوداني في ستين عامًا، 1956-2016»، في: حيدر إبراهيم علي (تحرير)، استقلال السودان، ص 355-356.

[77←]
الحسين.

[78←]
عماد عبد الهادي، «ديون السودان الخارجية.. أعباء ثقيلة وفشل بالسياسات الاقتصادية»، الجزيرة نت، 30/5/2019، شوهد في 10/10/2019، في: https://bit.ly/31goDjk؛ عمرو خليل، «التحديات الاقتصادية أمام الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان وكيف يمكن التغلب عليها»، تقديرات موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 31/8/2019، شوهد في 11/10/2019، في: https://bit.ly/3dO7twa

[79←]
المرجع نفسه.

[80←]
لمزيد من التفصيل عن أسباب فشل انقلاب نيسان/أبريل 1990، يُنظر: ميرغني (أبوغسان)، ص 362-372.

[81←]
أمين مكي مدني، جرائم سودانية بالمخالفة للقانون الإنساني الدولي، 1989-2000 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 2001)، ص 84-85؛ ميرغني (أبوغسان)، ص 278-279. بحسب إفادة عصام الدين ميرغني، بدأت محاكمة الضباط الصورية في الساعات الأولى من صباح 24 نيسان/أبريل 1990 في مكتبين في السجن الحربي في أمدرمان. كانت المحاكمة الأولى برئاسة العقيد محمد الطيب الخنجر، وعضوية الرائد صديق الفضل، والعقيد يس عربي (ممثل الاتهام)؛ والمحاكمة الثانية برئاسة العقيد سيد فضل كنه، وعضوية المقدم سيف الدين الباقر، والرائد الجنيد حسن الأحمر، والعقيد محمد علي عبد الرحمن (ممثل الاتهام). ونفذت أحكام الإعدام تحت إشراف الرائد أمن محمد الحاج في فجر اليوم نفسه، بالقرب من جبل سركاب في أمدرمان. وحضر عملية التنفيذ العقيد بكري حسن صالح والعقيد عبد الرحيم محمد حسين، والرائد إبراهيم شمس الدين،

والعقيد الهادي عبد الله. ودفنت جثامين الضباط في مقبرة واحدة، وذكر أحد الضباط الذين نفذوا عملية الدفن: «كنا نسمع أنينًا هنا أو هناك من داخل الخندق [المقبرة]، حينما كان البلدوزر يقوم بردم الخندق، ومساواة التراب، وإزالة آثار ذلك القبر الجماعي، لكن ذلك لم يحرك شعرة في جسد أي من الواقفين»، يُنظر: ميرغني (أبوغسان)، ص 348-351.

[82←]

للنظر في شكاوى بعض المعتقلين الذين تعرّضوا للتعذيب في سجون النظام، أمثال فاروق محمد إبراهيم، أو الذين صعدت أرواحهم نتيجة التعذيب الممنهج، أمثال الدكتور علي فضل أحمد والنقابي عبد المنعم رحمة والعقيد محمد أحمد الريح، يُنظر: محمد، السودان: سقوط الأقنعة، سنوات الخيبة والأمل. يوجد في الكتاب مبحث بعنوان، «المشهد السادس: الضحية والجلاد»، ص 121-148.

[83←]

لمزيد من التفصيل عن الصراعات القبلية في دارفور، يُنظر: يوسف تكنة، الصراع القبلي في دارفور والهوية السودانية (أمدرمان: مركز محمد عمر بشير، 2017)، ص 103-131.

[84←]

«تقرير لجنة مولانا دفع الله الحاج يوسف حول تقصي الحقائق بدارفور»، موسوعة التوثيق الشامل، 30/8/2009، شوهد في 12/10/2010، في: https://bit.ly/3eDwDzx

[85←]

مجلس الأمن، القرار 1593/2005م، الجلسة 5158، 31 آذار/مارس 2005م، شوهد في 19/10/2020، في: https://bit.ly/3pcdwBh

[86←]

لمزيد من التفصيل يُنظر: عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (تحرير)، دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)؛ عبد الله الأشعل، السودان والمحكمة الجنائية الدولية: دراسة في الآليات القانونية لتمزيق السودان (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010). والثلاثة الآخرون الذين جرى استدعاؤهم إلى جانب الرئيس البشير هم: الفريق أول عبد الرحيم محمد حسين (عضو مجلس قيادة الثورة وزير الداخلية الأسبق الذي تمت في عهده جرائم دارفور)؛ وأحمد هارون الذي كان يشغل منصب وزير دولة بوزارة الداخلية، ثم منصب وزير دولة للشؤون الإنسانية في تلك الفترة، ويُتّهم بأنه قام بدورٍ بارز في تنفيذ سياسة الحكومة السودانية في دارفور بين عامي 2003 و2005؛ وهي الفترة التي بدأ فيها النزاع، وارتكبت خلالها القوات الحكومية السودانية وميليشيات الجنجويد المتحالفة معها جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين، ما أدّى إلى تشريد ما يزيد على مليوني شخص. أما علي محمد علي (المشهور بعلي كوشيب)، فهو قائد أساس لميليشيات الجنجويد في منطقة وادي صالح غرب دارفور، ويُتّهم بأنه من أحد القادة البارزين الذين شنوا هجمات على قرى في محيط مكجار وبنديزي وغارسيلا في الفترة 2003-2004، وأمدّته الحكومة بالدعم العسكري والمادي.

[87←]

لمزيد من التفصيل عن حيثيات الحكم الذي صدر ضد الصحافية لبنى أحمد الحسين، يُنظر: «في محاكمة لبنى أحمد حسين»، مجلة الأحكام القضائية السودانية، موقع فيسبوك، 28/3/2013، شوهد في 2/1/2020، في: https://bit.ly/3im5bYA

[88←]
لمزيد من التفصيل شاهد هذا الفيديو: «جلد سودانية»، موقع يوتيوب، 10/9/2011، شوهد في 2/1/2020، في: https://bit.ly/3gbu9Yw

[89←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: عبد الجليل سليمان، «قانون النظام العام.. إلى متى تبقى السودانيات رهينات 'السوط' الحكومي؟»، ميديا حفريات، 13/2/2018، شوهد في 25/12/2019، في: https://bit.ly/3gjFlmi

[90←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: «اللجنة السودانية للتضامن مع أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين تسلم الخبير المستقل تقريرًا شاملًا عن أوضاع حقوق الإنسان في السودان وأحداث [أيلول] سبتمبر»، سودانايل، 22/9/2014، شوهد في 25/12/2019، في: https://bit.ly/2NLde31

[91←]
«حول التأسيس في سبتمبر 2009»، حركة قرفنا، موقع فيسبوك، شوهد في 2/2/2019، في: https://bit.ly/31CkTZw

[92←]
«المبادرات الشبابية.. حجر في بركة تردي الخدمات الأساسية في السودان»، التغيير، 26/3/2018، شوهد في 24/12/2019، في: https://bit.ly/3eG9Fa0، كل المبادرات مذكورة على مواقع على الإنترنت، يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفصيل عن تاريخ نشأتها وأهدافها وأنشطتها المتعددة والمنوعة.

[93←]
المرجع نفسه.

[94←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: «اللجنة السودانية للتضامن مع أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، تقرير شامل عن مظاهرات سبتمبر 2013»، سودانايل، 22/6/2014، شوهد في 25/12/2019، في: https://bit.ly/2NLde31

[95←]
الواثق كمير، «انتفاضة الشباب وتحديات الانتقال والتحول الديمقراطي: أسئلة تبحث عن إجابات!»، التغيير، 21/2/2019، شوهد في 24/12/2019، في: https://bit.ly/31kXBY3

[96←]

يُنظر النص الكامل للمبادرة الأولى لأساتذة جامعة الخرطوم، 30/12/2018، الملحق (3(.

[97←]
المرجع نفسه.

[98←]
المرجع نفسه.

[99←]
هي لجنة الأطباء المركزية التي أُسست في عام 2016، وقادت إضراب الأطباء الناجح في العام نفسه، مطالبة بتحسين الخدمات الطبية ورواتب العاملين في الحقل الصحي العام.

[100←]
هي شبكة الصحفيين السودانيين التي نشأت كيانًا نقابيًا موازيًا للاتحاد العام للصحفيين السودانيين المتحالف مع الحكومة في عام 2008. وبدأت نشاطها السياسي والمهني بوقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني (البرلمان)، معارضةً إجازة قانون الصحافة والمطبوعات، فاعتقلت الأجهزة الأمنية ستين من أعضائها من المحتجين في حادثة تُعدّ الأولى من نوعها في تاريخ السودان المعاصر.

[101←]
هو التحالف الديمقراطي للمحامين، بدأ عفويًا في عام 1997، تحت اسم «التحالف الوطني لاسترداد الديمقراطية» من مجموعة من المحامين الذين خاضوا انتخابات نقابة المحامين في ذلك العام ضد قائمة المحامين الموالية للنظام الحاكم، لكنهم خسروا نتيجة الانتخابات، وتعللوا بأنها شهدت تزويرًا فاضحًا وخروقات قانونية من المحامين الموالين للحكومة والأجهزة الأمنية المساندة لهم. وفي عام 2005 عُدل اسم التحالف إلى «التحالف الديمقراطي للمحامين»، ومنذ ذلك التاريخ بقي يخوض انتخابات نقابة المحامين في قائمة موحدة ضد المحامين المتحالفين مع النظام، وكان يتصدّى لقضايا الحريات العامَّة وحقوق الإنسان وممارسات الأجهزة الأمنية والعدلية المخالفة للدستور والمواثيق العالمية.

[102←]
«ميثاق تجمع المهنيين السودانيين»، تجمع المهنيين السودانيين، شوهد في 14/8/2019، في: https://bit.ly/3dJhPNK؛ لمزيد من التفصيل، يُنظر: «ميثاق تجمع المهنيين السودانيين»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 29/7/2018، شوهد في 6/2/2020، في: https://bit.ly/2NIEsr7

[103←]
«ميثاق تجمع المهنيين السودانيين»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك.

[104←]
المرجع نفسه.

[105←]

تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، في: https://bit.ly/2VPaR3y

[106←]
تجمع المهنيين السودانيين، الموقع الإلكتروني، في: http://bitly.ws/auLa

[107←]
الشفيع خضر سعيد، «ومن هم ‘تجمع المهنيين السودانيين’؟»، القدس العربي، 27/1/2019، شوهد في 22/12/2019، في: https://bit.ly/31pKJjl

[108←]
عبد الله علي إبراهيم، «تجمع المهنيين: جبهة الهيئات (1964) والتجمع النقابي (1985) أشباح أم ذاكرة»، سودانايل، 31/1/2019، شوهد في 22/12/2019، في: https://bit.ly/2BKW96m

[109←]
الجزولي، «قوى الاحتجاج وقوى الردة»، ص 14؛ لمزيد من التفصيل عن تجمع المهنيين، يُنظر: عزة مصطفى، «هذا هو تجمع المهنيين السودانيين»، بدايات، العدد 23-24 (2019)، ص 25-30.

[110←]
الطيب زين العابدين، «مناكفات الأحزاب السودانية حول ملتقى جوبا»، الجزيرة نت، 24/10/2009، شوهد في 24/12/2019، في: https://bit.ly/3dDVCkf

[111←]
حسن عبد الله الترابي، مقابلة شخصية، باريس، تشرين الثاني/نوفمبر 2009، تمت الإشارة إليها في: أبو شوك، الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010، ص 168-172.

[112←]
لكن الأحزاب الثلاثة الأخيرة خرجت من الحوار الوطني بعد أن شاركت في الجلسة الافتتاحية، بسبب عدم التزام الحكومة بخريطة الطريق المقترحة لبداية الحوار الوطني، لمزيد من التفصيل يُنظر: الطيب زين العابدين، «السودان: مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومآلاته»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 22/2/2017، ص 4، شوهد في 24/12/2019، في: https://bit.ly/3gnK8TG

[113←]
«النظام الأساسي للجبهة الثورية السودانية لسنة 2012م»، حركة العدل والمساواة السودانية، 31/5/2012، شوهد في 5/2/2019، في: https://bit.ly/2NAT9fK

[114←]
المرجع نفسه.

[115←]

شملت قائمة الأحزاب والتنظيمات والشخصيات التي وقعت ميثاق الفجر الجديد: 1. الجبهة الثورية السودانية: مالك عقار آير (رئيس الجبهة الثورية السودانية ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان) وعبد الواحد محمد نور (رئيس حركة تحرير السودان) ومني أركو مناوي (رئيس حركة تحرير السودان) وجبريل إبراهيم محمد (رئيس حركة العدل والمساواة) ونصر الدين الهادي المهدي (حزب الأمة القومي) والتوم الشيخ هجو (الحزب الاتحادي الديمقراطي). 2. قوى الإجماع الوطني: صديق يوسف إبراهيم النور (رئيس وفد قوى الإجماع الوطني) وصلاح مناع (حزب الأمة القومي) وطارق محجوب (المؤتمر الشعبي) وأبو الحسن فرح (الحركة الاتحادية)، وهالة محمد عبد الحليم (رئيسة حركة القوى الجديدة «حق») ومبارك الفاضل المهدي (حزب الأمة الإصلاح والتجديد). 3. الحركات الشبابية: حركة قِرِفْنا، والتغيير الآن. 4. المجموعات النسائية: نجلاء سيد أحمد الشيخ (مبادرة لا لقهر النساء). 5. المجتمع المدني: عبد المنعم الجاك (المجموعة السودانية للديمقراطية أولًا). 6. أحزاب وكيانات قوى الإجماع الوطني: فاروق أبو عيسى (رئيس الهيئة العامَّة لقوى الإجماع الوطني) والحزب الشيوعي السوداني والوطني الاتحادي وحزب المؤتمر السوداني والتحالف الوطني السوداني والحزب القومي السوداني وحزب البعث القومي وحزب البعث السوداني وحزب البعث العربي الاشتراكي الأصل وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوحدوي الناصري والجبهة السودانية للتغيير وتحالف النساء السياسيات والتضامن النقابي واللجنة التحضيرية للمفصولين واللجنة التنفيذية للمفصولين وحركة تغيير السودان. 7. من الشخصيات الوطنية: شمس الدين الأمين ضو البيت الأمين. لمزيد من التفصيل يُنظر: «ميثاق الفجر الجديد الموقع بين الجبهة الثورية السودانية وقوى الإجماع الوطني»، سودان تربيون، 5/1/2013، شوهد في 5/2/2020، في: https://bit.ly/2YDjTCt

[116←]
«المعارضة السودانية توقع على ‘ميثاق’ لتوحيد صفوفها في مواجهة البشير»، بي بي سي عربي، 6/1/2013، شوهد في 5/2/2020، في: https://bbc.in/2Zi6zmp

[117←]
«حكومة السودان: الموقعون على ميثاق الفجر الجديد ‘خونة’»، بي بي سي عربي، 7/1/2013، شوهد في 5/2/2020، في: https://bbc.in/3i66Gtz

[118←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر، أندرو مكوتشين، «الجبهة الثورية السودانية نشأتها وتطورها»، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية (حزيران/يونيو 2015(.

[119←]
موقّعو ميثاق نداء السودان هم: السيد الصادق المهدي (حزب الأمة القومي، رئيسًا)؛ السيد مني أركو مناوي (الجبهة الثورية، نائبًا للرئيس)؛ الأستاذ فاروق أبو عيسى؛ الدكتور أمين مكي مدني (مبادرة المجتمع المدني السوداني، عضوًا). وفي ذلك الوقت وصفت الحكومة السودانية توقيع ميثاق نداء السودان بـ ‘الخيانة’، فاعتقلت الدكتور أمين مكي مدني والأستاذ فاروق أبو عيسى فور عودتهما من أديس أبابا بعد توقيع النداء.

[120←]
«الإعلان السياسي لتحالف ‘نداء السودان’»، الجزيرة نت، 11/10/2016، شوهد في 6/2/2020، في: https://rb.gy/ssatdj

[121←]
المرجع نفسه.

[122←]
تعني الكوديسا الأحرف الإنكليزية الأولى لـ «المؤتمر لأجل جنوب أفريقيا ديمقراطية» الذي اجتمعت فيه أحزاب جنوب أفريقيا لوضع لبنة المساومة التاريخية التي أنهت نظام الفصل العنصري ومهّدت الطريق لقيام حكومة وطنية برئاسة نيلسون مانديلا. أبدى الصادق المهدي إعجابًا بالكوديسا في أكثر من مناسبة عامة، وطرحها أنموذجًا لحل قضية السودان، إلّا أن بعض الأحزاب اليسارية رفضت الفكرة، ونعتتها بأنها ضرب من ضروب الهبوط الناعم.

[123←]
عماد عبد الهادي، «هل يُسجن المهدي بسبب نداء السودان؟»، الجزيرة نت، 4/4/2018، شوهد في 6/2/2020، في: https://bit.ly/3dDx3DQ

[124←]
مصطفى سري، «آلاف المحتجين في السودان... واستجابة للتظاهر في ‘جمعة الشهيد’: الشرطة فرقتهم بالغازات... واعتقالات في صفوف المعارضة والصحافيين ونداءات لـ ‘ثلاثاء الاستقلال’»، الشرق الأوسط، 29/12/2018.

[125←]
المرجع نفسه.

[126←]
محمد علي الجزولي (رئيس دولة القانون والتنمية والمنسق العام لتيار الأمة الواحدة)، كان من أكثر أئمة المساجد انتقادًا للنظام ورفضًا لترشح الرئيس لانتخابات عام 2020، وعرض ذلك في خطبة عامة منقولة عبر منصات التواصل الاجتماعي، لمزيد من التفصيل يشاهد ويستمع إلى نص الخطبة على موقع يوتيوب: «تهديد أحد أقرباء البشير لمحمد علي الجزولي لموقفه ضد ترشيح البشير»، 29/7/2018، موقع يوتيوب، شوهد في 7/4/2020، في: https://bit.ly/2BXD6WA، وبعد هذه الخطبة اعتقلته السلطات الأمنية.

[127←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: «الحركة الإسلامية الطالبية، المؤتمر الشعبي، أمانة الطلاب الاتحادية»، حزب المؤتمر الشعبي - ولاية الخرطوم، موقع فيسبوك، 21/12/2018، شوهد في 7/4/2020، في: https://bit.ly/3eA6JN4

[128←]
موقع صحيفة سودانايل الإلكترونية: https://bit.ly/31RPeUc

[129←]
موقع صحيفة الراكوبة الإلكترونية: https://bit.ly/2BADkmZ

[130←]
موقع صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية: https://bit.ly/2ZM7Z8K

[131←]
«د. مروة جبريل إبراهيم تهتف سقطت سقطت يا كيزان ... تسقط بس ... تسقط ... بس»، موقع يوتيوب، 30/12/2018، شوهد في 25/12/2019، في: https://bit.ly/2NMkLhX

[132←]
هو عوض محمد أحمد بن عوف، وُلد في مطلع الخمسينيات في قلعة ود مالك، قرية «قري»، شمال الخرطوم. بعد أن أكمل تعليمه الثانوي التحق بالكلية الحربية، وتخرّج فيها برتبة ملازم في الدفعة 23 مدفعية، وبعد ذلك تلقّى تدريبًا عسكريًا في جمهورية مصر العربية. وخلال مسيرته العسكرية عمل في سلاح المدفعية، كما عمل مدرّسًا في كلية القادة والأركان، ومديرًا للاستخبارات العسكرية والأمن الإيجابي، ونائبًا لرئيس أركان القوات المسلَّحة. كما قام بدور مهم في تحسين العلاقات السودانية-الإريترية عندما كان رئيسًا للجنة الأمنية للمفاوضات السودانية-الإريترية. وبعد تقاعده في عام 2010 من قوات الشعب المسلَّحة، عُيِّن سفيرًا في وزارة الخارجية، حيث تولّى منصب مدير إدارة الأزمات، وبعدها قنصلًا عامًا للسودان في القاهرة، ثم سفيرًا للسودان في سلطنة عُمان. في عام 2015 أصدر الرئيس عمر البشير مرسومًا جمهوريًا بتعيينه وزيرًا لوزارة الدفاع الوطني. وعندما كان قائدًا للاستخبارات العسكرية، وضعت لجنة مكلفة من الأمم المتحدة اسمه ضمن قائمة المتهمين بالجرائم الجنائية التي حدثت في دارفور في عام 2005، وفي ضوء الاتهام نفسه، وضعت الولايات المتحدة اسمه في قائمتها السوداء، وحظرت اسمه من السفر إلى الولايات المتحدة الأميركية. كما أشرف على عملية إشراك الجنود السودانيين في «عاصفة الحزم» السعودية في اليمن في فترة تولّيه وزارة الدفاع. وفي شباط/فبراير 2018، أصدر الرئيس البشير مرسومًا جمهوريًا بتعيينه نائبًا أول لرئيس الجمهورية بعد إحالة الفريق أول بكري حسن صالح إلى التقاعد. وبعد توليه هذا المنصب، منصب رئيس اللجنة الأمنية العليا التي أشرفت على أحداث ثورة ديسمبر 2018، وفي ختام المطاف، نظّم انقلابًا ضد الرئيس البشير في 11 نيسان/أبريل 2019. يُنظر: «من هو الفريق أول عوض بن عوف رئيس 'المجلس العسكري الانتقالي' في السودان؟»، بي بي سي عربي، 11/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bbc.in/3eMXnwAK

[133←]
المرجع نفسه.

[134←]
أُعدت موازنة عام 2018 على أساس قيمة الجنيه السوداني المخفضة، أي 18 جنيهًا سودانيًا في مقابل الدولار الأميركي، تماشيًا مع حركة سوق العملات المحلية، بدلًا من السعر الرسمي الذي يبلغ 6.9 جنيهات سودانية.

[135←]
محمد عبد الرحمن عريف، «ميزانية السودان 2018 من يعطي الخبز يعطي الشرعية»، القدس العربي، 12/1/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/3g2anPh؛ الطيب زين العابدين، «المشير البشير لا يستحق فترة رئاسية سابعة»، سودانايل، 21/1/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2BIP3iJ

[136←]
خالد عثمان الفيل، «الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 21/1/2019، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/31lOAOj

[137←]
عريف.

[138←]
المرجع نفسه.

[139←]
«بكري حسن صالح نائب الرئيس يقول أزمة الوقود في السودان سببها 100 مليون دولار»، موقع يوتيوب، 1/5/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2BkjQmx؛ هالة حمزة، «حكومة السودان عاجزة عن تمويل صيانة مصفاة الخرطوم»، العربي الجديد، 30/4/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/3dT4Xoa

[140←]
«النيل الأزرق تشعل شرارة ثورة ديسمبر في الثالث عشر منه»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 12/2/2019، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2AkbRFk

[141←]
عبد الله علي إبراهيم، «19 ديسمبر 2018: عودة الروح»، سودانايل، 21/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2VrMoB4

[142←]
بالفيديو توثيق لمظاهرات في مدينة عطبرة السودانية ضد الغلاء وتطالب بإسقاط النظام، يُنظر: «الأوضاع في مدينة عطبرة بعد إعلان حالة الطوارئ - للنقاش - حال البلد»، سودانية 24، موقع يوتيوب، 19/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2Zqylgp

[143←]
’»عطبرة مرقت’.. مظاهرة سودانية تهتف بإسقاط النظام»، الجزيرة نت، 19/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2BIynYQ

[144←]
«احتجاجات الخبز والحرية في السودان تتسع وتصل إلى الخرطوم»، الشرق الأوسط، 21/12/2018.

[145←]
المرجع نفسه.

[146←]
«تواصل احتجاجات الخبز في السودان... والسلطات تحجب مواقع الاتصال الاجتماعي»، الشرق الأوسط، 21/12/2018.

[147←]
«بيان حول 'إضراب أطباء السودان المفتوح عن الحالات الباردة'»، لجنة أطباء السودان المركزية، موقع فيسبوك، 23/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/3eTvjYK

[148←]
«كلمة رئيس الحزب الإمام الصادق المهدي في لقاء الإعلاميين 22 ديسمبر 2018م- دار الأمة»، موقع حزب الأمة القومي السوداني، 23/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/3i6DwKZ

[149←]
«رغم اعتقال قياداته .. تيار الانتفاضة: تحديد الأربعاء المقبل للإضراب للعصيان المدني»، التحرير، 22/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/3eTvt2i

[150←]
أحمد فضل، «بعد مسيرة القصر الجمهوري .. توجّه لإضراب عام وعصيان مدني بالسودان»، الجزيرة نت، 25/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/38a4BIs

[151←]
«خطاب حميدتي في طيبة الحسناب في بداية أحداث ثورة ديسمبر»، موقع يوتيوب، 24/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2CNTDNs

[152←]
«إعلان إضراب»، شبكة الصحفيين السودانيين، موقع فيسبوك، 26/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2YFPNOR

[153←]
من أبرز هؤلاء الفريق أول صلاح عبد الله محمد صالح (الملقب بقوش) الذي شغل منصب مدير الأمن والمخابرات (2004-2009)، ثم مستشارًا للشؤون الأمنية لرئيس الجمهورية (2009-2011)، حيث أقيل من منصبه. وفي عام 2012 اتّهم بالمشاركة في تدبير محاولة انقلابية ضد النظام، فحُكم عليه بالسجن، وقضى فيه سبعة شهور؛ لكن أُفرج عنه لاحقًا بموجب عفوٍ رئاسي. وفي شباط/فبراير 2018، عينه الرئيس البشير مديرًا للمخابرات مرة أخرى.

[154←]
«البشير يدعو لتجاهل مروجي الإشاعات ... والاحتجاجات مستمرة إضراب أطباء ... ومهنيون يدعون لموكب يسلم مذكرة تطالب باستقالة الرئيس»، الشرق الأوسط، 25/12/2018؛ «البشير يعد بإصلاحات اقتصادية...

ويدعو السودانيين لـ ’تجاهل الشائعات’»، الوطن، 24/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/31kCepT

[155←]
«ما تطلعات المرأة السودانية بعد دورها البارز بالثورة؟»، بي بي سي عربي، 23/4/2019، شوهد في 13/8/2019، في: https://bbc.in/2ZsICsl

[156←]
حسام عيتاني، «السودانيون ودروس الأعوام الماضية»، الشرق الأوسط، 27/12/2018.

[157←]
كمال عوض، «صلاح قوش: أذرع الموساد الإسرائيلي تقود التخريب في السودان»، الوطن، 22/12/2018، شوهد في 14/8/2019، في: https://bit.ly/3dBQnl3

[158←]
«الحكومة السودانية تحقق في مقتل 19 متظاهرًا ... والصحافيون يُعلنون إضرابًا»، الشرق الأوسط، 28/12/2018.

[159←]
«السودان: البشير يدعو الشرطة إلى عدم استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين»، فرانس 24، 30/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2YwAMim

[160←]
المرجع نفسه.

[161←]
«منصات التواصل الاجتماعي دعم سخي للاحتجاجات السودانية: لم تتأثر بالحجب ونقلت المعلومات للعالم... وصحف تحتجب احتجاجًا على عودة الرقابة القبلية»، الشرق الأوسط، 24/12/2018.

[162←]
المرجع نفسه.

[163←]
المرجع نفسه؛ «السودان يحجب أشهر مواقع التواصل الاجتماعي لاحتواء الاحتجاجات»، مونت كارلو الدولية، 2/1/2019، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2VpyOOB

[164←]
يقصد بالقنوات الحكومية القناة التلفزيونية الأولى (أو الفضائية السودانية)، وبالقنوات الخاصة قناة الشروق والنيل الأزرق وأمدرمان وسودانية 24 وطيبة.

[165←]

«منصات التواصل الاجتماعي دعم سخي للاحتجاجات السودانية«.

[166←]

«الأمن السوداني يوسع دائرة الاعتقالات قبل ‘جمعة الوفاء للشهداء’»، الجزيرة نت، 28/12/2018، شوهد في 13/8/2019، في: https://bit.ly/2CLdqgl

[167←]

«اللقاء الجماهيري الحاشد لرئيس الجمهورية المشير عمر البشير ولاية الجزيرة اليوم»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع يوتيوب، 25/12/2018، شوهد في 14/8/2019، في: https://bit.ly/3i7Oxvy؛ نور الدين جادت، «البشير: الناس في عهد الصحابة أكلت صفق الأشجار»، التيار، 26/12/2018، شوهد في 14/8/2019، في: https://bit.ly/3g3MGG9

[168←]

أفاد صلاح عبد الله (عضو التجمع الاتحادي المعارض) لصحيفة الراكوبة بأنّ توقيع إعلان قوى الحرية والتغيير تمَّ في ظروف أمنية عصيبة، حيث قام بجمع التوقيعات بنفسه من أربع مناطق سكنية، شملت حي الخرطوم 2 وشارع عبيد ختم وحي جبرة وحي كافوري في الخرطوم بحري. وكان أول الموقعين، بحسب روايته، محمد ناجي الأصم عن تجمع المهنيين السودانيين في منزله بحي جبرة، ووقَّع حامد علي نور عن نداء السودان في منزله في الخرطوم 2، ووقَّع عز العرب حمد النيل عن التجمع الاتحادي المعارض في سيارة في شارع عبيد ختم، ووقَّع عبد الرحيم عبد الله عن تحالف قوى الإجماع الوطني في منزله في حي كافوري. وأشار إلى أن جمع توقيعات الإعلان تمَّ يوم الثلاثاء، الموافق 1 كانون الثاني/يناير 2019، وسُجّل الإعلان بصوت محمد ناجي الأصم في اليوم نفسه، وأُذيع الإعلان المسجل عبر منصات التواصل الاجتماعي في 2 كانون الثاني/ يناير 2019. وبعد البث اعتقلت الأجهزة الأمنية صلاح عبد الله في 3 كانون الثاني/يناير 2019، ومحمد ناجي الأصم في 4 كانون الثاني/يناير 2019، وأودعتهما سجن كوبر، وبقيا في حبسهما إلى أن سقط رأس النظام في 11 نيسان/أبريل 2019، لمزيد من التفصيل يُنظر: ’»الراكوبة’ تكشف أسرار وخفايا التوقيع على إعلان الحرية والتغيير»، الراكوبة، 1/1/2020، شوهد في 3/1/2020، في: https://bit.ly/31ns73B

[169←]

لمزيد من التفصيل، يُنظر: «إعلان الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، 1/1/2019، شوهد في 14/8/2019، في: https://bit.ly/388qesJ

[170←]

المرجع نفسه.

[171←]

المرجع نفسه.

[172←]

«في مذكرة لرئيس الجمهورية ... الجبهة الوطنية للتغيير وحزب الأمة، مبارك: لا خيار غير نظام جديد وتشكيل مجلس سيادة انتقالي وحكومة انتقالية»، التحرير، 1/1/2019، شوهد في 15/1/2019، في: https://bit.ly/31wXd8Y؛ شملت قائمة الأحزاب الموقعة المذكرة: حركة الإصلاح الآن وحزب الأمة والإصلاح والتجديد والحزب الاتحادي الديمقراطي وكتلة قوى التغيير وحزب الشرق للعدالة والتنمية ومنبر المجتمع الدارفوري والحركة الاتحادية والحزب الاشتراكي المايوي والمؤتمر الديمقراطي لشرق السودان وحزب الأمة الموحد وحزب الوطن وتيار الأمة الواحدة ومنبر النيل الأزرق وحزب الإصلاح القومي واتحاد قوى الأمة وحزب مستقبل السودان وحزب وحدة وادي النيل وجبهة الشرق وحركة الخلاص وحزب التغيير الديمقراطي وحزب السودان الجديد وحزب الشوري الفيدرالي والجبهة الثورية لشرق السودان، يُنظر: «(باج نيوز) ينشر نص المذكرة التي تنوي الجبهة الوطنية للتغيير تقديمها للرئيس البشير»، باج نيوز، 1/1/2019، شوهد في 15/1/2019، في: https://bit.ly/2ApModO

[173←]
«22 حزبًا مشاركًا في الحكومة يطالبون بتنحي البشير ويعلنون انسحابهم من الحكومة»، موقع يوتيوب، 1/1/2019، شوهد في 19/8/2019، في: https://bit.ly/31kRWkR

[174←]
المرجع نفسه.

[175←]
«السودان: تجمع المهنيين يرفض مذكرة الـ 22 حزبًا المُطالِبة بحل الحكومة والبرلمان، ويصف أصحابها بأنهم جزء من النظام»، موقع النيلين، 2/1/2019، شوهد في 15/1/2019، في: https://bit.ly/38a3IQw

[176←]
«كلمة البشير أمام قيادات اتحاد العمال والمعاشيين - مدن السودان تنتفض»، موقع يوتيوب، 3/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/3gabegZ

[177←]
«الشرطة تفرق مظاهرات بأمدرمان في ‘جمعة الحرية والتغيير’»، الجزيرة نت، 4/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/385hBiO

[178←]
«تم اليوم ظهرًا اعتقال الدكتور محمد ناجي الأصم عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 4/1/2019، شوهد في 17/8/2019، في: https://bit.ly/38fGAQA؛ «الأمن السوداني يخلي سبيل صحفي أوقف بسبب تأييده للاحتجاج» روسيا اليوم، 5/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2B9rIap

[179←]
«اعتقال ومحاصرة 105 من أساتذة جامعة الخرطوم»، سودان بوست، 6/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2NBJ8Po

[180←]
«خطاب الرئيس السوداني عمر البشير للحشد الجماهيري بالساحة الخضراء الثلاثاء 9 يناير 2019»، موقع يوتيوب، 9/1/2019، شوهد في 17/8/2019، في: https://bit.ly/31nNAt7

[181←]
المرجع نفسه.

[182←]
المرجع نفسه.

[183←]
المرجع نفسه.

[184←]
المرجع نفسه.

[185←]
من أشهر الاعتصامات التي نظّمها تجمع المهنيين، الاعتصام الذي نُظم أمام منزل أسرة الطبيب الشهيد بابكر عبد الحميد في حي كافوري في 17 كانون الثاني/يناير 2019. وقتل الشهيد بابكر في منطقة بري في أثناء معالجة بعض الجرحى. وبعد انتهاء مراسيم التشييع في موكب مهيب، أعلن زملاء الشهيد اعتصامهم أمام منزل أسرته، والتحقت بهم جموع غفيرة من المتظاهرين، وردّدوا هتافات معادية للنظام، من بينها: «دم الطبيب بكم والله السؤال ممنوع»، و«رص العساكر رص ... الليلة تسقط بس». وخاطبت الاعتصام سارة نقد الله (الأمين العام لحزب الأمة القومي)، وطالبت القوات المسلَّحة بتحديد موقف واضح، إما الوقوف مع الشعب السوداني وإما حكومة البشير. ودعت سارة المتظاهرين إلى تحرير السودان من حكومة الكيزان وتأسيس دولة المواطنة والحرية والاستقلال، للمزيد يُنظر: «سارة نقد الله تخاطب المعزّين ببيت بابكر عبد الحميد وتقول ما حا نرجع إلى تحرير السودان من الكيزان»، موقع يوتيوب، 18/1/2019، شوهد في 17/8/2019، في: https://bit.ly/31CnX7Y، وفي لقاء تنوير لمنسوبي قطاع الطب والصيدلة والتمريض في حزب المؤتمر الوطني، في 21 كانون الثاني/يناير 2019، زعم الفريق أول صلاح عبد الله قوش، أن الطبيب بابكر عبد الحميد قُتِلَ من الخلف، حيث أثبتت الصور التي التقطتها الأجهزة الأمنية، بحسب قول قوش، أن فتاة أخرجت مسدس خرطوش (موريس) من حقيبتها، وقتلت الشهيد بابكر، ووعد قوش بأن الأجهزة الأمنية والعدلية ستقوم بنشر صورتها، وتقديمها إلى المحاكمة لتواجه عقوبة الإعدام. وكان هذا واحدًا من الادّعاءات التضليلية والافتراءات التي درجت الأجهزة الأمنية على بثّها والترويج لها، لصرف أنظار الرأي العام عن العنف الذي كانت تمارسه الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين.

[186←]
نذكر منها إضراب الصيادية وإضراب المعلمين وإضراب المحامين في ولاية الخرطوم.

[187←]

«المدارية تورد تفاصيل المؤتمر الأول لتجمع المهنيين»، التيار، 13/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/2NBL7Dk

[188←]
«نص البيان المشترك من ‘قوى الحرية والتغيير 13 فبراير’»، التغيير، 13/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/31pLN72

[189←]
«الرئيس البشير 2019 سيكون عام لإسكات صوت البندقية ودعم السلام»، قناة طيبة الفضائية، موقع يوتيوب، 13/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/2BILf1h

[190←]
«في ظروف غامضة ... وفاة 3 محتجزين داخل معتقلات جهاز الأمن السوداني»، الراصد، 3/2/2019، شوهد في 18/2/2019، في: https://bit.ly/3g55Ds5

[191←]
لمزيد من التفصيل يشاهد، «شهادة المعتقل الطيب محمد سليمان، رفيق الشهيد أحمد الخير عوض الكريم في معتقلات جهاز أمن»، سودانيز أونلاين، موقع يوتيوب، 5/2/2019، شوهد في 17/8/2019، في: https://bit.ly/3iiXmmk

[192←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: «المدرّس السوداني أحمد الخير ... أحد ضحايا التعذيب والاغتصاب»، نون بوست، 15/2/2019، شوهد في 17/8/2019، في: https://bit.ly/3dS5GGh

[193←]
يوجد النص الكامل للبيان في: «لجنة المعلمين: بيان مهم»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 2/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/3eGGTpH

[194←]
لمزيد من التفصيل عن مخرجات الحوار الوطني، يُنظر: الطيب زين العابدين، «السودان: مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومآلاته»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 22/2/2017، شوهد في 24/12/2019، في: https://bit.ly/3gnK8TG

[195←]
«حول وفاة الأستاذ أحمد خير: المؤتمر الشعبي ... لكل حادث حديث»، موقع النيلين، 8/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/38izgU5

[196←]

«الحركة الإسلامية الطالبية، المؤتمر الشعبي، أمانة الطلاب الاتحادية»، حزب المؤتمر الشعبي - ولاية الخرطوم، موقع فيسبوك، 21/12/2018، شوهد في 7/4/2020، في: https://bit.ly/3eA6JN4

[197←]

«البشير يؤكد اهتمام الدولة بأهل التصوف»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 3/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/3dE4hCXK

[198←]

مقتطفات من خطاب البشير، يُنظر: «عمر البشير: أكان دقت المزيكا كلو فأر هايخش جحرو»، موقع يوتيوب، 9/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2O03sKB؛ «البشير من 'عطبرة' تصريحات قوية ومثيرة: أقسم بالله العظيم لو دقت المزيكا كلو فأر يدخل جحرو»، موقع النيلين، 9/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/3f2BBoR

[199←]

لمزيد من التفصيل يشاهد العرض الكامل للحوار الذي أجراه الطاهر حسن التوم مع علي عثمان محمد، في: «علي عثمان محمد طه يبخس هتاف الجماهير تسقط بس»، سودانيز أونلاين، موقع يوتيوب، 9/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/3i4HdRv؛ ويصب في هذا الاتجاه التهديدي قول الفاتح عز الدين (أمين أمانة الفكر والثقافة في المؤتمر الوطني ورئيس لجنة مناصرة رئيس الجمهورية المشير عمر البشير)، الذي قال في لقاء أمانات دارفور في الحزب لنصرة الرئيس البشير، الذي نظمه القطاع التنظيمي في قاعة الزبير للمؤتمرات في 10 كانون الثاني/يناير 2019: «والله والله دي ما تهزنا، والأصعب منها [...] ولو طلعوا أهل الأرض جميعًا، والله رايتنا دي ما تسقط [...] والشايفنو دا، أدونا بس أسبوع، خلي تاني راجل يرفع رأسو [...] الكلام بنقولوا لكل المرجفين، ما بنقولوا للشعب السوداني، المرجفين أذيال الشيوعيين والبعثيين والمارقين»، لمزيد من التفصيل يشاهد العرض الكامل لكلمة الفاتح عز الدين في: «الفاتح عز الدين صاحب النظرية الاقتصادية رب رب رب»، قناة كشف السودانية، موقع يوتيوب، 16/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2ZhffJB

[200←]

مصطفى سري، «الشرطة السودانية تفرق بالقوة 'موكب التنحي': وزير العمل يعلن عن مظاهرة موالية للحكومة الأربعاء المقبل»، الشرق الأوسط، 7/1/2019.

[201←]

لمزيد من التفصيل يشاهد: «حاتم السر نؤيد عمر البشير في الساحة الخضراء»، سودانيز أونلاين، موقع يوتيوب، 9/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/3eC5Rqp

[202←]

لمزيد من التفصيل، يُنظر: «البشير يؤكد تلقيه نصحًا بالتطبيع مع إسرائيل: احتجاجات في أم درمان وحملات دهم واعتقالات واسعة في السودان»، الشرق الأوسط، 4/1/2019؛ «البشير: تلقينا نصائح بالتطبيع مع إسرائيل ولكننا رفضنا»، الشرق، 5/1/2019، شوهد في 23/8/2019، في: https://bit.ly/2CQpVr5

[203←]
سخر حسن مكي من محاولات الحكومات لتجيير المظاهرات والاحتجاجات لمصلحة الخط الشيوعي أو اليساري بشكل عام، واستخدام الشيوعية واللادينية فزاعةً للتشكيك في صدقية المظاهرات، ثم أردف قائلًا: «لكن هذه الفزاعة لم تعد تنفع؛ لأن المجموعة الحاكمة تفتقر للقدوة، ولن يشفع لها الحديث عن النظام الإسلامي [...] النظام الحاكم مهما كانت قوته، فهو في غرفة الإنعاش، وينتظر تحرير شهادة وفاته»، لمزيد من التفصيل يُنظر: «وفاة 3 محتجزين داخل معتقلات جهاز الأمن السوداني: أكاديمي إسلامي بار: مشروع الترابي - البشير فشل، وينتظر شهادة وفاته»، الشرق الأوسط، 3/2/2019.

[204←]
أحمد يونس، «مبارك المهدي لـ 'الشرق الأوسط': الثورة انتصرت والقوات الأمنية ستنهار: نائب رئيس الوزراء السابق حذر من انقلاب يجعل من البشير 'كبش فداء'»، الشرق الأوسط، 19/1/2019.

[205←]
«بيان الترويكا بشأن الرد على الاحتجاجات المستمرة في السودان»، سفارة كندا في السودان، موقع فيسبوك، 8/1/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2BlhHqp

[206←]
«إدانة أممية للاستخدام المفرط للقوة»، الشرق الأوسط، 18/1/2019.

[207←]
«مفوضة حقوق الإنسان تدعو إلى حماية حرية التعبير والتجمع السلمي في السودان»، أخبار الأمم المتحدة، 17/1/2019، شوهد في 27/8/2019، في: https://bit.ly/2YH956E

[208←]
مصطفى سري، «الأزمات الدولية تطرح 3 سيناريوهات لحقن الدماء في السودان»، الشرق الأوسط، 19/1/2019.

[209←]
«ارتفاع حصيلة قتلى احتجاجات السودان والبشير يشكل 'لجنة تحقيق'»، دويتشه فيله، 1/1/2019، شوهد في 30/8/2019، في: https://bit.ly/2NDzgVe

[210←]
«واشنطن تحذر السودان في أول تعليق على الاحتجاجات: للإفراج عن النشطاء المحتجزين»، العربي الجديد، 23/1/2019، شوهد في 30/8/2019، في: https://bit.ly/2Afeokc

[211←]
«تعبئة لموكب 'المعتقلين والتعذيب' في الخرطوم... واحتجاز صحافيين: منظمات إقليمية ودولية تطالب مجلس حقوق الإنسان بتحقيق دولي»، الشرق الأوسط، 7/2/2019، ومن أبرز هذه المنظمات: منظمة العفو الدولية والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمركز الإقليمي لتدريب

وتنمية المجتمع المدني ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ومركز هودو والمبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الأفريقي والمجموعة السودانية للديمقراطية أولًا والشبكة العربية لإعلام الأزمات والتحالف العربي من أجل السودان ومنظمة أعمل من أجل السودان ومركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية وهيئة محامي دارفور.

[212←]

«بيان الناطق الرسمي باسم الحكومة حول المظاهرات»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع فيسبوك، 21/12/2018، شوهد في 30/8/2019، في: http://bit.ly/2WNE0K1

[213←]

كانت قطر أول محطة خارجية يزورها الرئيس البشير منذ بدء الاحتجاجات الشعبية في السودان، وكانت الزيارة في 23 و24 كانون الثاني/يناير 2019، وخلالها اجتمع الرئيس البشير بالشيخ تميم بن حمد، أمير قطر، وبحث معه سبل دعم وتنمية العلاقات القائمة بين البلدين، ولم تفصح الدوحة بدعم مالي لحكومة البشير في مواجهة الاحتجاجات الشعبية. لكن تسرب بعض الأخبار غير المؤكدة، أنّ قطر طلبت من الرئيس البشير التنازل عن الحكم، يُنظر: «أمير قطر يستقبل الرئيس السوداني في الدوحة»، العربي الجديد، 23/2/2019، شوهد في 30/8/2019، في: https://bit.ly/2ZhDp6D

[214←]

كانت القاهرة المحطة الخارجية الثانية التي يزورها البشير منذ بدء الاحتجاجات في السودان، وذلك في 27 كانون الثاني/يناير 2019، حيث التقى بالرئيس عبد الفتاح السيسي الذي وصف الزيارة بأنها تتويج «للعديد من الجهود التي بذلت على مدار العام الماضي لتعزيز العلاقات الثنائية»؛ ومن جانبه أشاد البشير بزيارة قام بها وفد مصري إلى الخرطوم في بداية الأزمة، ووصفها بأنها كانت رسالة إلى الشعب السوداني والآخرين عن وقوف مصر إلى جانب السودان ودورها في المساهمة والحرص على استقراره. وأوضح البشير في كلمته أن «هناك العديد من المنظمات التي تعمل على زعزعة الأوضاع في دول المنطقة، وفي ما يخص السودان [...] الإعلام الدولي والإقليمي يحاول التهويل، ولا ندّعي عدم وجود مشكلة [...] هناك محاولات لاستنساخ قضية الربيع العربي في السودان بنفس الشعارات والبرامج والنداءات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي»، لمزيد من التفصيل شاهد: «غرفة الأخبار: كلمة الرئيس السوداني عمر البشير خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس السيسي»، إكسترا نيوز، موقع يوتيوب، 27/1/2019، شوهد في 30/8/2019، في: https://bit.ly/3dIAWY4

[215←]

فتح الرحمن يوسف، «وفد من الرياض في الخرطوم دعمًا للاستقرار: الوزير القصبي: خادم الحرمين أكد أن أمن السودان أمن للسعودية»، الشرق الأوسط، 26/1/2019، كانت زيارة الوفد السعودي في 24 كانون الثاني/ يناير 2019، الذي ضم ماجد القصيبي (وزير التجارة والاستثمار) ونبيل العامودي (وزير النقل) وأحمد قطان (وزير الدولة لشؤون الدول الأفريقية).

[216←]

عُقد اجتماع مجلس شورى الحركة الإسلامية المشار إليه في 16 شباط/فبراير 2019، ولم يبحث عن الحلول الموضوعية للمشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجه النظام، بل كان هدفه الأساس البحث عن كيفية حماية

النظام والقضاء على المظاهرات بشتى السبل والوسائل؛ لأن المظاهرات بحسب إفاداتهم كانت تحاول القضاء على «دولة المشروع الإسلامي»، وأكَّد المتحدثون في الاجتماع، بمن فيهم الرئيس البشير نفسه، أنهم قادرون على مواجهة التحديات والعبور إلى استعادة وضعهم السياسي. وألمح البشير في تهديد مبطن بإمكان نصب المشانق في الميادين ضد المتظاهرين، بينما دعا الطيب إبراهيم محمد خير إلى تشكيل قوات احتياط جديدة لحماية النظام. وفي اجتماع آخر للمؤتمر الوطني، لم يحضره الرئيس البشير، وصف أحد الحضور (عوض حاج علي) المتظاهرين بالصعاليك، وحث الحضور على عدم التعاطف معهم أو التراجع. لمزيد من التفصيل يُنظر: «الفيلم الوثائقي 'الأسرار الكبرى' الجزء الثالث والأخير»، العربية، موقع يوتيوب، 10/1/2020، شوهد في 6/2/2020، في: https://bit.ly/2BRdBWQ

[217←]
من أبرز المعتقلين مريم الصادق المهدي (حزب الأمة القومي) ومحمد يوسف أحمد المصطفى (تجمع المهنيين السودانيين) ومحمد مختار الخطيب (الحزب الشيوعي السوداني) ومحمد المهدي حسن (حزب الأمة القومي) وسارة نقد الله (حزب الأمة القومي) وصديق الصادق المهدي (حزب الأمة القومي) وحامد علي نور (نائب رئيس تحالف قوى السودان) ومنتصر الطيب (تجمع المهنيين السودانيين) ويحيى محمد الحسن ومحمد وداعة الله (حزب البعث السوداني) وفتحي نوري (حزب البعث السوداني) ومعاوية شداد (تجمع المهنيين السودانيين) وإبراهيم طه أيوب (منظمات المجتمع المدني). لمزيد من التفصيل يُنظر: «الاعتقال قبل التظاهر خطة جديدة للسلطات الأمنية في السودان ... اعتقال 25 قياديًا حزبيًا قبل موكب الرحيل ... الأمن يمطر متظاهري الخميس بقنابل الغاز»، أوراق، 22/2/2019، شوهد في 5/9/2019، في: https://bit.ly/3dDfuE5

[218←]
«خطاب الرئيس البشير للأمة السودانية من القصر الجمهوري»، الجمعة 22 شباط/فبراير2019، قناة الشروق الفضائية، موقع يوتيوب، 22/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/3gciclD؛ «نص خطاب البشير للأمة السودانية»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 22/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/2CQThpi؛ وتوجد أيضًا في ملاحق هذا الكتاب، يُنظر الملحق (10) من الكتاب.

[219←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: «تعليق عثمان ميرغني بعد خطاب البشير بإعلانه حالة الطوارئ واعتقاله بعده»، سودانيز أونلاين، موقع يوتيوب، 23/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/2ZpdZ7s

[220←]
أحمد يونس، «المعارضة تعتبر قرار الرئيس السوداني بإعلان الطوارئ مستفزًا للمتظاهرين»، الشرق الأوسط، 24/2/2019؛ لمياء يسري، «خطاب القرارات... كيف تلقت المعارضة السودانية كلمة البشير؟»، الزمان، 23/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/2CNw7A1؛ «بيان مشترك»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 22/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: http://bit.ly/2yH634b

[221←]
المرجع نفسه.

[222←]

المرجع نفسه.

[223←]

الوزراء الذين تمَّ استبقاؤهم في مناصبهم، هم: فضل عبد الله فضل (وزير رئاسة الجمهورية) وحامد ممتاز (وزير الحكم الاتحادي) وأحمد سعد عمر (وزير رئاسة مجلس الوزراء) وعوض بن عوف (وزير الدفاع) والدرديري محمد أحمد (وزير الخارجية) ومحمد أحمد سالم (وزير العدل). يُنظر: «مرسوم بتعيين د. محمد طاهر إيلا رئيسًا لمجلس الوزراء القومي»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 23/2/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2NFrBWo؛ «مراسيم جمهورية بحل وتشكيل الحكومة»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 23/2/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2NCXpeD

[224←]

«مراسيم بتعيين وزير دولة للدفاع وترفيع ضباط»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 26/2/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2NJwFsN

[225←]

«رئيس القضاء يصدر قرارًا بتشكيل محاكم طوارئ»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع فيسبوك، 26/2/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/3gdSm0F

[226←]

«قوى إعلان الحرية والتغيير بيان مشترك»، مدونة Sidewalks، 28/2/2019، شوهد في 20/8/2019، في: https://bit.ly/2VtwDJX

[227←]

«الخرطوم تشهد أطول يوم في تاريخ الثورة»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 28/2/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/2VuaiMp

[228←]

«محاكم الطوارئ في السودان تصدر أحكامًا بسجن 8 متظاهرين»، الشرق الأوسط، 1/3/2019؛ «أحكام بالسجن في السودان بحق 8 متظاهرين لمخالفتهم أمر الطوارئ»، مونت كارلو الدولية، 1/3/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/3idsvYs؛ أحمد فضل، «قضاة لجلد النساء.. محاكم الطوارئ تصدم المجتمع السوداني»، الجزيرة نت، 10/3/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/3i9eIlv

[229←]

«البشير يأمر بإطلاق جميع النساء المعتقلات خلال الاحتجاجات»، الشرق الأوسط، 9/3/2019؛ «البشير يأمر بالإفراج عن المعتقلات»، الجزيرة نت، 9/3/2019، شوهد في 20/8/2020، في: https://bit.ly/3ibgIcW

[230←]

«نجاح إضراب المهنيين السودانيين بنسبة عالية: توقعات بإطلاق مبادرة رئاسية للحوار مع المعارضة»، الشرق الأوسط، 6/3/2019؛ أحمد فضل، «في يوم الإضراب ... هكذا بدت الخرطوم»، الجزيرة نت، 5/3/2019، شوهد في 20/8/2020، في: https://bit.ly/2Vq2NpW

[231←]

«أحمد هارون رئيسًا لحزب المؤتمر الوطني بالوكالة»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 1/3/2019، شوهد في 20/8/2020، في: http://bit.ly/2RCdtPa، والاثنان الصادرة ضدهما مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية إلى جانب الرئيس وأحمد هارون هما: عبد الرحيم محمد حسين وعلي كوشيب، لاتهامهما بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور.

[232←]

هالة حمزة، «إقالة محافظ المركزي السوداني تصعّد أزمات السيولة والدولار والتضخم»، العربي الجديد، 7/3/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/2ZJk1zV

[233←]

«مراسيم جمهورية بحل وتشكيل الحكومة»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 23/2/2019، شوهد في 15/8/2019، في: https://bit.ly/2NCXpeD؛ «إعلان الحكومة الجديدة في السودان ... 20 وزيرًا، بينهم سيدتان و18 وزير دولة»، الشرق القطرية، 13/3/2019، شوهد في 18/8/2019، في: https://bit.ly/3e7ggJN

[234←]

«حكومة ‹إيلا› تؤدي اليمين ... والبشير يشيد والمعارضة تسخر»، الشرق الأوسط، 15/3/2019؛ «الحكومة السودانية تؤدي اليمين الدستورية على وقع الاحتجاجات»، عربي 21، 14/3/2019، شوهد في 20/8/2019، في: https://bit.ly/2BSKTF5

[235←]

«نص خطبة الصادق المهدي يوم الجمعة 5 أبريل»، التغيير، 6/4/2019، شوهد في 19/8/2019، في: https://bit.ly/2ZpukZQ

[236←]

لمزيد من التفصيل يُنظر: «موجهات موكب السودان الوطن الواحد»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 5/4/2019، شوهد في 20/8/2019، في: https://bit.ly/2YF57v9؛ «نص خطبة الصادق المهدي يوم الجمعة 5 أبريل».

[237←]

أحمد يونس ومصطفى سري، «مسيرات ‹مليونية› في ذكرى سقوط النميري تطالب برحيل البشير: اعتصام مفتوح أمام القيادة العامّة ودخول المحتجين مقرًا رئاسيًا والجيش يحمي المتظاهرين من أجهزة الأمن»، الشرق الأوسط، 7/4/2019.

[238←]

المرجع نفسه.

[239←]
«تجمع المهنيين يعلن عن تنظيم مواكب ووقفات بعدد من المدن العالمية يوم 6 أبريل»، صحيفة التحرير، 29/3/2019، شوهد في 20/8/2019، في: https://bit.ly/2Vv8GlH

[240←]
«بيان من قوى الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 6/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/3dHkzLz

[241←]
أحمد يونس ومصطفى سري، «مسيرات ‘مليونية’ في ذكرى سقوط النميري تطالب برحيل البشير: اعتصام مفتوح أمام القيادة العامَّة ودخول المحتجين مقرًا رئاسيًا والجيش يحمي المتظاهرين من أجهزة الأمن»، الشرق الأوسط، 7/4/2019.

[242←]
«بيان من قوى الحرية والتغيير«.

[243←]
«السودان ... استمرار الاعتصام ضد البشير والجيش يدعو للاستماع للمتظاهرين»، الجزيرة نت، 7/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/2AeXpyv؛ «البشير يرأس اجتماع مجلس الدفاع والأمن الوطني»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع فيسبوك، 7/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/3dPC1xC

[244←]
«قوى إعلان الحرية والتغيير: بيان مهم»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 8/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/2NB8Qn4

[245←]
المرجع نفسه.

[246←]
«الجزيرة نت تنشر أسرار انقلاب السودان.. ماذا دار بين جنرالين في اجتماع بسيارة عسكرية؟»، الجزيرة نت، 26/6/2019، شوهد في 26/6/2019، في: https://bit.ly/2Zzvmm7

[247←]
«المكتب القيادي للمؤتمر الوطني يجتمع برئاسة البشير»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 8 نيسان/أبريل 2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/2ZnR7ou

[248←]

«الجزيرة نت تنشر أسرار انقلاب السودان ... ماذا دار بين جنرالين في اجتماع بسيارة عسكرية؟«.

[249←]

المرجع نفسه.

[250←]

المرجع نفسه.

[251←]

لمزيد من التفصيل عن المسيرة، يُنظر: «أحمد هارون والطاهر حسن التوم قبل ساعات من السقوط»، قناة سودانية 24، موقع يوتيوب، 16/4/2019، شوهد في 26/6/2019، في: https://bit.ly/2BPNM9X

[252←]

«الملايين يواصلون اعتصامهم أمام قيادة الجيش وفي شوارع الخرطوم: مقتل 21 محتجًا سودانيًا في أقل من أسبوع... والمهدي يقترح حكومة عسكرية تتفاوض مع الحراك الشعبي»، الشرق الأوسط، 10/4/2019.

[253←]

عمار عوض، «الصادق المهدي لـ 'القدس العربي': 'الحرية والتغيير' والمجلس العسكري بلا تفويض شعبي ونقبل انتخابات مبكرة بعد استيفاء شروطها... ونُفضّل التريّث بالانضمام إلى المحاور»، القدس العربي، 29/5/2019، شوهد في 27/9/2019، في: https://bit.ly/3icKaPL

[254←]

«الجزيرة نت تنشر أسرار انقلاب السودان ... ماذا دار بين جنرالين في اجتماع بسيارة عسكرية؟».

[255←]
هذا القول المنسوب إلى الإمام مالك بن أنس لا أساس له من الصحة. نقل بعض الوسائط أن الشيخ عبد الحي يوسف هو الذي أوعز به إلى الرئيس البشير؛ غير أن الشيخ عبد الحي نفى صحة هذا الادعاء. لكن المهم في الأمر أن الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) نسب في لقاء تلفزيوني هذا القول إلى الرئيس البشير، يُنظر: «تصريح خطير من حميدتي الريس كان عايز يقتلنا»، قناة أحمد الضي بشارة، موقع يوتيوب، 24/4/2019، شوهد في 20/9/2019، في: https://bit.ly/3ii0z5Q

[256←]
«الجزيرة نت تنشر أسرار انقلاب السودان ... ماذا دار بين جنرالين في اجتماع بسيارة عسكرية؟».

[257←]
«تراجع مفاجئ عن مسيرة مؤيدة للبشير»، التغيير، 11/4/2019، شوهد في 20/9/2019، في: https://bit.ly/2ZnI3Qv

[258←]
«الجزيرة نت تنشر أسرار انقلاب السودان ... ماذا دار بين جنرالين في اجتماع بسيارة عسكرية؟».

[259←]
المرجع نفسه.

[260←]
لمزيد من التفصيل يشاهد: «تلفزيون السودان تسجيل قبل البيان من القوات المسلحة»، موقع يوتيوب، 10/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/2Zp3vVD

[261←]
المرجع نفسه.

[262←]
نص الاعتذار الوارد على موقع قوات الدعم السريع على فيسبوك: «بسم الله الرحمن الرحيم، قوات الدعم السريع، الإعلام الإلكتروني، توضيح: إن البلاد تمر بمرحلة دقيقة تاريخية وصعبة تحتاج منا لعمل مشترك تحت مظلة القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى كجهة قومية. وإن قوات الدعم السريع سوف تظل منحازة لخيارات الشعب السوداني بكافة أطيافه. وأود أن أعلن لعامة الشعب السوداني بأني كقائد لقوات الدعم السريع قد اعتذرت عن المشاركة في المجلس العسكري منذ يوم 11/4/2019م، وسوف نظل جزءًا من القوات المسلحة، ونعمل لوحدة البلاد واحترام حقوق الإنسان، وحماية الشعب السوداني»، يُنظر: «توضيح»، قوات الدعم السريع - الإعلام الإلكتروني، موقع فيسبوك، 12/4/2019، شوهد في 27/9/2019، في: https://bit.ly/3eLdbQG

[263←]

«قوى إعلان الحرية والتغيير: بيان مشترك»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 11/4/2019، شوهد في 27/9/2019، في: https://bit.ly/2NI4Lxo

[264←]

لمزيد من التفصيل يُنظر: «جيش السودان يقول: لن نفرّط في القيادة أو نسلّم البلاد إلى 'شذاذ الآفاق'»، موقع النيلين، 30/1/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/3glD3Tl

[265←]

لمزيد من التفصيل يشاهد: «عوض بن عوف: أتنازل عن منصب رئيس المجلس الانتقالي وأختار الفريق أول عبد الفتاح عبد الرحمن رئيسًا له»، قناة الجزيرة مباشر، موقع يوتيوب، 12/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/3gbZ9Ys

[266←]

تشكلت اللجنة الأمنية العليا من الفريق أول عوض بن عوف رئيسًا، وعضوية الفريق أول كمال عبد المعروف الماحي بشير والفريق أول صلاح عبد الله قوش والفريق أول شرطة الطيب بابكر علي فضيل والفريق أمن جلال الدين الشيخ والفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) (قائد قوات الدعم السريع) والفريق أول مصطفى محمد مصطفى والفريق أول عمر زين العابدين (ممثل للتصنيع الحربي في حالة غياب مدير التصنيع الحربي(.

[267←]

«رئيس المجلس العسكري الانتقالي يقبل استقالة قوش»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 13/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/2NEIocr

[268←]

«إعلان تشكيل المجلس العسكري الانتقالي»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 13/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/2NSmkLz

[269←]

«استقالة ثلاثة من أعضاء المجلس العسكري الانتقالي السودان»، الجزيرة نت، 24/4/2019، شوهد في 26/9/2019، في: https://bit.ly/2ZnZdgT

[270←]

«شاهد ... مؤتمر صحافي للمجلس الانتقالي في السودان»، قناة الغد، موقع يوتيوب، 12/4/2019، شوهد في 14/4/2019، في: https://bit.ly/3eLxld8

[271←]

في هذه الفترة كان الدكتور أحمد بلال عثمان وزيرًا للداخلية (أيلول/سبتمبر 2018 - شباط/فبراير 2019). وبعد إقالة حكومة رئيس الوزراء معتز موسى في 22 شباط/فبراير 2019، وتعيين محمد طاهر إيلا رئيسًا لمجلس

لوزراء، تمَّ الاستغناء عن خدمات أحمد عثمان، وتحويل جمعة بشارة أرور من وزارة الإعلام إلى وزارة الداخلية. ويبدو أن عثمان لم يُعيَّن رئيسًا للجنة الأمنية العليا لسببين: أحدهما أنه لم يكن صاحب خلفية مهنية في مجال العمل الأمني، وثانيهما أنه لم يكن من أنصار النظام الخُلَّص الذين يثق بهم رئيس الجمهورية، بل جرى تعيينه في إطار الموازنات السياسية مع الأحزاب المتحالفة مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم؛ علمًا أنه ينتمي إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي المسجَّل.

[272←]
لمزيد من التفصيل، يُنظر: البيان رقم (1) للفريق أول عوض بن عوف، الملحق (13).

[273←]
المرجع نفسه.

[274←]
إسراء الشاهر، «السودان ... ثورة الفن والأدب والتكافل: لكل رسمة قصة مختلفة ومنظر الألوان يبث الطمأنينة»، اندبندنت عربية، 26/5/2019، شوهد في 4/11/2019، في: https://bit.ly/38dKoBM

[275←]
المرجع نفسه.

[276←]
المرجع نفسه.

[277←]
المرجع نفسه.

[278←]
المرجع نفسه.

[279←]
طاهر هاني، «الفن في الزمن الثورة»، فرانس 24، 18/5/2019، شوهد في 4/11/2019، في: https://bit.ly/3ig9t3p

[280←]
«السودان ... جداريات توثق للثورة أحلامها»، الجزيرة نت، 25/4/2019، شوهد في 6/11/2019، في: https://bit.ly/2Aikn7S

[281←]
المرجع نفسه.

[282←]

المرجع نفسه.

[283←]

سيد أحمد بلال، «السودان: أطياف الميدان في كل مكان»، القدس العربي، 6/7/2019، شوهد في 6/11/2019، في: https://bit.ly/3e6qSbK

[284←]

عثمان ميرغني، «بعد أن ارتكبوا المجزرة؛ لماذا مسحوا اللوحات الإبداعية الجميلة»، سودانايل، 19/6/2019، شوهد في 6/11/2019، في: https://bit.ly/3geUxRz

[285←]

المرجع نفسه.

[286←]

المرجع نفسه.

[287←]

ينسب الاقتباس إلى الناقد هاشم ميرغني، نقلًا عن: عماد محمد بابكر، «الوطن المفقود والمشتهى ... قصائده وأغانيه في الثورة السودانية»، الجزيرة نت، 19/8/2019، شوهد في 6/11/2019، في: https://bit.ly/3gmyjgD

[288←]

لمزيد من التفصيل يُنظر: «بقايا قصيدة - مروة بابكر»، موقع فيسبوك، شوهد في 6/11/2019، في: https://bit.ly/31suoKN

[289←]

قراءة لنص القصيدة، يُنظر: «الطلقة ما بتقتل بقتل سكات الزول يا والدة أعفيلي وعدي القطعتو معاك»، قناة العالم، موقع يوتيوب، 28/12/2018، شوهد في 6/11/2019، في: https://bit.ly/2NFgnBl

[290←]

المرجع نفسه.

[291←]

لمزيد من التفصيل يُنظر:

Nesrine Malik, «She's an Icon of Sudan's Revolution. But the Woman in White Obscures Vital Truths,» The Guardian, 24/4/2019, accessed on 6/11/2019, at: https://bit.ly/3eIX6La

[292←]
أحمد يونس، «الجيش السوداني يقطع بعدم فض الاعتصام بالقوة ... والمعارضة تحذّر: الآلاف يصلون في قطار قادم من عطبرة لدعم الاعتصام في الخرطوم»، الشرق الأوسط، 24/4/2019؛ «وصول قطار مدينة عطبرة السودانية إلى الخرطوم للمشاركة في المظاهرات»، قناة الجزيرة مباشر، موقع يوتيوب، 23/4/2019، شوهد في 24/11/2019، في: https://bit.ly/2NHBkvy

[293←]
«قناة الجزيرة: إغلاق مكتبها في السودان ‘تمهيد لفض الاعتصام’ أم ‘وقف للتحريض’؟»، بي بي سي عربي، 1/6/2019، شوهد في 7/11/2019، في: https://bbc.in/2ZjTlFD

[294←]
محمد أمين ياسين، «القوات الأمنية السودانية تغلق شارع النيل بعد حوادث عنف جديدة: الخارجية الأميركية تحث على استئناف المفاوضات بين العسكريين والمدنيين ... والخرطوم تستدعي سفيرها في الدوحة»، الشرق الأوسط، 2/6/2019.

[295←]
المرجع نفسه. توجد منطقة كولومبيا في المنطقة الواقعة على شارع النيل، وأسفل جسر النيل الأزرق، والمجاورة لميدان الاعتصام من جهة الشمال.

[296←]
المرجع نفسه.

[297←]
يصف مراسلَا الشرق الأوسط أحمد يونس ومحمد أمين ياسين الوضع في الخرطوم، بقولهما: «لا تزال حتى مساء أمس، تسمع أصوات عيارات نارية في أنحاء العاصمة، فيما بلغت حصيلة فض الاعتصام 110 قتلى منذ الإثنين، بعد انتشال 40 جثة من النيل، كانت قوات أمنية قد ألقت بهم في عرض النهر بعد الحادثة. وأصبحت الخرطوم، حاليًا، مدينة أشباح، حيث خلت الشوارع من المارة، وباتت مثل سجن كبير [...] ولا تسمع فيها غير زخات الرصاص بكثافة، فيما تعلوها أدخنة الإطارات التي يحرقها الثوار لسد الطرقات أمام حركة الآليات العسكرية. وانتشرت قوات الأمن في الطرقات التي سُدّت بآلاف الحواجز والمتاريس. وفي وقت سابق من الصباح سُمع صوت إطلاق نار في حي الخرطوم 2 الذي يضم كثيرًا من السفارات»، لمزيد من التفصيل يُنظر: أحمد يونس ومحمد أمين ياسين، ‘»العسكري’ يدعو لحوار يشمل الجميع و’مصالحات’ على غرار جنوب أفريقيا ورواندا: ارتفاع القتلى بميدان الاعتصام إلى 110 بعد انتشال 40 جثة من النيل ومطالب بتحقيق دولي [...] اعتقال عرمان [...] والمهدي يطالب بتسليم السلطة للمدنيين»، الشرق الأوسط، 6/6/2019. ويصف الطيب زين العابدين عملية فض الاعتصام قائلًا: «ولكن هيهات حتى وقعت المذبحة الدامية في فجر يوم الإثنين التاسع والعشرين من رمضان، بقوات مكثفة من الدعم السريع ومن وحدات جهاز الأمن السرية، التي أنشبت أظافرها الدموية غدرًا على شباب عزل نيام، فقتلت من قتلت، وأصابت بالرصاص الحي من أصابت، وأحرقت الخيام على من فيها، بل وأخذت من استطاعت لتلقي بهم في النيل مكبلين بالقيود ومربوطين بحجارة ثقيلة حتى يقضوا حتفهم في قاع البحر، بقصد إخفاء معالم الجريمة الشنعاء؛ وهذا ما لا تفعله حيوانات أهل السودان، دعك من نسائها ورجالها الأشاوس. وأصدر المجلس العسكري بيانًا متهافتًا في تفسير المذبحة،

لا يقبله أكثر الناس جهلًا وغباءً، لكنه كشف بجلاء عن تواطؤ رئيس المجلس العسكري في الخطة التي وضعت خارج حدود البلاد. وأهل السودان لا يحتاجون إلى دليل لمن ارتكب المذبحة، فقد شهدوا المسرحية من أولها إلى نهايتها، وهي مصورة وموثقة بالصوت والصورة في فيديوهات لا حصر، وسيشهدها كل العالم في وقت قريب حين يتم ترتيبها بصورة إعلامية مناسبة»، لمزيد من التفصيل يُنظر: الطيب زين العابدين، «المجلس العسكري يقف عاريًا وحده كما ولدته أمه!»، سودانايل، 6/6/2019، شوهد في 8/11/2019، في: https://bit.ly/2Bp0k89

[298←]

«مذبحة القيادة العامَّة 3 يونيو 2019م»، رابطة المحامين والقانونيين السودانيين في بريطانيا، 10/8/2019، ص 7-8.

[299←]

«السودان ... المجلس العسكري يكشف تفاصيل ما جرى بموقع الاعتصام»، سكاي نيوز، 3/6/2019، شوهد في 8/11/2019، في: https://bit.ly/2AdIBzZ

[300←]

لمشاهدة النص الكامل للخطاب: «خطاب الفريق أول: عبد الفتاح البرهان للشعب السوداني، بعد فض اعتصام القيادة العامَّة»، اليمن الموحد-قناة كل اليمنيين، موقع يوتيوب، 4/6/2019، شوهد في 8/11/2019، في: https://bit.ly/3iekGSo

[301←]

«قوى إعلان الحرية والتغيير: بيان مشترك رقم (2) إعلان وقف التفاوض مع المجلس الانقلابي والدعوة للعصيان المدني»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 3/6/2019، شوهد في 8/11/2019، في: https://bit.ly/2Zkoqcd

[302←]

«الخطبة الثانية لعيد الفطر المبارك للإمام الصادق المهدي»، دائرة السودان، 5/6/2019، شوهد في 8/11/2019، في: https://bit.ly/2CWCh13

[303←]

لمزيد من التفصيل، يُنظر: «السودان: إدانة دولية وردود فعل واسعة على فض اعتصام الخرطوم»، الجزيرة نت، 3/6/2019، شوهد في 9/11/2019، في: https://bit.ly/2CUcyGn؛ «إدانة عربية واسعة لمجزرة المجلس العسكري في الخرطوم»، قناة العالم، 4/6/2019، شوهد في 9/11/2019، في: https://bit.ly/31FBCLN

[304←]

لمزيد من التفصيل عن ميثاق الخلاص الوطني، يُنظر: الملحق (2).

[305←]

«مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم»، سودانيز أونلاين، 30/12/2018، شوهد في 12/10/2019، في: https://bit.ly/38fd1yv شكلت هذه المبادرة الإطار العام لمعظم المبادرات التي صدرت بعدها، لأنها نادت بالتنحي الفوري للنظام وتشكيل حكومة انتقالية، وطالبت بوقف العنف ضد المتظاهرين.

[306←]
مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم: مقترح لآليات الانتقال السلمي للسلطة»، مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم، موقع فيسبوك، 15/2/2019، شوهد في 12/10/2019، في: https://bit.ly/2BeW9vT، يقصد بالأقاليم الستة القديمة: الشمالية ودارفور وكردفان والأوسط والشرق والخرطوم.

[307←]
المرجع نفسه.

[308←]
زين العابدين صالح، «ماهية مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم»، سودانايل، 5/2/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/3fj54uP

[309←]
عبد الوهاب الأفندي، «الأزمة السودانية بين مبادرة الجامعة ورسالة الجيش»، العربي الجديد، 2/2/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/3eLEKJn

[310←]
«إعلان الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 1/1/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/2ZAVJYT، وقّع النسخة الأصلية الأولى للإعلان محمد ناجي الأصم (تجمع المهنيين السودانيين) وحامد علي نور (قوى نداء السودان) وعبد الرحيم عبد الله محمد (تحالف قوى الإجماع الوطني) وعز العرب حمد النيل (التجمع الاتحادي المعارض).

[311←]
«الجبهة الوطنية للتغيير في السودان تطالب بحل البرلمان وبحكومة انتقالية تجهز لانتخابات جديدة»، قناة الجزيرة مباشر، موقع يوتيوب، 1/1/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/3dKHZ2D، المطالب التي ذُكرت في المؤتمر الصحافي، وردت في الأصل في مذكرة قدّمتها الجبهة الوطنية للتغيير إلى السيد المشير عمر حسن البشير (رئيس الجمهورية)، في 28 كانون الأول/ديسمبر 2018. ووقعتها الأحزاب والقوى السياسية الآتية: حركة الإصلاح الآن والحزب الاتحادي الديمقراطي وكتلة قوى التغيير وحزب الشرق للعدالة والتنمية ومنبر المجتمع الدارفوري والحركة الاتحادية والحزب الاشتراكي المايوي والمؤتمر الديمقراطي لشرق السودان وحزب الأمة الموحد وحزب الوطن تيار الأمة الواحدة ومنبر النيل الأزرق وحزب الإصلاح القومي واتحاد قوى الأمة وحزب مستقبل السودان وحزب وحدة وادي النيل وجبهة الشرق وحركة الخلاص وحزب التغيير الديمقراطي وحزب السودان الجديد وحزب الشورى الفيدرالي والجبهة الثورية لشرق السودان.

[312←]

أحمد فضل، «المعارضة توقع ’إعلان الحرية والتغيير‘ والبشير يستنفر أنصاره»، الجزيرة نت، 3/1/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/2DpzAoJ

[313←]

محمد القاسم، مقرر اللجنة المناوب، «منبر الحوار والسياسات»، جامعة الخرطوم، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/3eWYh9O، أُنشئ منبر الحوار والسياسات في عام 2009، بمبادرة من البروفسور محمد أحمد علي الشيخ (مدير الجامعة الأسبق)، بهدف التحاور في حل مشكلة دارفور، وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 كلف البروفسور مصطفى إدريس البشير (مدير الجامعة الأسبق)، لجنة برئاسة الدكتور حسن عابدين لإعداد لائحة تنظيمية وخطة عمل للمنبر حول القضايا القومية وطرح مبادرة ورؤية الجامعة للوفاق الوطني. وأجاز مدير الجامعة لائحة تكوين وتنظيم منبر الحوار والسياسات في جامعة الخرطوم في عام 2010، وحددت اللجنة مهمات المنبر بـ:

1 - تقديم الخبرة العلمية المتخصصة حول القضايا الاستراتيجية والوطنية.

2 - كفالة منبر حر للحوار الموضوعي العلمي والقومي والهادف إلى ألّا تتخذ الجامعة موقفًا سياسيًا منحازًا.

3 - توفير المعارف والخبراء المتخصصين لتقديم الدعم المعرفي والخيارات المستندة إلى البحث العلمي المجرد.

4 - حُدّد معهد أبحاث السلام في الجامعة مقرًا للمنبر، وأن يكون مدير المعهد مقررًا له، للتنسيق مع الجهات ذات الصلة من داخل الجامعة وخارجها.

بناءً على هذه التطورات الهيكلية، شُكلت لجنة المنبر برئاسة البروفسور صديق حياتي (مدير الجامعة الأسبق) في عام 2012. إلّا أنها لم تقم بأي عمل يذكر إلّا في عام 2014، عندما طرح الدكتور محمد محجوب هارون (مدير معهد أبحاث السلام ومقرر منبر الحوار والسياسات)، مقترحًا لأعمال، يهدف إلى انخراط الجامعة عبر منبر الحوار والسياسات في تقديم أفكار من أجل مصلحة السياسات العامَّة في البلاد، ودعم وتطوير مبادرات الحوار والتصالح الوطني. ومنذ ذلك التاريخ بقيت اللجنة في حالة ركودٍ تام، ولم تقدم أي أعمال ذات جدوى في إطار السياسات العامَّة.

[314←]

بيان توضيحي عن موقف أصحاب المبادرة من لجنة منبر الحوار والسياسات، يُنظر: «مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم»، تجمع المهنيين السودانيين، 11/3/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/2ZjAcDG

[315←]

«البشير يرحب بمبادرة جامعة الخرطوم»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 11/3/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/2CV9Osn

[316←]

أعضاء المجموعة موقعو المبادرة هم: التيجاني عمر الكارب، إسحاق القاسم شداد، أميمة أمين المرضي، أسامة النور عبد السيد، أ.د. بلقيس بدري، د. الجزولي دفع الله، د. جمعة كنده كومي، أ.د. حسن مكي، الأب حزقيال كندو كوكو، د. حسن عابدين، خالد التيجاني النور، د. راشد دياب، د. سعاد إبراهيم عيسى، سامية الهاشمي، سليمان أونور، صالح عبد الرحمن يعقوب، الصادق إبراهيم الرزيقي، د. صديق أمبدة، د. صفوت صبحي

فانوس، طه علي البشير، أ.د. الطيب زين العابدين، د. الطيب حاج عطية، أ.د. علي شمو، أ.د. عبد الملك محمد عبد الرحمن، عبد الرسول النور، عبد الله آدم خاطر، أ.د. عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، عمر الفاروق حسن شمينا، د. عبد الله إدريس، أ.د. عبد الغفار محمد أحمد، أ.د. عوض السيد الكرسني، أ.د. عطا الحسن البطحاني، د. عبد الباقي الجيلاني أحمد، عبد العزيز أحمد دفع الله، فيصل محمد صالح، فتح العليم عبد الحي، أ.د. قاسم بدري، د. محمد محجوب هارون، محمد عبد الله جار النبي، محمد بشير أحمد (الصاوي)، محمود عبد الرحمن أحمد، ماريا عباس مصطفى، محجوب محمد صالح، د. محمد يوسف أحمد المصطفى، محجوب عروة، مريم عبد الرحمن تكس، أ.د. منزول عبد الله منزول، د. نبيل أديب عبد الله، نفيسة أحمد الأمين، نوال عبد الحليم أبو قصيصة، د. هويدا صلاح الدين عتباني، ود. يوسف بخيت إدريس، لمزيد من التفصيل عن المبادرة يُنظر: «المبادرة القومية للسلام والإصلاح»، سودانيز أونلاين، 5/5/2016، شوهد في 11/11/2019، في: https://bit.ly/3eXYji5

[317←]
الطيب زين العابدين، «لماذا مبادرة السلام والإصلاح؟»، سودانايل، 27/6/2016، شوهد في 11/11/2019، في: https://bit.ly/2ZnH2Is

[318←]
«الوطني يرفض مذكرة الـ(52) بعد وصفها 'بالافتراء'»، التغيير، 24/5/2016، شوهد في 11/11/2019، في: https://bit.ly/38atOmm

[319←]
«مجموعة الـ (52) تتجاوز الرئاسة وتشرع في التنسيق مع قوى الحراك لأجل التغيير»، سودان تربيون، 9/2/2019، شوهد في 11/11/2019، في: https://bit.ly/3dHStzH، وأطلقت المجموعة على المبادرة المستحدثة «بيان موقف المجموعة بشأن تطورات الحراك الشعبي والراهن السياسي في البلاد». وأدار المؤتمر الصحافي الجزولي دفع الله، بحضور نبيل أديب عبد الله وسامية الهاشمي وخالد التيجاني النور.

[320←]
محمد يوسف أحمد المصطفى، «توضيح بخصوص مبادرة الـ 52»، الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال بفرنسا، موقع فيسبوك، 12/2/2019، شوهد في 11/11/2019، في: https://bit.ly/31y5mtJ

[321←]
«تصريح من تجمع المهنيين السودانيين بخصوص مبادرة السلام والإصلاح (مجموعة 52)»، سودانايل، 11/2/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/2YIzbWE

[322←]
وقَّع المذكرة البروفسور مصطفى إدريس نيابة عن مبادرة تيار المستقبل، والسفير الشفيع أحمد محمد نيابة عن المبادرة الوطنية للتغيير. والأستاذ فتح العليم عبد الحي نيابة عن مبادرة الإصلاح والنهضة (السائحون)، والأستاذ المحبوب عبد السلام المحبوب نيابة عن الإسلاميين الديمقراطيين، والدكتور محمد المجذوب محمد صالح نيابة عن مبادرة الانتقال نحو الحريات والتداول السلمي، يُنظر: «نص المبادرة التنسيقية الوطنية للتغيير والبناء»، سودانايل، 21/2/2019، شوهد في 4/11/2019، في: https://bit.ly/2VvxWYK

[323←]

«بيان مشترك: قوى إعلان الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، 13/2/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/38fi9CL

[324←]

لمزيد من التفصيل يُنظر:

W. A. Gamson & D. Meyer, «Framing Political Opportunity,» in: D. McAdam, J. McCarthy & M. Zald (eds.), Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 275-290.

[325←]

«لقاء رئيس الجمهورية المشير عمر البشير مع قادة أجهزة الإعلام والصحافة ببيت الضيافة»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع يوتيوب، 7/2/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/3g6ngHW

[326←]

«الوطني: ما في حكومة انتقالية ولا أوهام وقعاد الرئيس بالصندوق»، شبكة السودان الإخبارية، 12/2/2019، شوهد في 3/11/2019، في: https://bit.ly/3icYjwt

[327←]

أحمد فضل، «بين 'تسقط بس' و'تقعد بس'.. مبادرة للحوار بين النظام والمحتجين بالسودان»، الجزيرة نت، 8/2/2019، شوهد في 12/2/2019، في: https://bit.ly/2CMjh50

[328←]

«شاهد» البيان رقم واحد كاملًا للجيش السوداني وإعلان اعتقال البشير واقتلاع نظامه»، قناة الجزيرة، موقع يوتيوب، 11/4/2019، شوهد في 12/4/2019، في: https://bit.ly/2ZUgiiV

[329←]

«عوض بن عوف: أتنازل عن منصب رئيس المجلس الانتقالي واختيار الفريق أول عبد الفتاح عبد الرحمن رئيسًا له»، قناة الجزيرة مباشر، موقع يوتيوب، 12/4/2019، شوهد في 12/4/2019، في: https://bit.ly/3gbZ9YsK

[330←]

المرجع نفسه.

[331←]

(1) الفريق أول عبد الفتاح البرهان (رئيسًا)؛ (2) الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) (نائب الرئيس، قائد قوات الدعم السريع، عضو اللجنة الأمنية)؛ وشملت عضوية المجلس (3) الفريق أول عمر زين العابدين محمد

(ممثل التصنيع الحربي)؛ (4) الفريق أول شرطة الطيب بابكر علي (مدير عام قوات الشرطة وعضو لجنة الأمن العليا)؛ (5) الفريق طيار صلاح عبد الخالق (رئيس أركان القوات الجوية)؛ (6) الفريق أمن جلال الدين الشيخ (نائب المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات وعضو لجنة الأمن العليا)؛ (7) الفريق شمس الدين كباشي (نائب رئيس أركان القوات البرية والتدريس السودانية)؛ (8) الفريق ياسر عبد الرحمن العطا (قائد قوات حرس الحدود)؛ (9) الفريق أول مصطفى محمد مصطفى (رئيس الاستخبارات العسكرية وعضو لجنة الأمن العليا)؛ (10) اللواء مهندس بحري إبراهيم جابر (القوات البحرية). وتحت ضغط قوى إعلان الحرية والتغيير، استقال ثلاثة من أعضاء المجلس: الفريق أول عمر زين العابدين محمد والفريق أول شرطة الطيب بابكر علي فضيل والفريق أمن جلال الدين الشيخ، وعُين مكانه الفريق أول جمال الدين عمر محمد إبراهيم. واستمر المجلس العسكري بعضوية سبعة أعضاء، لمزيد من التفصيل يُنظر: «10 ضباط يحكمون السودان ... تعرف على أعضاء المجلس العسكري الانتقالي» الجزيرة نت، 14/4/2019، شوهد في 12/11/2019، في: https://bit.ly/2CUG3rD

يُنظر النص الكامل لبيان قوى إعلان الحرية والتغيير: «الحرية والتغيير السودانية منتقدة بيان المجلس العسكري: مطالب الثورة واضحة لا تراجع عنها»، الشرق، 14/4/2019، شوهد في 12/11/2019، في: https://bit.ly/2VvOXT0. وبعد فترة، استقال الفريق أول مصطفى محمد مصطفى لخلاف بينه وبين الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وعُين مكانه الفريق أول جمال الدين عمر محمد إبراهيم. واستمر المجلس العسكري بعضوية سبعة أعضاء، لمزيد من التفصيل يُنظر: المرجع نفسه.

[332←]
المرجع نفسه.

[333←]
أحمد يونس، «السودان نحو حكومة مدنية برئاسة شخصية 'مستقلة': دعم عربي للمجلس العسكري ... ومساعدات إنسانية سعودية ... والخرطوم ترحّب»، الشرق الأوسط، 15/4/2019.

[334←]
أحمد يونس، «الاتحاد الأفريقي يمهل السودان 15 يومًا لتسليم السلطة للمدنيين: هدد بتجميد عضوية الخرطوم ... والمعارضة تطلب حل المجلس العسكري وتكوين 'مجلس سيادة مدني' بديل»، الشرق الأوسط، 16/4/2019؛ «الاتحاد الأفريقي يمهل المجلس العسكري السوداني 60 يومًا لتسليم السلطة: الصادق المهدي يحذر من استفزاز الجيش وتحديه»، الشرق الأوسط، 1/5/2019، وجاء التمديد بناءً على بيان صادر من مجلس الأمن والسلم الأفريقي، في 30 نيسان/أبريل 2019.

[335←]
«واشنطن ولندن وأوسلو تدعو إلى 'حوار شامل' لنقل السلطة لحكومة مدنية»، الشرق الأوسط، 14/4/2019.

[336←]
تشكل الوفد المفاوض من قوى إعلان الحرية والتغيير من الآتية أسماؤهم: (1) عمر يوسف الدقير (حزب المؤتمر السوداني)؛ (2) مريم الصادق المهدي (حزب الأمة القومي)؛ (3) صديق يوسف (الحزب الشيوعي السوداني)؛ (4) علي الريح السنهوري (حزب البعث)؛ (5) محمد ناجي الأصم (تجمع المهنيين السودانيين)؛

(6) أحمد ربيع سيد أحمد (تجمع المهنيين السودانيين)؛ (7) أيمن خالد (تجمع المهنيين السودانيين)؛ (8)، الطيب العباسي (تجمع المهنيين السودانيين)؛ (9) حسن عبد العاطي (تجمع المهنيين السودانيين)؛ (10) مدني عباس مدني (تجمع المهنيين السودانيين)، لمزيد من التفصيل يُنظر: «الأصم، صديق يوسف، الدقير ومريم أبرز قوى الحرية والتغيير للتفاوض مع المجلس العسكري ... وترشيح مريم المهدي لرئاسة الوزراء»، موقع النيلين، 26/4/2019، شوهد في 13/11/2019، في: https://bit.ly/2AggCzP

[337←]

«رئيس اللجنة الاجتماعية يدعو الأئمة والدعاة إلى تعزيز مفاهيم الدين والسلم الاجتماعي ونبذ الجهوية والقبلية»، مركز الحاكم للخدمات الصحفية، موقع فيسبوك، 26/4/2019، شوهد في 12/11/2019، في: https://bit.ly/2ZlpYmr

[338←]

«'مليونية السلطة المدنية' في السودان»، بي بي سي عربي، 25/4/2019، شوهد في 12/11/2019، في: https://bbc.in/2VxQoA9؛ «حشود ضخمة من السودانيين تطالب بحكم مدني أمام مقر وزارة الدفاع بالخرطوم»، فرانس 24، 25/4/2019، شوهد في 12/11/2019، في: https://bit.ly/2ZnYA7i

[339←]

«'مليونية السلطة المدنية' في السودان»؛ «حشود ضخمة من السودانيين تطالب بحكم مدني أمام مقر وزارة الدفاع بالخرطوم«.

[340←]

«خطبة وصلاة الجمعة اليوم بالقيادة-اعتصام 26 أبريل 2019»، موقع يوتيوب، 26/4/2019، شوهد في 14/11/2019، في: https://bit.ly/31w3ZvE

[341←]

لمزيد من التفصيل يشاهد: «تعرف على المواد المقترحة للدستور الانتقالي والتي تصادم الشريعة الإسلامية... د. عبد الحي يوسف»، موقع يوتيوب، 26/4/2019، شوهد في 13/11/2019، في: https://bit.ly/3eGLloy، ومن أهم قادة تيار نصرة الشريعة الدكتور عبد الحي يوسف والدكتور محمد علي الجزولي والدكتور محمد عبد الكريم والدكتور مصطفى إدريس.

[342←]

«البرهان: يجمعنا هدف واحد مع قوى التغيير ... والأولوية للوطن: أكد أن الدعم السعودي والإماراتي كان له تأثير كبير ... وشكر مصر وإثيوبيا والاتحاد الأفريقي»، الشرق الأوسط، 28/4/2019.

[343←]

«'العسكري' السوداني يهدد بحسم 'الفوضى': تمسك بالتفاوض 'رغم تردد قوى التغيير'... و'تجمع المهنيين' يدعو لـ'مليونية' غدًا»، الشرق الأوسط، 1/5/2019.

[344←]

عيدروس عبد العزيز، «الوضع في السودان مفتوح على كل الاحتمالات: التصعيد الأخير بين الحراك و'العسكري' ينذر بمواجهة»، الشرق الأوسط، 1/5/2019.

[345←]
المرجع نفسه.

[346←]
«السودان: قوى الحرية والتغيير تسلّم العسكري مسودة دستور انتقالي»، الجزيرة مباشر، 2/5/2019، شوهد في 12/11/2019، في: https://bit.ly/3dMLTb4

[347←]
«السودان ... لجنة الوساطة تقترح مجلسين سيادي يغلب عليه المدنيون وأمني يغلب عليه العسكريون»، روسيا اليوم، 2/5/2019، شوهد في 13/11/2019، في: https://bit.ly/2YIpcAM، ومن أبرز أعضاء لجنة الوساطة: محجوب محمد صالح وأسامة داوود عبد اللطيف (رجل الأعمال) ونصر الدين شلقامي (ناشط في منظمات المجتمع المدني) وإبراهيم طه أيوب (السفير) وسليمان صالح فضيل (اختصاصي الجهاز الهضمي والمناظير) وحيدر أحمد علي (رئيس جمعية حماية المستهلك) وفدوى عبد الرحمن علي طه (جامعة الخرطوم).

[348←]
لمزيد من التفصيل يشاهد: «المؤتمر الصحفي للمجلس العسكري الانتقالي 'الرد على الوثيقة الدستورية'، 7 مايو 2019»، موقع يوتيوب، 8/5/2019، شوهد في 14/11/2019، في: https://bit.ly/2ZBi20z

[349←]
لمزيد من التفصيل يشاهد، وقائع المؤتمر الصحافي: «المجلس العسكري بالسودان: اتفقنا مع قوى الحرية والتغيير على كامل صلاحيات المجالس»، قناة الجزيرة مباشر، موقع يوتيوب، 14/5/2019، شوهد في 15/11/2019، في: https://bit.ly/2BPfvYb

[350←]
لمزيد من التفصيل يُنظر مضابط الحوار الذي أجراه عيدروس عبد العزيز ومحمد أمين ياسين مع المهندس صديق يوسف، «عضو التفاوض في 'قوى التغيير' بالسودان: اتفقنا مع 'العسكري' على مجلس للأمن: صديق يوسف قال لـ 'الشرق الأوسط' إن امرأة ستشارك في المجلس السيادي ... والجيش فشل في توفير الأمن»، الشرق الأوسط، 15/5/2019.

[351←]
لمزيد من التفصيل يشاهد، وقائع المؤتمر الصحافي: «المجلس العسكري بالسودان: اتفقنا مع قوى الحرية والتغيير على كامل صلاحيات المجالس»، قناة الجزيرة مباشر، موقع يوتيوب، 14/5/2019، شوهد في 15/11/2019، في: https://bit.ly/2BPfvYb

[352←]

عيدروس عبد العزيز وأحمد يونس، «هجوم غامض على اعتصام الخرطوم بعد تفاهم الجيش والحراك: النيابة توجه اتهامات إلى البشير بقتل متظاهرين»، الشرق الأوسط، 14/5/2019.

[353←]
لمزيد من التفصيل يشاهد بيان الفريق أول عبد الفتاح البرهان: «عبد الفتاح البرهان وقفنا التفاوض مع قوى الحرية والتغيير لمدة 72 ساعة»، موقع يوتيوب، 15/5/2019، شوهد في 15/11/2019، في: https://bit.ly/2YJQQNz

[354←]
«قوى إعلان الحرية والتغيير: بيان»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 16/5/2019، شوهد في 14/11/2019، في: https://bit.ly/3dGpgoJ

[355←]
«مسيرة نصرة الشريعة بالسودان: الدين للرحمن ما دين كيزان»، الجزيرة مباشر، 19/5/2019، شوهد في 14/11/2019، في: https://bit.ly/2ZkR4Kd

[356←]
لمزيد من التفصيل يشاهد خطاب حميدتي أمام قوات الدعم السريع: «حميدتي يهدد بفصل كل موظف عامل يضرب عن العمل»، زول تك، موقع يوتيوب، 21/5/2019، شوهد في 14/11/2019، في: https://bit.ly/2YNboF8

[357←]
«مجلس الأمن يفشل بإصدار بيان بشأن السودان»، العربية نت، 5/6/2019، شوهد في 17/11/2019، في: https://bit.ly/2NKvxFm

[358←]
المرجع نفسه.

[359←]
لمزيد من التفصيل يُنظر موقع الاتحاد الأفريقي للأمن والسلم الإلكتروني:

African Union, The Peace and Security Council, Communiqué of the 854th meeting held on 6 June 2019, on the Situation in The Sudan, 6/6/2019, accessed on 17/11/2019, at: https://bit.ly/3ijff4D

[360←]
«الاتحاد الأفريقي يعلق عضوية السودان والاتحاد الأوروبي يؤيد»، سودان بوست، 7/6/2019، شوهد في 17/11/2019، في: https://bit.ly/2Bh5rrfK

[361←]

«المعارضة السودانية تبلّغ إثيوبيا شروطَها لبدء عملية سياسية جديدة»، سودان تربيون، 7/6/2019، شوهد في 17/11/2019، في: https://bit.ly/2Vzbiiq

[362←]

«المجلس العسكري: منفتحون وحريصون على التحول الديمقراطي»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، 8/6/2019، شوهد في 17/11/2019، في: https://bit.ly/2NLbXsN

[363←]

تغريدة عرفان صديق، موقع تويتر، شوهد في 17/11/2019، في: https://bit.ly/2NI7uab

[364←]

عاطف عبد اللطيف، «أميركا تحذر الأطراف السودانية من فوضى يؤججها 'محرضون' و'مندسون' مساعد وزير الخارجية أكَّد دعم واشنطن المقترح الأفريقي لبدء المرحلة الانتقالية بحلول 30 حزيران/يونيو»، الشرق الأوسط، 15/6/2019.

[365←]

المرجع نفسه.

[366←]

يُنظر النص الإنكليزي الكامل:

United States of America, Congress, H. Res.432 - 116th Congress (2019-2020): Condemning the Attacks on Peaceful Protesters and Supporting an Immediate Peaceful Transition to a Civilian-led Democratic Government in Sudan, 15/7/2019, accessed on 19/11/2019, at: https://bit.ly/2VxWuAK

[367←]

«كلمة لرئيس المجلس العسكري الانتقالي السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان»، اكسترا نيوز، موقع يوتيوب، 3/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2YMorqv

[368←]

«كلمة البرهان رئيس المجلس العسكري الانتقالي 4/6/2019»، موقع يوتيوب، 4/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/3gbVp9j

[369←]

أحمد يونس ومحمد أمين ياسين، «'العسكري' يدعو لحوار يشمل الجميع و'مصالحات' على غرار جنوب أفريقيا ورواندا: ارتفاع القتلى بميدان الاعتصام إلى 110 بعد انتشال 40 جثة من النيل ومطالب بتحقيق دولي ... اعتقال عرمان ... والمهدي يطالب بتسليم السلطة للمدنيين»، الشرق الأوسط، 6/6/2019.

[370←]
الطيب زين العابدين، «المجلس العسكري يقف عاريًا وحده كما ولدته أمه!»، سودانايل، 6/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2Bp0k89

[371←]
«العصيان المدني الشامل والإضراب السياسي المفتوح منعًا للفوضى»، تجمع المهنيين السودانيين، 4/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2ZhqIIY

[372←]
يونس وياسين، «العسكري يدعو لحوار يشمل الجميع ومصالحات على غرار جنوب أفريقيا ورواندا.«

[373←]
مرتضى كوكو، «الإدارات الأهلية بالسودان تفوض ‘العسكري’ لتشكيل حكومة انتقالية»، العين الإخبارية، 19/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2YKchOM

[374←]
«مراسل العربية في السودان يكشف تفاصيل المحاولة الانقلابية على المجلس العسكري» العربية، موقع يوتيوب، 12/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2NIrLwn؛ محمد أمين ياسين ومصطفى سري، «حملة اعتقالات لعشرات الضباط الإسلاميين ... و‘العسكري’ يفرج عن معتقلين سياسيين: عودة الحياة إلى طبيعتها في مدن السودان بعد رفع العصيان ... ودعم دولي واسع للمبادرة الأفريقية»، الشرق الأوسط، 12/6/2019.

[375←]
كوكو.

[376←]
«الأمة القومي يطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين ويحمل العسكري حالة الانسداد السياسي والانفلات الأمني»، حزب الأمة القومي، 8/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2NOPomN، علق الفريق كباشي في مؤتمر صحافي عقد في 13 حزيران/يونيو 2019: بأنّ المجلس العسكري رحَّل قسرًا كلًا من نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ياسر عرمان، وأمينها العام خميس جلاب، والمتحدث باسمها مبارك أردول إلى جنوب السودان؛ لأن عرمان يواجه «حكمًا بالإعدام»، ما يحتم على المجلس العسكري حبسه إنفاذًا للحكم القضائي، إضافة إلى انتمائه إلى حركة مسلحة لم توقّع اتفاق سلام بعد، وقال إنه وصل إلى الخرطوم على الرغم من رفضهم طلبًا تقدمت به دولة صديقة (لم يسمِّها) تطلب السماح له بالدخول، وقال: «قلنا لهم ألا يأتي الآن، ولينتظر لحين استيفاء عمل نقوم به لإعلان العفو العام، الدولة تفهمت ذلك، لكن عرمان فاجأنا بالوصول»، وتابع: «صبرنا عليه أيامًا، ثم طلبنا منه المغادرة، لكنه رفض، ثم مارس عمليات تحريض بعد فض الاعتصام تسمح بتحريك إجراءات جنائية ضده، وبدلًا من أن نُبقيه في السجن قرّرنا ترحيله إلى جوبا». قطع عضو المجلس ياسر العطاء رفض مجلسه لما سمّاه «الخضوع لأي ابتزاز أو ضغوط إقليمية أو دولية، وذلك في إشارة إلى المواقف والمطالبات الدولية من مجلسه بتسليم السلطة إلى المدنيين. وقال إنهم لن يسمحوا بعنف اليمين (النظام القديم)، وندعو اليسار إلى التعامل بحكمة حتى لا نضطر إلى استعمال العنف

معهم»، لمزيد من التفصيل يُنظر: «(العسكري) يطلب استئناف التفاوض مع المعارضة خلال 24 ساعة»، سودان تربيون، 13/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2An6eGA

[377←]
«المؤتمر الصحفي للمبعوث الإثيوبي محمود درير حول الأزمة السودانية بين قوي الحرية والتغيير والعساكر»، سودانيز أونلاين، موقع يوتيوب، 11/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2VzoZhk

[378←]
«تصريح: لقاء وفد من قوى إعلان الحرية والتغيير بمساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية»، تجمع المهنيين السودانيين، 13/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2VAEIwF

[379←]
«مؤتمر: تنسيقية القوى الوطنية السودانية تدشّن انطلاقها بالدعوة إلى التوافق»، البيان، 13/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/2VvJv2s

[380←]
أحمد يونس ومحمد أحمد ياسين، «وثيقة مبادئ إثيوبية لإعادة الأطراف السودانية إلى مائدة التفاوض: مبعوث الاتحاد الأفريقي لـ ‹الشرق الأوسط›: عقدنا لقاء صريحًا وشفافًا مع قوى التغيير»، الشرق الأوسط، 22/6/2019.

[381←]
المرجع نفسه.

[382←]
«مؤتمر صحفي للمجلس العسكري الانتقالي السوداني»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع يوتيوب، 23/6/2019، شوهد في 20/11/2019، في: https://bit.ly/3eTXpTK

[383←]
«‹الموجة الثالثة› ... هل تغرق المجلس العسكري السوداني؟»، الوطن، 25/6/2019، شوهد في 24/11/2019، في: https://bit.ly/2NMljEo

[384←]
«30 يونيو يقترب وأمريكا تتحرّك ... السودان إلى أين؟»، الجزيرة مباشر، 27/6/2019، شوهد في 24/11/2019، في: https://bit.ly/2BgfYD1

[385←]
النص الكامل للكلمة، يُنظر: «كلمة الإمام الصادق المهدي في المؤتمر الصحفي بدار الحزب يوم الأربعاء 26 يونيو 2019م»، حزب الأمة القومي، 26/6/2019، شوهد في 24/11/2019، في: https://bit.ly/3ijzoHt، يقصد بالمبادرة الوطنية المبادرة التي تقدم بها الصادق المهدي وبعض الشخصيات القومية أمثال محجوب

محمد صالح وعمر شمينا ومُدّثر عبد الرحيم. وهدفها الأساس تجميع النقاط الإيجابية في المبادرات كلها التي طُرِحت، وعرضها على طرفي التفاوض للتحاور فيها.

[386←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: «بيان من حزب الأمة»، حزب الأمة القومي، 28/6/2019، شوهد في 28/1/2020، في: https://bit.ly/31xZjpg

[387←]
«حول المبادرة المشتركة الأفريقية والإثيوبية»، أحداث الساعة ـ السودان، موقع يوتيوب، 28/6/2019، شوهد في 23/11/2019، في: https://bit.ly/2CtbLMc

[388←]
«الوساطة الأفريقية والإثيوبية للسودان: اتفاق وشيك بين المعارضة والمجلس العسكري»، العربي الجديد، 2/7/2019، شوهد في 23/11/2019، في: https://bit.ly/3gawW4k

[389←]
«قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري يتفقان على تشكيل المجلس السيادي»، قناة الجزيرة مباشر، موقع يوتيوب، 4/7/2019، شوهد في 23/11/2019، في: https://bit.ly/3ihHK2E

[390←]
«ترحيب خليجي وعربي ودولي بالاتفاق السوداني بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية»، الشرق الأوسط، 5/7/2019.

[391←]
«إحباط محاولة انقلاب في السودان والمجلس العسكري يكشف التفاصيل»، روسيا اليوم، موقع يوتيوب، 11/7/2019، شوهد في 23/11/2019، في: https://bit.ly/3geyaLQ

[392←]
«السودان ... تساؤلات حول انقلاب فاشل عشية انتقال السلطة»، دويتشه فيله، 12/7/2019، شوهد في 23/11/2019، في: https://bit.ly/31wiTlB

[393←]
مصطفى سري، «الحركات المسلَّحة تدعو لاجتماع في أديس أبابا وتصف الاتفاق بـ 'الضعيف'»، الشرق الأوسط، 6/7/2019، ورد في استطلاع الصحيفة بأن الحركة الشعبية جناح الشمال (مالك عقار وعبد العزيز الحلو)، أصدرت بيانًا وصفت فيه الاتفاق بأنه «ضعيف وترك قضايا العدالة ودماء الشهداء لما يسمى باللجنة الوطنية، ويقوم على محاصصات حزبية وفردية، لا تخاطب جوهر القضايا وسرعان ما ينقلب عليه المجلس العسكري عاجلًا أم آجلًا». وإن التفاوض مع المجلس العسكري «سيضر بمستقبل الانتقال، وتحقيق أهداف الثورة». أما عبد الواحد محمد نور، فوصف المجلس العسكري بأنه «غير شرعي»، وأي اتفاق معه «ينتج مولودًا مشوّهًا وغير شرعي.«

[394←]

«بيان تنسيقية القوى الوطنية رقم (1) دعوة لإسقاط الاتفاق الإقصائي»، الزول، موقع فيسبوك، 6/7/2019، شوهد في 25/11/2019، في: https://bit.ly/3ihn9vd

[395←]

«تنسيقية القوى الوطنية ترفض اتفاق العسكري والحرية والتغيير»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع يوتيوب، 8/7/2019، شوهد في 25/11/2019، في: https://bit.ly/2BsMJwB

[396←]

«البرهان يلتقي المبعوث الأمريكي للسودان»، السوداني، 15/7/2019، شوهد في 24/11/2019، في: https://bit.ly/2YKTVgz

[397←]

«مراسم التوقيع على الاتفاق السياسي بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري»، قناة طيبة الفضائية، موقع يوتيوب، 17/7/2019، شوهد في 25/11/2019، في: https://bit.ly/2Vtn0Lt؛ أحمد يونس، «'العسكري' السوداني وقوى التغيير يوقعان اتفاقًا سياسيًا لاقتسام السلطة: حميدتي عده 'حظة حاسمة وتاريخية'... ودرير وصفه بأنه فخر للسودان وأفريقيا»، الشرق الأوسط، 18/7/2019. غاب عن مراسم التوقيع صديق يوسف ممثل قوى الإجماع الوطني في وفد قوى إعلان الحرية والتغيير. وغيابه كان يشير إلى موقف الحزب الشيوعي الرافض بعض بنود الاتفاق السياسي، والمتحفظ على بعض بنود الوثيقة الدستورية.

[398←]

«مراسم التوقيع على الاتفاق السياسي بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري».

[399←]

يؤكد ذلك التصريح الصحافي الصادر من قوى إعلان الحرية والتغيير عن مجريات العملية السياسية، في 13 تموز/يوليو 2019، الذي تُقرأ فقرته الافتتاحية هكذا: «أكملت اللجان الفنية لقوى إعلان الحرية والتغيير عملها المشترك في تحويل الاتفاقات السياسية بين الطرفين إلى صياغة قانونية محكمة؛ لخّصتها في وثيقتين، هما وثيقة الاتفاق السياسي ووثيقة الإعلان الدستوري. هاتان الوثيقتان حملتا نقاطًا لم تنجح اللجان الفنية في التوافق على صيغة موحدة لها، فتقرر نقلها إلى وفدي التفاوض من أجل النقاش حولها وحسم النقاط العالقة»، لمزيد من التفصيل يراجع: «تصريح صحفي من قوى إعلان الحرية والتغيير حول مجريات العملية السياسية»، سودانايل، 13/7/2019، شوهد في 29/11/2019، في: https://bit.ly/2BWWNxH

[400←]

يُنظر الملحق (34).

[401←]

المرجع نفسه.

[402←]

المرجع نفسه.

[403←]
المرجع نفسه.

[404←]
المرجع نفسه.

[405←]
المرجع نفسه.

[406←]
المرجع نفسه.

[407←]
«حزب المؤتمر السوداني بيان حول الراهن السياسي»، السوداني، 22/7/2019، شوهد في 30/11/2019، في: https://bit.ly/3gislgn

[408←]
«الأمة القومي: التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي بدايةُ مرحلة انتقالية ديمقراطية»، حزب الأمة القومي، 17/7/2019، شوهد في 29/11/2019، في: https://bit.ly/2YNFhoU

[409←]
«تعميم صحفي من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني»، الراكوبة، 13/7/2019، شوهد في 29/11/2019، في: https://bit.ly/2ZqGiCo

[410←]
لمزيد من التفصيل يُنظر، «بيان تفصيلي من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حول وثائق الاتفاق بين الحرية والتغيير والمجلس العسكري»، 15 يوليو 2019م»، صحيفة ربوع السودان، موقع فيسبوك، 20/7/2019، شوهد في 29/11/2019، في: https://bit.ly/3dQ7xeJ؛ «الشيوعي يرفض الاتفاق ويتمسّك بالتصعيد الجماهيري»، الميدان، 18/7/2019.

[411←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: صديق الزيلعي، «الحزب الشيوعي وضرورة دعم الحكومة القادمة»، سودانايل، 5/8/2019، شوهد في 29/11/2019، في: https://bit.ly/2BRKqTJ

[412←]
أبو الحسن مصطفى سيد أحمد، رسالة تليفونية (واتساب)، 5/8/2019.

[413←]
«الجبهة الثورية السودانية.. تعميم صحفي»، الجبهة الثورية، 18/7/2019، شوهد في 19/7/2019، في: https://bit.ly/2NKuzsM؛ عبد الحميد عوض، «رفض الحركات المتمردة للوثيقة الدستورية السودانية: عقبةٌ أمام السلام»، العربي الجديد، 6/8/2019، شوهد في 4/9/2019، في: https://bit.ly/2BoeEha

[414←]
«المؤتمر الوطني: بيان مهم»، الموقف الآن، موقع فيسبوك، 4/8/2019، شوهد في 30/11/2019، في: https://bit.ly/2BgSr4T

[415←]
«حي على فلاح الوطن»، الموقع الرسمي للإمام الصادق المهدي، 31/7/2019، شوهد في 30/11/2019، في: https://bit.ly/2D0qvml

[416←]
«حزب المؤتمر السوداني بيان حول الراهن السياسي«.

[417←]
«بيان: إحباط محاولة انقلابية شارك فيها ضباط من الجيش وعدد من قيادات الحركة الإسلامية»، قناة الشروق الفضائية، موقع يوتيوب، 24/7/2019، شوهد في 30/11/2019، في: https://bit.ly/3gf3udq

[418←]
«إعلان أديس أبابا لقوى الحرية والتغيير حول قضيتي: الانتقال لحكم مدني والسلام الشامل»، تجمع المهنيين السودانيين، موقع فيسبوك، 25/7/2019، شوهد في 6/12/2019، في: https://bit.ly/31yqeRO

[419←]
أحمد يونس، «'الحركة الشعبية لتحرير السودان' ترفض مفاوضات السلام قبل تشكيل الحكومة»، الشرق الأوسط، 29/7/2019.

[420←]
«بيان حول لجنة التحقيق المزعومة»، قوى إعلان الحرية والتغيير»، تجمع المهنيين السودانيين، 27/7/2019، شوهد في 6/12/2019، في: https://bit.ly/31B7HEf

[421←]
«أحداث الأبيض بالسودان ... تجمع المهنيين يدعو لمليونية اليوم والسلطات توقف عسكريين»، الجزيرة نت، 1/8/2019، شوهد في 6/12/2019، في: https://bit.ly/2VB9XaG

[422←]
لمزيد من التفصيل يُنظر: «مؤتمر صحفي لقوى إعلان الحرية والتغيير بالسودان»، اكسترا نيوز، موقع يوتيوب، 1/8/2019، شوهد في 6/12/2019، في: https://bit.ly/38gGkR7

[423←]

«لحظة تاريخية ... التوقيع على وثيقة الإعلان الدستوري في السودان» سكاي نيوز، موقع يوتيوب، 4/8/2019، شوهد في 16/9/2019، في: https://bit.ly/38n2IZd؛ أحمد يونس، «آلاف السودانيين يحتفلون في الشوارع بالأناشيد الوطنية والهتافات: توقيع الوثيقة الدستورية يعيد للسودانيين فرحتهم المسروقة»، الشرق الأوسط، 5/8/2019.

[424←]

لمزيد من التفصيل يُنظر: الملحق (40)، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019.

[425←]

أحمد عثمان عمر، توقيعات في دفتر الثورة السودانية ([د. م] : [د. ن]، 2019)، ص 201.

[426←]

المرجع نفسه، 202؛ لمزيد من التفصيل عن النماذج المؤيدة لهذا الاتجاه يُنظر الصفحات (191-203).

[427←]

«الجبهة الثورية السودانية: الإعلان الدستوري تجاوز رؤية السلام العادل»، الجبهة الثورية، 5/8/2019، شوهد في 7/12/2019، في: https://bit.ly/2BojSJO، ووقع هذا البيان: القائد مالك عقار أير (رئيس الجبهة الثورية)، القائد مني أركو مناوي (رئيس الجبهة الثورية). واتّهم البيان إبراهيم الأمين (حزب الأمة القومي) وعلي السنهوري (حزب البعث)، بعرقلة تضمين رؤية اتفاقية السلام الشامل في الوثيقة الدستورية، وذلك بخلاف موقف عمر الدقير (حزب المؤتمر السوداني) الذي كان مساندًا لتضمين رؤية السلام المقترحة من الجبهة الثورية في الوثيقة الدستورية.

[428←]

نذكر منهم: محمد إبراهيم خليل، «لا بد من التسليم بأن حكومة الوثيقة الدستورية مرحلة انتقالية»، حزب المؤتمر السوداني، موقع فيسبوك، 21/8/2019، شوهد في 7/12/2019، في: https://bit.ly/2ZtH7u0؛ أبو ذر الغفاري بشير عبد الحبيب، «تعديل الوثيقة الدستورية بعد التوقيع عليها الأحرف الأولى، وإخفاء معلومات عن الشعب»، سودانايل، 25/8/2019، شوهد في 7/12/2019، في: https://bit.ly/38eR7eG؛ عثمان عمر؛ أحمد الجيلي وعبد الخالق شايب، «ملاحظات هامة على مسودة الوثيقة الدستورية»، موقع تويتر، 27/7/2019، شوهد في 7/12/2019، في: https://bit.ly/2BYLZiD؛ المحبوب أبو علي، «الوثيقة الدستورية السودانية: قراءة قانونية سياسية»، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 15/8/2019.

[429←]

عمرو خليل، «التحديات الاقتصادية أمام الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان وكيف يمكن التغلب عليها»، تقديرات موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 31/8/2019، شوهد في 11/10/2019، في: https://bit.ly/3dO7twa

[430←]

شملت قائمة الذين تحدثوا في حفل توقيع الوثيقة الدستورية: معتز صالح (ممثل قوى إعلان الحرية و التغيير)، وموسى فكي (رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي)، وهافيستو (ممثل الاتحاد الأوروبي ووزير خارجية فنلندا)، ومصطفى مدبولي (رئيس الوزراء المصري وممثل رئيس الاتحاد الأفريقي)، وآبي أحمد (رئيس الوزراء الإثيوبي)، وأوهورو كينياتا (رئيس كينيا)، وسلفاكير ميارديت (رئيس دولة جنوب السودان)، والإمام الصادق المهدي؛ وأدارت الحفل المذيعة إسراء عادل.

[431←]

يُنظر: النص الكامل لخطاب محمد ناجي الأصم، في الملحق (42).

[432←]

لمزيد من التفصيل يُنظر: «مراسم توقيع الاتفاق الانتقالي بالسودان (كاملة)»، اكسترا نيوز، موقع يوتيوب، 17/8/2019، شوهد في 10/12/2019، في: https://bit.ly/38hKIzs

[433←]

أحمد يونس، «قوى الحرية والتغيير والعسكري يختاران ممثليهما لمجلس السيادة ... مفاوضات شاقة لاختيار الشخصية التوافقية بين الطرفين، الشرق الأوسط، 19/8/2019.

[434←]

أجرت صحيفة القدس العربي حوارًا مع فدوى عبد الرحمن علي طه، وسألتها عن سبب اعتذارها عن عدم قبول الترشيح لمنصب عضو مجلس السيادة، فردّت قائلة: «اعتذاري عن السيادي بعد اعتماد ترشيحي من مكوّنات قوى الحرية والتغيير الخمسة كان سببه مبدئيًا هو الاعتراض على الطريقة التي يُدار بها ملف الترشيحات، وأقول لا للمحاصصات الجهوية والقبلية التي أبعدت محمد الحسن التعايشي مرشح تجمع المهنيين. الثورة ثورة مفاهيم ولا يمكن أن نعود بالشباب للمربع الأول، وصادف أن يكون المرشح المبعد رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم الذي عرف بتميزه ومقدراته، لكن كنت أتمنى أن يتدارك الأمر في الترشيحات لمجلس الوزراء، الشيء الذي لم يحدث في بعض الحالات». يراجع: مصعب محمد علي، «البروفيسورة فدوى عبد الرحمن علي طه: المشهد السياسي في السودان مرتبك وأخشى عدم تحقيق العدالة»، القدس العربي، 14/9/2019، شوهد في 7/4/2020، في: https://bit.ly/31wzmpT

[435←]

يحيى كشة، «السودان ... ‘قوى التغيير’ تختار عضوًا مسيحيًا للمجلس السيادي»، إرم، 18/8/2019، شوهد في 3/10/2019، في: https://bit.ly/2ZmUIDz

[436←]

ولد في مدينة كادقلي بولاية جنوب كردفان في عام 1959، نال شهادة الدكتوراه في الفيزياء في جامعة الخرطوم، وبعدها عمل في الكثير من الجامعات السودانية والسعودية، وله عدد من الدراسات في مجال تخصصه، منها: «الواقع والوقائع وتأثير التعدين على البيئات المحلية» و«حقوق المجتمعات المستضيفة للنشاط التعديني». شارك في الكثير من أنشطة العمل المدني في منطقة جبال النوبة والنيل الأزرق، وكذلك ورش العمل والمؤتمرات الخاصة بقضايا السلام والحرب والبيئة والتعليم العالي، إضافة إلى أنه كاتب راتب في الصحف السودانية. كما يُعرف بانتمائه إلى حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يشغل فيه منصب عضو في القيادة

القُطرية. «مجلس السيادة في السودان: من هم قادة السودان الجدد؟»، بي بي سي عربي، 21/9/2019، شوهد في 5/4/2020، في: https://bbc.in/2ZthE3M

[437←]
تعود جذوره إلى مدينة كسلا في شرق السودان. حصل على بكالوريوس القانون في جامعة الخرطوم في عام 1972. وبعد تخرجه، التحق بديوان النائب العام، وعمل مستشارًا قانونيًا لبنك السودان المركزي (1974-1978)، ووكيلًا لنيابة كسلا، وترشح في انتخابات عام 1986 نائبًا لدائرة كسلا الغربية (ممثلًا لحزب الأمة القومي)، وبعد فوزه شغل منصب رئيس لجنة الحكم اللامركزي وشؤون الإقليم، ثم وزيرًا للإسكان والمرافق العامَّة. وبعد سقوط النظام البرلماني، هاجر إلى دولة البحرين، حيث عمل محاميًا في مكتب الشيخ عيسى آل خليفة بالمنامة، يُنظر: المرجع نفسه.

[438←]
وُلد في منطقة رهيد البردي، بولاية جنوب دارفور في عام 1973. حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم. وفي أثناء دراسته الجامعية انضم إلى حزب الأمة القومي، وترأس أول اتحاد لطلاب المعارضة في جامعة الخرطوم في عام 2003. ترك حزب الأمة القومي في عام 2009، وهاجر إلى بريطانيا، حيث وجّه نشاطه في العمل المدني، أولى القضايا المرتبطة بالنزاعات والحروب الأهلية اهتمامًا خاصًا، يُنظر: المرجع نفسه.

[439←]
وُلدت في مدينة الأبيض، ولاية شمال كردفان، حصلت على شهادة التربية والتدريس من معهد تدريب المعلمات في أمدرمان، والدبلوم العالي في جامعة ليدز، والماجستير في جامعة مانشستر، إنكلترا، وشهادة تدريب المعلمين لتدريس اللغات في الولايات المتحدة. امتهنت التدريس في المدارس الوسطى والثانوية، وانتقلت إلى العمل أستاذة للغة الإنكليزية ومترجمة في الجامعات السودانية والمملكة العربية السعودية. واختيرت عضوًا في الاتحاد النسائي السوداني، وعدد من المنظمات الثقافية والاجتماعية، وعرفت بنشاطها الكبير في المجتمع المدني، يُنظر: المرجع نفسه.

[440←]
وُلد في مدينة الخرطوم في عام 1979، درس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدينة أم روابة، ولاية شمال كردفان. نال بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية بمرتبة الشرف الأولى في جامعة الخرطوم، وماجستير العلوم السياسية في الجامعة نفسها في عام 2008. في أثناء دراسته في جامعة الخرطوم، انضم إلى رابطة الاتحاديين في الجامعة، وتدرّج في عمله التنظيمي إلى أن أصبح رئيسًا لطلاب الحزب الاتحادي الديمقراطي في الجامعات والمعاهد العليا السودانية، كما شغل منصب رئيس تحرير صحيفة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم (الاتحاد). وبعد تخرجه في الجامعة، مارس مهنة الصحافة، وتعاون مع الكثير من الصحف السودانية، قبل أن يهاجر إلى دولة قطر في عام 2014، حيث عمل في صحيفة الوطن القطرية، حتى تاريخ ترشيحه لعضوية مجلس السيادة، يُنظر: المرجع نفسه.

[441←]
ولدت في مدينة أمدرمان، حيث درست مراحلها التعليمية قبل الجامعية. حصلت على ليسانس الحقوق في جامعة القاهرة في عام 1980، وبعد تخرجها التحقت بوزارة العدل، وتدرجت في هيكلها الوظيفي إلى أن بلغت رتبة

مستشارة قانونية، كما جرى اختيارها في مفوضية حقوق لغير المسلمين. عملت بمختلف إدارات الوزارة ومثّلت السودان في لجان وزارية، وشاركت في الكثير من المؤتمرات الداخلية والخارجية. توافق المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير على ترشيحها عضوًا حادي عشر، وممثلة أيضًا للمسيحيين في السودان، يُنظر: المرجع نفسه.

[442←]

ولد في الدِبَيْبَاتْ، ولاية جنوب كردفان في عام 1956، وحصل على بكالوريوس الاقتصاد الزراعي في جامعة الخرطوم في عام 1981. بدأ حياته العملية في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (1981-1987)، وبعدها تمَّ ابتعاثه إلى المملكة المتحدة، حيث نال درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم الاقتصادية في جامعة مانشستر. وفي أثناء إعداده الدكتوراه أحالته حكومة الإنقاذ إلى الصالح العام، بحكم انتمائه السابق إلى الجبهة الديمقراطية. وبعد نيله الدكتوراه انتقل إلى زيمبابوي في شركة استشارية خاصة، ثم منها مستشارًا في منظمة العمل الدولية (1995-1997) في الدولة نفسها. ثم عمل في البنك الأفريقي للتنمية (1997-2003)، قبل أن ينضم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة في أديس أبابا، حيث تقلّد عددًا من المناصب التنفيذية، آخرها نائبًا للأمين التنفيذي. وبعدها انتقل إلى العمل في المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات بصفته مديرًا إقليميًا لأفريقيا والشرق الأوسط (2003-2016)، ثمّ كلفه بان كي مون (أمين عام الأمم المتحدة) بإدارة أعمال الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2016-2018). وبعد انتهاء فترة التكليف عاد إلى منصب كبير الاقتصاديين ونائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأخيرًا ختم حياته العملية مستشارًا في بنك التجارة والتنمية في أديس أبابا. اختاره الرئيس عمر البشير في آخر أيامه وزيرًا لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي؛ إلّا أنه اعتذر عن عدم تولّي المنصب. وبعد إطاحة الرئيس البشير، برز اسمه مرشحًا لتولّي منصب رئيس الوزراء، لمزيد من التفصيل يُنظر: «من هو حمدوك؟ ... إليكم القصة كاملة»، الشاهد، 22/9/2019، شوهد في 13/12/2019، في: https://bit.ly/38jomxj

[443←]

«المؤتمر الصحفي لعبد الله حمدوك بعد أن أصبح رئيسًا للوزراء السوداني 21 آب/أغسطس 2019»، سودانيز أونلاين، موقع يوتيوب، 21/8/2019، شوهد في 13/12/2019، في: https://bit.ly/3iiVsSC

[444←]

القائمة المعتمدة لمرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير للمناصب الوزارية التي سُلّمت إلى رئيس الوزراء ليختار منها أعضاء حكومته: وزارة الخارجية، عمر بشير منيس وعمر قمر الدين إسماعيل وعمر محمد أحمد الصديق؛ وزارة المالية، الدكتور إبراهيم البدوي والدكتور حسن بشير محمد نور والدكتور محمد شيخون؛ وزارة الصناعة والتجارة، بكري علي أحمد وكمال الدين الطيب ياسين الإمام؛ وزارة الطاقة والتعدين، صالح ميرغني صالح وعوض جار الخير إبراهيم وعادل علي إبراهيم وعمر محمد صالح بادي؛ وزارة العدل، الدكتورة ابتسام السنهوري والدكتور عثمان محمد الحسن ونصر الدين عبد الباري والدكتور محمد عبد السلام الأزيرق؛ وزارة الثروة الحيوانية والسمكية، الدكتورة أمل عمر بخيت العوض وشادية أحمد محمد اللازم وحنان عبد المولى أبشر الفضل والدكتور محمد فضل أحمد فضل؛ وزارة التربية والتعليم، البروفسور محمد الأمين التوم ومحمد إبراهيم علي فضل والطاهر عبد الله قمر والدكتورة ابتسام بشير كرار؛ وزارة الصحة، الدكتور أكرم علي التوم والطيب جادين والدكتورة سارة عبد العظيم حسنين والدكتور عبد الرحيم محمد علي؛ وزارة الري والموارد المائية، البروفسور ياسر عباس محمد علي ومنصور محمد مردس وإبراهيم محمد خدام؛ وزارة الزراعة، معاوية يحيى بابكر وصافيناز حاج الطاهر وعبد المنعم علي وعبد الله عيسى زايد؛

وزارة الشباب الرياضة، محمد جعفر سيد أحمد قريش وماجد طلعت فريد؛ البنى التحتية والنقل، بلة البكري ضو البيت ونزار عبد السلام صالح ومضوي الطريفي دفع الله والدكتور محجوب سعيد وولاء عصام البوشي؛ وزارة التنمية الاجتماعية والعمل، لينا الشيخ عمر محجوب وسامية الهادي النقر وصال حسين عبد الله ونجدة منصور آدم؛ وزارة الآثار والسياحة، بروفسور انتصار صغيرون ونادية السر علي وعصام أبو حسبو؛ وزارة مجلس الوزراء، مدني عباس مدني وياسر ميرغني عبد الرحمن وأبو بكر باشا وإسماعيل وادي؛ مجلس الثقافة والإعلام، الأستاذ فيصل محمد صالح والوليد علي أحمد خليفة وزينب عبد الرحمن أزرق؛ مجلس التعليم العالي، الدكتور هشام عمر النور والبروفسور أحمد حسن الجاك والدكتور سامي محمد شريف عبد الله والدكتور سليمان دبيلو؛ مجلس الشؤون الدينية والأوقاف، نصر الدين مفرح ومحمد المنتصر أزيرق وأحمد الطيب زين العابدين والسماني سعد الدين الشيخ برير؛ مجلس الحكم المحلي، دكتور يوسف آدم الضي وصال علي الطاهر حسن وعبد الله محمد محمد أحمد، يُنظر: «تعرف على القائمة المعتمدة لمرشحي الحكومة الانتقالية»، خرطوم ستار، 31/8/2019، شوهد في 13/12/2019، في: https://bit.ly/2NGR7dY

[445←]

«المؤتمر الصحفي للسيد رئيس مجلس الوزراء د. عبد الله حمدوك لإعلان تشكيل الحكومة الانتقالية»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، موقع يوتيوب، 5/9/2019، شوهد في 13/12/2019، في: https://bit.ly/2DA4OK1

[446←]

«المجلس السيادي يعلن اعتماد تعيين وزيري الثروة الحيوانية والبنى التحتية»، المشهد السوداني، 15/10/2019، شوهد في 13/12/2019، في: https://bit.ly/2ZqmleL

[447←]

«المؤتمر الصحفي للسيد رئيس مجلس الوزراء د. عبد الله حمدوك لإعلان تشكيل الحكومة الانتقالية.«

[448←]

لمزيد من التفصيل، يُنظر: مها التلب، «العسكري السوداني» يرفض مرشح الحرية والتغيير لمنصب رئيس القضاء»، العين الإخبارية، 16/8/2019، شوهد في 13/12/2019، في: https://bit.ly/3dSfMH4

[449←]

«مولانا عبد القادر محمد أحمد، يكشف أسباب رفض المجلس العسكري لتقلده رئاسة القضاء، ويعتذر»، الراكوبة، 21/8/2019، شوهد في 13/12/2019، في: https://bit.ly/3dOk5mM

[450←]

لمزيد من التفصيل، يُنظر: «نادي قضاة السودان»، تحالف قوى الانتفاضة الشعبية السودانية، موقع فيسبوك، 2/8/2019، شوهد في 15/9/2019، في: https://bit.ly/3nvn7lo

[451←]

محمد أمين ياسين، «قضاة سودانيون سابقون يكشفون خلل آلية تعيين رئيس القضاء: الاتحاد الأفريقي يدفع لمشاركة المرأة السودانية خلال الفترة الانتقالية»، الشرق الأوسط، 30/8/2019.

[452←]

«آلاف السودانيين يتظاهرون للمطالبة بتعيين رئيس للقضاء ونائب عام»، الجزيرة نت، 12/9/2019، شوهد في 13/12/2019، في: https://bit.ly/3eVLapK

[453←]

هي نعمات عبد الله محمد خير، من مواليد عام 1957، ترجع جذورها الأسرية إلى منطقة الكاملين في ولاية الجزيرة. درست مراحلها التعليمية في الخرطوم، ثم نالت ليسانس الحقوق في جامعة القاهرة فرع الخرطوم في عام 1983. بدأت حياتها العملية مساعدة قضائية، وتنقّلت بين المحاكم الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية، وتدرجت في السلك القضائي إلى أن رُقّيت إلى قاضية محكمة عليا في عام 2015، يُنظر: مرتضى كوكو، «نعمات عبد الله ... 'الكنداكة الثائرة' تتولّى قضاء السودان»، العين الإخبارية، 12/9/2019، شوهد في 7/4/2020، في: https://bit.ly/2YSLU9z

[454←]

هو تاج السر علي الحبر، وُلِد في قرية الخليلة شمال الخرطوم بحري في عام 1948، حصل على بكالوريوس الشرف المرتبة الثانية في جامعة الخرطوم، بدأ حياته العملية في ديوان النائب العام، ثم انتقل إلى المحاماة في مكتب المحامي عبد الحليم الطاهر، ثم مكتب المحامي فوزي التوم، بعدها أسس مكتبًا خاصًا باسمه. لمزيد من التفصيل، يُنظر: سارة عطية، «كل ما تريد معرفته عن رئيسة القضاء 'مولانا نعمات' والنائب العام تاج السر الحبر»، سودان ألترا، 11/10/2019، شوهد في 7/4/2020، في: https://bit.ly/3ijPUHB

[455←]

محمد أمين ياسين، «السودان يعيّن أول امرأة في منصب رئيس السلطة القضائية»، الشرق الأوسط، 11/10/2019.

[456←]

تُقرأ المادة 11/1/أ في الوثيقة الدستورية الموقعة بالأحرف الأولى في 4 آب/أغسطس 2019، هكذا: «اعتماد تعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي». وتُقرأ المادة 12/و في الوثيقة الدستورية المعدلة والمنشورة في الجريدة الرسمية، العدد 1895، 3/10/2019، هكذا: «اعتماد تعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي، ولحين تشكيل مجلس القضاة العالي، يعيّن مجلس السيادة رئيس القضاة». وتُقرأ المادة 11/1/ي من الوثيقة الدستورية الموقعة بالأحرف الأولى، هكذا: «اعتماد تعيين النائب العام بعد ترشيحه من قبل المجلس الأعلى للنيابة العامّة». وتقرأ المادة 12/ي في الوثيقة الدستورية المعدلة والمنشورة في الجريدة الرسمية، العدد 1895، 3/10/2019، هكذا: «اعتماد تعيين النائب العام بعد ترشيحه من قبل المجلس الأعلى للنيابة العامّة، ولحين إعادة تشكيل المجلس الأعلى للنيابة، يعين مجلس السيادة النائب العام». وواضح أن هذا استدراك للخطأ الذي حدث في نص الوثيقة الدستورية الموقعة بالأحرف الأولى، واستندت الحكومة الانتقالية (مجلس السيادة ومجلس الوزراء) في التعديل إلى المادة 25/3: «إلى حين تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، تؤول سلطات المجلس لأعضاء مجلس السيادة والوزراء، يمارسونها في اجتماع مشترك، وتتخذ قراراته بالتوافق أو بأغلبية ثلثي الأعضاء.

[457←]

قرأ قرار تشكيل اللجنة الأستاذ فيصل محمد صالح، وزير الثقافة والإعلام، في مؤتمر صحافي، يُنظر: «إعلان تشكيل لجنة التحقيق الوطنية المستقلة في مجزرة القيادة العامَّة»، جرعة وعي، موقع يوتيوب، 20/10/2019، شوهد في 25/10/2019، في: https://bit.ly/38ePuOf؛ لمزيد من التفصيل يُنظر: الملحق (44(.

[458←]
المرجع نفسه.

[459←]
لمزيد من التفصيل يُنظر مضابط الحوار الذي أجراه الصحافي أحمد جبارة مع نبيل أديب عبد الله في: أحمد جبارة، «نبيل أديب عبد الله: إذا ثبت تورط أحد أعضاء السيادي ترفع عنه الحصانة وفقًا للوثيقة ... ولهذا السبب (...) لا أملك شيئًا أقدمه لأسر الشهداء!!»، موقع النيلين، 2/11/2019، شوهد في 15/11/2019، في: https://bit.ly/3iqv5KT

[460←]
«نبيل أديب رئيس لجنة التحقيق في فض الاعتصام: لا حصانة لأحد»، راديو دبنقا، 23/10/2019، شوهد في 25/10/2019، في: https://bit.ly/2Ak4yxv

[461←]
وُلد في قرية الدبكر، ولاية جنوب كردفان في عام 1948، حصل على بكالوريوس الشرف في الفيزياء في جامعة الخرطوم، ثم واصل دراساته العليا في الولايات المتحدة الأميركية، ونال درجتي الماجستير والدكتوراه في علم الفيزياء من جامعة «ويسكنسن». وبعد نيله شهادة الدكتوراه عمل محاضرًا في قسم الفيزياء، جامعة الجزيرة، ثم رئيسًا للقسم نفسه، ونقيبًا مؤسسًا لنقابة أساتذة جامعة الجزيرة (1983-1988). وبعدها هاجر وعمل أستاذًا في جامعة الفاتح في طرابلس (ليبيا) ومديرًا لشركات عدة في السعودية، وفي عام 2005 آثر العودة إلى السودان. وإلى جانب عمله المهني ونشاطه الوظيفي، يُعدّ من رموز المجتمع الفاعلين، حيث عمل رئيسًا لمجلس شورى المسيرية في المهجر، وعضوًا لمجلس حكماء جنوب كردفان، وعضوًا في اللجنة التي مثلت حكومة السودان أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بخصوص التحكيم الدولي في منطقة آبيي. له الكثير من المؤلفات في مجال فض النزاعات والدراسات الإنسانية والإنمائية، نذكر منها كتابه الوثائقي: آبيي: من شقدوم إلى لاهاي، لمزيد من التفصيل يُنظر: سليمان محمد الدبيلو، آبيي: من شقدوم إلى لاهاي، 2 مج (الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، 2010).

[462←]
«الدبيلو رئيسًا لمفوضية السلام»، السوداني، 13/10/2019، شوهد في 16/12/2019، في: https://bit.ly/2NJCFSx

[463←]
يمثل الحركات المفاوضة الجبهة الثورية وحركة تحرير السودان جناح عبد العزيز الحلو. ويتكوّن وفد الحكومة الانتقالية المفاوض من دقلو (حميدتي) (رئيسًا)، وعضوية كل من الفريق شمس الدين كباشي والفريق ياسر العطا ومحمد الحسن التعايشي ومحمد الفكي سليمان (مجلس السيادة)، وعمر بشير مانيس (وزير شؤون مجلس الوزراء)، ويوسف آدم الضي (وزير الحكم الاتحادي)، وسليمان محمد الدبيلو (رئيس مفوضية السلام).

[464←]

الإيغاد هي منظمة شبه إقليمية في شرق أفريقيا، مقرّها في دولة جيبوتي، أُسّست في عام 1996، لتحلّ محل السلطة الحكومية الدولية للإنماء والتصحر (IGADD) التي أُنشئت في عام 1986، وكان الهدف من إنشائها مقاومة الجفاف والتصحر الذي كانت تعانيه دول الساحل الأفريقي آنذاك. وتشمل عضوية إيغاد جيبوتي والسودان وجنوب السودان وإثيوبيا والصومال وإريتريا وأوغندا وكينيا. وفي عام 1996 اجتمعت الدول الأعضاء في نيروبي، واتفقت على تعديل ميثاق المنظمة، وتغيير اسمها إلى الهيئة الحكومية للتنمية.

[465←]

عماد عبد الهادي، «ديون السودان الخارجية ... أعباء ثقيلة وفشل بالسياسات الاقتصادية»، الجزيرة نت، 30/5/2019، شوهد في 10/10/2019، في: https://bit.ly/31goDjk؛ عمرو خليل، «التحديات الاقتصادية أمام الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان وكيف يمكن التغلب عليها»، تقديرات موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 31/8/2019، شوهد في 11/10/2019، في: https://bit.ly/3dO7twa

[466←]

خليل، «التحديات الاقتصادية أمام الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان وكيف يمكن التغلب عليها«.

[467←]

عبد الحميد عوض، «حلّ 'المؤتمر الوطني' السوداني: مسار الثورة يتواصل»، العربي الجديد، 27/11/2019، شوهد في 12/12/2019، في: https://bit.ly/31xGLp1

[468←]

عزمي بشارة، ثورة مصر، ج 2: من الثورة إلى الانقلاب (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 20؛ لمزيد من التفصيل يُنظر:

Juan J. Linz & Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

[469←]

عطا الحسن البطحاني، إشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي (الخرطوم: المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، 2019)، ص 37.

[470←]

محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان (بيروت: دار النهار للنشر، 1975)، ص 200.

[471←]

حسن حاج علي، «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير»، مجلة خطاب، العدد 6-7 (2014)، ص 65-94. يرى كاتب هذه المقالة أن قياس مخرجات الفترات الانتقالية في ثورات الربيع العربي يتوقف على

ثلاثة عوامل: «هي الإرث المؤسسي الذي خلّفته الدولة القديمة وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤثر على وجود آليات للتغذية الاسترجاعية أو عدمها، وتحالفات النخب»، ص 65.

[472←]
كمال عبد اللطيف، العرب في زمن المراجعات الكبرى: محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 37-67.

[473←]
المرجع نفسه، ص 64-65.

[474←]
بلغ عدد موقّعي المبادرة في الكشف الملحق بها 656 عضو هيئة تدريس.

[475←]
تلا هذا البيان عمر يوسف الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني، في ساحة الاعتصام.

[476←]
تمت الموافقة على الاتفاق السياسي في 5 تموز/يوليو 2019، وتوقيعه في 17 تموز/يوليو 2019.

[477←]
هو نص الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، والذي نُشر في الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد 1895، 3/10/2019. أوردنا نقاط الاختلاف بين هذا النص المعدل والمعتمد رسميًا، والنص الأصل الذي وقعه الطرفان بالأحرف الأولى في 4 آب/أغسطس 2019.

[478←]
النص الأصل: «الاسم وبدء العمل».

[479←]
النص الأصل: فرعيات المادة (2) مرقمة أ وب.

[480←]
في النص الأصل لا يوجد هذا العنوان، بل تم استحداثه بعد أن فُصلت طبيعة الدولة عن السيادة. ولذلك زادت عدد مواد الوثيقة المعدلة مادة واحدة في الترقيم، بدءًا بالمادة (6).

[481←]
في النص الأصل تحمل المادة الرقم (3).

[482←]

النص الأصل: تحمل مادة السيادة الرقم (4). يقرأ نصها هكذا «السيادة للشعب تمارسها الدولة طبقًا لنصوص هذه الوثيقة الدستورية هي القانون الأعلى بالبلاد، وتسود أحكامها على جميع القوانين، ويلغى أو يعدل من أحكام القوانين ما يتعارض مع أحكام هذه الوثيقة الدستورية بالقدر الذي يزيل التعارض«.

[483←]

النص الأصل: المادة (10/3)، يُقرأ هكذا «تبدأ في .... من شهر 2021«.

[484←]

في الأصل المادة (11/و): «اعتماد تعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي«.

[485←]

في الأصل المادة (11/ي): «اعتماد تعيين النائب العام بعد ترشيحه من قبل المجلس الأعلى للنيابة العامة.» يوجد خطأ في ترقيم الوثيقة الأصلية والوثيقة المعدلة الحرف (ي) ورد في محلين.

[486←]

في الأصل المادة (11/م): «سلطة العفو عن المدانين وإسقاط العقوبة أو الإدانة وفق القانون.

[487←]

في الأصل المادة رقم (12/1): «أن يكون سوداني الجنسية بالميلاد أو لا يحمل جنسية دولة أخرى.«

[488←]

في الأصل المادة رقم (13/1/ب): «المرض الذي يحول دون القيام بأداء مهامه وفقًا لتقرير طبي صادر من جهة معتمدة«.

[489←]

في الأصل المادة (16/1/أ): «أن يكون سوداني الميلاد.«

[490←]

في الأصل المادة (16/1/ج): «النزاهة والكفاءة والتأهيل والخبرة العملية والقدرات الإدارية الملائمة للمنصب.«

[491←]

في الأصل المادة (16/2): «مع مراعاة الشروط الواردة في الفقرة (1-(أ)) من هذه المادة يشترط في رئيس الوزراء ووزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية والعدل ألا يحملوا جنسية دولة أخرى، ويجوز الاستثناء من هذا الشرط بالتوافق بين مجلس السيادة وقوى إعلان الحرية والتغيير لرئيس الوزراء، وبالتوافق بين مجلس السيادة ورئيس الوزراء بالنسبة للوزراء المذكورين في هذه الفقرة«.

[492←]

في الوثيقة الأصل المادة (18/3) غير موجودة.

[493←]
في الأصل المادة (18/1): «يلتزم أعضاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء«.

[494←]
في الأصل المادة (20/1): «يجوز لكل مضار«.

[495←]
في الأصل المادة (20/1/أ): «المحكمة الدستورية إذا كان الطعن مصوبًا لأي«.

[496←]
في الأصل المادة (20/1/ب): «محكمة إذا كان الطعن مصوبًا لتجاوز القانون«.

[497←]
في الأصل المادة (22/1): «لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أي من أعضاء مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي الانتقالي أو ولاة الولايات، حكام الأقاليم دون أخذ الإذن برفع الحصانة من المجلس التشريعي«.

[498←]
في الأصل المادة (26/1/و): «فقدان شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة 25.«

[499←]
في الأصل المادة (37): «... للقضاء، يجوز إنشاء محاكم ... تختص بها المحاكم القضاء العادية«.

[500←]
في الأصل المادة (56/2): «حق الوصول للانترنت دون المساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وفقًا لما يحدده القانون«.

[501←]
في الأصل المادة (66): «مع مراعاة المادة 30 من هذه الوثيقة«.

[502←]
في الأصل المادة (67): الترقيم بالأحرف العربية «أ .... ك.«

[503←]
في الأصل المادة (68) تتفرع كم 68/أ إلى 68/ن.

[504←]
في الأصل المادة (70): تتفرع منها المواد من (70/1 إلى 70/6).

[505←]
في الأصل المادة (78) غير موجودة.

[506←]
في الأصل النص «بهذا نشهد ... الانتقاليّة»، غير موجود.

[507←]
في الأصل النص «تم التوقيع ... أغسطس 2019م» غير موجود.